



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



اشرف  
عليكم يا صابرين

WWW. **Ghaemiyeh** .com  
WWW. **Ghaemiyeh** .org  
WWW. **Ghaemiyeh** .net  
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

# جواهر الكلام

في شرح شرائع الإسلام

تأليف

الشيخ محمد حسين الخليلي  
والشيخ محمد باقر

٣٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام

كاتب:

محمد حسن بن باقر نجفى ( صاحب جواهر )

نشرت فى الطباعة:

دار احياء التراث العربى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١٠	جواهر الكلام فى شرح شرايع الاسلام المجلد ٣٦
١٠	اشاره
١١	اشاره
١٧	[القسم الرابع فى الأحكام]
١٧	[كتاب الصيد و الذباجه]
١٧	اشاره
١٨	[أما الصيد]
١٨	[الأمر الأول فىما يؤكل صيده]
١٨	اشاره
٤٠	[و يشترط فى المرسل للكلب أو السهم شروط]
٤٠	[الأول أن يكون مسلما أو بحكمه]
٤١	[الثانى أن يرسله للاصطياد]
٤٤	[الثالث أن يسمى عند إرساله]
٥١	[الرابع أن لا يغيب الصيد و حياته مستقره]
٥٧	[الأمر الثانى فى أحكام الصيد]
٨١	[الأمر الثالث فى اللواحق]
٨١	[المسأله الأولى الاصطياد بالآله المغصوبه]
٨٣	[المسأله الثانیه إذا عض الكلب صيدا كان موضع العضه نجسا يجب غسله على الأصح]
٨٣	[المسأله الثالثه إذا أرسل كلبه المعلم أو سلاحه فجرحه فإن لم تكن حياته مستقره فهو بحكم المذبوح]
٩٥	[أما الذباجه]
٩٥	[الأركان الثلاثه]
٩٥	اشاره
٩٥	[أما الذابج]

- ١٢١ ..... [أما الآله]
- ١٢٧ ..... [أما الكيفية]
- ١٢٧ ..... اشاره
- ١٣٢ ..... [الشرط الأول أن يستقبل بها القبلة مع الإمكان]
- ١٣٦ ..... [الشرط الثاني التسميه]
- ١٤٠ ..... [الشرط الثالث اختصاص الإبل بالنحر و ما عداها بالذبح]
- ١٥٢ ..... [الشرط الرابع الحركة الداله على الحياه بعد الذبح أو النحر]
- ١٦٥ ..... [أما اللواحق]
- ١٦٥ ..... [المسأله الأولى ما يباع فى أسواق المسلمين من الذبائح و اللحوم يجوز شراؤه]
- ١٦٧ ..... [المسأله الثانيه كل ما يتعذر ذبحه أو نحره جاز أن يعقر بالسيوف أو غيرها مما يجرح]
- ١٦٨ ..... [المسأله الثالثه إذا قطعت رقبه الذبيحه من القفا و بقيت أعضاء الذبائح فإن كانت حياتها مستقره ذبحت و حلت بالذبح]
- ١٨٠ ..... [المسأله الرابعه إذا نذر أضحيه معينه زال ملكه عنها]
- ١٨٦ ..... [المسأله الخامسه لو نذر أضحيه فذبحها يوم النحر غيره و لم ينو عن صاحبها لم تجز عنه]
- ١٨٨ ..... [المسأله السادسه إذا نذر الأضحيه و صارت واجبه لم يسقط استحباب الأكل منها]
- ١٨٩ ..... [المسأله السابعه ذكاه السمك إخراجة من الماء حيا]
- ٢٠٣ ..... [المسأله الثامنه ذكاه الجراد أخذه حيا]
- ٢٠٨ ..... [المسأله التاسعه ذكاه الجنين ذكاه أمه]
- ٢١٦ ..... [أخاتمته تشتمل على أقسام]
- ٢١٦ ..... [القسم الأول فى مسائل من أحكام الذبائح]
- ٢١٦ ..... [المسأله الأولى يجب متابعه الذبح حتى يستوفى الأعضاء الأربعة]
- ٢١٩ ..... [المسأله الثانيه لو أخذ الذابح فى الذبح فانتزع آخر حشوته معا كان ميته]
- ٢٢٠ ..... [المسأله الثالثه إذا تيقن بقاء الحياه بعد الذبح فهو حلال]
- ٢٢٢ ..... [القسم الثاني فى ما يقع عليه الذكاه]
- ٢٢٢ ..... اشاره
- ٢٢٦ ..... [أما خرج عن القسمين فهو أربعة أقسام]
- ٢٢٦ ..... اشاره

- ٢٢٦ ..... [القسم الأول المسوخ]
- ٢٢٩ ..... [القسم الثاني الحشرات]
- ٢٢٩ ..... [القسم الثالث الأدمى]
- ٢٢٩ ..... [القسم الرابع السباع]
- ٢٣٢ ..... [القسم الثالث فى مسائل من أحكام الصيد]
- ٢٣٢ ..... [المسأله الأولى ما يثبت فى آله الصائد كالحباله و الشبكه يملكه ناصبها]
- ٢٣٨ ..... [المسأله الثانيه إذا أمكن الصيد التحامل طائرا أو عاديا بحيث لا يقدر عليه]
- ٢٣٩ ..... [المسأله الثالثه إذا رمى الأول صيدا فأثبتته و صيره فى حكم المذبوح]
- ٢٥٢ ..... [المسأله الرابعه إذا كان الصيد يمتنع بأمرين كالدرج و القبيح يمتنع بجناحه و عدوه فكسر الرامى جناحه ثم كسر آخر رجله قيل هو لهما]
- ٢٥٣ ..... [المسأله الخامسه لو رمى الصيد اثنان فعقراه ثم وجد ميتا]
- ٢٥٤ ..... [المسأله السادسه ما يقتله الكلب بالعقر يؤكل]
- ٢٥٥ ..... [المسأله السابعه لو رمى صيدا فظنه كلبا أو خنزيرا أو غيره مما لا يؤكل فقتله فبان صيدا لم يحل]
- ٢٥٦ ..... [المسأله الثامنه الطير إذا صيد مقصوفا لم يملكه الصائد]
- ٢٦٤ ..... [المسأله التاسعه ما يقطع من السمك بعد إخراجة من الماء ذكى]
- ٢٦٤ ..... [المسأله العاشره إذا أصاب صيدا دفعه فان أثبتاه فهو لهما]
- ٢٦٧ ..... [كتاب الأطمعه و الأشربه]
- ٢٦٧ ..... اشاره
- ٢٧٢ ..... [القسم الأول فى حيوان البحر]
- ٣٠٢ ..... [القسم الثاني فى البهائم]
- ٣٠٢ ..... اشاره
- ٣١٠ ..... [لو قد يعرض التحريم للمحلل من وجوه]
- ٣١٠ ..... [العارض الأول الجلل]
- ٣٢١ ..... [العارض الثاني أن يشرب الحيوان لبن خنزيره]
- ٣٢٣ ..... [العارض الثالث إذا وطأ الإنسان]
- ٣٣٨ ..... [القسم الثالث فى الطير]
- ٣٣٨ ..... [الصنف الأول ما كان ذا مخلاب]

- ٣٤٥ ..... [الصف الثاني ما كان صفيفه أكثر من ديفه] -
- ٣٤٧ ..... [الصف الثالث ما ليس له قانصه و لا حوصله و لا صيصيه] -
- ٣٥٠ ..... [الصف الرابع ما يتناوله التحريم عينا كالخفاش] -
- ٣٨٠ ..... [القسم الرابع فى الجامدات] -
- ٣٨٠ ..... اشارة -
- ٣٨١ ..... [الأنواع الخمسه للمحرم منها] -
- ٣٨١ ..... [النوع الأول الميتات] -
- ٣٨٧ ..... [النوع الثانى الطحال و القضيب و الفرث و الدم و الأنثيان من كل ذبيحه] -
- ٣٩٩ ..... [النوع الثالث الأعيان النجسه] -
- ٤٠٠ ..... [النوع الرابع الطين] -
- ٤١٧ ..... [النوع الخامس السموم القاتله] -
- ٤٢٠ ..... [القسم الخامس فى المائعات] -
- ٤٢٠ ..... [الأنواع الخمسه للمحرم منها] -
- ٤٢٠ ..... [النوع الأول الخمر] -
- ٤٢٥ ..... [النوع الثانى الدم المسفوح] -
- ٤٣١ ..... [النوع الثالث كلما حصل فيه شىء من النجاسات] -
- ٤٣٨ ..... [النوع الرابع الأعيان النجسه] -
- ٤٤٢ ..... [النوع الخامس ألبان الحيوان المحرم] -
- ٤٤٩ ..... [القسم السادس فى اللواحق] -
- ٤٤٩ ..... [مسائل] -
- ٤٤٩ ..... [المسأله الأولى لا يجوز استعمال شعر الخنزير اختيارا] -
- ٤٥٣ ..... [المسأله الثانيه إذا وجد لحم و لا يدرى أ ذكى هو أم ميت قيل يطرح فى النار فان انقبض فهو ذكى و إن انبسط فهو ميت] -
- ٤٥٦ ..... [المسأله الثالثه لا يجوز أن يأكل الإنسان من مال غيره] -
- ٤٦٥ ..... [المسأله الرابعه من تناول خمرا أو شيئا نجسا فيصاقه طاهر ما لم يكن متلوثا بالنجاسه] -
- ٤٦٦ ..... [المسأله الخامسه الذمى إذا باع خمرا أو خنزيرا ثم أسلم و لم يقبض الثمن فله قبضه] -
- ٤٦٨ ..... [المسأله السادسه يطهر الخمر إذا انقلبت خلا] -



المسأله السابعه أواني الخمر من الخشب و القرع و الخزف غير المغضور لا يجوز استعمالها] ٤٦٩

المسأله الثامنه لا يحرم شىء من الربوات و الأشريه] ٤٧٠

المسأله التاسعه يكره أكل ما باشره الجنب و الحائض إذا كانا غير مأمونين] ٤٧١

النظر فى حال الاضطرار] ٤٧٦

اشاره ٤٧٦

أما المضطر] ٤٧٩

أو أما كيفيه الاستباحه] ٤٨٥

خاتمته تشتمل على أمور] ٥٠٢

أما الأكل] ٥٠٢

أما الشرب] ٥٩٦

تعريف مركز ٦١٠

شماره بازیابی : ۶-۲۱۸۴۲

سرشناسه : صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر ۱۲۰۰؟ - ۱۲۶۶ق.

عنوان و نام پدیدآور : جواهرالكلام [چاپ سنگی] / محمدحسن نجفی [صاحب جواهر]؛ نویسنده متن: علامه حلی؛ کاتب: ابوالقاسم خوانساری؛ مصحح: موسی طهرانی

وضعیت نشر : [بی جا: بی نا]، ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری : [۵۱۸ص.، ج ۱؛ قطع: ۲۳×۳۷س م

یادداشت : زبان:عربی

آغاز، انجام، انجامه : آغاز: بسمله... الحمدلله الذی ختم الشرایع باسمهما طریقہ و اوضحها حقیقہ و اظهرها برہانا ... و بعد فیقول العبد القاصر العاشر محمد حسن بن المرحوم باقر احسن الله اليهما ...

انجام:.... الاصحاب الثانی و الله اعلم الحمدلله اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً علی ما انعم و وفق لاتمام مباحث الطہارہ.

انجامه:المکرم من سنہ ۱۲۷۴ق. و انا الفقیر الی الله الغنی ابن اسدالله ابوالقاسم خوانساری.

یادداشت استنساخ : تاریخ کتابت: ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری اثر : نوع و درجه خط:نسخ

نوع و تزئینات جلد:جلد مقوایی، روکش تیماج قهوه ای، عطف و لچکی ها گالینگور مشکی الحاقی.

خصوصیات نسخه موجود : حواشی اوراق: تصحیحاتی اندک با نشان «صح» و توضیحاتی اندک با نشان «منه»

یادداشت تملک و سجع مهر : یادداشت های تملک: یادداشتی با خط تحریری و با مرکب مشکی " بسم الله الرحمن الرحيم و قد انتقل ذلك الكتاب مع مجلداته الاخر التي كانت عبارة عن ست المجلدات مطبوعه بطبع حاجی موسی ره الی ملکی و هو مالک الملک و الرقاب من البایع المحترم الحاج شمس صاحب المکتبه فی شارع ناصر خسرو و قرینا من شمس العملاره من العاصمه تهران صانها ... من الحدثان علی المبلغ الف و خمس مائه توماناً المقابل ۱۵۰۰ریالاً- و وقع هذا الانتقال فی يوم الخامس المطباق با يوم الثانی من شهر جمادیا لاولی من سنه اربع مائه بعد الالف من الهجره النبویه المصادف ۲۹/۱۲/۱۳۵۸ و انا الاحقر حسین الصالحی ... النجفی و التهرانی المسکن " (ظہریه صفحہ اول)

توضیحات نسخه : نسخه بررسی شد.

نمایه ها، چکیده ها و منابع اثر : منابع دیده شده: ریحانه الادب (۳: ۳۵۸) ، ملی (۲: ۲۷۷) ، ذریعه (۵۹: ۲۴)

معرفی چاپ سنگی : جواهر الکلام کتابی مشروح و استدلالی در فقه شیعه قرن سیزدهم هجری و به زبان عربی است این کتاب شرح مبسوط کتاب شرایع الاسلام (علامه حلی) است و جامعترین کتاب در موضوع فقه و استنباط و احکام است و همه ابواب فقه را در بر میگیرد. نسخه حاضر مشتمل بر کتاب الطهاه است، و عناوین مطالب در حاشیه آمده است.

عنوانهای گونه گون دیگر : جواهر الکلام فی شرح شرایع الاسلام.

موضوع : محقق حلی، جعفر بن حسن ۶۰۲-۶۷۶ق. - شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام -- نقد و تفسیر

فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲-۶۷۶ق. شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام. شرح

خوانساری، ابوالقاسم، قرن ۱۳ق. کاتب

طهرانی، موسی، قرن ۱۳ق. مصحح

حسینی، فروشنده

ج ۳۶، ص: ۱

**اشاره**













## [القسم الرابع فى الأحكام]

### [كتاب الصيد و الذبأحه]

#### أشاره

الجزء السادس و الثلاثون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و الحمد لله رب العالمين، و صلى الله على محمد و آله الطيبين الطاهرين.

القسم الرابع من الأقسام التى بنى عليها الكتاب فى الأحكام، و هى اثنا عشر كتابا.

[كتاب الصيد و الذبأحه]

كتاب الصيد و الذبأحه أى كتاب التذكية بالصيد و الذبأحه التى هى أعم من النحر، فيراد من الصيد حينئذ بقريته الذبأحه خصوص ما كان تذكية منه، فان له معنيين: أحدهما إثبات اليد على الحيوان الممتنع بالأصالة، و الثانى إزهاق روحه بالآله المعتبره فيه من غير ذبح، و كلاهما مباحان كتابا و سنه و إجماعا بقسميه عليه، بل ضروره من المذهب أو الدين.

قال الله تعالى شأنه «أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَ طَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَ لِلسَّيَّارَةِ، وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا» (١). «وَ إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا» (٢). «وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ، وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ» (٣).

و أما السنه فهى متواتره (٤)

أو مقطوعه المضمون بأعلى مراتب القطع، و سيمر عليك جملة منها فى أثناء المباحث إنشاء الله.

١- ١ سورة المائده: ٥- الآيه ٩٦.

٢- ٢ سورة المائده: ٥- الآيه ٢.

٣- ٣ سورة المائده: ٥- الآيه ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١- و غيره- من أبواب الصيد.

و على كل حال فالمراد بالصيد هنا ما عرفت قبل، و هو غير العنوان المعروف بين الفقهاء حتى المصنف فى النافع «كتاب الصيد و الذبائح المراد منه- كما فى المسالك- معنى المصيد لا نفس الحدث الذى هو التذكية المذكوره بقرينه «الذبائح» فإنها جمع «ذبيحه» بمعنى أنها قد تذبح (مذبوحه خ ل) فىكون الكتاب معقودا لبيان الحيوان القابل للتذكية، لا لنفس التذكية، و هذا أقعد و أنسب بالمقصود».

قلت: يمكن أن يراد هذا المعنى أو ما يقرب منه من عنوان المتن، و ذكر الذبائح لا يقتضى خصوص التذكية الصيديه منه، و الأمر سهل.

### [أما الصيد]

### [الأمر الأول فيما يؤكل صيده]

### إشاره

و كيف كان ف النظر فى الصيد يستدعى بيان أمور ثلاثه:

الأول فيما يؤكل صيده و إن قتل بعقر و نحوه و يختص من سائر أفراد الحيوان التى يصطاد بها بالكلب المعلم دون غيره من جوارح السباع و الطير على المشهور بين الأصحاب شهره عظيمه يمكن دعوى تحصيل الإجماع معها، بل عن الانتصار و الخلاف و الغنيه و السرائر و ظاهر سلم المبسوط الإجماع على ذلك.

مضافا إلى النصوص المستفيضه المعمول عليها بين الأصحاب قديما و حديثا، ك

خبر أبى بكر الحضرمى (١) المروى فى الكافى و التهذيب و تفسير على بن إبراهيم عن أبى عبد الله (عليه السلام) «سأله عن صيد البزاه

و الصقوره و الكلب و الفهد؟ قال: لا تأكل صيد شىء من هذه إلا ما ذكيتموه إلا الكلب المكلب، قلت: فان قتله، قال: كل، لأن الله عز و جل يقول وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ. فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ، وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» مع زياده فى الأخير «كل شىء من السباع تمسك الصيد على نفسها إلا الكلاب المعلمه، فإنها تمسك على صاحبها» (١).

و فى

صحيح الحذاء (٢) عنه (عليه السلام) أيضا فى حديث:

«ليس شىء (يؤكل منه خ) مكلب إلا الكلب».

و فى

خبر زراره (٣) عنه (عليه السلام) أيضا فى حديث إنه قال:

«و أما خلاف الكلاب مما يصيده الفهود و الصقور و أشباه ذلك فلا تأكل من صيده إلا ما أدركت ذكاته، لأن الله عز و جل قال مُكَلِّبِينَ، فما كان خلاف الكلاب فليس صيده بالذى يؤكل، إلا أن تدرك ذكاته»

و غيرها من النصوص.

خلاف لابن أبى عقيل الذى استقر الإجماع بعده، بل لعله كذلك قبله، فأباح صيد غير الكلب من السباع المعلمه غير جوارح الطير، كالفهد و النمر و غيرها و إن لم تدرك ذكاته، و لم أجد له دليلا على ذلك، فضلا عن كونه مقاوما لما عرفت.

و حينئذ فلو اصطاد بغيره كالفهد و النمر أو غيرهما من السباع لم يحل منه و إن كانت معلمه إلا ما يدرك ذكاته.

و كذا لو اصطاد بالبازى و العقاب و الباشق و غير ذلك من جوارح الطير معلما كان أو غير معلم نعم فى جملة من النصوص حل الصيد بجوارح الطير كالباز و الصقر.

١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

خير أبي مريم الأنصاري (١) قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الصقوره و البزاه من الجوارح هي؟ قال: نعم هي بمنزله الكلاب».

و خير عبد الله بن خالد بن نصر المدائني (٢)

« (أسألك خ) جعلت فداك البازي إذا أمسك صيده و قد سمي عليه فقتل الصيد هل يحل أكله؟

فكتب عليه السلام بخطه و خاتمه: إذا سميت (سميته خ ل) أكلته»

و غيرهما.

إلا أنها معارضه بغيرها من النصوص (٣)

الداله على العدم، و أنه لا- يحل من ذلك إلا ما أدركت ذكاته، بل يمكن دعوى القطع بها خصوصا بعد الاعراض عن هذه و العمل بتلك على وجه لم ينسب إلى أحد منا القول بذلك، فالمتجه حينئذ طرحها أو تأويلها بما لا ينافي تلك النصوص، أو حملها على التقيه، كما صرح به في بعض النصوص أيضا.

قال أبان بن تغلب (٤): «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: كان أبي يفتي في زمن بني أميه أن ما قتل البازي و الصقر فهو حلال، و كان يتقيهم، و أنا لا أتقيهم، و هو حرام ما قتل».

و قال الحلبي (٥): «قال أبو عبد الله (عليه السلام): كان أبي يفتي و كنا نفتي نحن و نخاف في صيد البزاه و الصقور، فأما الآن فلا- نخاف، و لا- نحل صيدها إلا أن تدرك ذكاته، و أنه لفي كتاب الله، إن الله قال: وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ، فسمى الكلاب».

و في أخرى (٦)

كون الفهد كالكلب في حل ما قتله، و ظاهرها

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الصيد- الحديث ١٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الصيد- الحديث ١٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الصيد.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الصيد- الحديث ١٢.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الصيد- الحديث ٣ مع اختلاف في اللفظ، و ذكره بعينه في الاستبصار ج ٤ ص ٧٣- الرقم  
٢٦٦.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الصيد.

اختصاص الحل فيهما، وهو لا يقول به، بل ربما احتمل كون الفهد من الكلب موضوعا بناء على أنه - كما عن القاموس - كل سبع، بل مقتضاه إدراج غيره فيه أيضا، لكن المعروف لغه و عرفا خلافه، ضروره كون الكلب عباره عن الحيوان المخصوص النابح، كما اعترف به بعض أهل اللغه.

و حينئذ فليس في شىء من النصوص على كثرتها ما يوافق ما ذكره ابن أبى عقيل و نصوص التسويه بين الفهد و الكلب لا بد من طرحها أو حملها على التقيه أو غير ذلك مما لا ينافى. و بذلك كله ظهر لك أنه لا إشكال بحمد الله في المسأله.

نعم لا- فرق في الكلاب بين السلوقى و غيره و الكردى و غيره و الأسود و غيره، خلافا للمحكى عن ابن الجنيد، فحرم صيد الكلب الأسود البهيم ل

قول الصادق (عليه السلام) في خبر السكونى (١): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): الكلب الأسود البهيم لا تأكل صيده، لأن رسول الله (صلى الله عليه و آله) أمر بقتله»

الذى ينبغى حمله على الكراهه، لضعفه عن مقاومه عموم الكتاب و السنه و إجماع الأصحاب على حل صيد الكلب المعلم مطلقا، و المخالف شاذ معلوم النسب، مسبق بالإجماع و ملحوق به، فلا عبره بخلافه، نحو ما سمعته من ابن أبى عقيل، و الله العالم. هذا كله في صيد الحيوان.

و أما الصيد بغيره من الجمادات ف يجوز الصيد (الاصطياد خ ل) بالسيف و الرمح و السهام و كل ما فيه نصل بلا خلاف على ما حكاه بعض، بل عن آخر دعوى الإجماع عليه و إن كان قد يناقش الأول بأن المحكى عن الديلمى اشتراط التذكيه فى الصيد بالثلاثه و إن قال

فى الرياض: «إن عبارته المحكيه عنه فى المختلف توهم ذلك (و إن أوهمتھا خ ل) إلا أنها كالصريحه فى الموافقه للأصحاب فى (من خ ل) الإباحه بدون التذكيه، لكن مع الكراهه».

إلا- أن عبارته هذه: «الصيد على ضربين: أحدهما يؤخذ بمعلم الكلاب أو الفهد أو الصقر أو البازى أو النشاب أو الرمح أو السيف أو المعراض أو الحباله أو الشبك، و الآخر ما يصاد بالبندق و الحجاره و الخشب، و الأول كله إذا لحق منه ذكاته حل إلا ما يقتله معلم الكلاب فإنه حل أيضا، فإن أكل منه الكلب نادرا حل، و إن اعتاد الأكل لم يحل منه إلا ما يذكى، و الثانى لا يؤكل إلا ما يلحق ذكاته، و هو بخلاف الأول، لأنه يكره، و قد روى تحريم ما يصاد بقسى البندق (١)

و قد روى (٢)

جواز أكل ما قتل بسيف أو سهم أو رمح إذا سمى القاتل».

و أولها و آخرها ظاهر فى صدق الحكايه عنه، كما اعترف به فى المختلف، نعم قوله: «بخلاف الأول، لأنه يكره» يخالفها، لكنه يقتضى خلافا آخر لم يحك عنه، و هو كراهه ما يقتل بالقسم الأول الذى منه الحباله و الشبك و الصقر و البازى، و كيف كان فعبارته غير نقيه.

و بأن المحكى عن أبى الصلاح (٣) أنه لا يحل اصطياد الطير بغير النشاب حيث عد فى الكافى قتل صيد الطير بغير النشاب من المحرمات، و نحوه ابن زهره، بل ادعى الإجماع على ذلك، قال: «و لا يحل أكل ما قتل من صيد الطير بغير النشاب و لا به إذا لم يكن فيه حديد بدليل ما قدمناه» و أشار بذلك إلى الإجماع و طريقه الاحتياط، قال: «و ما عدا الطير من

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الصيد.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٦- من أبواب الصيد.

٣- ٣ هذه الجملة عطف على قوله قده المتقدم فى ص ١١: «بأن المحكى عن الديلمى».

صيد البر يحل ما قتل منه بسائر السلاح و إن قتله بالعقر في غير الحلق و اللبه من بدنه بلا خلاف» بل ربما حكى ذلك أيضا عن ابن إدريس و إن كنا لم نتحققه.

نعم لا ريب في ضعف الجميع و مخالفتها لعموم النص و الفتوى من غير معارض،

قال أبو جعفر (عليه السلام) في خبر محمد بن قيس (١): «من جرح صيدا بسلاح و ذكر اسم الله عليه ثم بقى ليله أو ليلتين لم يأكل منه سبع و قد علم أن سلاحه هو الذى قتله فليأكل منه إن شاء».

و عن الصدوق روايته بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢).

و قال (عليه السلام) أيضا في صحيح ابن مسلم (٣): «كل من الصيد ما قتل السيف و الرمح و السهم».

و فى

صحيح الحلبي (٤)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصيد يضربه الرجل بالسيف أو يطعنه بالرمح أو يرميه بالسهم فيقتله و قد سمي حين فعل، فقال: كل، لا بأس به».

و فى

خبر على بن جعفر (٥) عن أخيه موسى (عليه السلام) المروى عن قرب الاسناد «سألته عن رجل لحق حمارا أو ظيبا فضربه بالسيف و قطعه نصفين، هل يحل أكله؟ قال: نعم إذا سمي»

و قال أيضا (٦): «سألته عن رجل لحق صيدا أو حمارا فضربه بالسيف فصرعه أ يؤكل؟

فقال: إذا أدرك ذكاته أكل، و إن مات قبل أن يغيب عنه أكله»

إلى

١- ١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

٢- ٢ أشار إليه فى الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الصيد - الحديث ١ و ذكره فى الفقيه ج ٣ ص ٢٠٤ - الرقم ٩٣٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.



٦-٦ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الصيد - الحديث ٥.

غير ذلك من النصوص التي سيمر عليك جملها منها.

نعم لا- فرق بين أنواع آليات الصيد (الاصطياد خ ل) من الثلاثة و غيرها مما يدخل تحت اسم السلاح كالخنجر و السكين و غيرهما مما فيه نصل حتى العصا الصغيره التي فى طرفها حديده محده.

بل الظاهر دخول ما يتجدد من أنواع السلاح إذا كان بالوصف المذكور الذى يقطع بحدته أو يشاك به، و إن احتمل الأردبيلى الاختصاص بالرمح المتعارف و السهم كذلك إلا أن الظاهر خلافه.

بل قد يحتمل القول بحل الصيد بآلات الحديد كالمخيض و الشكك (١) و السفود و إن لم يستعمل سلاحا فى العاده، لقوه الظن بإرادته ما يشمل ذلك من النصوص المزبوره، بل

صحيح حريز (٢) منها شامل لغير ذلك قال: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرمي يجرها صاحبها من الغد أ يؤكل؟ فقال: إن كان يعلم أن رميته هى التى قتلته فليأكل، و ذلك إذا كان قد سمى».

اللهم إلا- أن يكون المراد منه الرمي بالسهم، بل لعله الظاهر، و حيثئذ فلا- دليل على حل الصيد بها خصوصا بعد أصاله عدم التذكيه و

قول الباقر (عليه السلام) (٣): «من جرح صيدا بسلاح»

فى الخبر السابق الظاهر فى كون ذلك شرطا، بل المتجه جعل المدار على ذلك.

نعم فى الكفايه «فى حل الصيد فى مثل الآله الموسومه بالتفنك المستحدثه فى قرب هذه الأعصار تردد، و لو قيل بالحل لم يكن بعيدا لعموم

١- ١ جاء فى هامش المخطوط تفسيراً للشكك هكذا «هو المسمى بالفارسيه: دوک».

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الصيد- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب الصيد- الحديث ١.

أدله الحل، و دخوله تحت عموم

قول أبى جعفر (عليه السلام) (١): «من قتل صيدا بسلاح».

و أخبار البندقه مصروفه إلى المعروف فى ذلك الزمان. و يؤيده ما

ورد فى الحديث (٢)

«أنها لا تصيد صيدا و لا تنكأ عدوا، و لكنها تكسر السن و تفقأ العين».

و فيه أنها غير نوع السلاح المتعارف، بل هى إن لم تدخل فى البنادق السابقة فلا إشكال فى اقتضاء فحوى النصوص المستفيضة

(٣)

المتضمنه للنهى عن أكل ما يقتل بها و بالحجر اتحادها معها فى الحكم، و إطلاق اسم السلاح عليها باعتبار أنها آله يقتل بها- كالعمود من حديد و العصا و نحوهما- لا يقتضى إثبات الحكم المزبور، خصوصا بعد أصاله عدم التذكية، بل فى الرياض أصاله الحرمة المستفاده من الصحاح المستفيضة و غيرها من المعبره الداله عليها فى الصيد الذى لم يعلم إزهاق روحه بالآله المعبره و إن كانت له جارحه.

منها

الصحيحان (٤)

«عن الرميہ يجدها صاحبها أ يأكلها؟ قال:

إن كان يعلم أن رميته هى التى قتله فليأكل»

و نحوهما

الموثق (٥) بزواده «و إلا فلا يأكل منه».

و فى الصحيح (٦)

«صيد وجد فيه سهم و هو ميت لا يدرى من قتله، قال: لا تطعمه»

و إن كان قد يناقش بأن أقصاها الدلاله على عدم الحل مع الشك فى تحقق التذكية المعلومه، لا الدلاله على عدم

- ١-١ الوسائل - الباب - ١٦- من أبواب الصيد- الحديث ١ و فيه «من جرح صيدا».
- ٢-٢ سنن البيهقي - ج ٩ ص ٢٤٨.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الصيد.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب الصيد- الحديث ١ و ٢.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب الصيد- الحديث ٣.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب الصيد- الحديث ١.

حصولها بمثل الصيد بغير السلاح المعهود.

و بالجمله قد عرفت أن مقتضى

قول الباقر (عليه السلام) (١): «من جرح صيدا بسلاح»

الى آخره اعتبار الجرح بالسلاح فى الحل، و الظاهر إرادته السلاح المعهود.

نعم لا بأس بما يتجدد من نوعه و إن اختلفت الهيئه، و لكن هو إما قاطع بحدده أو شاك به، بخلاف مثل بندق التفنك و عمود الحديد غير المحدد، إلا أن الظاهر عدم اعتبار كونه ذا نصل، كما عساه يظهر من المصنف و غيره، بل يكفى فيه كونه مصنوعا قاطعا بنفسه أو شاكا كذلك مما هو سلاح و إن لم يتلبس بعود و نحوه.

و هل يعتبر كونه من الحديد أو يكفى فيه غيره كالذهب و الفضة؟

الظاهر الثانى مع فرض عده سلاحا عرفا و اتخاذه على نوع السلاح المعهود من القطع بحدده أو الوخز به، لكن ستعرف اعتبار الحديد مع الاختيار فى الذبح و النحر و أجزاء غيره مع عدمه و لو خشبه أو عظما، بل و السن و الظفر على الأصح و إن كانا متصلين إلا أنه لم يثبت اتحاد هذا النوع من التذكيه مع النوع الآخر فى ذلك، و لذلك اكتفى فيه بالمعراض و السهم و إن لم يكن فيه حديدا ذا خرق مع الاختيار و لم يجز فيها.

نعم قد يقال: إن المعهود من السلاح الحديد، فتصرف اليه الإطلاقات، و يبقى غيره على أصاله عدم التذكيه إلا إذا خرق، إلحاقا له بالمعراض و نحوه مما ثبت بالأدله، و لا ريب فى أنه أحوط، و الله العالم.

و كيف كان ف لو أصاب معترضا السهم أو الرمح أو غيرهما مما هو سلاح فقتل حل بلا خلاف أجده فيه نصا

و فتوى،

قال الحلبي في الصحيح (١): «سألت الصادق (عليه السلام) عن الصيد يرميه الرجل بسهم فيصبيه معترضا فيقتله، و قد كان سمي حين رمى و لم تصبه الحديده، قال: إن كان السهم الذى أصابه هو الذى قتله فإذا أراد فليأكله» و عن الكليني روايته «فإذا رآه فليأكله».

و على كل حال هو دال على المقصود و إن كان الثانى موافقا ل

خبره الآخر عنه (عليه السلام) أيضا (٢) قال: «سألته عن الصيد يصيبه السهم معترضا و لم يصبه بحديدته، و قد سمي حين رمى، قال: يأكل إذا أصابه و هو يراه، و عن صيد المعراض، قال: إن لم يكن له نبل غيره و كان قد سمي حين رمى فليأكل منه، و إن كان له نبل غيره فلا».

و كذا لا خلاف فى أنه يؤكل ما قتله المعراض (بالمعراض خ ل) الذى هو - كما قيل - خشبه لا نصل فيها إلا أنها محدده الرأس ثقيله الوسط إذا خرق اللحم، و كذا السهم الذى لا نصل فيه إذا كان حادا فخرق اللحم

قال الصادق (عليه السلام) فى خبر أبى عبيده (٣): «إذا رميت بالمعراض فخرق فكل، فان لم يخرق و اعترض فلا تأكل».

نعم فى جملة من النصوص تفصيل فى المعراض و غيره مما لا نصل فيه، لكن لم أجد قائلا به، منها ما سمعته فى خبر الحلبي السابق (٤)

و نحوه ما فى

صحيحه الآخر عنه (عليه السلام) أيضا (٥)

«أنه سئل عما صرع المعراض من الصيد، فقال: إن لم يكن له نبل غير المعراض و ذكر اسم الله عليه فليأكل ما قتل، و إن كان له نبل غيره فلا».

و فى

خبر زراره و إسماعيل الجعفى (٦) أنهما سألا أبا جعفر (عليه السلام)

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الصيد- الحديث ٣.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الصيد- الحديث ٤.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الصيد- الحديث ٥.

«عما قتل المعراض، قال: لا بأس إذا كان هو مرماتك أو صنعه لذلك».

و في

خبر زراره (١)

«أنه سمع أبا جعفر (عليه السلام) يقول:

فيما قتل المعراض لا بأس به إذا كان إنما يصنع لذلك».

قال: «و كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: إذا كان ذلك سلاحه الذي يرمى به فلا بأس» (٢).

و في المرسل عن علي (عليه السلام) (٣)

«في رجل له نبال ليس فيها حديد، و هي عيدان كلها، فيرمى بالعود فيصيب وسط الطير معترضا فيقتله، و يذكر اسم الله و إن لم يخرج دم، و هي نباله معلومه فيأكل منه إذا ذكر اسم الله عز و جل».

و الجميع كما ترى لا- أجد أحدا من الأصحاب اعتبر ما فيها، فالمتجه حينئذ تنزيهه على ما اتفقت عليه كلمه الأصحاب مما سمعته، و هو الحل باعتراض ذى النصل و إن لم تصبه الحديده، و بخرق غيره إذا لم يكن فيه نصل، أو طرحه أو غير ذلك، على أن متن الأخير منها كما سمعت غير نقى، و الله العالم.

و كيف كان فلا خلاف نضا و فتوى كتابا (٤) و سنه (٥)

في أنه يشترط في الكلب لإباحه ما يقتله أن يكون معلما بل هو

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٧. و ظاهر العبارة هنا أن هذا من تتمه الخبر السابق، و الضمير في «قال» يرجع إلى أبي جعفر عليه السلام، إلا- أن الأمر ليس كذلك، بل هو مرسل مستقل كما جعل بينهما فصلا في الفقيه ج ٣ ص ٢٠٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٦.

٤- ٤ سورة المائدة: ٥- الآيه ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١ و ٣- من أبواب الصيد.



مجمع عليه، و المرجع فى صدق ذلك الى العرف.

و لا ريب فى أنه يتحقق ذلك عرفا بشروط ثلاثه: الأول أن يسترسل إذا أرسله بمعنى أنه متى أغراه بالصيد هاج عليه إذا لم يكن له مانع.

و الثانى أن ينزجر بزجره (إذا زجره خ ل) كما أطلقه غير واحد، إلا- أنه يمكن تنزيله على ما فى التحرير و الدروس بل و المسالك من تقييده بما إذا لم يكن بعد إرساله على الصيد، فلا يقدح عدم انزجاره بعده، لأنه من الفروض النادره، بل قل ما يتحقق التعليم بهذا الوجه، فلو كان معتبرا لزم سقوط الانتفاع بصيده، مضافا إلى عدم منافاه مثل ذلك للتعليم عرفا.

و الثالث أن لا- يأكل ما يمسكه على وجه الغلبه و الاعتياد فإن أكل نادرا لم يقدح فى إباحه ما يقتله كما هو المشهور بين الأصحاب القدماء و المتأخرين، بل عن ظاهر الغنيه الإجماع عليه، بل فى المختلف بعد أن حكى عن الصدوقين و ابن أبى عقيل حل صيد الكلب أكل منه أو لم يأكل قال: «و هذا ليس مشهورا على إطلاقه، لأن عند علمائنا أنه إن كان يعتاد أكل الصيد لم يجز أكل ما يقتله و إن أكل نادرا جاز» بل فى الدروس احتمال تنزيل كلام المخالف على الندره، و حينئذ فيرتفع الخلاف فى المسأله.

و كيف كان فقد احتج للتحريم بالأصل و عدم صدق اسم المعلم مع اعتياد الأكل، و قوله تعالى (١) «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» و لا يتحقق الإمساك علينا مع اعتياد الأكل كما يكشف عن ذلك

صحيحه

## رفاعه (١)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكلب يقتل، فقال: كل، فقلت: أكل منه، فقال: إذا أكل منه فلم يمسك عليك، وإنما أمسك على نفسه».

و خبر محمد (٢) قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عما قتل الكلب و الفهد؟ فقال: قال أبو جعفر (عليه السلام): الكلب و الفهد سواء، فإذا هو أخذه فأمسكه فمات و هو معه فكل، فإنه أمسك عليك، و إذا أمسكه و أكل منه فلا تأكل، وإنما أمسك على نفسه»

و هما حجه أخرى أيضا.

## مضافا إلى

موثق سماعة بن مهران (٣) قال: «سألته عما أمسك عليه الكلب المعلم للصيد، و هو قول الله وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ، وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ (٤) قال: لا بأس أن تأكلوا مما أمسك الكلب ما لم يأكل الكلب منه، فإذا أكل الكلب منه قبل أن تدركه فلا تأكل منه».

لكن في مقابل ذلك نصوص كثيرة (٥)

فيها الصحيح و غيره داله على الحل و إن أكل ثلثه أو نصفه أو ثلثيه، بل في بعضها ما يدل على أن القول بالحرمة قول العامه.

قال حكيم بن حكيم الصيرفي (٦): «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

ما تقول في الكلب يصيد فيقتله؟ قال: لا بأس بأكله، قلت: إنهم

١-١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١٧.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١٨ عن أحمد بن محمد كما في التهذيب ج ٩ ص ٢٨- الرقم ١١٣.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١٦.

٤-٤ سورة المائدة: ٥- الآية ٤.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الصيد.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١.

يقولون: إذا قتله و أكل منه فإنما أمسك على نفسه فلا تأكله، فقال:

كل، أو ليس قد جامعوكم على أن قتله ذكاته؟ قال: قلت: بلى، قال: فما تقول في شاه ذبحها رجل؟ أ ذكاه؟ قال: قلت: نعم، قال:

فان السبع جاء بعد ما ذكاه فأكل بعضها أتوكل البقيه؟ قلت: نعم، قال: فإذا أجابوكم إلى هذا فقل لهم: كيف تقولون إذا ذكى ذلك و أكل منه لم تأكلوا و إذا ذكى هذا و أكل أكلتم؟!«.

و صحيح ابن مسلم و غير واحد (١) عنهما (عليهما السلام) جميعا «أنهما قالا في الكلب يرسله الرجل، قالا: إن أخذه فأدركت ذكاته فذكه، و إن أدركت و قد قتله و أكل منه فكل ما بقى، و لا ترون ما يرون في الكلب».

و خبر سالم الأشل (٢)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكلب يمسك على صيده و يأكل منه، فقال: لا بأس بما يأكل، هو لك حلال».

و خبره الآخر (٣) عنه (عليه السلام) أيضا «سألته عن صيد كلب معلم قد أكل من صيده، قال: كل منه».

و خبر يونس بن يعقوب (٤)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أرسل كلبه فأدركه و قد قتل، قال: كل و إن أكل».

و خبر زواره (٥) عنه (عليه السلام) أيضا «أنه قال في صيد الكلب إن أرسله الرجل و سمى فيأكل مما أمسك عليه و إن قتل، و إن أكل فكل ما بقى».

و خبر عبد الرحمن (٦) عنه (عليه السلام) أيضا «سألته عن رجل

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٧.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٨.

أرسل كلبا فأخذ صيدا فأكل منه، آكل من فضله؟ قال: كل ما قتل الكلب إذا سميت عليه، فإذا كنت ناسيا فكل منه أيضا و كل فضله».

و صحيح الحلبي (١) عنه (عليه السلام) أيضا «أما ما قتله الكلب و قد ذكرت اسم الله عليه فكل منه و إن أكل منه».

و فى مرسل الصدوق (٢) عنه (عليه السلام) أيضا «كل ما أكل منه الكلب و إن أكل منه ثلثيه، كل ما أكل منه الكلب و إن لم يبق إلا بضعة واحده».

و خبر مسعده بن زياد (٣) عنه (عليه السلام) أيضا «أما ما صاد الكلب المعلم و قد ذكر اسم الله عليه فكله و إن كان قد قتله و أكل منه».

و خبر الحسين بن علوان (٤) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على (عليهم السلام) «إذا أخذ الكلب المعلم للصيد فكله أكل منه أو لم يأكل قتل أو لم يقتل».

و خبر أبان بن تغلب (٥) عن الصادق (عليه السلام) أيضا «كل ما أمسك عليه الكلب و إن بقى ثلثه».

و خبر أبي سعيد المكارى (٦) عنه (عليه السلام) أيضا «سألته عن الكلب يرسل على الصيد و سمي فيقتل و يأكل منه، فقال: كل و إن أكل منه».

و سأله (عليه السلام) الحلبي أيضا (٧)

«عن الكلب يصطاد فيأكل من صيده أ فأكل بقيته؟ قال: نعم».

إلا- أنها حملت جميعا على الأكل نادرا و لو كان كثيرا جمعا بين الأخبار، بخلاف ما إذا كان مساويا أو غالبا، بل ربما كان فى

التعليل

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الصيد- الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١٢.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١٣.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١٤.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١٥.

فى الصّاح منها بعدم الإمساك عليكم حينئذ بل هو ممسك على نفسه إشعاراً بذلك، و لعله أولى من حمل أخبار المنع على التقيه أو الكراهه فإنه فرع التكافؤ، و هو متنف، فان التحريم هو المطابق للأصل و الاحتياط و ظاهر الكتاب و فتوى الأصحاب و الإجماع على اشتراط التعليم، و لا- يحصل مع اعتياد الأكل كما قلنا، و لو تحقق فلا ريب فى أن المعهود فى تعليم الكلب تأديبه على الإمساك لصاحبه و زجره عن أكل الصيد، و إطلاقات الكتاب و السنه إنما تحمل على المعهود المتعارف، و العامه مختلفون فى المسأله، لاختلاف الروايه عندهم، فالحمل على التقيه قائم من الطرفين، و إن كان ظاهر الخبر الأول أنهم قائلون بالمنع، إلا أنه يمكن حمله على المنع عندهم و لو من النادر.

لكن الانصاف مع ذلك كله عدم خلو المسأله من إشكال فى الجملة، لكثرة النصوص المزبوره مع خلوها عن الإشعار فى شىء منها بوجه الجمع المزبور عدا ما سمعته من التعليل المزبور، و لو لم يكن إجماعاً أمكن الجمع بينها بحمل أخبار المنع على الأكل النادر الذى لا ينافى كونه معلماً كما لا ينافى سائر الملكات من ذوى العقول فضلاً عن الحيوانات، و لا فرق فى ذلك بين الأكل و الاسترسال و الانزجار، و أخبار الجواز على الكلب الذى كان فى تعليمه الأكل مما يصيده، فإنه يكون حينئذ معلماً على هذا الوجه.

و دعوى كونه خلاف المتعارف فى التعليم لا- ينافى كون الحكم الجواز مع فرض وقوعه، و يكون قوله تعالى (١) «أَمْسَكْنَ عَلَيْنَكُم» وارداً مورد الغالب، لا- أن المراد اشتراطه حتى لو علم الكلب على أكل بعض ما يصيده، خصوصاً إذا كان تأديبه على أكل القليل منه و لم يتعده، بل

لعل المراد من «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» كلاً- أو بعضاً على حسب ما اقتضاه تأديبها و تعليمها، نعم لو اعتادت غير ما علمت خرجت عن كونها معلمه، فلا يحل صيدها.

و يمكن دعوى عدم منافاه ذلك للمشهور، ضروره ظهور كلامهم فى اعتياد الأكل المنافى للتعليم، بل جعل بعضهم ذلك دليلاً للمسألة، نعم يظهر من بعض الأفاضل كون الحكم عندهم كذلك و إن علم، و لكنه لا يخلو من نظر.

كما أنه لا يخفى ضعف القول بالحل مع الاعتياد للأكل من دون تعليم، ضروره اقتضائه طرح النصوص (١)

الداله على المنع مع استفاضتها و اعتضادها بما سمعت من الإجماع المحكى، بل و بالشهره العظيمة التى كادت تكون كذلك، بل لعلها الآن كذلك، أو حملها على التقيه مع أنك قد عرفت اختلاف العامه فيما بينهم، بل فيها المشتمل على المنع من صيد الفهد إلا أن تدرك ذكاته (٢)

و هو مناف لما عندهم، أو حملها على الكراهه، و هو فرع المكافئه المعلوم فقدها، و الله العالم.

و من ذلك يعلم أنه لا ينبغى الإشكال فى أنه كذلك (كذا خ ل) لا يقدر فى حل صيد الكلب لو شرب الدم (دم الصيد خ ل) و اقتصر إذا فرض تأديبه على ذلك، بل ظاهر المسالك المفروغيه من عدم قدحه و إن لم يكن تعليمه كذلك و يقع منه غالباً، لأن الدم غير مقصود للصائد.

نعم قال: «فى أكل حشوته وجهان: من أنها تؤكل كاللحم، و من أنها تلقى غالباً و لا تقصد كالدم» قلت: لعل الأقوى الأول،

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١٦ و ١٧ و ١٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب الصيد- الحديث ١ و ٣.

و حينئذ فيراعى تأديبها على ذلك و عدمه.

هذا و عن ابن الجنيد أن فى حكم أكله منه ما إذا أراد الصائد أخذ الصيد منه فامتنع و صار يقاتل دونه، لأنه فى معنى الأكل من حيث إن غرضه ذلك، فلم يتمرن على التعليم من هذه الجهة، و لا بأس به.

نعم ما يحكى عنه- من التفصيل فى أصل المسألة بين أكله منه قبل موت الصيد و بعده و جعل الأول قادحا دون الثانى- غير ظاهر الوجه مع فرض عدم تأديبه على ذلك، و إن قيل: لعله جمع بين الأخبار، إلا أنه كما ترى، ضروره عدم شاهد عليه لا منها و لا من إجماع يحكى و نحوه، بل يمكن أن يكون فى بعضها ما ينافيه، و الله العالم.

و كان ف لا بد من تكرار الاصطياد به متصفا بهذه الشروط الثلاثه ليتحقق حصولها فيه على وجه يصدق عليه كونه معلما نحو غيره مما يتحقق به ملكه الصنائع و لو على وجه الظن الغالب.

و حينئذ ف لا يكفى اتفاقها مره و إن كان لعله ظاهر محكى التبيان و مجمع البيان، قال فى الأول: «قال أبو يوسف و محمد: حد التعليم أن يفعل ذلك ثلاث مرات، و قال قوم: لا- حد لتعليم الكلاب، فإذا فعل ما قلناه فهو معلم و قد دل على ذلك روايه أصحابنا، لأنهم رروا أنه إذا أخذ كلب مجوسى فعلمه فى الحال فاصطاد جاز أكل ما يقتله» و نحوه فى المجمع، و ظاهرهما الاكتفاء بالمره.

و أشار بالروايه إلى روايتى السكونى (١)

و عبد الرحمن بن سيباه (٢) عن الصادق (عليه السلام) الآتيتين فى مسأله اعتبار إسلام المعلم المحمولتين على الامتحان دون التعليم، لأن الفرض كونه معلما، نعم فى

خبر زراره (٣)

١- ١ الوسائل - ١٥- من أبواب الصيد- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - ١٥- من أبواب الصيد- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الصيد- الحديث ٢.

السابق عنه (عليه السلام) أيضا «و إن كان غير معلم فعلمه في ساعه ثم يرسله فليأكل منه، فإنه معلم»

و لكنه ليس نصا في المره، لأن التكرار ممكن في ساعته، خصوصا مع كون المراد بها العرفيه.

هذا و في المسالك «الأمر المعبره في التعليم لا بد أن تتكرر مره بعد اخرى، ليغلب على الظن تأدب الكلب، و لم يقدر أكثر الأصحاب عدد المرات، و ذلك لأن المعبر في التعليم العرف، و هو مضطرب، و طباع الجوارح مختلفه، و الرجوع في الباب إلى أهل الخبره بطباع الجوارح و اكتفى بعضهم بالتكرار مرتين، لأن العاده تثبت بهما، و اعتبر آخرون ثلاث مرات، و الأقوى الرجوع إلى العرف» و مقتضى كلامه ثبوت القول بالمره و المرتين للأصحاب، و لم أجد ذلك كما اعترف به بعض الأفاضل أيضا.

ثم إنه كما يعتبر التكرار في حصول التعليم فكذا في زواله، فيرجع فيه إلى العرف أيضا على المختار، و على القول بالمرتين أو الثلاث قيل يعتبر حصولهما، و على القول بالمره فلو أكل منه بعدها حرم و لو في الأولى، و الأمر في ذلك كله سهل بعد وضوح الحال و كون تعليم الكلب الصيد على نحو تعليم العاقل الصناعه، فيكفي فيه إثباتا و نفيما ما يكفي في ذلك كما هو واضح، و الله العالم.

### [و يشترط في المرسل للكلب أو السهم شروط]

#### [الأول أن يكون مسلما أو بحكمه]

و كيف كان ف يشترط في المرسل للكلب أو السهم مثلا شروط (أربعة خ):

الأول: أن يكون مسلما أو بحكمه كالصبي المميز الملحق به أو البنت المميزه كذلك، لأن الإرسال نوع من التذكيه نصا (١).

و فتوى، و ستعرف اشتراط ذلك فيها.

و حينئذ فلو أرسله المجوسى أو الوثنى بل أو اليهودى أو النصرانى أو غيرهم ممن هو غير مسلم، بل أو منه و لكن كان محكوما



بكفره و لو لنصب أو إنكار ضرورى أو غير ذلك لم يحل أكل ما يقتله كما أنه لا يحل ما يذبحه أو ينحره و إن كان إذا أرسله اليهودى و النصرانى فيه خلاف كما فى تذكيتهما أظهره أنه لا يحل للأصل و غيره مما ستعرفه، بل عن الانتصار الإجماع على عدم الحل بإرسال الكافر، بل فى المجوسى قول بالحل أيضا و إن كان ظاهر عباره المصنف خلافه. اللهم إلا أن يكون فى خصوص التذكيه بالذبح، كما عن ظاهر الصدوق، و ستعرف الحال فيه فى محله إنشاء الله تعالى.

كما أنه لا يخفى مجىء الخلاف فى المخالف مطلقا باعتبار الخلاف فى كفره و عدمه.

و كذلك لم يحل صيد غير المميز و المجنون، لعدم القصد المعتبر منهما، كما ستعرف ذلك فى الذبح إنشاء الله، و الله العالم.

### [الثانى أن يرسله للاصطياد]

الثانى: أن يرسله للاصطياد، فلو استرسل من نفسه أورمى بسهم هدفا مثلا فأصاب صيدا، فضلا عما لو أفلت من يده فأصاب صيدا فقتله لم يحل مقتوله بلا- خلاف أجده فيه، بل عن الخلاف الإجماع على الثانى الذى لا فرق بينه و بين الأول فى الحكم المزبور.

مضافا إلى أصله عدم التذكيه المقتصر فى الخروج عنها بالمتيقن، و هو الإرسال للصيد، خصوصا مع ملاحظه عدم الخلاف فيه التى لا إشكال فى اقتضاها الشك فى إرادته غيرها من بعض الإطلاقات التى مع ذلك لم تسق لبيان هذا الحكم.

و إلى

خبر القاسم بن سلمان (١) المنجبر دلالة بما عرفته، و سندا به أيضا و بروايه المشايخ الثلاثة له، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن كلب أفلت و لم يرسله صاحبه فصاد فأدركه صاحبه و قد قتله، أ يأكل منه؟ فقال: لا، و قال: إذا صاد و قد سمى فليأكل، و إن صاد و لم يسم فلا».

بل و إلى ما فى ذيل

خبر أبى بكر الحضرمى (٢) المروى عن تفسير على بن إبراهيم عن الصادق (عليه السلام) المتقدم سابقا، قال: «إذا أرسلت الكلب المعلم فاذا ذكر اسم الله عليه، فهو ذكاته».

و المناقشه فى الأول- باحتمال استناد المنع فيه عن الأكل إلى عدم التسميه لا- إلى الاسترسال، بل ربما كان فى ذيله إشعار بذلك- مدفوعه بعد التسليم بالانجبار بما عرفت، على أن مجرد الاحتمال لا ينافى الظهور الذى هو مبنى أكثر الأحكام، و الذيل المزبور الظاهر فى كون المعيار التسميه يمكن كون المراد منه الكنايه عن اعتبارها مع الإرسال المصاحب لها، خصوصا على ما ستعرف من كون الأقوى أن وقتها عنده، و بالجمله لا وجه لهذه المناقشات بعد كون الحكم مفروعا منه.

نعم لو زجره عقيب الاسترسال فوقف ثم أغراه صحح و حل ما يقتله بلا خلاف و لا إشكال لأن الاسترسال انقطع بوقوفه، و صار الإغراء إرسالا مستأنفا كالمبتدئ الواقع بعد إرسال سابق انقضى.

و لا- كذلك لو استرسل فأغراه من دون أن يزجره و لا زاد إغراؤه فى عدوه، ضروره صدق عدم الإرسال منه، أما إذا زاد فى عدوه ففى المسالك تبعاً لغيره «وجهان: أحدهما الحل، لأنه قد ظهر أثر الإغراء، فيقطع الاسترسال، و يصير كأنه جرح بإغراء صاحبه،

١- ١ ذكر صدره فى الوسائل فى الباب- ١١- من أبواب الصيد- الحديث ١ و ذيله فى الباب- ١٢- منها- الحديث ١ عن القاسم بن سليمان كما فى الكافى ج ٦ ص ٢٠٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الصيد- الحديث ٤.

و أصحابهما المنع، لأنه قد اجتمع الاسترسال المحرم والإغراء المبيح، فقتله بالسببين، فيغلب التحريم، ولو كان الإغراء وزياده العدو بعد ما زجره فلم ينزجر فالوجهان، و أولى بعدم الحل، لظهور إباطه و ترك مبالاته بإشاره الصائد».

قلت: قد يقال: إن مقتضى

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح الحلبي (١) السابق: «أما ما قتله الكلب و قد ذكرت اسم الله عليه فكل منه»

و فى

خير مسعده بن زياد (٢): «أما ما صاد الكلب المعلم و قد ذكر اسم الله عليه فكله».

و غير ذلك من إطلاق الأدله حل صيد الكلب مطلقا، إلا أنه خرج المسترسل لنفسه بالإجماع و نحوه، و بقى غيره الذى منه المفروض، إلا أن أصاله عدم التذكيه- بعد الشك فى إرادته الفر المزبور من الإطلاق المزبور الذى لم يسق لبيان ذلك المقيد بالإرسال فى غيره- يقتضى عدم الحل، خصوصا بعد صدق عدم الإرسال و إن زاد فى عدوه، و خصوصا مع عدم انزجاره بالزجر و إن قلنا بعدم اعتباره فى التعليم بعد رؤيه الصيد و الإرسال، فالأقوى ما ذكره حينئذ.

و حينئذ فلو أرسل كلبا معلما فأغراه مجوسى فزاد عدوه لم يؤثر فى الحل، كما أنه لو أرسل المجوسى كلبا فأغراه المسلم و زاد عدوه بإغرائه لم يؤثر فى الحرمة. نعم قد يأتى ذلك على الوجه الأول الذى قد عرفت ضعفه.

و كذا لو أرسله فأغراه فضولى فزاد عدوه لم يملك الصيد، بل هو للمرسل و إن كان غاصبا للكلب، و يأتى على الاحتمال الآخر ملك الفضولى له و إن كان غاصبا للكلب، لانقطاع حكم الإرسال الأول بالإغراء،

١-١ الواسائل - الباب - ٢- من أبواب الصيد- الحديث ٩.

٢-٢ الواسائل - الباب - ٢- من أبواب الصيد- الحديث ١١.

و لكن لا- يخفى عليك ما فيه، و كذا احتمال اشتراكهما في الملك، لحصوله بفعلهما، كما هو واضح. هذا كله في المسترسل لنفسه.

و أما المرسل لغير الصيد فصاد لم يحل بمقتضى الشرط المزبور، و ستعرف إنشاء الله تمام ما يتفرع على ذلك عند تعرض المصنف له، و الله العالم.

### [الثالث أن يسمى عند إرساله]

الثالث: أن يسمى عند إرساله آله الصيد كلبا أو سهما مثلا، بلا خلاف في أصل الشرطية، بل عليه الإجماع بقسميه، مضافا إلى نهى الكتاب عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه (١) و الأمر في خصوص صيد الكلب (٢) و السنه التي ستسمع جملة منها.

و حينئذ فلو ترك التسميه عمدا لم يحل ما يقتله بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى النصوص المستفيضة، ك

صحيح الحلبي (٣) عن الصادق (عليه السلام) «من أرسل كلبه و لم يسم فلا يأكله»

و خبر زراره (٤)

«في صيد الكلب إن أرسله الرجل و سمى فليأكل»

و خبره الآخر (٥)

«إذا أرسل الرجل كلبه و نسي أن يسمى فهو بمنزله من ذبح و نسي أن يسمى، و كذلك إذا رمى بالسهم و نسي أن يسمى».

و منه يعلم أنه لا يضر لو كان الترك لها نسيانا مضافا إلى الإجماع بقسميه عليه، و إلى

خبر عبد الرحمن (٦)

«و إن كنت ناسيا فكل منه أيضا و كل من فضله».

١- ١ سورة الأنعام: ٦- الآيه ١٢١.

٢- ٢ سورة المائدة: ٥- الآيه ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٥.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.

إنما الكلام فى أن وقتها عند الإرسال على وجه لا- يجرى وقوعها من العامد ما بينه و بين الإصابه، فإن فيه قولين: (أحدهما) الاشتراط كما هو ظاهر المقنع و المقنعه و النهايه و الخلاف و المهذب و الغنيه و السرائر و الجامع و الإرشاد و التبصره و تلخيص المرام و المعالم و تلخيص الخلاف و غيرها مما عبر فيها كعبارته المصنف، ضروره ظهوره فى التوقيت.

و حينئذ ففى الخلاف و الغنيه الإجماع عليه، لأنه قال فى الأول:

«التسميه واجبه عند إرسال الكلب و إرسال السهم و عند الذبيحه» و احتج على ذلك بإجماع الفرقه و أخبارهم، و قال فى الثانى: «التسميه شرط عند إرسال الكلب و السهم و عند الذبح بدليل إجماع الطائفه» و يشهد لهما فتوى المعظم بذلك، فهما الحججه حينئذ.

مضافا إلى أصاله التحريم فى الصيد حتى يثبت الحل، و هو فى الفرض معلوم إجماعا و نضا، فيقتصر عليه تمسكا بالأصل و أخذنا بالمتيقن.

و إلى أن الإرسال منزل منزله الذكاه، لأنها تجزئ عنه إجماعا، فلا تجزئ بعده كما لا تجزئ بعد الذكاه، و لأن التسميه يجب أن يقارن بها فعل المرسل كما يقارن بها فعل الذابح، و المرسل لا فعل له سوى الإرسال، فيجب اقتران التسميه به، و فى الأخبار ما يلوح إلى ذلك، بل قيل يدل عليه.

ففى

صحيح الحذاء (١)

«عن الرجل يسرح كلبه المعلم و يسمى إذا سرحه، فقال: يأكل مما أمسك عليه».

و صحيح سليمان بن خالد (٢)

«عن كلب المجوسى يأخذه الرجل المسلم فيسمى حين يرسله أ يأكل مما أمسك عليه؟ قال: نعم، لأنه

١-١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الصيد- الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الصيد- الحديث ١.

مكلم قد ذكر اسم الله عليه».

و صحيح محمد الحلبي (١)

«عن الصيد يضربه الرجل بالسيف أو يطعنه برمح أو يرميه بسهم فيقتله و قد سمي حين فعل ذلك، فقال: كل لا بأس به».

و صحيح الحلبي (٢)

«عن الصيد يرميه الرجل بسهم فيصيبه معترضا فيقتله و قد كان سمي حين رمى و لم تصبه الحديده، فقال: إن كان السهم الذي أصابه هو الذي قتله فان أراد فليأكل».

لأن التوقيت بالإرسال و نحوه في هذه النصوص و إن وقع في كلام الرواه إلا أنه يدل على كون الحكم شائعا معروفا عندهم، و السائلون من فقهاء الأصحاب و أعاضمهم، فيبعد أخذهم لهذا القيد في السؤال من دون أن يكون له مدخل في الحل، و قد أقرهم الإمام (عليه السلام) على هذا القيد و لم ينكر عليهم في ذلك، فدل على أنه معتبر في حل الصيد.

و في روايه أخرى للحلبي (٣)

«عن الصيد يصيبه السهم معترضا و لم تصبه الحديده و قد سمي حين رمى، قال: يأكله إذا أصابه و هو يراه، و عن صيد المعراض، فقال: إن لم يكن له نبل غيره و كان قد سمي حين رمى فليأكل منه، و إن كان له نبل غيره فلا»

و قد وقع فيها التقييد في كلام السائل و الامام (عليه السلام) و التقريب في الثاني ظاهر، و في الأول نحو ما سبق.

و في

خبر الحضرمي (٤) المروى عن تفسير على بن إبراهيم عن الصادق (عليه السلام) «إذا أرسلت الكلب المعلم فاذا ذكر اسم الله عليه

١-١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.

فهو ذكاته».

بل قد يؤيده أو يدل عليه النصوص (١)

السابقه فى صدر المسأله أيضا الظاهره فى أن وقت التسميه وقت الإرسال.

(و الثانى) عدمه، فىكفى التسميه قبل الإصابه، و هو ظاهر القواعد و التحرير و الشهيدين فى الدروس و المسالك و الروضه، لإطلاق الكتاب (٢) و السنه (٣)

التسميه عند الصيد من غير تعيين وقت، و لأنه إذا أجزأ التسميه عند الإرسال فبالأولى إجزاؤها بعد ذلك، و خصوصا عند الإصابه و الجرح، فإنه وقت التذكيه حقيقه.

بل قد يؤيد ذلك أيضا تدارك الناسى لها ما بينه و بين الإصابه، فإنه لو لم يكن وقتا للتسميه لما وجب الإتيان بها فيه، بل كان مستحبا كالتسميه عند الأكل.

و فيه أن الإطلاق محمول على المعهود المتعارف الذى هو عند الإرسال و منع الأولويه، فإن التذكيه فعل المرسل دون الآله، و لا فعل له سوى الإرسال، فىكون إرساله بمنزله التذكيه، فىجب أن يقارنها التسميه كما ذكرناه، و تدارك الناسى لها فيه لا يقتضى الاجزاء فى حال العمده، إذ يمكن كون ذلك وقتا للناسى دون العامده.

و من هنا بان لك أن الأول هو الأقوى و الأحوط و إن كان قد يظهر من بعض النصوص التى قدمناها فى مسأله الحل مع أكل الكلب الاكتفاء بالتسميه عند قتل الكلب الصيد، إلا أن الاحتياط لا ينبغى تركه.

نعم الظاهر الحل لو شك فيها كما عن ابن سعيد فى جامعهم، لأنه

---

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الصيد- الحديث ٧ و الباب- ١٢- منها- الحديث ٢ و ٥.

٢- ٢ سورة المائده: ٥- الآيه ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب الصيد.

أولى من الناسى، و

### للخبر (١)

«أرمى بسهمى ولا أدرى أسمى أم لم أسم؟ فقال: كل لا بأس»

بل لعل أصل الصحه كاف فى المقام مع فرض العلم بالإتيان بالفعل بقصد إرادته الصحيح أو ظاهره ذلك و لكن شك فى بعض شروطه، فهو حينئذ كمن ذكى ثم شك فى التسميه مثلا، أما إذا لم يعلم الإتيان بالفعل على الوجه المزبور و لا كان ظاهره ذلك فقد يشكل الحكم بأصل الصحه على وجه يقطع أصاله العدم بإمكان الإتيان بالفعل على غير الوجه الصحيح، بل كان لبعض الأغراض التى تجامع الفاسد.

و من ذلك لو شك فى أنه ترك التسميه عمدا، لأنه لم يرد الصحيح، أو نسيانا أو لم يتركها، إذ دعوى أولويه ذلك من الناسى غير معلوم، بل قد يشك فى مساواته له.

و منه يشك فى الاجتزاء بالتدارك لو كان فى الأثناء و إن اجتزئ به فى الناسى، و الخبر المزبور (٢)

و إن كان مطلقا لكنه لا جابر له، بل يمكن دعوى انسياقه فيما ذكرناه أولا، فتأمل جيدا، فإن المسأله غير محرره.

و أما الجاهل بوجوبها فلا إشكال فى الحل لو فعلها و إن لم يعتقد وجوبها، لعموم الكتاب (٣) و السنه (٤)

المتضمنه لحل ما ذكر اسم الله عليه.

و لو تركها عمدا لاعتقاد عدم وجوبها فالمتجه عدم الحل، كما هو ظاهر الأصحاب على ما اعترف به فى الدروس و إن أشكله بحكمهم بحل ذبيحه المخالف على الإطلاق ما لم يكن ناصبا، و بعضهم لا يعتقد وجوبها.

لكن يدفعه أن المقصود فى هذا الحكم عدم التحريم من جهه الذابح فلا ينافى حينئذ الحكم بالتحريم من جهه عدم التسميه.

١-١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

٣-٣ سورة المائدة: ٥ - الآيه ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الصيد و الباب - ١٥ - من أبواب الذبائح.



و نوقش بأنه ليس بحاسم لماده الإشكال، فإن الغالب عدم العلم بمذهب الذابح، وقصر الحكم على من علم من مذهبه الاشتراط يقتضى سقوط فائده هذا الحكم غالبا، على أن ذلك لو كان مرادا لنبهوا عليه و فى ترك التنبيه عليه دليل على أنه غير مراد.

نعم يمكن أن يقال بأن الأصل حمل فعل المسلم على ما هو صحيح فى الواقع، كما يقتضيه الحكم بإباحه الجلد المأخوذ من المسلم ما لم يعلم كونه ميتة. مضافا إلى سيره المستمره فى الأعصار و الأمصار من الشيعة مع أهل الخلاف فى العبادات و المعاملات مع تحقق الاختلاف فى البين فى شروطها بين الفريقين، و تظهر الفائده حينئذ فيما علم انتفاء التسميه فيه، و هو فرض نادر لا مانع من خروجه عن اختلاف القوم.

أو يقال: إن التسميه و إن لم يوجبها جميع أهل الخلاف لكن القائل بعدم الوجوب يثبت الندب، و العاده المستمره فيما بينهم الإتيان بها و إن لم تجب، فاكفى بذلك فى الذبيحه المجهوله، فتأمل جيدا.

و لو كان من عادته التسميه فنسيها فالظاهر الحل لدخوله فى الناسى مع عدم تأثير مجرد الاعتقاد، لكن فى النافع: «و يؤكل لو نسى إذا اعتقد الوجوب» و لعله لما قيل من اختصاص أدله الإباحه مع نسيان التسميه بحكم التبادر بمعتقد وجوبها.

بل فى الرياض «هذا القيد و إن لم يذكره فى الشرائع و لا غيره عدا الشيخ فى النهايه و الحل فى السرائر و القاضى، إلا أن الظاهر بحكم ما مر من التبادر إرادته و إن تركه حواله على الظهور من الخارج، فما يظهر من التنقيح من التردد فى اعتباره حيث حكم بأنه أحوط غير ظاهر الوجه».

قلت: وجهه إطلاق الأدله بعد منع التبادر المزبور، ضروره صدق النسيان على من كان عزمه الفعل، من غير فرق بين معتقد الوجوب

و عدمه، و لعله لذا جزم به العلامه الطبائى فى مصايحه، و الله العالم.

ثم إنه ذكر غير واحد من الأصحاب من غير خلاف يعرف فيه بينهم اعتبار كون التسميه من المرسل و حينئذ ف لو أرسل واحد و سمي آخر لم يحل الصيد مع قتله له للأصل و

خبر محمد بن مسلم (١) بل فى المسالك صحيحه و إن كنا لم نتحققه «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن القوم يخرجون جماعه إلى الصيد، فيكون الكلب لرجل منهم، و يرسل صاحب الكلب كلبه و يسمى غيره، أ يجزئ ذلك؟ قال:

لا يسمى إلا صاحبه الذى أرسل الكلب».

و فى مرسل أبى بصير (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «لا يجزئ إلا الذى أرسل الكلب»

و القصور فى السند منجبر بالعمل، على أن مضمونهما مقتضى الأصل المقتصر فى الخروج منه على غير الفرض، و لو للتبادر.

و أولى بعدم الحل لو أرسل شخص و قصد الصيد آخر و سمي ثالث.

و كذلك يعتبر من غير خلاف يعرف فيه بينهم أيضا اتحاد السبب المزهق المحلل ف لو سمي شخص فأرسل كلبه و أرسل آخر كلبه و لم يسم و اشتركا فى قتل الصيد لم يحل للأصل أيضا، بل لو لم يعلم الحال لم يحل أيضا، للأصل المزبور، فضلا عن العلم بالاشتراك، و هكذا الحال فى كل سبب محلل اشترك معه غير المحلل إذا لم يعلم استناد الأذواق إلى المحلل.

ففى

خبر أبى عبيده (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث صيد الكلب، قال: «و إن وجدت معه كلبا غير معلم فلا تأكل».

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الصيد - الحديث ١.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

و في

خبر أبي بصير (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) سأله عن قوم أرسلوا كلابهم و هي معلمه كلها، و قد سموا عليها فلما مضت الكلاب دخل فيها كلب غريب لا يعرفون له صاحباً فاشتركن جميعاً في الصيد، فقال: لا يؤكل منه، لأنك لا تدري أخذه معلم أو لا؟».

و في مرسل الفقيه (٢) عن الصادق (عليه السلام) «إذا أرسلت كلبك على صيد و شاركه كلب آخر فلا تأكل منه».

و الأخير و إن كان مطلقاً شاملاً لاشتراك المحلل أيضاً إلا أن صريح بعض و ظاهر غيره الاتفاق على الحل مع اشتراك الأسباب المحللة، بل كاد يكون صريح خبر أبي بصير السابق، بل لعله مقتضى مفهوم الخبر الأول، و الله العالم.

#### [الرابع أن لا يغيب الصيد و حياته مستقره]

الرابع: أن لا يغيب الصيد عنه و حياته مستقره بلا خلاف أجده فيه، و حينئذ فلو وجد مقتولاً أو ميتاً بعد غيبته لم يحل، لاحتمال أن يكون القتل لا منه، سواء وجد الكلب واقفاً عليه أو بعيداً منه و سواء وجد السهم فيه مثلاً أولاً، للمعتبره المستفيضه.

ك

خبر سليمان بن خالد (٣)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرميه يجدها صاحبها أ يأكلها؟ قال: إن كان يعلم أن رميته هي التي قتلتها فليأكل».

و خبر حريز (٤) قال: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرميه يجدها صاحبها من الغد أ يأكل؟ قال: إن علم أن رميته هي التي قتلتها فليأكل، و ذلك إذا كان قد سمى».

و خبر سماعه (٥)

«سأله عن رجل رمى حمار و حش أو ظيباً فأصابه

١- ١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

ثم كان في طلبه فوجده من الغد و سهمه فيه، فقال: إن علم أنه أصابه و أن سهمه هو الذى قتله فليأكل منه و إلا فلا.

و خبر محمد بن قيس (١) عن أبى جعفر (عليه السلام) قال:

أمير المؤمنين (عليه السلام) فى صيد وجد فيه سهم و هو ميت لا يدرى من قتله، قال: لا تطعمه.

و فى النبوى عن عدى بن حاتم (٢)

«قلت: يا رسول الله إذا أهل صيد و الرجل يرمى الصيد فيغيب عنه الليلتين و الثلاث فيجده ميتا، فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): إذا وجدت فيه أثر سهمك و لم يكن فيه أثر سبع و علمت أن سهمك قتله فكل»

إلى غير ذلك من النصوص المستفاد منها اعتبار العلم باستناد الازهاق إلى السبب المحلل، فكان المناسب التعبير بذلك، إذ لا مدخله للغيبه فيه.

قال الصادق (عليه السلام) فى خبر زواره (٣): «إذا رميت فوجدته و ليس به أثر غير السهم و ترى أنه لم يقتله غير سهمك فكل، يغيب (غاب خ ل) عنك أو لم يغب».

و إليه يرجع

خبر الحسين بن علوان (٤) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «إن عليا (عليه السلام) كان يقول: إذا رميت صيدا فيغيب عنك فوجدت سهمك فيه فى موضع مقتل فكل»

باعتبار أن ذلك طريق علم باستناد الموت اليه.

و كذا

خبر عيسى القمى (٥) فى حديث «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أرمى فيغيب عنى، و أجد سهمى فيه، فقال: كل

١- ١ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الصيد- الحديث ١.

٢- ٢ سنن البيهقى- ج ٩ ص ٢٤٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الصيد- الحديث ٥.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الصيد- الحديث ٦.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الصيد- الحديث ٤.

ما لم يؤكل منه، فإن كان أكل منه فلا تأكل منه».

و خبير على بن جعفر (١) عن أخيه (عليه السلام) قال: «سألته عن ظبي أو حمار وحش أو طير رماه رجل ثم رماه غيره بعد ما صرعه غيره، فقال: كله ما لم يتغيب إذا سمى و رماه».

و النبوى (٢)

«كل ما أصميت، و دع ما أنميت»

أى: كل ما قتله كلبك أو سهمك و أنت تراه، و «دع ما أنميت» أى: ما غاب عنك مقتله، ضروره كون المراد من الجميع هو ما ذكرنا من أن المدار على العلم باستناد القتل إلى السبب المحلل، فيكفى فى الحرمة الشك، فضلا عن العلم بالعدم، إلا أنه غالباً لا يحصل مع الغيبه و استقرار الحياه، لاحتمال عروض سبب آخر، و لا يكفى أصاله عدمه، للنصوص المزبوره و معارضته بأصاله عدم كون موته من رميته مثلاً.

نعم الظاهر عدم إرادته العلم بمعنى اليقين، بل يكفى فيه الطمأنينه العاديه، كما أوماً إليه

قوله (عليه السلام): «إذا وجدت سهمك فيه فى موضع مقتل».

و أولى بالحل من ذلك لو غاب غير مستقر الحياه، بلا خلاف أجده فيه إلا ما يحكى من إطلاق النهايه الحرمة مع الغيبه المنزل على ذلك نحو ما سمعته من إطلاق بعض النصوص (٣)

اتكالا على الظهور، كما اعترف به فى المختلف، و إن ناقشه الحلّى فيه فى المحكى عن سرائره، لكنه فى غير محله، و الله العالم.

و كيف كان فلا خلاف نصا (٤)

و فتوى فى أنه يجوز

١-١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الصيد - الحديث ٧.

٢-٢ مجمع الزوائد - ج ٤ ص ٣٠ راجع سنن البيهقى ج ٩ ص ٢٤١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الصيد - الحديث ٣ و ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ - من أبواب الصيد.

الاصطياد ب كل آله كك الشرك و الحباله و الشباك و الصقور و الفهود و الأحجار و البنادق و غيرها، و ما عن سلار من أنه روى (١)

تحريم ما يصاد بقسى البندق إن أراد تحريمه مع قتله بالبندق فهو حق، و إن كان مع التذكية فهو ممنوع.  
و عن المفيد عبارته موهمة، و هي «لا يجوز أكل الثعلب و الضب.

و لا يؤكل ما قتله البندق- إلى أن قال:-

و روى (٢)

أن الجلاهق- و هو قسير البندق- حرام»

و التحقيق ما عرفت، و فى

خبر غياث بن إبراهيم (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «أنه كره الجلاهق».

و على كل حال فلا إشكال بل و لا خلاف يعتد به فى أنه يحل الاصطياد- بمعنى جعل الحيوان الممتنع تحت اليد- بكل آله و لكن لا يحل منه بغير ما عرفت إلا ما يدرك ذكاته و لو كان فيه سلاح لم يصدق عليه أنه رماه به و كذا السهم إذا لم يكن فيه نصل و لا يخرق و إنما يصيد بثقله.

قال سليمان بن خالد (٤): «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما قتل الحجر و البندق أ يؤكل؟ قال: لا»

و نحوه صحيح الحلبي (٥)

و خبر حرير (٦)

و خبر عبد الله بن سنان (٧) عنه (عليه السلام) أيضا، و خير محمد بن مسلم (٨) عن أحدهما (عليهما السلام).

و فى

خبر الحسين بن علوان (٩) المروى عن قرب الاسناد عن جعفر

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الصيد.

٢- ٢ الموجود فى المقنعه ص ٩٠ ط حجر هكذا: «و لا يجوز أكل الثعلب و الضب، و لا يؤكل ما قتله البندق من الطير و غيره، و رمى الجلاهق و هو قسى البندق حرام».

- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الصيد الحديث ٢.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الصيد الحديث ١.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الصيد الحديث ٣.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الصيد الحديث ٤.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الصيد الحديث ٥.
- ٨-٨ أشار إليه في الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الصيد - الحديث ٤ و ذكره في الكافي ج ٦ ص ٢١٣.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الصيد - الحديث ٨.

عن أبيه (عليهما السلام) «إن عليا (عليه السلام) كان يقول: لا تأكل ما قتل الحجر و البندق و المعراض إلا ما ذكيت».

و فى

خبر محمد بن قيس (١) عن أبي جعفر عن أمير المؤمنين (عليهما السلام) «ما أخذت الجباله من صيد فقطعت منه يدا أو رجلا فذروه فإنه ميت، و كلوا ما أدركتم حيا و ذكركم اسم الله عليه».

و فى

خبر عبد الرحمن (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «ما أخذت الجباله فقطعت منه شيئا فهو ميت، و ما أدركت من سائر جسده حيا فذكه ثم كل منه».

و نحوه خبر زراره (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) إلى غير ذلك من النصوص التى مر عليك شطر منها، و فيها المشتمل على حصر الحل بقتل الكلب المكلب.

كما أنه مر عليك نصوص حل الصيد المقتول بالسلاح (٤)

و ذكرنا هناك تفصيل الحال فيه، و تفصيل الحال فى السهم ذى النصل و غيره من المعراض و نحوه و أنه لا يدخل فيه الصيد بالآله المسماه بالتفنك المستحدثه فى قرب هذا الزمان، خلافا للكفايه، للعموم الذى قد عرفت البحث فيه هناك، و لا أقل من الشك، و الأصل الحرمة، كما تقدم الكلام فيه سابقا، و الله العالم.

و على كل حال فقد قيل و القائل الشيخ فى محكى النهايه و ابنا حمزه و إدريس و يحيى بن سعيد على ما حكى عنهم يحرم أن يرمى الصيد بما هو أكبر منه ل

مرفوع محمد بن يحيى (٥) قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا يرمى الصيد بشىء أكبر منه»

و لأنه إذا كان أكبر

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الصيد - الحديث ١.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الصيد.
  - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الصيد - الحديث ١.



منه يقتله بثقله، أو يشترك الثقل و الحد فى قتله، إلا أنه قاصر سندا عن إثبات الحكم المزبور، قيل: بل و دلالة، خصوصا على حرمة الأكل و منع لزوم القتل بالثقل أو بمشاركته، نعم ربما احتمال الحرمة مع احتمال ذلك، للدخول فى الوقيذ، مع أنه فى محل المنع لما عرفت من النصوص على حل ما قتله السهم و إن أصاب بعرضه.

و من هنا قيل و القائل غير واحد بل لعله ظاهر الأكثر أو المشهور: لا يحرم، بل يمكن دعوى الإجماع عليه، نعم صرح غير واحد بأنه يكره و هو أولى لقبول المرفوع المزبور لإثبات الكراهة التى يتسامح فيها بخلاف الحرمة.

و من الغريب ما عن القائل المزبور من التصريح بتحريم الفعل و الصيد و هو ضعف فى ضعف، ضروره أن الخبر المزبور على فرض قابليته للعمل به لا يدل على مزيد من النهى عن الفعل، و هو لا يستلزم تحريم الصيد، كما هو واضح، و الله العالم.

### [الأمر الثانى فى أحكام الصيد]

الأمر الثانى فى أحكام الصيد (الاصطيادخ ل) قد عرفت أن ظاهر النص (١) و الفتوى اعتبار استناد موت الصيد إلى السبب المحلل فى حل الصيد. و حينئذ ف لو أرسل المسلم و الوثنى مثلا آلتهما فقتلاه لم يحل لفوات الشرط، ضروره استناد القتل إلى مجموعهما سواء اتفقت آلتهما مثل أن يرسل

كلبين أو سهمين أو مختلفتا، كأن يرسل أحدهما كلبا و الآخر سهمًا، و سواء اتفقت الإصابه فى وقت واحد أو وقتين إذا كان أثر كل واحد من الألتين قاتلا على وجه يستند القتل الخارجى و ينسب إليهما.

نعم لو اتخنه المسلم فلم تعد حياته مستقره ثم ذفف عليه الآخر و جهز عليه حل، لأن القاتل المسلم.

و أما لو انعكس الفرض بأن كانت آله الكافر هى الموجبه للازهاق و آله المسلم المجهزه لم يحل بل و كذا لو اشتبه الحال لم يحل (الحالان حرم خ ل) تغليبا للحرمة باعتبار أصله عدم التذكيه بعد فرض الجهل بحصول شرطها المقتضى للجهل بالمشروط.

و من ذلك أيضا لو كان مع المسلم كلبان و أرسل أحدهما و استرسل الآخر فقتلا لم يحل و كذا لو اشتبه الحال نعم لو رمى سهمًا فأوصلته الريح إلى الصيد فقتله حل (١١) لصدق استناد القتل اليه و إن كان لو لا الريح لم يصل.

و كذا لو أصاب السهم الأرض مثلا ثم وثب فقتل (١٢) بلا-خلاف أجده، لأن ما يتولد من فعل الرامى منسوب إليه، لكن فى المسالك الاشكال فيهما- إن لم يكن إجماعا- بالاستناد إلى سببين فى الأول، و بعدم الجريان على وفق قصده فى الثانى، إلا أنه قال بعد ذلك: «و كيف كان فالمذهب الحل» و هو كذلك لما عرفت بعد منع كون القتل بسببين على وجه ينافى مصداق الأدله، و منع اعتبار الجريان على وفق القصد و (١٣) هو واضح.

ثم إن الاعتبار فى حل الصيد بالمرسل لا بالمعلم (١٤) وفاقا للمشهور بين الأصحاب شهره عظيمه يمكن دعوى الإجماع معها، بل هو كذلك

كما اعترف به بعض الأفاضل، بل لم يحك الخلاف في ذلك إلا عن الشيخ في المبسوط و كتابي الأخبار، مع أن الشيخ نفسه ادعى الإجماع في محكي خلافه على حل الصيد بكلب المجوسى المعلم، و هو الحجج.

مضافا إلى إطلاق الأدله و عمومها و كون الكلب آله كالكسكين التى لا فرق فيها بين كونها لمسلم أو كافر.

و إلى

صحيح سليمان بن خالد (١) الذى رواه المشايخ الثلاثة «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن كلب المجوسى يأخذه الرجل المسلم فيسمى حين يرسله أ يأكل مما أمسك عليه؟ فقال: نعم، لأنه مكلب و ذكر اسم الله عليه».

كل ذلك مع ضعف ما يذكر حججه للشيخ من الأصل المقطوع بما عرفت و ظاهر قوله تعالى (٢) «و ما عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ» الوارد مورد الغالب من كون كلب المسلم معلما له، فلا يكون حججه لضعفه.

و خبر (٣) عبد الرحمن بن سيباه (٤)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) فقلت: كلب مجوسى أستعيه فأصيده به، قال: لا تأكل من صيده إلا أن يكون علمه مسلم»

الضعيف فى نفسه القاصر عن معارضه الصحيح المزبور المعتضد بإطلاق الأدله و عمومها، و بالإجماع بقسميه، فلا بأس بحمله على الكراهه التى يشهد لها

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

٢- ٢ سورة المائدة: ٥ - الآية ٤.

٣- ٣ كلمه «و خبر» معطوفه على قوله قده: «الأصل المقطوع»، الذى ذكر حججه للشيخ قده.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

المرسل (١): «كلب المجوسى لا يؤكل صيده إلا أن يأخذه مسلم فيقلده و يرسله، قال: و إن أرسله المسلم جاز أكل ما أمسك و إن لم يكن علمه»

و كذا

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر السكونى (٢): «كلب المجوسى لا تأكل صيده إلا أن يأخذه المسلم فيعلمه و يرسله، و كذا البازى و كلاب أهل الذمه و بزاتهم حلال للمسلمين أن يأكلوا صيده»

و غير ذلك.

و حينئذ فإن كان المرسل مسلماً فقتل حل و لو كان المعلم مجوسياً أو وثنياً فضلاً عن غيرهما و لو كان المرسل غير مسلم لم يحل و لو كان المعلم مسلماً لما عرفت من كون المدار على الإرسال دون التعليم، و الله العالم.

و لو أرسل كلبه على صيد معين و سمي حين إرساله فقتل غيره حل بلا خلاف أجده فيه، بل و لا إشكال بعد إطلاق الأدلة و عمومها، و خصوص

خبر عباد بن صهيب (٣) الوارد فى الرمى الذى لا فرق بينه و بين إرسال الكلب فى ذلك قطعاً، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل سمي و رمى صيداً فأخطأ و أصاب صيداً آخر، قال: يأكل منه»

الذى منه و منهما يستفاد عدم اعتبار قصد عين الصيد و إن اعتبرنا قصد جنسه، لا على وجه لو رمى سهماً فى الهواء أو فضاء الأرض لا اختبار قوته أو عبثاً أو رمى إلى هدف فاعترض صيداً فأصابه و قتله من غير قصده، فإنه لا يحل و إن سمي عند إرساله، لأصالة عدم التذكية المقتصر فى الخروج منها على المتيقن الذى هو الإرسال و الرمى بقصد جنس الصيد، أما الفرض فلا إشكال فى حله.

---

١- ١ المستدرک- الباب- ١٢- من أبواب الصيد- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الصيد- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الصيد- الحديث ١.

و كذا لو أرسله على سرب ضباء و لم يقصد واحدا بعينه، أو أرسله على صيود كبار فتفرقت عن صغار فقتلها الكلب حلت إذا كانت ممتنعه لما عرفت من كون المدار على قصد جنس الصيد و لو فى ضمن قصد شخص بعينه لا على خصوص ما قصد اصطياده.

و كذا الحكم فى الآله كالسهم و نحوه من السلاح الذى لا فرق بينه و بين الكلب فى الحكم المزبور بلا خلاف أجده فيه، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه، مضافا إلى اتحاد مقتضى الأدله فىهما بالنسبه إلى ذلك حلا و حرمة.

إنما الكلام فى قول المصنف و غيره أما لو أرسله و لم يشاهد صيدا فاتفق إصابه الصيد لم يحل و لو سمي، سواء كانت الآله كلبا أو سلاحا الذى مقتضاه اعتبار المشاهده التى لو نزلت على إرادته مطلق العلم منها أمكن إشكالها بمنافاه ذلك لإطلاق الأدله و عمومها الذى قد عرفت عدم زياده مقتضاها على كون الإرسال أو الرمى للصيد المتحقق مع المشاهده و عدمها، بل مع العلم و عدمه إلا- أن قوله تعليلا- للحكم المزبور لأنه لم يقصد الصيد فجرى مجرى استرسال الكلب يقتضى كون مراده بالأول غير القاصد لأصل الصيد.

اللهم إلا أن يكون مراده عدم إمكان تحقق قصد الصيد مع عدم المشاهده أو ما يقوم مقامها من أسباب العلم، كما صرح به الفاضل فى التحرير، قال: «و لو لم ير صيدا و لا علمه فرمى سهمه أو أرسل كلبه فصاد لم يحل و إن قصد الصيد، لأن القصد إنما يتحقق مع العلم» و لكن فيه منع واضح، ضروره صدق قصد الصيد.

ثم قال: «و لو رأى سوادا و سمع صوتا فظنه آدميا أو بهيمه أو حجرا فرماه فبان صيدا لم يحل، سواء أرسل سهمها أو كلبا، و كذا

لو ظنه كلبا أو خنزيرا، و لو ظن أنه صيد حل، و لو شك أو غلب على ظنه أنه ليس بصيد لم يحل، و لو رمى حجرا فظنه صيدا فقتل صيدا احتمل الحل، لأن صحه القصد تبنى على الظن و عدمه، لأنه لم يقصد صيدا على الحقيقة.

و فى القواعد «و لو أرسله و لم يشاهد صيدا و سمي فأصاب صيدا لم يحل» و مقتضى إطلاقه عدم الحل حتى لو كان قد أرسله للصيد و إن علم به أو ظن.

لكن فى كشف اللثام «الوجه الاجتزاء بالعلم بل الظن، فيحل بإرسال الأعمى إذا علم أو ظن، للعمومات، و ربما احتمل الاجتزاء بالاحتمال» و كأنه أشار بذلك إلى ما فى المسالك، قال: «و الأقوى عدم اشتراط مشاهدته الصيد، و الاكتفاء بالعلم به بل بظنه، لتوجه القصد اليه، بل يحتمل الاكتفاء بقصده إذا كان يتوقعه و بنى الرمي و الإرسال عليه، كما إذا رمى فى ظلمه الليل و قال ربما أصيب صيدا فأصابه، و على هذا يتفرع صيد الأعمى، فإن أحس بالصيد فى الجملة و لو ظنا فقصده بالرمي أو الإرسال فوافق حل» و ظاهرهما تحقق صدق قصد الصيد مع الاحتمال و هو كذلك.

لكن فى مجمع البرهان بعد أن ذكر الأمثلة المجردة عن قصد الصيد كرمى السهم للهدف و إرسال الكلب للامتحان و نحوهما قال: «هكذا يذكرون هذه المسألة، و لا نعرف دليلها، نعم هى ظاهره على تقدير ترك التسميه، و الظاهر تركها بناء على ظنه، إذ الفرض أنه ظن غير صيد و لا قصد، و أما على تقدير التسميه لاحتمال وقوعه على صيد اتفاقا و إن ظن عدمه فليست بظاهره، بل الظاهر الحكم حينئذ بالحل، لعموم الأدله، بل خصوصها، إذ ليس فى الأدله قصد الصيد، بل قتله مع

التسميه و سائر الشرائط، و فهم اشتراط القصد من مجرد أن الظاهر أن الذى يسمى إنما يقصد الصيد و لا يمكن بدون ذلك مشكل، إذ قد يظن عدمه، و يكون محتملا وجوده فيسمى. و بالجمله الفرض ليس بمحال، و إنما البحث معه، و لا يبعد حمل كلامهم على عدم التسميه» إلى آخره.

و فيه (أولاً) أن بعض كلماتهم صريحه فى التحريم مع التسميه كما سمعته من القواعد. و (ثانياً) أن مبنى الحل فى ذلك ليس عدم اشتراط قصد الصيد، بل صدق تحققه مع الاحتمال، نعم لو لم يكن قد قصده أصلاً بل كان مراده الامتحان و نحوه فصادف صيدا لم يحل و إن سمي لغرض من الأغراض، لما عرفته من أصله عدم التذكيه المقتصر فى الخروج منها على المتيقن الذى هو الصيد المقصود دون غيره.

و منه يعلم مواضع النظر فيما سمعته من التحرير، و ربما يأتى لذلك زياده عند تعرض المصنف لبعض هذه الأمثله فى الذباحه، و الله العالم.

و كيف كان ف الصيد الذى يحل بقتل الكلب له أو الآله فى غير موضع الذكاه هو كل ما كان ممتنعاً وحشياً كان أو إنسياً توحش من الحيوان المحلل لحمه المحرم ميتته.

و كذلك ما يصول من البهائم أو يتردى فى بئر و شبهها و يتعذر نحره أو ذبحه، فإنه يكفى عقرها فى استباحتها (استباحته خ ل) و لا يختص العقر حينئذ بموضع من جسدها بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك بيننا.

بل فى الرياض «كما حكاه جماعة- قال:- و هو الحجه مضافاً إلى النصوص (١)

الآتيه فى الأخير، لكن ليس فيها التعميم فى الحيوان و الآله، و العرف و اللغه فى الوحشى الممتنع، إذ لا فرد للصيد أظهر

منه، فيدخل تحت عموم ما دل (١)

على حله بالاصطیاد بمطلق الآله المعتبره من غير تذكيه، و أما الانسى المستوحش ففي صدق الصيد عليه فيهما حقيقه مناقشه، و الأصول تقتضى الرجوع فى إباحته إلى مراعاة التذكيه، لكن الإجماع و النصوص المزبوره فى المتردى (٢)

ألحقاه بالصيد و إن اختلفا فى الإلحاق كلال- حتى فى مقتوله بالكلب و نحوه كما يظهر من الأول، أو فى الجملة كما يظهر من الثانى.

و أما أن غير الممتنع ليس بصيد فالأصل فيه العرف و اللغه، فيندرج تحت عموم ما دل (٣) على توقف حل الحيوان على التذكيه، مضافا إلى فحوى النصوص (٤)

الآتيه فى لزوم التذكيه لحل الصيد بعد أن أدرك و فيه حياه مستقره، و ليس ذلك إلا لزوال امتناعه الموجب لانتفاء حكم الصيد عنه، فإذا ثبت انتفاؤه عنه مع حصول الامتناع فيه فى الجملة و صدق الصيد عليه حقيقه عرفا و لغه فثبوته عما ليس بممتنع بالأصل أولى، مع أن كون مثله صيدا يستلزم عدم وجود ما يحكم فى حله بالتذكيه بالذبح و النحر أصلا، و هو فاسد قطعاً، و النصوص (٥)

بخلافه متواتره جدا».

و كأنه عرض ببعض ما ذكره بالمقدس الأردبيلى، فإنه بعد ذكر أن دليل وحشى الأصل واضح قال: «و كأن الثانى - أى الأهلى المستوحش - صيد شرعاً، و يحتمل لغه أيضاً، و لعل عموم ما يدل على جواز أكل ما قتله الآلات المذكوره مثل الكلب من الكتاب (٦) و السنه (٧)

يشمله

١- ١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الصيد.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبائح.

٣- ٣ سوره المائده: ٥- الآيه ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الصيد.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣ و ٥ - من أبواب الذبائح.

٦- ٦ سوره المائده: ٥- الآيه ٤.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ١ و ١٦ - من أبواب الصيد.



فتأمل. و بالجمله هو مثل الوحشى فى هذا الحكم لعله بالإجماع أو القياس، و الضروره و رفع الحجر و عدم تضييع المال و العمومات مؤيدات، و كذا الخصوصيات الآتية، فتأمل».

قلت: لا- يخفى عليك أن ذلك كله خال عن التحصيل بعد الاعتراف بالإجماع المحقق، بل فى المسالك هو موضع وفاق منا و من أكثر العامه و خالف فيه مالک، فقال: لا يحل إلا بقطع الحلقوم، و منه يمكن دعوى اندراجه فى إطلاق أو عموم قتل الكلب و السلاح المقتصر فى الخروج منه على الانسى غير الممتنع و إن لم يسم صيدا لغه و عرفا.

مضافا إلى

خبر أبى البخترى (١) المروى عن قرب الاسناد عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «إن عليا (عليه السلام) قال: إذا استصعبت عليكم الذبيحه فعرقوها و إن لم تقدرها أن تعرقوها فإنه يحلها ما يحل الوحش»

الذى هو كالصريح فى اتحاد حكم المستوحش بالعارض و وحشى الأصل، و كفى به دليلا- بعد انجباره بالعمل و الإجماع المزبور، بل و

النبوى (٢) و إن لم أجدّه فى طرفنا «كل إنسيه توحشت فذكها ذكاه الوحشيه».

و منه يظهر المناقشه فيما سمعته من الرياض، بل قد يستفاد منه أن المراد بما فى غيره من النصوص فى المستعصى ذكر فرد من أفراد تذكىه الوحشى لا الاختصاص بذلك.

قال الصادق (عليه السلام) فى صحيح الحلبي (٣): «فى ثور

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبائح - الحديث ٩.

٢- ٢ كنز العمال ج ٣ ص ٢٤١ - الرقم ٣٧٩٢ و فيه «إذا استوحشت الإنسيه و تمنعت فإنه يحلها ما يحل الوحشيه»

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

تعاصى فابتدره قوم بأسيافهم و سموا، فأتوا عليا (عليه السلام) فقال:

هذه ذكاه وحيه (١) و لحمه حلال».

و قال (عليه السلام) أيضا في خبر العيص بن القاسم (٢): «إن ثورا بالكوفه ثار، فبادر الناس إليه بأسيافهم فضربوه، فأتوا أمير المؤمنين (عليه السلام) فأخبروه فقال: ذكاه و حيه و لحمه حلال».

و في

خبر الفضل بن عبد الملك و عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٣)

«إن قوما أتوا النبي (صلى الله عليه و آله) فقالوا: إن بقره لنا غلبتنا و استصعبت علينا فضربناها بالسيف، فأمرهم بأكلها».

بل في

خبر أبي بصير (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «إن امتنع عليك بعير و أنت تريد أن تنحره فانطلق منك فان خشيت أن يسبقك فضربته بالسيف أو طعنته بحربه بعد أن تسمى فكل إلا أن تدركه و لم يمت بعد فذكه»

الظاهر في كون الأمر أوسع من ذلك باعتبار الاكتفاء فيه بخوف السبق.

نعم نصوص المترديه لا عموم فيها على وجه يشمل التذكية بعقر الكلب مثلا، ففي

خبر إسماعيل الجعفي (٥)

«قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

بعير تردى في بئر كيف ينحر؟ قال: يدخل الحربه فيطعنه بها و يسمى و يأكل».

و في

خبر زراره (٦) عن أبي جعفر (عليه السلام) «سألته عن بعير تردى في بئر ذبح من قبل ذنبه، فقال: لا بأس إذا ذكر اسم الله عليه».

و في

خبر الحسين بن علوان (٧) المروى عن قرب الاسناد عن جعفر

١-١ أى سريعه منه رحمه الله.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبائح الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبائح الحديث ٣.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبائح الحديث ٥.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبائح الحديث ٤.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبائح الحديث ٦.

٧-٧ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبائح الحديث ٧.

ابن محمد عن أبيه عن علي (عليهم السلام) «أنه سئل عما تردى على منخره فيقطع و يسمى عليه، فقال: لا بأس، و أمر بأكله».

و فى

خبره الآخر بالإسناد السابق (١) عنه (عليه السلام) أيضا «أيما إنسيه تردت فى بئر فلم يقدر على منحرها فلينحرها من حيث يقدر عليه و يسمى الله عليها و يأكل».

و فى حسن الحلبي (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «فى رجل ضرب بسيفه جزورا أو شاه فى غير مذبحها و قد سمي حين ضرب».

أما إذا اضطر اليه و استصعب عليه ما يريد أن يذبح فلا بأس بذلك».

و فى

خبر أبي ثعلبه (٣) المروى عن غير طرقنا «قلت: يا رسول الله إن بعيرا تردى فرماه رجل بسهم فحبسه، فقال النبي (صلى الله عليه و آله): إن لهذه أوابد كأوابد الوحش، فما عسر عليكم منها فاصنعوا به هكذا»

و الأوابد: المستوحشه.

و فى آخر (٤)

«أنه (صلى الله عليه و آله) سئل عن بعير تردى فى بئر فقال (صلى الله عليه و آله): لو طعنه فى خاصرته لحل لك».

إلى غير ذلك من النصوص التى منها يظهر لك وجه المناقشه فيما ذكره الأردبيلي رحمه الله قال: «و أما المترديه فظاهر قوله تعالى (٥): «و الْمَيْتَرِدِّيَةُ - إلى قوله - إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» تحريمه إلا- مع التذكيه، إلا- أن يحمل على القتل بما أمكن» ثم ذكر بعض النصوص السابقه، و قال: «إنها لم

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبائح - الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

٣- ٣ سنن البيهقي - ج ٩ ص ٢٤٦ و ٢٤٧ عن رافع بن خديج.

٤- ٤ سنن البيهقي ج ٩ ص ٢٤٦ مع الاختلاف فى اللفظ.

٥- ٥ سورة المائدة: ٥- الآية ٣.

تدل على غير البعير و البقر، و لا- على جواز القتل بمطلق الآله حتى الكلب و السهم، فيمكن الاقتصار على ما فى الروايات، و التعدى لعدم الفرق و فهم العله و ذكر الأصحاب من غير فرق و قائل بالفرق يدل على العموم فى الغنم و غيره أيضا، و أما التعدى إلى الكلب فغير معلوم الجواز، بل لا يفهم من عباراتهم، نعم من الذين ذكروا أن حكمه حكم الصيد يفهم ذلك كأنه غير المتردى و غير الصائل، بل المستعصى، فتأمل. و بالجمله إن صدق أنه صيد فحكمه حكمه، و إلا فيقتصر فيه على ما علم جواز قتله به و أكله، مثل القتل بالرمح فى المستعصى، فتأمل».

إذا لا يخفى عليك ما فى كلامه من التشويش و عدم الإحاطه بجميع النصوص التى منها ما سمعته من قرب الاسناد و غيره، بل لا ينبغى الشك فى دخول الصائل فى المستعصى الذى قد سمعت

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) (١): «إنها يحلها ما يحل الوحش».

و منه يمكن تنزيل إطلاق كلامهم على ذلك، حيث قالوا: و كذا الصائل و المتردى، مشيرين به إلى ما ذكروه سابقا من القتل بالكلب و الآله فى المستوحش و لو إنسيا، فيكون المراد من العقر فى كلامهم ما يشمل العقر بالكلب و غيره.

مؤيدا ذلك بدعوى أن التأمل فى النصوص المزبوره و غيرها يقتضى أن الشارع شرع فردين للتذكية: أحدهما الذبح و النحر فى الحيوان المقدور على ذلك فيه و لو كان وحشيا قد استأنس أو جرح مثلا بحيث لا يستطيع الامتناع بفرار و نحوه، و ثانيهما العقر بكلب أو سلاح للحيوان الممتنع ذكاته بالكيفيه المزبوره، و لو لاستيحاش بعد الاستيناس أو لصيروره سبعية فيه بصول و نحوه، أو لتردى فى بئر و نحوه، أو لدخول فى جحر ضيق أو

نحو ذلك، و حينئذ يكون الاستيحاش فى وحشى الأصل سببا للتذكيه المزبوره باعتبار كونه أحد أفراد عدم القدره عليه لا لخصوصيه فيه.

كما أنه بناء على ذلك لا مدخلية لصدق الصيد و عدمه فى التذكيه المزبوره، و هو قوى جدا خصوصا فى الوحشى إذا تردى فى بئر مثلا- أو تحصن فى غار و إن خرج بذلك عن الامتناع بالفرار، و لكن فى تحصيله من كلام الأصحاب نوع صعوبه فى خصوص الانسى المتردى، بل و الصائل فالاحتياط لا ينبغى تركه، خصوصا بعد أن كان الأصل عدم التذكيه.

نعم يلزم من كلام الأصحاب خصوصا ثانى الشهيدين منهم و صاحب الكفايه اختصاص هذا النوع من التذكيه المزبوره بمأكل اللحم، دون غيره من طاهر العين الذى يخرج بتذكيه الذبحيه عن كونه ميته، و يصح لبس جلده، و لعله لأن المنساق من الأدله- خصوصا قوله تعالى (١):

﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ و ما شابهه من السنه (٢)

- مباح الأكل، على أن الأصل فى التذكيه الذبح، و أن هذا النوع قائم مقامها، و لم يثبت قيامه فى غير مأكل اللحم.

بل لو لا ظهور بعض النصوص (٣)

و الفتاوى لأمكن القول بأن هذا النوع من الميتة التى أحلها الشرع، و إلا فليس هو تذكيه، فيقتصر على خصوص ما ثبت منه، لكن إطلاق بعض معاهد الإجماعات المحكيه بل و بعض النصوص يقتضى كون هذا القسم كالذكاه الذبحيه فى المأكل و غيره.

بل فى

موثق سماعه (٤)

«عن جلود السباع ينتفع بها؟ قال: إذا

١- ١ سورة المائدة: ٥- الآيه ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الصيد.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الذبائح- الحديث ١ و ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب الأطعمه المحرمه- الحديث ٤.

رميت و سميت فانتفع بجلده، و أما الميتة فلا»

و إن اختص بالآله الجماديه إلا- أن الظاهر عدم الفرق بينها و بين الكلب فى ذلك و إن كان الاحتياط لا ينبغى تركه فيه، بل و فى الآله الجماديه و إن كان ظاهرهم فيما يأتى المفروغيه من ذلك، و الله العالم.

و كيف كان ف لو رمى فرخا لم ينهض فقتله لم يحل لعدم كونه من الحيوان الممتنع، فلا يكون صيدا و كذا لو أرسل كلبه على حيوان غير ممتنع كذلك.

و حينئذ ف لو رمى طائرا و فرخا لم ينهض فقتلهما حل الطائر دون الفرخ بلا خلاف و لا إشكال. لأن لكل واحد منهما حكم نفسه بسبب الامتناع الذى يدخله تحت اسم الصيد و عدمه.

قال على بن الحسين (عليهما السلام) فى خبر الأفلح (١): «لو أن رجلا رمى صيدا فى و كره فأصاب الطير و الفراخ جميعا فإنه يأكل الطير و لا يأكل الفراخ، و ذلك أن الفرخ ليس بصيد ما لم يطر، و إنما يؤخذ باليد، و إنما يكون صيدا إذا طار»

و هو صريح فى المطلوب.

بل منه يستفاد أصل الحكم المزبور و إن كان يكفى فى إثباته أن الأصل عدم التذكية أو عدم كون هذا النوع تذكية المقتصر فى الخروج منه على غير الفرض، و لو لأنه المنساق من الأدله كتابا و سنه، و الله العالم.

و لو تقاطعت الكلاب الصيد قبل إدراكه على وجه يكون إزهاق نفسه بالتقطيع المزبور لم يحرم لوجود شرط الحل و انتفاء المانع، إذ ليس لإقطع الكلاب له، و هو تذكية لا مناف لها، بل فى المسالك «لا فرق بين تقاطعهم إياه و حياته مستقره و عدمه بخلاف ما لو تقاطعه الصائدون، فان حله مشروط بوقوع فعلهم بعد أن صار فى حكم المذبوح

و الفرق أن ذكاته بالذبح معتبره مع إمكانها بعد أخذ الكلب له لا بدونها فإذا أدركه الصائدون أو بعضهم مستقر الحياه صار حله متوقفا على الذبح فلا يحل بدونه، بخلاف تقاطع الكلاب له قبل إدراكه، فإن اعتبار ذبحه ساقط».

قلت: ستعرف عدم الفرق بين الصيد بالكلب أو بالسلاح في أنه متى قطع من الصيد قطعه و كان الباقي مستقر الحياه كان ما قطع منه قطعه مبانه من حي، فهي ميتة، وإلا- كان حلالا، كما أنه لو تقاطعه الصائدون بسيوفهم و هو ممتنع حتى صار إزهاق نفسه بذلك كان حلالا مثل صيد الكلاب.

نعم لو فرض تقطيع بعض الكلاب له و كان الباقي ذا حياه مستقره و لم يدركه الصائدون حتى قتله الكلب كان ذلك حلالا لا القطعه التي قطعها الكلب أولا- بخلاف الصائد، فإنه متى قطع منه قطعه و كان حياته مستقره و أدرك ذكاته اعتبر في حله تذكيتة، لخروجه عن الامتناع حينئذ، فيعتبر فيه ما يعتبر في غيره من الحيوان غير الممتنع، و ستسمع تفصيل الحال في ذلك إنشاء الله، و ربما كان ذلك هو مراده في المسالك، لا أنه خلاف في المسألة، فتأمل. و الله العالم.

و لو رمى صيدا فتردى من جبل أو وقع في الماء فمات لم يحل، لاحتمال أن يكون موته من السقطه مثلا، ضروره كونه من اجتماع السببين المختلفين في التحليل و التحريم، و قد عرفت غلبه جانب التحريم حتى يعلم استناد الموت إلى السبب المحلل، و إلا حرم حتى لو ظن فضلا عن حال الشك أو الظن أو العلم بالعدم، لأصالة عدم التذكية، و ل

صحيح الحلبي (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنه سئل عن رجل رمى صيدا و هو على جبل أو حائط فيخرق فيه السهم فيموت، قال: كل



منه، فان وقع فى الماء من رميتك فمات فلا تأكل منه»

و نحوه موثق سماعه (١) عنه (عليه السلام) أيضا.

و خبر خالد بن الحجاج (٢) عن أبى الحسن (عليه السلام) «لا تأكل الصيد إذا وقع فى الماء فمات».

و فى مرسل الفقيه (٣) قال (عليه السلام): «إن رميت الصيد و هو على جبل فسقط و مات فلا تأكله، فإن رميته فأصاب سهمك و وقع فى الماء فمات فكله إذا كان رأسه خارجا من الماء، و إن كان رأسه فى الماء فلا تأكله»

و فى المسالك «إن الصدوقين قيدا الحل بأن يموت و رأسه خارج من الماء، و لا بأس به، لأنه أماره على قتله بالسهم إن لم يظهر خلاف ذلك».

قلت: و عليه ينزل المرسل المزبور، و بالجملة لا- إشكال فى الحكم فى الفرض بعد الإحاطه بما ذكرناه سابقا و فى المقام من الأصل و غيره.

نعم لو صير حياته غير مستقره برميته ثم وقع فى الماء مثلا- و هو فى الحال المزبور حل، لأنه يجرى مجرى المذبوح فلا يكون موته مستندا إلى سببين، بناء على أن هذه الحياه كعدمها، كما هو واضح، و الله العالم.

و لو قطعت الآله كالسيف و نحوه منه شيئا عضوا أو غيره و بقى الباقي مقدورا عليه و حياته مستقره كان ما قطعته ميتة فلا إشكال فى تحريمه، لأنه حينئذ قطعه مبانه من حى، فيندرج فيما دل (٤)

---

١- ١ أشار إليه فى الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الصيد- الحديث ٢ و ذكره فى الكافى - ج ٦ ص ٢١٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الصيد- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الصيد- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الذبائح.

على أن مثل ذلك ميتة. و لكن يذكى ما بقى إن كان كما فرضناه من كونه مقدورا عليه و حياته مستقره و أدرك ذكاته، خلافا لما عساه يظهر مما تسمعه من إطلاق الشيخ و القاضى و ابن حمزه من الحل و إن لم يذك، لإطلاقهم الحل مع الحركة و خروج الدم، إلا أنه كما ترى مناف لأصول المذهب و قواعده. و من هنا أمكن حمل كلامهم كالخبر الآتى (١)

الدال على ذلك على إرادته القيد المزبور اتكالا على الظهور، فلا خلاف حينئذ فى المسألة.

نعم إذا لم يكن حياته مستقره بالضربه المزبوره التى قطعت منه شيئا فالظاهر حله أجمع، ضروره صدق صيده بقتله الذى هو ذكاه نسا (٢)

و فتوى مع اجتماع الشرائط من التسميه و السلاح و غيرها مما عرفت، بل لا- فرق فى الآمله بين السلاح و الكلب فى الحكم المزبور.

و كذا لو قطعتة نصفين أى قطعتين و إن لم يعتدلا فلم يتحركا أصلا أو تحركا حركه مذبوح. و بالجمله إذا علم أن إزهاق نفسه كان بذلك ف ان هما معا حلال بلا خلاف، كما عن المبسوط و الخلاف و السرائر و إن لم يقيداه بأحد القيدين إلا أن الظاهر إرادتهما ذلك، بناء على الغالب من عدم استقرار الحياه بذلك، كما حكى عنهم التصريح بأن مثله من جملة أسباب عدم استقرار الحياه، كقطع المرى ء و شق البطن أو القلب أو قطع الحلقوم، فلا خلاف فى الحقيقة.

مضافا إلى إطلاق الأدله أو عمومها من غير فرق بين اتحادهما و عدمه و خروج الدم من أحدهما و عدمه، و بين ذى الرأس و غيره.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٦- من أبواب الصيد- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الذبائح- الحديث ١ و ٢.

و فى

خبر على بن جعفر (١) عن أخيه (عليه السلام) المروى عن قرب الاسناد «سألته عن رجل لحق حمارا أو ظيبا فضربه بالسيف فقطعه نصفين، هل يحل أكله؟ قال: نعم إذا سمى»

و إطلاقه موافق لما ذكرناه، وكذا غيره مما تسمعه، بل يمكن تنزيل ما ينافيه مما يأتى عليه كما ستعرف، وإلا كان شاذاً.

و حينئذ فما قيل - من أنه لو تحرك أحدهما فالحلال هو كما عن الشيخ فى النهايه و القاضى - واضح الضعف إلا إذا كانت حركه استقرار حياه، فإن الحلال حينئذ بالتذكيه كما ذكرناه. و حينئذ فالأصح ما قيل من أنهما يؤكلان معا إن لم يكن فى المتحرك حياه مستقره و إنما كان حركه مذبوح، إذ هو كما عرفت أشبه بأصول المذهب و قواعده و إطلاق الأدله و عمومها، بل هو الذى استقر عليه المذهب.

و فى روايه يؤكل ما فيه الرأس و هى

روايه إسحاق بن عمار (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى رجل ضرب غزالا بسيفه حتى أبانه أ يأكله؟ قال: نعم يأكل مما يلى الرأس و يدع الذنب».

و فى أخرى يؤكل الأكبر دون الأصغر و هى

مرسله النوفلى (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «قلت له: ربما رميت بالمعراض فأقتل، فقال: إذا قطعه جدلين فارم بأصغرها و كل الأكبر، و إن اعتدلا فكلهما».

و كلاهما شاذ (١١) و كذا الثالثه، و هى

مرفوعه النضر بن سويد (٤)

«فى الظبى و حمار الوحش يعترضان بالسيف فيقدان، قال: لا بأس

١- ١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

بأكلهما ما لم يتحرك أحد النصفين، فإذا تحرك أحدهما لم يؤكل الآخر لأنه ميتة»

و إن كان بكل قائل، بل قد يظهر من التعليل في الأخير كون المراد من الحياه المتبقيه و المثبتة الحياه المستقره لا مطلقا، و به يقيد الخبر الذى أطلق فيه الحل مع القدر نصفين من دون اشتراط عدم استقرار الحياه مضافا إلى وروده مورد الغالب المتحقق فيه الشرط.

و على كل حال فليس فى شىء منها و لا من غيرها اعتبار خروج الدم بالكليه، خلافا لمن ستعرف من الشيخ و غيره، فاعتبره فى الحليه، بل صرح بعضهم بالحرمه مع عدمه، و لكن حجتهم عليه غير واضحه، و إن حكى عن التنقيح أنه نفى البأس عنه، إلا أن الأمر سهل باعتبار ندره عدم خروج الدم مع القدر نصفين، بل لعله من المحال عاده.

و كيف كان فجملة ما وصل إلينا من النصوص ما سمعته من خبر على بن جعفر (١)

و غيره، و (منها)

صحيح محمد بن مسلم (٢) عن أبى جعفر (عليه السلام) فى حديث «قال: سئل عن صيد صيد فتوزعه القوم قبل أن يموت، قال: لا بأس به»

و هو محمول على كونه غير مستقر الحياه، فإنه حينئذ بحكم المذبوح، فلا بأس بتوزيعه. و مثله

خبر الحلبي (٣)

«سألته عن الرجل يرمى الصيد فيصرعه فيبتدره القوم فيقطعونه فقال: كله».

و (منها)

خبر محمد بن قيس (٤) عن أبى جعفر (عليه السلام) أيضا فى حديث قال: «فى أيل يصطاده رجل فيقطعه الناس و الرجل يتبعه أفتراه نهبه؟ قال: ليس بنهبه، و ليس به بأس»

المحمول على عدم خروجه عن الامتناع بصيد الأول، فلا يكون ملكا له، فإذا لحقه الناس

١- ١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب الصيد- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب الصيد- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب الصيد- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب الصيد- الحديث ٢.

و قطعوه على وجه كان إزهاق نفسه بذلك و فرض بقاؤه على الامتناع كان حلالا و لم يكن نهبه من الغير، و نحوه ما

عن قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام) (١) من أنه قال: «فى أيل اصطاده رجل فقطعه الناس و الذى اصطاده يمنع ففیه نهى، فقال: ليس فيه نهى، و ليس به بأس».

و (منها)

خبر غياث بن إبراهيم (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى الرجل يضرب الصيد فيجد له نصفين، قال: يأكلهما جميعا، و إن ضربه فأبان منه عضوا لم يأكل منه ما أبان، و أكل سائرته»

أى مع فرض بقائه مستقر الحياه و أدرك ذكاته و لو بالصيد مع فرض بقائه على الامتناع، أما الأول فهو قطعه مبانه من حى.

و بذلك كله ظهر لك ما فى الأقوال المزبوره التى (منها) ما سمعته من النهايه، قال: «و إن قده نصفين و لم يتحرك واحد منهما جاز له أكلهما إذا خرج منهما الدم، فان تحرك أحد النصفين و لم يتحرك الآخر أكل الذى يتحرك و رمى بما لم يتحرك».

و (منها) ما عن القاضى من أنه «يحل إن ضربه فقطعه نصفين و تحرك كل واحد منهما و خرج منه دم، فان تحرك أحدهما و خرج منه دم دون الآخر فالحلال هو المتحرك دون الذى لم يتحرك و لم يخرج منه دم».

و (منها) ما عن الخلاف: «إذا قطع الصيد نصفين حل أكل الكل بلا خلاف، فان كان الذى مع الرأس أكبر أكل الذى مع الرأس دون الباقي، و به قال أبو حنيفة، و قال الشافعى: يحل أكل الجميع، دليلنا طريقه الاحتياط، فإن أكل ما مع الرأس مجمع على إباحته،

١-١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

و ما قالوه ليس عليه دليل، و أيضا

روى عن ابن عمر (١) أن النبي (صلى الله عليه و آله) قال: «ما أبين من حى فهو ميت»

و هذا الأقل أبين من حى فيجب كونه ميتا، و هذه روايه أصحابنا لا يختلفون فيه».

قلت: قد يشعر كلامه الأخير بإرادته ما يخرج به عن الخلاف، بل يمكن حمل كلام غيره على نحو ذلك.

و (منها) ما عن ابن حمزه من أنه «إن قتله بحده لم يخل إما قطعه نصفين أو لم يقطعه، فإن قطعه نصفين و كانا سواء و خرج منهما الدم حلا، و إن لم يخرج حرم، و إن كان أحد الشقين أكبر و معه الرأس حل ذلك الشق، و إن تحرك أحدهما حل المتحرك، و إن أبان بعضه حرم ذلك البعض، فإن كان الباقي ممتنعا و رماه ثانيا فقتله حل، و إن كان غير ممتنع و أدركه و فيه حياه مستقره فذبحه أو تركه إذا لم يتسع الزمان لذبحه حتى يبرد حل، و إن كان فيه حياه غير مستقره حل من غير ذكاه».

و فى المختلف بعد حكايته ذلك عنه قال: «و هو المعتمد عندى» و الظاهر إرادته ما ذكره أخيرا، بقريته استدلاله على ذلك بأن مع وجود الحياه المستقره يكون المقطوع ميتة، لأنه أبين من حى، و مع فقد الحياه يكون مصيدا و قد قتل بالصيد، فلو لم يقطع كان حلالا، فمع القطع لا يزول الحكم عنه، و هو عين المختار.

كما أن ما عن ابن إدريس كذلك أيضا، قال: «إذا سال الدم منهما أكلهما جميعا ما تحرك و ما لم يتحرك، و لا اعتبار بما مع الرأس

١- ١ سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٢٩٢ و فيه «قال: ما قطع من البهيمة و هى حيه فما قطع منها فهو ميتة».

إذا لم تكن فيه حياه مستقره (١) فإذا كان كذلك حل الجميع، و إن كان الذى مع الرأس فيه حياه مستقره فلا يؤكل ما عداه مما أبين منه، لأنه أبين من حى، فهو ميتة، فأما إذا لم يكن فيه حياه مستقره فما هو مما أبين من حى فيؤكل الجميع» و إن قال فى أول كلامه: «إذا سال الدم» إلا أنه شرط مبنى على الغالب.

و بالجمله فالمذهب ما عرفت، فإن أمكن رجوع شىء مما سمعت من نص أو فتوى اليه فمرحبا بالوفاق، و إلا كان مطرحا شاذا مخالفا لأصول المذهب و قواعده و إطلاق الأدله و عمومها، كما ذكرناه سابقا، خصوصا ما يقتضيه إطلاق بعضهم من حل المتحرك مطلقا من دون تذكيره و إن كان ذا حياه مستقره، و من حرمه غير المتحرك و إن كانت حركه المتحرك حركه مذبوح و نحوه مما هو غير مستقر الحياه، و لا دليل لهم سوى الخبر المزبور (٢) القاصر فى نفسه و عن المكافئه من وجوه عديده منها الشهره العظيمة التى كادت تكون إجماعا، بل لعلها كذلك كما اعترف به بعض الأفاضل فلا بد من طرحه أو حمله على ما يرجع إلى غيره مما هو موافق لأصول المذهب و قواعده.

نعم قيل: إن لما ذكره وجهها إن لم يعتبر استقرار الحياه فى وجوب تذكيره الصيد مطلقا، بل قلنا بوجوبها ما دام فيه حركه ما كطرف العين و ركض الرجل و نحوهما، أو اعتبرناه بأحد الأمور المزبوره كما عن

---

١-١ الموجود فى السرائر المطبوعه و المخطوطه التى أوقفها الشيخ البهائى قده و المحتفظ بها فى مكتبه الروضه الرضويه على مشرفها آلاف التحية و الثناء فى «مشهد» خراسان كتابخانه آستانه قدس رضوى هكذا «و الاعتبار بما مع الرأس إذا لم يكن فيه حياه مستقره».

٢-٢ راجع التعليقه فى ص ٦٢.

ابن حمزه، و ذلك لأن المتحرك حينئذ حى واجب التذكيره، فيكون الآخر الذى لا حركه فيه قطعه مبانه من حى فيحرم.

و فيه (أولاً) أن هذا ليس قولاً - لأحد من الأصحاب، ضروره ظهور كلامهم بل صريح بعضهم فى اعتبار استقرار الحياه فى التذكيره، من غير فرق بين الصيد و غيره. و (ثانياً) أن اعتبار استقرار الحياه و تفسيره بغير تلك الأمور المشهوره مشهور، و منهم الشيخ الذى هو الأصل فى هذا القول، على أن القدر نصفين من جمله ما فسروا به عدم استقرار الحياه، فلا وجه لهذا القول حينئذ إلا الخبر المزبور القاصر فى نفسه و عن المكافئه من وجوه.

و كذلك لا دليل للقول بحل خصوص ما فيه الرأس إذا كان أكبر عدا ما سمعته من الشيخ فى الخلاف الذى قد عرفت احتمال الموافقه منه خصوصاً مع نسبته فى محكى المبسوط ذلك إلى مذهبنا، و لم نعرف له موافقاً، إلا ما يحكى عن ابن حمزه.

و منه يقوى اراده ما ذكرناه، و إلا كان محجوجاً بما سمعت، مع أنه لا شاهد له سوى الموثق (١).

الخالى عما ذكره من التقييد بالأكبر، و تنزيله عليه جمعا بينه و بين الخبر الآخر (٢).

فرع الشاهد و المكافئه، و هما معا مفقودان، فالأولى حملها على اراده كون ذلك أماره على استقرار حياه ما فيه الرأس الذى هو الأكبر، فيكون المبان منه قطعه مبانه من حى، فيحرم و يحل هو بالخصوص مع التذكيره أو ما يقوم مقامها مما ستعرف، و الله العالم.

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.



## [الأمر الثالث فى اللواحق]

### [المسأله الأولى الاصطیاد بالآله المغصوبه]

الأمر الثالث فى اللواحق و فىه مسائل:

الأولى:

الاصطیاد بالآله المغصوبه سلاحا أو كلبا أو غیرهما حرام بلا خلاف و لا إشكال، إذ هو كغیره من التصرف بالمغصوب الممتنع عقلا- و شرعا و لكن لا- یحرم الصيد لإطلاق الأدله و عمومها، ضروره كونه من المعامله التى تجامع المحرم، كالذبح بالآله المغصوبه، بل لو كان المذبوح مغصوبا لم یحرم بمعنی عدم كونه میتة و إن ضمن الغاصب تفاوت ما بین كونه مذبوحا و حیا.

بل لا- خلاف أجده بیننا فى أنه یملكه الصائد دون صاحب الآله لأن الصيد من المباحات التى تملك بالمباشرة المتحققه من الغاصب و إن حرم استعماله للآله، خلافا لبعض العامه فى خصوص حیوان من الآله كالكلب فجعل صیده لملكه كصيد العبد المغصوب، و هو مع أنه قیاس مع الفارق ضروره كون العبد أهلا للقصد بخلاف الكلب.

و من الغریب احتمال الأردیلى هنا ذلك، قال: «إن حصول الملك للغاصب فى الشبكه و الكلب غیر ظاهر، لأنه لیس له فعل مملك واضح مستقل و وضع ید، فیحتمل حصوله للمغصوب منه، و عدم حصول ملك

لأحد، فيبقى على الإباحة حتى يأخذه آخذ على وجه الملك، نعم فى الجرح بالرمح و السهم قد يقال: المملك هو فعله، و الآله ليس لها دخل إلا الآليه، و أن فعله و إتيانه بفعله بمنزله أخذه و وضع يده، و بالجمله الفعل غير مستقل فى أمثال هذه، و ليس فيها دلالة شرعيه من نص و إجماع، فالاحتياط لا يترك علما و عملا».

و لكن فيه ما لا يخفى، ضروره صدق وضع اليد و الدخول تحتها و إن كان بالآله المغصوبه، كما هو واضح.

نعم عليه أى الصائد أجره مثلها للمالك كباقي الأعيان المغصوبه، بل لو لم يصد بها كانت عليه الأجره، لفوات المنفعه تحت يده، بل عن بعض العامه ذلك، حتى القول بكون الصيد للمالك، و لا يخلو من وجه، و إن كان الحق عندنا أنه ملك للصائد و إن صاده بالآله المغصوبه سواء كانت كلبا أو سلاحا أو غيرهما من شبك و نحوه خلافا لمن عرفت من بعض العامه.

هذا و فى المسالك «أن قول المصنف: سواء- إلى آخره- راجع إلى ملك الصائد دون صاحب الآله، تنبيهها على خلاف المخالف، كما بيناه لا إلى القريب، و هو ضمان الأجره، لأنهما مستويان نفيا و إثباتا».

قلت: يمكن رجوعه إليه و لو باعتبار نفى الأجره عند بعض العامه فى خصوص الكلب، بناء على أن ما يصيده الكلب لمالكه، فتكون منفعته حينئذ لمالكه، فلا يضمن له أجره و إن كان واضح الضعف، و الأمر سهل، و الله العالم.

**[المسألة الثانية إذا عض الكلب صيدا كان موضع العضه نجسا يجب غسله على الأصح]**

المسألة الثانية:

إذا عض الكلب صيدا كان موضع العضه نجسا يجب غسله على الأصح وفاقا للمعظم، لإطلاق ما دل (١)

على وجوب غسل ما لاقاه الكلب برطوبه، خلافا للمحكي عن الشيخ في الخلاف و المبسوط، فحكم بطهارته، لإطلاق قوله تعالى (٢) «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَيْتُمْ عَلَيْكُمْ» من دون أمر بالغسل، وربما حكى عن بعض العامة و عن آخر أنه عفو، لمكان الحاجه و عسر الاحتراز.

و فيه منع العسر و الاحتياج، و إطلاق الآيه إنما هو لحل الأكل من حيث إنه صيد، فلا ينافى وجوب الغسل من حيث النجاسه، إذ الإطلاق عرفا حجه فيما يساق له دون غيره مما لم يسق لبيان حكمه، نحو قوله تعالى (٣) «فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا» و نحوه مما لا ينافى المنع من جهه أخرى، بل لو كان كذلك لزم فساد كثير من الأحكام المعلومه بالشرع، كما هو واضح. و الله العالم.

**[المسألة الثالثة إذا أرسل كلبه المعلم أو سلاحه فجرحه فإن لم تكن حياته مستقره فهو بحكم المذبوح]**

المسألة الثالثة:

إذا أرسل كلبه المعلم أو سلاحه فجرحه فعليه أن يسارع إليه على الوجه المعتاد، كما صرح به جماعة، بل في الرياض «المشهور

١-١ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب النجاسات - من كتاب الطهاره.

٢-٢ سورة المائدة: ٥- الآيه ٤.

٣-٣ سورة الأنفال: ٨- الآيه ٦٩.

إيجابها شرطا على الظاهر أو شرعا كما قيل - ثم قال:- و لم أجد لهم دليلا صريحا و إن احتمل توجيهه بأصالة الحرمه و عدم انصراف الإطلاقات إلى صيد لم يتحقق اليه مسارعه معتاده، لأن المتبادر منها ما تحققت فيه، و إلا لحل الصيد مع عدمها و لو بقى غير ممتنع سنه ثم مات بجرح الآله و هو (و لعله خ ل) مخالف للإجماع بل الضروره، هذا مع إمكان دعوى الاستقراء و التبع للنصوص و الفتاوى على دوران حل الصيد بالاصطياد و حرمة مدار حصول موته حال الامتناع به و عدمه مع القدره عليه، فيحل فى الأول دون الثانى إلا بعد تذكيتة، و فى التنقيح عن الحلّى الإجماع عليه، حيث قال: و لا يحل مقتول الكلب إلا مع الامتناع إجماعا، و على هذا فلو أخذته الآله و صيرته غير ممتنع توقف حلها على التذكيه، فيجب تحصيلها بالمسارعه المعتاده، و هذه الحجه و إن اقتضت الحرمه بعد المسارعه أيضا مع إدراك التذكيه و تركها لقصور الزمان و نحوه إلا أن هذه الصوره خرجت بالإجماع و نحوه من الأدله، و حينئذ فما ذكره لا يخلو من قوه، سيما مع اعتضاده بأن المستفاد من النصوص و الفتاوى عدم حل الحيوان مطلقا إلا بالذبح و نحوه، و أن الاكتفاء بغيرهما فى الحلّيه إنما هو حيث حصلت ضروره كالاستعصاء و نحوه، و يمكن أن ينزل عليه إطلاق بعض العبارات و النصوص بحملها على صوره تحقق المسارعه، لوروده لبيان حكم غير المسارعه، بل هذا التنزيل يتعين نظرا إلى ما مر إليه الإشاره من تلك القواعد المستفاده من تتبع النصوص و كلماتهم و كلمات غيرهم من الجماعه».

قلت: لكن مع ذلك كله قد تأمل فيه فى مجمع البرهان و الكفايه، بل ظاهر الأول الميل إلى العدم، بل لعله ظاهر كل من اقتصر على غيره

فى اشتراط حل الصيد، كما أنه ظاهر إطلاق الأدله أو عمومها كتابا (١) و سنه (٢).

و دعوى انسياق الإطلاق إلى ما فيه المسارعه دون غيره واضحه المنع، خصوصا مع المانع عنها أو مع تعدد الصيد على وجه لا يمكن المسارعه إليه أجمع، و النصوص (٣)

إنما دلت على وجوب تذكيتة إذا أدركه حيا و صار تحت يده كذلك، و هو لا دلالة فيه على وجوب المسارعه شرطا أو شرعا، و لا يستلزم ذلك حل الصيد الذى قد جرح بحيث صار تحت يد الصائد و قبضته ثم ترك سنه مثلا و مات بعدها بالجرح، لاندرجه فيمن أدرك ذكاته و لم يذكه.

أما إذا لم يكن كذلك و لو لعدم مسارعه اختيارا أو لمانع ثم وجد الصيد بعد ذلك و علم أنه قد مات بجرح آتته و لو بالسرايه فيحل بناء على الاحتمال المزبور، لإطلاق الأدله، و عدم صدق كونه تحت يده و عدم إدراكه حيا، بل قد مر من النصوص (٤)

- فى الشرط الرابع و فى حل الصيد بالسلاح و إن قتل - ما هو ظاهر فى الإباحه و لو لترك الاستفصال، و ما ذكره من الاستقراء و التتبع - إلى آخره - لا يقتضى حرمة ما ذكرناه من الفرض، بل أقصاها حرمة غير الممتنع مع إدراك تذكيتة و تركها.

و لكن مع ذلك كله فالاحتياط لا ينبغى تركه، خصوصا فى الصيد الذى علم صيرورته غير ممتنع بما أصابه من الآله، و تمكن من الوصول إليه و تعرف حاله أنه قتل بها أو بعده حيا يحتاج إلى التذكيه، و الله العالم.

١- ١ سورة المائدة: ٥- الآيه ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ و غيره - من أبواب الصيد.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الصيد.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٨ و ١٦ - من أبواب الصيد.

و كيف كان فان بادر إليه على الوجه المتعارف و أدركه حيا ف فى المتن و غيره، بل فى المسالك و غيرها أن المشهور أنه إن لم تكن حياته مستقره فهو بحكم المذبوح أى حلال من غير حاجه إلى تذكيه، لأن هذه الحياه كعدمها و إن كان ورد فى بعض الأخبار أن أدنى ما يدرك ذكاته أن يجده يركض برجله أو تطرف عينه أو يتحرك ذنبه.

قال الباقر (عليه السلام) فى صحيح زراره (١): «كل من كل شىء من الحيوان غير الخنزير و النطيحه و المترديه، و ما أكل السبع، و هو قول الله عز و جل إلاً ما ذكَّيْتُمْ (٢) فإن أدركت شيئاً منها و عين تطرف أو قائمه تركض أو ذنب يمصح فقد أدركت ذكاته فكل».

و فى

خبر ليث المرادى (٣)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصقوره و البزاه و عن صيدها، فقال: كل ما لم يقتلن إذا أدركت ذكاته، و آخر الذكاه إذا كانت العين تطرف و الرجل تركض و الذنب يتحرك».

و قال الصادق (عليه السلام) أيضا فى خبر عبد الله بن سليمان (٤): «فى كتاب على (عليه السلام) إذا طرفت العين أو ركضت الرجل أو تحرك الذنب و أدركته فذكه».

و قال (عليه السلام) أيضا فى خبر البصرى (٥): «فى كتاب على (عليه السلام) إذا طرفت العين أو ركضت الرجل أو تحرك الذنب

١-١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٢-٢ سورة المائدة: ٥ - الآية ٣.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٧.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٦.

فكل منه فقد أدركت ذكاته».

و سأله (عليه السلام) الحلبي أيضا في الصحيح (١)

«عن الذبيحه فقال: إذا تحرك الذنب أو تطرف العين أو الاذن فهو ذكي».

و قال (عليه السلام) أيضا في خبر أبان بن تغلب (٢): «إذا شككت في حياه شاه و رأيتها تطرف عينها أو تحرك اذنها و تمصع بذنبها فاذبحها، فإنها لك حلال».

و قال (عليه السلام) أيضا في خبر رفاعه (٣): «في الشاه إذا طرفت عينها أو حركت ذنبها فهي ذكيه»

إلى غير ذلك من النصوص الداله على الاكتفاء بمثل ذلك الذى هو إما استقرار حياه أو لا ينافيه.

أو هو دال على عدم اعتبار استقرارها كما ستعرف تحقيقه فى الذباحته إنشاء الله، هذا كله فى غير مستقر الحياه.

و إن أدركه و كانت حياته مستقره و الزمان يتسع لذبحه لم يحل أكله حتى يذكى وفاقا للمشهور، للأمر بتذكيته حينئذ فى جملة من النصوص (٤)

و لصيرورته حينئذ حيوانا غير ممتنع، و النص و الفتوى على أنه لا يذكيه غير الذبح، و ليس عدم وجود آله الذبح عذرا.

و لكن قيل و القائل الصدوق و ابن الجنيد و الشيخ فى محكى النهايه و العلامه فى المختلف إن لم يكن معه ما يذبح به ترك حتى يقتله الكلب (الكلب حتى يقتله خ ل) ثم يأكله إن شاء ل

صحيح جميل (٥) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن الرجل يرسل

١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٥.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الصيد.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

الكلب على الصيد فيأخذه ولا- يكون معه سكين فيذكيه بها أ فيدعه حتى يقتله و يأكل منه؟ قال: لا بأس، قال الله تعالى (١) فكلوا مما أمسكن عليكم»

بل منه يستفاد الاستدلال بإطلاق الأدله كتابا و سنه.

و خبره الآخر (٢)

«قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أرسل الكلب و أسمى عليه فيصيد و ليس معى ما أذكيه به، قال: دعه حتى يقتله الكلب و كل منه».

و مرسل الفقيه (٣) قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام):

إن أرسلت كلبك على صيد فأدرسته و لم يكن معك حديده فدع الكلب يقتله ثم كل منه».

و أجاب فى الإيضاح عن الآيه بأنها لا تدل على العموم و إلا لجاز مع وجود آله الذبح، و عن الروايه بأنها لا تدل على المطلوب، لأن الضمير المستكن فى قوله: «فيأخذه» راجع إلى الكلب لا- إلى الصائد و البارز راجع إلى الصيد، و التقدير فيأخذ الكلب الصيد، و هذا لا يدل على ابطال امتناعه، بل جاز أن يبقى امتناعه و الكلب ممسك له، فإذا قتله قتل ما هو ممتنع، فيحل بالقتل.

و فيه أن تخصيص الآيه بعدم الجواز مع وجود الآله للإجماع و غيره لا يقتضى تخصيصها فى محل النزاع، و قد تقرر فى الأصول أن العام المخصوص حجه فى الباقي.

و أما الروايه فى المسالك «هى ظاهره فى صيروره الصيد غير ممتنع من جهات: (أحدها) قوله: «و لا يكون معه سكين» فان مقتضاه أن المانع له من التذكيه عدم السكين لا عدم القدره عليه لكونه ممتنعا،

١- ١ سورة المائده: ٥- الآيه ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الصيد- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الصيد- الحديث ٣.



و لو كان حينئذ ممتنعاً لما كان لقوله: «و لا يكون معه سكين» فائده أصلاً. و (الثانية) قوله: «فيذكيه بها» ظاهر أيضاً في أنه لو كان معه سكين لذكاه بها، فدل على بطلان امتناعه و (الثالثة) قوله:

«أفيدعه» إلى آخره ظاهر أيضاً في أنه قادر على أن لا يذعه حتى يقتله و أنه إنما يترك تذكيته و يدع الكلب يقتله لعدم وجود السكين».

قلت: و لعله لذا مال بعض المتأخرين إلى العمل بالصحيح المزبور المعتضد بغيره، لكن لا يخفى عليك أولاً أنه بعد تسليم ظهوره مرجوح بالنسبة إلى ما قبله من الأدلة الدالة على أن الحيوان بعد صيرورته غير ممتنع لا يحله إلا التذكيه، خصوصاً بعد الاعتضاد بالشهره و الأصل و غير ذلك.

نعم قد يقال بإمكان كون المراد من الصحيح المزبور السؤال عن ترك المبادرة إلى الصيد بعد أخذ الكلب لتعرف حاله فیدعه حتى يقتله الكلب، و ذلك لعدم سكين عنده يذبحه بها لو بادر و أمكنه إدراك ذكاته بعد صيرورته غير ممتنع، فأجابه الإمام (عليه السلام) بحليته، فلا منافاه حينئذ بينه و بين غيره من النصوص (١)

الداله على وجوب التذكيه لو أدركها المنزله على من بادر فأدرك التذكيه.

بل قد يستفاد من الصحيح المزبور قوه ما أشرنا إليه من عدم وجوب المبادرة، و أن له أن يترك الكلب يقتله من غير تعرف حاله و إن أمكنه ذلك، و هو غير ما لو بادر و أدرك تذكيه، فإنه لا يجوز حينئذ قتل الكلب له، لما سمعته من النص و الفتوى، مضافاً إلى الأصل و غيره مما دل على أن الحيوان لا يحله إلا الذبح، فتأمل جيداً، فإنه قوى و قريب جداً، و الله العالم. هذا كله في سعه الزمان لتذكيته.

أما إذا لم يتسع الزمان لذبحه من غير تقصير الصائد فهو

حلال و لو كانت حياته مستقره وفاقا للأكثر كما في المسالك، لإطلاق و عموم حل قتل الكلب المقتصر في الخروج عنهما (على ظ) ما أدرك ذكاته دون غيره، مضافا إلى النصوص الداله على ذلك مفهوما و منطوقا.

(منها)

قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير (١): «إن أرسلت كلبا معلما أو فهدا بعد أن تسمى فكل مما أمسك عليك قتل أو لم يقتل، أكل أو لم يأكل، و إن أدركت صيده و كان في يدك حيا فذكه، فان عجل عليك فمات قبل أن تذكيه فكل».

و (منها)

خبر محمد بن مسلم و غير واحد (٢) عنهما (عليهما السلام) «أنهما قالا في الكلب يرسله الرجل و يسمى، قال: إن أخذه فأدركت ذكاته فذكه، و إن أدركته و قد قتله فأكل منه فكل ما بقي»

إلى غير ذلك من النصوص التي فيها ما هو كالصريح في المطلوب (٣)

بل يندرج فيه ما لو اشتغل بأخذ الآله و سل السكين فمات قبل أن يمكنه الذبح، بل و ما لو امتنع بما فيه من قوه و يموت قبل قدره عليه فضلا عن لا يجد من الزمان ما يمكنه الذبح فيه.

و بالجمله المدار ما عرفت خلافا للمحكي عن الشيخ في الخلاف و ابن إدريس و الفاضل في المختلف و التحرير من الحرمة، لأنه مستقر الحياه فتوقفت إباحته بتذكيته، كمتسع الزمان، و هو كما ترى كأنه اجتهاد في مقابله النص (٤)

المعمول به بين الأصحاب المتضمن لاعتبار التذكيه على تقدير إدراكها لا مطلقا، و الفرض كونه مفقودا، نعم لو دخل تحت يده و تمكن من تذكيته و تركه حتى مات حرم و إن كان قتيلا للكلب أو السلاح

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الصيد.

بسرايه الجرح، إذ هو حينئذ كما لو تردى الحيوان من شاهق و لم يذبحه حتى مات.

و إطلاق حل قتيل الكلب و السلاح غير مجد بعد تقييده بما إذا لم يدرك ذكاته، فإنه حينئذ لا يحل إلا بها نصا (١).

و فتوى كما عرفت، بل لا- خلاف فيه، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه إلا ما سمعته من القول بأن من العذر عدم الآله، و قد عرفت التحقيق فيه.

و بالجملة فالمدار فى الحرمة على إمكان التذكية و لم يفعل بتقصير منه، و الظاهر أن منه أن لا يكون معه مديه يذبح بها، فان ترك استصحاب الآله للذبح تقصير منه. و كذا لو ضاعت الآله فمات الصيد فى مده الطلب أو نشبت فى الغمد، فان حقه أن يستصحب الآله فى غمد يواسيها (٢) و كذا لو اشتغل بتحديد المديه، لأنه قصر بعدم تقديمه، كل ذلك لما عرفت من ظهور النصوص.

مضافا إلى أن الأصل عدم التذكية المقتصر فى الخروج منه على الصورة الأولى دون غيرها السالم عن معارضه الإطلاق الذى هو إن لم يكن ظاهرا فى غير الفرض فلا أقل من الشك فى تناوله له على وجه يبقى الأصل سليما.

بقى شىء: و هو أن الفخر فى الإيضاح قد اعترض على نحو عبارته المصنف بأنه «إن أريد بعدم اتساع الزمان لها عدم اتساعه لنفس فعل الذكاه كان منافيا لاستقرار الحياه، لأن الحياه المستقره هى ما يمكن أن يعيش صاحبها اليوم و اليومين، فلا يدخل تحت المقسم، فلا يصح التقسيم، و إن أريد عدم اتساعه لها و لما يتوقف عليه من تحصيل الآله و المعاون و غير

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الصيد.

٢- ٢ جاء فى هامش النسخه المخطوطه المبيضه تفسيرا لذلك هكذا «أى غمد واسع».

ذلك لم يتم الحكم بالحل على تقدير تعذر ذلك، لجواز أن يحتاج في تحصيل الآله أو المعاون إلى أكثر من يوم أو يومين، فلا يحل بموته على هذا الوجه».

و أجاب عنه في المسالك بجواز اختيار كل من القسمين «أما الأول فلأن استقرار الحياه هو إمكان أن يعيش اليوم و اليومين، و مجرد الإمكان لا ينافي نقيضه، لجواز أن يموت في الحال مع تحقق الإمكان، فيصير حاصله كونه متصفا بإمكان أن يعيش عادة فاتفق خلاف ذلك و مات قبل أن يتسع الوقت لذبحه، خصوصا و مناط الإمكان مجرد الاحتمال، و هو مما يمكن خلافه ظاهرا و في نفس الأمر، و أما الثاني فلأن المراد اتساعه لما يتوقف عليه من الآله ما يعتبر تحصيله عادة كما أشرنا إليه سابقا من سل السكين و أخذها من محل قريب و انتظار المعاون القريب الذي لا ينافي المبادره عادة، فإن القدر المعتبر منها ما يعد في العرف طالبا للتذكيه و مبادرا إليها، فإذا فرض موته قبل ذلك حل، و لم يناف استقرار الحياه عادة كما أشرنا إليه، و لا يرد عليه الإمهال اليوم و اليومين كما ذكر».

ثم قال بعد كلام لا مدخله له فيما نحن فيه: «هذا على تقدير الحكم بكونه في مثل هذه الحاله يعد مستقر الحياه، و قد يقال: إنه على هذا التقدير كان الحكم به ظاهرا، و قد كشف تعجيل إزهاقه عن عدم الاستقرار و مع ذلك لا ينافي الحكم بكونه مستقر الحياه عملا بالظاهر الذي يجوز كذبه، و كذلك حكموا بعدم حله على تقدير أن يجده ممتنعا فجعل يعدو خلفه فوقف له و قد بقي من حياته زمن لا يسع لذبحه، و الأقوى حله هنا أيضا، لأنه قبل القدره عليه لم تكن تذكيته معتبره، لكونه ممتنعا و بعد إدراكه لم يسع الزمان لها فكالأول، فيدخل في عموم حل الصيد المقتول بالآله حيث لا يمكن تذكيته».

قلت: لا يخفى عليك ما فى الأخير من كلامه من احتمال الكشف المنافى لما هو كالصريح من جعلهم له قسما من مستقر الحياه ظاهرا و واقعا على أن استقرار الحياه عرفى لا يرتفع بسرعه موته قبل إدراك تذكيتة.

كما أنه لا- يخفى عليك ما فى أوله أيضا من كون المراد منه الإمكان الذى لا ينافيه وقوع النقيض، ضروره صراحه كلامهم بكونه قسما من مستقر الحياه لم يسع الزمان لذبحه و إن علم عدم إمكان أن يعيش المده المزبوره، على أنه فى آخر المده المزبوره هو من مستقر الحياه مع عدم المده و فرض مده أخرى له ينافى التقدير بها.

و لعله لذا أو لغيره اعترف بعض من تأخر عنه بضعف الجواب المزبور، و أن فيه من التعسف ما لا- يخفى، و اعترف بورود الاشكال على فرض تفسير استقرار الحياه بذلك.

هذا و ربما أشكل المقام أيضا بأمر آخر، و هو أن جماعه ممن اختار جعل المدار فى التذكيه و عدمها على مضمون النصوص

(١)

السابقه من طرف العين و ركض الرجل و مصع الذنب فصلوا بين مستقر الحياه و غيره فى مواضع كثيره من هذا الكتاب، فحكموا فى الأول بلزوم التذكيه فى الحل و فى الثانى بعدمه، و هذا التفصيل لا يتصور إلا على تقدير تفسير استقرار الحياه بما ذكره فى المبسوط و تبعه الجماعه من إمكان بقاء الحياه المده المزبوره، فإنه هو الذى يتصور فيه التفصيل بين مستقر الحياه، و هو ما أمكن أن يعيش المده و غيره، و هو ما قابله، و أما تفسيره بإدراكه و عينه تطرف و رجله تركض فغير متصور فيه التفصيل الذى مر، إذ لا حركه دون الحركات المزبوره تعد قسما آخر تقابل مستقر الحياه أيضا.

هذا و فى الرياض «أنه يمكن الذب عن هذا الاشكال بما هو حقيق

أن يسطر و يرجع إليه في هذا المجال: و هو أن المستفاد من تتبع جملة من العبارات في تفسير غير مستقر الحياه بأنه هو الذى قطع حلقومه أو فتق قلبه أو شق بطنه أن مستقر الحياه ما قابله، و هو الذى لم يحصل فيه أحد من الأمور المزبوره، سواء كان ممن يعيش تلك المده المتقدمه أم لا، و استقرار الحياه بهذا المعنى يجمع ما ذكره ابن حمزه و من تبعه من أن أدناه طرف العين و ركض الرجل، و يمكن تنزيل تفسير الشيخ له بما ذكره من إمكان بقاء تلك المده عليه بإرادته من الإمكان ما يقابل إمكان البقاء مع شق البطن و نحوه، و يعضده ما نقله عن الأصحاب من إدراك الذكاه بطرف العين مع موافقته لابن حمزه في تفسير غير مستقر الحياه بما ذكره، لكن في الخلاف ما يأبى عن هذا التنزيل، و بما ذكرنا ظهر عدم الخلاف في اعتبار استقرار الحياه، كما يستفاد من التنقيح، و أنه على تقديره انما هو في تفسيره، و لا ينافيه ما مر عن يحيى بن سعيد من أن اعتباره ليس من المذهب، لاحتمال إرادته من الاستقرار الذى نفاه الاستقرار بمعنى البقاء إلى المده المذكوره لا مطلقه. و بهذا التحقيق يظهر الجواب عما يرد من الاشكال على فرض استقرار الحياه مع عدم سعه الزمان لإدراك الذكاه، و لعل هذا الفرض أيضا من شواهد هذا التحقيق، كما قد نبه عليه المقدس الأردبيلي، فإن ما أجيب عنه على طريقه المشهور في تفسير استقرار الحياه لا يخلو من تعسف» انتهى.

و فيه مواضع للنظر تظهر لك عند ما تسمع تحقيق الكلام في استقرار الحياه فى الذباحه، و الله العالم.

و كيف كان فقد عرفت أن الاصطياذ يتحقق بأمرين: أحدهما إزهاقه بالآله على الوجه الذى تقدم مفصلا. و الثانى إثباته كما إذا صيره الرامى غير ممتنع بأن يجرحه جراحه مزهقه أو يرميه

بما يثخنه و يزممه أو يكسر جناحه بحيث يعجز عن الطيران و العدو جميعا أو بأن يقع فى شبكته المنصوبه له و لو بأن طرده طارد حتى أوقعه فيها، أو يرسل عليه كلبا أو غيره مما له يد عليه فيثبته بعقر أو غيره، أو بأن يلجؤه إلى مضيق لا يقدر على الإفلات منه، كما لو أدخله إلى بيت و نحوه و غير ذلك مما يحصل به الاستيلاء على وجه يصدق عليه أنه فى حوزته و فى قبضته و تحت يده، فمتى كان كذلك ملكه و إن لم يقبضه القبض الحسى.

و حينئذ فلو أخذه غيره لم يملكه أى الثانى و وجب دفعه إلى الأول الذى هو مالكة بالسبب الذى عرفت، إذ هو حينئذ كما لو صاده بيده قاصدا لتملكه أو غير قاصد لعدم تملكه إن اعتبرنا ذلك فى تملك المباحات، و إلا ملكه مطلقا حتى لو أخذه لينظر إليه، نعم لو سعى خلف صيد فوقف للاعياء لم يملكه حتى يأخذه، كما جزم به فى المسالك، لعدم صدق الاستيلاء و نحوه بذلك، فيبقى على مقتضى الأصل و الله العالم. هذا كله فى الصيد.

### [أما الذبائح]

### [الأركان الثلاثة]

### إشارة

و أما الذبائح التى اعترف فى كشف اللثام بأنه لم يرها فى كتب اللغة و إن اشتهر التعبير بها فى كتب الفقه فالنظر فيها إما فى الأركان و إما فى اللوائح،

أما الأركان فتلاثة: الذبائح و الآله و كيفية الذبح.

### [أما الذبائح]

أما الذبائح ف لا خلاف فى أنه يشترط فيه الإسلام أو حكمه على معنى ما أشار إليه بقوله فلا يتولاه الوثنى و غيره من الكفار غير الكتابى و إن كان من كفار المسلمين كالمرتد و الغلاة و الخوارج

و النصاب و نحوهم، و حينئذ فلو ذبح كان المذبوح ميتة و إن جاء بالتسميه و غيرها من الشرائط، بل فى المسالك و غيرها أنه مجمع عليه بين المسلمين.

و على المشهور شهره عظيمه على معنى أنه لا يتولاه الكافر مطلقا و إن كان كتابيا و جاء بالتسميه، بل استقر الإجماع فى جملة من الأعصار المتأخره عن زمن الصدوقين على ذلك، بل و المتقدمه كما حكاه المرتضى و الشيخ بعد اعترافهما بأنه من متفردات الإماميه، بل كاد يكون من ضروريات المذهب فى زماننا، مضافا إلى النصوص (١).

المستفيضة التى إن لم تكن متواتره بالمعنى المصطلح فمضمونها مقطوع به و لو بمعونه ما عرفت.

فمن الغريب و سوسه بعض الناس فيه، و كان الذى جرأه على ذلك تعبير المصنف و غيره عن ذلك بقوله و فى الكتابى روايتان (٢): أشهرهما المنع، فلا- تؤكل ذبيحه (ذباحه خ ل) اليهودى و لا النصرانى و لا المجوسى بناء على أنه كتابى- المشعر بكون المسأله ظنيه و أن النصوص فيها مختلفه، و من المعلوم أن هذه النصوص بين الإماميه كالنصوص الداله على طهاره سؤرهم (٣).

و نحوها مما هو معلوم خروجها مخرج التقيه، كما أوماً إليه

خبر بشير بن أبى غيلان الشيبانى (٤).

«سألت أبا عبد الله

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الذبائح.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الذبائح.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٣- من أبواب الأطمعه المحرمه من كتاب الأطمعه و الأشربه و الباب- ٣- من أبواب الأسنار- الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٢٨.



(عليه السلام) عن ذبائح اليهود و النصارى و النصاب، قال: فلوى شدقه، و قال: كلها إلى يوم ما.

بل لا- يخفى على من رزقه الله فهم اللحن فى القول أن هذا الاختلاف منهم فى الجواب ليس إلا- لها. (فتاره) يطلق النهى عن ذبيحتهم، ك

خبر أبى المعزى عن جماعه (١) عن أبى إبراهيم (عليه السلام) «سألته عن ذبيحه اليهودى و النصرانى، فقال: لا تقربوها»

و خبر إسماعيل بن جابر (٢) قال:

«قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): لا تأكل ذبائحهم، و لا تأكل فى آنتهم يعنى أهل الكتاب»

و خبر محمد بن عذافر (٣)

«قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل يجلب الغنم من الجبل يكون فيها الأجير المجوسى و النصرانى فتقع العارضه فىأتيه بها مملحه، فقال: لا تأكلها»

و خبر الحسين الأحمسى (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال له رجل:

أصلحك الله إن لنا جارا قصابا فيجىء بيهودى فيذبح له حتى يشتري منه اليهود، فقال: لا تأكل من ذبيحته، و لا تشتري منه»

و خبر محمد بن مسلم (٥) عن أبى جعفر (عليه السلام) «سألته عن نصارى العرب أ تؤكل ذبائحهم؟

فقال: كان على (عليه السلام) ينهى عن ذبائحهم و عن صيدهم و مناكحتهم»

و خبر زيد الشحام (٦) قال: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن ذبيحه الذمى، فقال: لا تأكل، سمى و إن لم يسم»

و موثق سماعه (٧) عن أبى إبراهيم (عليه السلام) «سألته عن ذبيحه اليهودى و النصرانى، فقال: لا تقربنها»

إلى غير ذلك من النصوص التى هى بنحو ذلك.

و (تاره أخرى) ينفى البأس عن ذلك، ك

صحيح الحلبي (٨) سأل

- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح الحديث ١٠.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الذبائح - الحديث ٨.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح الحديث ١.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح الحديث ٦.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح الحديث ٥.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح الحديث ٩.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح الحديث ٣٤.

الصادق (عليه السلام) «عن ذبيحه أهل الكتاب و نساءهم، فقال: لا بأس به»

و (ثالثه) يجعل المدار على سماع التسميه و عدمه، ك

خبر حمران (١) قال: «سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول في ذبيحه الناصب و اليهودى و النصرانى: لا تأكل ذبيحته حتى تسمعه يذكر اسم الله، فقلت: المجوسى فقال: نعم إذا سمعته يذكر اسم الله، أما سمعت قول الله تعالى (٢) وَ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ؟»

و خبر عامر بن على (٣)

«قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنا نأكل ذبائح أهل الكتاب و لا ندرى يسمون عليها أم لا؟ فقال: إذا سمعتم قد سموا فكلوا»

و خبر حمران (٤) قال:

«سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول في ذبيحه الناصب و اليهود:

لا تأكل ذبيحته حتى تسمعه يذكر اسم الله، أما سمعت الله يقول: و لا تأكلوا؟

إلى آخرها».

و (رابعه) يجعل المدار على سماعها أو إخبار رجل مسلم بها، ك

خبر (٥) حريز عن أبى عبد الله (عليه السلام) و زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) «إنهما قالا- فى ذبائح أهل الكتاب: فإذا شهدتموهم و قد سموا اسم الله فكلوا ذبائحهم، و إن لم تشهدوهم فلا تأكلوا، و إن أتاك رجل مسلم فأخبرك أنهم سموا فكل»

و خبر حريز الآخر (٦)

«سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن ذبائح اليهود و النصرارى و المجوس، فقال: إذا سمعتهم يسمون أو شهد لك من يراهم يسمون فكل، و إن لم تسمعهم و لم يشهد عندك من رأيهم يسمون فلا تأكل ذبيحتهم».

و (خامسه) على جواز الأكل إلا مع حضورهم و لم يسموا،

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح الحديث ٣١.

٢- ٢ سورة الأنعام: ٦- الآيه ١٢١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح الحديث ٤٥.

- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح الحديث ١٨.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح الحديث ٣٨.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح الحديث ٣٩.

خبر جميل و محمد بن حمران (١)

«سألا- أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذبائح اليهود و النصارى و المجوس، فقال: كل، فقال بعضهم: إنهم لا يسمون، فقال: فان حضرتموهم فلم يسموا فلا تأكلوا، و قال: إذا غاب فكل».

و (سادسه) جواز أكل ذبائحهم و إن ذكروا اسم المسيح، لأنهم يريدون به الله، ك

خبر عبد الملك (٢)

«قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

ما تقول فى ذبائح النصارى؟ فقال: لا بأس بها، قلت: فإنهم يذكرون عليها اسم المسيح، فقال: انما أرادوا بالمسيح: الله»

و خبر أبى بصير (٣)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذبيحه اليهودى، فقال: حلال فقلت: و إن سم المسيح، قال: و إن سم المسيح، فإنه انما يريد الله»

و الصواب كون السؤال عن ذبيحه النصرانى، لأنه هو الذى يسمى المسيح، لا اليهودى المنكر له، و لعل السهو من النساخ.

و على كل حال فهو مناف ل

خبر حنان بن سدير (٤) قال: «دخلنا على أبى عبد الله (عليه السلام) أنا و أبى فقلنا له: جعلنا فداك إن لنا خلطاء من النصارى، و إننا نأتيهم فيذبحون لنا الدجاج و الفراخ و الجداء أفنأكلها؟ قال: لا تأكلوها و لا تقربوها، فإنهم يقولون على ذبائحهم ما لا أحب لكم أكلها- إلى أن قال:- فقالوا: صدق إننا لنقول باسم المسيح».

و (سابعه) إطلاق النهى عن أكلها مع التعليل بأن الاسم لا يؤمن عليه إلا المسلم، ك

مرسل ابن أبى عمير (٥)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذبيحه أهل الكتاب؟ فقال: و الله ما يأكلون ذبائحهم فكيف تستحلون

- ١-١ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣٣.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣٥.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣٦.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

أن تأكلوا ذبائحهم؟ إنما هو الاسم، و لا يؤمن عليه إلا مسلم».

و خبر قتيبة الأعشى (١).

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذبائح اليهود و النصارى، فقال: الذبيحة اسم، و لا يؤمن على الاسم إلا مسلم».

و خبر الحسين بن المنذر (٢).

«قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

إننا قوم نختلف إلى الجبل - إلى أن قال -: فسأل الرعاه - أى الذين يأتون بالذبائح من الغنم - فيقولون: إنا نصارى، فأى شىء قولك فى ذبائح اليهود و النصارى؟ فقال: يا حسين الذبيحة بالاسم، و لا يؤمن عليها إلا أهل التوحيد»

إلى غير ذلك من النصوص (٣).

و (ثامنه) يجعل المدار على ذكر اسم الله و عدمه، ك

خبر الورد ابن زيد (٤).

«قلت لأبي جعفر (عليه السلام): حدثنى حديثا و أملاه على حتى أكتبه، فقال: أين حفظكم يا أهل الكوفة؟! قال: قلت:

حتى لا يردده على أحد: ما تقول فى مجوسى قال: بسم الله ثم ذبح؟ فقال:

كل، قلت: فمسلم ذبح و لم يسم، فقال: لا تأكله، إن الله يقول: فَكُلُوا (٥) - إلى آخرها -»

و خبر على بن جعفر (٦) عن أخيه موسى (عليه السلام) «سألته عن ذبيحة اليهود و النصارى هل تحل؟ فقال:

كل ما ذكر اسم الله عليه».

و (تاسعه) التفصيل بين اليهود و النصارى و بين المجوس، لأنهم ليسوا أهل كتاب، ك

خبر عمر بن حنظله (٧) عن أبي عبد الله (عليه السلام)

- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الذبائح.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣٧.
- ٥-٥ سورة الأنعام: ٦ - الآية ١١٨.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ١٤.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ١٧.



فى قول الله: فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: أما المجوسى فلاب فليسوا من أهل الكتاب، و أما اليهود و النصارى فلا بأس إذا سموا».

و (عاشره) النهى عن المجوس و نصارى تغلب، ك

خبر أبى بصير (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تأكل من ذبيحه المجوسى، و قال: لا تأكل ذبيحه نصارى تغلب، فإنهم مشركو العرب».

و (حادى عشره) نصارى العرب، ك

خبر محمد بن قيس (٢) عن أبى جعفر (عليه السلام) «قال أمير المؤمنين (عليه السلام):

لا تأكلوا ذبيحه نصارى العرب، فإنهم ليسوا أهل الكتاب»

و خبر على ابن جعفر (٣) عن أخيه (عليه السلام) «سألته عن ذبائح نصارى العرب، قال: ليس هم بأهل الكتاب، و لا- تحل ذبائحهم».

و (ثانيه عشره) النهى عن ذبح اليهودى و النصرانى و المجوسى أضحيتيه، ك

خبر أبى بصير (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «لا يذبح أضحيتك يهودى و لا نصرانى و لا مجوسى»

و خبر الحسين بن علوان (٥) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «إن عليا (عليه السلام) كان يأمر مناديه بالكوفه أيام الأضحى أنه لا يذبح نساككم يعنى نسككم اليهود و لا النصارى، و لا يذبحها إلا المسلمون».

إلى غير ذلك من الاختلاف الذى يورث الفقيه القطع بخروج هذه النصوص مخرج التقيه التى قد خفى الأمر من جهتها فى ذلك الزمان على مثل أبى بصير و المعلى، و هما من البطانه.

قال شعيب العرقوفى (٦): «كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام)

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٢٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٢٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الذبائح- الحديث ١٥.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٣٠.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الذبائح- الحديث ١٣.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب الذبائح - الحديث ٢٥ إلا أنه ترك ذيله و ذكر تمامه فى التهذيب ج ٩ ص ٦٦.

و معنا أبو بصير و أناس من أهل الجبل يسألونه عن ذبائح أهل الكتاب، فقال لهم أبو عبد الله (عليه السلام): قد سمعتم ما قال الله عز و جل في كتابه، فقالوا له: نحب أن نخبرنا، فقال: لا تأكلوها، فلما خرجنا قال أبو بصير: كلها في عنقي ما فيها، فقد سمعته و سمعت أباه (عليهما السلام) جميعا يأمران بأكلها، فرجعنا إليه، فقال لي أبو بصير: سله فقلت: جعلت فداك ما تقول في ذبائح أهل الكتاب؟ فقال: أليس قد شهدتنا بالعداء و سمعت؟ قلت: بلى، فقال: لا تأكلها، ثم قال:

سله الثانيه، فقال لي مثل مقالته الأولى، و أعاد أبو بصير، فقال لي قوله الأول: في عنقي كلها، ثم قال لي: سله، فقلت: لا أسأله بعد مرتين».

و قال سعيد بن جناح و عده من أصحابنا- بل عن العبيدي أنه حدث به أيضا- عن ابن أبي عمير (١)

«إن ابن أبي يعفور و معلى بن خنيس كانا بالنيل على عهد أبي عبد الله (عليه السلام) فاختلفا في ذبائح اليهود، فأكل المعلى و لم يأكل ابن أبي يعفور، فلما صارا إلى أبي عبد الله (عليه السلام) أخبراه، فرضى بفعل ابن أبي يعفور و خطأ المعلى في أكله إياه».

و من الغريب بعد ذلك إطناب ثانی الشهيدین فی المسالك و بعض أتباعه فی تأييد القول بالجواز و اختياره، و ذكر الجمع بالكراهه و نحوه، و ذكره فيها ما لو وقع من غيره لعد من الخرافات.

و أغرب من هذا أن الفاضل في الرياض مع اعتداله و شدة أطنابه في الإنكار على ثانی الشهيدین في ميله إلى القول بالجواز مال بعض الميل إلى العمل إلى ما سمعته في روايه ثالثه (٢) مقابله لروايته (٣) الجواز

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ١٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبائح.

مطلقاً و عدمه، و هي تؤكل ذبأحه الذمى إذا سمعت تسميته، و هي مع أنها مطرحه لم يحك القول بها إلا عن الصدوق، بل قد سمعت اختلاف مؤداها أيضاً، بل قيل: إنها موافقه للعامه و إن أنكره بعضهم.

قال: «لو صح هذا الإنكار و لم تكن أدله الحرمة بالشهره معتضده لكان المصير إلى هذه الروايه فى غاية القوه، لوضوح الجمع بها بين مطلق الروايتين الأولتين الدالتين على التحريم و الحلية، بحمل الأولى على عدم سماع التسميه و الثانيه على سماعها، و تجعل هذه قرينه على أن المراد بالتعليل المتقدم إليه الإشاره فى أخبار الحرمة بأنها اسم و لا يؤمن عليه إلا مسلم المعنى المستفاد منه فى بادئ النظر، و هو كون عدم الأمن من حيث خوف الترك لا- خوف عدم القصد إلى ما دل، نعم لا- يمكن الجمع بها بين صريحهما، لكنه غير محتاج إليه أصلاً، لضعف سندها، بل و موافقه الثانيه منهما للتقيه جداً، فالتعارض الموجب للتردد حقيقه انما هو ما وقع بين المعتبره من أخبارهما، و هو مرتفع بهذه الروايه المفصله جداً، فلا إشكال فى المصير إليها لو لا رجحان روايه الحرمة مطلقاً و صريحها بالشهره، لكن بعده- سيما مع ندره القائل بهذه الروايه- لا مسرح عن العمل بتلك الروايه و لا مندوحه، مع أن من روايات الحلية ما لا يقبل الحمل على هذه المفصله جداً، مع أنها صحيحه «عن ذبأح اليهود»- إلى آخر ما سمعته فى الرابعه (١)- و لكن يمكن الذب عنها بالحمل على التقيه مع ندره القائل بها منا من حيث التسويه فيها بين الفرق الثلاثه، مع أن العماني الذى هو أحد القائلين بالحليه يفرق بينها، فيحكم فى ذبيحه المجوسى

---

١-١ ما ذكره فى الرياض فى المقام هو خبر جميل و محمد بن حمران المتقدم فى الخامسه لا الرابعه، و هو ما تقدم فى ص ٨٣.

بالحرمة مطلقاً، فانحصر القائل بها في الإسكافي خاصة».

و فيه ما لا يخفى بعد الإحاطة بما ذكرناه من أن النصوص مع قطع النظر عن الشهره ظاهره في اشتراط الذبح بالإسلام، لأنه اسم و لا يؤمن عليه غير المسلم، و دعوى كون المراد منه ما ذكره ينافيها التعليل به في عدم جواز ذبح عبده النيران و أشباههم ممن لم يقل أحد بجواز ذلك منهم مع الذكر.

قال الحسين بن المنذر (١): «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

إننا نتكاري هؤلاء الأكراد في قطاع الغنم، و إنما هم عبده النيران و أشباه ذلك، فتسقط العارضه فيذبحونها و يبيعونها، فقال: ما أحب أن تجعل في مالك، إنما الذبيحه اسم، و لا يؤمن على الاسم إلا مسلم».

بل قد يستفاد من ذلك أن هذا حكمه لا تعليل يدور الحكم مداره و إلا ثبت حتى في المشرك إذا سمى، و لم يقل به أحد، كما أنه لم يقل أحد أيضا بجوازه في الناصب إذا ذكر و إن اقتضاه خبر الخصم.

و كأن الذي أوقعه في ذلك حتى أظهر بعض الميل إلى الحل في الجملة هو ما أطنب به في المسالك و أتباعه على وجه يتخيل منه كون المسأله نظريه، و قد عرفت أنها من ضروريات المذهب، فلا وجه للتأمل فيها مطلقاً، بل نسأل الله تعالى شأنه أن لا يجعل ما وقع لنا من الكلام فيها من اللغو الذي لا تؤجر عليه، هذا كله في اشتراطه بالمعنيين اللذين ذكرناهما.

أما اشتراطه بمعنى عدم الصحه من غيره و إن لم يكن كافراً كولد الزنا قبل البلوغ مثلاً فظاهر المصنف و غيره ممن جعل الإسلام شرطاً لذلك أيضاً، و لعله لأنه مقتضى ما سمعته من التعليل بأنه

لا يؤمن عليه إلا

## مسلم (١)

مضافا إلى ما تسمعه من التصريح باشتراط الإسلام في المستفيضة الواردة في المرأه (٢)

و لا قائل بالفصل.

لكن فيه أن ظاهر ذلك من وصف الإسلام فعلا، خصوصا بعد ذكر الائتمان فيه الذى ستعرف عدمه فى الصبى، فلا يدخل فيه ولد المسلم، و تبعيته فى صحه التذكيه لا دليل عليها بالخصوص، و لا بالعموم الشامل لمثل ذلك، بل مقتضى سلب قول الصبى و فعله فى المعامله الشامله لمثل المقام العكس، نعم ما سمعته من النصوص (٣)

فى خصوص المقام دليل صحه تذكيتة، و هى لا اختصاص فيها بولد المسلم الشرعى، فيندرج فيها ابن الزنا، بل و ابن الكافر إن لم يثبت اندراجه فى اسم اليهودى مثلا أو تبعيته له فى عدم صحه التذكيه.

اللهم إلا أن يقال: إن المراد من الصبى فى النصوص (٤)

الصبى التابع للمسلم فى الإسلام و لو بمعونه قول الأصحاب هنا: «الإسلام أو حكمه» بل ظاهرهم أن صحه تذكيه الصبى باعتبار كونه بحكم المسلم، فيبقى غيره ممن هو محكوم بكفره تبعا أو لم يحكم بكفره و لا بإسلامه تحت ما دل على عدم جواز تذكيتة من الأصل و شرطيه الإسلام المقتضيه عدم الحل فى فاقدها، من غير فرق بين الصبى الذى لم يكن بحكم المسلم و لا بحكم الكافر و الذى هو بحكم الكافر، كما أن مقتضاها عدمه أيضا فى البالغ إذا كان فى فسحه النظر و إن لم يحكم بكفره حتى يصف الكفر، لكونه غير مسلم قطعاً، لعدم وصفه الإسلام، و الله العالم.

١-١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الذبائح - الحديث ١ و ٤ و ٧ و ١٠.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الذبائح - الحديث ٦ و ٧ و ١١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الذبائح.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الذبائح.

و كيف كان فلا- خلاف فى أنه يجوز أن تذبح المسلمه و الخصى فضلا عن الخنثى و المجهود و الجنب و الحائض و ولد المسلم و إن كان طفلا إذا أحسن و الأعمى و ولد الزنا و الأغلف، و لا إشكال بل يمكن تحصيل الإجماع عليه، لإطلاق الأدله، حتى قوله تعالى (١):

«ذَكَّيْتُمْ» بناء على دخول الولد و البنت و الزوجه فى صدق نسبه التذكيه إلينا، مضافا إلى النصوص.

ك

خبر أبى بصير المرادى (٢)

«سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) لا يذبح أضحيتك يهودى و لا نصرانى، و إن كانت امرأه فلتذبح لنفسها».

و خبر عبد الله بن سنان (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «إن على بن الحسين (عليهما السلام) كانت له جاريه تذبح له إذا أراد».

و خبر على بن جعفر (٤) عن أخيه موسى (عليه السلام) «سألته عن ذبيحه الجاريه هل تصلح؟ قال: إذا كانت لا تنزع و لا تكسر الرقبه فلا بأس، و قد كانت لأهل على بن الحسين (عليهما السلام) جاريه تذبح لهم».

و خبر مسعده بن صدقه (٥) عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث «أنه سئل عن ذبيحه المرأه، فقال: إذا كانت مسلمه فذكرت اسم الله عليها فكل».

و خبر سليمان بن خالد (٦)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذبيحه الغلام و المرأه هل تؤكل؟ فقال: إذا كانت المرأه مسلمه فذكرت اسم الله على ذبيحتها حلت ذبيحتها، و كذلك الغلام إذا نوى (قوى خ ل)

١- ١ سورة المائده: ٥- الآيه ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الذبائح- الحديث ٦.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الذبائح- الحديث ٧.

على الذبيحه فذكر اسم الله، و ذلك إذا خيف فوت الذبيحه و لم يوجد من يذبح غيرهما».

و مرسل ابن أذينه (١) عن غير واحد رواه عنهما (عليهما السلام) «إن ذبيحه المرأه إذا أجدت الذبح و سمت فلا بأس بأكله، و كذلك الصبي و كذلك الأعمى إذا سدد».

و مرسل أحمد بن محمد (٢) قال: «سأل المرزبان الرضا (عليه السلام) عن ذبيحه الصبي قبل أن يبلغ و ذبيحه المرأه، قال: لا بأس بذبيحه الصبي و الخصى و المرأه إذا اضطروا إليه».

و خبر عبد الله بن سنان (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) المروى عن تفسير العياشى «سألته عن ذبيحه المرأه و الغلام هل تؤكل؟ قال:

نعم إذا كانت المرأه مسلمه و ذكرت اسم الله حلت ذبيحتها، و إن كان الغلام قويا على الذبح و ذكر اسم الله حلت ذبيحته».

و خبر ابن أبي البلاد (٤)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذبيحه الخصى، فقال: لا بأس».

و خبر محمد بن مسلم (٥) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «سألته عن ذبيحه الصبي، قال: إذا تحرك و كان له خمسه أشبار و أطاق الشفره، و عن ذبيحه المرأه فقال: إن كن نساء ليس معهن رجل فلتذبح أعقلهن (أعلمهن خ ل) و لتذكر اسم الله عليه».

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الذبائح - الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الذبائح - الحديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الذبائح - الحديث ١١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٥- ٥ ذكر صدره فى الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ١ و ذيله فى الباب - ٢٣ - منها - الحديث ٥.



و مرسل ابن أبي عمير (١) عن الصادق (عليه السلام) «لا بأس بأن يذبح الرجل و هو جنب».

و المرسل عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢).

«أنه سئل عن الذبح على غير طهاره فرخص فيه».

و خبر صفوان بن يحيى (٣) قال: «سأل المرزبان أبا الحسن (عليه السلام) عن ذبيحه ولد الزنا و قد عرفناه بذلك، قال: لا بأس به، و المرأة و الصبي إذا اضطروا إليه».

و خبر مسعده بن صدقه (٤) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) «أنه سئل عن ذبيحه الأغلف، قال: كان على (عليه السلام) لا يرى به بأسا».

إلى غير ذلك.

و ما فى بعض النصوص من اعتبار الضروره بعدم الرجل الجارى مجرى الغالب أو خوف موت الذبيحه أو غير ذلك فى ذبيحه المرأة و الغلام لم أجد أحدا أفتى به. كما اعترف به بعضهم، فلا بأس بحمله على ضرب من الندب أو الكراهه، خصوصا مع أعميه البأس المستفاد من المفهوم من الحرمه، كما أن الظاهر إرادته الإشارة إلى التمييز مما ذكر فى بعض النصوص من بلوغ خمسہ أشبار و قوى و أطاق الشفره و نحو ذلك، لا أن ذلك شرط، خصوصا بعد عدم القائل به، نعم قد يقال بعدم حل ذبيحته مع عدم العلم بإحراز الشرائط التى لا يكفى فيها قوله فضلا عن عدم قوله، لعدم الدليل القاطع لأصاله عدم التذكيه بعد فرض عدم جريان أصل

١-١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٢-٢ المستدرک - الباب - ١٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

الصحة فى فعله، و ثبوت صحه التذكيه شرعا أعم من ذلك، كتطهيره المتنجس، و الله العالم.

و كيف كان ف لا- يشترط الايمان بالمعنى الأخص وفاقا للمشهور، للأصل و ظاهر التعليل السابق المستفاد منه أن المسلم هو الذى يؤمن على الاسم، و السيره القطعيه المستمره، و نفى الحرج، و

قول الباقر عن أمير المؤمنين (عليهما السلام) (١): «ذبيحه من دان بكلمه الإسلام و صام و صلى حلال لكم إذا ذكر اسم الله»

و نصوص (٢) شراء الفراء و اللحم من سوق المسلمين، و خبر السفره (٣)

و غير ذلك.

و لكن مع ذلك فيه قول بعيد باشرطه و عدم الجواز محكى عن الحلّى و أبى الصلاح و ابنى حمزه و البراج، فعن الأول «إنا لا نحل إلا ذبيحه المؤمن و المستضعف الذى لا منا و لا منهم، بمعنى أنه لا يعرف الحق و لا يعاند عليه». و عن الثانى «أنه لا تحل ذبأحه الكافر و جاحد النص». و عن الثالث «أنه يجب فى الذابح أن يكون مؤمنا أو فى حكمه» و عن الرابع «لا يجوز أن يتولى الذبح إلا من كان مسلما من أهل الحق، فإن تولاه غير من ذكرناه من الكفار المخالفين لدين الإسلام أو من كفار أهل المله على اختلافهم فى جهات كفرهم لم تصح ذكاته و لم تؤكل ذبيحته» لكن لا صراحه فى الأخير، بل و لا ظهور.

و على كل حال فمنشأ هذا القول من القائل به استفاضه النصوص

١-١ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب النجاسات- من كتاب الطهاره و الباب- ٥٥- من أبواب لباس المصلى من كتاب الصلاه و الباب- ٢٩- من أبواب الذبائح.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.

و تواترها بكفر المخالفين (١)

و

أنهم مجوس هذه الأمة (٢)

و شر من اليهود و النصارى (٣)

التي قد عرفت كون المراد منها بيان حالهم فى الآخرة لا الدنيا، كما تقدم الكلام فيه مفصلاً فى كتاب الطهارة (٤).

نعم الظاهر كراهه ذلك خصوصاً مع وجود المؤمن، ل

خبر زكريا بن آدم (٥) قال أبو الحسن (عليه السلام): «إني أنهاك عن ذبيحه كل من كان على خلاف الذى أنت عليه و أصحابك إلا فى وقت الضروره إليه»

المحمول على ذلك ك

خبر أبى بصير (٦)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يشتري اللحم من السوق و عنده من يذبح و يبيع من إخوانه فيتعمد الشراء من النصاب، فقال: أى شىء تسألنى أن أقول؟

ما يأكل إلا الميتة و الدم و لحم الخنزير، قلت: سبحان الله مثل الدم و الميتة و لحم الخنزير؟! فقال: نعم، و أعظم عند الله من ذلك، ثم (قال خ ل) إن هذا فى قلبه على المؤمن مرض»

بناء على إرادته المخالفين من النصاب و لو بقريته قوله:

«يشترى من السوق منهم»

فان مطلق المخالف هو المتعارف معاملته فى الأسواق لا خصوص النصاب منهم.

بل لعله المراد من

خبر إبراهيم بن أبى محمود (٧) عن أبى الحسن

٣٨ و ٤٣ و ٤٨ و ٤٩.

٢-٢ المستدرک- الباب- ٨- من أبواب حد المرتد- الحديث ٣٨ وفيه «القدریه مجوس هذه الأمه» وفي الحديث ٤١ «لكل أمه مجوس، و مجوس هذه الأمه الذين يقولون بالقدر»

٣-٣. الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الماء المضاف- الحديث ٥ من كتاب الطهاره.

٤-٤ راجع ج ٦ ص ٦٠-٦٦.

٥-٥ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الذبائح- الحديث ٥.

٦-٦ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

٧-٧ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الذبائح- الحديث ٩.

الرضا (عليه السلام) في حديث قال: «حدثني أبي موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد (عليهم السلام) قال: من زعم أن الله يجبر عباده على المعاصي أو يكلفهم ما لا يطيقون فلا تأكلوا ذبيحته، ولا تقبلوا شهادته، ولا تصلوا وراءه، ولا تعطوه من الزكاه شيئاً»

فإن ذلك مقاله الأشاعره من المخالفين.

بل و

خبر يونس (١) عن الصادق (عليه السلام) «يا يونس من زعم أن لله وجهها كالوجه فقد أشرك، و من زعم أن له جوارح كجوارح المخلوقين فهو كافر بالله، فلا تقبلوا شهادته، و لا تأكلوا ذبيحته»

لأن هذا قول المجسمه منهم الذي لا تصح ذباحته.

و هو الذي أشار إليه المصنف بقوله لا تصح ذبأحه المعلن بالعداوه لأهل البيت (عليهم السلام) كالخارجي و إن أظهر الإسلام و كذا غيره، بل لا خلاف أجده فيه، بل عن المذهب و غيره الإجماع عليه، لاستفاضه النصوص (٢) المعتضده بالفتوى بكفره الذي قد عرفت عدم صحه الذبح معه، مضافاً إلى

موثق أبي بصير (٣)

«سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ذبيحه الناصب لا تحل»

و موثقه الآخر (٤) عن أبي جعفر (عليه السلام) «لا تحل ذبائح الحروريه»

الذين هم كما في المسالك و غيرها من جمله النصاب، لنصبهم العداوه لعلی (عليه السلام) كغيرهم من فرق الخوارج. و قد عرفت تحقيق الناصب في كتاب الطهاره (٥).

لكن في التنقيح هنا عن بعض المحققين تفسيره بأنه من ينسب إليهم ما يثلم العدالة، و استحسنة، ثم قال: «و كذا حكم من صرح برد ما ورد

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الذبائح- الحديث ١٠.

٢- ٢ راجع التعليقه ١ من ص ٩٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الذبائح- الحديث ٣.

٥- ٥ راجع ج ٦ ص ٦٣-٦٦.

عنهم (عليهم السلام) مع اشتهاؤه أو تواتره، أو نقص من منزلتهم بحيث يساويهم بآحاد المسلمين» و لا بأس به إذا كان المراد من ذلك تحقق حصول العداوة منه لهم (عليهم السلام) لا- مطلقا، لأن التحقيق كون الناصب من دان بعداوتهم أو أعلن بها، كما تقدم الكلام فيه مفصلا، و على كل حال فلا إشكال و لا خلاف في عدم حل ذبيحه الناصب.

لكن في المسالك بعد أن ناقش في سند ما ورد من النصوص على الحرمة ذكر

صحيح الحلبي (١) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن ذبيحه المرجئ و الحرورى، فقال: كل وقر و استقر حتى يكون ما يكون»

و حسن حمران (٢) عن الباقر (عليه السلام) «لا تأكل ذبيحه الناصب حتى تسمعه يسمى»

قال: «و هاتان الروايتان أوضح سنداً و هما مناسبتان لروايات الكتاب و أدل بالحل، إلا أن الأشهر استثناء الناصب مطلقاً و الحرورى من جملة نصابه العداوة لعلی (عليه السلام) كغيره من فرق الخوارج». و ظاهره الميل إلى حل ذبيحته في الجملة، و لم أره لغيره، كما أنى لم أر نسبته إلى الأشهر القاضيه بكون الحل مشهوراً أيضاً لغيره أيضاً.

و في الرياض احتمال حمل الحسن المزبور على التقيه، قال: «كما يشعر به الصحيح المذكور» و هو جيد و أحسن مما في كشف اللثام من إمكان الجمع بين النصوص بسماع التسميه، لما عرفت من إجماع المسلمين على عدم حل ذبيحه الكافر غير الكتابي و إن جاء بجميع الشرائط، و لا إشكال في كفر الناصب عندنا و إن وقع النزاع في معناه، فلا وجه لشىء من هذه الاحتمالات، بل المتجه طرح ما لا يقبل التأويل منها بالحمل على التقيه، أو إرادته مطلق المخالف من الناصب أو غير ذلك.

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ٧.

و قد ظهر لك من ذلك كله من تحل ذبيحته و من لا- تحل ذبيحته، و منه الصبي غير المميز و المجنون حين الذبح و إن اجتمعت صورته الشرائط فيهما، لعدم العبره بفعلهما شرعا.

لكن في المسالك: «ربما اختلف صنف الجنون، إذ ربما كان لبعضهم تميز، فلا مانع من حل ذبيحته» و فيه أن الشارع ألغى فعله و قوله بعد صدق اسم المجنون كالصبي غير المميز، و إنما خرج المميز بالدليل، و من هنا لم أجد أحدا غيره استثنى منه فردا، و قياسه على حيازه المباح و نحوه لا- وجه له، فهو حينئذ كالنائم و إن اتفق حصول القصد و التسميه من بعض النائمين، إلا أن الشارع لم يعتبر هذا القصد و كذا السكران و المغمى عليه.

و أما المكره ففي المسالك «إذا أكره على الذبح فذبح فان بلغ الإكراه حدا يرفع القصد فلا إشكال في عدم حل ذبحه، و إلا فوجهان مثل ما لو أكرهه على رمى السهم، و ينبغي أن يكون الملك للمكره إذا لم يبق للمكره قصد» و فيه أنه مناف لأصالة عدم الملك و ظهور اعتبار القصد في الصيد كالذبح، و دعوى صيرورته كالأله له واضح المنع، نعم لو حازه بعد أن رماه المكره المزبور ملكه، أى المكره بالكسر بحيازته له إذا أدركه حيا، و إلا فمع فرض قتله له بالرمى يكون ميتة كالذبح.

بقي شىء: و هو أن الفاضل قد جعل ممن لا يجوز ذبحه من لا يعتقد بوجوب التسميه و إن سمي، و لعله لدعوى ظهور ما دل [\(١\)](#)

عليها من الآيه و غيرها في فعلها بعنوان اعتقاد تأثيرها في حل الذبيحه، خصوصا بعد ذكر الائتمان الذى لا مورد له مع اعتقاد عدم الوجوب و إن كان فيه

١- ١ سورة الأنعام: ٦- الآيه ١٢١ و الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الذبائح.

منع واضح، ضروره عدم دلالة الإطلاق كتابا (١) و سنه (٢).

على أزيد من مدخلية ذكرها في حل الذبيحه من غير مدخلية لاشتراط الاعتقاد المزبور كما في غيره من الشرائط، و الائتمان قد عرفت أنه حكمه، على أن أقصاه الدلالة على اشتراط الذكر لا الاعتقاد، فتأمل جيدا.

لكن مع ذلك قال في الرياض: «لا وجه إن خص المنع بما إذا لم يعلم منه التسميه، و هو أن يقال: إن مقتضى النصوص المتقدمه المعلله بعدم ائتمان غير المسلم اعتبار حصول الأمن منه بتحقق التسميه في حل الذبيحه، و هو لا يحصل في ذبيحه من لا يعتقد وجوبها، حيث لا يحصل العلم بتسميته عليها، لاحتمال تركه لها بمقتضى مذهبه، و هذا لا ينافي مقتضاها بحصول الأمن بتحققها في المسلم، لأن المراد من المسلم فيها من يعتقد الوجوب لا مطلقا، للتبادر و الغلبه جدا، فإن أكثر أهل الإسلام يعتقدونه قطعاً، و بهذا يجاب عن التمسك لضعف هذا القول بالمعاضد المزبور الدال على أصاله الحل في اللحوم المشتراه من أسواق المسلمين، بناء على استلزام صحته لزوم الاجتناب عنها من باب المقدمه، لاحتمال كونها ذبائح من لا يعتقد الوجوب و تركها، و هو مناف للمعاضد المزبور جدا، و ذلك لاحتمال كون أكثره المعتقدين منهم موجه للأصاله المزبوره، و نحن نقول بموجبها حيث لا تؤخذ الذبيحه من يد من يعلم أنه لا يعتقد وجوب التسميه، و أما إذا أخذت من يده فلا نقول به، و إطلاق الحكم بحل ما يؤخذ من السوق منصرف بحكم التبادر و الغلبه إلى غير هذه الصوره و هو ما إذا أخذ من يد من لا يعلم حاله في اعتقاد وجوب التسميه و عدمه

١- ١ سورة الأنعام: ٦- الآيه ١٢١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الذبائح.



و هذا الوجه فى غاية المتانة و القوه، و لم أقف على من تفتن له و ذكره، فالاحتياط عنه لازم البته».

قلت: قد يناقش فيه (أولاً) بأن مبنى كلام الفاضل شرطيه الاعتقاد بحيث لو سمي غير المعتقد لم يجد فى الحل، فلا مدخله لهذا الكلام فى مذهبه.

و (ثانياً) أن نصوص الائتمان أحد أدله الشرطيه، كالأمر بالذكر الظاهر فى الوجوب.

و (ثالثاً) قد عرفت أنه حكمه لا عله، و لذا لا ينفع ذكر التسميه من غير المسلم مع سماعها منه.

و (رابعاً) أنه يمكن الائتمان فى المسلم باعتبار أمرنا فيه بحمل فعله على الأحسن (١) و لا-ريب فى أنه هنا هو الذكر و إن لم يعتقد الوجوب، لأنه لا إشكال فى أنه الأحوط عند المسلمين كافه.

و (خامساً) أن السيره على أخذ اللحم ممن نعلم بعدم وجوب التسميه عنده من فرق المسلمين كأخذنا له ممن يعتقد وجوبها.

و (سادساً) أن المراد من أصل الصحه المحمول عليه فعل المسلم فى أمثال ذلك الصحه فى الواقع لا عنده، كما نبه عليه أخذ الجلد ممن يستحل الميتة بالدبغ، بل السيره فى أخذ المجتهد و مقلديه من مجتهد آخر و مقلديه ما هو محل الخلاف بينهم فى الطهاره و النجاسه و الحل و الحرمة و غيره مع عدم العلم بكون المأخوذ حصل فيه الاختلاف، بل يمكن دعوى القطع بذلك فى جميع أفعال المسلمين، فالتحقيق عدم الفرق فى الحل بين الجميع مع عدم العلم بترك التسميه، و الله العالم.

**[أما الآله]**

و أما الآله فلا تصح التذكيه ذبحاً أو نحراً إلا بالحديد

مع قدره عليه و إن كان من المعادن المنطبعة كالنحاس و الصفر و الرصاص و الذهب و غيرها بلا خلاف فيه بيننا كما فى الرياض، بل فى المسالك «عندنا» مشعرا بدعوى الإجماع عليه كما عن غيره، بل فى كشف اللثام اتفاقا كما يظهر، لأنه المتعارف فى التذكية على وجه يشك فى تناول الإطلاق لغيره مع قدره عليه فىبقى على أصاله العدم.

مضافا إلى

حسن ابن مسلم أو صحيحه (١)

«سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الذبيحة بالليطه و المروه، فقال: لا ذكاه إلا بحديد»

و حسن الحلبي أو صحيحه (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «سألته عن ذبيحة العود و الحجر و القصبه، فقال: قال على (عليه السلام): «لا يصلح إلا بحديده»

و حسن أبي بكر الحضرمي (٣) عنه عليه السلام «لا يؤكل ما لم يذبح بحديده»

و

خبر سماعه بن مهران (٤)

«سألته عن الذكاه فقال: لا تذك إلا بحديده، نهى عن ذلك أمير المؤمنين (عليه السلام)»

إلى غير ذلك.

نعم لو لم يوجد الحديد و خيف فوت الذبيحة جاز بما يفرى أعضاء الذبيح و لو كان ليظه أو خشبه أو مروه حاده أو زجاجه أو غير ذلك عدا السن و الظفر بلا- خلاف أجده فيه أيضا، بل فى المسالك «يجوز مع تعذرها و الاضطرار إلى التذكية ما فرى الأعضاء من المحددات و لو من خشب أو ليظه بفتح اللام، و هى القشر الظاهر من القصبه، أو مروه، و هى الحجر الحاد الذى يقدح النار، أو غير ذلك عدا السن و الظفر إجماعا» و كذا عن ظاهر غيرها، و فى كشف اللثام مازجا لعباره القواعد «فان تعذر و خيف فوت الذبيحه أو اضطر إلى الذبح لغير ذلك

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

جاز بكل ما يفرى الأعضاء اتفاقا كما يظهر» إلى آخره.

لإطلاق الأدله في الحال المزبور، و

صحيح الشحام (١)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لم يكن بحضرتة سكين أ يذبح بقصبه؟ فقال: اذبح بالحجر و بالعظم و بالقصبه و بالعود إذا لم تصب الحديده، إذا قطع الحلقوم و خرج الدم فلا بأس به».

و حسن عبد الرحمن بن الحجاج (٢)

«سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن المروه و القصبه و العود يذبح بهن الإنسان إذا لم يجد سكيناً، فقال:

إذا فرى الأوداج فلا بأس بذلك».

و خبر عبد الله بن سنان (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «لا بأس أن تأكل ما ذبح بحجر إذا لم تجد حديده».

و خبر محمد بن مسلم (٤)

«قال أبو جعفر (عليه السلام) في الذبيحه بغير حديده إذا اضطرت إليها، فإن لم تجد حديده فاذبحها بحجر».

و خبر علوان (٥) المروى عن قرب الاسناد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي (عليهم السلام) «إنه كان يقول: لا بأس بذيحه المروه و العود و أشباههما ما خلا السن و العظم».

و خبر عدى بن حاتم (٦) و إن لم أجد في طرفنا «قلت: يا رسول الله إنا نصيد الصيد فلا نجد سكيناً إلا الطرار و شقه العصا، فقال رسول الله

١-١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٥ عن الحسين بن علوان كما سيشير قده إليه في ١٠٣.

٦-٦ سنن البيهقي - ج ٩ ص ٢٨١ مع اختلاف يسير.

(صلى الله عليه وآله): أفر الدم بما شئت و اذكر اسم الله»

إلى غير ذلك.

لكن ليس فى شىء منها- عدا خبر محمد بن مسلم- اشتراط خوف فوت الذبيحه، و مقتضاها الجواز و إن لم يخف الفوت. نعم فى خبر محمد بن مسلم اشتراط الاضطرار إليها، و هو أعم من خوف الفوت، بل يمكن إرادته مطلق الحاجه إلى الذبح، فلا ينافى حينئذ غيره، و لعله الأقوى، بل يمكن القول بجواز ذلك مع وجود الحديده إذا أعجلته الذبيحه عن الإتيان بها و إخراجها من غمدها، لظهور التوسعه فى الأخبار المزبوره مؤيدا بأن الضرورات تبيح المحذورات، و بعدم الضرر و الحرج بفوات المال و تلفه و بغير ذلك، و لعله إليه يرجع ما فى القواعد «و لا يجرى بغير الحديد مع إمكانه، و لا مع تعذره إذا لم يخف فوت الذبيحه إلا مع الحاجه» و الله العالم.

و هل تقع الذكاه بالظفر أو السن مع الضروره لعدم الحديد و خوف موت الذبيحه مثلا؟ قيل و القائل المتأخرون نعم، لأن المقصود الذى هو قطع الأوداج يحصل بذلك، و قد عرفت ظهور الأدله فى التوسعه المزبوره الموافقه لأدله نفي الضرر و الحرج و غيرهما، بل ظاهر النصوص المزبوره سيما النبوى أن المدار مع الضروره على فرى الأوداج بأى شىء يكون، على أن فى صحيح الشحام التصريح بالعظم الذى منه السن، و بمعناه الظفر.

و قيل و القائل الإسكافى و الشيخ فى محكى الخلاف و المبسوط و ابن زهره فى محكى الغنيه و الكيدرى فى محكى الإصباح و الشهيد فى غايه المراد لا- يجوز، بل عن الشيخ و ابن زهره دعوى الإجماع عليه بل عن الأول منهما نسبه إلى أخبار الفرقه مع ذلك بعد أن نفي الخلاف

فيه، كما أن المحكى عن الإسكافي منهم منع ذلك بكل ما يكون من حيوان كالسن و الظفر و القرن و غيرها.

و كيف كان فالمنع منهما لعله لمكان إطلاق النهى عن ذلك الذى مقتضاه العدم و لو كان كل منهما منفصلا كما عن المبسوط و الخلاف و الإصباح التصريح به،

قال رافع بن خديج (١): «قلت: يا رسول الله إنا نلقى العدو غداء و ليس معنا مدا، فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): ما انهار (ما أنهر خ ل) الدم و ذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفرا، و سأحدثكم عن ذلك، أما السن فعظم الإنسان، و أما الظفر فمدى الحبشه».

و قد سمعت خبر الحسين ابن علوان (٢).

إلا- أن الأول عامى، بل قد يستفاد من غرابه التعليل فيه إرادته الكراهه من النهى فيه، و الثانى مع خلوه عن الظفر لا جابر له، و معارض بالصحيح (٣)

المقدم عليه فى العظم، بل و على خبر رافع، و إن كان هو مقيدا و الصحيح مطلقا إلا أنه قاصر عن تقييده من وجوه، و الإجماع المحكى لا وثوق به بعد تبين عدمه، إذ لم يحك القول المزبور إلا ممن عرفت.

بل قيل: إن كون مورده المنع منهما حال الاضطرار غير معلوم، لاحتماله المنع حال الاختيار، بل نزله الفاضل فى المختلف و الشهيد على ذلك قال فى المختلف بعد أن حكى عن ابن إدريس أنه قال: «و الذى ينبغى تحصيله الجواز حال الاضطرار دون الاختيار، لأنه لا خلاف بيننا أنه يجوز الذباحه مع الاضطرار و عند تعذر الحديد بكل شىء يفرى الأوداج،

١- ١ سنن البيهقى - ج ٩ ص ٢٤٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

سواء كان ذلك عظما أو حجرا أو عودا أو غير ذلك، وإنما بعض المخالفين يذهب إلى أنه لا يجوز الذبح بالسنن و الظفر حال الاضطرار و الاختيار، و استدل المخالف بخبر رواه المخالف من طرقهم، و ما رواه أحد من أصحابنا» قال: «و هذا الذى ذكره ابن إدريس هو الذى اختاره شيخنا، و إنما أطلق فى الكتابين المنع بناء على الغالب» ثم حكى عنه التصريح فى التهذيب بالتفصيل بين الاختيار و الاضطرار.

و فى الدروس «منع الشيخ منهما فى المبسوط و الخلاف و إن كانا منفصلين، مستدلا بالإجماع، و الظاهر إرادته مع الاختيار، لأنه جوز مثل ذلك فى التهذيب عند الضروره».

و فى غايه المراد بعد أن حكى عن التهذيب الجواز مع الضروره قال:

«فعلى الظاهر أن مراده فى الكتابين مع الاختيار بناء على الغالب» و لم يستبعده فى كشف اللثام، و على كل حال فالأصح ما عرفت.

هذا و ظاهر القولين عدم الفرق بين المتصلين و المنفصلين، بل عن المهذب و نهايه المرام نسبه ذلك إلى الأصحاب، نعم حكى عن أبى حنيفه الفرق بينهما، فمنع فى الأول و أجاز فى الثانى، و لعله إليه أشار فى المسالك بقوله: «و ربما فرق بين المتصلين و المنفصلين من حيث إن المنفصلين كغيرهما من الآلات، بخلاف المتصلين، فان القطع بهما يخرج عن مسمى الذبح، بل هو أشبه بالأكل و التقطيع، و المقتضى للذكاه هو الذبح، و يحمل النهى فى الخبر على المتصلين جمعا» و احتمله أيضا فى غايه المراد، و احتاط فيه فى الرياض قال: «و أحوط منه القول بالمنع المطلق».

ثم إن الظاهر بناء على المختار مساواتهما للغير من الآلات، لكن فى الدروس استقرب الجواز مطلقا مع عدم غيرهما، بل هو ظاهره أيضا

فى اللمعه، بل ظاهر القواعد و كشف اللثام أن محل الخلاف ذلك، قال فيها: «و هل يصح بالظفر و السن مع تعذر غيرهما؟ قيل: نعم، و قيل بالمنع للنهى عنه» بل يمكن دعوى إرادته من الضروره فى المتن و إن كان الظاهر خلافه.

كما أن الظاهر كون النزاع فى أنهما كغيرهما من الآلات مع الضروره أو لا تشرع التذكيه بهما، و على كل حال فلا ريب فى أنه أحوط، و إن كان الأقوى الأول، لما عرفته من أنه مقتضى إطلاق الأدله الأولى التى لا يكافؤها غيرها حتى يجمع بذلك، مع أنه لا شاهد، و الله العالم.

### [أما الكيفيه]

#### اشاره

و أما الكيفيه فالواجب قطع تمام الأعضاء الأربعة:

المرى ء بتشديد الياء أو همز الأخيره منهما و هو مجرى الطعام، و الحلقوم أى الحلق و هو مجرى النفس و محله فوق المرى ء و الودجان، و هما عرقان محيطان بالحلقوم كما عن المشهور، و بالمرى ء كما عن بعض، و ربما أطلق على الأربعة اسم الأوداج، و حينئذ ف لا- يجرى قطع بعضها أو بعض أحدها مع الإمكان لا مع عدمه، فى مثل المترديه فى مكان لا يتمكن من ذبحها مثلا تمام التمكن هذا فى قول مشهور بل فى نهايه المرام و محكى المهذب الإجماع عليه، بل و الغنيه إلا أنه لم يذكر المرى ء.

و لكن فى الروايه (١١) الصحيحه (١) السابقه و غيرها إذا قطع الحلقوم و خرج الدم فلا بأس (١٢) به، و لعله لذا مع صدق اسم الذبح به اقتصر عليه الإسكافى، بل فى الدروس أنه يظهر من الخلاف و مال إليه الفاضل بعض الميل، و ربما مال إليه فى المسالك.

و لكن فيه أن فى

حسن عبد الرحمن (٢) السابق أيضا «إذا قرى

١-١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الذبائح - الحديث ١.

الأوداج فلا بأس بذلك»

و كونها فى مقام الضروره التى هى عدم الحديد لا ينافى الدلاله على ذلك كالأولى.

و ما فى المسالك- من أنه «لا- شبهه فى أنه مع فرى الأوداج تحل الذبيحه. و ذلك لا ينافى الاكتفاء بما دونها، فإذا ثبت فى الروايه الصحيحه الاكتفاء بقطع الحلقوم لم يكن منافيا له إلا- من حيث المفهوم، و ليس بحجه، و أيضا فإن فرى الأوداج لا يقتضى قطعها رأسا الذى هو المعبر على القول المشهور، لأن الفرى الشق و إن لم ينقطع

، قال الهروى: فى حديث ابن عباس (١)

«كل ما فرى الأوداج»

أى شقها و أخرج ما فيها من الدم، فقد ظهر أن اعتبار قطع الأربعة لا دليل عليه إلا الشهره، و لو عمل بالروايتين و اعتبر الحسن لاكتفى بقطع الحلقوم وحده أو فرى الأوداج بحيث يخرج منها الدم و إن لم يستوعبها» و تبعه الأردبيلي و غيره فى نحو ذلك- يدفعه أولا- ما تقرر فى الأصول من حجه المفهوم المزبور، و صلاحيه معارضته للمنطوق، خصوصا فى المقام باعتبار اعتضاده بالشهره العظيمه و الإجماعين المحكيين، بل يمكن دعوى تحصيله، خصوصا بملاحظه السيره القطعيه و أصاله عدم التذكيه التى هى من قبيل الحكم الشرعى المحتاج إلى التوقيف، بل هى منه، فلا يكفى فيها مطلق اسم الذبح بعد تسليم صدقه فى الفرض.

على أنه يمكن أن يكون الاقتصار فى الصحيحه (٢)

على ذلك الحلقوم باعتبار ما ذكره المقداد من أن الأوداج الأربعة متصله بعضها مع بعض فإذا قطع الحلقوم أو الودجان فلا بد أن ينقطع الباقي معه، و لعله كذلك فى الذبح المتعارف المسؤول عنه فى النصوص، لا ما إذا قصد الاقتصار

١- ١ سنن البيهقى - ج ٩ ص ٢٨٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.



على أحدها، و كأنه لذلك ترك ذكر المرى ء فيهما المفسر فى كلام غير واحد بما تحت الحلقوم، و حينئذ فالانتهاء بالذبح المتعارف إلى منتهى الحلقوم يستلزم قطع الجميع، لأنها مع اتصالها به على وجه الإحاطة و نحوها لا يزيد عرضها على عرضه، و حينئذ فيمكن إرادته ما يشمل الحلقوم من الأوداج فى الحسن (١)

الذى هو كالصحيح، بل لعل المحافظة على حقيقه الجمعيه التى أقلها ثلاثه يقتضى ذلك، و لا أقل من التعارض، و لا ريب فى أن الترجيح لذلك لما عرفت من الشهره و الإجماع و غيرهما.

و أما المناقشه بإرادته الشق من الفرى فيدفعها أن المصرح به فى الصحاح استعماله بمعنى القطع، بل هو المراد فى فرى الأوداج فى التذكيه، و كذا عن غيره، بل لعله المنساق منه فيها عرفا، بل قيل: إن حملة على الشق فيها مخالف للإجماع، إذ القول بعدم الاكتفاء بقطع الحلقوم و لزوم فريها بمعنى الشق لم يذهب إليه أحد من أصحابنا حتى العماني، لأنه و إن اكتفى بالشق إلا أنه اكتفى بقطع الحلقوم أيضا، مخيرا بينهما، و هو غير ما دلت عليه الروايه من لزوم فرى الأوداج خاصه، و حينئذ فهذا الإجماع أقوى قرينه على إرادته القطع من الفرى فيها، مضافا إلى الإجماعات المحكيه.

و أيضا لا- إشكال و لا- خلاف فى إرادته القطع منه بالنظر إلى الحلقوم بل هو مجمع عليه، فينبغى أن يكون بالنظر إلى الباقي كذلك، و إلا لزم استعمال اللفظ الواحد فى معنيين حقيقيين أو مجازيين الذى هو غير مرضى عند المحققين.

اللهم إلا- أن يقال بإرادته خصوص الودجين من الأوداج فيه و لو من باب التجوز فى هيئه الجمع، لكن يدفعه رجحان المجاز الأخير عليه

لما عرفت، بل قيل: إن الغالب استعمالها فيما يشمل الحلقوم.

كل ذلك مضافا إلى ما قيل من أن الأوداج في كلامه يشمل المرىء المفسر في كلامه و كلام غيره بما تحت الحلقوم، و شقه غير ممكن إلا بقطع ما فوقه من الأوداج، فإذا ثبت وجوب قطعها من هذه الروايه و لو من باب المقدمه ثبت وجوب قطع الجميع، لعدم القائل بالفرق بين الطائفه حتى من لم يعتبر المرىء، فإنه لم يعتبره مطلقا، لا قطعاً و لا شقاً، و أما اعتباره شقاً خاصه لا قطعاً فلم يقل به أحد بالضروره، و على كل حال فلا ريب في ضعف القول المزبور.

و كذا ما عن العماني من التخيير المذكور بدعوى أنه مقتضى الجمع بين الخبرين، إذ قد عرفت أن ما ذكرناه أولى منه من وجوه، بل مقتضاه في نفسه فضلا عن مراعاة المرجحات اعتبار قطع الجميع، لعدم التنافي الموجب للجمع بالتخيير، كما هو واضح.

بل و أولى مما عساه يستفاد من الفاضل في المختلف من عدم وجوب قطع المرىء، حيث إنه بعد نقل الخبرين قال: «هذا أصح ما وصل إلينا في هذا الباب، و لا دلالة فيه على قطع ما زاد على الحلقوم و الأوداج» مريداً بذلك أن قطع المرىء لا دليل عليه، إذ لو أراد بالأوداج ما يشمله لم يفتقر إلى إثبات أمر آخر، لأن ذلك غاية ما قيل، بل قال في الرياض: «لو لا الإجماع المحكى لا يخلو من قوه، لعدم ذكر المرىء في الروايتين، و الأوداج في الثانيه غير ظاهره الشمول له، إذ المراد بها إما المعنى الحقيقي و الجمع جمع مجازى منطقي، فهو لا يشمل الحلقوم فضلا عن المرىء، أو المعنى المجازى مراعاة لحقيقه الجمع، و هى تحصل بضم الحلقوم إلى الودجين، و لا- يحتاج في صدقها إلى ضم المرىء» بل قال فيه أيضا: «إن ظاهر الغنيه الموافقه له، حيث لم يذكر المرىء»

و اکتفی بذكر الحلقوم و الودجين خاصه».

إذ لا يخفى عليك بعد الإحاطه بما ذكرناه من تلازم قطع الأربعة فى الذبح المتعارف، و خصوصا المرى ء منها الذى هو تحت الحلقوم، و حينئذ فلاكتفاء فى النصوص بذكر البعض مبنى على ذلك، مضافا إلى ما سمعته من الإجماعين المحكيين على قطع الأربعة المعتضدين بالشهره العظيمه التى يمكن معها دعوى تحصيل الإجماع.

بل قد يقال: إن النصوص و الفتاوى إنما هى لبيان الواقع الذى هو حصول قطع الأربعة باعتبار تلازمها فى الذبح المتعارف المسئول عنه، لا أن المراد منها بيان وجوب ذلك فى الذبح، بمعنى إمكان الاقتصار فيه على بعضها، و على تقديره فقد عرفت الحجه عليه، كما أنك عرفت النظر فى كلام جملة من الناس الذين من عاداتهم الوسوسة فى الأحكام المفروغ منها خصوصا كيفية الذبح المأخوذ يدا عن يد.

نعم بقى شىء كثر السؤال عنه فى زماننا هذا، و هو دعوى تعلق الأعضاء الأربعة بالخززه التى تكون فى عنق الحيوان المسماه بالجوزه على وجه إذا لم يبقها الذابح فى الرأس لم يقطعها أجمع أو لم يعلم بذلك و إن قطع نصف الجوزه، و لكن لم أجد لذلك أثرا فى كلام الأصحاب و لا- فى النصوص، و المدار على صدق قطعها تماما أجمع، و ربما كان الممارسون لذلك العارفون أولى من غيرهم فى معرفه ذلك، و هم الذين أشير إليهم فى بعض النصوص بمن يحسن الذبح و يجيده (١).

و الله العالم.

و يكفى فى المنحور طعنه فى ثغره النحر، و هى و هذه اللبه

قائما أو باركا على الكيفية المتقدمه فى كتاب الحج (١).

و كيف كان ف يشترط فيها أى الكيفية شروط أربعة:

### [الشرط الأول أن يستقبل بها القبلة مع الإمكان]

الأول أن يستقبل بها القبلة مع الإمكان بلا خلاف أجده فيه بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض كالنصوص.

ففى

حسن ابن مسلم (٢)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذبيحه ذبحت لغير القبلة فقال: كل لا بأس بذلك ما لم يتعمد».

و فى حسنه الآخر (٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) «سألته عن الذبيحه فقال: استقبل بذبيحتك القبلة».

و حسنه الثالث (٤)

«سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل ذبح ذبيحه فجهل أن يوجهها إلى القبلة، فقال: كل منها، فقلت له:

فإنه لم يوجهها، فقال: فلا- تأكل منها و لا- تأكل من ذبيحه ما لم يذكر اسم الله عليها، و قال: إذا أردت أن تذبح ذبيحتك فاستقبل بذبيحتك القبلة».

و صحيح الحلبي (٥) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «سئل عن الذبيحه تذبح لغير القبلة، فقال: لا بأس إذا لم يتعمد».

و نحوه غيره (٦)

و مرسل الدعائم (٧)

«أنهما (عليهما السلام) قالا فيمن ذبح لغير القبلة إن كان خطأ أو نسي أو جهل فلا شىء عليه، و تؤكل ذبيحته، و إن تعمد ذلك فقد أساء و لا يجب أن تؤكل ذبيحته تلك إذا تعمد خلاف السنه»

١-١ راجع ج ١٩ ص ١٥٥ و ١٥٦.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

٥-٦ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبائح - الحديث ٥.

٧-٧ المستدرک - الباب - ١٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢ و فيه «ولا نحب أن تؤکل ذبيحته.»

إلى غير ذلك من النصوص الداله على أصل الاشتراط و عدم البأس مع الجهل و النسيان.

و حينئذ فإن أخل عامدا عالما كانت ميتة، و لو كان ناسيا صح بلا خلاف أجده فيه، بل حكى الإجماع عليه غير واحد.

و كذا لو لم يعلم جهه القبلة على ما صرح به غير واحد، بل نسبه بعضهم إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه، و لعله كذلك لعدم صدق تعمد غير القبلة الذى هو عنوان الحرمة فى النصوص السابقه و لإطلاق الجهل فى مرسل الدعائم المنجبر بما عرفت، بل و حسن ابن مسلم الثالث.

بل منهما يستفاد معذوريه الجاهل بالحكم هنا أيضا و إن صدق عليه التعمد، بل لعله المنساق من الحسن المزبور، بناء على أن المراد منه الجهل بالتوجيه إلى القبلة و إن علمها، و حينئذ يكون المراد من قوله:

«فإنه لم يوجهها» العالم العامد و لو بمعونه فتوى الأصحاب التى لولاها لأمكن إرادته بيان حل ذبيحه الجاهل بالحكم إذا وجه و الحرمة إذا لم يوجه فيكون دالا على العدم، إلا أن فتوى الأصحاب به على وجه لا أجد خلافا بين من تعرض له ترجح الأول.

بل لعل منه أيضا من لا يعتقد وجوب الاستقبال، كما جزم به فى المسالك، فتحل ذبيحته حينئذ لغيره ممن يعتقد الوجوب، لكونه من الجاهل حينئذ، و على الجاهل (١)

، اللهم إلا أن يشك فى اندراج مثله فى الجهل فى النصوص المزبوره (٢)

و كيف كان فالمنساق مما سمعته من النصوص المعترضه بالفتوى

١-١ هكذا فى النسختين الأصليتين، و الأولى هكذا «و للجاهل».

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبائح.

الاستقبال بمقادير الذبيحة التي منها مذبحها دون الذابح معها، وإن كان قد يتوهم من نحو العبارة المزبوره على قياس «ذهب بزيد» و «انطلقت به» و نحوهما مما يفيد كونه معه في الذهاب و الانطلاق، إلا أن جيد النظر يقتضى خلاف ذلك، خصوصا مع ملاحظه غيره من النصوص المذكور فيها الاستقبال للذبيحة خاصه (١).

و خصوصا مع ملاحظه إتيان التعديه بالباء لغير المعنى المزبور، نحو «ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ» (٢) و غيره مما هو بمعنى أذهب الله نورهم.

نعم فى

مرسل الدعائم (٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) «إذا أردت أن تذبح ذبيحة فلا تعذب البهيمة، أحد الشفراء و استقبل القبلة» و لكنه مع إرساله لا صراحة فيه بل و لا ظهور، لاحتمال اراده الاستقبال بالبهيمة، بل لعله الظاهر، خصوصا مع ملاحظه غيره من النصوص (٤).

و عدم القائل باعتبار استقباله خاصه، إلا أنه مع ذلك لا بأس بحمله على النذب الذى صرح به غير واحد، خصوصا بعد ما تسمعه من مرسل كشف اللثام فى الإبل (٥).

ثم إن اعتبار الإمكان فى عبارة المصنف يقتضى سقوط الشرط المزبور مع عدم الإمكان، و هو كذلك، ضروره عدم صدق تعمد غير القبلة

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

٢- ٢ سورة البقرة: ٢ - الآية ١٧.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ١٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبائح.

٥- ٥ الظاهر أنه قد يرد بذلك ما ينقله عن كشف اللثام فى ص ١١٨ و هو «يمكن التمسك فى وجوب النحر. و لكن ورد فى معناها رفع اليدين بالتكبير فى الصلاة و الاستقبال» حيث انه لم يذكر فى كشف اللثام فى بحث نحر الإبل غير ذلك.

و لعل منه معاجله المذبح على وجه يخشى من موته لو اشتغل بتوجيهه إلى القبلة، والله العالم.

### [الشرط الثانى التسميه]

الشرط الثانى: التسميه من الذابح التى لا خلاف فتوى و نصا (١).

فى اشتراطها فى حل الأكل مع التذكر، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى الكتاب العزيز (٢) و هى أن يذكر الله سبحانه و تعالى، يقول: «بسم الله» و «الحمد لله» و «لا إله إلا الله» و نحو ذلك.

قال محمد بن مسلم (٣) فى الصحيح: «عن رجل ذبح فسبح أو كبر أو هلل أو حمد الله تعالى، قال: هذا كله من أسماء الله تعالى، و لا بأس به».

بل عن بعضهم الاجتزاء بلفظ «الله» تعالى شأنه، لدعوى صدق ذكر اسم الله عليه، و إن كان قد يناقش بأن العرف يقتضى كون المراد ذكر الله بصفه كمال أو ثناء، كإحدى التسيبحات الأربع، لا أقل من الشك، و الأصل عدم التذكيه، خصوصا بعد الصحيح المزبور الذى لا يخلو من إشعار بذلك.

و كذا الكلام فى اعتبار العريه و إن كان قد يحتمل العدم، لأن المراد من الله تعالى شأنه الذات المقدسه، فيجزئ ذكر غيره من أسمائه، و هى تتحقق بأى لغة اتفقت، و على ذلك يتخرج ما لو قال: «بسم الرحمن» و غيره من أسمائه المختصه أو الغالبه غير لفظ «الله» إلا أنه لا يجدى الاحتمال بعد أن لم يكن ظهور معتبر شرعا، بل قد يدعى الظهور بعكسه

١-١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الذبائح.

٢-٢ سورة الأنعام: ٦ - الآيه ١٢١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.



و لا أقل من الشك، و قد عرفت أن الأصل عدم التذكيه، خصوصا بعد احتمال كون الإضافه فيه بيانيه المقتضيه لعدم الاجتزاء بغير الاسم المزبور.

بل و كذا الكلام فى نحو «اللهم اغفر لى» أو «اللهم صل على محمد و آل محمد» و إن قال فى المسالك: «الأقوى الاجتزاء» لكن لا يخفى عليك جريان ما ذكرناه خصوصا بعد ملاحظه الصحيح المزبور (١).

المشعر بكون ذلك و نحوه من أسماء الله تعالى لا مطلقا.

و على كل حال فلو تركها عامدا لم يحل لما عرفت و أما لو نسى لم يحرم بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى المعبره المستفيضه فى المقام (٢).

و المتقدمه فى الصيد (٣).

قال محمد بن مسلم (٤): «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يذبح و لا يسمى، قال: إن كان ناسيا فلا بأس إذا كان مسلما و كان يحسن أن يذبح، و لا ينخع و لا يقطع الرقبه بعد ما يذبح».

و فى حسنه الآخر أو صحيحه (٥).

«أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل ذبح و لم يسم، فقال: إن كان ناسيا فليس حين يذكر، و يقول بسم الله على أوله و على آخره».

و فى

صحيح الحلبي (٦) فى حديث «أنه سأله عن الرجل يذبح فينسى أن يسم أو تؤكل ذبيحته؟ فقال: نعم إذا كان لا يتهم و كان يحسن الذبح قبل ذلك، لا ينخع و لا يكسر الرقبه حتى تبرد الذبيحه»

إلى غير ذلك من النصوص التى لا إشاره فيها إلى استثناء غير حال النسيان، فيبقى

١- ١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الذبائح.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الصيد.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

حال الجهل مندرجا تحت إطلاق الأدله، و دعوى أولويته منه أو مساواته لحال الاستقبال واضح المنع، خصوصا بعد حرمه القياس عندنا، نعم قد يستفاد من

قوله (عليه السلام): «إذا كان لا يتهم»

تصديقه بدعوى النسيان إذا كان مسلما يرى وجوب التسميه.

كما أن الظاهر اعتبار ذكر التسميه بعنوان كونها على الذبيحه، فلا يجزئ التسميه الاتفاقيه التي لم تكن بالعنوان المزبور، و لا أقل من الشك في حصول التسميه المعتبره بدون ذلك، و الأصل عدم التذكيه.

و كذلك الظاهر اعتبار المقارنه العرفيه فيها على وجه يصدق التسميه عليها، فلا يجزئ ذكرها عند مقدمات الذبح، كربط المذبوح و نحوه،

قال الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي (١): «من لم يسم إذا ذبح فلا تأكله».

ثم إنه لا يخفى عليك عدم وجوب تدارك التسميه بعد تمام الذبح مع النسيان بلا خلاف أجده فيه، كما في الدروس و المسالك، و من هنا وجب حمل الأمر بذلك في صحيح ابن مسلم (٢) السابق على ذلك.

هذا و في المسالك «و لو قال: بسم الله و محمد بالجر لم يجز، و كذا لو قال: و محمد رسول الله، و لو رفع فيهما لم يضر» و لعله لأنه شرك في الأول على وجه يندرج في الإهلال به لغير الله، بل لا يصدق الذبح على اسم الله الظاهر في إرادته الاختصاص منه، خصوصا مع ملاحظه

نصوص «إنما هو الاسم، و لا يؤمن عليه غير المسلم» (٣)

بخلاف صوره الرفع التي يصدق معها التسميه تامه، و عطف الشهاده للرسول (صلى الله عليه و آله) زياده خير غير منافيه، بخلاف ما لو قصد التشريك.

و لو قال: «بسم الله و اسم محمد» قاصدا أذبح باسم الله و اتبرك

١- ١ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٢ و ٤ و ٢٤.

باسم محمد فلا بأس، وإن أطلق أو قصد التشريك لم يحل.

و أما الأخرس ففي القواعد «عليه أن يحرك لسانه» و زاد في كشف اللثام «و يخطر الـ اسم بباله كما في سائر الأذكار» و في المسالك «إن كانت له إشارة مفهومة حلت ذبيحته و إلا- فهو كغير القاصد» قلت: لا- فرق بين المقام و غيره مما اعتبر فيه اللفظ الذى اكتفى فيه بإشارته الأخرس على حسب ما أوضحناه فى العبادات و المعاملات.

و لو سمي الجنب و الحائض بنيه إحدى العزائم ففي القواعد إشكال، و لعله من الدخول فى العموم، و من النهى المنافى للوجوب، و لكن لا يخفى عليك أن الأقوى الأول، و لا منافاه بين الوجوب الشرطى المعاملى و الحرمة.

و لو وكل المسلم كافرا فى الذبح و سمي المسلم لم يحل و إن شاهده أو جعل يده معه فقرن التسميه بذبحه، لظهور الأدله فى اعتبار اتحاد الذابح و المسمى، و لا أقل أن يكون هو المتيقن منها، نعم لا بأس بذبح المسلمين المسميين دفعه واحده، لإطلاق الأدله، و فى الاجتزاء بالتسميه من أحدهما أحوطه و أقواه العدم، و الله العالم.

### [الشرط الثالث اختصاص الإبل بالنحر و ما عداها بالذبح]

الشرط الثالث: اختصاص الإبل بالنحر، و ما عداها بالذبح فى الحلق تحت اللحين، فان نحر المذبوح أو ذبح المنحور فمات لم يحل لعدم التذكيه الشرعيه و لو لأن الأصل عدمها. نعم لو أدركت ذكاته فذكى على الوجه الشرعى بأن ذبح المذبوح بعد نحره أو نحر المنحور بعد ذبحه قبل الموت ففي محكى النهايه حل لوجود المقتضى و هو التذكيه المعتمره شرعا، و يكون الذبح و النحر الأولان كالجرح الذى لا يمنع التذكيه قبل الموت. و لكن فيه تردد عند المصنف

و غيره ممن اعتبر الاستقرار إذ لا استقرار للحياه بعد الذبح أو النحر و إن بقي متحركا.

و لعل التحقيق أن الحكم يرجع إلى تحقيق ما يعتبر في الحل من الحياه فإن اعتبرنا استقرارها لم يحل هنا، لفقد الشرط، و إن اكتفينا بالحركه بعد الذبح و النحر و خروج الدم أو أحدهما كما هو المختار لزم الحكم بالحل إذا وجد الشرط، لكون النحر و الذبح حينئذ كالجرحين.

إنما الكلام فيما ذكره المصنف و غيره بل لا أجد فيه خلافا من اختصاص الإبل بالنحر و غيرها بالذبح من حيث خلو النصوص عن ذلك، إذ الذي عثرنا عليه منها

صحيح صفوان (١)

«سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن ذبح البقر، فقال: للبقر الذبح، و ما نحر فليس بذكى».

و خبر يونس بن يعقوب (٢)

«قلت لأبي الحسن الأول (عليه السلام):

إن أهل مكه لا يذبحون البقر، إنما ينحرون في لبه البقر، فما ترى في أكل لحمها؟ فقال فَذَبَّحُوهَا وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ (٣) لا تأكل إلا ما ذبح».

و مرسل الصدوق (٤) قال الصادق (عليه السلام): «كل منحور مذبوح حرام، و كل مذبوح منحور حرام».

و مرسل الطبرسى في مجمع البيان (٥)

«قيل للصادق (عليه السلام):

إن أهل مكه يذبحون البقر في اللبه، فما ترى في أكل لحومها؟ فسكت هنيهة، ثم قال: قال الله تعالى فَذَبَّحُوهَا وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ (٦) لا تأكل إلا ما ذبح من مذبحه».

و ليس في شيء منها اختصاص الإبل بالنحر و غيرها بالذبح، و لعله لذا

١- ١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

٣- ٣ سوره البقره: ٢- الآيه ٧١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

٦-٦ سورة البقره: ٢ - الآيه ٧١.

توقف المقدس الأردبيلي و الخراساني في الكفايه تبعا لما يحكى عن بعض الحواشى لثاني الشهيدين من عدم قيام دليل صالح للفرق بين الإبل و غيرها في الاختصاص بالنحر و الذبح، خصوصا بعد

الخبر عن النبي (صلى الله عليه و آله) (١)

«إنه أمر بنحر الفرس».

و فيه أن المرسل منها المنجبر بعمل الأصحاب دال على عدم جواز الذبح للمنحور و بالعكس، و لا ريب في وقوع النحر على الإبل، كما يقضى به النصوص الواردة في كيفية نحرها (٢)

فلا يشرع فيها الذبح حينئذ بل في كشف اللثام «يمكن التمسك في وجوب نحر الإبل بقوله تعالى (٣):

«وَ أَنْحَرْ» لأن الوجوب ظاهره، و من البين أنه لا يجب نحر غيرها، و لكن ورد (٤)

في معناه رفع اليدين بالتكبيره في الصلاة و الاستقبال».

قلت: لكذا في غنيه عن ذلك بما عرفت، مضافا إلى ما سمعته من بعض النصوص في تذكيره المستعصى الدال على النحر للإبل، ف

في الخبر منها (٥)

«إذا امتنع عليك بعير و أنت تريد أن تنحره فانطلق منك فان خشيت أن يسبقك فضربته بسيف أو طعنته برمح بعد أن تسمى فكل إلا أن تدركه و لم يمت بعد فذكه».

و في آخر (٦)

«بعير تردى في بئر

١- ١ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٤ من كتاب الأئمة و الأشربة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٥ و ٣٧- من أبواب الذبح من كتاب الحج و الباب- ٣- من أبواب الذبائح.

٣- ٣ سورة الكوثر: ١٠٨- الآية ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب تكبيره الإحرام- الحديث ٤ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الذبائح- الحديث ٥.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

كيف ينحر؟ فقال: تدخل الحربه فتطعنه بها و تسمى و تأكل»

إلى غير ذلك مما يدل على أن البعير ينحر.

بل عن الخلاف و الغنيه النحر فى الإبل و الذبح فيما عداها هو السنه الشريفه بلا خلاف، ثم قالوا: «و لا يجوز فى الإبل الذبح و فى ما عداها النحر، فان فعل ذلك لم يحل الأكل بدليل إجماع الطائفه».

و أما عدم مشروعيه النحر فى غيرها فلما سمعته فى البقر، و لا قائل بالفصل، و للنصوص الوارده فى كيفية الذبح (١)

الظاهره فى أنها قطع الأوداج الأربعة بطريق الذبح على وجه يظهر منها أنه هو الأصل فى التذكيه، و أن الخارج منها خصوص الإبل، بل يكفى فى ذلك أنه الكيفيه المتعارفه، فلا- يشرع فيها النحر حينئذ، لما سمعته من أن المذبوح لا- يجوز أن ينحر كالعكس.

بل ظاهر المرسل المزبور (٢)

أنه ليس فى الحيوان ما يجوز فيه الكيفيتان، فمع فرض كون الكيفيه المتعارفه فى غير الإبل الذبح بل هو المنساق من تذكيتيه يتعين فيه حينئذ، و لا يجزئ النحر حتى لو سلم اشتماله على قطع الأوداج الأربعة، خصوصا مع أصله عدم التذكيه، و خصوصا مع اتفاق الأصحاب ظاهرا على ذلك، بل فى كشف اللثام فى شرح قول الفاضل فى القواعد: «الخامس: اختصاص الإبل بالنحر و باقى الحيوانات بالذبح فى الحلق تحت اللحين» قال: «إجماعا كما فى الخلاف و الغنيه و السرائر» بل عن الشهيد الثانى و أتباعه الإجماع أيضا على ذلك.

١- ١ الوسائل- الباب- ٢ و ٣ و ٤- من أبواب الذبائح.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٣.



و خبر الفرس (١)

مع خروجه عن الحجية موافق للعامه، بل ربما يشهد له كون بعض رواته من العامه، و بالجمله لا- وجه للوسوسه فى الحكم المزبور بقسميه.

و أما كون محل الذبح فى الحلق تحت اللحين فقد سمعت ما فى

الصحيح (٢) من أن «النحر فى اللبه و الذبح فى الحلقوم»

كما أنك سمعت ما حكاه فى كشف اللثام من معقد الإجماعات الثلاثه الذى منه ذلك أيضا، و فى الرياض «و اعلم أن محل الذبح الحلق تحت اللحين بلا خلاف يظهر، لأصالة التحريم فى غيره مع عدم انصراف الإطلاقات إلا إلى الحلقوم تحت اللحين، لأنه المعروف المتعارف، فيجب حملها عليه، و

فى الصحيح (٣)

«لا تأكل من ذبيحه ما لم تذبح من مذبحها».

قلت: لا إشكال فى شىء من ذلك، إنما الكلام فيما يحصل فيه قطع الأوداج الأربعة و كان فى غير المحل المعتاد، بل كان فى وسط الرقبه أو أصلها، و لعله يندرج فى قولهم: «تحت اللحين» أيضا اللهم إلا أن يقال: إنه لا يقضى بقطعها أجمع فى غير الذبح بالمحل المعتاد الذى هو تحت اللحين، خصوصا مع أصالة عدم التذكيه.

و أما ما هو متعارف فى زماننا هذا من اعتبار جعل العقده التى فى العنق المسماه فى لسان أهل هذا الزمان بالجوزه فى الرأس على وجه يكون القطع من تحتها فلم أجد له أثرا فى شىء من النصوص و الفتاوى، اللهم إلا أن لا يحصل قطع الأوداج الأربعة بدون ذلك، و لا أقل من الشك و الأصل عدم التذكيه، و الله العالم.

و كيف كان ف فى إبانه الرأس عامدا خلاف فعن الإسكافى و ابن حمزه و القاضى و النهايه و الفاضل فى المختلف و الشهيدين و ظاهر

١-١ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٤ من كتاب الأطمعه و الأشربه.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الذبائح- الحديث ٢ إلا أنه لم يتقدم.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

المقنعه و المقنع و المراسم الحرمه، للنهى فى صحيحى الحلبي (١)

و ابن مسلم (٢)

المتقدمين فى التسميه الدال على الحرمه، و

صحيح الحلبي الآخر (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنه سئل عن رجل ذبح طيرا فقطع رأسه أ يؤكل منه؟ قال: نعم، و لكن لا يتعمد قطع رأسه»

و مفهوم

الموثق (٤)

«سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) و سئل عن الرجل يذبح فتسرع السكين فتبين الرأس، فقال: الذكاه الوحيه لا بأس بأكله ما لم يتعمد ذلك»

المحمول على الحرمه و لو بقريته النهى السابق، و كذا

خبر الحسين ابن علوان (٥) المروى عن قرب الاسناد عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) «أنه كان يقول: إذا أسرعت السكين فى الذبيحه فقطعت الرأس فلا بأس بأكلها».

و عن الشيخ فى الخلاف و ابن إدريس و الفاضل فى جملة من كتبه و كثير الكراهه، بل عن بعض نفى الخلاف فيه بين المحصلين، بل عن الشيخ فى الخلاف دعوى إجماع الصحابه عليه، و لعله لذا قال المصنف:

أظهره الكراهيه حملا- للنهى المزبور عليه و لو بشهاده ما عرفت فضلا عن البأس فى المفهوم السابق الذى هو فى الأكل الذى ستسمع القول بحله من بعض من قال بحرمه الإبانه، على أن الصحيحين الأولين لم يعلم النهى فيهما، إذ من المحتمل كون «لا» فيهما للنفى على أن يكون مدخولها معطوفا على قوله: «يحسن» و حينئذ فغايتهما ثبوت البأس الذى هو أعم من الحرمه فى خصوص صورته ترك التسميه و إن كان لا قائل بالفرق بينها و بين غيرها.

و دعوى إرادته الحرمه منه هنا- بشهاده السياق الذى مقتضاه السؤال

١- ١ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الذبائح- الحديث ٥.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبائح - الحديث ٦.

عنها و باقترانه بالانخاع الذى هو للحرمة - يدفعها منع الحرمة فى الثانى أيضا، كما تسمعه إنشاء الله، و أن مقتضى السياق المزبور حينئذ حرمة الأكل التى لا يقول بها كثير منهم، بل عن بعضهم نفى الخلاف فى الحل، فأنحصر النهى حينئذ فى صحيح الحلبي الآخر خاصة، و هو مع غلبه استعماله فيها يمكن إرادتها منه هنا و لو بمعونه ما عرفت، فيقتصر عن معارضه الأصل، خصوصا بعد إمكان دعوى أن الكراهه تلوح منه و لو من جهة الاستدراك فيه، و احتمال كونه كالموثق المزبور الذى قد عرفت إرادته الكراهه من البأس فيه، و ك

خبر على بن جعفر المروى عن كتابه (١) عن أخيه (عليه السلام) «سألته عن الرجل ذبح فقطع الرأس قبل أن تبرد الذبيحه كان ذلك منه خطأ أو سبقه السكين أ يؤكل ذلك؟ قال:

نعم و لكن لا يعود»

بل لعل جمعه مع السلخ فى النبوى الآتى (٢)

المحمول على الكراهه مشعر بذلك.

و على كل حال فالظاهر عدم حرمة الذبيحه بذلك، كما صرح به كثير، و منهم جمله من القائلين بالحرمة، بل عن بعض نفى الخلاف فيه، لإطلاق الأدله كتابا (٣) و سنه (٤)

بل ظاهر النصوص المزبوره (٥)

أنها ذكاه و حيه أى سريعه، بل لو جعل «السكين» مفعولا فى خبر الحسين ابن علوان المتقدم كان كالصريح فى حل الأكل حينئذ، و كذا صحيح الطير (٦)

خلافاً للمحكى عن صريح النهايه و ابن زهره و ظاهر ابن حمزه

١- ١ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبائح - الحديث ٧.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٦ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٣- ٣ سورة المائدة: ٥ - الآية ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الذبائح.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبائح.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبائح - الحديث ٥.

و الإسكافي و القاضي، تمسكا بدعوى أن الذبح المشروع هو المشتمل على قطع الأربعة خاصه، فالزائد عليها يخرج عن كونه ذبحا شرعيا، فلا يكون مبيحا، و جرى مجرى ما لو قطع عضوا من أعضائه فمات، و هي كما ترى مجرد دعوى لا دليل عليها، بل مقتضاها حرمه الزيادة و إن لم تكن إبانته، و لا- أظن أحدا يقول بذلك، فلا يقطع بمثلها إطلاق الأدله كتابا و سنه فضلا عن خصوصها من صحيح الطير و غيره.

و من الغريب دعوى ابن زهره الإجماع على ذلك، مع أنه لم يحك عن أحد التصريح بذلك إلا عن النهايه، و لم أتحققه أيضا، و من هنا يقوى إرادته حاكيه شيئا آخر كما احتمله فى الرياض، نعم لا- بأس بالقول بالكراهه حملا للباس فى الأكل مع العمد المفهوم من بعض النصوص السابقه عليها.

كل ذلك مع التعمد، أما مع الغفله أو سبق السكين و نحوهما فلا حرمه و لا كراهه، لا فى الإبانته و لا فى الأكل بلا خلاف و لا إشكال، لإطلاق الأدله و خصوصها،

قال محمد بن مسلم (١)

«سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن مسلم ذبح و سمي فسبقتة حديدته فأبان الرأس.

فقال: إن خرج الدم فكل»

و قال سماعه (٢): «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) سئل عن الرجل يذبح فتسرع السكين فتيين الرأس، فقال: لا بأس به إذا سال الدم»

و الله العالم.

و كذا يكره سلخ الذبيحه قبل بردها أو قطع شىء منها وفاقا للأكثر بل المشهور، ل

مرفوع محمد بن يحيى (٣)

«الشاه إذا ذبحت و سلخت أو سلخ شىء منها قبل أن تموت فليس يحل أكلها»

المحمول عليها بعد

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

قصوره عن إثبات الحرمة،

كالمرسل عن النبي (صلى الله عليه وآله) (١)

«إنه نهى أن تسلخ الذبيحه أو تقطع رأسها حتى تموت».

خلافًا للمحكي عن الشيخ في النهاية و بنى زهره و حمزه و البراج من حرمة الأكل به، بل عن ابن زهره منهم دعوى الإجماع عليه، لظاهر الخبر المزبور الذي قد عرفت قصوره عن ذلك.

و من الغريب ما عن الشهيد من أن المفهوم في صناعه اصطلاح أرباب الحديث أن قوله: «رفعه» بمعنى «أسنده» فلا يكون مرسلًا، إذ هو كما ترى مع تسليمه لا يلزم من إسناده على هذا الوجه خروجه عن الإرسال بجهل الواسطه، و الإجماع المزبور متبين عدمه.

و من ذلك كله يظهر لك ضعف القول المحكى عنه من حرمة ذلك، للخبر المزبور، و لانه نوع تعذيب للحيوان المنهى عنه و إن حل الأكل، لإطلاق الأدله، بل قد يقال: لا دلالة في الخبر المزبور على النهى عن أصل الفعل، بل أقصاه عدم حل الأكل، و هو أعم من حرمة الفعل، بل و كراهته، و لا دليل على كون ذلك من التعذيب المنهى عنه، بل هو من إراقه الدماء المأذون فيها (٢)

و من هنا كان دليل كراهه السلخ المزبور النبوى (٣)

المذكور كما أن دليل كراهه الأكل الخبر (٤)

المستور.

لكن يبقى دليل كراهه قطع شىء منها، و لعله لأنه إيلام للحيوان و

للنبوى (٥)

«إن الله كتب الإحسان على كل شىء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتله، و إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، و ليحد أحدكم شفرته، و ليرح ذبيحته»

١- ١ المستدرک- الباب- ٦- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٦- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٥-٥ سنن البيهقي - ج ٩ ص ٢٨٠.

و للخروج عن شبهه الخلاف، فإن المحكى عن المبسوط أنه قال: «لا يجوز تقطيع لحمها قبل أن تموت، فإن خولف و قطع قبل أن تخرج الروح لا- يحل عندنا» و عن الكافى «أن ما قطع منها قبل البرد ميتة» و كأنه جعله قطعه مبانه من حى، و إن كان فيه منع واضح، ضروره كونه بعد التذكيه، فلا- تشمله تلك النصوص الظاهره فى غيره، و من الغريب ما فى كشف اللثام من أنه يتجه التحريم للتعذيب و إن حل الأكل، إذ قد عرفت صعوبه دليل الكراهه فضلا عن التحريم، و الله العالم.

و لو انفلت الطير منه جاز أن يرميه بنشاب أو سيف أو رمح أو نحو ذلك مما سمعته من آله الصيد، لصيرورته ممتنعا، فيجرى عليه حكم الحيوان الممتنع، مضافا إلى ما تسمعه من خبر حمران (١).

فيه بالخصوص، و حيثئذ فإن سقط و أدرك ذكاته ذبحه و إلا كان حلالا كالحيوان الممتنع بالأصالة، بل و كذا الكلام فى غير الطير من الحيوان إذا توحش، كما تقدم الكلام فيه مفصلا، و الله العالم.

#### [الشرط الرابع الحركه الداله على الحياه بعد الذبح أو النحر]

الشرط الرابع الحركه الداله على الحياه أو استقرارها بعد الذبح أو النحر كافيه فى صحه الذكاه بل عن الصدوق اعتبارها خاصه دون الدم المعتدل، و اختاره الفاضل فى المختلف.

و قال بعض (الأصحاب خ) و هو المفيد و الإسكافى و القاضى و الديلمى و الحلبي و سلار و ابن زهره لا بد مع ذلك من خروج الدم المعتدل، بل عن الأخير دعوى الإجماع عليه.

و قيل و القائل الشيخ فى محكى النهايه و أكثر المتأخرين:

يجزئ أحدهما (١١) و ربما حكى قول رابع، و هو اعتبار خروج الدم المعتدل خاصه، و نسب إلى الشهيد فى الدروس، و هو و هم قطعاً، قال



فيها: «و لو اشتبه اعتبر بالحركة و خروج الدم، و ظاهر الأخبار و القدماء أن خروج الدم و الحركة أو أحدهما كاف و لو لم يكن فيه حياه مستقره» إلى آخر كلامه الذى هو كأوله صريح فى خلاف النسبه المزبوره. نعم ظاهره أولا اعتبارهما معا، و ربما يشعر آخر كلامه بالاكتفاء بالحركة.

و على كل حال فالأصل فى هذا الاختلاف اختلاف النصوص، ففى

صحيح الحلبي (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «سألته عن الذبيحه، قال: إذا تحرك الذنب أو الطرف أو الاذن فهو ذكي».

و خبر رفاعه (٢) عنه (عليه السلام) أيضا أنه قال: «فى الشاه إذا طرفت عينها أو حركت ذنبها فهى ذكيه».

و صحيح زراره (٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) «كل كل شىء من الحيوان غير الخنزير و النطيحه و ما أكل السبع، و هو قول الله عز و جل:

إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ (٤) فإن أدركت شيئا منها و عين تطرف أو قائمه تركض أو ذنب يمصع فقد أدركت ذكاته فكله».

و فى مرسل العياشى (٥) عنه (عليه السلام) أيضا فى قول الله: «و الْمُنْحَنَقَةُ» (٦) قال: «التي يخنق فى رباطها، و الموقوذه التي لا تجد ألم الذبح، و لا تضطرب و لا يخرج لها دم» إلى آخره.

و خبر أبان بن تغلب (٧) عنه (عليه السلام) أيضا «إذا شككت فى حياه شاه فرأيتها تطرف عينها أو تحرك أذنيها أو تمصع بذنبها فاذبحها فإنها لك حلال».

و خبر عبد الرحمن بن أبى عبد الله (٨) عنه (عليه السلام) «فى

١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٤-٤ سورة المائدة: ٥ - الآية ٣.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

٦-٦ سورة المائدة: ٥ - الآية ٣.

٧-٧ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٥.

٨-٨ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٦.

كتاب على (عليه السلام) إذا طرفت العين أو ركضت الرجل أو تحرك الذنب فكل منه، فقد أدركت ذكاته»

و نحوه

خبر عبد الله بن سليمان (١) عنه (عليه السلام) أيضا، إلا أنه قال: «و أدركته فذكه».

و صحيح أبي بصير المرادى (٢)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الشاه تذيح فلا تتحرك، و يهرق منها دم كثير عبيط، فقال: لا تأكل، إن عليا (عليه السلام) كان يقول: إذا ركضت الرجل أو طرفت العين فكل».

و خبر الحسين بن مسلم (٣) قال: «كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ جاء محمد بن عبد السلام، فقال له: جعلت فداك يقول لك جدى: إن رجلا ضرب بقره بفأس فسقطت ثم ذبحها، فلم يرسل معه بالجواب، و دعا سعيدة مولاه أم فروه، فقال لها: إن محمدا جاءنى برسالة منك، فكرهت أن أرسل إليك بالجواب معه، فان كان الرجل الذى ذبح البقره حين ذبح خرج الدم معتدلا فكلوا و أطمعوا، و إن كان خرج خروجا متثاقلا فلا تقربوه»

و نحوه

خبر بكر بن محمد (٤) عنه (عليه السلام) أيضا إلا أنه قال: «بفأس من مذبحها، فوقدها ثم ذبحها».

و صحيح الشحام (٥) المتقدم سابقا عنه (عليه السلام) أيضا «فى التذكيه بغير الحديد- إلى أن قال- إذا قطع الحلقوم و خرج الدم فلا بأس».

و خبر ليث المرادى (٦)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٧.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.
  - ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.
  - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

الصقوره و البزاه و عن صيدهما، فقال: كل ما لم يقتلن إذا أدركت ذكاته، و آخر الذكاه إذا كانت العين تطرف و الرجل تركض و الذنب يتحرك».

و خبرى محمد بن مسلم (١).

و سماعه (٢).

المتقدمين سابقا فى مسأله إبانه الرأس،

ففى الأول منهما «إن خرج الدم فكل»

و فى الثانى «لا بأس به إذا سال الدم».

إلا أنهما فى مساق بيان عدم ضرر الإبانه، لا فى تعرف حياه الحيوان، كما أن صحيح الشحام فى بيان حل التذكيه بغير الحديد إذا كان صالحا لإخراج الدم بقطع أعضاء الذبيحه، لا فى تعرف حياه الحيوان و عدمها.

و على كل حال فصحيح أبى بصير السابق صريح أو كالصريح فى الدلاله على كون الحركه بعد الذبح، كما عليه الأصحاب كافه على ما فى المسالك و الرياض، بل فيه عن الغنيه إجماع الإماميه عليه، و منه يعلم المراد من غيره من النصوص التى فيها نوع إجمال بالنسبه إلى ذلك.

نعم فى بعض الأخبار السابقه كخبر أبان بن تغلب بل و خبرى عبد الرحمن و عبد الله بن سليمان بل و خبر ليث ظهور باعتبار الحركه قبل التذكيه، لكن فى الرياض أنها مشتركه فى قصور السند، محتمله للتأويل بما يرجع إلى الأول بنوع من التوجيه و إن بعد فى خبر أبان دون غيره خصوصا الخبرين المتضمنين قول على (عليه السلام) الذى هو مختص بالحركه بعد الذبح، كما نصت عليه الصحيحه السابقه المتضمنه للنقل عنه (عليه السلام) الكاشف عن كون المراد منه حيث يذكرى.

و فى كشف اللثام «إن خبر أبان لا يدل على الاجتراء بما كان من الحركه قبل الذبح، و هو ظاهر، و لعله لأنه ليس فيه إلا الاذن بذبحها

١- ١ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

فى تلك الحال، و هى لا تنافى اعتبار الحركه بعد الذبح فى حل أكلها.

و على كل حال فالظاهر اعتبارهما بعد الذبح، ليعلم منهما كون المذبوح قد تم ذبحه و هو حى، بخلاف المتحرك قبل التذكيه، فإنه لا دلالة فيها على وقوع تمام التذكيه حال حياته، و الاستصحاب مع أنه قاصر عن إثبات ذلك ظاهر الأدله عدم اعتباره هنا و إلا لاكتفى به و إن لم تحصل حركه قبل و لا بعد.

بل قد يستفاد منها عدم الاكتفاء بالحركه المقارنه للذبح على وجه يكون منتهاها بمنتهى الذبح، فإن أقصاها مقارنه إزهاق روحه لتام الذبح و قد يتوقف فى الحل بذلك، بل ستسمع التصريح من ثانى الشهيدين باعتبار تأخر الحياه عن الذبح و لو قليلا، بل لعله ظاهر غيره أيضا و إن كان إطلاق الأدله يقتضى خلافه، و لكن لا ريب فى أنه الأحوط، خصوصا مع احتمال التبعيد فى النصوص كما ستعرف.

نعم لو فرض العلم بكونه حيا إلى ما بعد تمام الذبح و لم تحصل منه حركه و لا خرج منه دم اتجه الحل و إن كان تحقق هذا الفرض غير معلوم، و الأمر فى ذلك كله سهل.

إنما الكلام فى الترجيح بين الأقوال المزبوره، و لا- ريب فى رجحان قول الصدوق من حيث النظر إلى النصوص، ضروره استفاضه نصوص الحركه (١)

و صراحتها، بخلاف نصوص الدم (٢)

التي ليس شىء منها فيما نحن فيه من الحيوان المشتبه إلا خبر البقره (٣)

الذى هو مع قصور سنده

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣ و الباب - ٩ - منها - الحديث ٢ و ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

غير صريح، بل قيل و لا- ظاهر، لاحتماله الحمل على حصول الحركة بعد التذكية، سيما مع كونه من الأفراد الغالبه للذبيحه المشتبه حالها الخارج دمها معتدلا بعد التذكية، بخلاف الذبيحه المشتبهه المتحركه بعدها حركه ما جزئيه، فإنه غير معلوم خروج الدم منها معتدلا. على أنه معارض بالصحيح (١)

الصريح فى عدم كفايه خروج الدم، و حمله على كون الدم مثاقلا خلاف ظاهره، لكنه مرجوح من حيث الفتوى، إذ لم نعرفه إلا للصدوق، و وافقه عليه بعد مضى جملة من الأزمنة الفاضل فى المختلف.

و منه يعلم أن الصحيح المزبور معرض عنه، ضروره ظهوره فى أن المعتبر الحركة لا الدم و لا هما معا، و قد عرفت أن من عدا الصدوق و الفاضل فى المختلف على اعتبار الدم فى الجملة، و بذلك يرجح خبر البقره (٢)

عليه، بل ربما كان فيه إشعار بمخالفه العامه، و أن ذلك علامه خفيه غير الحركة التى هى علامه مشهوره، و حيث ظهر من النصوص أن كلا- منهما علامه لم يحتج إلى الجمع بينهما، بل كان كل منهما علامه على ذلك، خصوصا بعد خلو النصوص أجمع عن الإشارة إلى كون مجموعهما علامه، بل ظاهرها خلافه، بل لو كان كذلك كان من تأخير البيان عن وقت الحاجة، بل ربما كان فى النصوص ما يشير إلى عدمه بالخصوص، كمرسل العياشى (٣)

المتقدم فى تفسير الموقوذه التى اعتبر فيها عدم الحركة و عدم خروج الدم، إذ لو كان مجموعهما علامه لم يكن عدمهما معا العلامه، بل كفى عدم واحد منهما.

و من الغريب ما فى الرياض من دعوى الجمع بين النصوص بإجماع

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

الغنيه على اعتبارهما معا الموهون بمصير بعض القدماء و أكثر المتأخرين إلى خلافه.

و أغرب منه تأييد ذلك بأصل الحرمه الذى يكفى فى قطعه بعض ما عرفت، فضلا عن النصوص المستفيضه (١).

فى الحركه التى هى لا إشكال فى دلالتها على كون الحيوان حيا، إذ الفرض أنها حركه حى، فيشمله حينئذ كل ما دل على حليه الحيوان الحى المذكى، فعدم الاكتفاء بها مما لا وجه له، كما أنه لا وجه لعدم اعتبار الدم المعتدل، خصوصا بناء على الاكتفاء بمقارنه الازهاق للذبح من غير اعتبار لتأخر الحياه، فإنه يمكن حينئذ تعرفه بالدم خاصه الذى لا يخرج عادة من الميت قبل الذبح.

و بذلك كله ظهر أن ما عليه المتأخرون أقوى، و إليه أشار المصنف بقوله و هو أشبه بأصول المذهب و قواعده التى منها الجمع بين النصوص فى مثل المقام الذى هو فى بيان تعرف كون الحيوان حيا بالاكتفاء بأحدهما لا بمجموعهما الذى لا إشاره فى شىء من النصوص اليه، بل فيها ما يدل على خلافه و لكن مع ذلك كله فلا ريب فى أنه أحوط.

نعم لا يجزئ خروج الدم متناقلا إذا انفرد عن الحركه الداله على الحياه قطعا، لعدم ما يدل على كونه علامه، بل الصحيح المزبور دال على عدمه، كالمفهوم فى خبر البقره (٢).

و الله العالم.

و كيف كان فقد ذكر المصنف و جماعه أنه يستحب فى ذبح الغنم أن يربط يداه و رجل واحده و يطلق الأخرى و يمسك صوفه أو

١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبائح.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

شعره حتى يبرد لكن لم يحضرنا الآن كما اعترف به في كشف اللثام وغيره سوى

خبر حمران بن أعين (١) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن الذبيح، فقال: إذا ذبحت فأرسل و لا تكتف، و لا تقلب السكين لتدخلها تحت الحلقوم و تقطعه إلى فوق، و الإرسال للطير خاصه، فإن تردى في جب أو وهده من الأرض فلا تأكله و لا تطعمه، فإنك لا تدري التردى قتله أو الذبيح، و إن كان شىء من الغنم فأمسك صوفه أو شعره، و لا تمسكن يدا و لا رجلا، فأما البقر فأعقلهما و أطلق الذنب، و أما البعير فشد أخفافه إلى آباطه و أطلق رجليه، و أن أفلتك شىء من الطير و أنت تريد ذبحه أو ند عليك فارمه بسهمك، فإذا هو سقط فذكه بمنزله الصيد».

نعم في المسالك بعد أن ذكر أن مستند الحكم روايات: منها حسنه حمران إلى آخرها قال: «و المراد بقوله (عليه السلام): «و لا تمسك» إلى آخره أنه يربط يديه و إحدى رجليه من غير أن يمسكهما بيده» و هو حسن لو كان هناك دليل على الربط المزبور. و على كل حال يستفاد منه ما ذكره هو و غيره من أنه يستحب في ذبح البقر أن يعقل يده و رجلاه و يطلق ذنبه بل و ما ذكره في الإبل من أنه يستحب أن يربط أخفافه إلى آباطه و تطلق رجلاه على معنى جمع خفي يديه و ربطهما مما بين الخفين إلى الإبطين، و في

صحيح ابن سنان (٢)

«يربط يديها ما بين الخف إلى الركبه».

بل في المسالك «ليس المراد في الأول- أى حسن حمران- أنه

١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الذبائح- الحديث ١ من كتاب الحج.

يعقل خفى يديه معا إلى آباطه، لأنه لا يستطيع القيام حينئذ، والمستحب في الإبل أن تكون قائمه» و إن كان فيه أنه خلاف ظاهر الأخفاف فيه و اليدين في الصحيح، نعم

روى (١)

«أنه رثى الصادق (عليه السلام) أنه ينحر بدنه معقوله يدها اليسرى»

و في كشف اللثام «عن بعض الكتب (٢)

«أنه سئل كيف ينحر؟ فقال: يقام قائما حيال القبلة، و تعقل يده الواحده، و يقوم الذى ينحره حيال القبلة، فيضرب فى لفته بالشفره حتى يقطع و يفرى»

و كذلك

روت العامه (٣)

«أن النبي (صلى الله عليه و آله) و أصحابه كانوا ينحرون البدن معقوله اليسرى قائمه على ما بقى من قوائمها»

و الأمر سهل بعد كون الحكم مستحبا، لقصور ما سمعت عن إثبات الوجوب، فحينئذ لا بأس بالحكم باستحباب كل من الكيفيات المزبوره.

و كذا استفاد من خبر حمران أيضا ما ذكره هو و غيره من أنه يستحب فى الطير أن يرسل بعد الذباجه بل سمعت

قوله (عليه السلام) فيه: «الإرسال للطير خاصه»

إلى غير ذلك من الوظائف التى ذكر فى المسالك جمله منها ناسبا لها إلى النص، و هى تحديد الشفره و سرعه القطع، و أن لا يرى الشفره للحيوان، و أن يستقبل الذابح القبلة، و لا يحركه من مكان إلى آخر، بل يتركه إلى أن تفارقه الروح، و أن يساق إلى الذبح برفق، و يضجع برفق، و يعرض عليه الماء قبل الذبح، و يمر السكين بقوه و تحامل ذهابا و عودا، و يجد فى الإسراع، فيكون أرخى و أسهل.

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٣ من كتاب الحج.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٢- من أبواب الذبائح- الحديث ٥.

٣- ٣ سنن البيهقي- ج ٥ ص ٢٣٧.



«أن الله تعالى شأنه كتب عليكم الإحسان فى كل شىء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتل، و إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، و ليحد أحدكم شفرته، و ليرح ذبيحته».

«أنه (صلى الله عليه و آله) أمر أن تحد الشفار و أن توارى عن البهائم، و قال: إذا ذبح أحدكم فليجهز».

و قد تقدم فى كتاب الحج (٣) من النصوص ما يستفاد منه وظائف آخر، خصوصا نصوص الأضحيه (٤).

التي وقتها لمن كان بمنى أربعة أيام أولها يوم النحر، و فى الأمصار ثلاثة أيام.

و على كل حال فأول وقت ذبحها أى الأضحيه ما بين طلوع الشمس إلى غروبها من كل يوم، فلا تدخل الليالى حينئذ، أو إلى غروبها من آخر أيام التشريق، فتدخل حينئذ، و عن التحرير التردد فى ذلك، كما تردد غيره أيضا فى ابتداء الوقت أنه من طلوع الشمس أو بعد مضى مقدار صلاه العيد و الخطبتين، و إن جزم هنا فى المسالك بدخول الليالى، و كون الوقت بعد مضى مقدار الصلاه و الخطبتين، و تحقيق الحال فى كتاب الحج (٥).

و تكره الذباجه ليلا إلا مع الضروره

لنهى النبى (صلى الله عليه و آله) عن ذلك، و لقول الصادق (عليه السلام) فى خبر أبان (٦)

«كان على بن الحسين (عليهما السلام) يأمر غلماناه أن لا يذبحوا حتى يطلع

١-١ سنن البيهقى - ج ٩ ص ٢٨٠.

٢-٢ سنن البيهقى - ج ٩ ص ٢٨٠.

٣-٣ راجع ج ١٩ ص ١٥٥ إلى ١٥٧ و ٢٢٣ إلى ٢٢٥.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الذبح من كتاب الحج.

٥-٥ راجع ج ١٩ ص ٢٢٥.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

و «يقول إن الله جعل الليل سكنا، قلت: جعلت فداك فان خفنا، قال: إن كنت تخاف الموت فاذبح» (١)

و منه بل و خبر الحلبي (٢) الآتي يستفاد استثناء الضروره بعد أن جعل خوف الموت مثالا لها.

و كذا يكره بالنهار يوم الجمعة إلى الزوال ل

قول الصادق (عليه السلام) في خبر الحلبي (٣)

«كان يكره رسول الله (صلى الله عليه و آله) الذبح و إراقه الدماء يوم الجمعة قبل الصلاة إلا لضروره».

و كذا يكره أن تنزع الذبيحه بمعنى إصابه نخاعها حين الذبح، و هو الخيط الأبيض وسط الفقار ممتدا من الرقبه إلى عجز الذنب، و في كشف اللثام «أنه اختلف فيه- أي الانخاع- كلام اللغويين، و هو يشمل إبانة الرأس، و في النهايه و الوسيله و السرائر أنه هي» و على كل حال فقد عرفت سابقا قوه القول بکراهه الإبانة التي إن لم تكن انخاعا فلا ريب في استلزامها الانخاع بمعنييه.

و منه يعلم الوجه في النهي عنه في صحيحى

محمد بن مسلم (٤) عن الباقر (عليه السلام) «استقبل بذبيحتك القبلة، و لا تنزعها حتى تموت»

و الحلبي (٥) عن الصادق (عليه السلام) «لا تنزع الذبيحه حتى تموت، و ان ماتت فانزعها»

مضافا إلى ما عن المبسوط من نفى الخلاف عن كراهه النخع بمعنى البلوغ إلى النخاع، بل و إلى ما عساه يظهر من سوق بعض

النصوص السابقه (٦)

، و لعله لذا صرح المصنف في النافع بالكراهه فيها

- 
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.
  - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب الذبائح- الحديث ١.
  - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب الذبائح- الحديث ١.
  - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب الذبائح- الحديث ١.
  - ٥- ٥ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.
  - ٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

مع ميله إلى الحرمه فى الإبانه.

و كذا يكره أن تقلب السكين فيذبح إلى فوق ل

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر حمران (١) المحمول عليها، لقصوره عن إفاده الحرمه: «و لا تقلب السكين لتدخلها تحت الحلقوم و تقطعه إلى فوق».

و قيل و القائل بعض القدماء فيهما يحرم بل فى الرياض خيرته فى الأول منهما و لا ريب أن الأول أشبه بأصول المذهب و قواعده التى منها أصل البراءه، و إطلاق الإذن بالذبح (٢)

و غير ذلك مما تقدم سابقا فى الإبانه التى هى انخاع و زياده، و نفى الخلاف السابق، و ظهور السوق بعض النصوص (٣)

و لا معارض لذلك سوى ظاهر النهى (٤)

المتعارف إرادته الكراهه منه، فيكفى فيه أدنى قرينه.

و من الغريب ما فى الرياض من استدلاله على الحرمه بظاهر النهى فى الصحيحين (٥)

قال: «مضافا إلى النهى المتقدم فى الصحيح (٦)

عن الإبانه، و هو يستلزم النخع» و فيه أن استلزامه للنخع لا يقتضى حرمة لو اقتصر عليه، نعم كراهه الإبانه كما عرفت تستلزم كراهه الانخاع، كما هو واضح.

و أغرب من ذلك دعوى الحرمه فى الثانى الذى قد عرفت ضعف

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ و ٢ و ٣- و غيرها من أبواب الذبائح.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

الخبر (١)

المتضمن للنهي عنه، و لذا حملة المتأخرون كافة على الكراهه، بل لعله مراد من عبر بالنهي من القدماء.

و أغرب من ذلك ما عن الغنيه من حرمه الذبيحه به أيضا مدعيا عليه إجماع الطائفه، مع أنا لم نعثر على موافق له على ذلك، و ليس في الخبر المزبور إلا النهي عنه، و هو أعم من ذلك.

و منه يعلم القول بها في الأول على القول بحرمته، اللهم إلا- أن يدعى أن ذلك من كيفية الذبح، فتخرج بمخالفتها عن الذبح الشرعي، لكنها كما ترى، و كذا غيرها من التعسفات التي لا يخرج بها عن إطلاق ما دل (٢)

على حصول التذكيه بقطع الأوداج الأربعة فضلا عما عرفت، و الله العالم.

و كذا يكره أن يذبح حيوان و آخر ينظر إليه ل

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر غياث بن إبراهيم (٣) القاصر عن إثبات الحرمة: «لا تذبح الشاه عند الشاه و لا الجزور عند الجزور و هو ينظر إليه»

و لعله المحكى

عنه (عليه السلام) من أنه «كان لا يذبح الشاه عند الشاه، و لا الجزور عند الجزور و هو ينظر إليه»

و من هنا حملهما المتأخرون على الكراهه، بل لا- دلالة فيهما على غير المجانس، إلا أن أمر الكراهه مما يتسامح فيه، فما عن ظاهر النهايه من الحرمة واضح الضعف، و لعله لا يريداه، نعم في كشف اللثام «إلا أن يدخل ذلك في تعذيب الناظر، فيتجه التحريم، و ليس ببعيد» و فيه أنه في كمال البعد.

١-١ الوسائل- الباب-٣- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل- الباب-٢- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٣-٣ الوسائل- الباب-٧- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

و كذا يكره أن يذبح بيده ما رباه من النعم للنهي عنه في الخبر (١).

المحمول على الكراهه، لقصور السند، ولأنه ربما يورث قساوه القلب، إلى غير ذلك من الوظائف المستفاده من بعض النصوص السابقة و غيرها، كما أرسله في المسالك على ما سمعته سابقا، والله العالم.

[أما اللواحق]

[المسألة الأولى ما يباع في أسواق المسلمين من الذبائح و اللحوم يجوز شراؤه]

و أما اللواحق فمسائل:

الأولى:

ما يباع في أسواق المسلمين من الذبائح و اللحوم و الجلود يجوز شراؤه، و لا يلزم الفحص عن حاله أنه جامع لشرائط الحل أو لا، بل لا يستحب، بل لعله مكروه، للنهي عنه في

حسن الفضلاء (٢).

«سألوا أبا جعفر (عليه السلام) عن شراء اللحم من الأسواق و لا يدرون ما صنع القصابون، قال: كل إذا كان ذلك في أسواق المسلمين، و لا تسأل عنه»

و إن كان هو في مقام رفع توهم الوجوب، نحو

صحيح أحمد ابن أبي نصر (٣) عن الرضا (عليه السلام) سأله «عن الخفاف يأتي السوق فيشتري الخف لا يدري أ ذكى هو أم لا ما تقول في الصلاة فيه و هو لا يدري أ يصلى فيه؟ قال: نعم، إنا نشترى الخف من السوق و يصنع لى و أصلى فيه، و ليس عليكم المسألة»

و صحيحه الآخر (٤) أيضا

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٠- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب النجاسات- الحديث ٦ من كتاب الطهاره.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب النجاسات- الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

«سألته عن الرجل يأتي السوق فيشتري جبه فرو لا يدري أذكيه هي أم غير ذكيه أ يصلى فيها؟ قال: نعم، ليس عليكم المسأله، إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول: إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم فضيق الله عليهم».

قلت: و ظاهرها عدم الفرق بين (فى ظ ل) ما يأخذ من السوق بين معلوم الإسلام و مجهوله و بين مستحل ذبائح أهل الكتاب من المسلمين و غيره، فما عن التحرير من اعتبار كون المسلم ممن لا يستحل ذبائح أهل الكتاب واضح الضعف، خصوصا بعد اشتهاار الجواز بين المخالفين الذى كان فى ذلك الزمان لا يعرف سوق إلا لهم، و مورد النصوص الأخذ منهم، هذا و قد تقدم فى لباس المصلى (١) تفصيل الكلام فى ذلك بما لا مزيد عليه.

بل مما ذكرناه هناك من خبر السفره (٢)

و غيرها يستفاد الحكم فى الجلد المطروح و اللحم كذلك فى أرض المسلمين و إن لم يكن سوقهم.

و فى المسالك هنا «و اعلم أنه ليس فى كلام الأصحاب ما يعرف به سوق الإسلام من غيره، فكان الرجوع فيه إلى العرف، و فى

موثق إسحاق (٣) عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «لا بأس بالصلاه فى الفراء اليمانى و فيما صنع فى أرض الإسلام، قلت له: و إن كان فيها غير أهل الإسلام، قال: إذا كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس»

- ثم قال:- و على هذا ينبغى أن يكون العمل، و هو غير مناف للعرف

١-١ راجع ج ٨ ص ٥٣-٦٢.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب النجاسات- الحديث ١١ من كتاب الطهاره.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب النجاسات- الحديث ٥ من كتاب الطهاره، عن العبد الصالح عليه السلام كما فى التهذيب ج ٢ ص ٣٦٨ و فى المسالك عن الكاظم عليه السلام.

أيضا، فيتميز سوق الإسلام بأغلبه المسلمين فيه، سواء كان حاكمهم مسلما أو لا، و حكمهم نافذا أم لا، عملا بالعموم».

و فيه أنه قد لا يساعد العرف على بعض الأفراد، و لكن دعوى عدم اعتبار السوق أولى، فلاحظ ما تقدم منا في لباس المصلى (١) و تأمل، و الله العالم.

### [المسألة الثانية كل ما يتعذر ذبحه أو نحره جاز أن يعقر بالسيوف أو غيرها مما يجرح]

المسألة الثانية:

كل ما يتعذر ذبحه أو نحره من الحيوان إما لاستعصائه أو لحصوله في موضع لا يتمكن المذكي من الوصول إلى موضع الذكاه منه و خيف فوته جاز أن يعقر بالسيوف أو غيرها مما يجرح، و يحل و إن لم يصادف العقر موضع التذكية و لم يحصل الاستقبال، كما قدمنا الكلام في ذلك مفصلا (٢).

و ربما ظهر من بعض هنا المفروغية من جواز عقره بالكلب، لصيرورته حينئذ بذلك كالصيد، و قد تقدم الاشكال منا في ذلك بالنسبة إلى خصوص المتردى، نعم ظاهر النص (٣).

بل و الفتوى عدم الفرق بين خوف الفوت و عدمه، و لو تمكن من بعض أعضاء الذبح فالأولى مراعاته، و الله العالم.

---

١-١ راجع ج ٨ ص ٥٢-٥٤.

٢-٢ في ص ٤٨-٥٤.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبائح.

## [المسأله الثالثه إذا قطعت رقبه الذبيحه من القفا و بقيت أعضاء الذبأحه فإن كانت حياتها مستقره ذبحت و حلت بالذبح]

المسأله الثالثه:

إذا قطعت رقبه الذبيحه من القفا مثلاً و بقيت أعضاء الذبأحه فإن كانت حياتها مستقره ذبحت و حلت بالذبح و إلا كانت ميته، و معنى المستقره كما فى التحرير و القواعد و الإرشاد التى يمكن أن يعيش مثلها اليوم و الأيام، و كذا لو عقرها السبع مثلاً و لو كانت الحياه غير مستقره- و هى التى يقضى بموتها عاجلاً- لم تحل بالذبأحه، لأن حركتها كحركه المذبوح.

و بالجملة فمدار موضوع المسأله و ما شاكلها على اعتبار استقرار الحياه فى الحل بالذبح أو النحر، كما عن الشيخ فى الخلاف و المبسوط و ابنى حمزه و إدريس و الفاضل و ولده و الشهيد فى اللعه و غايه المراد و السيورى فى كتر العرفان و الصيمرى فى تلخيص الخلاف و المقدس الأردبيلى و الفاضل الأسترابادى و الجواد الكاظمى فى آيات الأحكام، بل عن الصيمرى نسبتته إلى أكثر المتأخرين، بل فى الروضه نسبتته إليهم.

بل لعله ظاهر المرتضى و الطبرسى، إذ الأول فى المسائل الناصريه بعد أن حكى فيها عن الناصر تحريم ما ذبح و هو يكد بنفسه قال: «هذا صحيح، و الحججه فيه أن الذى يكد بنفسه من الحيوان يدخل فى عموم ما حرم الله من الموقوده، لأن الموقوده هى التى قد اشتد جهدها و تعاضم ألمها، و لا فرق فيه بين أن يكون ذلك من ضرب لها أو من آلام يفعلها الله تعالى بها يفضى إلى موتها، و إذا دخلت فى عموم هذه اللفظه كانت محرمة بحكم الظاهر». و الثانى منهما قال فى مجمع البيان: «و التذكيه فرى الأوداج و الحلقوم لما فيه حياه، و لا يكون بحكم الميت».



نعم ظاهر أكثر القدماء كالاسكافي و الصدوق و الشيخ في النهايه و بنى حمزه و البراج و زهره و أبى الصلاح و سلار و الطبرسى في جامع الجوامع بل و جملة من المتأخرين كالمحقق في النافع و العلامة في التبصره و الشهيد في الدروس و الصيمرى في غايه المرام و ثانى الشهيدان في المسالك بل هو صريح بعضهم كحبيبي بن سعيد في الجامع و ثانى الشهيدان في الروضه الاكتفاء في حل الذبيحه بالحركه وحدها أو مع خروج الدم المعتدل، جمعا أو تخيرا من غير اعتبار استقرار الحياه بالمعنى المزبور، كما صرح به الأردبيلي في المجمع و الخراسانى و الكاشانى و المجلسى و العلامة الطباطبائى و الفاضل النراقى و غيرهم من متأخرى المتأخرين.

بل عن المبسوط الذى قد عرفت اشتراطه لاستقرار الحياه «قال أصحابنا: إن أقل ما يلحق معه الذكاه أن تجده تطرف عينه أو تركض رجله أو يحرك ذنبه، فإنه إذا وجد كذلك و لم يذكه لم يحل أكله» بل عنه «روى أصحابنا «أن أقل ما يلحق معه الذكاه أن تجد ذنبه يتحرك أو رجله تركض»

محتجا بذلك على تحريم الصيد إذا أدركه و هو مستقر الحياه و لم يتسع الزمان لذبحه، قال: «و هذا أكثر من ذلك».

ثم إن القائلين باعتبار الاستقرار قد اختلفت عباراتهم، ففي المتن و غيره ما سمعته، و إليه يرجع ما عن المبسوط من أنه الذى يمكن أن يعيش يوما أو نصف يوم، كما عن الفاضل فى التلخيص و ولده فى الإيضاح و الصيمرى فى تلخيص الخلاف، بل عزاه فيه إلى المشهور، و احتاط به المقداد فى التنقيح، و فى محكى الخلاف «أن يتحرك حركة قويه، فان لم يكن فيه حركة قويه لم يحل أكلها، لأنها ميتة» و عن ابن إدريس «و علامتها أن تتحرك حركة قويه، و مثلها يعيش اليوم و اليومين» و كأنه أشار بذلك إلى اتحاد ما سمعته من المبسوط و الخلاف.

و حكى العلامة و الشهيد و المقداد عن ابن حمزه «أن أدنى الاستقرار أن تطرف عينه أو تركض رجله أو يحرك ذنبه» و الذى عثرنا عليه من كلامه فى الوسيله فى الصيد «أن ما صاده الكلب و أدركه صاحبه لم يخل إما أن يدركه و فيه حياه مستقره أو غير مستقره أو يدركه ممتعا، فالأول إن اتسع الزمان لذبحه لم يحل إلا بعد الذكاه، و يعرف ذلك بأن يحرك ذنبه أو تركض رجله أو عينه تطرف» و المشار اليه بقوله: «و يعرف ذلك» كما يحتمل الاستقرار يحتمل الاتساع، فلا يتعين أن يكون تفسيرا للأول، بل فى مصابيح العلامة الطبائى الظاهر الثانى، لوقوع الكلام فى حيزه و كونه المستفاد من النص (١).

الوارد فيه، و لأن المفهوم من كلامه فى موضع آخر أن غير المستقر ما كان بحكم المذبوح، و معلوم أن الحركة يوجد فى المذبوح، فلا يصح تفسير الاستقرار بها، و لو فسر بها فالمراد الحركة القويه، كما قاله الشيخ، فلا يكون تفسيرا آخر للاستقرار.

و أما التفسيرات الباقية فهى تقريبه متقاربه، بل متوافقه فى الحقيقه فإن ذات الحركة القويه من شأنها إمكان البقاء يوما أو نصف يوم، بل و يومين، كما يفهم من كلام ابن إدريس السابق، و حينئذ يرتفع الخلاف فى معنى الاستقرار، و يبقى الكلام فى اشتراطه و عدمه.

نعم ربما فسر بعض الناس بالذى لم يأخذ فى النزاع، مدعيا أنه هو الذى يمكن أن يعيش المده المزبوره بخلاف من أخذ فيه، و إليه يرجع ما ذكره بعض آخر من أن غير المستقر هو الذى حركته حركة المذبوح، كما أخذ الحشوه و نحوه مما يكون قاتلا كالذبح، و المستقر بخلافه.

و على كل حال فموضع النزاع ما علم كونه غير مستقر الحياه، فإنه

قابل للتذكيه على النفى مع فرض حصول الحركه منه و الدم أو أحدهما غير قابل لها على الإثبات و إن حصلت الحركه و الدم.

أما المشتبه فمقتضى اشتراط استقرار الحياه حرمة، لأن الشك فى الشرط شك فى المشروط، لكن ظاهرهم الاتفاق على الرجوع إلى العلامه الوارده لحل الذبيحه من الحركه و خروج الدم المعتدل، كما اعترف به العلامه الطبائى.

قال العلامه فى التحرير: «و إذا تيقن بقاء الحياه بعد الذبح فهو حلال، و إن تيقن الموت قبله فهو حرام، و إن اشتبه اعتبر بالحركه القويه و خروج الدم المسفوح المعتدل لا المتناقل، فان لم يعلم ذلك حرم».

و فى القواعد «و إذا علم بقاء الحياه بعد الذبح فهو حلال، و إن علم الموت قبله فهو حرام، و إن اشتبه الحال كالمشرف على الموت اعتبر بخروج الدم المعتدل أو حركه تدل على استقرار الحياه، فإن حصل أحدهما حل و إلا كان حراماً».

و فى الإرشاد «و المشرف على الموت إن عرف أن حركته حركه المذبوح حرم، و إن ظن أنها حركه مستقر الحياه حل، و إن اشتبه و لم يخرج الدم المعتدل حرم».

و قال الشهيد فى اللعه بعد اشتراط أحد الأمرين من الحركه و خروج الدم المعتدل فى الحل: «و لو علم عدم استقرار الحياه حرم».

و فى الدروس «و لو ذبح المشرف على الموت كالنطيحه و الموقوده و المترديه و أكيل السبع و ما ذبح من قفاه اعتبر فى حله استقرار الحياه، فلو علم موته قطعاً فى الحال حرم عند جماعه، و لو علم بقاء الحياه فهو حلال، و لو اشتبه اعتبر بالحركه و خروج الدم».

و قال الصيمرى فى غايه المرام: «إذا ذبح المشرف على الموت

كالنطيحة و المترديه و الموقوذه و أكيل السبع و ما ذبح من قفاه اعتبر في حله استقرار الحياه، فلو علم موته قطعاً في الحال حرم عند أكثر المتأخرين، و إن علم بقاؤه فهو حلال، و إن اشتبه اعتبر بالحركه المعبره عند الذبح و خروج الدم المعتدل أو هما على الخلاف».

و قال الشهيد الثاني في المسالك: «و اعلم أنه على القول باعتبار استقرار الحياه و عدمه فالمرجع فيه إلى قرائن الأحوال المفيده للظن الغالب بأحدهما، فإن ظهر به أحدهما عمل عليه، و إن اشتبه الحال رجع إلى الحركه بعد الذبح أو خروج الدم المعتدل على ما تقدم تقريره» إلى غير ذلك من كلماتهم المقتضيه حل المشتبه مع تحقق علامه، لكونها داله على الاستقرار.

فيتجه أن يقال: إنها إذا كانت دليلاً على الاستقرار جاز الاكتفاء بها، إذ يمتنع فرض وجودها مع العلم بانتفائها، و اللازم من ذلك سقوط اعتبار هذا الشرط، فإن فائدته إنما تظهر فيما علم عدم استقراره مع وجود علامه المقرره، إذ مع انتفائها يثبت التحريم على القولين، أما على القول باشتراط الاستقرار فلانتفاء الشرط، و أما على القول بعدمه فلاناطه الحل عندهم بوجود علامه، و المفروض انتفاؤها.

و دعوى إمكان الجواب عن ذلك- بأن علامه المذكوره لا توجب القطع باستقرار الحياه، بل هي أماره ظنيه يحصل منها الظن به فلا يلتفت إليها مع العلم بعدم الاستقرار، لأن الظن لا يعارض القطع، أما مع الاشتباه فلا مانع من اعتبار ما يفيد الظن - يدفعها ظهور الأدله في التلازم بين وجودها و بين الحياه الكافيه في الحل، فيمتنع حينئذ فرض وجودها مع العلم بانتفائها كما ذكرناه أولاً، و اعترف به المجيب المزبور.

و منه يعلم ما في كلامه متصلاً بما ذكره من الجواب المزبور- قال:

«و لقاتل أن يقول: إن مقتضى ما ذكره العلامة فى الإرشاد و الشهيد الثانى الاكتفاء بالظن فى هذا الشرط، فىجب الاكتفاء بهذه العلامة، لإفادتها الظن بالاستقرار» ثم أجاب عنه بأنه بعد تسليم الاكتفاء بالظن أن الظن إنما يكتفى به مع انتفاء المعارض، و هو هنا متحقق، فان المفروض عدم الاستقرار، و يمتنع فرضه بدون العلم أو الظن بالانتفاء، فلم يسلم الظن الحاصل من الأماره فى هذا الفرض، بخلاف صورته الاشتباه- إذ قد عرفت أنه لا وقع لهذا الكلام من أصله بعد ظهور الأدله فى التلازم المزبور بينهما على وجه لا- يمكن فرض وجود العلامة مع العلم بانتفاء الحياه الكافيه فى الحل، و ليس فى كلامهما أن العلامتين المزبورتين من أمارتى الظن، بل ظاهرهما أن ذلك أمر شرعى، و لعله كذلك، ضروره أنه لا دليل فى الحركه و خروج الدم على استقرار الحياه بالمعنى الذى ذكره بوجه من الوجوه، فليس حينئذ إلا التبعد الشرعى الذى لم يلحظ فيه الظن و لا غيره، و لم يلحظ فيه قرار الحياه بالمعنى الذى ذكره و لا غير ذلك كما هو واضح.

فحينئذ متى حصل العلامتان حكم بالحل على وجه يمتنع فرض وجودهما مع الحرمة لعدم استقرار الحياه، كما أنه لا يمكن العلم بالبقاء مع فرض انتفائهما، كما اعترف به المجيب المزبور، قال: «إن المستفاد مما قالوه عدم اعتبار العلامة مع العلم بالاستقرار، و وجهه أن العلامة إنما اعتبرت للدلاله على الاستقرار، فمع فرض العلم يسقط اعتبارها، لا يقال: أقصى ما يلزم من العلم بالاستقرار كون الحياه ممكن البقاء مدته طويله، و ليس كل ممكن بواقع، فيجوز أن يكون ممكن البقاء ثم يعرض له بعد لحظه ما يزيل حياته، فلا بد من رعايه العلامة الداله على البقاء، لأننا نقول: المراد العلم ببقاء الحياه المستقره حال الذبح بحيث يعلم استناد الموت إلى التذكيه، و مع ذلك فلا حاجه إلى العلامة، نعم

لو كان المراد العلم بالاستقرار قبل الذبح اتجه اعتبار العلامه للعلم بالبقاء، لكن فرض العلم بهذا الوجه لا- ينفك عن وجود العلامه، فلا- بأس بطردها فيه، نظرا إلى التلازم بينها وبين فرض الاستقرار حال التذكيه، وإن لم يكن محتاجا إليها في الحكم بالحل، والأمر في ذلك بين» إلى آخره.

و كيف كان فقد ظهر لك أن الفائده في اشتراط الاستقرار لا تظهر إلا مع فرض العلم بعدمه مع وجود العلامه المزبوره، وقد عرفت امتناعه، فلا فائده، و مع تسليمه فلا ريب أن ظاهر الكتاب (١) و السنه الحل، بل يمكن دعوى تواتر النصوص (٢)

أو القطع بذلك منها، خصوصا بعد ملاحظه غير نصوص الحركه التي ذكرناها آنفا.

### كبعض الأخبار (٣)

الوارده فيما أخذته الحباله، و أنها إذا قطعت منه شيئا لا يؤكل و ما يدرك من سائر جسده حيا يذكى و يؤكل، فإنه إن لم يكن الغالب في المأخوذ بالحباله المنقطع بعض أجزائه الحياه الغير المستقره فلا شك في تناوله لها.

### و كالأخبار (٤)

الوارده في وجوب ذبح ما يدرك حياته من الصيود الشامله لغير المستقر إن لم تكن ظاهره فيه، خصوصا

خبر أبي بصير (٥) منها المتضمن لقوله (عليه السلام): «فان عجل عليك فمات قبل أن تذكيه فكل»

فان التعجيل مشعر بعدم كونه مستقر الحياه، نحو خبره الآخر (٦)

الوارد في البعير الممتنع المضروب بالسيف أو الرمح بعد

١- ١ سورة المائده: ٥- الآية ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١ و ٢ و ٣ و ٤- و غيرها من أبواب الذبائح.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الصيد.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الصيد.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الصيد- الحديث ٣.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الذبائح- الحديث ٥.

قوله (عليه السلام) فيه: «فكل إلا أن تدركه و لم يمت بعد فذكه».

### و كالأخبار (١)

الوارده فيما قطع بالسيف و نحوه قطعتين المجوزه لأكل الأكثر أو ما يلي الرأس أو المتحرك من القطعتين بعد الذبح، إلى غير ذلك من النصوص الظاهره فى عدم اعتبار الاستقرار زياده على ما سمعته من النصوص الظاهره فى الاكتفاء بوجود أصل الحياه الذى يدل عليه مع الاشتباه الحركه المزبوره و خروج الدم المعتدل.

بل فى البحار «الظاهر أن هذا- أى اعتبار الاستقرار- مأخوذ من المخالفين، و ليس فى أخبارنا منه عين و لا أثر».

قلت: بل الموجود فيها خلافه، بل قد يستفاد منها حل من (ما ظ) كانت حركته كحركه المذبوح بعد فرض صدق اسم الحياه عليه و بقاء أعضاء الذباجه، و من ذلك ما لو ذبح الإبل ثم نحرها أو نحر الغنم ثم ذبحها الذى صرح الشيخ و غيره بالحل، لإطلاق الأدله، و من حرم بناه على اعتبار استقرار الحياه الذى قد عرفت عدم الدليل عليه.

و من ذلك يظهر لك ما فى كلام الأردبيلي و غيره، قال بعد إيراد ما سمعته من عباره الدروس فى المشرف: «لا يخفى الاجمال و الاغلاق فى هذه المسأله، و الذى هو معلوم أنه إذا صار الحيوان الذى يجرى فيه الذبح بحيث علم أو ظن على الظاهر موته- أى أنه ميت بالفعل و أن حركته حركه المذبوح، مثل حركه الشاه بعد إخراج حشوها و ذبحها و قطع أعضائها و الطير كذلك- فهو ميته لا- ينفعه الذبح، و إن علم عدمه فهو حى يقبل التذكيه، و يصير بها طاهرا، و يجرى فيه أحكام المذبوح، و الظاهر أنه كذلك و إن علم أنه يموت فى الحال و الساعه، لعموم الأدله التى تقتضى

ذبح ذى الحياه، فإنه حى مقتول بالذبح و مذبوح بالذبح الشرعى، و لا يؤثر فى ذلك أنه لو لم يذبح لمات سريعا أو بعد ساعه. فما فى الدروس «فلو علم موته» إلى آخره محل التأمل، فإنه يفهم منه أن المدار على قله الزمان و كثرته، فتأمل. و بالجمله ينبغى أن يكون المدار على الحياه و عدمها لا طول زمانها و عدمه لما مر، فافهم. و أما إذا اشتبه حاله و لم يعلم موته بالفعل و لا حياته، و أن حركته حركه المذبوح أو حركته حركه ذى الحياه فيمكن الحكم بالحل للاستصحاب، و التحريم للقاعده السالفه» ثم أجرى فيه اعتبار الحركه و الدم كما ذكرناه.

إذا لا يخفى عليك ما فيه من أنه إن أراد بالحركه المزبوره حركه التقلص التى قد تكون فى اللحم المسلوخ و نحوه فلا شبهه فى أنه لا عبره بها، لأنه قد زالت عنه الحياه.

و إن أراد بها الحركه التى تكون بعد فرى الأوداج و شبهه و هى التى تسمى فى العرف بحركه المذبوح كما هو الظاهر من كلامه - خصوصا و قد قال بعد ما نقل وجه الحل: «فتأمل، لأن الحكم بالحل بعد قطع الأعضاء المهلك مشكل، فإنه بعد ذلك فى حكم الميت، و الاعتبار بتلك الحركه و الدم مشكل، فان مثلهما لا يدل على الحياه الموجه للحل، فلا ينبغى جعلهما دليلا، و التحقيق ما أشرنا إليه» إلى آخره - ففيه أن عدم قبول التذكيه أول الكلام، إذ لا شك فى عدم مفارقة الروح بعد، كمن كان فى النزاع و بلغت روحه حلقومه، فإنه لا يحكم عليه بالموت و إن علم أنه لا يعيش ساعه بل عشرها.

بل مقتضى العمومات و النصوص (١)

المزبوره حل مثله، بل يمكن دعوى ظهور جملة من النصوص المزبوره خصوصا الوارد منها فى



## الصيد الذى يعجل موته (١)

مؤيدا ذلك بالسيره المستمره، خصوصا فى مثل الصيد بالآله المسماه بالتفقه، فان الغالب فيما يصاد بها من الطير تكون حركته حركه المذبوح عند ما يدركه الصائد لأن يذكيه.

كل ذلك مع عدم دليل معتد به للقول باستقرار الحياه بالمعنى الذى ذكره عدا ما قيل من أن غير مستقر الحياه بمنزله الميت، و من أن استناد موته إلى الذبح ليس بأولى من استناده إلى السبب الموجب لعدم استقرارها، بل السابق أولى، فيكون هلاكه به، و يكون ميته، على أن الأصل الحرمه بعد انسياق غير المفروض من إطلاق الكتاب (٢) و السنه (٣)

و الجميع كما ترى، إذ الأول مجرد دعوى لا شاهد لها، بل الشاهد على خلافها متحقق، بل الثانى كذلك، ضروره اقتضاء الأدله كون ذبح الحى سببا فى الحل و إن حصل سبب آخر بعد الذبح،

قال أبو جعفر (عليه السلام) فى صحيح زراره (٤): «و إن ذبحت ذبيحه فأجدت الذبح فوقعت فى النار أو فى الماء أو من فوق بيتك إذا كنت قد أجدت الذبح فكل».

و لا ينافى ذلك

خبر حمران (٥) عنه (عليه السلام) أيضا، قال:

«سألته عن الذبح، فقال: إن تردى فى جب أو وهده من الأرض فلا تأكل و لا تطعم، فإنك لا تدري التردى قتله أو الذبح»

بعد أن لم نجد العامل به ممن يعتد بقوله.

١-١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الصيد.

٢-٢ سورة المائده: ٥ - الآية ٣.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١ و ٢ و ٣ و ٤ - و غيرها من أبواب الذبائح.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

كما لا ينافي ذلك ما تقدم في الصيد من اعتبار العلم باستناد الموت إلى السبب الحاصل من الصيد، فمتى شك في اشتراك غيره معه لم يحل، فضلا عن الظن و العلم، لإمكان الفرق بينهما بعدم العلم بحصول السبب المقتضى لعدم استقرار الحياه في الصيد بخلافه في الذبح، وإلا فلو علم أن آله الصيد قد جعلت حياته غير مستقره و صار كالذبح في المذبوح لم يضر اشتراك سبب آخر معه.

و من ذلك يظهر لك ما في جواب بعضهم عن ذلك بأن ثبوته في الاصطيد لا يستلزم ثبوته في الذبح أيضا، لإمكان كون التذكيه الصيديه هي ما تخرج روحه بالاصطياد، و ليس غيره اصطيادا، و لا كذلك التذكيه الذبيحه المعبر فيها قطع الأوداج مع الحياه و إن مات بعد ذلك بسبب آخر معها، إذ قد عرفت عدم الفرق بينهما في ذلك، إلا أن التذكيه الذبيحه توجب العلم بعدم استقرار حياه المذبوح بعد الذبح بخلاف التذكيه الصيديه، و مع فرض كونها كذلك لا فرق بينهما في الحكم، كما هو واضح.

هذا و قد ذكر بعض الناس أن الذي خلط الأمر في هذا المقام هو ما تقدم في مسأله تذكيه الصيد المدرك ذكاته من أن المراد بعدم استقرار الحياه صيرورتها في شرف الزوال و شروعها في الخروج، و لا يبعد أن يكون ذلك مرادهم من قولهم: «لا يمكن أن يعيش اليوم و الأيام» فإنه ما لم يشرع بالخروج لا يمكن الحكم بعدم الإمكان، و الصيد الذي صار كذلك بالاصطياد يصدق عليه أنه مقتول الآله، سيما إذا ترك حتى خرج تمام روحه، و من يحكم بلزوم الذبح حينئذ فليس نظره إلا إلى بعض الأخبار كما مر، و من لم يعتبر هذه الأخبار حكم بعدم لزوم الذبح حينئذ، و اشترط في لزومه استقرار حياه الصيد، لما عرفت. فاختلف الأمر، و آل إلى التعدي إلى الذبيحه من غير استبصار.

و لا يخفى عليك أنه لا حاصل له، ضروره عدم الفرق بين الذبيحه و الصيد فى ذلك، بل النصوص (١)

فى الأولى ظاهره فى وقوع الذبح على المشرف، و على المتشاغل فى النزح أظهر منها (٢)

فى الصيد بالنسبه إلى ذلك، كما هو واضح.

و بذلك كله ظهر لك صحه تذكیه الحيوان و إن كان مشرفا على الموت بسبب آخر غير الذبح على وجه أثر فيه كالذبح، بحيث جعل حياته غير مستقره، لإطلاق الأدله و عمومها و خصوص النصوص (٣)

المزبوره، نعم يشترط فيه الحركه بعد الذبح و خروج الدم حتى يعلم أنه قد ذبح حيا و أنه قد زهقت روحه بعد الذبح.

فإن أرادوا باستقرار الحياه هذا المعنى فمرحبا بالوفاق، كما عساه يومئ إليه ما ذكره الكركى فى حاشيه الكتاب من أنه «يعلم- أى استقرار الحياه الذى ذكره المصنف- بالحركه المعتدله أو الدم المعتدل عند الاشتباه» انتهى. و يكون المراد حينئذ باستقرار الحياه أصل قرارها، أى ثبوتها لا أمر زائد، كما

أوماً (عليه السلام) إليه بقوله (٤): «إذا شككت فى حياه الشاه»

التي هى العنوان فى جملة من نصوص الصيد (٥)

حيث

قال (عليه السلام) فيها: «فإن أدركته حيا فذكه»

و إلا فلا دليل عليه، بل ظاهر الأدله خلافه.

و من ذلك كله ظهر لك وجه النظر فيما حكيناه عن الرياض سابقا من تفسير استقرار الحياه بما عرفت.

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠ و ١١ و ١٩- من أبواب الذبائح.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الصيد.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الصيد و الباب- ١٠ و ١١ و ١٩- من أبواب الذبائح.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الذبائح- الحديث ٥.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الصيد.

بقي شىء: وهو ما يكثر السؤال عنه فى زماننا هذا، وهو أن الذابح لو فرض خطأؤه بذبحه بسبب عدم قطع الأوداج من محل الذبح ثم أراد تدارك ذلك بأن يقطعها بعد القطع و الفرض بقاء الحيوان حيا لكنه حياه مذبوح مقتضى ما ذكرناه الحل من حيث حصول الحياه و إن لم تكن مستقره بالمعنى الذى ذكروه، نعم قد يشك فيه من حيث عدم حصول قطع الأوداج معلقه بمحلها، و لا- أقل من الشك باعتبار انسياق التذكيه لغيره و الأصل عدمها، و لا ريب فى أنه أحوط إن لم يكن أقوى، و الله العالم.

### [المسأله الرابعه إذا نذر أضحيه معينه زال ملكه عنها]

المسأله الرابعه:

إذا نذر أضحيه معينه زال ملكه عنها و كانت أمانه فى يده للمساكين بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل فى كشف اللثام إجماعا كما فى الخلاف إلا عن بعض العامه، و لعله الحجه، مضافا إلى

المرسل (١) و إن لم أجده فى طرفنا «إن رجلا قال للنبي (صلى الله عليه و آله):

يا رسول الله إني أوجبت على نفسى بدنه و هى تطلب منى بنوق، فقال:

انحرها و لا تبعها و لو طلبت بمأه بعير»

بناء على إرادته الكنايه عن عدم الملك بالنهى عن البيع.

١- ١ لم نعثر على هذه الروايه بنصها و قد ذكرها الشهيد قده فى المسالك، نعم روى البيهقى قريبا منها فى سننه ج ٩ ص ٢٨٨.

المرسل عن علي (عليه السلام) (١)

«من عين أضحيه فلا يستبدل بها».

و مرسل أبي سعيد الخدرى (٢)

الآتى، ولاستلزام النذر- بعد انعقاده لوجود المقتضى له باعتبار كون الأضحيه طاعه- صيرورتها أضحيه متعينه للذبح و التفرقه على الوجه المطلوب منها شرعا المنافى لبقاء الملكيه على ما فى المسالك، و إن كان فيه ما فيه.

و حيثئذ فلا ينفذ تصرفه فيها بيع و لا هبه و لا إبدالها بمثلها و لا بخير منها، بل لعل نفس إنشاء تعيينها أضحيه يقتضى ذلك، بل عن الشيخ تتعين بالنيه حال الشراء و إن لم يتلفظ و لم يشعر و لم يقلد.

و فى الدروس «و لو كانت فى ملكه تعينت بقوله: جعلتها أضحيه، فيزول ملكه عنها، و ليس له إبدالها، و إن أتلّفها أو فرط فيها فتلفت فعليه قيمتها يوم التلف، و إن أتلّفها غيره فعليه أرفع القيم عند الشيخ، فيشترى به غيرها، و لو أمكن شراء أكثر من واحده بقيمتها فعل و لو كان جزءا من أخرى، و لو قصر عن واحده كفاه شقص، و لو عجز عن شقص تصدق به، و لو وجد بها عيبا بعد التعيين لا يردّها، و يصنع بالأرش ما ذكرناه، و لو عابت بعد القبض نحرها على ما بها، و لو تلفت أو ضلت بغير تفريط لم يضمن، فان عادت ذبحها أداء، و إن كان بعد الأيام ذبحها قضاء، و لو ذبحها غيره عنه أجزاء، و فى وجوب الأرش

١- ١ لم نثر على هذا المرسل فى كتب الأخبار مع التبع التام فى مظانه، و قد قال العلامة قده فى المنتهى فى كتاب الحج-

بحث الضحايا- المجلد الثانى ص ٧٦٠: «مسأله: إذا عين الأضحيه. احتج الشافعى بما روى عن علي عليه السلام أنه قال: من عين أضحيه فلا يستبدل بها.» و تعرض له الشهيد الأول قده فى غايه المراد فى كتاب الحج كما سيدكر عبارته قريبا فى الجواهر.

٢- ٢ سنن البيهقى - ج ٩ ص ٢٨٩.

هنا بعد، فان قلنا به تصدق به إن لم يمكن الشراء به».

و فى الإرشاد «إذا نذر أضحيه زال ملكه عنها، و إن تلفت بتفريط ضمن و إلا فلا، و لو عابت من غير تفريط نحرها على ما بها، و لو ذبحها غيره و لم ينو عن المالك لم يجز عنه، و إن نوى عنه أجزاء، و لا يسقط استحباب الأكل من المنذور، و يتعين بقوله: جعلت هذه الشاه أضحيه، و لو قال: لله على التضحية بهذه تعينت، و لو أطلق ثم قال: هذه عن نذرى ففى التعيين إشكال».

و فى غاية المراد «يفهم من التعيين أمران: أحدهما وجوب ذبح المعينه ما دامت سليمه، الثانى البراءه من النذر لو تلفت، و الشيخ فى المبسوط أراد الأول و أفتى بالتعيين، لما

روى عن على (عليه السلام) أنه قال: «من عين أضحيه فلا يستبدل بها»

و لأنه لا يقصر عن سياق الهدى المقتضى لتعيينه للذبح و لو لم يتقدم نذر، و يحتمل عدم التعيين، لما روى (١)

أن النبى (صلى الله عليه و آله) شرك عليا (عليه السلام) فى هداياه، و التشريك إنما يكون بالنقل، و لأصالة البقاء على الإطلاق، و فى الوجهين نظر، أما الأول فلجواز أن يراد به المنذور المعين، و الحمل على السياق قياس، و أما الثانى فيمكن سبق قصد على (عليه السلام) إن ثبت كونه من صورته النزاع، و يمكن أن يقال: إنه إن قرنها بنسك عاقدا بها تعينت بالمعنى الأول لا الثانى، و كذا إن عقد بالتلبيه و ساقها فى حج القران، و يستثنى هاتان الصورتان من الاشكال، و يتجه فيما عداهما، و أما المعنى الثانى فيحتمل كتعيين الزكاه، و هو ضعيف، لاشتغال الذمه بالأضحيه، فلا يبرأ إلا بها».

قلت: هو قوى بناء على تعين الأضحيه بالتعيين بدون نذر،

ضروره أولويته من ذلك، فهو حينئذ كالدين الذى يكون وليا عليه، و مع فرض التعيين لا إشكال فى البراءة، و كان اتفاهم هنا على التعيين بالتعيين بنذر مثلا أو بإنشائه لكونها قسما من الهدى الذى حكمه كذلك، و لعله لأن الأمر بها مالى مطلق، فأشبهه الدين و الفرض كون الخطاب له، فيكون حينئذ له و لايه التعيين، فإذا عينها فى فرد تعين من دون نذر أو يمين أو عهد فضلا عن النذر.

و من الغريب ما حكاه فى المسالك عن بعض من عدم زوال ملكه عنها فى مفروض المسألة حتى يذبح و يتصدق باللحم، و له بيعها و إبدالها، كما لو قال: لله على أن أعتق هذا العبد، فإنه لا يزول ملكه عنه إلا بإعتاقه و لعله أراد بعض العامه، و قد رده بأنه قد أشرنا إلى الفرق بين الأمرين فى هذا و نظائره فيما سلف، فان نذر الأضحيه يقتضى صيرورتها حقا لمن يستحق لحمها، كما لو نذر أن يكون ذلك الحيوان صدقه، بخلاف ما لو نذر أن يعتق أو يتصدق، فان المستحق عليه هو إيقاع العتق على ماله أو الصدقه به، فالمنذور ليس هو المال، بل الصيغه الواقعه عليه، فلا يخرج عن ملكه بدونها.

و فيه - بعد الإغضاء عن وجه الفرق بين نذر الحيوان صدقه و بين نذر أن يتصدق به المبنى على صحه نذر نتيجته السبب، و قد عرفت ما فيه فى كتاب العتق - أن ظاهره الموافقه على جواز بيع العبد المخصوص المنذور عتقه، و هو واضح المنع، و قد تقدم الكلام فيه سابقا.

كما أنه قد يظهر من كلامه أن المقام من نذر النتيجة الذى قد تقدم منا فى كتاب العتق أن الأقوى عدمه، لظهور أدله النذر فى كونه من الملزمات، لا - أنه سبب يقوم مقام العتق و الطلاق و النكاح و البيع و الإجاره و غيرها مما كان ظاهر أدلته توقفه على إنشاء مخصوص و صيغه مخصوصه.

و على كل حال فليس المقام منه قطعاً، و لذا كان مجمعا عليه هنا

فيما بينهم، بخلاف ذلك المقام الذى لم يعرف القائل به إلا الفاضل و بعض من تبعه، على أنك قد سمعت ما ذكره الشهيد و الفاضل من التعيين بإنشاء التعيين بلا نذر فضلا عنه، و ليس إلا لفهمهم له من أدله الأضحيه أو من حكم الهدى أو من غير ذلك و إن ناقشهم فيه بعض الناس بأنه إنما يتجه فى النذر دون غيره.

و بذلك كله يظهر لك أن المقام له خصوصيه، لا من مسأله نذر النتائج، و من هنا يتجه الاقتصار فيه على الأضحيه، و لا يلحق بها العقيقه فضلا عن غيرها، بل قد يتوقف فى إلحاق أخوى النذر به، فتأمل جيدا.

بقى شىء: و هو أنه بناء على تعيين الأضحيه بإنشاء التعيين من دون نذر فأى فائده للنذر فى ذلك، و يمكن أن يقال: إنه به يحصل الالتزام بخلاف الإنشاء بدونه، إلا- أنه مخالف لظاهر القائل، ضروره ظهور كلامه فى أن الإنشاء كالنذر فى التعيين المزبور، و من هنا يمكن أن يقال:

لا فرق بين الإنشاء المزبور و بين النذر الذى ليس فيه إلا إنشاء النذر، و هو غير إنشاء التعيين، و لا يخفى عليك أن أصل الحكم المزبور لا يخلو من نظر، و ربما مضى فى كتاب الحج (١) نوع تنقيح له، فلاحظ.

و الله العالم.

و على كل حال فلا إشكال- بعد صيروره مفروض مسأله الكتاب أمانه فى يده- فى أنه لو أتلها هو و لو بتفريط منه أو عيها كذلك أو الأجنبى كان عليه للفقراء قيمتها

لعموم «من أتل» (٢)

و هى قيمته، لكن عن الشافعى ضمان أكثر الأمرين

١-١ راجع ج ١٩ ص ١٩٢-١٩٦.

٢-٢ المراد هو الحديث المشتهر على ألسنه الفقهاء «من أتل مال الغير فهو له ضامن» إلا أنه لم أجد نص ذلك مع التبع التام فى مظانه، و إنما هى قاعده مصطاده من عده روايات كما أشار إلى ذلك أيضا شيخنا صاحب الجواهر قده فى كتاب الغصب- ج ٣٧ ص ٦٠- فمن تلك الروايات ما رواه فى الوسائل- الباب- ١٠ و ١١ و ١٤- من كتاب الشهادات. و الباب- ٥ و ٧- من كتاب الرهن- الحديث ٢ منهما. و الباب- ٢٩- من كتاب الإجاره. و الباب- ١٨- من كتاب العتق- الحديث ١ و ٥ و ٩. و الباب- ٢٢- من أبواب حد الزنا- الحديث ٤. و الباب- ١- من أبواب نكاح البهائم- الحديث ٤ من كتاب الحدود و التعزيرات.



من المثل أو القيمه، و لا- ريب فى ضعفه، و ليس عليه إلا- القيمه يوم التلف، فيشترى هو بها أو الحاكم مثلها فصاعدا، حتى لو وجد به أزيد من واحده و جب، فان لم يجد به مثلها اشترى ما دونه.

بل قد سمعت ما فى الدروس من أنه يشترى شقصا، و لا بأس به، إذ ليس الفرض كمن نذر إعتاق عبد فقتل، فإنه يأخذ قيمته و لا يشترى بها عبدا آخر و يعتقه، لأن ملكه باق عليه، و مستحق العتق قد هلك، بخلاف مستحق الأضحيه، و القيمه المضمونه على من أتلّف قد تعلق بها حق الغير، فهى للفقراء أضحيه، فوجب الشراء بها و لو جزءا من أضحيته، لأنه شىء عن أضحيته أيضا، كما لو اشترك جماعه فى أضحيه.

نعم ما فى المسالك- من أنه لو تعذر الشراء حتى الشقص اشترى بها لحما و فرقه على وجهها، لأنه أقرب إلى التضحيه من تفرقه الدراهم، و لو تعذر جميع ذلك تصدق حينئذ بها- لا يخلو من إشكال بل منع، لعدم الدليل، و ما ذكره وجه اعتبارى هو و نحوه يذكر تقريبا للدليل.

و على كل حال ف لو نذرها أضحيه و هى سليمه فعابت من دون تفريط عيبا يمنع من الأضحيه فضلا عن غيره نحرها على ما بها، و أجزأته لأن الفرض تعينها و بقاؤها فى يده أمانه، و فى

المرسل العامى عن أبى سعيد الخدرى (١)

«أنه قال: اشتريت كبشا لأضحى به فعدى الذئب فأخذ منه الأليه، فسألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن ذلك، فقال: ضح به».

بل و كذا لو ضلت أو عطبت أو ضاعت من غير تفريط لم يضمن و سقط عنه خطاب النذر بل و الأضحيه، لما عرفت.

نعم لو وجدت بعد ذلك ذبحها فى يوم الأضحيه، بل قد سمعت ما فى الدروس من أنها تذبح قضاء، و فيه نظر، و الله العالم.

### [المسأله الخامسه لو نذر أضحيه فذبحها يوم النحر غيره و لم ينو عن صاحبها لم تجز عنه]

المسأله الخامسه:

لو نذر أضحيه فذبحها يوم النحر غيره و لم ينو عن صاحبها أو نوى غيره لم تجز عنه أى النادر، للأصل و لعدم سقوط النيه المعتمده فى كل عمل بالنذر و إن اقتضى تعيينها.

نعم لو نوى التضحيه بها عنه أجزاءه و إن لم يأمره به للإجماع كما عن الخلاف، و لما فى كشف اللثام من أنه إنما نذر كونها أضحيه و قد حصل، فإنه أعم من التضحيه بنفسه إلا أن ينوى ذلك فى النذر، و إن كان فيه ما فيه، كتعليقه فى المسالك بأنها تعينت للذبح الذى قد وقع موقعه، فأخذ صاحبها لحمها و يفرقه، ضروره أنه غير متجه بناء على اعتبار النيه من الناسك نفسه، و لو أن تعيينها للذبح يجزئ عنها اكتفى به و إن لم ينوها عن صاحبها، و كأنه لذلك لم يجتز به مالك، و لكن قد عرفت الإجماع منا الذى هو دليل المسأله إن لم نقل بتوقف الاجزاء

على الإجازة، وإلا كان دليله دليل الفضولى بناء على جريانه فى مثل ذلك، فتأمل جيدا، والله العالم.

ثم إنه هل يجب على الذابح أرش ما نقص بالذبح؟ الأشهر الأقوى العدم، للأصل بعد أن لم يفوت عليه شيئا مقصودا، بل خفف عنه مؤنه، وربما قيل بثبوته، لأن إراقه الدم من المالك مقصوده و قد فوتها عليه، و فيه أن ذلك شىء لا يضمن.

و أضعف منه ما عن آخر من التفصيل بأنه إن ذبحها و فى الوقت سعه فعليه الأرش، لأنه لم يتعين ذبحه حينئذ، و إن ضاق و لم يبق إلا- ما يسع الذبح فذبحها فلا- أرش عليه، لتعيين الوقت، و على تقدير الأرش فيحتمل كونه للمضحى، لأنه ليس من عين الأضحيه المستحقه للمساكين و يحتمل كونه لهم، لأنه بدل الأضحيه التى ليس للمضحى فيها إلا الأكل، و الثالث أن يسلك به مسلك الضحايا، و لعله الأقوى، كأرش العيب بتفريط، و حينئذ فيشترى به شاه أو جزءها أو لحما و يتصدق به على التفصيل السابق.

هذا كله مع عدم صدور غير الذبح و النحر من الأجنبى، أما إذا أتلفه مع ذلك بتفريق و نحوه ففى المسالك «هو كالإتلاف، لأن تعيين المصرف اليه لا إلى الذابح، فيضمن حينئذ له قيمه، و يشتري بها على نحو ما مر» قلت: يمكن القول بالاجتزاء به أيضا كالذبح خصوصا بناء على الفضولى.

ثم على تقدير الضمان فالوجه ضمان قيمه اللحم بناء على عدم ثبوت الأرش بالذبح، و يحتمل ضمان أرش الذبح و قيمه اللحم، و قيمتها عند الذبح كما فى صورته الإتلاف، و أكثر الأمرين من قيمتها و قيمه اللحم، لأنه فرق اللحم متعديا بعد ما ذبح متعديا.

و فى المسالك بعد ذكر الاحتمالات قال: «و هذا يطرد فى كل من ذبح حيوان غيره و أكل لحمه، إلا أن الاحتمال الأول منفى، لأن الذبح غير مستحق» قلت: لا يخفى عليك ما فيه، مضافا إلى إشكال الفرق بين الاحتمال الثالث و الثانى.

ثم إن ظاهر الأصحاب هنا أن المتولى للشراء بالقيمة أو بالأرش و للمطالبه بهما الناظر دون الحاكم و إن صارت الشاه بنذره للفقراء، و مقتضى القواعد العامه تولى الحاكم الذى هو وليهم فى ذلك، إلا أن الظاهر عدم انقطاع تمام ولايته بنذره، و الله العالم.

### [المسألة السادسة إذا نذر الأضحيه و صارت واجبه لم يسقط استحباب الأكل منها]

المسألة السادسة:

إذا نذر الأضحيه و صارت واجبه لم يسقط استحباب الأكل منها عندنا، لإطلاق الأدله (١).

بل لو قلنا باستحباب الصدقه بها كما عن الشيخ لم يسقط جواز الأكل منها الذى هو من أحكامها عنده و إن لم يكن على وجه الاستحباب، خلافا لبعض العامه، فمنع من الأكل من الأضحيه المنذوره، قياسا على الزكاه الواجبه و الكفاره و الهدى الواجب عندهم، و هو واضح الضعف، و الله العالم.

**[المسألة السابعة ذكاه السمك إخراجاً من الماء حياً]**

المسألة السابعة لا خلاف نصاً (١)

و فتوى ولا إشكال في احتياج السمك إلى تذكيه، بل الإجماع بقسميه عليه، و النصوص مستفيضه بل متواتره فيه (٢)

خصوصاً مع ملاحظه ما دل منها على حرمة الطافي منه (٣)

و ما مات منه في الماء (٤)

و ما في بعضها من أنه ذكى (٥)

لا يراد به عدم احتياجه إلى التذكيه، و كذا قوله تعالى (٦) «أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ» و قوله تعالى (٧) «لَتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا» لا دلالة فيهما على ذلك، بل حليه نفس الصيد لا تقتضى أن ذكاته صيده كيف ما كان، كما لا تقتضى ذلك في صيد البر، بل هذا و شبهه نحو ما دل على كون الماء طهوراً (٨)

مما لا دلالة فيه على كيفية التطهير، حتى لو أريد بالصيد المصيد إذ أقصاه حينئذ أن يكون نحو

١-١ الوسائل- الباب- ٣١ و ٣٣ و ٣٤- من أبواب الذبائح.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٣١ و ٣٣ و ٣٤- من أبواب الذبائح.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الذبائح.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الذبائح.

٥-٥ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الذبائح- الحديث ٥ و ٦.

٦-٦ سورة المائدة: ٥- الآية ٩٦.

٧-٧ سورة النحل: ١٦- الآية ١٤.

٨-٨ سورة الفرقان: ٢٥- الآية ٤٨ و الوسائل- الباب- ١- من أبواب الماء المطلق- الحديث ١ و ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ من كتاب الطهاره.

ما دل على أصل الإباحه من الآيات (١) و الروايات (٢)

التي لا تدل على حل أكل الحيوان الذي قد ثبت في الشرع أن منه ميتة و منه مذكى، و أن التذكيه من الأحكام الشرعيه المحتاجه إلى التوقيف. و من هنا كان المعروف بين الأصحاب أصاله عدمها مع الشك في موضوعها الشرعي، كما أن الأصل عدم حصولها مع الشك في تحققها بعد معلوميه المراد منها شرعا.

و على كل حال ف ذكاته أي السمك المتفق عليها إخراجها من الماء حيا مع عدم عوده إلى الماء و موته فيه و إن لم أجد في شيء مما وصل إلى من نصوص الباب اللفظ المزبور عدا

المرسل في الاحتجاج (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «إن زنديقا قال له: و السمك ميتة، قال: إن السمك ذكاته إخراجها من الماء، ثم يترك حتى يموت من ذات نفسه، و ذلك أنه ليس له دم، و كذلك الجراد».

نعم في

موثق أبي بصير (٤)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صيد المجوس للسمك حين يضربون بالشبكه و لا يسمى و كذلك اليهود، فقال: لا بأس، إنما صيد الحيتان أخذها».

و في

خبر الكنانى (٥) عنه (عليه السلام) أيضا «عن الحيتان يصيدها

١- ١ ذكر في البحار ج ٢ ص ٢٦٨- ٢٧٢ آيات عديده تدل على أصاله الإباحه فراجع.

٢- ٢ ذكر المجلسي قده في البحار- ج ٢ ص ٢٧٢- ٢٨٢- الطبع الحديث عده روايات تدل على أصل الإباحه. راجع الحديث ٣ و ١٢ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٧ و ٥٨ من هذه الصفحات.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الذبائح- الحديث ٨.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب الذبائح- الحديث ٥.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب الذبائح- الحديث ١١.

المجوس، قال: لا بأس، إنما صيد الحيتان أخذها».

و في حسن الحلبي (١) عنه (عليه السلام) أيضا «أنه سئل عن صيد المجوس للحيتان حين يضربون عليها بالشباك و يسمون بالشرك، فقال:

لا بأس بصيدهم، إنما صيد الحيتان أخذها»

إلى غير ذلك من النصوص التي بنحو ذلك، فكان التعبير به أولى و إن كان متناولا- للإخراج من الماء حيا، إلا أنه أعم منه، ضروره تناوله لمطلق إثبات اليد عليه، و هو حى.

و منه ما ذكره المصنف و غيره من أنه لو وثب فأخذه قبل موته حل و كذا لو أخذه كذلك بعد انحسار الماء عنه، مضافا إلى محكى الإجماع المعتضد بعدم خلاف فيه فى الثانى، و خصوص

خبر على ابن جعفر (٢) عن أخيه (عليه السلام) فى الأول الذى حكى الاتفاق عليه أيضا فى كشف اللثام، قال: «سألته عن سمكه و ثب فى نهر فوقع على الجسد (٣) من النهر فماتت هل يصلح أكلها؟ فقال: إن أخذتها قبل أن تموت ثم ماتت فكلها، و إن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها».

و لا ينافى ذلك

قول الباقر (عليه السلام) فى صحيح محمد بن مسلم (٤): «لا تأكل ما نبذه الماء من الحيتان، و ما نضب الماء عنه فذلك المتروك»

و الموثق (٥) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «أنه سئل

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب الذبائح- الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٣- ٣ الجسد بالضم و الجده: شاطئ النهر.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الذبائح- الحديث ٦ «لا يؤكل».

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الذبائح- الحديث ٣ و فيه «لا تأكل ما نبذه الماء من الحيتان و ما نضب الماء عنه» كما فى

التهذيب ج ٩ ص ٧ و الاستبصار ج ٤ ص ٦٠.

عن الذى ينضب عنه الماء من سمك البحر، قال: لا تأكله»

بعد تقييدهما بما إذا لم يأخذه حيا.

و من ذلك يظهر لك أن تذكية السمك إثبات اليد عليه على أن لا يموت فى الماء، فهو حينئذ كحيازه المباح الذى هو بمعنى الصيد الموافق له، لا المعنى الذى هو التذكية المخصوصه، و لعله لهذا المعنى أطلق عليه أنه «ذكى» (١)

بل أطلق عليه فى بعض النصوص اسم الميتة، ك

قوله (عليه السلام) فى البحر (٢): «الطهور ماؤه الحل ميتته»

إذ ليست تذكيته كتذكية الحيوان المشتمله على فرى الأوداج و نحوها، بل فى

المرسل فى بعض آخر (٣) عن كتاب على «عما أصاب المجوسى من الجراد و السمك أ يحل أكله؟ قال: صيده ذكاته، لا بأس به».

بل لعل التعبير بذلك عن الذكاه مقيدا بعدم الموت فى الماء أولى منهما، لكى يشمل الصيد بالحظيره و الشبكة و نحوهما و إن لم يحظر هما صاحبهما مع عدم موت ما يصاد بهما فى الماء الذى ستسمع تنزيل الصحيحين (٤) الآتين عليه من غير واحد من الأصحاب، مشعرين بالمفروغيه عن حصول الذكاه بذلك، و هو ليس إخراجا و لا أخذاً عرفاً، و لكنه صيد بما عملته يده، كما أوماً إليه التعليل الذى ستعرفه فيهما.

و على كل حال فعنوان التذكية ما سمعت، بل عن الشيخ فى النهايه الحل بإدراكه له خارجاً من الماء يضطرب و إن لم يأخذه، ل

خبير أبى

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الذبائح - الحديث ٥ و ٦ و ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الماء المطلق الحديث ٤ من كتاب الطهاره.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب الذبائح - الحديث ٨.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب الذبائح الحديث ٢ و ٣.



حفص (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أن عليا (عليه السلام) كان يقول في صيد السمك: إذا أدركتها و هي تضطرب و تضرب ببدنها و تحرك ذنبها و تطرف بعينها فهي ذكاتها».

بل عن المصنف في نكتها الحل بخروجه من الماء حيا و موته خارجه و إن لم يدركه و لم ينظر إليه، و لعله ل

خبر عبد الله بن بحر عن رجل عن زراره (٢)

«قلت: السمك تثب من الماء فتقع على الشط فتضطرب حتى تموت، فقال: كلها» و رواه في الفقيه عن أبان عن زراره (٣)

باختلاف في ألفاظه دون معناه.

و الحسن كالصحيح (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أن عليا (عليه السلام) قال: إن السمك و الجراد إذا خرج من الماء فهو ذكي، و الأرض للجراد مصيده و للسمك قد تكون أيضا»

مضافا إلى النصوص الداله على حل ما صاده المجوسى من السمك مع النظر إليه أنه أخرجه حيا و مات في غير الماء، أو العلم بكونه كذلك.

ف

في أحدها (٥)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صيد المجوس للسمك آكله؟ قال: ما كنت لأأكله حتى أنظر إليه»

و مثله صحيح محمد بن مسلم (٦) عنه (عليه السلام) أيضا.

و في

خبر عيسى بن عبد الله (٧) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صيد المجوس، قال: لا بأس إذا أعطوكه حيا، و السمك أيضا، و إلا فلا تجيز شهادتهم إلا أن تشهد»

بناء على أن صيد

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الذبائح- الحديث ٥.

- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٣.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب الذبائح- الحديث ١.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب الذبائح- الحديث ٣.

المجوس لا عبره به، وإنما العبره بنظر المسلم له أو العلم به.

و لكنه مع ذلك كله ففى المتن و لو أدركه بنظره فيه خلاف أشبهه أنه لا يحل وفاقا للمشهور شهره عظيمه، للأصل بعد الحصر فى النصوص (١)

السابقه بالأخذ الذى لا يشمل الفرض، بل يمكن إرادته من

الخبر الأول (٢) بل لعل قوله (عليه السلام) فى صدره: «فى صيد السمك»

مشعر به، ضروره عدم صدق الصيد عليه بدونه، بل قيل: إن الإدراك فيه فى الأخذ أظهر منه فى الإحساس، بل لعل

الحسن الأخير (٣) كذلك أيضا، بل قوله (عليه السلام) فيه أخيرا: «و للسمك قد تكون أيضا»

مشعر بذلك أيضا، باعتبار إرادته أنها تكون مصيده له إذا أخذ منها حيا.

و خبر زراره (٤)

مع إرساله و إضماره قاصر عن معارضه ما تقدم من وجوه، و نصوص المجوسى (٥)

إنما تدل على صحه تذكيره للسمك بإخراجه كما هو مقتضى غيره من النصوص، لعدم اعتبار التسميه فيه بلا خلاف فيه نسا (٦)

و فتوى التى لا يؤمن عليها إلا المسلم، نعم لا يقبل قوله: إنى أخرجه حيا، فإذا شهد علم أنه ذكاه.

و من ذلك يعلم الوجه فيما ذكره المصنف و غيره، بل هو المشهور من أنه لو أخرجه أو أخذ مجوسى أو مشرك فضلا عن كتابى فمات فى يده حل بل عن ابن إدريس الإجماع عليه،

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ٥ و ٩ و ١١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الذبائح.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الذبائح.

خلافًا لما عن ظاهر المفيد من التحريم، ولا ريب في ضعفه وإن احتاط به ابن زهره، لعدم دليل له عدا الأصل المقطوع بما عرفت، و دعوى اعتبار الإسلام في التذكية التي منها إخراج السمك الممنوعه على مدعيها، خصوصًا بعد النصوص المزبوره (١) المشعره بالفرق بينها وبين تذكية الحيوان باعتبار التسميه في الثانيه دونها، لأن ذكاه السمك أخذه أو صيده.

و خبر عيسى (٢)

المتقدم القاصر سندا بل و دلالة- لابتنائها على دلالة على اشتراط أخذ المسلم له منهم حيا، كما عن ظاهر الاستبصار فيكون إخراجهم له بمنزله وثوبه من الماء بنفسه إذا أخذه المسلم، و هو ضعيف جدا، لأن المراد و لو بقريته آخره مشاهدته- لا يصلح معارضا لما عرفت.

نعم لا يحل أكل ما يوجد في يده حتى يعلم و لو شرعا أنه مات بعد إخراجة من الماء في الأرض حيا، بحيث يكون مذكى أو أخذه أو صيده، لما سمعته من النصوص السابقة، لأن الأصل عدم التذكية، و من المحتمل أخذه طافيا أو ميتا في الماء، و لا أصل يقضى بصحة في فعله و قوله كالمسلم حتى يكون قاطعا لذلك، كما هو واضح.

بل في الدروس «إذا وجد في يد مسلم سمك ميت حل أكله و إن لم يخبر بحاله، عدلا كان أو فاسقا» و إن كان قد يشكل، بناء على جواز الانتفاع بميته السمك و لو بدهنه، فان وجوده حيثئذ في يده أعم من تذكيته التي ينبغى حمل المسلم عليها، و الله العالم.

و لو أخذ و أعيد في الماء فمات لم يحل و إن كان ناشبا في الآله

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الذبائح.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

وفاقا للمشهور لأنه مات فيما فيه حياته كما في

صحيح عبد الرحمن (١)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن السمك يصاد ثم يجعل في شيء ثم يعاد إلى الماء فيموت فيه، فقال: لا تأكله، لأنه مات في الذي فيه حياته».

و صحيح الخزاز (٢)

«سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل اصطاد سمكه فربطها بخيط و أرسلها في الماء فماتت أتوكل؟ قال: لا».

و خبر عبد المؤمن (٣)

«أمرت رجلا يسأل لي أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صاد سمكا و هن أحياء ثم أخرجهن بعد ما مات بعضهن، فقال:

ما مات فلا تأكل منه، فإنه مات في ما كان فيه حياته»

بناء على كون المراد صيد السمك و إبقاؤه في الماء بآله و نحوها.

بل لو قلنا بكون مورده خاصا بغير ما نحن فيه، و هو موته في الماء قبل إخراجها، و يعبر عنه بالطافي المحرم بإجماعنا المستفيض على تحريمه و الصحاح و غيرها (٤) من أخبارنا إلا أن الجواب عام و العبره بعمومه دون خصوصه، مضافا إلى التعليل العام له و لغيره أيضا.

خلافًا للعماني، فقال: «يحل ما مات في الآله المعموله للصيد»

للصحيح (٥) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «سألته عن الحظيره من القصب تجعل في الماء يدخل فيها الحيتان فيموت بعضها فيها، قال: لا بأس به، إن تلك الحظيره إنما جعلت ليصاد بها».

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣ و ٤ و الباب - ٣٥ - منها - الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

صحيح محمد ابن مسلم (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) «فى الرجل ينصب شبكه فى الماء ثم يرجع إلى بيته و يتركها منصوبه و يأتيها بعد ذلك و قد وقع فيها سمك فمتن، فقال: ما عملته يده، فلا بأس بأكل ما وقع فيها».

إلا أنهما- مع قصورهما عن المقاومه لتلك الأدله المعتضده بالشهره العظيمة بل لعلها إجماع- غير صريحين فى الموت فى الماء، إذ من المحتمل كون الحظيره و الشبكه فى مكان يكون الماء فيه مدا و جزرا، فيكون موت السمك حينئذ فيها بعد الجزر، و صيرورته فى الآله المقتضيه لملك الصائد باعتبار كونها مما عملته يده، بل لعل التعليل بذلك مشعر بما ذكرناه، بل قيل: يكفى فى الحل احتمال كون الموت خارج الماء، لأن الأصل بقاء الحياه و إن كان فيه ما فيه، و الله العالم.

و كيف كان ف هل يحل أكل السمك حيا بعد تذكيته بالأخذ مثلا؟ قيل و القائل الشيخ فى محكى المبسوط لا يجوز لدخول موته فى تذكيته، و لذا لو عاد إلى الماء و مات فيه حرم، و لو كان قد تمت ذكاته لما حرم بعدها.

و الوجه الجواز وفاقا للمشهور لأنه مذكى بالإخراج، لإطلاق الأدله (٢).

السابقه، فضلا عن

قوله (عليه السلام) فى النص السابق (٣): «هو ذكى»

الذى لا ينافيه حرمة لو مات فى الماء بعد ذلك، إذ أقصاه أنه يشترط فيه مع ذلك عدم موته فى الماء، نعم مرسل الاحتجاج (٤).

السابق قد يشهد لذلك، بل و

روايه ابن أبى

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الذبائح.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب الذبائح - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الذبائح - الحديث ٨.

يعفور (١) الواردة في الجراد، فيها «إن الله تبارك أحله و جعل ذكاته موته، كما أحل الحيتان و جعل ذكاتها موتها».

لكن- مع أن الأول منهما مرسل و في غير الكتب الأربع، و لم يذكره الفقهاء في الكتب الاستدلالية- لم أجد أحدا عمل بمضمونها، بل يمكن القطع بعدم اعتبار الموت حتف الأنف في تذكته، و حينئذ فالمذهب الجواز، لما عرفت.

و لعله لذا لو قطع منه قطعه بعد خروجه فهي حلال و إن عاد الباقي إلى الماء، سواء مات فيه أو لا، كما نص عليه في الدروس، نعم لو قطع منه قطعه و هو بعد في الماء حتى أو ميت لم تحل، لأنه قطعه مبانه من حي غير مذكي، إذ ليس في الأدله ما يقتضى ذكاه تلك القطعه بأخذها، كما هو واضح، و الله العالم.

و لو نصب شبكه مثلا- فمات بعض ما حصل فيها و اشتبه الحي بالميت قيل و القائل الشيخ في محكي النهايه و القاضى حل الجميع حتى يعلم الميت بعينه للصحيحين (٢) السابقين المؤيدين ب

خبر مسعده ابن صدقه (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «سمعت أبي (عليه السلام) يقول: إذا ضرب صاحب الشبكه بالشبكه فما أصاب فيها من حي أو ميت فهو حلال ما خلا ما ليس له قشر، و لا يؤكل الطافي من السمك».

بل و ب

خبر على بن جعفر (٤) عن أخيه (عليه السلام) المروى عن قرب الاسناد

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب لباس المصلى- الحديث ٤. إلا أنها واردة في الخز لا الجراد، و ليس لابن أبي يعفور روايه في الجراد بهذا المضمون.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٢ و ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

«سألته عن الصيد يجسه فيموت في مصيده أ يحل أكله؟ قال: إذا كان محبوبا فكله، فلا بأس».

و بالمعتبره المستفيضه المتضمنه للصحيح وغيره (١)

الداله على أنه إذا اجتمع الحلال و الحرام فهو حلال حتى يعرف الحرام بعينه فتدعه، و غير ذلك مما يخرج به عن قاعده المقدمه.

و قيل و القائل الأكثر بل المشهور يحرم الجميع تغلبا للحرمة لقاعده المقدمه المؤيده بخبر عبد المؤمن الأنصارى (٢)

المتقدم سابقا، و

للمعتبره المستفيضه الداله على أنه «ما اجتمع الحلال و الحرام إلا و غلب الحرام الحلال» (٣)

التي هي أرجح من تلك المعبره بالاعتضاد

١ - ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به - من كتاب التجاره و الباب - ٦١ - من أبواب الأطمعه المباحه من كتاب الأطمعه و الأشربه.

٢ - ٢ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٣ - ٣ الروايه الوارده بهذا اللفظ ليست إلا ما رواه ابن أبي جمهور في غوالي اللثالي عن النبي صلى الله عليه و آله على ما ذكره في المستدرک - الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ٥. و قد ذكر المحدث البحراني قدس سره في تعليقه منه رحمه الله على كتابه الحدائق الناضره ج ١ ص ١٥٠ بعد التأييد - لاستدلاله - بهذا الخبر ما هذا لفظه: «إنما جعلنا هذا الخبر مع صراحته في المدعى من المؤيدات لعدم الوقوف على سنده من كتب أصولنا، و إنما وقفت عليه في غوالي اللثالي». نعم يمكن أن يستفاد هذا المعنى من مضامين بعض الروايات: منها صدر صحيحه ضريس الكناسى المرويه في الوسائل - الباب - ٦٤ - من أبواب الأطمعه المحرمه الحديث ١. و منها صحيحتي الحلبي الأمرتان ببيع المذكى المختلف بالميته ممن يستحل الميته، حيث لم يجوز الامام عليه السلام أكل المشتبه، راجع الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الأطمعه المحرمه - الحديث ١ و ٢. و منها روايه إسماعيل بن موسى بن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام الوارده في الشاتين المشتبهين، راجع البحار ج ٦٥ ص ١٤٠. و أين هذا من المعبره المستفيضه التي ادعاها الشيخ طاب ثراه و الظاهر أنه قد - استأنس في ذلك بعباره الرياض و أخذه منه، حيث قال في المقام ما هذا لفظه: «نعم ربما يعضد ما ذكروه المعبره المتضمنه للصحيح و غيره الداله على أنه إذا اجتمع الحلال و الحرام فهو حلال أبدا حتى تعرف الحرام بعينه، و لكنها معارضه بمثلها الدال على أنه ما اجتمع الحلال و الحرام إلا - و قد غلب الحرام الحلال، و هذا أرجح للاعتضاد بالشهره، و على تقدير التساوى و التساقت ينبغى الرجوع إلى مقتضى القاعده في الشبهه المحصوره، و هو الحرمة من باب المقدمه».



بالشهره، بل لو سلم تكافؤهما اتجه الرجوع إلى باب المقدمه، بل لعل التأمل الجيد فيه يقضى بكون النصوص الأولى فى غير المحصور، كما يشهد له بعض الأمثله فيها، بخلاف النصوص الثانيه الظاهره فى المحصور بقريته الإجماع، و لا أقل من أن تكون مقيده لتلك النصوص السابقه إن لم نقل إن العلم الإجمالى فى المحصور من المعرفه بعينه.

و كيف كان فلا يعارض ذلك الصحيحان (١)

الظاهران فى صورته التمييز التى لا يقول بها الخصم، و إنما هو مذهب ابن أبى عقيل الذى عرفت ضعفه، و حينئذ فهما بالنسبه إلى ما نحن فيه مأولان، ضروره ظهور أن الموت فى الشبكه و الحظيره مقتضى للحل، لا أنهما فى صورته اشتباه الحرام و الحلال، و كذا الكلام فى خبر مسعده (٢)

الذى مقتضاه حل ما فى الشبكه من حى أو ميت محكوم عليه بأنه ميت فيها، و لو للأصل الذى تعرف الكلام فيه.

و على كل حال فهى فى غير الفرض الذى هو الاشتباه بين الحلال و الحرام، باعتبار موته فى الماء المقتضى لحرمة، لا المحكوم بكونه جميعه

---

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الذبائح ٢ و ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.

حلالا من غير فرق بين حيه و ميته، فلا اشتباه، بل ليس فيهما إطلاق يشمل هذه الصوره التي هي اشتباه الميت بالحى.

هذا كله مع أنك قد سمعت احتمالهما الموت خارج الماء، فيكون الجميع مذكى، بل فى المسالك و غيرها أنه كذلك مع الشك فى الموت فى الماء، و الأصل بقاء الحياه إلى أن فارقته، و الأصل الإباحه، و إن كان فيه أن مثل ذلك لا يثبت التذكيه التي يقتضى الأصل عدمها و بذلك كله ظهر لك أن الثانى لا الأول حسن.

بقى شىء: و هو أنه قد تضمن مرسل أبان (١) عن الصادق (عليه السلام) و خبر السكونى (٢) عنه (عليه السلام) أيضا حل السمكه التي فى بطن السمكه،

قال فى الأول: «قلت: رجل أصاب سمكه و فى جوفها سمكه، قال: يؤكلان جميعا»

و قال فى الثانى: «إن عليا (عليه السلام) سئل عن سمكه شق بطنها فوجد فيها سمكه، فقال:

كلهما جميعا»

و هما إن لم يكونا ظاهرين فى كون السمكه ميته فلا ريب فى شمولهما لها، و لعله لاستصحاب حياتها إلى حين إخراج التي فى بطنها، فيكون ذلك تذكيه لهما.

إلا أنك قد عرفت ما فى هذا الأصل، فالعمده الخبران، إلا أنى لم أجد العمل بهما على وجه يجبرهما، و لا ريب فى أن الأحوط اجتنابها، إلا أن يعلم حياتها حين الإخراج، و يأتى تمام الكلام فى ذلك عند تعرض المصنف فى الأئمه له إنشاء الله تعالى، و الله العالم.

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢.

**[المسألة الثامنة ذكاه الجراد أخذه حيا]**

المسألة الثامنة:

ذكاه الجراد أخذه (حياخ) نحو ما سمعته في السمك، و لعله لأنه نثره من حوت في البحر، كما في

خبر مسعده بن صدقه (١) قال: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن أكل الجراد، فقال:

لا- بأس بأكله، ثم قال (عليه السلام): إنه نثره من حوت في البحر، ثم قال: إن عليا (عليه السلام) قال: إن الجراد و السمك إذا خرج من الماء فهو ذكي. و الأرض للجراد مصيده، و للسمك قد تكون أيضا».

و قال الصادق (عليه السلام) في خبر عمر بن هارون الثقفي (٢): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): الجراد ذكي، و أما ما مات في البحر فلا تأكله».

و في

خبر علي بن جعفر (٣) عن أخيه (عليه السلام) «سألته عن الجراد يصيده فيموت بعد أن يصيده أ يؤكل؟ قال: لا بأس».

و في خبره الآخر (٤) عنه (عليه السلام) أيضا «سألته عن الجراد يصيبه ميتا في الماء أو في الصحراء أ يؤكل؟ قال: لا تأكله».

و في المروى عن كتاب علي بن جعفر (٥)

«عما أصاب المجوس من الجراد و السمك أ يحل أكله؟ قال: صيده ذكاته، لا بأس به».

و صحيح سليمان بن خالد (٦)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام)

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب الذبائح- الحديث ٨.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

عن الحيتان يصيدها المجوس، فقال: إن عليا (عليه السلام) كان يقول:

الحيتان و الجراد ذكى».

و فى

خبر حماد بن عيسى المروى عن قرب الاسناد (١)

«سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يذكر عن أبيه (عليه السلام) قال: قال علي (عليه السلام): إن الحيتان و الجراد ذكى كله»

إلا أنه يمكن إرادته الطاهر من الذكى منه هنا، ك

مرسله ابن المغيرة (٢) عنه (عليه السلام) أيضا «الجراد ذكى حيه و ميته».

و على كل حال فلا ريب فى ظهور النصوص المزبوره فيما صرح به غير واحد من الأصحاب بل لا أجد فيه خلافا بينهم من أن الكلام فى تذكيه الجراد كالكلام فى السمك حتى فى عدم اعتبار التسميه و الاستقبال، و أنه لا يشترط فى أخذه الإسلام، بل قيل لم يذكره المفيد هنا، فلا خلاف، إلا أنه مع كونه خلاف ما حكاه فى كشف اللثام و غيره عنه يمكن أن يكون تركه اتكالا على ما ذكره فى السمك بناء على اتحاد حكمها، و لعله لذا احتاط فيه ابن زهره كما احتاط هناك.

لكن فى الرياض «فى استفادته الاتحاد المزبور من النصوص إشكال، لأنها غير صريحه فى ذلك، بل و لا- ظاهره، نعم ربما يستأنس له بالنصوص المتقدمه الداله على أن السمك و الجراد ذكى كما فى الصحيح (٣)

و الموثق (٤)

و أنهما إذا خرجا من الماء فهما ذكيان، كما فى الخبر (٥)

من حيث ذكره مع السمك و تعليق الحكم بالذكاه عليهما معا المشعر باتحادهما حكما، مضافا

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٨.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب الذبائح- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٩.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٣.

إلى دلاله الأولين (١)

منهما على حلها بالذكاه النفسيه لهما، خرج منهما ما إذا ماتا حتف أنفهما بالإجماع فيهما و النصوص المتقدمه فى السمك (٢)

و الروايه الأخيره (٣)

فيهما، حيث اعتبرت فى حلها خروجهما، و المراد به بحكم التبادر و الغلبه كما مضى الخروج باليد و غيرها، فيدل على اعتبار الأخذ هنا أيضا.

و فيه ما لا يخفى عليك بعد الإحاطه بما ذكرناه من النصوص المنجبر ما فى بعضها- من الضعف و الإرسال- بالعمل الظاهره فى الاتحاد فى التذكيه التى هى فيهما الأخذ و الصيد، فلا وجه للمناقشه المزبوره.

و المراد بما فى الموثق (٤) المزبور خروج السمك من الماء لا هو و الجراد الذى لم يتعارف فى صيده أخذه من الماء، و المعنى أن الجراد إذا صيد و السمك إذا صيد بأن أخرج من الماء كل منهما ذكى، أى هذا تذكيه له.

بل يمكن إرادته التذكيه من لفظ «ذكى» فى كثير من النصوص المزبوره (٥)

و لو باعتبار كونها مساقه لذلك لا الطهاره، و الأمر سهل بعد وضوح المطلوب الذى هو كون الجراد كالسمك فى التذكيه التى هى فيهما أخذهما حين أو صيدهما كذلك مع عدم موت الأول منهما فى الماء.

و حينئذ ف لا يشترط فى أخذه الإسلام كما سمعته فى السمك، نعم لا بد من العلم بتذكيته له بمشاهده أو غيرها، فلا يكفى

- 
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب الذبائح- الحديث ٤. و الباب- ٣٧- منها- الحديث ٩.
  - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣١ و ٣٣- من أبواب الذبائح.
  - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٣.
  - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٣.
  - ٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الذبائح- الحديث ٥ و ٦ و ٧ و الباب- ٣٢- منها- الحديث ٤ و ٦ و الباب- ٣٧- منها- الحديث ٣ و ٤ و ٨ و ٩.

قوله فضلا عن فعله، لما عرفت.

و حينئذ ف لو مات الجراد قبل أخذه لم يحل بلا إشكال و لا خلاف كالسمك، لعدم حصول تذكيتة و كذا لو وقع فى أجمه نار فأحرقتها و فيها جراد لم يحل و إن قصده المحرق لعدم صدق اسم الصيد و الأخذ على ذلك،

قال عمار بن موسى (١): «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن السمك يشوى و هو حى، قال: نعم لا بأس به، و سئل عن الجراد إذا كان فى قراح فيحرق ذلك القراح فيحترق ذلك الجراد و ينضج بتلك النار هل يؤكل؟ قال: لا».

و لا ينافى ذلك

خبره الآخر (٢) عنه (عليه السلام) أيضا «سألته عن الجراد يشوى و هو حى، قال: نعم لا بأس به، و عن السمك يشوى و هو حى، قال: نعم لا بأس به»

المراد منه شواؤه بعد صيده، نعم لو فرض إمكان كون النار آله صيد للجراد بأن يؤججها و يصطاده بها حل حينئذ، كالصيد غيرها من الآلات على حسب ما سمعته فى السمك المصايد بالشبكة و الحظيره و غيرهما، و الله العالم.

و لا يحل الدبى بفتح الدال مقصورا حتى يستقل بالطيران ليكون صيدا حينئذ باعتبار امتناعه بطيرانه فلو أخذ قبل استقلاله لم يؤكل بلا خلاف أجده فيه، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه، بل فى كشف اللثام الاتفاق عليه.

وفى

صحيح على بن جعفر (٣) عن أخيه (عليه السلام) «سألته عن الدبى من الجراد، قال: لا حتى يستقل بالطيران».

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الذبائح- الحديث ١ و فيه «سألته عن الدبى من الجراد أ يؤكل؟».

و فى

موثق عمار (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى الذى يشبه الجراد- و هو الذى يسمى بالدبى ليس له جناح يطير به إلا أنه يقفز قفزا- أ يحل أكله؟ قال: لا يؤكل ذلك، لأنه مسخ، و عن المهرجل، فقال: لا يؤكل، لأنه مسخ، ليس هو من الجراد».

و ظاهر عبارته المتن و غيره أن الدبى الصغير من الجراد قبل أن يستقل بالطيران، و حكاها فى كشف اللثام عن الصحاح و الديوان و النهايه، قال:

«و هو يشمل ما إذا نبت له جناح صغير، و هو المراد هنا، كما نص عليه الفقهاء و سيظهر، و المشهور عند اللغويين أنه الذى لم ينبت له جناح، و فى النهايه الأثيريه: و قيل: هو نوع يشبه الجراد، و يؤيده خبر عمار- السابق- و فى نظام الغريب أن الدبى من الجراد، أول ما يظهر من بيضه، و فوقه البرقان، و هو أول ما يصفر و يظهر فيه خطوط، و فوقه المسبح، و هو ما يظهر فيه خطوط بيض و سود و صفر قبل ظهور حجم أجنحته، و فوقه الكتفان، و هو ما ظهر حجم أجنحته، فإذا نظرت موضعها رأيتها شاخصا، و فوقه الغوغاء بالمد و القصر، و هو أول ما تظهر أجنحته، و يصير الأحمر إلى الغبره، و يستقل من الأرض، و يموج بعضه فى بعض و لا يتوجه جهة واحده». قلت: هو حرام على كل حال، لما عرفت، و لأنه من الحشرات.

بقى شىء: و هو ما تعارف فى زماننا من صيد الأطفال للسمك و الجراد، و لا إشكال فى حله بصيدهم، لما عرفت من عدم اعتبار البلوغ فى التذكيه الذيحه فضلا عن هذه التذكيه التى هى فى الحقيقه من حيازه المباحات.

لكن استفاد من عدم قبول خبر المجوسى و أنه لا بد من مشاهدته

عدم الاعتبار أيضا بخبر الضبي، فحينئذ يحرم أكل ما فى يده من الجراد و السمك و إن أخبر بصيده له على الوجه الشرعى، لعدم الدليل على قبول خبره، إلا أن يدعى سيره تقتضى إلحاقه بالمسلم فى ذلك، كما ألحقته به فى التذكية الذبيحة، و قد مضى بعض الكلام فى ذلك.

هذا و قد يستفاد من توسعه الأمر فى تذكية السمك و الجراد صحه وقوعها من المجنون، بناء على صحه الحيازه منه، لأنها نوع منها، فيصدق على إثبات يده أنه أخذ و صيد، اللهم إلا أن يقال: إنه لا عبره بقصده، و فيه تأمل، و الله العالم.

### [المسألة التاسعة ذكاه الجنين ذكاه أمه]

المسألة التاسعة قال رسول الله (صلى الله عليه و آله)

ذكاه الجنين ذكاه أمه (١)

بل روى ذلك أيضا مستفيضا حد الاستفاضه إن لم يكن متواترا عن عترته (صلوات الله عليهم).

ففى

صحيح يعقوب بن شبيب (٢)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحوار تذكى أمه أ يؤكل بذكاتها؟ فقال: إذا كان تماما و نبت عليه الشعر فكل».

و فى

موثق سماعه (٣)

«سألته عن الشاه يذبحها و فى بطنها ولد قد أشعر، قال: ذكاته ذكاه أمه».

و فى

صحيح ابن مسلم (٤)

«سألت أحدهما (عليهما السلام) عن

١- ١ المستدرک- الباب- ١٦- من أبواب الذبائح- الحديث ٢ و سنن البيهقى- ج ٩ ص ٣٣٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الذبائح- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.





قول الله عز و جل أُحِلَّتْ لَكُمْ بِهِمَهُ الْأَنْعَامِ (١) قال: الجنين في بطن أمه إذا أشعر و أوبر فذكاته ذكاه أمه، فذلك الذي عنى الله عز و جل»

و نحوه رواه العياشى (٢) عنه (عليه السلام) أيضا. و رواه أيضا عن زراره (٣) عن أبى جعفر (عليه السلام).

بل

روى أيضا عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبى نصر عن بعض أصحابنا (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «عن قول الله عز و جل أُحِلَّتْ - إلى آخرها- قال: الجنين في بطن أمه إذا أشعر و أوبر فذكاته ذكاه أمه».

و نحوه رواه

الصدوق في العيون بسنده عن الفضل بن شاذان (٥) عن الرضا (عليه السلام) في كتابه إلى المأمون، قال: «ذكاه الجنين ذكاه أمه إذا أشعر و أوبر».

و فى

صحيح الحلبي (٦) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «إذا ذبحت الذبيحة فوجدت فى بطنها ولدا تاما فكل، و إن لم يكن تاما فلا تأكل».

و فى

صحيح ابن مسكان (٧) عن أبى جعفر (عليه السلام) «أنه قال فى الذبيحة تذبح و فى بطنها ولد، قال: إن كان تاما فكله. فان ذكاته ذكاه أمه، و إن لم يكن تاما فلا تأكله».

و فى

خبر جراح المدائنى (٨) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «إذا ذبحت ذبيحة و فى بطنها ولد تام فكله، فان ذكاته ذكاه أمه، فان لم يكن تاما فلا تأكله»

إلى غير ذلك من النصوص التى من بعضها يعلم أن المراد من النبوى المزبور بيان الاكتفاء عن ذكاه الجنين بذكاه أمه، بل لعل الظاهر حصر مقتضى الحل فيه بذلك.

١- ١ سورة المائدة: ٥- الآية ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ٩.

- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ١٠.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ١١.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ١٢.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ٦.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ٧.

فما عن بعض العامه- من إعرابها بالنصب على المصدر، أى ذكاته كذكاه أمه، فحذف الجار و نصب مفعولا، فأوجب تذكيتة كتذكيه أمه- معلوم الفساد، ضروره أن أهل البيت (عليهم السلام) أدري بما فيه من غيرهم، و كونه على المعنى المزبور لا تذكيتة للجنين أصلا فلا- وجه لإضافه الذكاه إليه يدفعه معلوميه الاكتفاء بأدنى ملابسه بإضافه مثله، على أن المراد بذلك الكنايه عن حل الأكل، فهو حينئذ بحكم المذكي بالنسبه إلى حله بسبب تذكيتة أمه.

كل ذلك مضافا إلى ما فى الروضه و غيرها من أن فى التأويل المزبور لروايه النصب من التعسف ما لا يخفى، بل هو مخالف لروايه الرفع دون العكس، لإمكان كون الجار عليها لفظ «فى» أو الباء على معنى دخول ذكاه الجنين فى ذكاه أمه أو كون ذكاته بسبب ذكاتها أو نحو ذلك مما يوافق روايه الرفع فى المعنى.

و على كل حال فلا إشكال فى حصول ذكاه الجنين بذلك إن تمت خلقته لما سمعته من النصوص (١).

التي قد يستفاد منها أن من تمام خلقته أن يشعر أو يؤبر، كما عن صريح بعض و ظاهر آخر تحديدها بذلك، و لعله به يجمع بين النصوص و الفتاوى المقتصره على اشتراط أحدهما بناء على التلازم بينهما، بل لو قلنا بعدمه- كما عساه يظهر من الصدوق فى المقنع حيث اعتبر فيه تمام الخلقه و نسب الاشعار للروايه- كان وجه الجمع بين النصوص ذلك أيضا. و شاهده الصحيح (٢).

السابق الذى اعتبرهما معا الذى قد يستفاد من العطف فيه عدم التلازم بينهما و إن كان يمكن أن يكون الوجه فيه أنه آخر تمام الخلقه.

و كيف كان فقد قيل و القائل الشيخ و القاضى

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبائح.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

و ابن حمزه و الديلمي و الحلبي على ما حكى: إنه كذلك إن تمت خلقتة و لم تلجه الروح و إلا- ف لو و لجتة لم يكن بد من تذكيتة فلو خرج ميتا بعد ولوج الروح فيه كان ميتة، لإطلاق أو عموم ما دل (١)

على اشتراط تذكيتة الحى الممنوع تناولهما للفرض، كمنع تناول الميتة له، و مع التسليم يقيد أو يخص بالنصوص (٢)

المزبوره التى هى أرجح منها من وجوه و إن كان بينهما تعارض العموم من وجه، و لأنه قبل ولوج الروح فى تربيته روح أمه، فيكون إزهاق روحها بالتذكية تذكيتة، و أما بعده فإنه فى تربيته روحه، فيحتاج إلى تذكيتة الذى مرجعه إلى مجرد اعتبار لا يصلح معارضا لإطلاق الأدلة المزبوره أو الظاهره فى ولوج الروح و لو من حيث صدق اسم التذكيتة، خصوصا

موثق عمار (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى الشاه تذبج فيموت ولدها فى بطنها، قال: كله، فإنه حلال، لأن ذكاته ذكاه أمه، فان خرج و هو حى فاذبحه و كل، فان مات قبل أن تذبجه فلا تأكله، و كذلك البقر و الإبل»

فإن الموت فى البطن ظاهر فى ولوج الروح.

و لعله لذلك قال المصنف فيه إشكال بل جزم غيره بعدم الفرق، بل فى الرياض عن الكفايه و غيرها نسبتة إلى المتأخرين، كل ذلك مع بعد الفرض فيما ذكروه أو امتناعه، إذ لا يعلم ولوج الروح فيه قبل خروجه حيا، إذ التحرك فى البطن أعم من الحياه، اللهم إلا أن يكون كالإنسان الذى دلت النصوص (٤)

على ولوج الروح فيه و الله العالم.

١- ١ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣ و الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الذبائح.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الذبائح.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الذبائح- الحديث ٨.

٤- ٤ الكافي- ج ٦ ص ١٢- ١٦.

نعم لو لم يتم خلقته لم يحل أصلا بلا خلاف أجده فيه، بل عن الانتصار و غيره الإجماع عليه، للنصوص (١)

السابقة و غيرها.

و على كل حال فقد ظهر لك أنه مع الشرطين أى التمام و خروجه ميتا المستفاد من فحوى الكلام يحل بذكاه أمه لا بدونهما أو أحدهما.

و لكن قيل كما عن المبسوط لو خرج حيا و لم يتسع الزمان لتذكيته حل أكله لكونه غير مستقر الحياه، فيلحق بحكم الميت الذى ذكاته بذكاه أمه، و به صرح الشهيدان و غيرهما.

و لكن الأول أشبه بأصول المذهب و قواعده التى مقتضاها الحرمه مطلقا المقتصر فى الخروج عنهما على المتيقن، مضافا إلى الموثق (٢)

السابق، فهو حينئذ كما لو خرج مستقر الحياه المعلوم حرمة إجماعا بقسميه، لعدم اندراجه فى النصوص المزبوره (٣)

فيبقى على عموم ما دل (٤) على حرمة الميتة.

و من الغريب ما فى الدروس من احتمال الحل، قال: «و لو خرج حيا لم يحل إلا بالتذكيه، و لو ضاق الزمان عنها فان لم يكن فيه حياه مستقره حل، و إلا- ففى الحل و جهان، من إطلاق الأصحاب و جوب التذكيه إذا خرج حيا، و من أنه مع قصور الزمان فى حكم غير مستقر الحياه» ضروره عدم الدليل على كونه بحكمه، بل ظاهر الأدله خلافه، بل قد عرفت تصريح الموثق (٥)

باعتبار التذكيه مع الحياه، و لا فرق بين سعه الزمان لذبحه و عدمه، كغيره من الحيوان المعتبر فيه التذكيه إلا

١- ١ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الذبائح.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الذبائح- الحديث ٨.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الذبائح.

٤- ٤ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الذبائح- الحديث ٨.

ما خرج بدليله، كالمترديه و الصيد و نحوهما. نعم لا تجب المبادره إلى شق جوف الذبيحه التى فى بطنها جنين قد ولجته الروح زياده على المتعارف، لإطلاق الأدله السابقه و إن كان هو أحوط.

و لا يخفى عليك أن تفسير الشرطين بما ذكرنا و إن كان لا يخلو من تعسف لكنه أولى من دعوى رجوع المصنف من الإشكال إلى الجزم، و المراد بهما التمام و عدم ولوج الروح، على أنه لا- يتم فى قوله: «و الأول أشبه» المراد منه الحرمة مع الخروج حيا كما فى الدروس مطلقا، و لازمه حينئذ أن من شرط الحل عدم الخروج حيا، فتأمل جيدا.

و بذلك كله ظهر لك حكم الجنين الذى تذكى أمه، بل و غير ذلك، كجنين الميتة و الحيه غير المذكاه، إذ من المعلوم حليته لو خرج مستقر الحياه و ذكى و لو من الميتة، لإطلاق الأدله و عمومها، و خصوص

خبر على ابن جعفر (١) عن أخيه (عليه السلام) المروى عن قرب الاسناد «سألته عن شاه استخرج من بطنها ولد حى بعد موتها هل يصلح أكله؟ قال:

لا بأس»

المعلوم إرادته نفى البأس عن أكله من حيث خروجه من الميتة و إلا فلا بد من تذكيتة، لإطلاق ما دل (٢)

على اعتبارها فى الحى، بل بناء على ما ذكرنا يعتبر ذلك و إن كان غير مستقر الحياه، و على القول باعتبار الاستقرار لا يكون قابلا للتذكيه، بل يكون ميتة كما لو خرج ميتا منها بعد أن ولجته الروح.

و أما لو خرج تام الخلقه حتى فى الشعر قبل أن تلجه الروح فربما ظهر من بعض الناس حله لأصل الإباحه، إلا أن الظاهر خلافه، لظهور الأدله فى اعتبار تذكيه الجنين فى حله و أن تذكيتة بتذكيه أمه، فلا يحل

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ١٤.

٢- ٢ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣ و الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الذبائح.

بدونها، لعدم التذكيه حينئذ، بل ذلك هو مقتضى حصر تذكيته بتذكيته، والله العالم.

### [خاتمه تشتمل على أقسام]

### [القسم الأول في مسائل من أحكام الذبائح]

### [المسألة الأولى يجب متابعه الذبيح حتى يستوفى الأعضاء الأربعة]

خاتمه تشتمل على أقسام

الأول في مسائل من أحكام الذبائح و هي ثلاث:

الأولى:

يجب متابعه الذبيح حتى يستوفى الأعضاء الأربعة بتمامها، بحيث لا يخرج عن الكيفيه المتعارفه بالتراخي في زمان القطع، و حينئذ فلو قطع بعض الأعضاء و أرسله فانتهى إلى حركة المذبوح ثم استأنف قطع الباقي حرم، لأنه لم يبق فيه حياه مستقره فالاستئناف بمنزله ذبح الميت، و الأول غير مجد، لعدم قطع الأربع به، و جعله في الدروس من شرائط الذبائح، قال: «ثامنها متابعه الذبيح حتى يقطع الأعضاء، فلو قطع البعض و أرسله ثم يتممه (١) فان كان في الحياه استقرار أو قصر الزمان حل، و إلا فالأقرب التحريم، لأن الأول غير محلل، و الثاني يجرى مجرى ذبح الميت» و نحوه الكركي في حاشيه الكتاب و الإرشاد.

و استشكل فيه الفاضل في قواعده، قال: «يستحب متابعه الذبيح حتى يستوفى أعضاء الأربعة، فلو قطع البعض و أرسله ثم استأنف قطع الباقي فإن كان بعد الأول حياه مستقره حل، و إلا حرم على إشكال،

---

١-١ هكذا في النسخه الأصليه، و في الدروس «ثم تممه».



لاستناد إزهاق الروح إلى الذبح» بل جزم بالحل في الإرشاد، قال:

«و لو قطع بعض الأعضاء ثم زفف عليه بعد إرساله فالأقرب الإباحه، سواء بقى فيه حياه مستقره- و هو الذى يمكن أن يعيش اليوم أو الأيام- أو لا».

و تفصيل الكلام فيها أنه إذا قطع البعض و أرسله ثم قطع الباقي و كانت حياته مستقره فلا خلاف في الحل، بل في المسالك نفى الريب فيه، ثم قال: «بلا خلاف، و كان (١) الاستناد فيه إلى الثانى و إن لم يصادف قطع الأربعة التى هى شرط الحل، لأن اشتراط قطعها في الحل إنما هو على تقدير وجودها، و إلا فلو فرض انقطاع بعضها لعارض قبل الذبح و بقى الحيوان مستقر الحياه كما يتفق ذلك في غير الحلقوم و المرى ء لم يعتبر في حله غير قطع الموجود قطعاً، و إلا- لزم أن يكون حيواناً محللاً مستقر الحياه لا يقبل التذكيه، و هو باطل اتفاقاً». و إن أمكن مناقشته إن لم يكن إجماعاً بأن مقتضى

قوله (عليه السلام) (٢): «إذا فرى الأوداج فلا بأس»

و غيره مما دل على اعتبار التذكيه في الحل كتاباً (٣) و سنه (٤)

المراد بها فرى الأوداج الأربعة الحرمه، لعدم الشرط، و لا بعد في عدم قبول الحيوان المزبور التذكيه، خصوصاً إذا كان ذلك عارضاً لا خلقه، و خصوصاً لو بقى جزء يسير من بعضها و فرض استقرار حياته، فان جعل ذلك تذكيه لا يخلو من بعد، بل لو فرض خلق الله تعالى شأنه فرداً من الحيوان بلا أعضاء للذباحه لم يكن القول بعدم قابليته للتذكيه بعيداً.

١- ١ هكذا في النسختين المخطوطتين و في المسالك «و إن كان».

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبائح - الحديث ١.

٣- ٣ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الذبائح.

و كذا لا خلاف عندهم فى الحل مع قصر الزمان على وجه لا يقدح فى التابع المتعارف فى الذبح، و لا يخرججه عن كون الفعل متحدا، و الله العالم.

و أما إذا كانت الحياه غير مستقره ففیه وجهان بل قولان: أحدهما الحل كما سمعته من الإرشاد، بل هو خيره المصنف حيث قال و يمكن أن يقال: يحل، لأن إزهاق روحه بالذبح لا غيره، و هو أولى و وافقه عليه فى المسالك، و الثانى التحريم كما سمعته من الشهيد و الكركى، لما تقدم من أنه بالقطع الأول صيره فى حكم الميت، و هو غير كاف فى الحل، لعدم استيفاء الأعضاء المعتمبره فيه، و الثانى غير كاف أيضا فيه، لأنه قطع بعد أن أبقاه الأول فى حكم الميت.

و كأن المصنف لاحظ بما ذكره الجواب عن ذلك بأن هناك قسما ثالثا، و هو استناد الإباحه إلى القطعين، و هما مستقلان بالمطلوب، لأن هذا الزائد لو أثر لقدح فى (مع خ ل) تتالى الذبح بحيث يقطع بعض الأعضاء بعد بعض على التوالى، فيأتى بعد قطع الأول قبل قطع الثانى ما ذكر.

قلت: لكن لا- يخفى عليك المناقشه فيه بما عرفت، بل هى هنا قويه باعتبار عدم الإجماع فيها، فالتحريم حينئذ متجه، لعدم حصول قطع الأعضاء الذى هو التذكيه الشرعيه، و الخروج عن ذلك فى مستقر الحياه للإجماع المزبور لا يقتضى الخروج عنه فى المقام، مؤيدا ذلك بأن المنساق و المتيقن من كيفية الذبح ما حصل فيها التابع على حسب المعتاد، و غيره محل الشك، و الأصل عدم التذكيه.

و لعل هذا أولى مما سمعته من الدروس الذى لا يتم على المختار من عدم اعتبار استقرار الحياه، ضروره كون المتجه- بناء على ذلك و على الاجتزاء بما بقى من أعضاء الذبائح كما سمعته فى مستقر الحياه- الاكتفاء

بقطع ما بقى من الأعضاء، على أن يكون هو التذكية، فيعتبر فيه التسميه، لا الأول، إذ هو حينئذ كمستقر الحياه الذى قطع بعض أعضائه ثم استرسل، بخلاف ما لو جعل قسما ثالثا، و هو استناد الازهاق إلى الذبح الحاصل من القطعين، فإنه قد يشكل الاجتزاء بالتسميه الأولى، خصوصا إذا كان متولى الثانى غير الأول، بناء على جواز تعدد الذابح، و إن كان لا يخلو من شك فى الجملة باعتبار إمكان دعوى انسياق غيره من الأدله، و الأصل عدم التذكية و إن فرض تتابع الفعل منهم على أن يقطع كل واحد منهم عضوا بعد قطع الآخر و فرض كون التسميه من الجميع، نعم الظاهر عدم الإشكال فى الحل لو فرض اشتراكهم فى القطع على وجه يكون منسوبا إلى مجموعهما، كما لو قطع الاثنان مثلا الأوداج بجر منهما للسكين.

و من ذلك كله يعلم الوجه فى الحرمة و إن لم نقل باعتبار استقرار الحياه، فما فى المسالك- من أن هذا كله مبنى على اشتراط استقرار الحياه فى المذبوح، أما لو اكتفينا بعده بالحركه أو خروج الدم سقط هذا البحث، و اعتبر فى الحل أحدهما أو كلاهما- لا يخلو من نظر، و الله العالم.

### [المسأله الثانيه لو أخذ الذابح فى الذبح فانتزع آخر حشوته معا كان ميته]

المسأله الثانيه:

لو أخذ الذابح فى الذبح فانتزع آخر حشوته معا كان ميته، و كذا كل فعل مقارن للذبح لا تستقر معه الحياه و مزهق للنفس كالذبح، لاشتراك السببين فى إزهاق روحه، و أحدهما محلل و الآخر محرم، فهو حينئذ كاشتراك الصيد و غيره فى القتل الذى اتفق النص (١)

و الفتوى على الحرمة به، ضروره ظهور الأدله فى اعتبار استقلال السبب المحلل فى إزهاق روحه، نعم لا عبره بالمعد السابق و لا بالمجهز المتأخر، لإطلاق الأدله، بخلاف ما إذا اشتركا معا كما فى الفرض، و لا أقل من الشك، و الأصل الحرمة.

و لا- فرق فى ذلك بين القول باستقرار الحياه و عدمه، فما فى المسالك- من أن هذا إذا اعتبرنا استقرار الحياه، و إلا كفى فى حكمه الحركه بعد الذبح أو ما يقوم مقامها و إن تعدد سبب الازهاق- لا يخلو من نظر، و الله العالم.

### [المسأله الثالثه إذا تيقن بقاء الحياه بعد الذبح فهو حلال]

المسأله الثالثه قد عرفت سابقا أنه لا خلاف نسا (١)

و فتوى بل و لا إشكال إذا تيقن بقاء الحياه بعد الذبح فهو حلال لإطلاق الأدله و عمومها و خصوصها، حتى على القول باعتبار الاستقرار، إذ هو معتبر حين الذبح لا بعده، نعم لا بد فى الحكم بالحل من إحرازه حينه بناء على اعتباره.

و كذا لا خلاف و لا إشكال فى أنه إن تيقن الموت قبله فهو حرام لاندراجة فى الميتة المحرمة كتابا (٢) و سنه (٣)

و إجماعا بقسميه و لو اشتبه الحال تعرفه بالعلامتين أو إحداهما على الخلاف السابق.

---

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ و ١٢- من أبواب الذبائح.

٢- ٢ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأطمعه المحرمة من كتاب الأطمعه و الأشربه.

و لو لم يعلم حركه المذبوح و لا خروج الدم المعتدل بناء على الاكتفاء بأحدهما- لظلمه و نحوها فالوجه تغليب الحرمة للأصل بعد ظهور النصوص (١)

فى اشتراط الحل بذلك، و الشك فى الشرط شك فى المشروط، و ربما احتمال الحل استصحابا لبقاء الحياه، و لكن لا يخفى ضعفه.

هذا و فى المسالك «و مثله يأتى فى الحكم باستقرار الحياه قبل الذبح حيث نعتبرها، فإنه مع العلم ببقائها يحكم بالحل، و بعدمها بعدمه، و مع الشك يتعارض أصله ببقائها و بقاء التحريم، و الأقوى حينئذ اعتبار الحركه بعد الذبح، و قد أشرنا إليه سابقا».

و فيه أنها لا تدل على الاستقرار قطعاً بالمعنى الذى ذكره، و كذا الدم، بل و لا مجموعهما، نعم هما أو أحدهما يدلان على أصل الحياه، كما عرفت الكلام فى ذلك مفصلاً.

بقى شىء: و هو أن صريح المسالك بل قد يظهر من غيره أيضاً اعتبار تأخر حياه المذبوح بعد الذبح و لو قليلاً، و لا ريب فى أنه أحوط، لكن فى تعيينه على وجه يحكم بالحرمة لو فرض العلم بمقارنه إزهاق روحه لتمام قطع الأوداج نظر، لإطلاق الأدله و صدق تذكیه الحى، و نصوص الحركه بعد الذبح (٢)

إنما هو فى مشبه الحال أو لحصول العلم بالازهاق بالتذكیه لا لإخراج الصوره السابقه المفروض فيها العلم بالمقارنه، أما مع عدم العلم بها فلا بد من الحركه المتأخره ليحصل العلم بذلك و إلا حرم، و احتمال المقارنه غير كاف، و الأصل لا ينقحها.

و لكن مع ذلك كله فلا ريب فى أن الأحوط ما ذكره، خصوصاً

١- ١ الوسائل- الباب- ١١ و ١٢- من أبواب الذبائح.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١ و ١٢- من أبواب الذبائح.

بعد إمكان التعبد باعتبار الحركة المتأخره فى النصوص، و قد مضى بعض الكلام فى ذلك، و الله العالم.

### [القسم الثانى فى ما يقع عليه الذكاه]

#### اشاره

القسم الثانى فى ما يقع عليه الذكاه من الحيوان و جملة القول فيه أنه مأكول و غير مأكول، و الثانى نجس العين و غير نجس، و غير النجس آدمى و غير آدمى، و الأخير (ما ظ) لا- نفس له و ما له نفس، و الأخير باعتبار الخلاف فى قبول التذكيه و عدمه أربعة أقسام: السباع و المسوخات و الحشرات و غير ذلك، و ستعرف الكلام فيها إنشاء الله تعالى.

كما أنك عرفت الكلام فى تذكيه غير ذى النفس من المأكول كالسمك و الجراد، و أنه بها يكون جائز الأكل، و عرفت تذكيه ذى النفس من المأكول الصيدية و الذبحيه و النحرية حتى ذكاه الجنين منه، و أنه بها يكون جائز الأكل باقيا على حكم طهارته قبلها، بخلاف غير المأكول منه، فإنه بتذكيته يكون باقيا على الطهاره دون جواز الأكل.

و أما غير المأكول من غير ذى النفس فلا حكم لتذكيته، لأنه ظاهر ذكى أو لم يذك، و الأصل فى مأكول اللحم من ذى النفس التذكيه، لأنه مقتضى كونه مأكولا و للإجماع بقسميه، و قوله تعالى (١) «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» و «فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» (٢) و النصوص المتواتره الوارده

١- ١ سورة المائده: ٥- الآيه ٣.

٢- ٢ سورة الأنعام: ٦- الآيه ١١٨.

فى الصيود و الذبائح، فلا إشكال فى هذا القسم.

كما لا- إشكال فى عدم قبول الأول من القسم الثانى- و هو نجس العين- للتذكيه و لا- خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه بل الضروره.

إنما البحث فى الأربعة الأخيره، و قد يقال: إن مقتضى الأصل عدم التذكيه التى هى من الأحكام الشرعيه التوقيفيه، و بها يخرج الحيوان عن اسم الميتة بالمعنى الأخص، و يبقى على حكم الطهاره الأولى، فما لم يعلم من الشرع قبوله لها يكون بحكم الميتة، و دعوى أن الأصل بقاؤه على الطهاره بالتذكيه العرفيه- أو أن القاعده الطهاره فى كل شىء حتى يعلم أنه نجس شرعا المقتصر فى الخروج عنهما على الميت حتف أنفه دون المذبوح بالذبح الشرعى الذى هو قطع الأوداج فيما شرع فيه الذبح، و هما و إن لم يفيدا كون الحيوان مما يذكى شرعا، إلا- أن احتمال ذلك كاف للحكم بالطهاره التى هى حكم المذكى شرعا من غير المأكول- يدفعها أن الميتة لغه و شرعا التى زهقت نفسها، إذ هى من الموت المقابل للحياه، فالميتة و الميت غير الحى سواء كان مذكى أو غيره إذ لم يثبت لها حقيقه شرعيه.

نعم قد تطلق فى مقابل ما ثبت له تذكيه شرعيه من مأكول اللحم، و لكن ذلك لا يقتضى الاختصاص بذلك، على أنه لو سلم كون الميتة غير المذكاه شرعا فى الواقع يمكن أن يقال فى المشكوك فى قابليته للتذكيه شرعا: الأصل عدمها أيضا، باعتبار أنه جعل شرعى يخرج الحيوان عن اسم الميتة التى هى لم يجعل لها الشارع تذكيه، فمن شك فى الجعل كان الأصل عدمه، و هو فصل مقوم للميتة، ضروره عدم جعل للشرع فى تحقق الميتة حتى يقال: الأصل عدمه أيضا، بل ليست هى إلا ما لم يجعل الشارع لها تذكيه، و هى أمر يتحقق بالأصل، و حينئذ فكل ما شك فى

تذكيته شرعا مندرج في اسم الميتة التي قد استفاضت النصوص (١)

بعدم جواز الانتفاع بشيء منها، ولا يخرج منها إلا المعلوم أنه مما يذكي شرعا.

بل يمكن دعوى رجوع الاستثناء في قوله تعالى (٢) «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» إلى ما يشمل الميتة و النطيحة و المترديه و أكيل السبع، بناء على أن المذكاه ميتة بالمعنى الذى ذكرناه و استثنى منها المذكى و إن كان خلاف الظاهر، بل خلاف ما ورد في تفسيرها من النصوص (٣)

لكن لا ينكر ظهور سوقها من النصوص (٤)

الوارده في تفسيرها في مأكول اللحم من الحيوان، بل يمكن دعوى القطع في ذلك، فلا يستفاد منها عموم قبول التذكية لكل حيوان كى ينقطع الأصل الذى ذكرناه، كما ظنه في كشف اللثام بعد أن قال: «ليس التذكية إلا الذبح». «و لا دليل على نقلها في الشرع، و الأصل استصحاب الطهاره».

و فيه أنه و إن سلمنا كون كيفية التذكية الذبح لكن الكلام في قبول كل حيوان لها، و استصحاب الطهاره و قاعدتها لا يقتضيان قبوله، نعم هما يقتضيان الطهاره التى هى حكم تذكيته لو لا إطلاق و عموم الميتة بالمعنى الذى ذكرناه، فان مقتضاه تناول كل ما لم تثبت تذكيته شرعا، و لو للشك في قبولها.

بل قد يقال: إن مقتضى

خبر على بن حمزه (٥) - سأل الصادق

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٤- من أبواب الأطحمة المحرمه - من كتاب الأطحمة و الأشرية.

٢- ٢ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب الذبائح.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب الذبائح.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب لباس المصلى - الحديث ٣ من كتاب الصلاة عن على بن أبى حمزه قال: «سألت أبا عبد الله و أبا الحسن عليهما السلام.» كما هو كذلك في الكافي ج ٣ ص ٣٩٧- ٣٩٨ إلا أن الموجود في التهذيب ج ٢ ص ٢٠٣- ٢٠٤ عن على بن أبى حمزه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الفراء.»



(عليه السلام) «عن لباس الفراء و الصلاة فيها، فقال: لا يصلى إلا فى ما كان منه ذكيا، فقال: أو ليس الذكى ما ذكى بالحديد؟ فقال: بلى إذا كان مما يؤكل لحمه، قلت: و ما لا يؤكل لحمه من غير النعم، قال:

لا بأس بالسنجاب، فإنه لا يأكل اللحم، و ليس هو مما نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) إذ نهى عن كل ذى ناب و مخلب»

- حصر قبولها فى المأكول إلا ما خرج، كما اعترف به فى كشف اللثام أيضا، اللهم إلا أن يقال: إن المراد منه ذلك بالنسبه إلى الصلاة فيه لا مطلقا، بل لعله الظاهر منه.

فالعمده حينئذ دعوى صدق اسم الميتة على كل حيوان زهقت روحه بأى طريق يكون: خرج منها المذكى شرعا و بقى غيره، أو أنها لكل حيوان لم تثبت له تذكيه شرعيه و إن ذكى بالتذكيه العرفيه، و من هنا لو شك فى كيفية التذكيه شرعا و لم يكن ثم إطلاق يحكم بعدم التذكيه و كون الحيوان ميتة نجسه، كما يحكم بعدم الأكل للمشكوك فى أكله، لأصاله عدم التذكيه.

نعم

صحيح ابن بكير (١)- «إن زرارہ سأل الصادق (عليه السلام) عن الصلاة فى الثعالب و الفنك و السنجاب و غيره من الوبر فأخرج كتابا زعم أنه إملاء رسول الله (صلى الله عليه و آله) أن الصلاة فى وبر كل شىء حرام أكله فالصلاة فى وبره و شعره و جلده و بوله و روته و كل شىء منه فاسده، لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى فى غيره مما أحل الله أكله ثم قال: يا زرارہ هذا عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) فاحفظ هذا يا زرارہ، فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة فى وبره و بوله و شعره و روته و ألبانه و كل شىء منه جائزه إذا علمت أنه ذكى قد ذكاه الذابح، فان كان غير ذلك مما نهيت عن أكله و حرم عليك أكله فالصلاة فى كل

شىء منه فاسده، ذكاه الذابح أو لم يذكه»

- ظاهر فى أن الذبح تذكيه لكل حيوان، و كذا لو كانت الروايه «الذبح» بناء على أن المراد منه ذبح أو لم يذبح.

و أظهر منه

صحيح على بن يقطين (١) قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن لباس الفراء و السمور و الفنك و الثعالب و جميع الجلود قال: لا بأس بذلك»

إذ لو لم تقبل التذكيه كانت ميتة لا يجوز لبسها مؤيدا بما يفهم من مجموع النصوص المتقدمه فى لباس المصلى (٢) من قبول التذكيه لكل حيوان طاهر العين حال الحياه و إن لم يكن مأكول اللحم، و لكن لا يصلى فيه عدا ما استثنى، فلاحظ و تأمل، بل و بغير ذلك.

و كيف كان فقد ظهر لك مما ذكرنا أن قول المصنف و هى تقع على كل حيوان مأكول، بمعنى أنه يكون طاهرا بعد الذبح، و لا تقع على نجس العين، كالكلب و الخنزير، بمعنى أنه يكون باقيا على نجاسته بعد الذبح،

### [ما خرج عن القسمين فهو أربعة أقسام]

#### إشاره

و ما خرج عن هذين القسمين فهو أربعة أقسام بل خمس غير مستوف لتمام الأقسام، ضروره عدم انحصار التذكيه فى الذبح، و لا أن معناها فى المأكول الطهاره خاصه، بل هى مع جواز الأكل، نعم هى كذلك فى غير المأكول، و لكن الأمر سهل بعد وضوح المطلوب، خصوصا بعد ما سلف له مما يستفاد منه ما ذكرناه.

و على كل حال فالقسم

### [القسم الأول المسوخ]

الأول المسوخ غير السباع و ما لا- نفس له سائله منها و ما كان من الحشرات و المشهور على ما قيل: إنه لا تقع عليها الذكاه خصوصا مع ملاحظه القائل بنجاستها ك الشيخ

١- ١ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب لباس المصلى- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ راجع ج ٨ ص ٦٥- ٦٧ و ٧٨.

و الديلمي و ابن حمزه و هي الفيل و الدب و القرد و غيرها مما تضمنتها النصوص (١)

لكن فى المسالك «إن أجمع الروايات

خبر محمد بن الحسن الأشعري (٢) عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) «الفيل مسخ كان ملكا زانيا، و الذئب مسخ كان اعرابيا ديوتا، و الأرنب مسخ كان امرأه تخون زوجها و لا تغتسل من حيضها، و الوطواط مسخ كان يسرق تمور الناس، و الخنازير قوم من بنى إسرائيل اعتدوا فى السب، و الجريث و الضب فرقه من بنى إسرائيل، حيث نزلت المائدة على عيسى (على نبينا و آله و عليه السلام) لم يؤمنوا فتأهوا، فوعدت فرقه فى البحر و فرقه فى البر، و الفأره هى الفويسقه، و العقرب كان ناما، و الدب و الوزغ و الزنبور كان لحاما يسرق فى الميزان»

- قال:- و هذه المسوخ كلها هلكت، و هذه الحيوانات على صورها.

و مجموع ما فيها أنها اثنا عشر، و فى

خبر الكلبي النسابة (٣)

«الوبر و الورك»

و الأول بسكون الباء: دويبه على قدر السنور غبراء أو بيضاء حسنه العينين لا ذنب لها، شديده الحياء حجازيه، و الثانى محركه: دابه كالضب، أو العظيم من أشكال الوزغ، طويل الذنب صغير الرأس.

و قد سمعت فى الجراد أن الدبى و المهرجل من المسوخ، كما أن فى غيره من النصوص (٤)

عد الكلب و الطاوس و المارماهى و الزمير و الدموص و الخفاش و سهيل و القنفذ و الزهره و العنكبوت و القمله و البعوض

١-١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الأطمعه المحرمه من كتاب الأطمعه و الأشربه.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الأطمعه المحرمه - الحديث ٧ من كتاب الأطمعه و الأشربه.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الأطمعه المحرمه - الحديث ٨ من كتاب الأطمعه و الأشربه.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الأطمعه المحرمه - الحديث ٤ و ٦ و ٨ و ١٢ و ١٥ من كتاب الأطمعه و الأشربه.

و هي جمله ما وقفنا عليه من النصوص.

لكن عن الفقيه زياده النعامه و السرطان و السلحفاه و الثعلب و اليربوع، و ربما نسب إلى بعض النصوص، بل ربما احتتمل أنها من تتمه روايه محمد (١)

لا من كلامه.

و في بعض النصوص (٢)

«إن الله مسخ سبعمائه عصوا الأوصياء بعد الرسل، فأخذ أربعمائه منهم برا، و ثلاثمائه بحرا»

و الأمر سهل بعد أن لم يكن الحكم عندنا دائرا على مسماها، للأصل المزبور.

و قال المرتضى و وافقه الشهيد تقع عليها الذكاه، بل في غايه المراد نسبته إلى ظاهر الأكثر، بل في كشف اللثام إلى المشهور، للأصل الممنوع على مدعيه حتى بمعنى استصحاب الطهاره أو قاعدتها، و السبب- في وقوعها على المأكول الانتفاع بلحمه و جلده، و هو متحقق فيها في الجلد- الذي لا يرجع إلى محصل ينطبق على أصول الإماميه، و بعض النصوص (٣)

- الوارده في حل الأرنب و القنفذ و الوطواط و هي مسوخ، و ليس ذلك في لحمها عندنا، فيكون في جلدها- الذي هو بعد أن لا يكون معمولا عليه عندنا و موافقا للتقيه يكون من المأول الذي ليس بحجه، نعم قد يصلح مؤيدا لما سمعته من الصحيح (٤)

المقتضى لصحه التذكيه فيها، و لكن ينبغي أن يكون المدار على الجلود التي تلبس عاده أو صالحه للبس.

١-١ راجع الفقيه ج ٣ ص ٢١٣.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٩ من كتاب الأطمعه و الأشربه.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٦ و ٧ من كتاب الأطمعه و الأشربه.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب لباس المصلى- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

**[القسم الثانى الحشرات]**

القسم الثانى الذى هو الحشرات و هى التى تسكن باطن الأرض كالفأره و ابن عرس و الضب و نحوها فان فى وقوع الذكاه عليها تردد ابل خلافاً أشبهه أنه لا يقع وفاقاً للأكثر بل المشهور، للأصل المزبور السالم عن معارضه الصحيح (١) و نحوه بعد انسياق غير ذلك من الجلود فيه و إن كان بلفظ الجمع، فلا أقل من الشك، و قد عرفت أن الأصل عدم التذكيه، و الله العالم.

**[القسم الثالث الأدمى]**

القسم الثالث: الأدمى الذى قد عرفت أنه لا تقع عليه الذكاه إجماعاً أو ضروره، لا لحرمة تذكيته التى لا تنافى الطهاره بعد وقوعها و لا- تتم فى الكافر منه و نحوه مما يجوز قتله، بل لما عرفت. و حينئذ يكون ميتة و لو ذكى (١١) كما هو واضح، و الله العالم.

**[القسم الرابع السباع]**

القسم الرابع: السباع (١٢) من الوحوش و الطيور، و هى ما تفترس الحيوان بنابها أو مخلبها للأكل، أو كل ما كان ذا مخلاب أو ناب يفترس من الحيوان أو ما يتغذى باللحم كالأسد و النمر و الفهد و الثعلب و (١٣) نحوها فى وقوع الذكاه عليها تردد (١٤) بل و خلاف و إن لم نعرف حكايته، لكن فى كشف اللثام «المشهور الوقوع، و عدمه قول المفيد و سلالر و ابن حمزه ذكروه فى الجنائيات، و كذا الشيخ فى الخلاف».

و (١٥) على كل حال ف الوقوع (١٦) هنا أشبه (١٧) وفاقاً للمشهور، بل فى غايه المراد لا نعلم مخالفاً، بل عن بعض دعوى الاتفاق عليه، بل عن السرائر الإجماع عليه، لموثقى سماعه المعتضدين بما عرفت، ف

فى أحدهما (٢)

«سألته عن جلود السباع ينتفع بها، قال: إذا رميت

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب لباس المصلى - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٤- من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٤ من كتاب الأئمة و الأئمة و الأئمة.

و سميت فانتفع بجلده»

و فى الآخر (١)

«سألته عن لحوم السباع و جلودها، فقال: أما لحوم السباع و السباع من الطير فانا نكرهه، و أما الجلود فاركبو عليها، و لا تلبسوا شيئا منها تصلون فيه»

إذ لو لا وقوع التذكية عليها لم يجز الانتفاع بجلودها، ضروره كونها حينئذ ميتة لا يجوز الانتفاع بشىء منها إلا ما استثني.

بل و بالسيره المستمره فى جميع الأعصار و الأمصار على استعمال جلودها، و بما ورد من النصوص (٢)

فى جواز استعمال جلد السمور و الثعالب، بل فى

خبر أبى مخلد (٣)

«كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام) إذ دخل معتب، فقال: بالباب رجلان، فقال: أدخلهما، فقال أحدهما:

إنى رجل سراج أبيع جلود النمر، فقال: مدبوغه هى؟ قال: نعم، قال: ليس به بأس»

و بغير ذلك مما مر فى لباس المصلى (٤).

و من الغريب بعد ذلك كله ما فى المسالك من التردد فى الحكم المزبور استضعافا لموثقى سماعه و كونهما مضميرين، و ظهور كونه الامام (عليه السلام) غير كاف فى العمل بمقتضاهما، إلى آخر ما ذكره مما لا يخفى عليك النظر فيه بعد أن كان الموثق الثانى مسندا فى محكى الفقيه (٥)

و الله العالم.

١- ١ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الأطحمة المحرمه - الحديث ٤ من كتاب الأطحمة و الأشربه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤ و ٥ - من أبواب لباس المصلى من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ١ من كتاب التجاره.

٤- ٤ راجع ج ٨ ص ٦٤ - ٦٧.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ٣ راجع الفقيه ج ١ ص ١٦٩ - الرقم ٨٠١.

و على كل حال تطهر بمجرد الذكاه عند المشهور للأصل و إطلاق الموثقين (١)

. و قيل و القائل الشيخان و المرتضى:

لا تستعمل جلده مع الذكاه حتى تدبغ لخبر أبي مخلد (٢)

السابق القاصر سندا و دلاله، و دعوى كون المتفق عليه بخلاف ما قبل الدبغ التي لا-محصل لها بعد اقتضاء الأصل جواز الاستعمال، للحكم بالطهاره التي إن لم تحصل بالتذكيه لم تحصل بالدبغ عندنا، بل يمكن أن يكون الوجه في ذكر الامام (عليه السلام) لضرب من التقيه، خصوصا بعد أن كان الرجلان غير معلومين، و قد تقدم في الطهاره (٣) و لباس المصلي (٤) تمام الكلام في هذه المسائل.

و أما الكلام في غير الأقسام الأربعه فهو مبنى على الأصل المزبور و العموم المذكور، نعم لا إشكال في قبول ما كانت حرمة عارضه فيها، كالجلال و الموطوء للاستصحاب، و أما غيره فقد عرفت أن الأصل عدم التذكيه إلا ما يندرج منها في الصحيح (٥) المزبور، و الله العالم.

---

١ - ١ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤ و الباب - ٣ - منها - الحديث ٤ من كتاب الأَطعمه و الأَشربه.

٢ - ٢ الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ١ من كتاب التجاره.

٣ - ٣ راجع ج ٦ ص ٣٤٩ - ٣٥٢.

٤ - ٤ راجع ج ٨ ص ٧٣.

٥ - ٥ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

[القسم الثالث فى مسائل من أحكام الصيد]

[المسأله الأولى ما يثبت فى آله الصائد كالجباله و الشبكه يملكه ناصبها]

القسم الثالث فى مسائل من أحكام الصيد و هى عشره:

الأولى لا خلاف و لا إشكال فى أن ما يثبت فى آله الصائد على وجه يخرج عن كونه ممتنعاً كالجباله و الشبكه و الفخ و نحوها يملكه ناصبها للاصطياد و كذا كل ما يعتاد للاصطياد به بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، لصدق الصيد و الأخذ و الحيازه و نحوها مما هو سبب الملك فى مثله من المباح، بل ما فى صحيحى الحظيره و نصب الشبكه المتقدمين فى ذكاه السمك-

قال فى الأول منهما (١) جواباً عن السمك الذى يدخل فيها: «لا بأس به، إن تلك الحظيره إنما جعلت ليصطاد بها»

و فى الآخر (٢)

«ما عملت يده فلا بأس بأكل ما وقع فيها»-

مبنى على أن ذلك أخذ و صيد أو مثلهما، خصوصاً بعد ما ورد (٣)

أن ذكاه السمك أخذه و صيده، إذ هو أولى من التخصيص، و بالجمله

---

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الذبائح- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الذبائح- الحديث ٨ و الباب- ٣٢- منها- الحديث ٨ و الباب- ٣٤- منها- الحديث ١.



لا ريب في تحقق الأخذ و الصيد و الحيازه لما نشب لآلته المنصوبه لذلك.

كما أنه لا ريب في تملك المباح الذي منه ما نحن فيه بذلك،

قال (عليه السلام) في صحيح ابن سنان (١): «من أصاب مالا- أو بعيرا في فلاة من الأرض كلت و تاهت و سيبها صاحبها لما لم يتبعه فأخذها غيره فأقام عليها و أنفق نفقه حتى أحيها من الكلال و من الموت فهي له و لا سبيل له عليها، إنما هي مثل الشيء المباح»

الدال على تملك الشيء المباح بأخذه.

و في

خبر السكوني (٢)

«في رجل أبصر طائرا فتبعه حتى سقط على شجره فجاء رجل آخر فأخذه، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام):

للعين ما رأته و لليد ما أخذت».

و خبره الآخر (٣)

«الطير إذا ملك جناحه فهو صيد، و هو حلال لمن أخذه»

كمرسل ابن بكير (٤)

«إذا ملك الطائر جناحه فهو لمن أخذه»

إلى غير ذلك من النصوص الداله على تحقق ملك المباح بأخذه و صيده، و لا ريب في تحققهما بالاستيلاء عليه و الدخول تحت يده و قبضته و لو بالآله المقصود التوصل بها إلى ذلك، من غير فرق بين الشبكه و نحوها بين الكلب و الصقر و نحوهما، إذ ليس المراد خصوص الأخذ باليد الحسيه قطعاً.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من كتاب اللقطه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من كتاب اللقطه - الحديث ٢ و الباب - ٣٨ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الصيد - الحديث ١ عن ابن بكير عن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام كما هو كذلك في التهذيب ج ٩ ص ٦١، إلا أن الموجود في الكافي - ج ٦ ص ٢٢٢ عن ابن بكير عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام.

و متى ملكه بذلك لا- يخرج عن ملكه بانفلا-ته بعد إثباته الذى هو سبب لملكه كما عرفت، للأصل، و حينئذ فمأؤه له، و لا يملكه غيره إذا صاده، من غير فرق بين التحاقه بالوحوش و عدمه، و بين تعذر الوصول اليه و عدمه، إذ المملوك لا يخرج عن الملك بذلك كالعبد الأبق و الدابة الإنسيه إذا توحشت.

نعم لا يملكه بلا خلاف أجده فيه بتوحله فى أرضه و لا بتعشيشه فى داره و لا بوثوب السمكه إلى سفينته و لا بنحو ذلك مما لم يقصد به الاصطياد، فلا يصدق عليه اسم الأخذ و لا الصيد و لا نحوهما مما يكون سببا لملكه له، فيبقى على إباحته الأصليه، يملكه كل من يأخذه بل لا- يثبت له حق اختصاص به، بحيث لو أثم و دخل داره مثلا- و أخذه ملكه، لما عرفت. نعم له حق اختصاص بمعنى أنه ليس لأحد التصرف فى داره، و لعله هو مراد الفاضل فى القواعد، لاحق الاختصاص المانع عن التملك، لعدم الدليل، بل لعله كذلك لو نشب فى الآلات المعتاد الاصطياد بها إلا أنه لم ينصبها له و لا كان من قصده الاصطياد بها فضلا عن غيرها.

بل صرح بعض بأنه لو اتخذ موحله مثلا للصيد فنشب بحيث لا يمكنه التخلص لم يملكه بذلك، لأنها ليست آله معتاده تدخل فى إطلاق الأدله القاطعه لأصالة عدم تملكه و إن كان فيه تردد بل منع كما صرح به غير واحد، ضروره عدم تعليق الحكم فى النصوص على الأخذ بالآله و الصيد بها كى تنصرف إلى المعتاده، بل هو معلق على الصيد و الأخذ و نحوهما مما يخرج به عن الامتناع و يدخل به تحت يد الصائد و قبضته، بل التعليل فى الصحيحين (١).

المزبورين

يقتضى خلافه، و أن المدار على كل ما يعمله للاصطياد به.

و لعله لذا صرح غير واحد بأنه لو أغلق عليه بابا و لا مخرج له أو جعله (صيره خ ل) فى مضيق لا يتعذر قبضه أو نحو ذلك ملكه لزوال امتناعه حينئذ و دخوله تحت يده و قبضته الذى هو المدار، لا الأخذ بالآله فضلا عن المعتاد منها.

و لكن فيه أيضا إشكال لإمكان منع صدق اسم الأخذ و الصيد بذلك، بل لعل الأشبه أنه لا يملك هنا إلا مع القبض باليد أو الآله للأصل المقتصر فى الخروج منه على المتيقن الذى هو ما عرفت، و ليس مطلق الخروج عن الامتناع أخذا أو قبضا و دخولا تحت اليد، و الله العالم.

و لو أطلق الصيد من يده لم يخرج عن ملكه قطعا مع عدم قصد إطلاقه أو مع عدم قطع نيته عن ملكه، و احتمال أن للصيد خصوصيه - باعتبار أن سبب الملك فيه اليد، فإذا زالت زال، أو باعتبار صدق الصيد على المصيد الممتنع و إن سبقت يد عليه، أو لخصوص الطير من الصيد باعتبار ما دل من النصوص (١)

على أنه إذا ملك جناحه فهو صيد و إن كان فى السابق ملك - لم أجده لأحد هنا، و ربما يأتى فى خصوص الطير منه كلام، و الله العالم.

و إن نوى إطلاقه و قطع نيته عن ملكه هل يملكه غيره باصطياده؟

الأشبه عند المصنف و الأكثر كما فى المسالك لا (١١) يملكه لأنه لا يخرج عن ملكه (١٢) الثابت بسببه الشرعى بنيه الإخراج (١٣) التى لم يثبت كونها سببا فى ذلك، ضروره توقف الخروج عن الملك على سبب شرعى قاطع لاستصحابه كالدخول فيه.

نعم فى المسالك «هل يكون نيه رفع ملكه عنه أو تصريحه بإباحته موجبا لإباحه غيره له (١)؟ وجهان: أحدهما العدم، لبقاء الملك المانع من تصرف الغير فيه، و أصحهما إباحته لغيره، لوجود المقتضى له، و هو إذن المالك فيه، و هو كاف فى إباحه ما يأذن فى التصرف فيه من أمواله، فلا ضمان على من أكله، لكن يجوز للمالك الرجوع فيه ما دامت عينه موجوده، كتنار العرس، و كما لو وقع منه شىء حقير ككسر خبز فأهمله، فإنه يكون مبيحا له، لأن القرائن الظاهره كافيته فى الإباحه، و يوضحه ما يؤثر عن بعض الصالحين من التقاط السنابل لذلك».

قلت- بعد الإغماض عما فى قوله: «أو تصريحه بإباحته» إلى آخره خروج (٢) ذلك عن البحث، بل ينبغى القطع بالإباحه، إذ

الناس مسلطون على أموالهم (٣)

-: الظاهر عدم التلازم بين الاعراض و الإباحه التى هى إنشاء خاص، و قد لا يخطر بباله الاذن فى ذلك، نعم ربما يحصل ذلك من شاهد الحال فى نثار العرس و نحوه مما هو غير مسأله الاعراض التى هى عبارته عن رفع اليد عما هو ملك له من غير إنشاء الإباحه فيه لغيره، و البحث فى أن ذلك نفسه مقتضى للخروج عن ملك المالك، و صيروره الشىء كالمباح الأصلى يملكه الآخذ بأخذه، و لا سبيل للأول عليه، كما عن الشيخ فى المبسوط، و هو الذى أشار إليه المصنف بقوله و قيل: يخرج، كما لو وقع منه شىء حقير فأهمله، فإنه يكون كالمبيح له فى جواز الأخذ، و إلا فقد عرفت الفرق بين الاعراض

١- ١ هكذا فى النسخه الأصلية، و فى المسالك «الإباحه أخذ غيره له» و هو الصحيح.

٢- ٢ هكذا فى النسختين المخطوطتين: المبيضه و المسوده، و هو سهو من قلمه الشريف، و الصحيح «لخروج» أو «من خروج».

٣- ٣ إشاره إلى الحديث النبوى المروى فى البحار- ج ٢ ص ٢٧٢- الطبع الحديث.

و الإباحه التي قد تستفاد من شاهد الحال و نحوه مما لا ينبغي الإشكال في جواز الأخذ معه، و أن ما يؤثر عن بعض الصالحين من التفاظ السنابل لذلك، بل يمكن دعوى السيره القطعيه على ذلك و نحوه.

نعم فيه بحث بالنسبه إلى التصرفات الناقله حتى التزم الأردبيلي أنه يملك الثمن و إن لم يكن مالكا للمثمن، و أن دعوى لا بيع إلا- في ملك لم يثبت، و قد ذكرنا نحن سابقا الكلام في مثل هذه الإباحه التي منها ما ذكروه في المعاطاه (١) بناء على أنها إباحه، و منها ما ذكرناه في إباحتهم (عليهم السلام) الأنفال (٢) و غير ذلك في مقامات متعدده.

و كأنه لذلك قال المصنف و لعل بين الحالين فرقا (أولا) بالحقاره و عدمها في الصيد المعتد به. و (ثانيا) بأن مرجع ذلك إلى الإباحه من المالك- كنتار العرس- لا الخروج عن ملكه بالاعراض.

و أما دعوى أن الأصل في الصيد انفكاك الملك عنه بالاعراض- لأنه إنما حصل باليد و الفرض زوالها، و بذلك يفرق بين الصيد و غيره، باعتبار أن ملك الصيد كان بسبب اليد و قد أزالها قصدا، بخلاف المال الحقيق المملوك نوعه بسبب شرعي غير اليد، فلا يزول بالاعراض، كدعوى أنه قد أزال ملكه عنه باختياره فيزول، لأن القدره على الشئ قدره على ضده- لا محصل لها، ضروره انقطاع الأصل بما ثبت شرعا من سبب التملك الذي لا يقتضى كون زواله سببا أيضا للزوال، لعدم التلازم بينهما، و سبب الملك متى تحقق مسببه و إن زال هو بعد ذلك كغيره من أسباب الملك، فلا بد من مزيل آخر.

١-١ راجع ج ٢٢ ص ٢١٠-٢٤٠.

٢-٢ راجع ج ١٦ ص ١٣٤-١٥٤.

نعم قد يقال: إن صحيح ابن سنان (١)

دال على كون الشىء بعد الاعراض عنه كالمباح الأصلي، و أظهر وجه الشبهه فيه خروجه عن ملكه، و تملكه لمن يأخذه على وجه لا سبيل له عليه، بناء على أن المراد منه صيروره البعير كالمباح باعتبار إعراض صاحبه عنه، فيكون حينئذ مثالا لكل ما كان كذلك، بل لعل

قوله (عليه السلام): «إن أصاب مالا»

منزل على ذلك، على معنى إن أصاب مالا غير البعير، و لكن هو كالبعير فى الاعراض، مؤيدا ذلك بخبر السفينه (٢)

الذى قد استوفينا الكلام فيه فى كتاب القضاء، بل قد ذكرنا هناك جملة من الكلام المتعلق فى مسأله الاعراض. و دعوى ابن إدريس الإجماع عليه، فلاحظ و تأمل.

و الله العالم.

### [المسأله الثانيه إذا أمكن الصيد التحامل طائرا أو عاديا بحيث لا يقدر عليه]

المسأله الثانيه:

إذا أمكن الصيد التحامل طائرا أو عاديا بحيث لا يقدر عليه لبقائه على الامتناع إلا بالاتباع المتضمن للإسراع لم يملكه الأول للأصل بعد فرض عدم حصول سبب الملك من الأخذ و الحيازه و الصيد على وجه يصدق عليه كونه تحت يده و فى قبضته و لو بأن يثخنه و يبطل امتناعه و يصيره على وجه يسهل أخذه و اللحوق به عادة، بخلاف الفرض الذى هو أضعاف قوته بضربه لكن بقى مع ذلك قادرا على الامتناع بالطيران و العدو بحيث لا ينال إلا بالإسراع الموجب لغير المعتاد من المشقه.

١-١ الوسائل - الباب - ١٣ - من كتاب اللقطه - الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١ - من كتاب اللقطه.

و من هنا كان لمن أمسكه لصدق كونه الصائد و الآخذ و الحائز، بل ليس للأول حق اختصاص، للأصل، و الله العالم.

### [المسألة الثالثة إذا رمى الأول صيدا فأثبتته و صيره في حكم المذبوح]

المسألة الثالثة:

إذا رمى الأول صيدا فأثبتته و صيره في حكم المذبوح بعدم استقرار حياه له أو عدم إدراك ذكاه له فلا ريب في دخوله في ملكه بذلك، لما عرفت من صدق الاصطياد و الحيازه به، و في

المرسل (١) عن النبي (صلى الله عليه و آله) «أنه مر مع أصحابه بطبي حاقف- أي مشخن عاجز عن الامتناع- فهم أصحابه بأخذه، فقال (صلى الله عليه و آله): دعوه حتى يجي ء صاحبه».

و حينئذ فإن كان كذلك ثم قتله الثاني فهو للأول لما سمعت و لا شى ء على الثاني لأنه لم يتلف عليه شيئا، إذ الفرض أنه مقتول و إن لم يقتله إلا أن يفسد لحمه أو جلده أو شيئا منه فيضمن أرش ذلك حينئذ.

و أما لو رماه الأول فلم يثبتته و لا صيره في حكم المذبوح بل بقى على امتناعه ثم قتله الثاني فهو له لأنه الذى اصطاده و حازه دون الأول و (١١) لكن ليس على (١٢) ه أى الأول ضمان شى ء مما جناه (١٣) و إن أفسد منه ما فسد برميته، لأنه رماه و هو مباح.

و لو أثبتته الأول و لم يصيره فى حكم المذبوح بل هو ذو حياه مستقره يعيش بها مده فقد عرفت أنه يملكه بذلك ف لو قتله الثانى فهو متلف له بلا إشكال، و يضمه،

لعموم «من أتلف» (١)

فإن كان أصاب محل الذكاه منه فذكاه على الوجه المعتبر فى التذكيه فهو للأول و له على الثانى الأرش و هو تفاوت ما بين كونه حيا مثبتا و مذبوحا، لأن ذلك هو المتلف عليه، إذ الحيوان باق على ملكه.

و إن أصابه فى غير المذبح فعليه قيمته إن لم يكن لميته قيمه

لعموم «من أتلف» (٢)

و غيره، ضروره تعين الذكاه للصيد الميت مع إدراكها الذى هو المفروض لو لا قتل الثانى له و إلا بأن كان المقصود منه ما لا تحله الحياه من أجزاء كالريش و العظم كان له الأرش و هو تفاوت ما بين قيمته ميتا و مزنا بجرح الأول.

و إن جرحه الثانى و لم يقتله فإن أدرك (١١) هو أو المالك أو غيرهما ذكاته (١٢) و ذكاه فهو حلال (١٣) و ملك للأول (١٤) و لكن له على الثانى الأرش كما عرفت.

و إن لم يدرك ذكاته فهو ميته، لأنه تلف من فعلين: أحدهما مباح (١٥) و هو فعل الأول و الآخر محظور (١٦) و هو فعل الثانى الذى صادف حيوانا غير ممتنع، و قد عرفت التحريم فى مثله، إذ هو كما لو قتله كلب مسلم (١٧) قد سمى و (١٨) كلب مجوسى (١٩) أو كلب آخر لم يسم عليه.

و (٢٠) لكن ما الذى يجب على الجارح (٢١) الثانى للأول؟

فالذى يظهر (٢٢) عند المصنف و غيره أن الأول إن لم يقدر على

١-١ راجع التعليقه ٢ من ص ١٥٧.

٢-٢ راجع التعليقه ٢ من ص ١٥٧.



ذكاته و لم يدركها فعلى الثانى قيمته بتمامها معيبا بالعيب الأول لأنه صار حراما و ميتة بفعله.

قال فى المسالك: «و هو بخلاف ما إذا جرح شاه نفسه مثلا- و جرحها آخر فتلفت بهما، حيث لا يجب على الثانى إلا نصف القيمة، لأن كل واحد من الجرحين محرم و الإفساد حصل بهما جميعا، و هنا فعل الأول اكتساب و إصلاح و ذكاه، فلا يوزع عليه شىء، نعم ينقص عن الأول مقدار ما نقص منه بالجرح الأول، فلو كان الصيد يساوى غير مزمن عشره و مزمن تسعه و جب على الثانى تسعه، هذا إذا لم يكن قيمته مذبوحا أنقص من قيمته مزمننا، و إلا وزع النقص عليهما، لأن فعل الأول و إن لم يكن إفسادا إلا- أنه مؤثر فى الذبح و حصول الزهوق، فينبغى أن يعتبر فى الإفساد- لأنه شريك فى الذبح- حتى يقال: إذا كان غير مزمن يساوى عشره و مزمن (١) تسعه و مذبوحا ثمانية يلزمه الثمانية، و الدرهم الآخر أثر فى فواته الفعلان جميعا، فينبغى أن يوزع عليهما حتى يهدر نصفه، و يجب نصفه مع الثمانية، إلا أن المصنف أطلق، و لعله لان المفسد يقطع أثر فعل الأول من كل وجه، و لانه يصدق عليه أنه أتلف على المالك حيوانا مجروحا، و الأول أظهر».

قلت: لعله لاستناد الإتلاف إلى الفعلين، لأن الفرض أن جرح الثانى لو لا الأول لم يقتل، و كذلك جرح الأول، فهما معا سبب الإتلاف، لكن لا- يخفى عليك أن ذلك يقتضى كون حكمه حكم الشاه، و ما ذكره من وجه الفرق اعتبارى لا يرجع إلى دليل معتبر، و الله العالم.

و إن أدركه و قدر على ذبحه فأهمل و تركه حتى مات ف فيه وجهان: أحدهما أنه لا يجب على الثانى إلا

١-١ هكذا فى النسخة الأصلية المبيضة، و الصحيح «و مزمننا» كما فى المسالك.

أرش جراحته، لأن الأول صار مقصرا حين تمكن من الذبح و لم يذبح، و أصحهما أن الضمان على الثانى، لأن غايه الأول الامتناع من تدارك ما يعرض للفساد بجنايه الجانى مع إمكان التدارك، و ذلك لا يسقط الضمان، كما لو جرح جرح شاته فلم يذبحها مع التمكن منه، فإنه لا يسقط الضمان عن الجانى.

نعم فى مقدار ما يضمه و جهان: أحدهما أنه يضمن كمال قيمته مزمننا أيضا كما لو زفف عليه ابتداء، بخلاف ما إذا جرح عبده أو شاته و جرحه غيره لما أشرنا إليه سابقا، و الثانى و هو خيره المصنف و غيره أنه يكون على الثانى نصف قيمته معينا إذ هو كما لو جرح عبده و جرحه غيره، لأن الموت حصل بفعلهما، و كل واحد من الفعلين إفساد له، أما الثانى فظاهر، و أما الأول فلأن ترك الذبح بعد التمكن يجعل الجرح و سرايته إفسادا، و لذلك لو لم يوجد الجرح الثانى و ترك الأول الذبح كان الصيد ميتة.

قلت: لا يخفى عليك بعد الإحاطه بما ذكرناه أن المتجه النصف مطلقا، فإن إهماله لا يرفع الاشتراك فى الفعل المقتضى لذلك، فهو حينئذ كالشاه التى جرحها المالك و لو لمصلحه ثم جرحها غيره ثم سرى الجرحان على الوجه المزبور، فتأمل جيدا.

و لعل فقه هذه المسأله ينكشف باعتبار فرض نفضه، و هى دابه قيمتها عشره جنى عليها جان فصارت تساوى تسعه، ثم جنى عليها آخر فصارت إلى ثمانيه ثم سرت الجنائتان على وجه اشتركا فى الإتلاف ففيها احتمالات خمس بل سبعة لا يخلو أحدهما من خلل.

قال المصنف و هو إما إلزام الثانى بكمال قيمته معينا، لأن

جنايه الأول غير مضمونه بتقدير أن يكون مباحا، و هو ضعيف فى بعض أفراده لأنه مع إهمال التذكيه جرى (يجرى خ ل) مجرى المشارك بجنايته كما فى مسأله الصيد التى عرفت الكلام فيها.

و فى الدروس بعد أن حكى ذلك كله عن المصنف قال: «و هذا الاحتمال لو صح لم يشترط فيه كون الصيد مباحا، فإن جنايه المالك على ماله غير مضمونه أيضا، و قدره المالك على التذكيه قد لا تتحقق، فلا ينتظم هذا الوجه مستقلا، بل بقيد قدره على التذكيه» إلى آخره.

قلت: و على كل حال فهذا الوجه لا- يتأتى فى المسأله المفروضه إلا- على تقدير كون الدابه صيدا، و قد عرفت أن المتجه النصف، سواء قدر على التذكيه و أهمل أولاه لأن الإفساد مستند إلى فعليهما، فلا بد من الحكم بتوزيع القيمه ثم إسقاط ما يخص المالك، كما تقدم الكلام فيه.

اللهم إلا أن يقال: إن الثانى هو الذى يستند القتل إليه و إن سرى جرح الأول مع جرحه، إلا أن فعل المعيه و الجمعيه و نحوهما قد حصل من الثانى، و الأول قد صار بمنزله المعد و الشرط، و حينئذ يتجه هذا الاحتمال فى مفروض المسأله، كما عن الشيخ فارضا له فى جنايه المالك و جنايه غيره، و لم أجده لغيره، نعم قد ذكروا ذلك فى الصيد إذا أثبتة الأول و جرحه الثانى و سرى الجرحان حتى مات بهما، فارقين بينه و بين الشاه التى جرحها المالك ثم جرحها الغير و ماتت بهما، و قد عرفت البحث فى ذلك.

و على كل حال فلاحتمال فى المسأله إما هذا و إما التسويه بينهما فى الضمان بمعنى إنه يجب على كل واحد منهما خمسسه دنانير، و توجيهه بطريقتين: أحدهما أنه يجب على كل واحد منهما أرش جراحته و هو دينار، لأنه نقصان تولد من جنايته، و ما بقى و هو ثمانيه تلف بسرايه الجراحتين، فيشتركان فيه فهما حينئذ متساويان فى الأرش و السرايه.

و التوجيه الثانى كما فى المسالك أن على كل واحد نصف قيمته يوم جنايته، لأن الجنايه إذا صارت نفسا دخل أرشها فى بدل النفس، و كل واحد منهما لم يضمن إلا نصف النفس، فلا يدخل فيه إلا نصف الأرش و لا يدخل النصف الآخر فيما ضمنه الآخر، و لذلك لو قطع يدي رجل فسرى دخل أرش اليد فى بدل النفس، و لو قطعها ثم قتله غيره لم يدخل أرش اليد فى بدل نفس ضمنها الآخر، ثم يرجع الأول على الثانى بنصف أرش جنايته، لأنه جنى على النصف الذى ضمنه الأول و قومناه عليه قبل جنايته، و من غرم شيئاً بكمال قيمته له أن يرجع بما جنى عليه بما ينقصه، ألا ترى أن من غصب ثوبا و جنى عليه آخر فخرقه ثم تلف الثوب و ضمن المالك الغاصب تمام قيمه فإنه يرجع على الجانى بأرش التخريق، و إذا رجع عليه كذلك استقر على كل واحد منهما خمسه، و على هذا فالمالك مخير فى نصف دينار بين أن يأخذه من الأول أو الثانى، فإن أخذه من الأول رجع على الثانى، و ان أخذه من الثانى استقر عليه، و حصل التسويه بينهما على التقديرين.

و فيه ما لا يخفى من الفرق بين الفرض و بين الثوب الذى ضمانه باليد و لو تلف بآفه سماويه، بخلاف الفرض الذى لا ضمان فيه إلا للجنايه إذ الدابه فى يد مالكةا، فلا وجه لرجوع الأول على الثانى بشىء، ضروره تساويهما بسبب الضمان الذى هو الجنايه، لقاعده الإلتلاف و غيرها كما هو واضح.

و كيف كان فقد ضعف هذا الوجه بأنه حيف و ظلم على الثانى لأنه جنى على ما هو أقل من قيمته، و ضمن كالجانى على الأزيد قيمه، و بأنه مبنى على عدم دخول الأرش فى بدل النفس، و هو خلاف القول المنصور، لأن بدل النفس مشتمل عليه، فلو لم يدخل

فيه لزم تشنيه التغيريم.

و ربما أوجب عن الأخير بأنه يمكن الفرق بينه و بين أرش الحر لأن الجرح ينقص قيمه الحيوان المملوك، فإن أخذ بعدها عوض النفس أخذها بعد ذلك النقص بخلاف الحر، فان جرحه أو قطع عضوه لا ينقص ديته المقدره، فيلزم محذور تشنيه الغرامه.

و إلى ذلك كله أشار فى الدروس، حيث إنه بعد أن ذكر التساوى فى الضمان معللا له بالتساوى فى الأرش و السرايه قال: «و يشكل بعدم دخول الأرش فى ضمان النفس، و يجاب بأن ذلك فى الأولى، لأنه لا ينقص بدله بإتلاف بعضه».

و فيه أن المملوك أولى بعدم الدخول باعتبار صدق

«من أتلّف» (١)

مع فرض السرايه للجرح المزبور، و هو لا يقتضى أزيد من ضمان قيمته التى هى المدار، إذ لا مقدر لجراحاته، كما هو واضح.

و أما إشكال التسويه بينهما فى الغرامه مع اختلاف قيمه مجنيهما ففى غايه المراد أنه أجاب عنه شيخنا- أى عميد الدين حيث إنه نصر هذا الوجه- بأن الثانى نقصه أكثر مما نقصه الأول، إذ الأول نقصه العشر و الثانى التسع، فهو يقابل زياده القيمه. و أقول: فى مقابله التفاوت بين النقيصتين نظر، لأن التفاوت بين التسع و العشر جزء من تسعين جزءا من عشره، و التفاوت بين العشره و التسعه العشر، و هو تسعه أجزاء من تسعين، و ظاهر ما بينهما من التفاوت.

و على كل حال فضعف هذا الوجه واضح، ضروره أنه لا معنى لضمانه أزيد من قيمته وقت جنائته، خصوصا إذا صيرها الأول بجنايته إلى قيمه رديه ثم جنى عليها الثانى.

و أضعف منه الوجه الثالث الذى أشار إليه المصنف بقوله أو إلزام الأول بخمسه و نصف و الثانى بخمسه معللا فى المسالك بأن جنايه كل واحد منهما درهما مثلا، ثم سرت الجنائتان، و الأرش يسقط إذا صارت الجنايه نفسا، فيسقط نصف الأرش عن كل واحد منهما، لان الموجود منه نصف القتل و يبقى النصف، فعلى الأول خمسه من حيث هو شريك، و نصف درهم هو نصف أرش جنايته، لانه حصل منه نصف القتل، فلا يندرج تحته إلا نصف الأرش، و على الثانى خمسه:

نصف درهم هو نصف أرش جراحته، و أربعة و نصف هى نصف قيمه العبد عند جنايته.

و هو كما ترى لا حاصل له، مع أنه حيف أيضا عليهما، بل فى الدروس «لم أر أحدا عده وجها بغير تراجع و لا بسط إلا المحقق، و لعله أراد به أحد الأمرين، لظهور بطلانه بدونهما» و هو كذلك، ضروره جمعه لدخول بعض الأرش فى بدل النفس دون بعض.

و مراده بالتراجع هو أن يرجع الأول الذى فرضنا غرامته خمسه و نصفا على الثانى بنصف، لأنه جنى على ما دخل فى ضمانه، و حينئذ يأخذ المالك من الثانى أربعة و نصفا، و إن فرض أنه أخذ منه خمسه فليس له على الأول إلا خمسه، و حينئذ فلا زياده فى قيمه.

و بالبسط هو أن يقسم العشره و نصف على عشره و نصف، فيضرب ما على الأول و هو خمسه و نصف فى عشره، فتكون خمسه و خمسين، فيأخذ من كل عشره و نصف واحدا، فعليه خمسه و سبع و ثلثا سبع، و يضرب ما على الثانى، و هو خمسه فى عشره يكون خمسين، فعليه أربعة و خمسه أسباع و ثلث سبع، و ذلك قيمه الحيوان من دون زياده عليها.

و إليه يرجع ما فى المسالك من أنه قد يقرر هذا الوجه بطريق آخر

يسلم من محذور الزيادة فى القيمه، بأن يجعل ما ذكر فى الوجه من إثبات العشره و النصف أصلا للقسمه، حتى لا يودى إلى الزيادة فتبسط الاجزاء آحادا، فيكون أحد و عشرون جزءا، و يقسط العشره عليه، لبقى التفاوت مرعا بينهما مع السلامه من الزيادة، فيجب على الأول أحد عشر جزءا من أحد و عشرين جزءا من عشره، و على الثانى عشره أجزاء من أحد و عشرين جزءا من عشره، فإن أردت معرفه مقدار ما على كل واحد منها من العشره تاما ضربت مجموع ما يلزم كلا منهما- و هو عشره و نصف- فى القيمه- و هو عشره- يبلغ مائه و خمسه، و هذه الاعداد كل عشره و نصف منهما دينار، فنصيب الأول منها خمسه و خمسون، هى خمسه دنائير و سبع و ثلاثا سبع، و الثانى نصيبه منها خمسون هى مضروب خمسه فى عشره، فإذا أخذت من كل عشره و نصف واحدا كان المجتمع أربعه دنائير و خمسه أسباع دينار و ثلث سبع دينار، فالمجموع عشره.

و على كل حال فلا ريب فى ضعفه، إذ هو مع أنه مبنى على أفراد الأرش عن بدل النفس فيه حيف على الثانى أو عليهما، كما عرفت و الله العالم.

و كذا القول ب إزام الأول بخمسه و الثانى بأربعه و نصف لأن الجراحتين سرتا و صارتا قتلا، فعلى كل واحد نصف القيمه، إلا أن القيمه يوم الجنايه الأولى عشره و يوم الجنايه الثانيه تسعه، فيغرم كل واحد منهما نصف قيمته يوم جنايته.

و هو و إن كان متضمنا لدخول الأرش فى بدل النفس إلا أنه تضييع نصف على المالك إذ الفرض كون القيمه عشره، و قد مات بجنايتهما، فلا وجه لسقوط شىء من قيمته.

أو القول ب إزام كل واحد منهما بنسبه قيمته يوم جنى

عليه و ضم القيمتين و بسط العشره عليهما ف فى الفرض جمع القيمتين يصير تسعه عشر، لأن قيمته يوم الجنايه الأولى عشره، و يوم الجنايه الثانيه تسعه، فإذا بسطت العشره على ذلك بمعنى جعلها تسعه عشر سهما يكون على الأول عشره أسهم من تسعه عشر من عشره و على الثانى تسعه أسهم من تسعه عشر من عشره. و إن شئت قسمت العشره على نصفى القيمتين أى تسعه و نصف، فيكون خمسه منها على الأول و أربعة و نصف على الثانى.

و إن أردت إيضاح ذلك و معرفه ما على كل واحد من العشره ضربتها فى تسعه عشر تبلغ مائه و تسعين، فعلى الأول منهما مائه و على الثانى تسعون، ثم هذا العدد كل تسعه عشر منه بواحد، فيكون المائه خمسه دراهم مثلا و خمسه أجزاء من تسعه عشر جزءا من درهم، و هو ما على الأول، و التسعون أربعة دراهم و أربعة عشر جزءا من تسعه عشر جزءا من درهم فإذا أضيف إلى هذه الأربعة عشر جزءا ما على الأول من الأجزاء- و هى خمسه- صارت تسعه عشر، و هى درهم كامل، و إذا أضيف إلى ما على الأول، من الدراهم و هو خمسه و ما على الثانى و هو أربعة صار المجموع عشره كامله.

و هو و إن كان يدخل فيه الأرش فى بدل النفس و يحصل به تمام القيمه- بل حكاة فى المسالك عن الأكثر و منهم الشيخ- إلا أنه أيضا يقتضى إلزام (حيف لإلزام خ ل) الثانى بزياده على الأربعة و نصف، و قد عرفت أنه لا وجه لها و أنها ظلم، لأنه ما جنى عليه إلا و قيمته تسعه، و دعوى أن المطلوب حفظ القيمه- فلو ألزمتاهما بنصف القيمتين ضاع على المالك نصف، مع أن التلف منهما، فلا بد حينئذ من تقسيط هذا النصف درهم على نسبة المالين اللذين عليهما،



و هما الخمسه و الأربعة و نصف- لا محصل لها على وجه يرجع إلى القواعد الشرعيه.

و الأقرب أن يقال: يلزم الأول خمسه و نصف، و الثانى أربعة و نصف، لأن الأرش يدخل فى قيمه النفس، فيدخل نصف أرش جنايه الأول فى ضمان النصف، و يبقى عليه نصف الأرش مضافا إلى ضمان نصف قيمه يوم جنايته و هو الخمسه، فيكون عليه خمسه و نصف، و كذا الثانى يدخل نصف أرشه فى ضمان النصف، و يبقى عليه نصف، مضافا إلى ضمان نصف قيمه يوم جنايته، و هو الأربعة، فيكون المجموع أربعة و نصف.

و فيه أن الأرش على تقدير دخوله يدخل مطلقا فى بدل النفس الذى حصل منهما، فيدخل مجموع الأرش اللازم لهما فى بدل النفس التى اشتركا فى إتلافها و دفعا البديل عوضا عنها. و لعله لذا و غيره قال المصنف:

و هذا أيضا لا يخلو من ضعف.

نعم قد يقال: إن الأول لما انفرد بالجنايه على وجه لو سرى جرحه لألزم بالعشره التى هى تمام القيمه كان عليه ذلك إلا مقدار ما شاركه الثانى فيه، و هو نصف قيمه التسعه التى هى حال جنايه الثانى، و يبقى الباقي عليه، و حينئذ فلا تكون الزيادة أرشا، بل لا يكون ضمان الأول النصف، بل هو ما عدا مقدار شركه الثانى، و إنما يكون عليه النصف لو اشترك معه غيره فى مبدأ جنايته، و الفرض أنه مستقل بها و لم يشاركه الثانى إلا فى التسعه.

أو يقال: إن الزائد أرش و لكن يعتبر فى حق الأول دون الثانى، لاستقلاله أولا بالجنايه على وجه لا يتصور شركه من بعده معه فيما استقر فى ذمته من الأرش، فيجب عليه حينئذ ما نقص بجنايته، و هو درهم

مثلاً، مضافاً إلى نصف القيمة التي هي التسعة وقت جنايه الثاني، وهو أربعة و نصف، فيجتمع عليه خمسة و نصف، و لا يعتبر الأرش في حق الثاني، و ذلك لأن جنايه الأول وحدها نقصت الدرهم ثم جنايه الثاني و سرايه جنايه الأول تعاونتا على تفويت الباقي.

أو يقال: لا- شركة للثاني في أصل جنايه الأول بخلافه، فإنه شريك مع الثاني في جنايته و في سرايته، أما الثاني فواضح، لأنه الفرض، و أما الأول فلأن صيروره القيمة ثمانية باعتبار كونها ذات جرحين، لا خصوص جرح الثاني مع قطع النظر عن كونه ثانيا صيرها كذلك، فمن هنا كان على الأول زياده على الثاني، سواء قلنا بدخول الأرش و عدمه.

أما على الأول فلأن الأول يضمن سرايه جرحه على قيمه مبدئها، و ليس هو نصفاً، لأنه لا شريك له في مبدئها، بل هو ما عدا مقدار الشركة، و هو نصف التسعة التي هي القيمة في مبدأ جنايه الثاني الذي قد عرفت شركة الأول معه في سبب نقص القيمة إلى ثمانية.

و أما على تقدير عدم دخول الأرش فلما عرفت من أن الأرش على الثاني- و هو الدرهم- يشاركه الأول، لأن نقصان القيمة إلى الثمانية باعتبار كون الجرح ثانياً، و لا يكون كذلك إلا بملاحظه الأول، و لا يجدي إلزام الأول بالأرش بعد فرض عدم اندمال الجرح الذي هو أيضاً له مدخلية في نقصانها إلى الثمانية، و من هذه الجهة كان عليهما نصف الثمانية و نصف أرش جنايه الثاني.

و لعل ما في المسالك إشارة إلى بعض ما ذكرناه، خصوصاً جوابه أخيراً عما أورد على هذا الوجه بأنه إنما شارك في جنايته على ما قيمته عشرة، فكيف يلزم بزياده عن خمسة؟ قال: «فإن التسوية بينهما إنما تتجه إذا اشتركا في مبدأ الجنايه، أما إذا انفرد الأول بزياده لم يقدح

ذلك في تفاوتهما ووجوب أزيد من النصف عليه، لأنه شارك في تسعه و اختص بواحد، و هو واضح».

و كذا الأردبيلي فإنه قال بعد أن ذكر الاحتمال المزبور: «و هذا الاحتمال لا يخلو من قوه، و ليس مبنيا على إخراج أورش جنايه الأول و إدخال الثاني، بل على أنه ما كان للأول شريك إلا بعد أن صيره تسعه مع شركته في قتله و إتلافه بالكليه، و ما كان له شريك قبل التسعه و ليس النقصان على المالك معقولا، و لا على الثاني أكثر من جنايته، و هو إتلاف نصف التسعه، فلا يكون إلا- على الأول ما فعله مستقلا و ما شارك، و لأنه المبتدى و لإمكان أن يكون لفعله تأثير في القتل أكثر من الثاني، لأنه صار شريكا بعد بعض التأثير، فكأنه أتلف بعضه و ميتة ثم صار هذا شريكا له، أو كأنه فعل أكثر من إتلاف نصف العشره فإنه كان مستقلا إلى أن صارت تسعه، و فيها حصل له شريك» إلى آخره. و إن كان ما قررناه أوضح. و على كل حال فهو الأقوى في النظر وفاقا لظاهر جماعه.

هذا و لا- يخفى عليك أنه لا فرق في الاحتمالات المزبوره بين جنايه الأجنبي و المالك و حينئذ ف لو كانت إحدى الجنايتين من المالك سقط ما قابل جنايته، و كان له مطالبه الآخر بنصيب جنايته الذي فيه الاحتمالات المزبوره.

بل في المسالك جريانها أيضا في مسأله الصيد، قال: «إذا تقررت هذه المقدمات فلنرجع إلى ما يجب على الجاني الثاني على الصيد الذي قد أثبتة الأول، و نقول: أيما حكم به من هذه الأوجه على الأول يسقط و يلزم للأول ما يقابل جنايته، كما لو كانت إحدى الجنايتين من المالك على عبده و الأخرى من غيره».

قلت: قد عرفت أن المصنف في مسألة الصيد قد استظهر التفصيل بين إدراك المالك التذكية و عدمه، ففي الأول يغرم الثاني نصف قيمته معييا و في الثاني كمال قيمته معييا، و في الدابة جعل الأقرب ما سمعته من غير إشاره إلى التفصيل المزبور ثم ضعفه، و إن كان ما ذكره هنا من الأقرب ينطبق على ما ذكره في الصيد مع الإهمال، و كذا سمعت ما ذكره في المسالك هناك و ما قلناه عليه، كما أنك سمعت ما حكيناه عن الدروس، فلاحظ و تأمل.

هذا و في القواعد «و لو ترتب الجرحان أى من الصائدين و حصل الإزمان بالمجموع فهو بينهما، و قيل: للثاني، فعلى الأخير لو عاد الأول فجرحه فالأولى هدر و الثانيه مضمونه، فان مات بالجراحات الثلاث و جب قيمه الصيد و به جراحه الهدر و جراحه المالك، و يحتمل ثلث القيمه و ربعها».

قلت: كأن وجه احتمال كونه للثاني ما قدمناه سابقا من كون السبب فعل الثاني الذي حصل الجمع و الضم للذين سببا الاهلاك، و فعل الأول حينئذ من قبيل الشرط أو المعد، و حينئذ فيختص الضمان بالأول الذي هو جرحه ثالثا، لكن يقوم عليه، و به الجرحتان السابقتان، و هذا كله مؤيد لما ذكرناه من الاحتمال فيما ذكره المصنف أولا من الاحتمالات.

بل لعل ما ذكره أيضا في

**[المسألة الرابعة إذا كان الصيد يمتنع بأمرين كالدرج و القبح يمتنع بجناحه و عدوه فكسر الرامى جناحه ثم كسر آخر رجله قيل هو لهما]**

المسألة الرابعة كذلك أيضا، و هى إذا كان الصيد يمتنع بأمرين كالدرج و القبح يمتنع بجناحه و عدوه فكسر الرامى جناحه ثم كسر آخر رجله قيل

و القائل الشيخ فى محكى المبسوط هو لهما لاشتراكهما فى المجموع الذى هو السبب فى إثباته.

وقيل: هو للأخير، لأن بفعله تحقق الإثبات، والأخير قوى إذ لا يخفى عليك أن المسأله كالجرحين المترتين، ولذا قال فى المسالك فى آخر المسائل: «و بقى من أحوال المسأله ما لو ترتب الجرحان و حصل الإزمان بمجموعهما فهو بينهما، و قيل: هو للثانى، و قد تقدم توجيه القولين فيما لو كان الصيد ممتنعا بأمرين فأبطل أحدهما أحدهما و الآخر الآخر».

و هو ظاهر فى اتحاد مدرك المسألتين، لكن الإنصاف إمكان الفرق بصدق اسم بقاء الامتناع على الصيد فيستقل بأخذه الثانى و يكون الأول حينئذ له كالمعين بخلاف الجرحين السارين، و الله العالم.

### [المسأله الخامسه لو رمى الصيد اثنان فعقراه ثم وجد ميتا]

المسأله الخامسه:

لو رمى الصيد اثنان مثلا دفعه فعقراه ثم وجد ميتا حل بلا خلاف و لا إشكال، لأن كلا منهما أصابه حال امتناعه، فيكفى ذلك فى تذكيتة، سواء استند موته إليهما أو إلى أحدهما معينا أو مشتبهها، و كذا لو كانا متعاقبين و الثانى هو الذى أثبتته و قتله، لأن موته حصل بالجرح الواقع حال امتناعه ف يكون تذكيتة له.

بل هو كذلك أيضا إن لم يعلم و قد صادف الرمى مذبحه فذبحه على وجه جامع لشرائط الذبأحه فهو حلال (١١) أيضا و كذا إن أدركا (١٢) ذكاته أو أحدهما فذكاه.

فان (١٣) لم يصب مذبحه و لم تدرك ذكاته و وجد ميتا لم يحل،

لاحتمال أن يكون الأول أثبتته و لم يصيره في حكم المذبوح فقتله الآخر و هو غير ممتنع فيكون ميتة، لأنه في هذه الحال لا يحله إلا- الذبح، و أولى من ذلك ما لو علم أن الأول أثبتته و الثاني خاصه قتله أو هو مع الأول، لما عرفت من صيرورته غير ممتنع بإثبات الأول، فلا يحله إلا الذبح، كما هو واضح. هذا كله من حيث الحل و الحرمه، و أما حكمه من حيث الملك فقد عرفته سابقا و تعرفه أيضا، و الله العالم.

### [المسألة السادسة ما يقتله الكلب بالعقر يؤكل]

المسألة السادسة:

ما يقتله الكلب بالعقر يؤكل بلا خلاف و لا اشكال، كما أنه لا خلاف في أنه لا يؤكل ما يقتله بصدمة أو غمه أو إتعبه اقتصارا في الخروج عن أصل عدم التذكية على المنساق و المتيقن، و هو الازهاق بالعقر الذي هو المراد بالإمساك في الآية (١) و غيرها الذي لا ريب في عدم صدقه على الأخير، بل في كشف اللثام أن الأول داخل في الموقوذه، و الثاني في المنخقة، و في

النبوى (٢)

«ما أهريق الدم و ذكر اسم الله عليه فكلوا»

بل يمكن إرادته الإدماء من إمساك الجوارح إن كان الاشتقاق من الجرح بمعناه لا بمعنى الكسب.

و كذا لو اشتبه سبب موته، لاحتمال كونه سبب غير محلل، و من ثم حكم بتحريمه على تقدير أن يغيب عن عين المرسل ما لم يعلم استناد موته إلى العقر المحلل استصحابا لحكم التحريم إلى أن يثبت الناقل عن الأصل، و الله العالم.

١- ١ سورة المائدة: ٥- الآية ٤.

٢- ٢ سنن البيهقي - ج ٩ ص ٢٤٧ و فيه «ما أنهر الدم».

**[المسألة السابعة لو رمى صيدا فظنه كلبا أو خنزيرا أو غيره مما لا يؤكل فقتله فبان صيدا لم يحل]**

المسألة السابعة لو رمى صيدا فظنه كلبا أو خنزيرا أو غيره مما لا يؤكل فقتله فبان صيدا لم يحل بلا خلاف أجده فيه، بل ادعى بعض الناس الإجماع عليه، لانسحاق قصد الصيد المحلل من إطلاق الأدلة الذي خرج به عن أصل عدم الحل و عدم التذكية.

و كذا لو رمى سهما إلى فوق عبثا أو لقصد غير الصيد فأصاب صيدا لم يحل و كذا لو مر بحجر ثم عاد فرماه ظانا بقاؤه فبان صيدا، و كذا لو أرسل كلبا ليلا- مثلا- لغرض غير الاصطياد فقتل لم يحل أيضا لأنه لم يقصد الإرسال للصيد فجرى مجرى الاسترسال إلى غير ذلك من الأمثلة المجردة عن قصد الصيد، إنما الكلام في تحققه مع عدم العلم بالصيد أو عدم مشاهدته و لو مع ظنه، و قد تقدم البحث في ذلك مفصلا.

نعم قد يظهر من المصنف و غيره اعتبار قصد صيد الحيوان المأكول.

و فيه أنه مع الاكتفاء بقصد أصل الصيد و قلنا بإباحه اصطياد غير المأكول من السباع و نحوها و إن لم يجد ذلك إلا في الطهاره يتجه حال ما صاده بقصد كونه غير المأكول فبان مأكولا و طهاره ما صاده بظن أنه مأكول فبان غير مأكول مما يصح تذكيته بالصيد، لحصول الشرط الذي هو قصد الصيد، و لا يعتبر فيه التعيين، و لذا يحل لو قصد معينا فصاد غيره.

و يمكن حمل كلام المصنف و غيره على إرادته ما لا يذكيه الاصطياد من غير المأكول، إذ لا قصد فيه للصيد المحلل، بل هو كقصد صيد

الكلب و الخنزير و الآدمى و نحوها، أو يقال: إن أدله التذكية الصيديه ظاهره فى المأكول، و غير المأكول إنما صح تذكيته بالصيد للخبر الوارد فى السباع (١).

الظاهر فى تعيينها و قصدتها، فيبقى غيره على أصاله عدم التذكية فى الصورتين، و لكنه كما ترى، ضروره ظهور الخبر المزبور فى كون تذكيته على حسب غيرها من الصيد.

هذا و قد تقدم تحقيق الحال فى اعتبار المشاهده أو العلم أو الظن فى حل الصيد، أو فى تحقق قصد الصيد، أو فى صدق ذكر اسم الله عليه و عدمه، و قد قلنا: إن ظاهر الأدله عدم الاعتبار أصلا، و حينئذ يتحقق صدق الصيد و ذكر الاسم مع الاحتمال فضلا عن الظن أو العلم غير المشاهده، و لكن مع ذلك فالاحتياط لا ينبغى تركه، خصوصا مع أصاله عدم التذكية، و الله العالم.

### [المسأله الثامنه الطير إذا صيد مقصوفا لم يملكه الصائد]

المسأله الثامنه:

الطير إذا صيد مقصوفا لم يملكه الصائد بلا خلاف أجده فيه، لظهور النصوص فى اعتبار حل صيده ملك جناحيه، قال الصادق (عليه السلام) فى الموثق (٢): «إذا ملك الطائر جناحه فهو لمن أخذه».

و فى

خبر إسماعيل بن جابر (٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) «قلت له: الطائر يقع على الدار فيؤخذ إحلال هو أم حرام لمن أخذه؟ قال:

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٤ من كتاب الأئمة و الأشربه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الصيد- الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الصيد- الحديث ٢.



يا إسماعيل عاف هو أو غير عاف؟ قلت: و ما العافى: قال: المستوى جناحاه المالك جناحيه يذهب حيث شاء، قال: هو لمن أخذه حلالاً».

و فى

خبر السكونى (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): إن الطائر إذا ملك جناحيه فهو صيد، و هو حلال لمن أخذه».

و نحوه

موثق إسحاق بن عمار (٢) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «إن عليا (عليه السلام) كان يقول: لا بأس بصيد الطير إذا ملك جناحيه».

نعم هى ظاهره فى حله مع ملك جناحيه و إن لم يعلم إباحته، بل و إن كان فيه أثر يدل على المقتضيه ملكيته، بل و إن علم أنه مملوك لم يعرف صاحبه، بل لعله صريح

صحيح زراره (٣) المروى عن مستطرفات السرائر نقلا عن كتاب جميل بن دراج عن زراره عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى رجل صاد حماما أهليا، قال: إذا ملك جناحه فهو لمن أخذه».

بل هو أيضا ظاهر ما استطرفه من

جامع البنظى عن إسحاق بن عمار (٤)

«قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الطير يقع فى الدار فنصيده و حولنا حمام لبعضهم، فقال: إذا ملك جناحه فهو لمن أخذه، قال: قلت:

يقع علينا فنأخذه و قد نعلم لمن هو، قال: إذا عرفته فرده على صاحبه».

و صحيح أحمد بن محمد بن أبى نصر (٥)

«سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الرجل يصيد الطير يساوى دراهم كثيره و هو مستوى

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الصيد - الحديث ٥.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب الصيد- الحديث ٦.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الصيد- الحديث ١.

الجناحين فيعرف صاحبه أو يجيئه فيطلبه من لا- يتهمه، فقال: لا- يحل له إمساكه، يرده عليه، فقلت له: فان صاد ما هو مالك لجناحيه لا يعرف له طالبا، قال: هو له».

و موق محمد بن الفضيل (١)

«سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن صيد الحمامه يسوى نصف درهم أو درهما، قال: إذا عرفت صاحبه فرده عليه، و إن لم تعرف صاحبه و كان مستوى الجناحين يطير بهما فهو لك».

و مرسل الصدوق (٢) قال: «قال: الطير إذا ملك جناحيه فهو لمن أخذه إلا أن يعرف صاحبه، فيرده عليه».

قال: «و نهى أمير المؤمنين (عليه السلام) عن صيد الحمام بالأمصار» (٣).

و فى

خبر النوفلى عن السكونى (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال فى رجل أبصر طيرا فتبعه حتى وقع على شجره فجاء رجل فأخذه، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام):

للعين ما رأت و لليد ما أخذت».

و جميعها ظاهر فيما قلناه و إن اختلفت جهه الظهور فيها.

و لا ينافى ذلك ما تقدم سابقا من عدم خروج الصيد المملوك بامتناعه، لإمكان القول بصحة تملك خصوص الطير المستوى الجناحين و إن كان مملوكا، كلقطه ما دون الدرهم و فى المفازه، بل يمكن القول بجريان حكم الصيد عليه فى التذكيه أيضا.

بل لعل فى النصوص المزبوره إيماء إلى ذلك، خصوصا مع تأييدها

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الصيد - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الصيد - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب الصيد - الحديث ١.

بما تقدم من إجراء التذكية الصيدية في الحيوان الأهلى إذا توحش أو امتنع، لكن ظاهر الأصحاب خلاف ذلك، و أن الطير كغيره من الأموال المملوكة التى يجرى عليها حكم الالتقاط و نحوه.

بل ظاهر قول المصنف و الفاضل فى القواعد و غيرهما و كذا مع كل أثر يدل على الملك أن عدم حل صيد المقصوص باعتبار كون القص أثر يقتضى الحكم بأنه مملوك، و ليس من المباح الذى يجرى عليه حكم الصيد، لا من حيث كونه غير مستوى الجناحين، و لذا ألحقوا به كل أثر يدل على اليد المزبوره من شد خيط و نحوه فى رجله أو فى عنقه أو فى جناحه، قال فى الدروس: «و كل صيد عليه أثر الملك كقص الجناح لا يملكه الصائد و كذا غيره».

بل ظاهرهم ذلك و إن كان القص لا يمنعه من الطيران، نعم تأمل المقدس الأردبلى فى دلاله ذلك و نحوه على التملك، لأن أقصاه الدلاله على أنه كان فى يد انسان، و هو أعم من الملكيه، إلا أن يثبت أن ذلك مملك على كل حال، و هو غير ظاهر بناء على اشتراط القصد فى تملك المباح و عدم الغفله أو عدم قصد عدم التملك أو الأخذ و التصرف بقصد التملك، و ليس فى الأثر المزبور دلاله على ذلك، بل يمكن كون القص بآله من دون مباشره أحد إلى غير ذلك مما ذكره مما هو مناف لظاهر الأصحاب.

بل فى المسالك التصريح بعدم اعتبار هذه الاحتمالات، قال: «فى حكم المقصوص أن يكون مقرطاً أو مخضوباً أو موسوماً، لدلاله هذه الآثار على أنه كان مملوكاً و ربما أفلت، فيستصحب حكم الملك و لا ينظر إلى احتمال فعل ذلك به عبثاً من غير قصد التملك، لأن الأثر يدل على اليد، و اليد يحكم لها بالملك و لو لم يعلم سببه، بل و إن احتمل عدم صحه

السبب، و كذا لا ينظر إلى احتمال أنه اصطاده محرم و فعل ذلك به ثم أرسله فإنه تقدير بعيد».

و فى الرياض «أن حاصل ذلك يرجع إلى ترجيح الظاهر فى هذه المسألة على أصاله الإباحه، و عدم الحكم بمالك له بالكلية، و هو و إن كان خلاف التحقيق إلا فى موارد مخصوصه إلا أنه يمكن استفادته من الصحيح السابق (١).

حيث اكتفى فيه بالملك لمن يدعيه بمجرد دعواه الغير معلوم أنها صادقه أم كاذبه بعد أن ذكر أنه ليس المدعى محل التهمه، و لا ريب أن تلك الدعوى بمجردها و لو قرنت بعدم اتهام مدعيها لا تفيد سوى الظهور و المظنه، و لعل المظنه الحاصله من ترتب اليد بكونه مع النيه أقوى من المظنه الحاصله بمجرد الدعوى المقرونه بعدم تهمته، هذا مع أن أصاله الملك على تقدير تسليم جواز الاستناد إليها مطلقا معارضه بأصاله بقاء عدم ملك الصائد لما صاده، و بعد التعارض و التساقت يبقى إثبات ملكيته محتاجا إلى حجه أخرى عن المعارض سليمه، و لا وجود لها هنا بالكلية سوى إطلاق النصوص (٢).

بأنه لمن أخذه، و قد مر إلى جوابه الإشارة».

و قد ذكر سابقا «أن عدم تملك المقصوص و نحوه باعتبار الأثر الدال على ترتب اليد الموجب للملكيه له بمجرد، كما عليه جماعه و دل عليه بعض النصوص المتقدمه و نحوه مضاهيه فى

السنه «للعين ما رأت و لليد ما أخذت» (٣).

- قال:- و أما على القول بعدم إفادته ذلك بمجرد- بل لا بد معه من النيه كما عليه آخرون، لاستصحاب بقاء عدم الملكيه، و اختصاص ما مر من النصوص بحكم التبادر بصوره مقارنة النيه لترتب اليد- فكذلك، لما

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب الصيد- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الصيد.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب الصيد- الحديث ١.

عرفت من الظهور المستفاد من وجه اختصاص النصوص بتلك الصورة، فلا يلتفت إلى احتمالات منافية للملكية، كأن فعل ذلك به عبثاً من غير قصد التملك».

و هو كما ترى لا يصلح جواباً عما تقتضيه إطلاق النصوص المزبوره الذى لو لا الإجماع لكان شاملاً لمعلوم الملكية.

و أضعف من ذلك دعوى معارضه أصاله الإباحه بأصاله عدم تملك الصائد المقطوعه بما دل على تملكه لما يصيده كتاباً (١) و سنه (٢).

المقتصر فى الخروج منه على المملوك خاصه لا- غيره، فلا- يقدر احتمال كون الطير مملوكاً و لو لكونه متكوناً من بيض مملوك أو غير ذلك مما لا- ينافى إطلاق الأدله المزبوره الذى مقتضاه عموم الحل إلا للمملوك لا خصوص المباح منه، و مع التسليم فلا ريب فى صلاحه الأصل لتتقيح ذلك، و إلا لم يحل الصيد أصلاً، لاستحاله العلم بكونه مباح الأصل أو تعسره، كما هو واضح.

و أضعف من ذلك ما ذكره من الاستفاده من الصحيح المزبور التى لا ترجع إلى حاصل يصلح لأن يكون دليلاً شرعياً بعد تسليم العمل بما فى الصحيح المزبور من وجوب الدفع بمجرد الدعوى التى لا تهمة فيها إذا لم يحصل العلم منها، و ربما أمكن إرادته ذلك من الصحيح، خصوصاً مع فرض كون المراد من العلم الذى عليه المدار الطمأنينه.

و بذلك كله يتجه الأخذ بإطلاق الأدله، خصوصاً مع احتمال عدم اليد أو احتمال كونها غير صالحه للملك بإحرام أو ارتداد فطرى أو نحوهما إلا إن ظاهر من تعرض للحكم هنا ممن وقفنا على كلامه عدم الفرق بين الطير و غيره، و بين القص و غيره من الآثار التى تدل على حصول اليد المقتضيه

١- ١ سورة المائده: ٥- الآيه ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ و ٢ و ٤ و غيرها - من أبواب الصيد.

للملك، و بين ملك الجناح و عدمه مع فرض عدم الأثر، و لذا قال فى كشف اللثام فى شرح عبارته الفاضل: «لو كان مالكا جناحه أو ساقطه و لا أثر عليه لملك فهو لصائده».

و كذا قول المصنف فى مقابل ذى الأثر و إن كان مالكا جناحه فهو لصائده إلا أن يكون له مالك و لو مجهولا، فىكون لقطه و على هذا لو انتقلت الطيور من برج إلى آخر لم يملكها الثانى مع فرض أنها كانت مملوكة لذى البرج الأول.

و بالجملة لا فرق عندهم بين الطير و غيره من الصيد، إن كان فيه أثر يدل على اليد جرى عليه حكم اللقطه، و إلا كان لآخذه، و هو إن تم إجماعا كان هو الحجة التى يمكن تنزيل النصوص المزبوره عليه، و إلا كان المتجه ما سمعت.

و بيض الطير تبع للأثر، فمع فرض وجود المالك لها يكون ملكا له كغيره من الحيوانات غير الأدمى.

و لو كان الحمام المتحول من برج إلى آخر مباحا ففى دخوله فى ملك صاحب البرج ما تقدم من الكلام فيما إذا عشت فى داره طائر، نعم فى المسالك أن البرج أولى بالملك من ذلك، لأنه يقصد لذلك، و قد عرفت أن المدار على صدق الحيازه و الدخول تحت اليد و القبضه.

و لو شك صاحب البرج فى أن الحمام الداخلى من المباح أو ملك الغير و لا أثر لليد عليه فهو أولى به، لإطلاق الأدله، نعم فى المرسل (١)

النهى عن حمام الأمصار، و يمكن حمله على الكراهه أو على المعلوم أن له مالكا.

و لو علم اختلاط ملك الغير بملكه فان كان محصورا اجتنب الجميع حتى يصلح، و كذا فى الاجتناب لو اختلط المملوك للغير بالمباح و كان

محصورا. نعم إن لم يكن محصورا جاز، و في المسالك «و من هذا الباب ما لو انثالت حنطه انسان على غيره أو انصب مائع في مائع و جهل المقدار فالحكم كما ذكر في اختلاط الحمام، و الطريق التخلص بالصلح، و لو ملك انسان ماء بالاستقاء و نحوه ثم صبه في نهر لم يزل ملكه عنه، و لكن لا- يمنع الناس من الاستقاء، لأنه غير محصور» قلت: لا- يخفى عليك ما تقتضيه القواعد العامة في ذلك و غيره، و الله العالم.

### [المسألة التاسعة ما يقطع من السمك بعد إخراجة من الماء ذكي]

المسألة التاسعة قد عرفت في ما تقدم أن ما يقطع من السمك حال حياته بعد تذكيتة ب إخراجة من الماء مثلا ذكي، سواء ماتت أو وقعت في الماء مستقره الحياه، لأنه مقطوع بعد تذكيتها و ليس هو من الأجزاء المبانه من حي المحكوم بأنها ميتة المراد بها المقطوعه قبل تذكيتة، كما هو واضح، و الله العالم.

### [المسألة العاشرة إذا أصابا صيدا دفعه فان أثبتاه فهو لهما]

المسألة العاشرة:

إذا أصابا صيدا دفعه فان تساويا في سبب الملك بأن أثبتاه فهو لهما و في المسالك «و ذلك بأن يكون كل واحد منهما مذففا أو مزمننا لو انفرد، و كذا لو كان أحدهما مزمننا لو انفرد بأن كسر الجناح و الآخر مذففا لو انفرد، لأن كل واحد من المعنيين يثبت الملك، و لا



فرق بين أن يتفاوت الجراحتان صغرا و كبرا أو يتساويان، و لا- بين أن يكون في غير المذبح أو فيه أو أحدهما فيه و الآخر خارجه».

قلت: لا فرق بين أن يكون جرح كل منهما كذلك و عدمه بعد استناد الإثبات إلى مجموعهما الذى هو سبب الملك، إذ الفرض كونهما دفعه.

نعم لو كان أحدهما جارحا و الآخر مثبتا فهو للمثبت منهما و لا ضمان على الجارح، لأن جنايته لم تصادف ملكا لغيره.

و لو اشتبه الحال بأن جهل المثبت منهما بعد العلم بأنه أحدهما ف عن بعض الصيد بينهما ظاهرا، لاتحاد نسبتها إليه و استحاله الترجيح من غير مرجح، و إن كان الأحوط أن يستحل أحدهما من الآخر.

و لكن لو قيل يستخرج المثبت منهما الذى هو المالك بالقرعه كان حسنا لأن الفرض العلم بكونه أحدهما، و لا قاعده شرعية تقتضى الاشتراك أو التعيين، فيكون من المشكل الذى له القرعه.

هذا و علل فى المسالك احتمال القرعه فى الفرض بأنها لا- نعلم أن أحدهما أثبتته دون الآخر، و الاشتراك يوجب تمليك من ليس بمقطوع الملك، و القرعه لكل أمر مشكل، و هذا أولى، و لو علمنا أن أحدهما المدفوف و شككنا فى الآخر هل له أثر فى الازمان و التدفيف أم لا؟

فالوجهان، و أولى بالقرعه هنا، لان ملك المدفوف معلوم دون غيره.

قلت: لا يخفى عليك ما فيه من عدم موافقه مفروض المتن للتعليل المزبور، نعم هو موضوع آخر كما ذكره فى القواعد، قال: «و لو أصاباه دفعه و كان أحدهما مزمنا أو مدفقا دون الآخر فهو له، و لا ضمان على الآخر، و إن احتمل أن يكون الازمان لهما أو لأحدهما فهو لهما، و لو

علمنا أن أحدهما مذفف و شككنا فى الثانى للمعلوم النصف و النصف الآخر موقوف على التصالح، و لو أثبتة أحدهما و جرحه الآخر فهو للمثبت، و لا شىء على الجارح، و لو جهل المثبت منهما اشتركا، و يحتمل القرعه».

و فى كشف اللثام فى شرح قوله: «على التصالح» قال: «أو يتبين الحال، للإشكال، و قد يقال: يكون بينهما نصفين، فيكون للأول ثلاثة أرباعه و للثانى ربه، كمتداعيين فى نصف عين بيد ثالث مع الاتفاق على تفرد أحدهما بالنصف الآخر و تعارض البينتين».

قلت: لا يخفى عليك ما فيه، كما لا يخفى عليك ما تقتضيه القواعد العامه فى ذلك، و الله العالم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

### [كتاب الأَطْعَمَة وَالأَشْرَبَة]

#### إشاره

كتاب معرفه أحكام الأَطْعَمَة وَالأَشْرَبَة الّتي هي من المهمات للإنسان باعتبار كونه جسدا لا يمكن استغناؤه عنهما، قال الله تعالى (١) «وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ» مع التّوعد الشديد كتابا و سنه على تناول المحرم منهما، حتى

قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) (٢): «أى لحم نبت على الحرام فالنار أولى به»

و من المعلوم المقرر فى الأصول أن العقل و الشرع تطابقا على أصاله الإباحه و الحل فى تناول كل ما لم يعلم حرمة من الشرع و لولا شتماله على ضرر فى البدن من المأكول و المشروب.

قال الله تعالى شأنه (٣) فى مقام الامتنان على عباده «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً»

١- ١ سورة الأنبياء: ٢١- الآيه ٨.

٢- ٢ مجمع الزوائد ج ١٠ ص ٢٩١ و فيه «أىما عبد نبت لحمه من سحت.»

٣- ٣ سورة البقره: ٢- الآيه ٢٩.

و قال «يا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالًا طَيِّبًا» (١) «قُلْ: لا أَجِدُ فِي ما أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ» (٢).

و

قال الصادق (عليه السلام) (٣): «كل شىء مطلق حتى يرد فيه نهى».

و قال (عليه السلام) أيضا (٤): «كل شىء يكون فيه حلال و حرام فهو لك حلال أبدا حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه»

إلى غير ذلك مما هو مذكور فى كتب الأصول فى مقابل القول بأن الأشياء على الحظر أو الوقف.

نعم قال الله تعالى (٥) «يَسْئَلُونَكَ ما ذا أُحِلَّ لَهُمْ، قُلْ: أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ» و الطيب و إن أطلق على الحلال كقوله تعالى (٦) «كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ ما رَزَقْنَاكُمْ» - و يقابله إطلاق الخبيث على الحرام فى قوله تعالى (٧) «وَ لا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ» - و على الطاهر فى قوله تعالى (٨) «فَتَيَمَّمُوا صِعْدًا طَيِّبًا» \* و على ما لا أذى فيه فى النفس و البدن، كما يقال: زمان طيب، أى لا أذى فيه من حر أو برد إلا

١- ١ سورة البقرة: ٢- الآيه ١٦٨.

٢- ٢ سورة الأنعام: ٦- الآيه ١٤٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب صفات القاضى - الحديث ٦٠ من كتاب القضاء.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب ما يكتسب به - الحديث ١ من كتاب التجاره.

٥- ٥ سورة المائدة: ٥- الآيه ٤.

٦- ٦ سورة البقرة: ٢- الآيه ١٧٢.

٧- ٧ سورة البقرة: ٢- الآيه ٢٦٧.

٨- ٨ سورة النساء: ٤- الآيه ٤٣.

أن الأولين غير مرادين هنا، ضروره عدم الفائده فى الجواب على الأول منهما، بل و على الثانى الذى هو توقيفى من الشارع، بل فى المسالك و لا الثالث، لأن المأكول لا يوصف به و إن كان فيه منع واضح.

ثم قال: «فتعين أن يكون المراد ردهم إلى ما يستطيونه و لا- يستخبثونه، فردهم إلى عاداتهم و ما هو مغرز فى طبائعهم، و لأن ذلك هو المتبادر من معنى الطيب عرفا، و سيأتى فى الأخبار ما ينبه عليه، و المراد بالعرف الذى يرجع إليه فى الاستطابه عرف الأوساط من أهل اليسار فى حاله الاختيار دون أهل البوادي و ذوى الاضطرار من جفاه العرب، فإنهم يستطيعون ما دب و درج، كما سئل بعضهم عما يأكلون فقال: كل ما دب و درج إلا أم جنين، فقال بعضهم: لتهن أم جنين العافيه لكونها أمنت أن تؤكل». و فيه أن أكلهم ذلك لا يقتضى استطابتهم له.

و منه يعلم ما فى مجمع البرهان قال: «معنى الخبيث غير ظاهر، إذ الشرع ما بينه، و اللغه غير مراده، و العرف غير منضبط، فيمكن أن يقال: المراد عرف أوساط الناس و أكثرهم حال الاختيار من أهل المدن و الدور لا أهل البادية، لأنه لا خبيث عندهم، بل يستطيعون جميع ما يمكن أكله، فلا- اعتداد بهم» بل ربما نوقش أيضا بأنه إن أراد إحاله التنفر و الاشمزاز إلى عرفهم فهو إنما يتم لو علم أنه معنى الخبائث و هو بعد غير معلوم، و إن أراد إحاله الخبائث إلى غيرهم فلا عرف لها عند غير العرب، لأنها ليست من لغتهم و لم يتعين مرادفها فى لغتهم.

هذا مع أن طباع أكثر أهل المدن العظيمة أيضا مختلفه فى التنفر و عدمه جدا، كما لا يخفى على من اطلع على أحوال سكان بلاد الهند و الترك و الإفرنج و العجم و العرب فى مطاعهم و مشاربهم، و لذا خص بعض بعرف

بلاد العرب، و هو أيضا غير مفيد، لأن عرفهم في هذا الزمان غير معلوم مع أنه لو كان مخالفا للغه لم يصلح مرجعا، و كذا عرفهم في زمان الشرع.

و بالجمله لا- يتحصل لنا اليوم من الخبائث معنى منضبطا يرجع اليه، فيجب الاقتصار فيها على ما علم صدقها عليه قطعا، كفضله الإنسان، بل فضله كل ما لا يؤكل لحمه من الفضلات التحتية المنتنه، و كالميتات المتعفنه و نحوها، و الرجوع في البواقي إلى الأصل الأول، و لا يضر عدم حجيه بعض العمومات المبيحه للأشياء لتخصيصها بالمجمل، إذ الأصل العقلي و الشرعي في حليه ما لم يعلم حرمة كاف في المطلوب.

و ربما يؤيد ذلك بأن عقاير الأدوية المركبه تنفر عنها غالب الطباع و تشمئز منها أكثر النفوس مع أنها ليست خبيثه عرفا و لا محرمة شرعا، بل ربما كان عدم الاعتياد سببا في تنفر الطبع، كما في الجراد الذي تنفر عنه طباع العجم دون العرب، و كالحيه و الفأره و الضب و نحوها التي تنفر عنها طباع أهل المدن دون أهل البادية، و ربما كانت الحرمة الشرعيه سببا في ذلك كالختزير الذي يستطيه النصارى دون المسلمين.

إلا- أنه لا- يخفى عليك ما في الجميع، ضروره كون المراد من الخبيث الذي هو عنوان التحريم هو ما يستخبثه الإنسان بطبعه السليم من آفه من حيث ذاته و ينفر منه و يشمئز منه، من غير فرق بين العرب و العجم و أهل المدن و البادية و زمان اليسار و غيره، إذ هو معنى قائم في المستخبث لا يختلف باختلاف الأزمنه و الأمكنه و الناس، و يقابله الطيب الذي هو كذلك، فلا عبره بنفره بعض الطباع، لعدم تعود أو لعدم ملائمه لخصوص ذلك الطبع أو لغير ذلك مما يكون سببا للنفره لا- من حيث الطبع الإنساني المشترك بين غالب أفراده.

أو يقال: إن المراد بيان سهوله هذه المله و سماحتها و عدم الحرج

فيها و عدم التكليف الابتلائي فيها، كما اتفق لبنى إسرائيل الذين حرم عليهم بعض الطيبات بسبب أفعالهم، و إن المحرم فيها الخبائث، و المحلل فيها الطيب لتشتد الرغبه فى الدخول فيها،

قال المفضل (١): «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): لم حرم الله الخمر و الميته و الدم و الدم و لحم الخنزير؟ قال:

إن الله تبارك و تعالى لم يحرم ذلك على عباده و أحل لهم ما سواه من رغبته منه فيما حرم عليهم و لا زهد فيما أحل لهم، و لكنه خلق الخلق، فعلم ما تقوم به أبدانهم و ما يصلحهم، فأحل لهم و أباحه تفضلا منه عليهم به لمصلحتهم، و علم ما يضرهم فنهاهم عنه و حرمه عليهم، ثم أباحه للمضطر و أحل له فى الوقت الذى لا يقوم بدنه إلا به، فأمره أن يتناول منه بقدر البلغه لا غير ذلك - ثم قال -: أما الميتة فإنه لا يدمنها أحد إلا ضعف بدنه و نحل جسمه و وهنت قوته و انقطع نسله، و لا يموت آكل الميتة إلا فجأه، و أما الدم فإنه يورث أكله الماء الأصفر، و يبخر الفم و يورث الكلب و القسوه فى القلب و قلبه الرأفه و الرحمه حتى لا يؤمن أن يقتل ولده و و الديه، و لا - يؤمن على حميمه، و لا - يؤمن على من يصحبه و أما لحم الخنزير فان الله تبارك و تعالى مسخ قوما من صور شتى مثل الخنزير و القرد و الدب و ما كان من المسوخ، ثم نهى عن أكل المثله (عن أكل الثلاثه خ ل عن أكله مثله خ ل) لكيلا - ينتفع الناس به، و لا - يستخفوا بعقوبته، و أما الخمر فان الله حرمها لفعالها و فسادها، و قال: مدمن الخمر كعابد و ثن يورثه الارتعاش، و يذهب بنوره، و يهدم مروته، و يحمله على أن يجسر على المحارم من سفك الدماء و ركوب الزنا، و لا يؤمن إذا سكر أن يشب على محرمه و هو لا يعقل ذلك، و الخمر لا يزداد شاربها

إلا شراً»

إلى غير ذلك من النصوص (١)

الوارده في بيان علة تحريم ما حرمه عليهم.

ولذا

ورد (٢) أنه «سألوا النبي (صلى الله عليه وآله) عند ذلك عما أحل لهم، فقال: أحل لكم الطيبات كما حكاها الله تعالى شأنه بقوله (٣):

يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ: أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ

إلى آخرها.

و حينئذ يكون الحاصل أن المراد بيان أن الذي حرمه عليهم من الخبائث بخلاف ما أحله لهم، فإنه من الطيبات، لا أن المراد جعل ذلك عنواناً للحل و الحرمه حتى يشكل باختلافه باختلاف الناس و يرمى لذلك بالإجمال.

و على كل حال ف النظر فيه أى الكتاب المزبور يستدعى بيان أقسام ستة:

### [القسم الأول في حيوان البحر]

الأول:

فى حيوان البحر و لا يؤكل منه إلا ما كان سمكاً أو طيراً بلا خلاف أجده فيه بيننا، كما اعترف به فى المسالك، بل عن الخلاف و الغنيه و السرائر و المعبر و الذكري و فوائد الشرائع الإجماع عليه، و هو الحجه بعد تبينه على

١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأطحمة المحرمه.

٢-٢ الدر المنثور - ج ٢ ص ٢٥٩.

٣-٣ سورة المائدة: ٥ - الآية ٤.



وجه يمكن دعوى تحصيله، وإن وسوس فيه بعض متأخري المتأخرين لاختلاف الطريقة.

مضافاً إلى عموم ما دل على حرمة الميتة (١) بناء على إرادته مطلق ما فارقت الروح منها، أو على أن الأصل عدم حصول التذكية الشرعية المسوغه للأكل في كل ما شك فيه من الحيوان.

و إلى ما عساه يظهر من

موثق الساباطي (٢) المسؤول فيه عن الريثا فقال: «لا تأكله فإننا لا نعرفه في السمك يا عمار»

و لا يقدح في حجيه العله فيه عدم العمل في مورده باعتبار معارضته بما هو أقوى منه مما يدل على كونه من السمك (٣).

و بذلك كله ينقطع أصل البراءة و الإباحه، بل و يخص عموم حل الصيد الشامل لما عدا السمك و ما دل على حل الأزواج الثمانية و غيرها من الكتاب و السنه.

بل قد يقال بتبادر السمك خاصه من الأول و لو لكونه المعهود صيده من البحر و المذكور في مقام الامتنان على العباد بقوله (٤) «لَحْمًا طَرِيًّا»\* خصوصا بعد ملاحظه اقتضاء إرادته العموم منه حل كثير من حيواناته المحرمه إجماعا و كتابا و سنه (٥)

للضرر أو الخبائه أو غيرهما على وجه يكون الخارج أكثر من الداخل.

بل لعل الثاني أيضا منصرف، للتبادر و غيره إلى حيوان البر خاصه،

١- ١ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الأئعمه المحرمه- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الأئعمه المحرمه.

٤- ٤ سورة النحل: ١٦- الآيه ١٤.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأئعمه المحرمه.

## المرسل (١)

«كل ما كان في البحر مما يؤكل في البر مثله فجائز أكله، و كل ما كان في البحر مما لا يجوز أكله في البر لم يجز أكله»

- مع خروجه عن الحجية فضلا عن قصوره عن المعارضه- موافق للعامه،

## كالصحيح (٢)

«كل شىء في البحر ليس له قشر مثل الورق ليس بحرام، و إنما هو مكروه»

## و الخبر (٣)

«عن أكل لحم الخبز، قال: كلب الماء، إن كان له ناب فلا تقربه و إلا فأقربه».

و حيثئذ فوسوسه بعض متأخري المتأخرين في الحكم المزبور أو ميله إلى الحل في الجملة- بل ربما حكى عن الصدوق أيضا و إن كنا لم نتحققه- في غير محله، نعم لا خلاف بين المسلمين بل و غيرهم في حل السمك منه بل لعله من ضرورى الدين.

كما لا خلاف معتد به بين المؤمنين في اشتراط ذلك بأن يكون له فلس أى قشر كالورق سواء بقى عليه كالشبوط و البياح أو لم يبق كالكنعت الذى هو حوت سيئه الخلق تحتك بكل شىء فيذهب فلسها، و لذا لو نظرت إلى أصل أذنها وجدته فيه.

أما ما ليس له فلس فى الأصل كالجري ففيه روايتان (٤): أشهرهما روايه التحريم بل هى إن لم تكن متواتره فمقطوعه المضمون باعتبار تعاضدها و روايتها فى الكتب الأربعة و غيرها و تعدد كيفية دلالتها.

(فمنها) فى خصوص الجري نهيا و تصريحا بالحرمة أو بالكراهه (٥)

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب الأطحمة المحرمة- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأطحمة المحرمة- الحديث ١٩.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الأطحمة المحرمة- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأطحمة المحرمة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأطحمة المحرمة- الحديث ٦ و ٧ و ١٥ و ١٦ و ١٧.

المراد منها ذلك، و النهى عن بيعه (١) و ضرب أمير المؤمنين (عليه السلام) بالدره من يفعل ذلك و نداؤه فى الأسواق بذلك (٢)

و أن التجنب عن ذلك من شرائط محض الإسلام و من الايمان (٣)

و غير ذلك من وجوه الدلاله.

(و منها) النهى عن بيع ما لا قشر له من السمك (٤)

الذى يظهر من النصوص (٥)

أنه هو علامه الحل و الحرمة.

(و منها) التصريح بكونه و الزمير و المارماهى من المسوخ (٦)

التي قد عرفت النهى عن أكلها فى خبر المفضل (٧)

السابق و غيره (٨)

بل و عملا بل عن الخلاف و الغنيه و السرائر الإجماع عليه، بل لعله كذلك، إذ لم نجد مخالفا إلا ما يحكى عن القاضى و الشيخ فى النهايه التى هى متون أخبار، مع أنه فى كتاب المكاسب منها جعل التكسب بالجري و غيره من السمك الذى لا يحل أكله من المحظور، بل قال فى باب الحدود منها: «و يعزر إن أكل الجرى و المارماهى أو غير ذلك من المحرمات، فان عاد أدب ثانيه، فان استحل شيئا من ذلك و جب عليه القتل» و مقتضاه كونه من ضرورى المذهب أو الدين، فليس حينئذ إلا القاضى الذى هو من أتباعه، و يمكن إرادته الحرمة من الكراهه.

فمن الغريب بعد ذلك ميل بعض الناس إلى القول بالكراهه جاعلا لها وجه جمع بين الأخبار التى لا يخفى على من لاحظها إباء جملة منها

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٩ و ١٠.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٨.

- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٥.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأَطعمه المحرمه.

لذلك، على أن الجمع بذلك فرع التكافؤ المفقود هنا من وجوه: منها موافقه روايه الحل للعامه التي جعل الله الرشد في خلافها، بل لا يخفى على من لاحظها الإيماء فيها لذلك.

قال زراره في الصحيح (١): «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الجريث، فقال: و ما الجريث؟ فنعتته له، فقال لا أجد في ما أوحى إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ (٢)» - إلى آخرها ثم قال:- لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا الخنزير بعينه، و يكره كل شئ ليس له قشر مثل الورق، و ليس بحرام، و إنما هو مكروه».

و محمد بن مسلم في الصحيح (٣) أيضاً: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجرى و المارماهى و الزمير و ما ليس له قشر حرام هو؟»

فقال: يا محمد اقرأ هذه الآيه التي في الأنعام: قل: لا أجد فيما أوحى قال: فقرأتها حتى فرغت منها، فقال: إنما الحرام ما حرم الله و رسوله في كتابه، و لكن قد كانوا يعافون أشياء فنحن نعافها».

و لهذين الصحيحين مال أو قال بعض متأخرى المتأخرين إلى الحل جامعا بينهما و بين غيرهما من النصوص بالكراهه، ل

صحيح الحلبي (٤) عن الصادق (عليه السلام) «لا يكره شئ من الحيتان إلا الجرى»

و خبر حكم (٥) عنه (عليه السلام) أيضا «لا يكره شئ من الحيتان إلا الجريث».

لكن عن الشيخ في كتابي الأخبار إباحه ما عدا الجرى من السمك و قال: «الوجه في الخبرين المزبورين أنه لا يكره كراهه التحريم إلا

١- ١ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٩.

٢- ٢ سورة الأنعام: ٦- الآيه ١٤٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢٠.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٧.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٨.

الجرى و إن كان يكره كراهه الندب و الاستحباب» و ظاهره التفصيل بين الجرى و غيره.

و لا ريب فى ضعف الجميع، للنصوص التى إن لم تكن متواتره فهى مقطوعه المضمون باعتبار كثرتها و تعاضدها و روايتها فى الكتب الأربعة و غيرها فى الجرى و غيره مما لا قشر له.

قال محمد بن مسلم فى الصحيح (١): «أقرأنى أبو جعفر (عليه السلام) شيئاً من كتاب على (عليه السلام) فإذا فيه أنها كم عن الجرى و الزمير و المارماهى و الطافى و الطحال».

و قال سماعه (٢): «قال الصادق (عليه السلام): لا- تأكل الجريث و لا المارماهى و لا طافيا و لا طحالا، لأنه بيت الدم و مضغه الشيطان».

و فى

خبر حبابه الوالبيه (٣)

«رأيت أمير المؤمنين (عليه السلام) فى شرطه الخميس و معه دره لها سبابتان يضرب بها بياعى الجرى و المارماهى و الزمار، و يقول لهم: يا بياعى مسوخ بنى إسرائيل و صيد بنى مروان، فقام إليه فرات بن آصف (أحنف ظ) فقال: ما صيد بنى مروان؟ قال: أقوام حلقوا اللحي و فتلوا الشوارب فمسخوا».

و فى

خبر حنان بن سدیر (٤) قال: «سأل العلاء بن كامل أبا عبد الله (عليه السلام) و أنا حاضر عنده عن الجرى، فقال: وجدنا فى كتاب على (عليه السلام) أشياء من السمك محرمة، فلا تقربه، ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): ما لم يكن له قشر من السمك فلا تقربه».

و قال الكلبي النسابة (٥): «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجرى فقال: إن الله مسح طائفه من بنى إسرائيل، فما أخذ منهم

- ١- ١ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٥.

بحرا فهو الجرى و الزمير و المارماهى و ما سوى ذلك، و ما أخذ منهم برا فالقرده و الخنازير و الوبر و الورك و ما سوى ذلك».

و فى الفقيه

قال الصادق (عليه السلام) (١): «لا- تأكل الجرى و لا المارماهى و لا الزمير و لا الطافى، و هو الذى يموت فى الماء، فيطفو على رأس الماء».

و بإسناده عن محمد بن مسلم (٢) عن أبى جعفر (عليه السلام):

«لا تأكل الجرى و لا الطحال».

و بإسناده أيضا إلى حبابه الوالبيه (٣)

«سمعت مولاي أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: إنا أهل بيت لا نشرب المسكر و لا نأكل الجرى و لا نمسح على الخفين، فمن كان من شيعتنا فليقتد بنا و ليستن بسنتنا».

و عن الرضا (عليه السلام) فى كتابه إلى المأمون المروى فى العيون (٤)

«محض الإسلام شهاده أن لا إله إلا الله- إلى أن قال:- و تحريم الجرى من السمك و السمك الطافى و المارماهى و الزمير و كل سمك لا يكون له فلس».

و فى

خبر عبيد الله المروى عن كتاب صفات الشيعة (٥) عن الصادق (عليه السلام) «من أقر بسبعه أشياء فهو مؤمن: البراءه من الجبت و الطاغوت، و الإقرار بالولايه، و الايمان بالرجعه، و الاستحلال للمتعه، و تحريم الجرى، و المسح على الخفين».

و خبر الأصبع بن نباته (٦) عن على (عليه السلام) «لا تبيعوا الجرى و لا المارماهى و لا الطافى».

و خبر محمد بن مسلم (٧)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٨.

- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٩.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٠.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١١.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٢.



الجريث، فقال: و الله ما رأيت قط و لكن وجدناه فى كتاب على (عليه السلام) حراما».

و خبر أبى بصير (١)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما يكره من السمك، فقال: أما فى كتاب على (عليه السلام) فإنه نهى عن الجريث».

و خبر أبى سعيد (٢)

«خرج أمير المؤمنين (عليه السلام) على بغله رسول الله (صلى الله عليه و آله) فخرجنا معه نمشى حتى انتهى إلى موضع أصحاب السمك فجمعهم، ثم قال: أ تدرّون لأى شىء جمعتمكم؟

قالوا: لا، قال: لا تشتروا الجريث و لا المارماهى و لا الطافى على الماء، و لا تبيعوه».

و فى مرسل ابن فضال عن غير واحد من أصحابنا (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «الجري و المارماهى و الطافى حرام فى كتاب على (عليه السلام)».

و فى

صحيح الحلبي (٤) عنه (عليه السلام) أيضا: «لا تأكل الجري و لا الطحال، فان رسول الله (صلى الله عليه و آله) كرهه، و قال: إن فى كتاب على (عليه السلام) النهى عن الجري و عن جماع من السمك».

و فى

خبر الأصبغ بن نباته (٥) عن على (عليه السلام) المروى عن تفسير العياشى «أمتان مسختا من بنى إسرائيل، فأما التى أخذت البحر فهى الجريث، و أما التى أخذت البر فهى الضباب».

و فى مرفوع هارون بن عبد الله إلى على (عليه السلام) (٦)

«إن الجري كلمه من الماء، فقال: عرض الله علينا ولايتك فقعدنا عنها،

١- ١ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٥.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٦.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢٢.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢٣.

فمسخنا الله، فبعضنا في البر و بعضنا في البحر، فأما الذين في البحر فنحن الجراري، و أما الذين في البر فالضب و اليربوع».

إلى غير ذلك من النصوص الداله على الحرمة في الجميع من وجوه كما ذكرناه، منها اعتبار القشر في الحل و عدمه في الحرمة.

قال حماد بن عثمان (١): «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

الحيثان ما يؤكل منها؟ فقال: ما كان له قشر، قلت: ما تقول في الكنعت؟ قال: لا بأس بأكله، قال: قلت: فإنه ليس له قشر، فقال: بلى و لكنها حوت سيئه الخلق تحتك بكل شيء، فإذا نظرت في أصل أذننها وجدت لها قشرا».

و في

خبر السندي عن يونس (٢) قال: «كتبت إلى الرضا (عليه السلام) السمك لا يكون له قشور أ يؤكل؟ قال: إن في السمك ما يكون له زعاره فيحتك بكل شيء فتذهب قشوره، و لكن إذا اختلف طرفاه يعني ذنبه و رأسه فكل»

و إن كنا لم نجد من اعتبر العلامه المزبوره لفاقد القشور، و لا بأس مع شهاده تجربه لها، و مرجعها إلى القشور أيضا.

و في

خبر إسحاق صاحب حيثان (٣) قال: «خرجنا بسمك نتلقى به أبا الحسن (عليه السلام) و قد خرجنا من المدينه، و قد قدم هو من سفر له، فقال: ويحك يا فلان لعل معك سمكا، فقلت: نعم يا سيدي جعلت فداك، فقال: انزلوا، فقال: ويحك لعله زهو، قال: قلت:

نعم فأريته، فقال: اركبوا لا حاجه لنا فيه»

و الزهو: سمك ليس له قشور.

و في

خبر عمر بن حنظله (٤)

«حملت الربيثا في صره فدخلت على

١-١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ١.

أبى عبد الله (عليه السلام) فسألته عنها، فقال: كلها، وقال:

لها قشر».

وفى

خبر حنان بن سدير (١)

«أهدى فيض بن المختار إلى أبى عبد الله (عليه السلام) ربيثا فأدخلها عليه و أنا عنده، فنظر إليها، فقال: هذه لها قشر، فأكل منها و نحن نراه»

إلى غير ذلك من النصوص، مضافا إلى ما دل منها على حرمة أكل المسوخ (٢)

التي هي المثله.

و مع ذلك كله- مضافا إلى الشهره العظيمه، بل هي إجماع، و إلى ما سمعته من محكى الإجماع- لا ينبغى الوسوسه فى الحكم المزبور، خصوصا فى مثل هذا الزمان الذى كاد يكون من ضرورى المذهب.

فمن الغريب وسوسه بعض متأخرى المتأخرين فيه التى نشأت من اختلال الطريقه، و كان المنشأ لها و لأمثالها ثانى الشهيدين، بل و المصنف فى بعضها، حتى فى مثل المقام، حيث قال و كذا الزمار و المارماهى و الزهو، لكن أشهر الروايتين (٣)

هنا الكراهيه و ظاهره الميل إلى التفصيل بين الجرى و بين الثلاثه، بل كاد يكون صريحه فى النافع، و قد سمعت ما حكيناه عن الشيخ فى كتابى الأخبار.

إلا أنه قد ظهر مما ذكرناه من النصوص و الإجماعات و غيرها عدم الفرق بين الجميع فى الحرمة التى يجب حمل ما خالفها على التقيه التى هي مرجح آخر لما ذكرنا من النصوص المعتضده بالشهره و محكى الإجماع و غيرهما.

نعم لا خلاف فى أنه يؤكل الربيثا و الإربيان و الطمر و الطبرانى

١- ١ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ٢ و غيره.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأطحمة المحرمه.

و الإبلامى و غيرها من أصناف السمك ذى القشور،

قال محمد بن الطبرى (١): «كتبت إلى أبى الحسن (عليه السلام) أسأله عن سمك يقال له: الإبلامى و سمك يقال له: الطبرانى و سمك يقال له: الطمر و أصحابى ينهون عن أكله، فكتب: كله لا بأس به، و كتبت بخطى»

و ليس إلا لأن لها قشورا و فلوسا التى هى علامه الحل، لما سمعته من النصوص (٢)

مضافا إلى

صحيح ابن مسلم (٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) «قلت له: يرحمك الله إنا نؤتى بالسمك ليس له قشر، فقال: كل ماله قشر من السمك و ما ليس له قشر فلا تأكله».

و قال حماد بن عثمان (٤): «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام):

جعلت فداك الحيتان ما يؤكل منها؟ قال: ما كان له قشر».

و فى مرسل حريز (٥)

«أن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يكره الجريث و يقول: لا تأكل من السمك إلا شيئا عليه فلوس، و كره المارماهى».

و فى خبرى عبد الله بن سنان (٦)

و

مسعده (٧)

«كان على (عليه السلام) بالكوفه يركب بغله رسول الله (صلى الله عليه و آله) ثم يمر بسوق الحيتان فيقول: لا تأكلوا و لا تبيعوا ما لم يكن له قشر من السمك».

و فى مرسل الصدوق (٨) قال الصادق (عليه السلام): «كل من السمك ما كان له فلوس، و لا تأكل ما ليس له فلس»

إلى غير ذلك من النصوص التى ينبغى أن يقضى العجب بعد ملاحظتها من الوسوسة

الرقم ٤٧ عن سهل عن محمد الطبرى.

- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٦.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٧.

فى الحكم المزبور و الحمل على الكراهه التى ياباها حرص على (عليه السلام) و نداوه فى الأسواق و ضربه من يبيعهها، مع أن كثيرا من لفظ الكراهه فى المقام يراد منه الحرمة بقرائن عديدة فى الخبر (١)

المتضمن له و غيره، و منها

أنه (عليه السلام) «كان لا يكره الحلال».

و أما الربيثا فقد سمعت ما دل على حل أكلها فى النصوص (٢)

مضافا إلى

خبر محمد بن إسماعيل (٣)

«كتبت إلى الرضا (عليه السلام) اختلف الناس فى الربيثا فما تأمرنى به فيها؟ فكتب (عليه السلام) لا بأس بها».

و خبر على بن حنظله (٤)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الربيثا، فقال: قد سألتنى عنها غير واحد، و اختلفوا على فى صفتها، قال: فرجعت فأمرت بها فجعلت ثم حملتها إليه، فسألته عنها، فرد على مثل الذى رد، فقلت: قد جئتك بها فضحك، فأريته إياها، فقال: ليس به بأس»

إلى غير ذلك من النصوص التى لا يقاومها

موثق عمار (٥) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «سألته عن الربيثا، فقال:

لا تأكلها، فإننا لا نعرفها فى السمك»

بعد عدم وجود عامل به، و يمكن حمله على حيوان خارج عن اسم السمك.

و أما الإربيان فلا خلاف نصا و فتوى فى حله،

قال يونس (٦): «قلت لأبى الحسن (عليه السلام): جعلت فداك ما تقول فى أكل الإربيان؟ فقال لى: لا بأس بذلك، و الإربيان ضرب من السمك».

و فى مرسل محمد بن جمهور (٧) عن أبى عبد الله (عليه السلام)



- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الأَطعمه المحرمه.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٨.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٥.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٠.

«أنه سئل عن الإربيان، وقال: هذا يتخذ منه شىء يقال له: الربيثا فقال: كل، فإنه جنس من السمك، ثم قال: أما تراها تقلقل فى قشرها».

هذا كله فى السمك و أما غيره من حيوان البحر ف لا يؤكل السلحفاه أى الرق و لا الضفادع و لا السرطان بل و لا شىء من حيوان البحر ككلبه و خنزيره و غيرهما مما عرفت، لما عرفت.

و فى

خبر على بن جعفر (١) عن أخيه (عليه السلام) «لا يحل أكل الجرى و لا السلحفاه و لا السرطان، قال: و سألته عن اللحم الذى يكون فى أصداف البحر و الفرات أى كل؟ قال: ذلك لحم الضفادع لا يحل أكله».

و ما فى

خبر أحمد بن إسحاق (٢) المروى عن مكارم الأخلاق «كتبت إلى أبى محمد (عليه السلام) أسأله عن الإسقنقور يدخل فى دواء الباه و له مخالب و ذنب أى يجوز أن يشرب؟ فقال: إذا كان له قشور فلا بأس»

محمول على اراده نفى البأس عنه إذا كان من السمك، و إلا كان مطرحا نحو ما سمعته فى كلب الماء.

إنما الكلام فى قبول التذكية لما لا يؤكل من الحيوان البحرى على وجه يخرج عن حكم الميتة، سواء كان له نفس سائله أو لا، بناء على لحوق حكم الميتة لغير ذى النفس أيضا، قال الفاضل فى القواعد: «و لو ذبح حيوان البحر مثل كلبه و فرسه و غيرهما لم يحل» و ليس فيه إلا نفى الحل الذى قد عرفت المفروغيه منه بالنسبه إلى جميع حيوان البحر إلا السمك و الطير.

لكن قال فى كشف اللثام فى شرح عبارته المزبوره: «و لو ذبح حيوان البحر ما يشبه منه ما لا يقبل التذكية من حيوان البر مثل كلبه

١-١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ١.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٨.

و ما يشبهه ما يقبلها منه مثل فرسه و ما لا يشبهه شيئا منهما غيرهما لم يحل أكله اتفاقا، لما مر من حرمة ما سوى السمك، و لكن جميع ذلك يقبل التذكية إن كانت له نفس سائله حتى كلبه و خنزيره فيطهر، و يجوز استعماله في غير الأكل للعموم».

قلت: قد عرفت البحث سابقا في العموم المزبور على وجه يقطع أصاله عدم التذكية حتى في حيوان البحر و حتى ما لا- يقبل التذكية شبهه في البر كالخنزير، فالوجه التوقف في ذلك. نعم قد يقال بثبوتها في كلاب الماء خاصة، للسيره و لخصوص بعض الأخبار المتقدمه في لباس المصلى في الخز (١) أما غيره فجريان التذكية فيه لا يخلو من بحث.

و لو سلم ففي خصوص ما تجرى التذكية في شبهه في البر لا مطلقا اللهم إلا أن يثبت عموم يقتضى قابليه كل حيوان ذى نفس للذبح المزبور:

و أنه يخرج به عن اسم الميتة، أو يقال: إن التذكية المخرجه عن اسم الميتة عرفيه لا- شرعيه، فتقع حيثنذ على كل حيوان ذى نفس، و هما معا محل للبحث، هذا كله في ذى النفس.

أما غير ذى النفس فإجراء حكم التذكية عليه أشد إشكالا بناء على إجراء حكم الميتة بالنسبه إلى استعماله عليه و إن كان طاهرا، لأن إلحاق تذكيته بتذكية السمك بإخراجه من الماء حيا قياسا، بل قد يشكل جريان حكم هذه التذكية للجري و نحوه من السمك المحرم فضلا عنه بناء على أن ثبوتها شرعا للمأكول من السمك لا مطلقه، و أشكال من ذلك إجراء التذكية الذبحيه التي هي ظاهره في ذى النفس لا مطلقا، و قد تقدم بعض الكلام

فى ذلك فى لباس المصلى (١) و فى كتاب الصيد و الذبأحه (٢) فلاحظ و تأمل و احتط، فى إن المسأله غير منقحه على وجه تستريح النفس فى الحكم بها، و الله العالم.

و لو وجد فى جوف سمكه ذكأها بأخذها حيه سمكه أأرى فعن الشيخين و غيرهما حلت إن كانت من جنس ما يحل، و إلا فهى حرام و مقتضاه الحل و إن لم يعلم بحياتها حين الأخذ و بهذا روايتان طريق أأدهما السكونى (٣)

عن الصادق (عليه السلام) «إن عليا (عليه السلام) سئل عن سمكه شق بطنها فوجد فى جوفها سمكه، قال: كلهما جميعا»

و الأأرى مرسله إلا أن

المرسل لها أبان الذى هو من أصحاب الإجماع عن بعض أصحابه (٤) عن الصادق (عليه السلام) قال: «قلت: رجل أصاب سمكه فى جوفها سمكه، قال: يؤكلان جميعا».

و لكن من المتأخرين كابن إدريس و الفاضل فى محكى التحرير و ولده و المقداد من منع استنادا إلى عدم اليقين بخروجها من الماء حيه الذى هو تذكيه السمك، فتبقى على أصاله عدم التذكيه التى لا يقطعها الخبران بعد الضعف و الإرسال و عدم الجابر و إن كان المرسل من أصحاب الإجماع كما بين فى محله.

و لكن ربما كانت الروايه أرجح استصحابا لحال الحياه المقطوع بها فى الجملة و لو قبل ابتلاع السمكه لها إلى حين الأخذ، فىكون

١- ١ راجع ج ٨ ص ٦٧.

٢- ٢ راجع ص ١٩٢-١٩٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب الذبأح- الحديث ٢ من كتاب الصيد و الذبأحه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب الذبأح- الحديث ١ من كتاب الصيد و الذبأحه.

الخبران مؤكدين للقاعده لا مثبتين حكما مخالفا لها، فلا يقدر عدم حجيتها، و لعله لذا مال إليه المصنف هنا، بل هو خيرته في النافع و الفاضل في القواعد.

لكن لا يخفى عليك ما فيه من كون الأصل المزبور من الأصول المثبتة المعارضه باستصحاب الحرمة و بأصالة عدم حصول التذكيه المتوقفه على شرط لا ينقحه الأصل، و الفرض عدم حجيه الخبرين، و الله العالم.

و لو وجدت السمكه فى جوف حيه فعن النهايه أكلت إن لم تكن تسلخت، و لو تسلخت لم تحل ل

خبر أيوب بن أعين (١) عن الصادق (عليه السلام) «قلت له: جعلت فداك ما تقول فى حيه ابتلعت سمكه ثم طرحتها و هى حيه تضطرب آكلها؟ قال: إن كان فلوسها قد تسلخت فلا تأكلها و إن لم تكن تسلخت فكلها»

و لكنه مع قصوره و معارضته لما دل (٢) على كيفية ذكاه السمك ظاهر فى الحيه المضطربه.

و من هنا قال المصنف الوجه أنها لا تحل إلا أن تقذفها و السمكه تضطرب بل قال و لو اعتبر مع ذلك أخذها حيه لتحقق الذكاه لمثلها كان حسنا ضروره كونها كغيرها من السمك المعتبر فيه ما عرفت، و ابتلاع الحيه لها لا يوجب حكما آخر لها، و الخبر المزبور بعد عدم حجيته مطرح أو محمول على صورته أخذها حيه، و النهى عن أكلها مع تسلخ فلوسها مخافه الضرر، فما عن المختلف - من العمل بالخبر المزبور مع اعتباره فى ذكاه السمك أخذه - واضح الضعف، أو منزل على ما ذكرناه، و الله العالم.

١-١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الذبائح من كتاب الصيد و الذبائح.

و لا يؤكل الطافي من السمك و هو ما يموت فى الماء، سواء مات بسبب كضرب العلق أو حراره الماء أو بغير سبب أو ما يلقيه البحر ميتا أو يموت لنضب الماء عنه، بلا- خلاف أجده بيننا فى شىء من ذلك فتوى و نصا بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض كالنصوص.

قال الحلبي فى الصحيح (١): «سألت الصادق (عليه السلام) عما يوجد من السمك طافيا على الماء أو يلقيه البحر ميتا فقال: لا تأكله».

و قال الشحام (٢): «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عما يوجد من الحيتان طافيا على الماء أو يلقيه البحر ميتا آكله؟ قال: لا».

و قال الباقر (عليه السلام) فى صحيح محمد بن مسلم (٣): «لا تأكل ما نبذه الماء من الحيتان، و لا ما نضب الماء عنه».

و قال (عليه السلام) أيضا فى صحيحه الآخر (٤): «لا يؤكل ما نبذه الماء من الحيتان و لا ما نضب الماء عنه».

و قال الصادق (عليه السلام) فى الموثق (٥): «لا يؤكل الطافي من السمك»

إلى غير ذلك. مضافا إلى ما دل على تحريم الميتة من الكتاب (٦) و السنه (٧)

و الإجماع.

خلافًا لأكثر العامه من الحل مطلقا، و لبعض منهم، ففوق بين الموت بسبب خارج فيحرم، و الموت من قبل نفسه فيحل، و ضعفهما واضح، و لعل

مرسل المغيرة (٨) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «و ذكر

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ١.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٢.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٣.
  - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٤.
  - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٤.
  - ٦- ٦ سورة المائده: ٥ - الآية ٣.
  - ٧- ٧ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأُطعمه المحرمه.
  - ٨- ٨ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٥.

الطافي و ما يكره الناس منه، فقال: إنما الطافي من السمك المكروه ما تغير ريحه»

على مذاق العامه.

و كذا ما يموت فى شبكه الصائد فى الماء الذى فيه حياته أو فى حظيره كما تقدم الكلام فى ذلك مفصلا (١) و قد حملنا ما دل من النصوص (٢)

على ذلك على الموت خارج الماء فى المصيده، و لعل من ذلك ما فى

خبر على بن جعفر (٣) عن أخيه (عليه السلام) «سألته عما حسر عنه الماء من صيد البحر و هو ميت أ يحل أكله؟ قال:

لا، قال: و سألته عن صيد البحر نجسه فيموت فى مصيده، قال: إذا كان محبوسا فكل فلا بأس».

بل و تقدم الكلام أيضا (٤) فى أنه لو اختلط الميت بالحى بحيث لا- يتميز و أنه قيل: حل الجميع و لكن قد عرفت أن اجتنابه أشبه بأصول المذهب و قواعده التى منها باب المقدمه، لكن

فى الفقيه (٥) قال الصادق (عليه السلام): «إن وجدت سمكا و لم تعلم أ ذكى هو أم غير ذكى - و ذكاته أن يخرج من الماء حيا- فخذ منه، فاطرحه فى الماء، فان طفا على الماء مستلقيا على ظهره فهو غير ذكى، و إن كان على وجهه فهو ذكى، و كذلك إذا وجدت لحما و لم تعلم أ ذكى هو أم ميته فألق منه قطعه على النار، فان انقبض فهو ذكى و إن استرخى على النار فهو ميته»

ثم قال: «و روى فى من وجد سمكا و لم يعلم

---

١-١ راجع ص ١٧١-١٧٤.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الذبائح من كتاب الصيد و الذبائح.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ٧.

٤-٤ راجع ص ١٧١.

٥-٥ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ١.

أنه مما يؤكل أو لا فإنه يشق عن أصل ذنبه، فإن ضرب إلى الخضرة فهو مما لا يؤكل، وإن ضرب إلى الحمرة فهو مما يؤكل»  
(١).

و في كشف اللثام «ذكر الصدوق و المفيد و السيد و سلار و بنى حمزه و إدريس و سعيد و الفاضل في التحرير أنه إذا وجد سمكه و لا- يدرى أ ذكيه هي أم لا فلتعتبر بالماء، فإن طفت على الماء مستلقيه على ظهرها فهي غير ذكيه، و إن طفت عليه على وجهها فهي ذكيه، قال السيد: و يجب على هذا الاعتبار أن يقول أصحابنا في السمك الطافي على الماء: إنه ليس بمحرم على الإطلاق، بل يعتبرونه بما ذكرناه، فإن وجد طافيا على ظهره أو وجهه عملوا بحسب ذلك، و استدل عليه بالإجماع، و قال ابن زهره:

يعتبر السمك بطرحه في الماء، فإن رسب فهو ذكي، و إن طفا فهو ميت و استدل عليه بالإجماع».

قلت: كان ذلك لاستعلام موته و حياته فعلا لا الميت المعلوم موته، ضروره عدم صلاحيه ذلك لمعرفة موته الصيدى و غيره، فإن السمك متى مات طفا مستلقيا على ظهره، سواء كان موته بصيد أو بغيره، و إطلاق النص (٢)

و الفتوى حرمه الطافي المراد به الميت في الماء لا مشتبه الحال، و حينئذ فإطلاق الأصحاب بحاله لا يرد عليه ما ذكره السيد، كما لا يرد على ما ذكره في التحرير من وجوب الاجتناب مع اشتباه الميت بغيره أنه ينبغي الاعتبار المزبور لا الاجتناب.

هذا و لكن في الدروس «و يحرم الطافي، و هو ما يطفو على الماء ميتا إذا علم أنه مات في الماء، و لو علم كونه مات خارج الماء حل، و لو اشتبه بالأقرب التحريم» و قال في المقنع: «إذا اشتبه السمك هل

١-١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الأئمة المحرمه.



هو ذكى أم لا- طرح على الماء، فان استلقى على ظهره فحرام، و إن كان على وجهه فذكى» و اختاره الفاضل، و ظاهره كون المراد معرفه موته السابق من ذكاته لا الفعلية، و ربما كان ذلك ظاهر غيره أيضا.

لكن لا يخفى عليك ما فيه من الإشكال، ضروره عدم الفرق فى طفوه بعد موته بين كونه عن إخراج أو خروج أو إخراج مسلم أو غير مسلم، و الله العالم.

و لا يؤكل الجلال الذى ستعرف المراد به إنشاء الله تعالى من السمك كغيره من أفراد الجلال على المشهور بين الأصحاب نصا (١) و فتوى، كما ستعرف إنشاء الله تعالى حتى يستبرأ بأن يجعل فى الماء يوما و ليله عند الأكثر على ما فى المسالك و كشف اللثام، ل

خبر يونس (٢) عن الرضا (عليه السلام) «سألته عن السمك الجلال فقال: ينتظر به يوما و ليله».

لكن

فى الفقيه «أن روايه القاسم بن محمد الجوهري (٣) السمك الجلال يربط يوما إلى الليل فى الماء»

و فى كشف اللثام عن الصدوق و الشيخ الاكتفاء بذلك.

و لا- ريب أن الأول أحوط و أشهر عملا- و أولى، لاستصحاب الحرمة بل يمكن إرجاع الأخير إليه باحتمال اراده دخول تمام الغايه و لو للجزء الأول.

نعم هما معا خاليان عما ذكره المصنف و غيره من أنه يطعم علفا و أن يكون طاهرا، بل ظاهرهم كونه طاهرا فعلا،

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الأَطعمه المحرمه- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الأَطعمه المحرمه- الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الأَطعمه المحرمه- الحديث ٧ راجع الفقيه ج ٣ ص ٢١٤ الرقم ٩٩٢ و ٩٩٣.

فلا يكفى النجس و لو عارضا، و يمكن أخذهم الأول مما ورد (١).

فى استبراء غير السمك من البعير و الشاه و البقره و البطه و الدجاجة من اعتبار الغذاء و الترييه مده كذا، خصوصا مع ذكر غير السمك فى الخبرين المزبورين، ف

قال فى الأول (٢): الدجاجة تحبس ثلاثه أيام، و البطه سبعة أيام، و الشاه أربعة عشر يوما، و البقره ثلاثين يوما، و الإبل أربعين يوما»

مما هو معلوم إرادته تغذيه فى مده الحبس بغير العذره، و كذا

الثانى (٣) الذى فيه أيضا «أن البقره تربط عشرين يوما، و الشاه تربط عشره أيام و البطه تربط ثلاثه أيام، و الدجاجة تربط ثلاثه أيام»

مما هو معلوم إرادته الغذاء و الترييه فى مده الحبس و لو للنصوص الأخر (٤)

فيعلم كون المراد من الجميع الحبس مع الغذاء و الترييه.

بل ربما يؤيده

مرسل على بن أسباط (٥)

«فى الجلالات، قال:

لا بأس بأكلهن إذا كن يخلطن»

الذى إن لم يرد به ما تحقق فيه وصف الجلل و أن الخلط لاستبرائه أمكن استفاده حصول الرفع بذلك، كما يحصل به الدفع، أى إذا كان الجلل لا يحصل مع الخلط ابتداء فكذلك يرتفع بالحبس مع التغذية بغير ما حصل به الجلل بعد تحققه، لحصول الخلط حينئذ و لو مع ترتب الزمان، بل لعل أصل الاستبراء بالحبس مع الغذاء ليتحقق هذا القسم من الخلط الراجع للجلل، فتأمل جيدا فإنه دقيق جدا.

نعم قد يشكل اعتبار الطهاره فى العلف، اللهم إلا أن يدعى الانسياق و إلا كان زياده فى جلله، مضافا إلى الاستصحاب، بل هو مقتضى كونه طاهرا ذاتا و عرضا، مضافا إلى الاحتياط و إلى ظهور اراده ذلك من إطلاق

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأطمعه المحرمه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأطمعه المحرمه الحديث ٥.

- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٦.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣.

الأصحاب، إذ الطاهر حقيقه ما ليس بنجس ذاتا ولا عرضا.

و ربما يشهد له ما تسمعه من الخبر (١)

فى استبراء شارب لبن الخنزيره إذا لم يشتد الذى نص فيه على علفه الكسب و الشعير و نحوهما، و حينئذ فيكفى ذلك فى تقييد الخبر المزبور (٢)

و عدم تحقق الجلل بأكله و لو خاصه لا يقتضى الاكتفاء به فى الزوال، و إن كان هو مقتضى ما ذكرناه من استفاده حصول الرفع بما يحصل به الدفع من خبر الخلط (٣)

إلا أن الاستصحاب و ظهور كلمات الأصحاب و دعوى الانسياق يقتضى الاقتصار على العلف الطاهر فعلا مده الحبس، بل فى التحرير اعتبار كون الماء الذى يحبس فيه السمك طاهرا، و لا ريب فى أنه أحوط و أولى، و الله العالم.

و بيض السمك المعبر عنه الآن بالثرب من المحلل حلال و إن كان أملس و (كذا خ) بيض المحرم حرام و إن كان خشنا بلا خلاف محقق أجده فيه، بل يمكن تحصيل الإجماع على الأول، خصوصا مع ملاحظه السيره القطعيه على استعمال الصحنه التى هى طبخ السمكه جميعها و خصوصا مع ملاحظه التبعية فى بيض غيره من الحيوان كالدجاجه و الطاوس و البطه و غيرها مما ستعرفه مع أولويه ما نحن فيه بالتبعيه منه.

ففى

خبر ابن أبى يعفور (٤) عن الصادق (عليه السلام) «أن البيض إذا كان مما يؤكل لحمه فلا بأس به و بأكله، و هو حلال».

و فى

خبر داود بن فرقد (٥) عنه (عليه السلام) أيضا «كل شىء

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٤.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٣.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٣.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٧.
  - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٤٠- من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٢.

لحمه حلال فجميع ما كان منه من لبن أو بيض أو إنفحه كل ذلك حلال طيب».

بل قد يدعى كونه مع عدم انفصاله عن السمك من أجزائه على وجه يشمله دليل الحل و الحرمة له، بل قد يدعى أن ذلك هو السبب في الحكم بالتبعيه و لو في البيض المنفصل كالدجاج و نحوه باعتبار كون مبدئه قبل انفصاله جزء من الحيوان المحلل و المحرم أو كالجزاء، فيبقى على الحل و الحرمة بعد الانفصال.

هذا و في الرياض الاستدلال على المقام بالخبرين المزبورين بعد تنقيح دلالتهما بإرادته الحرمة من نفى البأس في مفهوم الأول و لو لدخول قوله (عليه السلام): «و هو حلال» في جواب الشرط، فيكون المفهوم نفى الحل، و إرادته القيدية من الثاني الذي مفهومها حجه بلا خلاف لا الوصفية المحضه.

لكن قد يناقش بعدم صدق البيض عرفا على ثروب السمك، و إنما أطلقه الأصحاب عليه لضرب من المجاز، باعتبار كونه مبدأ تكون السمك كالبيض و غيره، نعم قد يستفاد منهما تبعيه ذلك في الحل و الحرمة و إن لم يكن بيضا عرفا، و الأمر سهل.

و على كل حال لا ينافي ما ذكرنا إطلاق جماعه من الأصحاب ممن تقدم على المصنف حليه الخشن من بيض السمك دون الأملس و المستماع الذي قد يتوهم منه كون ذلك مدار الحرمة و الحل فيه دون التبعيه المزبوره، و حينئذ فيحرم الأملس و إن كان من المحلل، و يحل الخشن و إن كان من محرم، بل ربما حكى عن ابن إدريس أنه فهم ذلك منهم و أنكروه، و قال: «لا دليل عليه بل السيره المستمره على استعمال الصحنه تقتضى

خلافه» بل أيده في محكى المختلف بعموم قوله تعالى (١) «أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ، وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ» لإمكان تنزيل الإطلاق المزبور على إرادته التميز عند الاشتباه، كما أوماً إليه المصنف و من تأخر عنه بقوله و مع الاشتباه يؤكل ما كان خشناً لا ما كان أملس بل لعله الظاهر منهم و إن كنا لم نقف على خبر بالتفصيل المزبور.

إلا أنه يمكن شهادته التجربه له، و إلا لاقتضى حرمه الأملس من المحلل و الخشن من المحرم، و لا دليل عليه، بل ظاهر ما سمعته من الأدله خلافه بل المحكى عن ابن إدريس فى كشف اللثام أنه فهم من الإطلاق المزبور التفصيل بذلك فى المحلل من السمك و أنكر عليهم بما سمعت، و مع تسليمه فهو فى محله، أما على الأول فهو مثلهم فى الإنكار أو أولى، ضروره اقتضائه الحل مطلقاً، و هو مناف لما سمعته مما يقتضى التبعية المزبوره القاطعه لأصل الحل، من غير فرق بين المتصل و المنفصل، فالتحقيق حينئذ ما ذكرناه، و الله العالم.

### [القسم الثانى فى البهائم]

#### إشاره

القسم الثانى فى البهائم و لا خلاف بين المسلمين فى أنه يؤكل من الإنسيه منها جميع أصناف الإبل و البقر و الغنم بل هو من ضرورى الدين و المشهور بيننا شهره كادت تكون إجماعاً كما اعترف به غير واحد

إن لم تكن كذلك أنه يكره الخيل و البغال و الحمير الأهليه فى الثلاثه، بل عن الخلاف الإجماع على ذلك، كما عن الانتصار و الغنيه أنه من متفرقات الإماميه فى الأول و الثالث، للأصل و النصوص المستفيضه أو المتواتره أو المقطوع بمضمونها.

قال محمد بن مسلم (١): «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن لحوم الخيل و البغال و الحمير، فقال: حلال و لكن الناس يعافونها».

و قال أيضا فى خبره الآخر (٢): «إنه سئل عن سباع الطير و الوحش حتى ذكر له القنافذ و الوطواط و الخيل و الحمير و البغال، فقال:

ليس الحرام إلا ما حرم الله فى كتابه، و قد نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) يوم خبير عن أكل لحوم الحمير، و إنما نهاهم من أجل ظهورها أن يفنوها، و ليست الحمير بحرام- ثم قال:- إقرأ هذه الآيه:

قُلْ: لا أَجِدُ (٣)- إلى آخرها-

الذى لا يقدر فى حجتيه اشتماله على معلوم الحرمه، خصوصا مع احتمال كون الجواب فيه عن الثلاثه.

و فى

خبر عمر بن خالد عن زيد بن على (٤) عن آباءه عن على (عليهم السلام) قال: «أتيت أنا و رسول الله (صلى الله عليه و آله) رجلا من الأنصار فإذا فرس له يكيد بنفسه، فقال له رسول الله (صلى الله عليه و آله): انحره يضعف لك به أجران: بنحرك إياه و احتسابك له، فقال: يا رسول الله ألى منه شىء؟ قال: نعم كل

١- ١ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ٦.

٣- ٣ سوره الأنعام: ٦- الآيه ١٤٥.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ٤ عن عمرو بن خالد. كما فى التهذيب ج ٩ ص ٤٨.

و أطعمنى، قال: فأهدى للنبي (صلى الله عليه و آله) فخذنا منه، فأكل منه و أطعمنى».

و فى

خبر زراره (١) المروى عن تفسير العياشى عن أحدهما (عليهما السلام) «سألته عن أبواب الخيل و البغال و الحمير، قال: و كرهها، قلت: ليس لحومها حلالا؟ قال: فقال: أو ليس قد بين الله لكم و الأنعام خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَ مَنَافِعٌ وَ مِنْهَا تَأْكُلُونَ (٢) قال وَ الْخَيْلَ وَ الْبِغَالَ وَ الْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَ زِينَةً (٣) فجعل للأكل الأنعام التى قص الله فى الكتاب، و جعل للركوب الخيل و البغال و الحمير، و ليس لحومها بحرام و لكن الناس عافوها».

و فى

خبر زراره و محمد بن مسلم (٤) عن أبى جعفر (عليه السلام) «سألاه عن أكل لحوم الحمير الأهليه، فقال: نهى رسول (صلى الله عليه و آله) عن أكلها يوم خيبر، و إنما نهى عن أكلها فى ذلك الوقت، لأنها كانت حموله للناس، و إنما الحرام ما حرم الله فى القرآن».

و فى

خبر أبى الجارود (٥) عنه (عليه السلام) أيضا «سمعتة يقول:

إن المسلمين كانوا جهدوا فى خيبر، فأسرع المسلمون فى دوابهم، فأمرهم رسول الله (صلى الله عليه و آله) بإكفاء القدور، و لم يقل إنها حرام، و كان ذلك إبقاء على الدواب».

و فى

خبر محمد بن مسلم (٦) المروى عن العلل عنه (عليه السلام)

١-١ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٨.

٢-٢ سورة النحل: ١٦- الآيه ٥.

٣-٣ سورة النحل: ١٦- الآيه ٨.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٦.



أيضا، قال: «نهى رسول (صلى الله عليه وآله) عن أكل لحوم الحمير، وإنما نهى عنها من أجل ظهورها مخافه أن يفنوها، ليست الحمير بحرام، ثم قرأ هذه الآية (١) قُلْ: لا أَجِدُ- إلى آخرها-».

و فى

خبر أبى الحسن الليثى (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال:

«سئل عن لحوم الحمير الأهلية فقال: نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن أكلها، لأنها كانت حمولة للناس يومئذ، وإنما الحرام ما حرم الله فى القرآن وإلا فلا».

و فى

خبر محمد بن سنان (٣) المروى عن العيون عن الرضا (عليه السلام) «أنه كتب إليه فى جواب مسأله: كره أكل لحوم البغال و الحمير الأهلية لحاجه الناس إلى ظهورها و استعمالها و الخوف من فنائها و قلتها، لا لقدر خلقها و لا قدر غذائها».

إلى غير ذلك من النصوص التى منها أيضا تحليل ألبان الأتن، ك

حسن العيص (٤) سأل الصادق (عليه السلام) «عن شرب ألبان الأتن، فقال: لا بأس بها».

و لم أجد خلافا فى العمل بمضمونها إلا من المفيد فيما حكى عنه فى

١- ١ سورة الأنعام: ٦- الآية ١٤٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ٧ عن أبى الحسن الميثمى عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال: «سئل أبى عن لحوم» إلا أن الموجود فى العلل ص ٥٦٣ ط النجف الأشرف أبو الحسن الليثى.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ٨.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٦٠- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ٣ و فيه «عن شرب ألبان الأتن؟ فقال: اشربها» و فى خبر أبى مريم عن أبى جعفر عليه السلام الذى رواه فى الوسائل بعد هذا الحديث «عن شرب ألبان الأتن فقال لى: لا بأس بها»

كشفت اللثام من تحريم البغال و الحمير و الهجن من الخيل، بل قال: «إنه لا تقع الذكاه عليها» و من الحلبي فيما حكى عنه أيضا من تحريم البغال.

و لعله ل

مرسل أبان بن تغلب (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «سألته عن لحوم الخيل، فقال: لا تؤكل إلا أن تصيبك ضروره، و عن لحوم الحمير الأهليه، فقال: نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن أكلها يوم خير».

و المرسل (٢) فى محكى المقنع «عن النبى (صلى الله عليه و آله) كل ذى ناب من السباع و مخلب من الطير و الحمر الإنسيه حرام».

و صحيح ابن مسكان (٣)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أكل الخيل و البغال، فقال: نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عنها و لا تأكلها إلا أن تضطر إليها».

و صحيح سعد بن سعد (٤) عن الرضا (عليه السلام) «سألته عن لحوم البرازين و الخيل و البغال، فقال: لا تأكلها».

و خبر أبى بصير (٥) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «كان يكره أن يؤكل لحم الضب و الأرنب و الخيل و البغال، و ليس بحرام كتحریم الميتة و الدم و لحم الخنزير، و قد نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن لحوم الحمير الأهليه، و ليس بالوحشيه بأس».

١-١ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣ و فى ذيله «عن لحوم الحمر الأهليه، قال: و فى كتاب على عليه السلام أنه منع أكلها» و ما ورد من لذيلى فى الجواهر هو خبر ابن مسكان الذى رواه فى الوسائل بعد مرسل أبان.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٩.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٥.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٧.

و هي - مع عدم حججه بعضها من حيث السند و لا- جابر بل الموهن محقق، و التصريح في غيرها من النصوص بأن النهى عن الحمير يوم خبير بل و غيرها من الخيل و البغال للاحتياج إلى ظهورها لا لحرمتها، بل في المسالك الاستدلال بصحيح الضروره على الحل من حيث إطلاق الضروره فيه و اشتغالها على ما لا- يقول به الحلبي من تحريم البغل خاصه، بل و المفيد الذى قد خص الحرمة في الهجين من الخيل - غير مكافئه لما عرفت من وجوه، منها الاعتضاد بالشهره العظيمه و محكى الإجماع إن لم يكن محصله و مخالفه الكتاب و العامه الذين جعل الله الرشد في خلافهم، فتعين طرحها أو حملها على الكراهه أو التقيه أو غير ذلك مما لا ينافى القول المزبور.

نعم هي على تفاوت بينها (فيها خ ل) بالكراهيه بل في صريح المسالك و ظاهر غيرها الاتفاق على التفاوت المزبور، و عن المشهور أن كراهه البغل أشد، لتركبه من الفرس و الحمار، و هما مكروهان، و عن القاضى و ظاهر الحلبي أن كراهه الحمار أشد، لأن المتولد من قوى الكراهه و ضعيفها أخف كراهه من المتولد من قوياها خاصه، و لكن التعليلين كما ترى.

و على كل حال فالخيل أخفها، خصوصا بعد أكل النبي (صلى الله عليه و آله) و أمير المؤمنين (عليه السلام) منها (١)

، و لعل البغل أشد من الحمير للشهره، و يحتمل الحمير، لكثرة نصوص النهى عنها (٢)

و الأمر سهل، هذا كله في الإنسيه.

أما الوحشيه فلا- خلاف أجده في حلها، كما ستعرف إنشاء الله، نعم في الدروس عن ابن إدريس و الفاضل كراهه الحمار الوحشى، و عن

١- ١ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الأتعمة المحرمه - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الأتعمة المحرمه.

الحلبى كراهه الإبل و الجاموس، و الذى فى

مكاتبه أبى الحسن (عليه السلام) (١) فى لحم حمر الوحش «تركه أفضل».

و روى (٢) فى لحم الجاموس «لا بأس به».

قلت: يأتى الكلام فى حمار الوحش، و أما الإبل و الجاموس فقد يظهر من المصنف و غيره عدم الكراهه فيها و فى غيرها من الأنعام، لكن

قال الصادق (عليه السلام) فى خير إسماعيل بن أبى زياد (٣): «ألبان البقر دواء و سمونها شفاء و لحومها داء»

و فى

خير أبى بصير (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «لحوم البقر داء»

و نحوه خبر السكونى (٥) عن جعفر عن آبائه (عليهم السلام). و فى

خير عبد الحميد ابن المفضل السمان (٦)

«سألت عبدا صالحا (عليه السلام) عن سمن الجواميس فقال: لا تشتريه و لا تبعه»

لكن عن الشيخ أن هذا الخبر موافق لمذهب الواقفيه، لأنهم يعتقدون أن لحم الجواميس حرام، فأجروا السمن مجراه و ذلك باطل عندنا لا يلتفت إليه.

قلت: و لعله لذلك نفى البأس عن لحم الجواميس و شرب ألبانها و أكل سمونها فى خبر عبد الله بن جندب (٧)

و

قال أيوب بن نوح (٨): «سألت أبا الحسن الثالث (عليه السلام) عن الجاموس و أعلمته أن أهل العراق يقولون: إنه مسخ فقال: أ و ما علمت قول الله:

١-١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الأئمة المباحه - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الأئمة المباحه.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الأئمة المباحه - الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الأئمة المباحه - الحديث ٥.

- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الأًطعمه المباحه - الحديث ٥.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الأًطعمه المباحه - الحديث ٥.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الأًطعمه المباحه - الحديث ٢.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الأًطعمه المباحه - الحديث ٣.

وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ (١)»

فلا دلالة حينئذ في نفى البأس على نفى الكراهة، كما عساه يظهر من الدروس، والله العالم.

**[و قد يعرض التحريم للمحلل من وجوه]**

**[العارض الأول الجلل]**

هذا وقد يعرض التحريم للمحلل من وجوه:

أحدها الجلل، وهو أن يعتدى عذره الإنسان لا غير على المشهور ل

مرسل موسى بن أكيل (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) «في شاه شربت بولا ثم ذبحت، فقال:

يغسل ما في جوفها، ثم لا بأس به، وكذلك إذا اعتلفت العذرة ما لم تكن جلاله، و الجلاله هي التي يكون ذلك غذاؤها»

بناء على أن المنساق من العذرة فضله الإنسان أو أنها المراد بها، كما تقدم في منزوحات البئر (٣)

و في المرسل الآخر (٤)

«في الجلالات لا بأس بأكلهن إذا كن يخلطن».

خلافاً للمحكي عن أبي الصلاح، فألحق غيرها من النجاسات بها في تحقق الجلل المحرم، ولا دليل له معتد به يصلح لقطع الأصل و العمومات بعد منع صدق اسم الجلل على ذلك عرفاً، و بعد ما سمعته من المرسل المعتضد بالعمل، و ما في الصحاح- من أن الجلاله البقره التي تتبع النجاسات- تفسير بالأعم.

و للمحكي عن الشيخ في المبسوط، فلم يعتبر الاختصاص بالعذره، إلا أنه جعل الحكم حينئذ الكراهة في التي يكون أكثر علفها ذلك لا التحريم، قال في محكي الخلاف: «الجلال عباره عن البهيمة التي تأكل العذره اليابسه أو الرطبه- إلى أن قال:- فان كان هذا أكثر علفها

١- ١ سورة الأنعام: ٦- الآيه ١٤٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ٢.

٣- ٣ راجع ج ١ ص ٢٣٠.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ٣.

كره لحمها عندنا- ثم قال:- و روى أصحابنا تحريم ذلك إذا كان غذاؤه كله من ذلك».

و ربما يشهد له المرسل الثانى الذى يمكن الجمع بينه و بين المرسل الأول بإرادته خصوص المحرم من الجلال من التفسير فيه، لا مطلق الجلال، و لكن لا يخفى عليك سهوله الأمر بعد فرض كون الحكم الكراهه فى الفرد المزبور لا التحريم.

و على كل حال ف المشهور بين الأصحاب شهره عظيمه أنه يحرم أكل الجلال حتى يستبرأ، و قيل و القائل الإسكافى و الشيخ فى المحكى عنهما يكره بل عن الثانى منهما نسبته إلى مذهبنا إلا أنك قد عرفت كون الجلال عنده المحكوم عليه بالكراهه هو الذى يكون أكثر علفه العذره، لا- الذى لا- علف له غيرها الذى ظاهره الحرمة فيه باعتبار نسبته إلى روايات أصحابنا التى لا محيص عن العمل بها.

و من ذلك يظهر لك المناقشه فى النسبه المزبوره فى مفروض البحث بل القول بالكراهه فى الفرد الذى ذكره ليس مختصا به، بل هو مذهب أكثر علمائنا، كما اعترف به غير واحد، و حينئذ فينحصر الخلاف فى محل البحث فى الإسكافى الذى يمكن دعوى لحوقه بالإجماع إن لم يكن مسبقاً به، بل عن بعض الأجله حمل كلامه على ما يرجع إلى المشهور، فلا خلاف حينئذ، و على تقديره فلا- ريب فى شذوذه و ضعفه، إذ لا- دليل سوى الأصل المخصص بالمعتبره المستفيضه المرويه من طرق العامه و الخاصه.

ففى

صحيح هشام بن سالم (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «لا تأكلوا من لحوم الجلالات، و إن أصابك من عرقها فأغسله».

و فى

خبر حفص بن البختري (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام)

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ٢.

«لا تشرب من ألبان الإبل الجلاله، و إن أصابك شىء من عرقها فاغسله».

و فى

خبر زكريا بن آدم (١) عن أبى الحسن (عليه السلام) «أنه سأله عن دجاج الماء، فقال: إذا كان يخلطن فلا بأس»

و فى آخر (٢)

«إذا كان يلتقط غير العذره فلا بأس»

قال (٣): «و نهى عن ركوب الجلاله و شرب ألبانها، و قال: إن أصابك شىء من عرقها فاغسله».

و منه و من غيره يعلم إرادته الحرمة من البأس فى مفهومه كالمرسل السابق.

كل ذلك مضافا إلى ما تسمعه من نصوص (٤)

الاستبراء الظاهره فى حرمة الأكل قبله و من هنا كان التحريم أظهر و حيثنذ فما فى الكفايه- من أن مستند التحريم أخبار لا يستفاد منها أكثر من الرجحان، مع ما عرفت من العمومات الداله على الحل، فالقول بالكراهه مطلقا أقرب- واضح الضعف، خصوصا بعد ما قيل من أن مبناه عدم كون النهى حقيقه فى التحريم الذى قد عرفت بطلانه فى محله، على أنه هو قد اعترف بحمله عليه مع الشهره، و لو لكونها حيثنذ قرينه، و لا ريب فى تحققها فى المقام، كما صرح به فى أول الكلام.

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الأَطعمه المحرمه- الحديث ٥ و الموجود فيه «أنه سأله عن دجاج الماء فقال: إذا كان

يلتقط غير العذره فلا- بأس» و ليس لزكريا فى المقام غير هذه الروايه، و ما ذكره من اللفظ فى الجواهر هو ذيل مرسل على بن أسباط المروى فى نفس الباب الحديث ٣ و فيه «فى الجلالات، قال: لا بأس بأكلهن إذا كن يخلطن»

٢- ٢ . الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الأَطعمه المحرمه- الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الأَطعمه المحرمه- الحديث ٦ و هو مرسل الصدوق قده.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الأَطعمه المحرمه.



و كيف كان فقد ذكر غير واحد أن النصوص (١)

و الفتاوى المعتبره خاليه عن تعيين المده التى يحصل فيها الجلل، و غايه ما يستفاد من المرسل الأول (٢)

اعتبار كون العذره غذاؤه، و من الثانى (٣)

عدم البأس بأكله مع الخلط، و كل منهما بالإضافة إليها مجمله، و احتمال استفادتها من مده الاستبراء - باعتبار دعوى اقتضاء ارتفاعه بها بحبسه عنها تحققه (٤) بتغذيته فيها - لم نجد له أثرا فى كلام الأصحاب، و لعله لوضوح منع الاقتضاء المزبور.

و عن بعضهم تقديرها بأن ينمو ذلك فى بدنه و يصير جزءا منه، و آخر بيوم و ليله، و استقر به الكركى، قال: «و يرجع فى كونه جلالاتا إلى العرف، و قدره بعض المحققين بيوم و ليله، و هو قريب كما فى الرضاع المحرم، لأنه أقصر زمان الاستبراء» و ثالث بأن يظهر التنتن فى لحمه و جلده، يعنى رائحه النجاسه التى اغتذت بها.

و الجميع كما ترى - و إن مال فى المسالك إلى الأخير - لا دليل عليه سوى اعتبارات لا تصلح دليلا، و من هنا جعل بعضهم المدار على ما يسمى جلالاتا عرفا، و فى الرياض «هذا أقوى، لأنه المحكم فيما لم يرد به من الشرع تعيين أصلا» و فيه ما عرفته سابقا من أنه لا عرف منقح الآن يرجع إليه، لعدم استعماله فيه، و لعله لذا قال فى الكفايه بعد أن جعل الظاهر الرجوع إليه: «و فى معرفته إشكال» بل لعل مبنى الأقوال المزبوره ذلك أيضا، و لذا رجع بعضهم فيه إلى الرضاع المحرم فى الجملة.

نعم قد يقال: إن المتجه الرجوع إلى العرف فى صدق ما سمعته فى تفسيره بالمرسل السابق (٥)

و هو يصدق بكون ذلك غذاؤها، بل لعله

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الأئمة المحرمه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٣.

٤- ٤ و فى النسخه الأصلية «و تحققه» و الصحيح ما أثبتناه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٢.

لا يقدر فيه بعض الخلط الذي لا ينافى الصدق المزبور.

و على كل حال فلا بأس بالتغذى بغير العذره من النجاسات و إن نبت لحمه عليها إلا ما تسمعه في لبن الخنزيره، للأصل و إطلاق أدله الحل التي لا يعارضها القياس على تغذى العذره بعد بطلانه عندنا، و لا نمو الجزء من النجاسه بعد الاستحاله، و لعله لذا لا يقدر التسميد في العذره للمزارع و إن صارت سببا في النمو، قال في

خبر وهب بن وهب المروى عن قرب الاسناد (١) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي (عليهم السلام) «انه كان لا يرى بأسا بأن يطرح في المزارع العذره»

مضافا إلى السيره المستمره و غيرها.

ثم لا يخفى عليك أن الجلل إنما يفيد تحريم الأكل للحيوان دون النجاسه للأصل و غيره، و الأمر بال غسل للعرق أعم من نجاسه الحيوان، بل و من العرق نفسه، خصوصا بعد الشهره على الطهاره، إذ يمكن كون المراد به للصلاه، باعتبار صيرورته فضله ما لا يؤكل لحمه المانعه من الصلاه و إن كانت طاهره، فما في طهاره كشف اللثام- من أن الظاهر النجاسه و حكاه عن الفاضل في المنتهى- واضح الضعف، و قد تقدم الكلام فيه في كتاب الطهاره (٢).

بل لا يبعد بقاء قابليه الحيوان المزبور للتذكيه المفيده بقاء طهارته و إن حرم أكل لحمه، للأصل أيضا و غيره الذي مقتضاها أيضا بقاءه على جواز استعماله في الركوب و غيره، و النهى عن ذلك إنما هو لضرب من الكراهه، لعدم العامل به على الحقيقه فيما أجد.

و كيف كان فالظاهر الاتفاق نصا (٣)

و فتوى على قابليه عود الجلال

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الأطمعه المحرمه - الحديث ١.

٢- ٢ راجع ج ٥ ص ٢٨٤ و ج ٦ ص ٧٧ - ٨٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأطمعه المحرمه.

إلى حل الأكل، بل لعل ذلك هو مقتضى كون عنوان الحكم الجلل الذى قد عرفت تفسيره بما سمعت، ضروره انتفاء الحرمة بانتفاء مصداق تفسيره المزبور الذى مقتضاه عدم كونه جلالاً حينئذ، واحتمال حرمة أكله حينئذ للاستصحاب وإن زال الاسم مناف لظهور كون العنوان فى الحكم ما عرفت كما حررناه فى حكم العصير، وحينئذ فالمتجه جعل المدار فى عوده إلى الحل على ذلك.

و من هنا قال فى المسالك: «إن ما لا تقدير لمدته شرعاً يعتبر فى حله زوال اسم الجلل عنه عرفاً، و ذلك بأن يطيب لحمه و يزول ننته على ذلك الوجه، و ما ورد على تقديره حكم معتبر من نص أو إجماع اعتمد عليه» و تبعه عليه غيره.

نعم فى الرياض «أنه ينبغى تقييده بعدم إمكان استنباط مدته من مده الجلالات المنصوصه بنحو من فحوى الخطاب و الأولويه» و ذلك كله إنما ينطبق على ما ذكرناه، و إلا لكان المتجه فيما لا تقدير فيه البقاء على الحرمة، للأصل كما اختاره النراقى، لكنه كما ترى.

بقى شىء: و هو أنه قد يظهر من غير واحد أن ما له تقدير معتبر شرعاً يعود إلى الحل و إن بقى على وصف اسم الجلل، لإطلاق الدليل، لكن قد يناقش بانصرافه إلى ما هو المعتاد من زوال الاسم بذلك، و لا أقل من أن يكون به محل شك، لا ما علم بقاء وصف الجلل فيه حتى يكون مستثنى حينئذ من حكم الجلال لا- موضوعه و إن كان هو محتملاً، إلا أن الأظهر خلافه، و الله العالم.

و على كل حال ف فى مده الاستبراء فى بعض الجلال خلاف نصا و فتوى و لكن المشهور فيهما بل لا أجد خلافا فيهما أن استبراء الناقه و البصير بل مطلق

الإبل و إن كانت صغاراً بأربعين يوماً بل عن الخلاف و الغنيه الإجماع عليه، بل اعترف غير واحد أن ذلك من المتفق عليه نصاً  
(١)

و فتوى.

و أما البقره أى جنسها من غير فرق بين الذكر و الأنثى و الصغير و الكبير، فالمشهور أنها بعشرين يوماً بل عن الخلاف و الغنيه  
الإجماع عليه، ل

خبر السكونى (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «الدجاجه الجلاله لا يؤكل لحمها حتى تغذى  
ثلاثه أيام، و البطه الجلاله بخمسه أيام، و الشاه الجلاله عشره أيام، و البقره الجلاله عشرين يوماً، و الناقه الجلاله أربعين يوماً»

المنجبر بما عرفت و المعتضد بخبر مسمع (٣)

على ما عن بعض النسخ.

و قيل و القائل القاضى و الشيخ فى المبسوط على ما حكى عنها:

تستوى البقره و الناقه فى الأربعين للأصل المقطوع بما عرفت، و

خبر مسمع (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) على ما فى التهذيب و الاستبصار عن الكافى المنافى لما هو الموجود الآن فى نسخ  
الكافى، - كما اعترف به غير واحد - من الثلاثين، قال أمير المؤمنين (عليه السلام):

«الناقه الجلاله لا يؤكل لحمها و لا يشرب لبنها حتى تغذى أربعين يوماً، و البقره الجلاله لا يؤكل لحمها و لا يشرب لبنها حتى  
تغذى ثلاثين يوماً، و الشاه الجلاله لا يؤكل لحمها و لا يشرب لبنها حتى تغذى عشره أيام، و البطه الجلاله لا يؤكل لحمها حتى  
تربى (تربط خ ل) خمسه أيام، و الدجاجه ثلاثه أيام»

المؤيد بخبرين آخرين ضعيفين:

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢.

أحدهما

مرفوع يعقوب بن يزيد (١) عن الصادق (عليه السلام) «الإبل الجلاله إذا أردت نحرها تحبس البعير أربعين يوماً، و البقره ثلاثين يوماً، و الشاه عشره».

و الثانى

خبر يونس (٢) عن الرضا (عليه السلام) «الدجاج يحبس ثلاثه أيام، و البطه سبعة أيام، و الشاه أربعة عشر يوماً، و البقره ثلاثين يوماً، و البعير أربعين يوماً، ثم تذبح».

و من هنا قال بعض الأفاضل: الظاهر السهو فى نسخه الكتابين المزبورين، بل قال: لا يمكن أن يكون لهما حجه، لمصيرهما فى الشاه إلى السبعه مع تضمن الخبر المزبور العشره على النسخه الموجوده من الكافى أو الخمسه على نسخه الكتابين، و إن كان قد يناقش بما ستعرف من معلوميه جواز العمل ببعض الخبر دون بعضه.

نعم عن الصدوق و الإسكافى التقدير بالثلاثين، للنصوص (٣)

المزبوره إلا أنها- لضعفها و إن تعددت و تأيدت بأصالة الحرمة مع عدم الجابر- قاصره عن مقاومه الخبر الأول (٤)  
المنجبر و المعتضد بما سمعت.

بل فى الرياض «أن أكثر هذه الروايات شاذه، بمعنى أنها لا يمكن أن تكون مستندا لهما بمصير الأول منهما إلى العشرين فى الشاه و الثانى إلى أربعة عشر فيها، و هى متفقه فى رد الأول، و ما عدا الأخيره منها على رد الثانى» و إن كان يناقش بعدم اقتضاء ذلك شذوذ الخبر على وجه لا يستدل به على المطلوب فى البعض الموافق، كما هو محرر فى محله، نعم

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٢ و ٤ و ٥.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١.

هى غير حجه لما عرفت، و مرجوحه بذلك و من هنا كان الأول أظهر.

و أما الشاه فالمشهور استبواؤها بعشره بل عن الخلاف و الغنيه الإجماع عليه، لخبرى السكونى (١)

و مسمع (٢)

و مرفوع يعقوب (٣)

المنجبره بما عرفت.

و قيل و القائل الشيخ فى محكى المبسوط بسبعه و لم نجد له دليلا- على ذلك إلا ما فى كشف اللثام من أنه مروى فى بعض

الكتب (٤) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) و فى خبر مسمع (٥)

على ما عن بعض نسخ التهذيب «خمسه» و لم نجد به عاملا، و كذا المحكى عن الصدوق من العشرين، نعم عن الإسكافى أنها

أربعة عشر، للخبر الضعيف السابق الذى لا جابر له، فهو ساقط عن قابليه الاستدلال به فضلا عن أن يعارض غيره. و حينئذ فلا

ريب فى أن الأول أظهر.

و أما البطه فالمشهور أنها بخمسه، بل عن الغنيه الإجماع، لخبرى السكونى (٤)

و مسمع (٧)

المنجبرين بما سمعت، و عن الشيخ فى الخلاف سبعة للخبر (٨)

الضعيف المتقدم سابقا الذى قد عرفت حاله، خصوصا بعد اشتماله على الأربعة عشر فى الشاه و الثلاثين فى البقره، و لا يقول

بشى ء

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ١.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٢.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٤.
  - ٤-٤ المستدرک - الباب - ١٩- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ١ و ٣.
  - ٥-٥ التهذيب ج ٩ ص ٤٥ الرقم ١٨٩.
  - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ١.
  - ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٢.
  - ٨-٨ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٥.

منهما في كتبه، و ما في مرسل القاسم بن محمد الجوهرى (١)

من أنها تربط ثلاثه أيام لم أجد عاملا به إلا ما يحكى عن الصدوق، كالمرسل (٢)

أنه سته، و عن الشيخ إلحاق شبهها بها، بل في كشف اللثام تبعه عليه غيره.

و أما الدجاجة فالمشهور أنه ثلاثه أيام، بل عن الخلاف الإجماع عليه، لخبرى السكونى (٣)

و مسمع (٤)

و غيرهما، لكن عن المقنع أنه روى (٥)

يوما إلى الليل، و لم أجد عاملا به، و عن الشيخ و غيره إلحاق شبهها بها أيضا.

و بذلك كله ظهر لك أن ما عدا الخبر الأول لا يخلو من شذوذ في الجملة، و لا جابر له بخلافه، فإنه مع اعتباره في نفسه منجبر بالشهره المحققه و المحكيه في كلام جماعه، و معتضد فيما عدا البطله بالإجماع المحكى عن الخلاف، و فيما عدا الدجاجة بالإجماع المحكى عن الغنيه، و من هنا قال في الرياض: «فلا مسرح عن العمل به و لا مندوحة».

فما يظهر من شيخنا الشهيد الثانى و جملة ممن تبعه من الإضراب عنه و عن كل من الأقوال المتقدمه و المصير إلى القاعده، و هى اعتبار أكثر الأمرين من هذه المقدرات و ما يزول به الجلال ليخرج عن حق الأدله لا وجه له و إن كان أحوط بلا شبهه، مع إنه إحداث قول مستأنف لم يوجد به قائل من الطائفه.

قلت: أشار بذلك إلى كلامه فى الروضه، قال: «و مستند هذه التقديرات كلها ضعيف، و ينبغى القول بوجوب الأكثر، للإجماع على عدم اعتبار أزيد منه، فلا تجب الزيادة، و الشك فيما دونه، فلا يتيقن زوال التحريم

١-١ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٦.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٧.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٢.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٨.

مع أصله بقاءه من حيث ضعف المستند، فيكون ما ذكرناه طريقاً للحكم» و فيه أن المتجه حينئذ الرجوع إلى ما يزول به صدق اسم الجلل، ضروره كونه بعد ضعف المستند كالذى لا تقدير له، و الرجوع إلى أكثر الأمرين إنما يتجه إذا لم يكن هناك قاعده يرجع إليها، و هى ما عرفت.

و قال فى المسالك: «و حيث كانت الطرق ضعيفه فينبغى الوقوف من ذلك على محل الوفاق، و هو مراعاة أكثر التقديرات، حيث لا- قائل بما زاد عليها». و هو و إن لم يذكر أكثر الأمرين كما سمعته فى الروضه لكن فيه أيضا أن المتجه الرجوع إلى القاعده لا أكثر ما فى النصوص المفروض عدم صحتها، فهى وجودها كعدمها، نعم لو علم منها أن المقدر أحد ما فيها و اشتبه كان المتجه ما ذكر، لا مع عدم العلم مع فرض عدم اعتبار شىء منها، إذ هو حينئذ كفاقد التقدير الذى قد اعترف هو و غيره بالرجوع فيه إلى القاعده التى هى زوال وصف الجلل إن لم يستفد حكمه من فحوى و نحوها، كما هو واضح.

نعم قد يقال إن لم يكن إجماع: إن بناء اختلاف هذه التقادير على اختلاف أفراد الجلل قوه و ضعفا بالنسبه إلى زواله فى المده المزبوره و عدمه أو يقال باستحباب الزائد على الأقل الذى تضمنه الدليل المعبر، و الله العالم.

و كيف كان ف كيفيته أى الاستبراء أن يربط و يمنع عن الغذاء بالعدره و يعلف علفاً طاهراً هذه المده على الوجه الذى قد تقدم الكلام فيه فى السمك، فلاحظ و تأمل مراعيًا للاحتياط فى التخلص من احتمال الجلل، بل قيل: إنه يستحب ربط الدجاجه التى يراد أكلها أياماً ثم يذبحها و إن لم يعلم جللها،

للنبوى (١) المروى عن كتاب حياه الحيوان «إن النبى (صلى الله عليه و آله) كان إذا أراد أن يأكل



دجاجه أمر بها فربطت أياما ثم يأكلها»

و إن لم يذكره أساطين الأصحاب بل هو مخالف للسيرة، و لكن الأمر سهل، و الله العالم.

### [العارض الثانى أن يشرب الحيوان لبن خنزيره]

العارض الثانى: أن يشرب الحيوان لبن خنزيره ف فى المتن و غيره إن لم يشتد كره لحمه، بل فى صريح اللمعه و عن غيرها و لحم نسله أيضا و إن كان لم يحضرنى الآن ما يدل عليه بالخصوص.

نعم

خبر السكونى (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن جدى غذى بلبن خنزيره، فقال:

قيدوه و أعلفوه الكسب و الندى و الشعير و الخبز إن كان استغنى عن اللبن، و إن لم يكن استغنى عن اللبن فيلقى على ضرع شاه سبعة أيام ثم يؤكل لحمه»

يدل على أنه يستحب استبراؤه بسبعة أيام كما ذكره المصنف و غيره بناء على حمل الأمر فيه بذلك عليه، و على أن المراد بالغذاء فيه عدم الاشتداد اللهم إلا أن يستفاد منه مرجوحه عدم الأكل قبل هذا، و ليست إلا الكراهه.

و على كل حال ف ان اشتد حرم لحمه و لحم نسله أبدا و لا استبراء بلا خلاف أجده فيه، كما اعترف به غير واحد، بل عن الغنيه الإجماع على التحريم، و فى المسالك «أن فيه نصوصا كثيرة لا تخلو من ضعف، لكن لا راد لها» و إن كنا لم نعثر منها إلا على

موثق حنان بن سدير (٢) الذى رواه المشايخ الثلاثة و غيرهم، قال: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) و أنا حاضر عنده عن جدى وضع من لبن خنزيره حتى شب و كبر و اشتد عظمه ثم إن رجلا استفحله فى غنمه فخرج

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٤ «سئل عن حمل غذى.»

٢- ٢ . الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ١.

له نسل، فقال: أما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقربه، و أما ما لم تعرفه فكله فهو بمنزله الجبن، و لا تسأل عنه».

و موثق بشير بن مسلمه (١) عن أبي الحسن (عليه السلام) «فى جدى يرضع من خنزيره ثم ضرب فى الغنم فقال: هو بمنزله الجبن، فما عرفت أنه ضربه فلا تأكله، و ما لم تعرفه فكل».

و مرفوع ابن سنان (٢)

«لا تأكل من لحم جدى رضع من لبن خنزيره»

و نحوه مرسل الصدوق عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٣)

و خبر السكونى السابق (٤)

و مرسل للصدوق عن المقنع (٥)

بمضمون خبر حنان.

و إطلاق ما عدا الموثق المزبور و إن شمل صورتى الاشتداد و عدمه كإطلاق خبر السكونى المعارض لها الأمر بالاستبراء الظاهر فى تحقق الحل بعده مطلقاً، إلا- أنه بعدم الخلاف السابق و الإجماع المحكى و ظهور «يرضع» فى الموثق الأخير فى التجدد و الاستمرار المقتضى للاشتداد حمل على التفصيل المزبور الذى قد يكون هو مقتضى أصاله عدم الحرمة فى غير المشتد التى

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الأئمة المحرمة- الحديث ٢ عن بشر ابن مسلمه و هو الصحيح كما فى التهذيب ج ٩ ص ٤٤ و الاستبصار ج ٤ ص ٧٦ و الكافى ج ٦ ص ٢٥٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الأئمة المحرمة- الحديث ٣ عن ابن سنان عن أبى حمزه رفعه قال: «لا تأكل من لحم حمل». كما فى الكافى ج ٦ ص ٢٥٠ و التهذيب ج ٩ ص ٤٤ و الاستبصار ج ٤ ص ٧٦.

٣- ٣ أشار إليه فى الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الأئمة المحرمة- الحديث ٣ و ذكره فى الفقيه ج ٣ ص ٢١٢- الرقم ٩٨٥.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الأئمة المحرمة- الحديث ٤.

٥- ٥ المستدرک- الباب- ١٧- من أبواب الأئمة المحرمة- الحديث ٣.

لا يعارضها إطلاق الأخبار المزبوره بعد أن لم تكن حجه لضعفها و عدم الجابر، بل الموهن موجود، فليس حينئذ إلا الحمل على التفصيل المزبور الذى مرجعه فى غير المشتد إلى الندب و الكراهه المتسامح فيهما.

ثم لا- تلحق بالخنزيره الكلبه و لا- الكافره لحرمة القياس، و لا- يختص الحكم بالجدى المحمول فى النصوص على المثال، لما سمعته من فتوى الأصحاب و لا خصوص الارتضاع لذلك أيضا، نعم فى

خبر أحمد بن محمد (١)

«كتبت إليه جعلني الله فداك من كل سوء، امرأه أرضعت عناقا حتى أفطمت و كبرت و ضربها الفحل ثم وضعت أفيجوز أن يؤكل لحمها و لبنها؟

فكتب فعل مكروه، و لا بأس به».

و هو دال على الكراهه بناء على اراده كون الأكل فعلا- مكروها و لو بقريته السؤال، و إن كان يحتمل إرادته الأرصاع، و الله العالم.

### [العارض الثالث إذا وطأ الإنسان]

الثالث: إذا وطأ الإنسان صغيرا أو كبيرا عاقلا أو مجنونا حرا أو عبدا عالما أو جاهلا مكروها أو مختارا حيوانا مأكول (٢)

اللحم قبل- أو دبرا حرم لحمه و لحم نسله و لبنهما بلا- خلاف أجده فيه كما اعترف به غير واحد، بل عن بعض نسبه إلى الأصحاب الظاهره فى الإجماع، بل ادعاه آخر، ل

خبر مسمع (٣) المنجبر بما عرفت عن أبى عبد الله (عليه السلام) «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن البهيمة التى تنكح، فقال: حرام لحمها و كذلك لبنها».

و خبر محمد بن عيسى (٤) أو صحيحه، لأن الظاهر كونه العبيدى

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ١.

٢- ٢ و فى الشرائع «مأكولا» و الظاهر أنه قد أبرز علامه التنوين لهذه الكلمه فى قوله: «دبرا».

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ١.

و أنه

ثقه عن الرجل - و الظاهر أنه الهادي أو العسكري (عليهما السلام) - «إنه سئل عن رجل نظر إلى راع نزا على شاه، قال: إن عرفها ذبحها و أحرقتها و إن لم يعرفها قسمها نصفين أبدا حتى يقع السهم بها فتذبح و تحرق و قد نجت سائرهما».

و موثق سماعه (١)

«عن الرجل يأتي بهيمه شاه أو بقره أو ناقه، فقال: عليه أن يجلد حدا غير الحد ثم ينفي من بلاده إلى غيره، و ذكروا أن لحم تلك البهيمه محرم و لبنها».

و روايات ابن سنان و الحسين بن خالد و إسحاق بن عمار و فيها الصحيح و غيره

عن الصادقين (عليهم السلام) (٢)

«في الرجل يأتي البهيمه، فقالوا جميعا: إن كانت البهيمه للفاعل ذبحت، فإذا ماتت أحرقت بالنار و لم ينتفع بها، و إن لم تكن البهيمه له قومت و أخذ ثمنها منه، و دفع إلى صاحبها و ذبحت و أحرقت بالنار، و لم ينتفع بها - إلى أن قال - فقالت:

و ما ذنب البهيمه؟ قال: لا ذنب لها، و لكن رسول الله (صلى الله عليه و آله) فعل هذا و أمر به لكي لا يجتري الناس بالبهايم و ينقطع النسل».

و حسن سدير (٣) عن الباقر (عليه السلام) «في الرجل يأتي البهيمه قال: يجلد دون الحد، و يغرم قيمه البهيمه لصاحبها، لأنه أفسدها عليه، و تذبح و تحرق و تدفن إن كانت مما يؤكل لحمه، و إن كانت مما يركب ظهره أغرم قيمتها و جلد دون الحد، و أخرجت من المدينه التي فعل بها إلى بلاد آخر حيث لا يعرف فيبيعها فيها كي لا يصير بها».

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نكاح البهايم - الحديث ١ من كتاب الحدود و التعزيرات.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نكاح البهايم - الحديث ٤ من كتاب الحدود و التعزيرات.

و الخبر المروى عن تحف العقول (١)

«سأل يحيى بن أكثم موسى البرقعى عن رجل أتى إلى قطيع غنم فرأى الراعى ينزو على شاه منها، فلما بصر صاحبها خلى سبيلها فدخلت فى الغنم، كيف تذبح؟ و هل يجوز أكلها أم لا؟ فسأل موسى أخاه أبا الحسن الثالث (عليه السلام) فقال:

إنه إن عرفها ذبحها و أحرقتها، و إن لم يعرفها قسم الغنم نصفين و ساهم بينهما، فإذا وقع على أحد النصفين فقد نجا النصف، فلا يزال كذلك حتى يبقى شاتان، فيقرع بينهما، فأيهما وقع السهم بها ذبحت و أحرقت و نجا سائر الغنم».

و هذه النصوص و إن خلت عن التصريح بالنسل المتفق ظاهرا على حرمة أيضا إلا أنه قد يستفاد و لو بمعونه الاتفاق المزبور من الذبح و الإحراق و عدم الانتفاع.

بل الظاهر عدم الفرق بين نسل الذكر و الأنثى، للنهى عن الانتفاع (٢)

و للإفساد و الأمر بالإحراق (٣)

و لفحوى ما ورد فى المتغذى بلبن الخنزيره (٤)

و إن توقف فيه بعض الناس، و احتمال اختصاص أصل الحكم فى الأنثى لدعوى انصراف وطء البهيمة و عود ضمير «لبنها» فى غايه السقوط، بل يمكن اتفاق النص و الفتوى على خلافه، ضروره كون البهيمة كالدابه الشامله للذكر و الأنثى، كضروره اسم النكاح بمعنى الوطاء و الإتيان و نحوهما

١- ١ ذكر نقلا- بالمعنى فى الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٤ راجع تحف العقول ص ٣٥٥ طبعه بيروت. و ذكره فى البحار ج ٦٥ ص ٢٥٤ كالجواهر.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب نكاح البهائم- الحديث ١ من كتاب الحدود و التعزيرات.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب نكاح البهائم- الحديث ١ من كتاب الحدود و التعزيرات.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الأئمة المحرمه.

للجميع، و

قوله (عليه السلام): «و كذلك لبناها» (١)

لا يقتضى التخصيص و لو بمعونه الاتفاق ظاهرا على ذلك.

نعم قد يقال باختصاص الحكم بذات الأربع كما عن جماعه منهم الفاضل، لأنه المنساق عرفا، بل و من النص، بل قيل: إنها لغه كذلك فيقتصر عليه، خصوصا بعد مخالفه الحكم للأصول، و احتماله العموم- بل قيل:

إنه المشهور، فيشمل الطير، لأنها لغه اسم لكل ذى روح لا يميز كما عن الزجاج، و لذلك سميت بذلك- واضح الضعف، لما عرفت.

ثم إن الواطئ إما أن يكون مالك البهيمة أو غيره، و على التقديرين إما أن تكون البهيمة مما يقصد لحمها و لبناها كالشاه و البقره، أو ظهرها كالخيل و البغال و الحمير و إن جاز أكلها، فإن كان الأول و كان الموطوء يراد لحمه فلا خلاف نضا (٢)

و فتوى فى ذبحها و حرقها، و النفى فى موثق سماعه (٣)

إنما هو للواطئ، و لا أجد قائلا به، كما أنه كذلك لو كان المراد منه الموطوء.

و إن كان المراد ظهره نفى الموطوء إلى غير بلد الواطئ مما لا يعرف فيه، فيباع و يدفع ثمنه إلى مالكة، كما عن الشيخ و ابن إدريس، للأصل.

و عن المفيد و ابن حمزه من الصدقه به على الفقراء و المساكين عقوبه، و لا دليل على استحقاق العقوبه بذلك، بل ظاهر الأدله عقوبته بغيرها من التعزير و نحوه.

بل ربما نوقش فى أصل النفى المزبور بأنه لا دليل عليه سوى حسن سدير (٤)

الظاهر فى تغاير المالك و الواطئ، و إن كان يدفعه- و لو بمعونه

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب نكاح البهائم- الحديث ٤ من كتاب الحدود و التعزيرات.

عدم الخلاف المحكى على ذلك- ظهور الحسن المذكور فى عموم الحكم المزبور كالأحراق و إن كان مورده المتغايران إلا أن المراد منه بيان الحكم على التقديرين، خصوصا بعد التعليل بعدم التعبير الشامل للأمرين.

و إن كان غير المالك و الموطوء يراد لحمه فلا خلاف نصا (١)

و فتوى فى الذبح و الإحراق و إغرام الثمن لمالكها.

و إن كان المراد ظهره أغرم الثمن لمالكة و نفى فى غير بلاد و بيع، كما سمعته فى الحسن (٢)

لكن فى دفع الثمن للمالك باعتبار بقاءه على ملكه و إن أغرم له قيمه، و الجمع بين العوض و المعوض عنه إنما يمنع فى عقود المعاوضه، أو للواطى لأنه الذى أغرم قيمه، بل لعل التعبير بالثمن فى الحسن مشعر بصيروره المثلن له، أو يتصدق به لعدم استحقاقهما معا له أما المالك فلاخذ العوض، و الواطى فلعدم ملكه لها، فليس إلا الصدقه و لعله لا يخلو من قوه.

بل منه يظهر قوه ما سمعته من المفيد فى الأول و إن كان القول برجوعه إلى الواطى مطلقا أقوى بالنظر إلى قواعد الفقه.

ثم إن ظاهر المصنف و غيره اختصاص الحكم المزبور بأقسامه فى مأكول اللحم دون محرمه كالهر و الكلب و الفيل، و نحوها، مع احتمالها على معنى وجوب إحراقه و عدم جواز الانتفاع به، لإطلاق جملة من النصوص (٣)

التي لا ينافيها ما فى آخر (٤)

من التعرض لحرمه اللحم، إذ المعنى حيثئذ أنه يحرم لحمها إن كانت مأكوله، فهو حكم من الأحكام. بل قد يقال: إن اقتصار المصنف و غيره هنا فى عنوان المسأله على المأكول لكونه

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب نكاح البهائم- الحديث ١ من كتاب الحدود و التعزيرات.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب نكاح البهائم- الحديث ٤ من كتاب الحدود و التعزيرات.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب نكاح البهائم من كتاب الحدود و التعزيرات.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الأطعمه المحرمه- الحديث ٢ و ٣.

فى معرض بيان ما يحرم لحمه بالمعارض.

و على كل حال ف لو اشتبه الموطوء بغيره قسم فريقين أو نصفين متساويين مع إمكانه و أقرع عليه مره بعد أخرى حتى تبقى واحده فتحرق أو تنفى على حسب ما عرفت بلا خلاف أجده فيه، للخبرين (١)

المنجبرين بذلك و إن قلنا باقتضاء القاعده خلاف ذلك من اجتناب أو غيره، نعم ظاهر الخبرين الاشتباه فى محصور، بل صرح به بعض متأخرى المتأخرين، بل يمكن تنزيل إطلاق غيره عليه، فيبقى حينئذ غير المحصور على حكمه و إن أمكن القول بالاقراع مطلقا فى غير المحصور، لإمكانه بناء على عدم مراعاة التنصيف، لتعذره حتى فى المحصور، حيث يكون العدد فردا، فيراد من النصف فى النص (٢)

الفريق حينئذ، و إن كان الأولى مراعاة التنصيف حقيقه مع إمكانه، و إلا جعل الفرد مع أحد النصفين اقتصارا على المتيقن، و محافظه على الحقيقه أو القريب إليها.

نعم لا تختص القرعه فى الواحده المشتبهه، بل تجرى مع التعدد و إن كان مورد الخبرين ذلك.

بل الظاهر جريان القرعه مع تلف بعض القطيع بموت أو سرقة و نحوهما، فيجعل التالف فى فريق و يقرع، فإذا خرجت القرعه نجا الباقى.

و المدار فى الوطاء على مسماه، كما فى غير المقام، نعم لا يحصل بإيلاج الخنثى المشكل، لعدم العلم بكونه ذكرا، و الله العالم. و لو شرب شىء من هذه الحيوانات خمرا لم يحرم لحمه مع عدم النفوذ فيه بل و إن نفذ، و لكن قيل كما عن المشهور يغسل و يؤكل بل فى كشف اللثام نسبتة إلى الأصحاب، و لعله للاستظهار،

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ٤.



لسرعه نفوذ الخمر فيه، و

المرسل عن السرائر (١) لأنه نسبه إلى الروايه قال فيها: «وقد روى أنه إذا شرب شىء من هذه الأجناس خمرا ثم ذبح جاز أكله بعد أن يغسل بالماء، ولا يجوز أكل شىء مما فى بطنه ولا استعماله»

بعد الانجبار بما عرفت.

و على كل حال فالمشهور أيضا أنه لا يؤكل ما فى جوفه من الأمعاء و القلب و الكبد و إن غسل، بل عن ابن زهره الإجماع عليه، و هو الحجه بعد اعتضاده بالشهره المزبوره، مضافا إلى خبر زيد الشحام (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) المروى فى التهذيب و الكافى المنجبر و المعتضد بما عرفت، بل لعله فى الثانى منهما من الموثق، كما وصفه فى محكى الخلاف و الدروس، لأن الراوى له ابن فضال عن أبى جميله، و عن الكشى عن بعض دعوى أنه من أصحاب الإجماع، و على كل حال فقد

قال (عليه السلام) «فى شاه شربت خمرا حتى سكرت فذبحت على تلك الحال:

لا يؤكل ما فى بطنها»

و إن كان هو أخص من المدعى من وجوه، إلا أنه يمكن إتمامه بالشهره و عدم القائل بالفرق بين الشاه و غيرها.

خلافًا للمحكى عن ابن إدريس من الكراهه، و عن الفاضل فى المختلف أنه استقر به، و مال إليه ثانى الشهيدين و الأردبيلى و بعض متأخرى المتأخرين استضعافا للخبر المزبور عن إفاده الحرمة سندا و دلاله، و الأصل الحل.

و فيه ما لا يخفى بعد الإحاطه بما ذكرنا، بل قد يقال: إن دعوى أخصيتها بالإضافه إلى دلالتها على حرمة ما فى البطن مع الذبح حين السكر خاصه ممنوعه، إلا إذا ثبت فتاوى الفقهاء بالعموم للمذبوح و غيره، و هو غير واضح بعد استناد الأكثر إلى الروايه و تعليل الحكم فى جملة منها بما

١-١ السرائر ص ٣٦٦ ص ٣.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ١.

يختص بموردها مع وقوع التصريح في بعضها باختصاص الحكم به، و لعله المراد من إطلاق بعضها كالعباره و نحوها مما لم يوجد فيه شيء من ذلك و على تقدير عدم اتفاق الفتاوى على ذلك فاتفقها على العموم غير معلوم، بل العدم معلوم، و لا إجماع يوجب العموم، فالقول بالتخصيص متعين، و عليه فتكون الروايه وافيّه بتمام المدعى.

نعم إنما تكون أخص منه على القول بعمومه، و ليس فيه حجه على من يخصصها. فلا شبهه في المسأله أصلاً، سيما مع دعوى الإجماع السابق على أنه مع فرض إطلاق الأصحاب ذلك يكون هو القرينه على إرادته العموم في الجواب و إن كان السؤال خاصاً، و الله العالم.

و لو شرب شيء منها بولا لم يحرم اللحم أيضاً بلا خلاف و لا إشكال، بل و لا يغسل للأصل، مع ما قيل من إمكان الفرق بينه و بين الخمر بسرعته نفوذ الثاني فيه دونه، و إن كان قد يناقش بأن غسل اللحم إن كان لنفوذ الخمر فيه كما هو الظاهر لم يتم الفرق بينه و بين ما في الجوف، و إن لم يصل إليه لم يجب تطهيره، مع أن ظاهر الحكم غسل ظاهر اللحم الملاصق للجلد، و باطنه المجاور للأمعاء، و الروايه خاليه عن غسل اللحم.

و قد تدفع بأن المراد إمكان التخلص من البول بالغسل بخلاف الخمر فإن الغسل لا يخرج أجزاءه النافذه في الأجزاء، بخلاف البول الذي لا تقبله طبيعته و لا تتغذى به، و الأمر سهل، فإن المراد توجيه النص الذي هو العمده في الفرق.

و كيف كان فلا خلاف في أنه يغسل ما في بطنه و يؤكل ل

مرسل موسى بن أكيل النميري (١) المتقدم عن أبي جعفر (عليه السلام)

«فى شاه شربت بولا ثم ذبحت، فقال: يغسل ما فى جوفها ثم لا بأس و كذلك إذا اعتلفت العذره ما لم تكن جلاله»

المنجبره بالشهره العظيمه بل لم أجد فيه خلافا، كما اعترف به بعض و إن كان هو قاصرا عن تمام المدعى.

بل فى المسالك بعد التردد فى الحكمين المزبورين قال: «هذا كله إذا كان ذبحها عقب الشرب بغير فصل أو قريبا منه، أما لو تراخى بحيث يستحيل المشروب لم يحرم، و نجاسه البواطن حيث لا يتميز فيها عين النجاسه منتفيه» و ظاهره اختصاص موضوع المسأله بغير ذلك، و تبعه عليه غيره، إلا أنه مناف لظاهر الأكثر أو الجميع، و يمكن كون الغسل تعبديا لا للنجاسه، بل مقتضى المرسل المزبور أن اعتلاف العذره كذلك ما لم يكن جلالا، اللهم إلا- أن يراد مثلها فى الحل خاصه، كما أنه يمكن دعوى إرادته الذبح حال الشرب، بحيث تكون عين النجاسه باقيه، و الله العالم.

و كيف كان فلا خلاف بيننا بل و بين أكثر المسلمين فى أنه يحرم الكلب بل الإجماع بقسميه عليه، لأنه نجس و سبع و ممسوخ فيشملة ما دل على حرمة ذلك من نص (١)

و إجماع، خلافا للمحكى عن مالك.

و كذا يحرم السنور بلا خلاف فيه بيننا أيضا أهليا كان أو وحشيا للنص (٢)

عليه بخصوصه، و لأنه سبع كما فى بعض النصوص عن كتاب على (عليه السلام) (٣)

مضافا إلى كون

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الأطمعه المحرمه - الحديث ٢ و ٣.

٢- ٢ سنن البيهقى - ج ٦ ص ١١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الأستار - الحديث ٢ من كتاب الطهاره.

السبع هو الحيوان المفترس بطبعه أو للأكل كما عن القاموس، أو الذى له ناب أو أظفار يعدو بها على الحيوان و يفترسه، أو الذى يأكل اللحم.

و على كل حال هو منه، فيشملة ما دل على حرمتها من إجماع محكى معتضد بنفى الخلاف أو محصل و نص (١).

خلافاً لمالك أيضاً و بعض الشافعية، و عن آخر منهم الفرق بين الوحشيه و الإنسيه، فأحل الأول دون الثانى قياساً على حمار الوحش، و الله العالم.

و يكره أن يذبح بيده ما رباه من النعم كما تقدم فى الذبأحه (٢) التى هى محل هذه المسأله لا المقام، ضروره كون الكراهه الفعل لا الأكل بل فى

خبر محمد بن الفضل (٣) عن أبى الحسن (عليه السلام) «لا تربين شيئاً ثم تذبجه»

و هو شامل للنعم و غيره. اللهم إلا أن يقال: المراد بذلك الكنايه عن الأكل أيضاً، و الله العالم.

و على كل حال فلا خلاف بيننا بل و بين المسلمين فى أنه يؤكل من الوحشيه البقر و الكبأش الجبليه التى هى على ما قيل الضأن و المعز الجبليان و الحمر و الغزلان و اليحامير بل الإجماع بقسميه عليه هنا، مضافاً إلى النص (٤)

فى الطبى و حمار الوحش و اليمور و الإبل الذى هو على ما قيل بقر الجبل أو ذكر الأوعال، و السيره المستمره بل الضروره، نعم ظاهر المتن و القواعد و التحرير و غيرها حصر المحلل من الوحش فيها، بل هو صريح محكى الغنيه إلا أنه زاد الأوعال سادسا.

---

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأطمعه المحرمه.

٢- ٢ راجع ص ١٣٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٠- من أبواب الذبأح - الحديث ١ من كتاب الصيد و الذبأحه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب الأطمعه المباحه و الباب - ١٧- من أبواب الصيد - الحديث ٢ و ٤ من كتاب الصيد و الذبأحه.

لكن قد يشكل ذلك بالخيل و الإبل و البغال لو كانت وحشيه، لإطلاق ما دل على حلها إنسيه كانت أو وحشيه، و دعوى الانصراف إلى الأول خاصه ممنوعه كما فى بقر الوحش و حماره. بل قد يشكل بالنعامة بناء على أنها من غير الطير و أنها حلال، و لكن يمكن عدم إرادته الفاضلين الحصر بل ربما كان منهما ما ينفى الظهور، حيث عقبا تحليل الخمسه من الوحوش النص على تحريم السباع، و المفهومون متعارضان فى الخارج عن السباع و الأنواع الخمسه، فلا يستفاد حكمه منهما.

و على كل حال فلا خلاف بيننا فى أنه يحرم منها ما كان سبعا، و هو ما كان له ظفر أو ناب يفترس به، قويا كان كالأسد و النمر و الفهد و الذئب أو ضعيفا كالثعلب و الضبع و ابن آوى بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى السيره المستمره، و فى

مرسل الكافى (١)

«لا تأكل من السباع شيئا»

و فى

صحيح الحلبي (٢)

«لا يصلح أكل شىء من السباع، و إنى لأكرهه و أفذره»

و فى

موثق سماعه (٣)

«عن لحوم السباع و جلودها، فقال: أما لحوم السباع و السباع من الطير فانا نكرهه، و أما الجلود فاركبوا و لا تلبسوا شيئا تصلون فيه»

و فى النهى عن الصلاه فيه دلالة على إرادته الحرمة من الكراهه. و فى

مرسل الفقيه (٤)

«أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: كل ذى ناب من السباع و مخلب من الطير حرام»

و نحوها روايه داود بن فرقد (٥)

و موثق سماعه (٦)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المأكول من الطير و الوحش، فقال:

- ١-١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٥.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤.
- ٤-٤ أشار إليه في الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١ و ذكره في الفقيه ج ٣ ص ٢٠٥ - الرقم ٩٣٨.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣.

حرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) كل ذى مخلب من الطير، و كل ذى ناب من الوحش، فقلت: إن الناس يقولون من السبع، فقال لى: يا سماعه السبع كله حرام و إن كان سبعا لا ناب له، و إنما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) هذا تفصيلا».

إلى غير ذلك من النصوص المنجبر ما يحتاج إلى الجبر منها بما عرفت و المعتضده بما سمعت.

فوسوسه بعض الناس فى الحكم المزبور لبعض النصوص - كصحيح محمد بن مسلم (١) عن أبى جعفر (عليه السلام) المتقدم فى نصوص حليه الحمير (٢) و

صحيح زراره (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «ما حرم الله فى القرآن من دابه إلا الخنزير و لكننا نكره»

و صحيحه الآخر (٤) الذى سأل فيه أبا جعفر (عليه السلام) «عن الجريث، فقال قُلْ لا أَجِدُ- إلى آخر الآيه (٥)- ثم قال: لم يحرم الله شيئا فى القرآن إلا الخنزير بعينه، و يكره كل شىء من البحر ليس له قشر مثل الورق، و ليس بحرام إنما هو مكروه».

و فى

صحيح ابن مسلم (٦) أيضا بعد الأمر بقراءه الآيه قال: «إنما الحرام ما حرم الله و رسوله

١- ١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٦.

٢- ٢ المتقدمه فى ص ٢٦٥ - ٢٦٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢. و فيه «و لكننه النكره» و فى التهذيب ج ٩ ص ٤٣ - الرقم ١٧٩ «و لكننه النكره».

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٩. و فيه «سألت أبا عبد الله عليه السلام.» إلا أن الموجود فى التهذيب ج ٩ ص ٥ - الرقم ١٥ و الاستبصار ج ٤ ص ٦٠ - الرقم ٢٠٧ «سألت أبا جعفر عليه السلام.».

٥- ٥ سوره الانعام: ٦ - الآيه ١٤٥.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢٠.

فى كتابه، و لكنهم قد كانوا يعافون أشياء، فنحن نعافها»

و فى

حسن زراره و محمد بن مسلم (١) عن أبى جعفر (عليه السلام) لما سألاه عن لحم الحمير الأهليه، قال: «إنما الحرام ما حرم الله عز و جل فى القرآن»

و فى

صحيح زراره (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) «أكل الغراب ليس بحرام، إنما الحرام ما حرمه الله فى كتابه، و لكن الأنفس تتنزه عن كثير من ذلك تقززا (٣)».

و غيرها من النصوص المحموله على التقيه أو مطرحه- لا وجه لها.

و كذا لا خلاف بل الإجماع بقسميه عليه فى أنه يحرم الأرنب و الضب و الحشرات كلها التى هى صغار دواب الأرض أو التى تأوى نقب الأرض كالحيه و الفأره و العقرب و الجرذان و الخنافس و الصراصير و بنات وردان و البراغيث و القمل و غيرها مما هو مندرج فى الخبائث أو الحشرات أو المسوخ، و ما فى

الصحيح (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) عزوف النفس و كان يكره الشىء و لا يحرمه، فأتى بالأرنب فكرهها و لم يحرمها»

محمول على التقيه، و فى

المروى عن الدعائم (٥) عن على (عليه السلام) «أنه نهى عن الضب و القنفذ و غيره من حشرات الأرض».

و كذا لا خلاف فى أنه يحرم اليربوع و القنفذ و الوبر

١-١ الوسائل- الباب-٤- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١.

١-٢ الوسائل- الباب-٧- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١.

٣-٣ القز: إباء النفس الشىء، و بالضم التباعد من الدنس كالتقزز القاموس.

١-٤ الوسائل- الباب-٢- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٢١.

٥-٥ المستدرک- الباب-٢- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٦. و فيه «من خرشه الأرض» إلا أن الموجود فى الدعائم ج



و الخز و الفنك و السمور و السنجاب و العطاء و اللحكه، و هى دويبه تغوص فى الرمل يشبه بها أصابع العذارى و غيرها، و ما فى

خبر زكريا بن آدم (١)

«سألت أبا الحسن (عليه السلام) فقلت: إن أصحابنا يصطادون الخز فأكل من لحمه؟ فقال: إن كان له ناب فلا تأكله، قال: ثم سكت ساعه فلما هممت بالقيام قال: أما أنت فإنى أكره لك فلا تأكله».

و خبر أبى حمزه (٢)

«سأل أبو خالد الكابلى على بن الحسين (عليه السلام) عن أكل لحم السنجاب و الفنك و الصلاة فيهما، فقال أبو خالد: السنجاب يأوى الأشجار، فقال: إن كان له سبله كسبله السنور و الفأره فلا يؤكل لحمه، و لا تجوز الصلاة فيه، ثم قال: أما أنا فلا آكله و لا أحرمه»

مطرح أو محمول على التقيه، خصوصا بعد ما تقدم فى الصلاة (٣) من معلوميه كونهما غير مأكولين.

و فى

خبر حمران بن أعين (٤)

«سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الخز، فقال: سبع يرعى فى البر و يأوى الماء».

و على كل حال فقد ظهر لك أن عنوان التحريم - مضافا إلى ما دل عليه بالخصوص - الخبث و المسخ و الحشرات و السبع أو كل ذى ناب بناء على أنه أعم من السبع، كما هو ظاهر موثق سماعه (٥)

و الله العالم.

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ١.
  - ١-٢ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ١.
  - ٣-٣ راجع ج ٨ ص ٩٤ و ٩٦.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٢.
  - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٣.

[القسم الثالث فى الطير]

[الصنف الأول ما كان ذا مخلاب]

القسم الثالث فى الطير و الحرام منه أصناف مضافا إلى بعض أفراده بالخصوص:

الأول: ما كان ذا مخلاب أى ظفر قوى يعدو به (يقوى به خ ل) على افتراس الطير كالبازى و الصقر و العقاب و الشاهين و الباشق، أو ضعيف لا يقوى به على ذلك كالنسر و الرخمه و البغاث بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى المعتبره المستفيضه (١)

التي تقدم جملة منها كخبر داود بن فرقد (٢)

و غيره.

لكن فى وافي الكاشانى «المخلب: الظفر لكل سبع من المواشى و الطائر، أو هو لما يصيد من الطير و الظفر لما لا يصيد» و فى الصحاح «المخلب للطائر و السباع بمنزله الظفر للإنسان».

قلت: قد يظهر من عد الأصحاب النسر و الرخم و البغاث من ذى المخلب المحرم عدم اعتبار الصيد فى الحرمه، قال فى الدروس بعد أن ذكر كما ذكر المصنف: «و هو- أى البغاث- ما عظم من الطير و ليس له مخلاب معقف، و ربما جعل النسر من البغاث» و قال الفراء: «بغاث الطير شرارها و ما لا يصيد منها كالرخم و الحدأه» و فى الصحاح عن ابن

---

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.

السكيت «البغاث طائر أبغث، إلى الغبره، دون الرخمه، بطيء الطيران و في المثل: إن البغاث بأرضنا تستنسر، أي من جاورنا عز بنا».

و بالجمله ظاهرهم عدم اعتبار القوه على الصيد في حرمه ذى المخلب و يمكن أن يريدوا نحو ما ذكروه في حرمه ذى الناب من الافتراس به و لو ضعيفا، بحيث لا يعد به سبعا، فكذلك هنا، و قد سمعت ما في موثق سماعه (١).

من تفسير النبوى، و الله العالم.

و على كل حال ف في الغراب روايتان: إحداهما تقتضى حله مطلقا، ك

موثق زراره بن أعين (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) «إن أكل الغراب ليس بحرام، إنما الحرام ما حرم الله في كتابه، و لكن الأنفس تنتزه عن ذلك تفززا (٣)»

و موثق غياث (٤) عن جعفر ابن محمد (عليهما السلام) «إنه كره أكل الغراب لأنه فاسق».

و الأخرى تقتضى حرمة مطلقا، ك

صحيح على بن جعفر (٥) عن أخيه أبى الحسن (عليه السلام) «سألته عن الغراب الأبقع و الأسود يحل أكلهما، فقال: لا يحل أكل شىء من الغربان: زاغ و لا غيره»

و مرسل الصدوق (٦) عن الصادق (عليه السلام) «لا يؤكل من الغربان زاغ و لا غيره، و لا يؤكل من الحيات شىء».

و خبر أبى يحيى الواسطى (٧) قال: «سئل الرضا (عليه السلام) عن الغراب الأبقع، فقال: إنه لا يؤكل، و قال: من أحل لك الأسود؟».

بل و

خبر أبى إسماعيل (٨)

«سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن بيض الغراب، فقال:

١- ١ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.

٣- ٣ راجع التعليقه ٣ فى ص ٢٩٦.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢.

- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٦.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٥.

« لا تأكله »

لتبعية حل البيض و حرمة لحل اللحم و حرمة، و فى

المرسل (١)

«إن النبي (صلى الله عليه و آله) أتى بغراب فسماه فاسقا، و قال:

و الله ما هو من الطيبات».

و من هنا اختلف الأصحاب فيه، فعن الشيخ فى النهاية و كتابى الأخبار و القاضى الأول مطلقا على كراهه، و اختاره المصنف فى النافع، و عن الشيخ فى الخلاف التحريم مطلقا مدعيا عليه إجماع الفرقه و أخبارها.

و قيل و إن كنا لم نعرف قائله يحرم الأبقع و الكبير الذى يسكن الجبال، و يحل الزاغ، و هو غراب الزرع، و الغداف، و هو كما عن المبسوط و الخلاف أصغر منه يميل إلى الغبره ما هو أى ميلا يسيرا كالرماد، بل لعله يعرف بالرمادى لذلك.

نعم عن ابن إدريس حل الزاغ منه خاصة، قال: «الغراب على أربعة أضرب، ثلاثه منها لا يجوز أكل لحمها، و هو الغداف الذى يأكل الجيف و يفرس، و يسكن الخربات، و هو الكبير من الغراب السود، و كذا الأغر الكبير، لأنه يفرس و يصيد الدراج، فهو من جمله سباع الطير، و كذلك لا- يجوز أكل لحم الأبقع، الذى يسمى العقعق، طويل الذنب، فأما الرابع و هو غراب الزرع الصغير من الغراب السود الذى يسمى الزاغ فإن الأظهر من المذهب أنه يؤكل لحمه على كراهه دون أن يكون محظورا، و إلى هذا يذهب شيخنا فى نهايته و إن كان قد ذهب إلى خلافه فى مبسوطه و مسائل خلافه، فقال بتحريم الجميع، و ذهب فى الاستبصار إلى تحليل الجميع» إلى آخر ما ذكر.

لكن الموجود فى النهاية «يكره أكل الغراب» و فى الخلاف «الغراب كله حرام على الظاهر فى الروايات، و قد روى فى بعضها رخص، و هو

الزراغ، و هو غراب الزرع، و الغداف، و هو أصغر منه، أغبر اللون كالرماد و قال الشافعي: الأسود و الأبقع حرام، و الزراغ و الغداف على وجهين:

أحدهما حرام و الثاني حلال، و به قال أبو حنيفة، دليلنا إجماع الفرقه و عموم الأخبار فى تحريم الغراب، و طريقه الاحتياط و ظاهره أو صريحه تحريم الجميع، مع أنه حكى عنه فى التنقيح تحليل الزراغ و الغداف.

و فى المبسوط «ما لا مخلب له من الطير مستخبث و غير مستخبث فالمستخبث ما يأكل الميتة و نحوها، و كلها حرام، و هو النسر و الرخم و البغاث و الغراب و نحو ذلك عندنا و عند جماعه، و

روى (١)

«أن النبى (صلى الله عليه و آله) أتى بغراب فسماه فاسقا، و قال: ما هو و الله من الطيبات»،

و الغراب على أربعة أضرب: الأول الكبير الأسود الذى يسكن الجبال و يأكل الجيف، و الثانى الأبقع، فهذان حرامان، و الثالث الزراغ، و هو غراب الزرع، و الرابع الغداف، و هو أصغر منه، أغبر اللون كالرماد، قال قوم: هو حرام لظاهر الأخبار، و قال آخرون:

هو مباح، و هو الذى ورد فى رواياتنا.

و فى المحكى عنه فى فصل ما يلزم المحرم من الكفاره التصريح بأن الغراب من غير المأكول، و لكن مع ذلك حكى عنه فى التنقيح أن الأولين حرام و الثالث مباح و الرابع مختلف فيه.

و فى اللمعه «و يحل غراب الزرع فى المشهور، و الغداف و هو أصغر منه إلى الغبره ما هو».

و فى التحرير «و يحرم الغداف من الغربان، و هو الكبير الأسود الذى يأكل الجيف و يفترس، و يسكن الخربان، و كذا الأغبر الكبير الذى يفترس و يصيد الدراج، و كذا الأبقع طويل الذنب، و أما الزراغ و هو

غراب الزرع الصغير الأسود ففيه قولان: أقربهما الكراهه».

و فى القواعد «و أما الغراب فى حرم منه الكبىر الأسود الذى يسكن الجبال و يأكل الجىف و الأبقع، و أما الزاغ و هو غراب الزرع و الغداف و هو أصغر منه أغبر اللون كالرماد فى تحريمهما خلاف».

و فى كشف اللثام و فى المحيط و المجلد و المفصل و شمس العلوم «أن الغداف الغراب الضخم» و فى الصحاح و الديوان و المغرب المعجم و غيرها من أنه غراب القىض، قال فى المغرب: «و يكون ضخما وافر الجناحين».

و فى العين و المغرب المهمل «أنه غراب القىض الضخم الوافى الجناحين» و فى الأساس و السامى و المهذب «أنه غراب أسود» و فى التحرير و السرائر ما سمعت، ثم قال: «و المراد هنا المعنى الأول، لأن فيه الخلاف».

و كيف كان فقد تلخص من ذلك أن الأقوال فيه أربعة أو خمسة:

الحل مطلقا، و الحرمة كذلك، و التفصيل بين الزاغ و غيره، أو هو مع الغداف، و ربما كان ظاهر اللمعة التوقف فى الزاغ دون الغداف.

و على كل حال فلم نجد شيئا يدل على شىء من هذه التفاصيل، كما اعترف به غير واحد، سوى ما عساه يقال مما أرسله فى الخلاف من ورود الرخصة فى الأخيرين، مع الانجبار بدعوى الشهره، أو يقال:

إن روايه الحل منجبره بالشهره فىهما بخلاف الأخيرين، فإن روايه التحريم على حالها فىهما، أو يقال: إن الزاغ منه قد نص على تحريمه فى صحيح التحريم (١).

بخلاف الغداف، أو غير ذلك مما هو كما ترى، خصوصا بعد عدم العمل بما أرسله فى الخلاف المنبئ عن عدم ثبوته عنده، و خصوصا بعد عدم تحقق شهره بسيطه معتد بها.

## و طرح الخبرين (١)

معا و الرجوع إلى علامات الحل و الحرمة مع دعوى تحقق الأولى فى الزاغ و الغداف أو فى أحدهما و تحقق الثانية فى غيرهما لا يوافق أصول المذهب بعد جمعهما لشرائط الحجية، على أن الثلاثة من علامات الحل فى المجهول الذى لم يرد فيه من الشرع تحريم، فليس حينئذ إلا الترجيح بينهما على إطلاقهما، و لا يخفى عليك أن روايه التحريم (٢)

أصح سندا و معتضده بغيرها مما دل عليه من نص و إجماع محكى و مخالفه العامه و الاحتياط و أصاله عدم التذكيه و غير ذلك.

و احتمال معارضه ذلك- بأن روايه الحل (٣)

أصرح دلالة، لأعميه عدم الحل من الحرمة، و صلاحيتها قرينه على إرادته الكراهه، خصوصا بعد اشتمالها على تنزه النفس، و باعتضادها بخبر غياث (٤)

المشتمل على التصريح بالكراهه، و بعمومات الحل و علاماته- يدفعه أن حمل عدم الحل على الكراهه ليس بأولى من حمل الحل على التقيه المتعارف خروج النصوص مخرجها، و دعوى عدم العلم بمذاهب العامه فى ذلك بل المحكى عنهم التفصيل لا تعارض دعوى ثبوتها من المطلع على مذاهبهم، و الكراهه فى خبر غياث أعم منها بالمعنى المصطلح، على أنه مشتمل على التعليل بكونه فاسقا، بل فيه إشعار بموافقته النبوى المشتمل على ترك النبى (صلى الله عليه و آله) لما جىء به إليه و سماه فاسقا، و عمومات الحل يدفعها ما عرفت سابقا من أصاله عدم التذكيه و معظم علاماته فى المجهول، كما ستعرف.

بل قد يقال: إن الغراب جميعه له مخلب و إن كان مخلب الزاغ و الغداف منه ضعيفا، خصوصا بناء على إرادته مطلق الظفر منه، نحو

١- ١ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ١ و ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ٢.



ما سمعته في الناب من الوحش الذي يظهر من موثق سماعه (١).

الآتي في تفسير النبوي المشتمل عليه، على أنه علامه للحرمة و إن لم يكن سبعا، فيحتمل مثله في المخلب، إذ المروى (٢) عن النبي (صلى الله عليه و آله) النهى عن ذى الناب من الوحش و المخلب من الطير، فإذا كان المراد من الأول حرمة صاحبه و إن لم يكن سبعا يقوى إرادته مثله في ذى المخلب و لا- أقل أن من ذلك كله يحصل الشك، و الأصل عدم التذكية، فالأحوط و الأقوى اجتناب الغراب بأقسامه، و الله العالم.

### [الصنف الثاني ما كان صفيفه أكثر من دفيفه]

الصنف الثاني ما كان صفيفه أى بسط جناحيه حال طيرانه كما هو مشاهد في جوارح الطير، لا الصفيف بالمعنى الأعم الذي هو استقلال الطير بالطيران، كما أطلق في جملة من النصوص (٣).

إذ المراد هنا الأول قطعاً، و على كل حال فمتى كان صفيفه بالمعنى الأول أكثر من دفيفه الذي هو بمعنى ضرب جناحه على دفته المقابل للصفيف بالمعنى الأخص فإنه يحرم برياً كان أو بحرياً، بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى النصوص.

قال زواره (٤): «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عما يؤكل من الطير، فقال: كل ما دف و لا تأكل ما صف».

و في

موثق سماعه (٥).

«كل ما صف و هو ذو مخلب فهو حرام، و الصفيف كما يطير البازي و الحدأة و الصقر و ما أشبه ذلك، و كل ما دف فهو حلال».

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨٢- من أبواب تروك الإحرام - الحديث ٣ و الباب - ١٢- من أبواب كفارات الصيد - الحديث ٦ و الباب - ٤٠- منها الحديث ١ من كتاب الحج.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢.

و قال ابن أبي يعفور (١): «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

إني أكون في الآجام فيختلف على الطير فما آكل منه؟ فقال:

كل ما دف ولا تأكل ما صف».

و في الفقيه في حديث آخر (٢)

«إن كان الطير يصف و يدف فكان دفيغه أكثر من صفيغه أكل، و إن كان صفيغه أكثر من دفيغه فلا يؤكل، و يؤكل من طير الماء ما كانت له قانصه أو صيصيه، و لا يؤكل ما ليس له قانصه أو صيصيه»

إلى غير ذلك من النصوص التي هي كما تدل على حل ذى الدفيف تدل على حرمة ذى الصفيغ المحمول - بقرينه المرسل المزبور و ما يشاهد من الوجدان في الصقر و نحوه مما ذكر مثالا له في الموثق - على الأكثرية لا الاستداه و الاستمرار.

نعم ليس في شىء منها ما يدل على المتساوى، إلا أن المصنف و غيره قالوا و لو تساويا أو كان دفيغه أكثر لم يحرم و مقتضاه الإلحاق بالأكثر في الحل، بل عن بعض أنه المعروف من مذهب الأصحاب، قيل:

و لعله لعموم أدله الإباحه كتابا (٣) و سنه (٤)

و خصوص ما دل على إباحه كل ما اجتمع فيه الحلال و الحرام (٥).

و فيه أنه مناف لأصاله عدم التذكيه المخصص لأدله الإباحه و خصوص ما دل على غلبه الحرام على الحلال (٦)

مع الاجتماع، و إن كان قد يناقش في الأخير من الدليلين بعدم الاجتماع بعد أن كان علامه كل من الحل و الحرمة الأكثرية التي لا يتصور اجتماعهما، فيبقى المتساوى موضوعا خارجا

١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٤.

٣- ٣ راجع ص ٢٣٧.

٤- ٤ راجع ص ٢٣٧.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به من كتاب التجاره.

٦- ٦ المستدرک - الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ٥ من كتاب التجاره.

عما يقتضى الحل و الحرمة، فيرجع فيه إلى الأصل بعد فقد العلامات، و هو على الخلاف الذى عرفته سابقا، كما هو واضح، و نحوه ما تعارض فيه علامه الحل و علامه الحرمة مع فرضه، كما ستعرف.

### [الصف الثالث ما ليس له قانصه و لا حوصله و لا صيصيه]

و الصف الثالث ما ليس له قانصه و هى فى الطير بمنزله المصارين فى غيره و لا حوصله بتخفيف اللام و تشديدها هى للطير كالمعدده لغيره، و عن بعض كتب أهل اللغة اتحادها مع القانصه و لا صيصيه و هى الشوكه التى خلف رجل الطير خارجه عن الكف، و هى له بمنزله الإبهام للإنسان فهو حرام، و ما كان له أحدها فهو حلال ما لم ينص على تحريمه بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى النصوص المستفيضه أو المتواتره الداله على ذلك.

قال ابن سنان (١): «قلت لأبى عبد (عليه السلام): الطير ما يؤكل منه؟ فقال: لا تأكل ما لم تكن له قانصه».

و سأل زواره (٢) أبا جعفر (عليه السلام) «عن طير الماء، فقال:

ما كانت له قانصه فكل و ما لم تكن له قانصه فلا تأكل».

و قال الصادق (عليه السلام) فى موثق سماعه (٣): «كل الآن من طير البر ما كانت له حوصله، و من طير الماء ما كانت له قانصه كقانصه الحمام، لا معدده كمعدده الإنسان- إلى أن قال:- و القانصه و الحوصله يمتحن بهما من الطير ما لا يعرف طيرانه و كل طير مجهول».

و قال (عليه السلام) أيضا فى موثق مسعده بن صدقه (٤): «كل

١-١ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ١.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٣.

٤-٤ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٤.

من الطير ما كانت له قانصه و لا مخلب له، قال: و سئل عن طير الماء فقال: مثل ذلك».

و قال (عليه السلام) أيضا في موثق ابن بكير (١): «كل من الطير ما كانت له قانصه أو صيصيه أو حوصله».

و سأله (عليه السلام) ابن أبي يعفور (٢)

«عن الطير يؤتى به مذبوحا، فقال: كل ما كانت له قانصه»

إلى غير ذلك من النصوص الداله على الاكتفاء بأحدها فى الحل و على الحرمة مع انتفائها أجمع.

و كيف كان فقد تلخص من ذلك- بعد تحكيم الخاص على العام و المطلق على المقيّد و المنطوق على المفهوم- أن للحرمة علامات أربعة: المخلب و أكثره الصفيف و انتفاء الثلاثة و المسخ، و للحل أربعة أيضا: أكثره الديف و الحوصله و القانصه و الصيصيه، و لا- إشكال مع فرض عدم تعارض العلامات فى الوجود الخارجى كما ادعاه بعض، و ربما يشهد له ظاهر بعض النصوص (٣)

بل لعل أكثره الصفيف منها لازم للجوارح باعتبار قوتها و جلادتها بخلاف الديف الذى يكون فى الطير الضعيف.

بل المراد من

قوله (عليه السلام) فى خبر زراره (٤): «كل ما صف و هو ذو مخلب»

التفسير لا التقييد، لمعلومه عدم اشتراط ذلك فى العلامه المزبوره، و عن بعض النسخ «و قال عمران الحلبي: فهو ذو مخلب» و هو أظهر مما قلنا.

أما مع فرض التعارض فى الوجود فالظاهر تقديم احدى علامات

١- ١ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٦.

٣- ٣ راجع الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٣ و الباب- ١٩- منها- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٢ و هو خير سماعه.

الحرمة على الثلاثة التي هي علامه للحل في المجهول نصا و فتوى، و مع فرض وجود إحدى علامات الحرمة من المخلب و أكثرية الصفييف أو المسخ لا جهاله، فما وقع من بعضهم هنا من جريان الوجهين احتمال الحل و الحرمة في غير محله.

نعم لو تعارض المخلب أو المسخ مع أكثرية الدفيف أمكن ذلك، لكون التعارض بينهما حينئذ بالعموم من وجه، فمع عدم الترجيح يرجع إلى غيرهما من الأدله، لكن قد عرفت أن المتجه عندنا الحرمة، لأصالة عدم التذكية خلافا لبعض، بل ظاهر النص و الفتوى حرمة المسخ و ذى المخلب مطلقا على وجه يرجح على ما دل على حليه الأكثر دفيفا و لو لصحه السند و كثره العدد و غيرهما من المرجحات، فيخص بها الدليل الآخر.

كما أن الظاهر نصا و فتوى عدم الفرق بين طير البر و الماء في العلامات المزبوره، بل قد سمعت التصريح به في القانصه في موثق مسعده (١)

بل هو ظاهر خبر سماعه (٢)

أيضا، و ما عساه يتوهم من خبر زواره (٣)

و غيره من الفرق في غير محله.

نعم ربما كان الغالب القانصه في طير الماء و الحوصله في طير البر أو أنهما في كل منهما أظهر، فيمكن أن يكون التفصيل فيه و في غيره لذلك، أو أنهما بمعنى، كما عن بعض كتب اللغه، كما أن الغالب عدم معرفه أكثرية الصفييف و الدفيف منه في طير الماء.

و حينئذ فيؤكل ما وجد فيه علامه الحل من طير الماء و إن كان يأكل

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الأطمعه المحرمه - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الأطمعه المحرمه - الحديث ٣.

٣- ٣ ذكر صدره في الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الأطمعه المحرمه - الحديث ١ و ذيله في الباب - ١٨ - منها - الحديث ٢.

السمك، لإطلاق الأدله، و خصوص

خبر نجيه بن الحارث (١)

«سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن طير الماء ما يأكل السمك منه يحل؟

قال: لا بأس به كله».

و من الغريب ما يحكى عن بعض من حمل الخبر المزبور على التقيه، ضروره عدم خلاف فى ذلك بيننا، إذ ليس أكل السمك يجعله من السباع، بل قد سمعت أن الصرد الذى حكموا بحله يأكل العصافير، اللهم إلا أن يريد بحمله على التقيه من حيث دلالتة على حل طير الماء مطلقا من دون مراعاة العلامات، و لعل حمله حينئذ على ما سمعته من التفصيل فى غيره أولى منها، و الله العالم.

### [الصف الرابع ما يتناوله التحريم عينا كالخفاش]

الصف الرابع: ما يتناوله التحريم عينا كالخفاش الذى يقال فيه: الخشاف كما فى عرفنا الآن، و يقال له أيضا: الوطواط، كما عساه الظاهر من بعض نصوص المسوخ (٢)

التي ذكر فيها أن منها الوطواط، و فى آخر (٣)

عد الخفاش مكانه، فيعلم من ذلك اتحادهما، لكن عن بعض أن الوطواط الخطاف، و نقله فى الصحاح أيضا، بل عن القاموس الوطواط: الخفاش و ضرب من الخطاطيف، و لكن الأول أصح، لما ستعرف إنشاء الله من حل الخطاف و عدم كونه من المسوخ.

و على كل حال فلا خلاف أجده نضا (٤)

و فتوى فى حرمة الطاوس المنصوص على أنه من المسوخ أيضا، و على أنه حرام اللحم و البيض،

قال الرضا (عليه السلام) (٥): «إن الطاوس

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ١٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٧ و ١٣ و ١٤ و ٥.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٦.

مسوخ، كان رجلا جميلا فكابر امرأه رجل مؤمن فوقع بها ثم راسلته بعد ذلك فمسخهما الله طاووسين أنثى و ذكر، فلا تأكل لحمه و بيضه»

و فى

خبر سليمان بن جعفر (١)

«الطاوس لا يحل أكله و لا بيضه»

و الله العالم.

و يكره الهدهد بلا خلاف أجده فيه، و فى

صحيح على بن جعفر (٢)

«سألت أخى موسى (عليه السلام) عن الهدهد و قتله و ذبحه فقال: لا يؤذى و لا يذبح، فنعم الطير هو»

و فى

خبر الجعفرى (٣) عن الرضا (عليه السلام) «نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن قتل الهدهد و الصرد و الصوام و النحلة»

و فى

خبر آخر عنه (عليه السلام) (٤)

«فى كل جناح هدهد مكتوب بالسريانيه آل محمد خير البريه»

إلى غير ذلك من النصوص التى لا يخفى ظهور الكراهه منها، خصوصا بعد عدده فى جملة المعلوم كراهته و التعليل بكونه نعم الطير، كما لا يخفى ظهور النهى عن الذبح و نحوه فى كراهه أكل اللحم، بل عساه يشعر به ما تسمعه فى خبر الخطاف (٥)

من استدلال الامام (عليه السلام) على ما فعله من أخذه مذبوحا من يد من كان فى يده و دحى الأرض به بالنبوى المزبور.

و فى كشف اللثام «و الأخبار كلها إنما تضمنت النهى عن قتله، و سواء بقى على ظاهره من التحريم أو أول بالكراهه، لعدم ثبوت الحرمة بأخبار الآحاد بدون ضميمه فتوى الأصحاب، فلا يثبت بها حرمة الأكل، و لا تبعد الكراهه احترازا عن القتل» و لا يخلو من نظر، و الله العالم.



- ١-١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٥.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٤٠- من أبواب الصيد - الحديث ١ من كتاب الصيد و الذباجه.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٤٠- من أبواب الصيد - الحديث ٣ من كتاب الصيد و الذباجه.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٤٠- من أبواب الصيد - الحديث ٢ من كتاب الصيد و الذباجه.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب الصيد - الحديث ٣ من كتاب الصيد و الذباجه.

و في الخطاب روايتان (١)

و من هنا كان في حرمة و حله قولان، ففي

خبر الحسن بن داود الرقى (٢) قال: «بينما نحن قعود عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ مر رجل بيده خطاف مذبوح فوثب إليه أبو عبد الله (عليه السلام) حتى أخذه من يده ثم دحا به الأرض ثم قال: أ عالمكم أمركم بهذا أم فقيهكم؟ لقد أخبرني أبي عن جدى إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) نهى عن قتل الستة: النحلة و النملة و الضفدع و الصرد و الهدهد و الخطاف»

و رواه في الكافي عن داود أو غيره (٣) و فيه «أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) نهى عن قتل الستة: منها الخطاف، و قال: إن دورانه في السماء أسفا لما فعل بآل بيت محمد (صلوات الله عليهم) و تسبيحه قراءة الحمد لله رب العالمين، ألا ترونه يقول: و لا الضالين؟».

و في

خبر التميمي (٤) عن محمد بن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): استوصوا بالصنينات خيرا- يعنى الخطاف- فإنهن آنس طير الناس بالناس، ثم قال: أ تدرون ما تقول الصنينة إذا هى مرت و ترنمت، تقول: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، حتى تقرأ أم الكتاب، فإذا كان فى آخر ترنمها قالت: و لا الضالين».

و في حسن جميل بن دراج (٥)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قتل الخطاف أو إيذائهن فى الحرم، فقال: لا يقتلن، فانى كنت مع على بن الحسين (عليهما السلام) فرآنى أؤذيهن، فقال: يا بنى لا تقتلهن و لا تؤذهن، فإنهن لا يؤذين شيئا»

و لهذه النصوص حكى عن

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الصيد من كتاب الصيد و الذباجة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الصيد- الحديث ٣ من كتاب الصيد و الذباجة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الصيد- الحديث ٢ من كتاب الصيد و الذباجة.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الصيد- الحديث ٤ من كتاب الصيد و الذباجة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الصيد- الحديث ١ من كتاب الصيد و الذباجة.

الشيخ فى النهايه و ابنى إدريس و البراج الحرمه.

و لكن لا ريب أن الكراهيه أشبه وفاقا لغير من عرفت من الأصحاب، لأنه لسانها، مضافا إلى قصورها عن إثبات الحرمه، خصوصا بعد معارضتها بأخبار الديف (١)

و

خبر عمار (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل يصيب خطافا فى الصحراء أو يصيده أ يأكله؟ فقال: هو مما يؤكل، و عن الوبر يؤكل؟ قال: لا هو حرام»

و موثقه الآخر (٣)

«عن الخطاف، قال: لا بأس به، و هو مما يحل أكله، لكن كرهه، لأنه استجار بك و وافى منزلك، و كل طير يستجير بك فأجره».

و فى المختلف

عن كتاب عمار (٤)

«خرء الخطاف لا بأس به، و هو مما يحل أكله، و لكن كرهه، لأنه استجار بك»

و غيرها المنجبره بما عرفت من الشهره العظيمه.

بل لعل

قوله (عليه السلام): «فإنهن لا يؤذنين شيئا»

مشعر بطهاره ذرقهن المقتضى لحل الأكل، و احتمال التعجب فى خبر عمار الأول- الذى لم ينحصر الدليل فيه- خلاف الظاهر بلا داع، بل لعل قوله:

«و عن الوبر» إلى آخره يشعر بعدمه، كاشعار قوله: «فى الحرم» بأن النهى عن إيذائهن باعتبار كونهن فى الحرم، بل جمع الخطاف مع معلوم الكراهه يقتضى ذلك أيضا، و إلا لاستلزم استعمال اللفظ فى حقيقته و مجازه، أو فى عموم المجاز، و هما معا خلاف الأصل، و الأخذ من يد

١- ١ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الأطمه المحرمه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الصيد- الحديث ٦ من كتاب الصيد و الذباجه.

- ٣-٣ أشار إليه في الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب الصيد- الحديث ٥ من كتاب الصيد و الذبأحه، و ذكره في التهذيب ج ٩ ص ٨٠- الرقم ٣٤٥.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب الصيد- الحديث ٥ من كتاب الصيد و الذبأحه.

المالك و دحو الأرض به لا ينافى كونه لبيان الكراهه الشديده، و الله العالم.

و على كل حال فلا خلاف أجده فى أنه يكره الفاخته و القبره و الجبارى، و أغلظ منه كراهيه الصرد و الصوم و الشقراق و إن لم يحرم شىء منها، لوجود علامه الحل فيها، و الإجماع بقسميه عليه بل قد يشكل فى الأولى منها، إذ

قول الصادق (عليه السلام) (١) فى الفاخته: «إنها طائر مشؤوم يدعو على أهل البيت، و يقول: فقدتكم فقدتكم»

لا يدل عليها لو لا فتوى الأصحاب و التسامح، و كذا الجبارى لما سمعته.

نعم يدل على الثانيه منها

قول الرضا (عليه السلام) (٢) فى المعتره:

«لا تأكلوها و لا تسبوها و لا تعطوها الصبيان يلعبون بها، فإنها كثيره التسبيح، و تسييحها لعن الله مبغضى آل محمد (صلوات الله عليهم)».

بل عن

على بن الحسين (عليهما السلام) (٣)

«ما أزرع الزرع لطلب الفضل فيه، و ما أزرعه إلا لينااله المعتر و ذو الحاجه، و لتنال منه القبره خاصه».

و عن الرضا (عليه السلام) (٤) قال على بن الحسين (عليهما السلام):

«القتزعه التى على رأس القبره من مسحه سليمان بن داود (على نبينا و آله و عليه الصلاه و السلام) و ذلك أن الذكر أراد أن يسفد أثناه فامتنعت

١- ١ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب أحكام الدواب - الحديث ٢ من كتاب الحج. نقل بالمعنى.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الصيد - الحديث ١ من كتاب الصيد و الذباجه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الصيد - الحديث ٢ من كتاب الصيد و الذباجه.

٤- ٤ ذكر بعضه فى الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الصيد - الحديث ٤ و تمامه فى الكافى ج ٦ ص ٢٢٥.

عليه، فقال لها: لا- تمتنعى ما أريد إلا أن يخرج الله منى نسمة تذكره فأجابته إلى ما طلب، فلما أرادت أن تبيض قال لها: أين تريد تبيضى؟

فقلت له: لا أدري أنحيه عن الطريق، قال لها: إنى خائف أن يمر بك مار الطريق، و لكن أرى لك أن تبيضى قرب الطريق، فمن يراك قربه توهم إنك تتعرضين للقط الحب من الطريق، فأجابته إلى ذلك، و باضت و حضنت حتى أشرفت على النقاب، فبينما هما كذلك إذ طلع سليمان (على نبينا و آله و عليه السلام) فى جنوده و الطير تظله، فقالت له: هذا سليمان قد طلع علينا فى جنوده و لا آمن أن يحطمننا و يحطم بيضنا، فقال لها: إن سليمان رجل رحيم بنا، فهل عندك شىء خبأته لفراخك إذا نقبت؟

قالت: نعم عندى جراده خبأتها منك انتظر بها فراخى إذا نقبت، فهل عندك شىء خبأته؟ قال: نعم عندى تمره خبأتها منك لفراخنا، فقالت:

فخذ أنت تمرتك و آخذ أنا جرادتى و نعرض لسليمان و نهديهما له فإنه رجل يحب الهدية، فأخذ التمره فى منقاره و أخذت الجراده فى رجليها ثم تعرضها لسليمان، فلما رأهما و هو على عرشه بسط يديه لهما، فأقبلا فوق الذكر على اليمين و وقعت الأنتى على اليسار فسألتهما عن حالهما، فأخبراه، فقبل هديتهما، و جنب جنده عن بيضهما و مسح على رأسهما و دعا لهما بالبركة، فحدثت القنزعه على رأسهما من مسحه (عليه السلام)».

و أما الحبارى ففى التحرير «و بها روايه شاذه» و الذى أجده فيها

صحيح عبد الله بن سنان (١) قال: «سأل أبى أبا عبد الله (عليه السلام) و أنا أسمع ما تقول فى الحبارى؟ قال: إن كانت له قانصه فكل»

و صحيح كردين المسمعى (٢)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحبارى، قال: وددت أن عندى منه فأكل منه حتى أتملاً»

و خبر بسطام

١- ١ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٢.

## ابن صالح (١)

«سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: لا أرى بأكل الحبارى بأساً، وأنه جيد للبواسير ووجع الظهر، وهو مما يعين على كثره الجماع».

وهي غير داله على الكراهه، بل لعل صحيح كردين دال على الندب.

## و أما الصرد و الصوم فقد سمعت النهي (٢)

عنهما في أخبار الهدهد إلا أنه لا دلالة فيها على الأشديه، نعم يمكن إرادته الأشديه من الحبارى التي قد عرفت الحال فيها بخلافهما، خصوصاً بعد ما سمعت في الخطاب من غضب الامام (عليه السلام) (٣)

و شده إنكاره و التعريض بأمر آخر مستدلاً على ذلك كله بنهي النبي (صلى الله عليه وآله) عن الستة، و هذا و إن قضى بالشده في الجميع إلا أنه لا بأس بالتزام ذلك.

هذا و في كشف اللثام «الصرد طائر فوق العصفور يصيد العصافير، قال النضر بن شميل: ضخم الرأس ضخم المنقار، له برثن عظيم أبقع نصفه أسود و نصفه أبيض، لا يقدر عليه أحد، و هو شرير النفس شديد النفرة، غذاؤه من اللحم، و له صفير مختلف يصفر لكل طائر يريد صيده بلغته، فيدعوه إلى التقرب منه، فإذا اجتمعن إليه شد على بعضهن، و له منقار شديد، فإذا نقر واحداً قتل من ساعته و أكله، و مأواه الأشجار و رؤوس التلاع و أعالي الحصون، قيل: و يسمى المجوف، لبياض بطنه و الأخطب لخضره ظهره، و الأخيل لاختلاف لونه، و قال الصنعاني: أنه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١ عن نشيط بن صالح كما في الكافي - ج ٦ ص ٣١٣ و هو الصحيح. إذ ليس في الرواه من يسمى ببسطام بن صالح.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب الصيد - الحديث ٢ و ٣ من كتاب الصيد و الذباجه.

يسمى السميط مصغرا» قلت: لعل شده كراهته لكونه حينئذ شبيها بالسباع.

و أما الصوام فعن السرائر و التحرير «هو طائر أغبر اللون، طويل الرقبه، أكثر ما يببت في النخل» و لم نقف على ما يدل على شده كراهته.

و أما الشقراق فهو على ما قيل: طائر أخضر مليح بقدر الحمام، خضرته حسنه مشبعه في أجنحته سواد، و يكون مخططا بحمره و خضره و سواد، و عن الجاحظ أنه ضرب من الغربان، و

قال الصادق (عليه السلام) في خبر عمار (١): «كره قتله لحال الحيات، قال: و كان النبي (صلى الله عليه و آله) يوما يمشى و إذا الشقراق قد انقض فاستخرج من خفه حيه»

و لعل شده كراهته لكونه شبيها بالغراب كما سمعته، و الله العالم.

و لا بأس بالحمام كله بلا خلاف نصا و فتوى،

قال الصادق (عليه السلام) لداود الرقي (٢): «لا بأس بركوب البخت و شرب ألبانها و أكل لحومها و أكل الحمام المسرول»

و في

خبر آخر (٣)

«أطيب اللحمان لحم فرخ الحمام»

الخبر. فهو حينئذ بجميع أصنافه حلال لا كراهه فيه كالقمارى منه.

و في كشف اللثام «هى جمع قمرى» و هو منسوب إلى قمر بلده تشبه الجص لبياضها، حكاه السمعاني عن المجمل، و قال: و أظن أنها من بلاد مصر، و لم أر فيه، و إنما رأيت في تهذيب المجمل لابن المظفر أنه منسوب إلى طير قمر، و هو كما يحتمله يحتمل توصيف الطير بالقمر جمع أقمر، كما قيل في المحيط و غيره: إنه إنما سمي به، لأنه أقمر اللون، و قيل:

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٣- من أبواب الصيد- الحديث ١ من كتاب الصيد و الذباجه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب الأطحمه المحرمه- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب الأطحمه المباحه- الحديث ٢ على روايه البرقى.



إن القمري هو الأزرق».

و الدباسى جمع «دبسى» بضم الدال، و هو الأحمـر بلون الدبس بكسر الدال، قسم من الحمام البرى، و قيل: هو ذكر الحمام (اليمام خ ل).

و الورشان بكسر الواو و إسكان الراء و إعجام الشين، جمع «ورشان» بالتحريك، و المعروف أنه ذكر القمارى، و قيل: طائر يتولد بين الفاخته و الحمامه.

و كذا لا بأس بالحجل الذى هو القبج أو ذكره أو نوع منه.

و الدراج و القبج و القطا و الطيهوج الذى هو شبيه بالحجل الصغير غير أن منقاره و عنقه و رجليه حمر و ما تحت جناحيه أسود و أبيض.

و الدجاج و الكروان هو طائر يشبه البط.

و الكركى و الصعو جمع صعوه، و لعلها المسماه فى عرفنا الآن بالزيطه، لما قيل من أنه طائر أزرق لا يستقر ذنبه، لكن فى كشف اللثام «جمع صعوه من صغار العصافير أحمر الرأس».

و غير ذلك من الطيور الموجود فيها علامات الحل أو أحدها الخاليه مما يقتضى التحريم، مضافا إلى ما فى بعضها من النصوص الخاصه. ك

خبر محمد بن حكيم (١) عن الكاظم (عليه السلام) «أطعموا المحموم لحم القباج فإنه يقوى الساقين، و يطرد الحمى طردا».

و خبر على بن مهزيار (٢)

«تغديت مع أبى جعفر (عليه السلام) فأتى بقطا، فقال: إنه مبارك، و كان أبى (عليه السلام) يعجبه، و كان يقول: أطعموه صاحب اليرقان، يشوى له فإنه ينفعه».

١-١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الأئمه المباحه - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الأئمه المباحه - الحديث ٢.

خبر على بن النعمان (٢) عن النبي (صلى الله عليه و آله) «من سره أن يقل غيظه فليأكل لحم الدراج».

و عنه (صلى الله عليه و آله) أيضا (٣)

«من اشتكى فواده و كثر غمه فليأكل الدراج»

إلى غير ذلك مما ورد فى الدجاج و غيره (٤)

بل أرسل ثانى الشهيدان النص على الحجل و الطيهوج و الكروان و الكركى و الصعوه و الأمر فى ذلك كله سهل.

و قد عرفت فيما تقدم أنه لا خلاف و لا إشكال فى أنه يعتبر فى طير الماء ما يعتبر فى الطير المجهول من غلبه الديف أو مساواته للصفيف أو حصول أحد الأمور الثلاثة: القانصه أو الحوصله أو الصيصيه، فيؤكل مع احدى هذه العلامات و عدم ما يقتضى التحريم و إن كان يأكل السمك لإطلاق الأدله، و خصوص بعضها كما تقدم الكلام فيه مفصلا.

و كذا تقدم أيضا أنه لو اعتلف أحد هذه عذره الإنسان محضا لحقه حكم الجلل و لم يحل حتى يستبرأ، فتستبرأ البطه و ما أشبهها بناء على استفاده لحوقه من النص (٥)

عليها بخمسه أيام، و الدجاجة و ما أشبهها بناء على الإلحاق المزبور بثلاثة أيام، و ما خرج عن ذلك يستبرأ بما يزول عنه حكم الجلل، إذ ليس فيه شىء موظف كما عرفت الكلام فى ذلك كله بما لا مزيد عليه، فلاحظ و تأمل.

نعم فى المسالك هنا قد عد للقلق من طيور الماء التى يرجع فيها إلى

١-١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الأئعمه المباحه - الحديث ٣.

٢-٢ المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب الأئعمه المباحه - الحديث ١.

٣-٣ المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب الأئعمه المباحه - الحديث ٢.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الأئعمه المباحه.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأئعمه المحرمه.

العلامات، و قد سألنا بعض من ادعى صيده فأخبر بوجود الثلاثة فيه، و لكن حكى لنا بعض الثقات عن العلامة الطبائى الفتوى بحرمة، و لعله لما قيل من أن صنيفه أكثر من ديفه، فلا يجدى وجود الثلاثة فيه، لما عرفته سابقا، و الله العالم.

و على كل حال فلا خلاف فى أنه يحرم أكل الزنبور (الزنابير خ ل) الذى هو- مع كونه من المسوخ كما فى بعض النصوص (١)

و ذو سم- من الخبائث ك الذباب و البق و السلايح و الديدان حتى التى فى الفواكه منها، و إن تردد فيه بعض الناس، لكنه فى غير محله، نعم قد يتوقف فى كل ما كان حرمة من جهة الاستخبات مع فرض استهلاكه فى غيره، خصوصا إذا كان من الحيوان، باعتبار عدم ثبوت تذكىه شرعية له من حيث الأكل على نحو السمك و الجراد، فإنه حينئذ يكون من الميتة المحرمة نصا و إجماعا على وجه لا يرتفع بالاستهلاك الذى مرجعه إلى عدم التمييز لا إلى الاستحالة فتأمل جيدا.

بقى الكلام فى النعام التى أظهر الله تعالى شأنه قدرته فيها، فركب صورتها من الطير و الجمل على وجه كالأسطه بينهما فى الشكل، و لذا كان المحكى عن الجمهور أنها خلق مستقل و وضع مبتدأ ليست فرعا لغيرها، لا كما عن بعضهم من أنها متولده بالأصل بين جمل و طائر، ضروره معلوميه خطائه، إذ اللقاح إنما يكون بين حيوانين متشاكلين، و البعير ليس من شكل الطير، و لا فى الطيور ما يتوهم مسافده مع الجمل، كما أومئ إليه فى حديث

المفضل (٢) قال (عليه السلام): «فكر فى خلق

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الأطمعه المحرمة- الحديث ٧.

٢- ٢ البحار- ج ٣ ص ٩٧ و ج ٦٤ ص ٥٨ الطبع الحديث.

الزرافه و اختلاف أعضائها و شبهها بأعضاء أصناف من الحيوان، فرأسها رأس فرس، و عنقها عنق جمل، و أظلافها أظلاف بقرة، و جلدها جلد نمر، و زعم ناس من الجهال بالله عز و جل أن نتاجها من فحول شتى، قال: و سبب ذلك أن أصنافا من حيوان البر إذا وردت الماء تنزو على بعض السائمه و تنتج مثل هذا الشخص الذى هو كالملتقط من أصناف شتى و هذا جهل من قائله و قله معرفته بالبارى جل قدسه، و ليس كل صنف من الحيوان يلقح كل صنف، فلا الفرس يلقح الجمل، و لا الجمل يلقح البقر، و إنما يكون التلقيح من بعض الحيوان فى ما يشاكله و يقرب من خلقه كما يلقح الفرس الحمار فيخرج بينهما البغل، و يلقح الذئب الضبع فيخرج بينهما السبع، و ليس فى الذى يخرج من بينهما عضو من كل واحد منهما كما فى الزرافه التى فيها عضو من الفرس و عضو من الجمل و أظلاف من البقره، بل يكون كالمتوسط بينهما الممتزج منهما، كالذى نراه فى البغل، فإنك ترى رأسه و أذنيه و كفه و ذنبه و حوافره وسطا بين هذه الأعضاء من الفرس و الحمار، و نشجيه (١) كالممتزج من سهيل الفرس و نهيق الحمار، و هذا دليل على أن الزرافه ليست من لقاح أصناف شتى، كما زعم الجاهلون بالله، بل هى خلق عجيب من خلق الله، للدلاله على قدرته التى لا يعجزها شىء».

قلت: و كذلك النعامه، فإنها من بدائع الصنع و دلائل عدم انتهاء القدره، و مضاهاتها للطير و الجمل ليس لأنها فرع لهما و متكونه بينهما، و إلا لكان فى كل عضو منها شبه لكل منهما، و ليس الأمر فيها كذلك، فإن المرئى فيها خلافه.

نعم قيل: المشهور أنها من قسم الطيور، كما نص عليه من اللغويين

الجوهري و صاحب القاموس، و من الأطباء نصير الدين الكشي و داود الأنطاكي، و من الفقهاء الشيخ و علي بن بابويه في كفارات الإحرام و ابن إدريس و العلامة و الشهيدان و ابن فهد و الصيمري و الكركي في مسأله موت الطير في البئر.

و ربما يؤيده أنها على هيئة الطيور و صفاتها في قائمتها و جناحها و ريشها و مناقرها و بيضها، بل عن أمير المؤمنين (عليه السلام) النص على أنها من الطير في خطبته التي ذكر فيها عجائب خلق الحيوان (١)

لكن عن الدميري أن المتكلمين على أنها من الوحش، و ليست بطائر و إن كانت تبيض و لها جناح و ريش، إلا أنها لما لم تطر لم تكن طيرا، و لذا يجعلون الخفاش طائرا- و إن كان يجبل و يلد و له أذنان بارزتان و لا ريش له- لوجود الطيران له، و عن سيار و ابن سعيد اختيار ذلك.

و ربما يؤيده قوله تعالى (٢) «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ» و قوله تعالى (٣) «أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ» و

قول الصادق (عليه السلام) (٤) و قد سئل عن الدجاج الحبشي: «ليس من الصيد، إنما الطير ما طار بين السماء و الأرض»

و قول الجواد (عليه السلام) (٥) و قد سأله يحيى بن أكثم عن صيد المحرم:

«إن المحرم إذا قتل صيدا في الحل و الصيد من ذوات الطير من كبارها فعليه شاه، و إذا أصابه في الحرم فعليه الجزاء مضاعفا- إلى أن قال:-

١- ١ نهج البلاغه: الخطبه ١٨٣ «ص ٧٣١ ط إيران».

٢- ٢ سورة الأنعام: ٦- الآية ٣٨.

٣- ٣ سورة الملك: ٦٧- الآية ١٩.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤٠- من أبواب كفارات الصيد- الحديث ١ من كتاب الحج.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب كفارات الصيد- الحديث ٢ من كتاب الحج.

و إذا كان من الوحوش فعليه في حمار الوحش بدنه، و كذلك في النعامه»

و في طريق آخر (١)

«إن كان حمار وحش فبقره، و إن كان نعامه فبدنه»

مضافا إلى عظم جنتها و ارتفاعها عن جثه الطيور.

لكن قد يقال: إن الآيتين محمولتان على الغالب، و المراد من الروايه الأولى حصر ما يمتنع من الطير بطيرانه، كما يدل عليه

قوله (عليه السلام): «ليس من الصيد»

بل عن الكافي «إنما الصيد» بدل قوله: «إنما الطير» و من الثانيه إلحاق النعامه بالوحش من حيث إنها صيد، فان امتناعها بالعدو كالوحوش دون الطيران، لعدم استقلالها به، ولا ينافي ذلك كونها طيرا فان الدجاج من الطيور قطعاً، و لا يستقل بالطيران، و عظم جنتها و ارتفاعها لا ينافي كونها طيرا، فان من الطيور ما هو أعظم منها و أرفع كالرخ الذي هو طائر هندي يأوى جبال سرانديب، و منه - كما قيل - ما هو أعظم من البعير، و ربما قصد المركب و أغرقه، و بيضه كالبقره العظيمه.

و كيف كان فهي حلال وفاقا لظاهر المبسوط أو صريحه، بل قد يستفاد منه الاتفاق على ذلك باعتبار دعواه فيه عدم الخلاف في وجوب الجزاء على المحرم بصيده الحيوان المأكول الوحشى، و نص على عدم الجزاء في غيره من المأكول الانسى و المحرم الوحشى، ثم قال: «الصيد على ضربين: أحدهما له مثل كالنعام و حمار الوحش و الغزال، و هو مضمون بمثله من البدنه و البقره و الشاه» ثم ذكر الضرب الثاني و هو ما لا مثل له، و بين حكمه.

و مقتضى التدبر في كلامه أن النعامه من جنس المأكول، لأن لها جزاء إجماعاً، و قد عرفت نفيه الخلاف عن الجزاء للمحلل الوحشى دون غيره، فتكون النعامه محلله إجماعاً.

ثم ذكر حكم البيوض التي لها مقدر منصوص، و هي بيض النعام و بيض القطا و بيض القبج، و بين مقدراتها الشرعيه، ثم قال: «إذا كسر بيض ما يؤكل لحمه من الطيور غير ما ذكرناه من المنصوص عليه كان عليه قيمته» و هو واضح الدلاله على حل النعام و كونه من جنس الطيور.

و ظاهر النافع و صريح سلار و يحيى بن سعيد- و إن كان ظاهرهما أو صريحهما- كونها من الوحوش لا الطيور، بل حلها ظاهر كل من جعل المحرم على المحرم صيد الحيوان المحلل الممتنع بالأصالة و خصوص الأسد و الثعلب و الأرنب و الضب و القنفذ و اليربوع و بعض الأفراد الخاصه من المحرم كالشهيد في الدروس و الروضه و المسالك، ضروره حرمة صيدها على المحرم إجماعا، كضروره عدم ذكرها في الأفراد المحرمه التي نصوا عليها، فليست هي إلا من المأكول، بل هو بملاحظه ما ذكرناه من الإجماع على حرمة صيدها على المحرم ظاهر السيورى في التنقيح و الكنز و الخراسانى في الكفايه و الفاضل الأصبهاني في شرح القواعد.

بل قد يستفاد من التأمل في كلماتهم المفروغيه من كون النعامه من المأكول، و لعله كذلك، إذ لم نعرف مخالفا في ذلك إلا الصدوق في الفقيه حيث قال: «و لا يجوز أكل شىء من المسوخ- و عد النعامه منها-» مع أنه في الخصال ذكر من الأخبار (١)

ما يستفاد منه حصرها في الثلاثه عشر، و ليست النعامه منه، و كذا في المجالس، بل استقصى في العلل في الباب الذى عقده لذكر علل المسوخ و بيان أصنافها الروايات الوارده في ذلك (٢)

و لا- ذكر للنعامه في شىء منها، فخالفه إما مرتفع لاضطرابه في مبنى الحكم أو غير قادح في تحصيل الإجماع، خصوصا بعد ملاحظه إطباق المتأخرين عنه على الحل من غير إشاره من أحد منهم إلى

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الأتعمة المحرمه - الحديث ١٢ و ١٣ و ١٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الأتعمة المحرمه - الحديث ١٢ و ١٣ و ١٤.

خلافه فى الفقيه الذى هو بين أيديهم، حتى فى مثل الخلاف و المختلف المعدين لأمثال ذلك.

على أنه لو كان حل النعامه من خصائص العامه لعرف تحريمها فى المذهب، كما علم تحريم الضب و الأرنب و غيرهما مما اختلفوا به، فإن أحكام المطاعم و المشارب متميزه عن غيرها بظهور الخلاف و الوفاق، لظهور سيره فيها بالتناول و الاجتناب، بل الحيوان بخصوصه متميز من بينها باستمرار العاده على التوقى عما يحرم منه، حتى أن أجرى الناس على المعاصى و ارتكاب المناهى لا يجترئ على أكل الحيوان المحرم، بل ربما تورع عن المشتبه حتى يتبين له الحل.

مؤيدا ذلك كله بعمل المسلمين و تظاهرهم فى سائر الأعصار و الأمصار على أكلها و أكل بيضها من غير احتياط و لا تناكر، بل ليست هى عندهم إلا كالغزلان و نحوها من الصيود المحلله، بل بيض النعام لا يزال يباع و يشتري فى سوق المسلمين، و يوهب و يهدى بمرئى من العلماء و الصلحاء و أهل الورع و التقوى من دون نكير و لا- أمر باحتياط و لا وسوسه، بل هى سيره مستمره معلومه بدلاله الطارف على التالد و نقل الولد عن الوالد و حكاية الخلف فعل السلف حتى تتصل بزمان صاحب الشرع على وجه يعلم كون الحكم منه بالقول أو الفعل أو التقرير، فكان ذلك إجماعا محصلا من السيره المزبوره فضلا عن تحصيله من المفروغيه التى ذكرناها بين الأصحاب، خصوصا مع ملاحظه نصهم على الحيوان المحرم، و المفروض تناول الناس للنعامه و بيضها فى أزمنتهم، و لم يذكر أحد فيها شبهه أو احتمالا، و ذلك إن لم يستفد منه الضروره فلا ريب فى حصول اليقين منه بكونها من قسم الحلال، كما هو واضح.

كل ذلك مضافا إلى ما قيل من أصاله الحل و الإباحه المستفاده من



العقل و الكتاب العزيز، كقوله (١) «خَلَقَ لَكُمْ» وغيره، و السنه ك

قوله (عليه السلام) (٢): «كل شىء مطلق حتى يرد فيه نهى»

و غيره، و إن كان قد يناقش بعدم جريانه فى مثل الحيوان المعتبر فى حله التذكيه التى مقتضى الأصل عدمها فى المشكوك فى قابليته لها.

و من تناول ما دل على حل الطيبات و حرمة الخبائث فى الكتاب العزيز (٣) لها، لأنها من الأطحمه التى تستطبيها الأنفس و تستلذها من غير فرق بين الحاضر و الباد و المعدم و ذى اليسار و العجمى و العربى، و إن كان قد يناقش بأنه لا يتم فى الحيوان أيضا بعد ما عرفت من استفادته اعتبار التذكيه فى حله من قوله (٤) «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» و غيره متمما بأصاله عدم حصولها فى المشكوك فى قابليته شرعا لها.

نعم قد يستدل لحلها بقوله تعالى (٥) «لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرْمٌ» و قوله عز من قائل (٦) «وَ حُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا» و قوله عز و جل (٧) «غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ وَ أَنْتُمْ حُرْمٌ» لأن النعامه من جمله الصيد المحرم على المحرم إجماعا و نصوصا مستفيضه أو متواتره (٨).

بل لعل قوله تعالى (٩):

١-١ سورة البقره: ٢- الآيه ٢٩.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب صفات القاضى - الحديث ٦٠ من كتاب القضاء.

٣-٣ سورة الأعراف: ٧- الآيه ١٥٧.

٤-٤ سورة المائده: ٥- الآيه ٣.

٥-٥ سورة المائده: ٥- الآيه ٩٥.

٦-٦ سورة المائده: ٥- الآيه ٩٦.

٧-٧ سورة المائده: ٥- الآيه ١.

٨-٨ الوسائل - الباب - ١- من أبواب كفارات الصيد من كتاب الحج.

٩-٩ سورة المائده: ٥- الآيه ٩٥.

«وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ» دال عليه باعتبار ظهوره في أن لكل من النعم مثلا من الصيد، ولا مماثل للابل غير النعام.

و المراد بالصيد المحرم على المحرم خصوص الحيوان المحلل، كما هو أحد القولين في المسألة، بل عن ظاهر السيوري الإجماع عليه، بل لعله المتبادر من الصيد، لأنه الغايه القصوى منه، و لظهور قوله تعالى (١):

«فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» فيه، بل إطلاق الأخبار الكثيره (٢)

جواز الأكل من الصيد من غير تقييد بالمحلل دال عليه أيضا، ضروره ظهور ترك التقييد فيها على كثرتها في عدم دخول المحرم في إطلاق الصيد، و كذا الروايات الوارده في اضطرار المحرم إلى الصيد أو

الميته (٣) المتضمن أكثرها أنه «يأكل من الصيد و يفدى و لا يأكل من الميته»

و الظاهر من الآيات المزبوره حل الصيد لو لا-الإحرام، فيتركب قياس على هيئه الشكل الأول، و هو النعامه صيد محرم على المحرم، و كل صيد محرم على المحرم فهو حلال، فالنعام حلال.

و لا- ينافى ذلك ثبوت الكفاره لبعض الأفراد المحرمه بدليل مخصوص، و لذا لم يعم كل حيوان محرم، و إطلاق الصيد في بعض كلام العرب لاستحلالهم جميع الأفراد قبل ورود المنع، بل قد يدل قوله تعالى (٤):

«وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا» من وجه آخر، و هو أن الصيد فيه بمعنى المصيد نحو قوله تعالى (٥) «لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرْمٌ» و قوله تعالى (٦) «لِيَبْلُوَنَكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَ رِمَاحُكُمْ» و من هنا احتج به الأصحاب على تحريم ما اصطاده المحل على المحرم، بل

١-١ سورة المائدة: ٥- الآيه ٤.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٢ و ٣ و ٤ و غيرها- من أبواب الصيد من كتاب الصيد و الذباجه.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٤٣- من أبواب كفارات الصيد من كتاب الحج.

٤-٤ سورة المائدة: ٥- الآيه ٩٦.

٥-٥ سورة المائدة: ٥- الآيه ٩٥.

٦-٦ سورة المائدة: ٥- الآيه ٩٤.

عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (١)

و ابن عباس (٢)

الاحتجاج به على من خالف في ذلك من الصحابه.

و على هذا فمعنى تحريم الصيد فى الآيه تحريم أكله، و تخصيصه بحاله الإحرام يدل على جواز أكل المحل منه، و اللازم منه حل النعامه للمحل، لدخولها فى الصيد المحرم على المحرم، و تبعيه المفهوم للمنطوق فى العموم و الخصوص، بل لعل قوله تعالى (٣) «وَ إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا» دال على المطلوب أيضا، ضروره ظهوره فى أنه يباح للمحل كل صيد حرم على المحرم، و النعام مما حرم على المحرم، فيحل للمحل. و المراد من إباحه الصيد للمحل إباحته له و لو للأكل الذى هو الغايه القصوى منه، فلا- أقل من دخوله فى الإطلاق، و الحمل على مجرد إبطال الامتناع فى غايه البعد بل إن اشترطنا فى تحريم الصيد على المحرم كونه محللا أو قلنا بتحريم قتل الحيوان لغير الوجه المأذون فيه شرعا اتضحت الدلاله.

بل قد يدل على المطلوب قوله تعالى (٤) «وَ عَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ- إلى قوله- ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَعْثِهِمْ وَ إِنَّا لَصَادِقُونَ» بناء على أن المراد من ذى الظفر كل ما ليس بمنفرج الأصابع، كالإبل و النعام و البط، كما فى كنز العرفان، بل قيل: إنه المشهور بين قدماء المفسرين، بل حكاه فى مجمع البيان و الدر المنثور عن ابن عباس و سعيد ابن جبیر و قتاده و مجاهد و السدى و ابن جريح، و على ظهور التخصيص باليهود الحل لغيرهم، و إلا لم يكن لذكرهم فائده، كما اعترف به فى الكنز

١-١ تفسير الدر المنثور- ج ٢ ص ٣٣٢.

٢-٢ تفسير الدر المنثور- ج ٢ ص ٣٣٢.

٣-٣ سورة المائدة: ٥- الآيه ٢.

٤-٤ سورة الأنعام: ٦- الآيه ١٤٦.

أيضا، و يشعر به قوله «ذَلِكَ جَزَائُهُمْ بِبَعْثِهِمْ» بل وقوله (١):

«فَبُظِّلِمِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ».

و حينئذ تتم الدلالة على المطلوب الذى يدل عليه أيضا- بناء على أن النعامة من الوحوش - عموم

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر على بن أبى شعبه المروى عن تحف العقول (٢): «و أما ما يحل أكله من لحوم الحيوان فلحم البقر والغنم والإبل، و من لحوم الوحش كل ما ليس له ناب ولا مخلب»

و نحوه المروى عن دعائم الإسلام (٣).

بل و عموم ما دل (٤) على حل الحيوان مطلقا عدا ما استثنى فى الكتاب (٥) خرج من ذلك السباع و الحشائر و المسوخ، و النعامة ليست من الأوليين قطعا، و لا من الثالث على الأصح كما عرفت.

و بناء على أنها من الطيور يدل على حلها جميع ما دل على حل ما دف منها و حرمه ما صف (٦)

لمعلوميه كونها من ذوات الدفيف، بل لا صفيف فيها آنا من الآنات، و لا ينافى ذلك عدم استقلالها بالطيران، ضروره صدق الدفيف الذى هو الضرب بالجناحين على الدفتين و فى

خبر جميل (٧) عن أبى عبد الله (عليه السلام) المروى عن جامع البزنطى «أنه سأل عن الدجاج السندي أ يخرج من الحرم؟ قال: نعم،

١- ١ سورة النساء: ٤- الآيه ١٦٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٢- من أبواب الأطمعه المباحه- الحديث ١ عن الحسن بن على بن شعبه الذى هو صاحب كتاب تحف العقول.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٣٢- من أبواب الأطمعه المباحه- الحديث ١.

٤- ٤ سورة المائده: ٥- الآيه ١.

٥- ٥ سورة المائده: ٥- الآيه ٣.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الأطمعه المحرمه.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٤٠- من أبواب كفارات الصيد- الحديث ٣ من كتاب الحج.

إنها لا تستقل بالطيران، إنها تدف دفيفا».

على أن النصوص ظاهره في عدم خلو الطير عن الصفيف أو الدفيف و لا ريب في أن النعامه بناء على أنها منه من ذات الدفيف، كما أنه لا ريب في حلها بملاحظه ما ذكرناه في علامات الحل و الحرمة للطير، فلاحظ و تأمل.

كل ذلك مضافا إلى ما روى في النعامه بالخصوص من طرق العامه و الخاصه، فمن الأول ما رواه

المجلسي في البحار نقلا عن مسند أحمد و أبي يعلى عن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي (١) قال: «إنه اصطاد أهل الماء حجلا فطبخوه و قدموا به إلى عثمان و أصحابه فأمسكوا، فقال رجل: إن عليا يكره هذا، فبعث إلى علي (عليه السلام) فجاء و هو غضبان، فقال له: إنك لكثير الخلاف علينا، فقال (عليه السلام):

أذكر الله رجلا- شهد النبي (صلى الله عليه و آله) أتى بعجز حمار وحشى و هو محرم، فقال: إنا قوم محرمون فأطعموه أهل الحل؟ فشهد اثنا عشر رجلا من الصحابه، ثم قال: أذكر الله رجلا شهد النبي (صلى الله عليه و آله) أتى بخمس بيضات من بيض النعامه فقال: إنا محرمون فأطعموه أهل الحل؟ فشهد اثنا عشر رجلا من الصحابه، فقام عثمان و دخل فسطاطه و ترك الطعام على أهل الماء»

و هو دال صريحا على حل بيض النعام، و قد عرفت سابقا تلازم حل البيض و حل اللحم.

و لا يقدر و روده من طريق الجمهور بعد مطابقتها لظاهر الكتاب و فتوى الأصحاب و ارتفاع التهمه لهم في ذلك، خصوصا بعد تضمنه منقبه على (عليه السلام) و مثله عدوه، و كونه حجه عليهم فيما خالفوه

---

١-١ البحار- ج ٩٩ ص ١٦٠ و مسند أحمد ج ١ ص ١٠٠ و المجلسي نقله عن المناقب لابن شهر آشوب و هو ينقل عن أحمد و أبي يعلى.

من جواز أكل المحرم ما يصطاده المحل، وفيه تكذيب لما صححوه عن النبي (صلى الله عليه وآله) من أكل الصيد وهو محرم (١)

و ما كان مثل ذلك يجوز الاستشهاد به.

و منها ما رواه

ابن شهر آشوب في المناقب عن أبي قاسم الكوفي والقاضي نعمان في كتابيهما عن عمر بن حماد بإسناده عن عبادة بن الصامت (٢) قال: «قدم قوم من الشام حجاجاً فأصابوا أدحى نعامه - أي مبيضها - فيه خمس بيضات وهم محرمون، فشوهن و أكلوهن، ثم قالوا: ما أرانا إلا وقد أخطأنا، و أصبنا الصيد و نحن محرمون، فأتوا المدينة و قصوا على عمر القصة، فقال: انظروا إلى قوم من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فاسألوهم عن ذلك ليحكموا فيه، فسألوا جماعه من الصحابه فاختلفوا في الحكم في ذلك، فقال عمر: إذا اختلفتم فهاهنا رجل كنا أمرنا إذا اختلفنا في شىء بالرجوع إليه، فيحكم فيه، فأرسل إلى امرأه يقال لها: عطية، فاستعار منها أتاناً، فركبها و انطلق بالقوم معه حتى أتوا إلى على (عليه السلام) و هو بينع، فخرج إليه على (عليه السلام) فتلقاه، فقال: هلا - أرسلت إلينا فنأتيك؟ فقال عمر: الحاكم يؤتى إليه في بيته، فقص عليه القوم، فقال على (عليه السلام) لعمر: مرهم فليعمدوا إلى خمس قلائص من الإبل، فليطرقوها للفحل، فإذا أنتجت أهدوا ما نتج منها جزاء عما أصابوا، فقال عمر: يا أبا الحسن إن الناقه قد تجهض، فقال على (عليه السلام): و كذلك البيضه قد تمرق، فقال عمر: فلهذا أمرنا أن نسألك».

١- ١ سنن البيهقي - ج ٥ ص ١٨٨.

٢- ٢ البحار - ج ٩٩ ص ١٥٩.

و من الثانى

صحيح أبى عبيده الحذاء (١) عن أبى جعفر (عليه السلام) «سألته عن رجل محل اشترى لرجل محرم بيض نعامة فأكله المحرم، قال: على الذى اشتراه للمحرم فداء، و على المحرم فداء، قلت: و ما عليهما؟ قال: على المحل جزاء قيمه البيض لكل بيضه درهم، و على المحرم جزاء، لكل بيضه شاه».

و صحيح عبد الله الأعرج (٢)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن بيضه نعامة أكلت فى الحرم، قال: تصدق بثمانها».

و الصحيح عن ابن رثاب عن أبان بن تغلب (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى قوم حاج محرمين أصابوا أفراخ نعامة، فأكلوا جميعا قال: عليهم مكان كل فرخ أكلوه بدنه يشتركون فيها جميعا، فيشترونها على عدد الفراخ و على عدد الرجال».

و عن الشيخ روايته فى التهذيب مسندا عن أبى جميله و ابن رثاب (٤) و زاد «قلت: فان منهم من لا يقدر على شىء، قال: يقوم بحساب ما يصيبه من البدن، و يصوم لكل بدنه ثمانية عشر يوما».

و التقريب فى مجموع الأخبار أنها داله على معلوميه حل النعام فى الصدر الأول و فى زمان الأئمة (عليهم السلام) و أن بيضها كان فى عصر النبى (صلى الله عليه و آله) يهدى و يؤكل من غير نكير، و أن النبى (صلى الله عليه و آله) إنما رده لمكان الإحرام لا للتحريم، و لو كان

١-١ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب كفارات الصيد - الحديث ٥ من كتاب الحج.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب كفارات الصيد - الحديث ٦ من كتاب الحج عن سعيد بن عبد الله الأعرج.

٣-٣ أشار إليه فى الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب كفارات الصيد - الحديث ٤ من كتاب الحج و ذكره فى الفقيه ج ٢ ص ٢٣٦ الرقم ١١٢٣.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب كفارات الصيد - الحديث ٤ من كتاب الحج.

فى أصل الشرع حراما لبينه النبى و الأئمه (صلوات الله عليهم) فى مقام الحاجه إلى البيان، بل

قوله (عليه السلام) فى أحد الصحيحين (١): «قيمه» و فى الآخر (٢): «ثمن»

واضح الدلاله على تعارف بيعه و تقويمه، إذ المحرم لا ثمن له، و بالجمله لا يكاد ينكر ظهور النصوص المزبوره فى المفروغيه من ذلك، و فى معلوميه حل النعام و بيضه عندهم كما هو واضح.

كل ذلك مع ضعف دليل التحريم، كضعف القول به، إذ ليس هو إلا ذكر الصدوق لها من المسوخ، و هى محرمه إجماعا و نصوصا (٣)

و كون النعامه من الطيور المنوط حلها بعلامات الدفيف و الحوصله و القانصه و الصيصيه، و الأربعة مفقوده فى النعامه، أما الأول فلاختصاصه بالمستقل بالطيران، و هى لا- تستقل به، و أما الثلاثه فبالمشاهده و النقل، و معلوميه التلازم بين البيض و اللحم، و بيضها حرام، لتساوى طرفيه بشهاده الحس فيحرم لحمه أيضا.

و الجميع كما ترى، ضروره فساد توهم المسخ فيها بعد ثبوت الحل بما ذكرناه من الأدله التى تقصر هذه عن مقاومتها من وجوه، على أن العلامات المزبوره للمشتبه من الطير و البيض دون النعامه التى هى - بعد تسليم كونها طيرا على وجه يندرج فى إطلاقه فى (٤) نصوص العلامات (٥)

-

١-١ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب كفارات الصيد - الحديث ٥ من كتاب الحج.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب كفارات الصيد - الحديث ٦ من كتاب الحج.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الأطمعه المحرمه.

٤-٤ هكذا فى النسخه المخطوطه المبيضه، لكن الموجود فى النسخه المخطوطه بقلم المصنف قده «ما فى» و هو الصحيح.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٨ و ١٩ - من أبواب الأطمعه المحرمه.



من معلوم الحكم لحما و بيضا بالأدله السابقه.

كما أن عد الصدوق لها من المسوخ- بعد أن لم يسنده إلى حجه تقطع العذر- لا ينبغي أن يصغى إليه، و احتمال كون ذلك من ذيل ما رواه من خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (١).

في غايه البعد خصوصا بعد أن كان مرويا في الكافي (٢).

و التهذيب (٣)

من دون هذه الزيادة التي لا يخفى على العارف بأساليب الكلام كونها من كلام الصدوق، و دعوى أنه ما أخذ ذلك إلا من خبر وصل إليه- إذ هي ليست مسأله اجتهاديه- كما ترى، فان مجرد ذلك لا يسوغ لنا التعويل عليه على وجه نحره به ما قامت الأدله على حله، ضروره كونه بعد التسليم يمكن أن يكون خبرا لا نقول بحججه، على أن خلو نصوص المسوخ (٤).

- المشتمله على تفصيلها و عللها بل ظهورها في حصرها غيرها حتى ما رواه الصدوق نفسه فيها في الخصال و المجالس و العلل- أوضح شاهد على وهمه في ذلك أو على تصحيف البغاه بالمعجمتين بينهما ألف و كأنها البوم، أو على غير ذلك.

و بالجملة كان تطويل الكلام أزيد من ذلك في حكمها من اللغو الذي أمرنا بالإعراض (عنه ظ) و إنما وقع ما وقع منا لما حكى عن بعض من قارب عصرنا من الفتوى بالحرمة، و الله الموفق و الهادي.

و كيف كان فقد ظهر لك مما ذكرنا هنا و سابقا أن بيض

١-١ راجع الفقيه ج ٣ ص ٢١٣ الرقم ٩٨٨.

٢-٢ لم يتعرض الكليني قده في الكافي لهذا الخبر، و انما الراوى له فقط الصدوق و الشيخ «قدس سرهما» راجع الوافي المجلد ٣ «الجزء ١١ ص ١٠».

٣-٣ راجع التهذيب ج ٩ ص ٤١ الرقم ١٧٤ و الاستبصار ج ٤ ص ٧٤ الرقم ٢٧١.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الأطمعه المحرمه.

ما يؤكل لحمه حلال، و كذا بيض ما يحرم حرام بلا خلاف أجده، بل عن ظاهر المختلف و صريح الغنيه الإجماع عليه، و في كشف اللثام الاتفاق عليه، و لعله كذلك مضافا إلى الخبرين (١)

المتقدمين في بيض السمك الدالين على التبعية المزبوره التي يشهد لها مع ذلك أيضا

خبر أبي الخطاب (٢)

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يدخل الأجمه فيجد فيها بيضا مختلفا لا يدري بيض ما هو؟ أبيض ما يكره من الطير أو يستحب؟ فقال (عليه السلام): إن فيه علما لا يخفى، أنظر إلى كل بيضه تعرف رأسها من أسفلها فكل، و ما سوى ذلك فدعه».

و خبر أبي يعفور (٣)

«قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنى أكون فى الآجام فيختلف على البيض، فما آكل منه؟ فقال: كل منه ما اختلف طرفاه»

باعتبار تقرير الامام (عليه السلام) السائل على ما عنده من كليه التبعية المزبوره.

بل قد يقال: إن التبعية المزبوره هي مقتضى الأصل، لكون البيض كالجزم منه، خصوصا بعد استقراء ما ورد (٤)

من ذلك بالخصوص فى مثل الغراب و الطاوس و الدجاج و غيرها، بل لعل منها ما هو ظاهر فى التبعية المزبوره، هذا كله فى المعلوم.

و أما مع الاشتباه ف يؤكل ما اختلف طرفاه

---

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الأئطعمه المحرمه- الحديث ٧ و الباب- ٤٠- من أبواب الأئطعمه المباحه- الحديث ٢ راجع ص ٢٦٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب الأئطعمه المحرمه- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب الأئطعمه المحرمه- الحديث ٦ عن ابن أبي يعفور.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الأئطعمه المحرمه- الحديث ٥ و الباب- ٧- منها- الحديث ٥ و الباب- ٢٠- منها- الحديث ٢ و ٥ و الباب- ٢٧- منها- الحديث ٧.

لا ما اتفق بلا خلاف، بل فى ظاهر كشف اللثام و عن صريح الغنيه الإجماع عليه، بل هو محقق، للخبرين (١)

المزبورين و

خبر مسعده (٢)

«سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: كل من البيض ما لم يستو رأساه، و قال: ما كان من بيض طير الماء مثل بيض الدجاج و على خلقته أحد رأسيه مفرطح و إلا فلا تأكل»

و المفرطح: العريض.

و خبر عبد الله بن سنان (٣) عنه (عليه السلام) أيضا «عن بيض طير الماء، فقال: ما كان منه مثل بيض الدجاج يعنى على خلقته فكل».

و صحيح محمد بن مسلم (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) «إذا دخلت أجمه فوجدت بيضا فلا تأكل منه إلا ما اختلف طرفاه فكل».

و لا- يخفى بعد التدبر فى جميع هذه أن المراد من الإطلاق أو العموم فى بعضها خصوص المشتبه الذى هو مورد جملة منها صريحا أو ظاهرا، بل لعل ما دل على الكليه المزبوره كالخبرين المتقدمين فى السمك خاص فى المعلوم، فيحكم على الإطلاق المزبور الشامل له و للمشتبه.

و فى الرياض «و إطلاقها أو عمومها و إن شمل البيض الغير المشتبه أيضا إلا أن ورود أكثرها فيه مع الإجماع على اختصاص الضابط هنا به اقتضى حل بيض ما يؤكل لحمه مطلقا و لو استوى طرفاه، و حرمة بيض ما لا يؤكل لحمه كذلك و إن اختلف طرفاه، عملا بعموم ما دل على التبعيه، هذا مع اعتضاد الحكم بالحل فى الأول مطلقا بعموم ما دل على الإباحه من الكتاب (٥) و السنه (٦) و الحكم فيه فى صورته اختلاف الطرفين

١-١ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٣ و ٦.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٥.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٢.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ١ و ليس فى ذيل الحديث «فكل» كما فى الكافي ج ٦ ص

٢٤٨ و التهذيب ج ٩ ص ١٥.

٥-٥ راجع الآيات المتقدمه فى ص ٢٣٧.

٦-٦ المتقدمه فى ص ٢٣٧.

و الحكم بالحرمة فى الثانى فى صورته تساويهما باتفاق نصوص الضابطين على الحل فى الأول و الحرمة فى الثانى».

قلت: لا يخفى عليك ما فيه، هذا كله على تقدير انفكاك الضابطين و إمكان تعارضهما، كما لعله المشاهد فى مثل بيض النعام، و أما على تقدير التلازم بينهما كما هو ظاهر الخبر الأول فلا إشكال أصلاً، و الله العالم.

و كيف كان فلا خلاف و لا إشكال فى أن المجثمه حرام، و هى التى تجعل غرضاً و ترمى بالنشاب حتى تموت ضروره كونها ميتة حينئذ و كذا المصبوره و هى التى تجرح و تحبس حتى تموت.

### [القسم الرابع فى الجامدات]

#### إشاره

القسم الرابع فى الجامدات أى غير الحيوان الحى و إن كان مائعا كالخمر و لا حصر للمحلل منها الذى هو مقتضى أصاله الحل فلنضبط المحرم حتى يكون ما عداه محللاً. و كأنه أشار بذلك إلى الفرق بين الحيوان و الجامد بعدم جريان الأصل المزبور فيه، لأصاله عدم التذكيه و غيرها، بل و مع قطع النظر عن ذلك، فان ضوابط الحل و الحرمة فيه على وجه لا يحتاج فيه إلى الأصل المزبور، من غير فرق بين الحيوان البرى و المائى و الوحشى و الانسى و الطير و غيره، كما عرفت الكلام فيه مفصلاً.

لكن فى المسالك «التحقيق أن هذا كله لا يفيد الحصر، بل هو

الغالب، و لهذا أسلفنا فى أول الباب أن ما يوجد من الأشياء التى لا- نص للشارع فيها سواء كانت حيوانا أم غيره يحكم فيها بالحل، حيث تكون مستطابه، لآيه (١) «أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ» إلا أن الحيوان مضبوط فى الجملة زياده على غيره».

و فيه ما لا- يخفى بعد الإحاطه بما ذكرناه سابقا من وجود الضوابط فى الحيوان على وجه لا يخرج منها الحلال و الحرام منه فى البهائم الإنسيه و الوحشيه و البريه و البحريه و الطيور، إذ البحر يحرم كل حيوان فيه عدا السمك، و هو عدا ذو الفللس، و البهائم الإنسيه يحل منها الأنعام و الحموله و يحرم من الوحشيه السباع، بل كل ذى ناب و المسوخ و الحشرات و ذوات السموم، و يحل منها الخمسه أو الستة و مسمى الانسى منها حتى الحموله و غير ذى الناب، و ليس أحد أفراد النوع المحرم، و أما الطيور فيحرم منها ذو المخلب و ما كان صفيفه أكثر من دفيفه و الممسوخ و فاقد العلامات الثلاثه و ما نص عليه بالخصوص كالغراب، و يحل منه ما كان دفيفه أكثر أو مساويا و ما كان فيه إحدى العلامات الثلاثه مع عدم معارضه شىء مما يقتضى التحريم، فلم يبق منها شىء يحتاج فيه إلى الأصل، كما لا يخفى على من أحكم ما قدمناه، و الله العالم.

و كيف كان ف قد سلف منه أى المحرم شطر فى كتاب المكاسب(٢)

### [الأنواع الخمسه للمحرم منها]

### [النوع الأول الميتات]

و نذكر هنا خمسه أنواع:

لأول الميتات المقابله للمذكاه من ذى النفس و غيره و هى محرمة إجماعا بقسميه و كتابا (٣) و سنه (٤)

و خصوصا ما لا يقبل التذكيه منه لنجاسه و غيرها.

١- ١ سورة المائده: ٥- الآيه ٤.

٢- ٢ راجع ج ٢٢ ص ٨- ٢٤.

٣- ٣ سورة المائده: ٥- الآيه ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأطعمه المحرمه.

نعم قد يحل من طاهر العين منها حال حياته ما لا تحل له الحياه، فلا يصدق عليه الموت المفروض كونه السبب في التحريم و هو الصوف و الشعر و الوبر و الريش، و هل يعتبر فيها الجز؟ الوجه أنها إن جرت فهي طاهره بلا إشكال و لا خلاف و إن استلت غسل منها موضع الاتصال، و قيل: لا يحل منها ما يقلع، و الأول أشبهه، و القرن و الظلف و السن و البيض إذا اكتسى القشر الأعلى و الانفحه.

و فى اللبن روايتان (١) إحداهما الحل، و هى أصحهما طريقا، و الأشبهه عند المصنف التحريم، لنجاسته بملاقاه الميت كما قدمنا الكلام فى ذلك كله مفصلا فى كتاب الطهاره (٢)، فلاحظ و تأمل. و إن كان هو من حيث الطهاره و النجاسه إلا أن لازمهما الحل و الحرمة، و لعله ظاهر المصنف و غيره ممن استثنوا من حرمة أكل الميتة هنا، بل هو مقتضى الأصول، من غير فرق بين الصوف و الشعر و العظم و غيرها حتى الانفحه، و ما تسمعه فى بعض النصوص (٣)

من عد العظم فى محرّمات الذبيحه لم نجد عاملا به من كبراء الأصحاب، و الله العالم.

و إذا اختلط الذكى بالميت و جب الامتناع من أكله مع الحصر حتى يعلم الذكى بعينه بلا خلاف معتد به أجده فيه، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه، خصوصا مع الامتراج، لقاعده المقدمه المؤيده

بالنبوى (٤)

«ما اجتمع الحلال و الحرام إلا و غلب الحرام الحلال»

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأَطعمه المحرمه.

٢- ٢ راجع ج ٥ ص ٣١١ - ٣٣١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١١.

٤- ٤ المستدرک - الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ٥ من كتاب التجاره.

و غيره مما تضمن الاجتناب عن مثله (١)

و استعمال القرعه (٢)

و نحوها.

خلافًا للمقدس الأردبيلي و بعض من تبعه فجوزوه، لدعوى الأصل الممنوعه، كما قررناه في محله، و ل

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان (٣): «كل شىء يكون فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه».

و صحيح ضريس الكناسى (٤) سأل أبا جعفر (عليه السلام) «عن السمن و الجبن نجده في أرض المشركين بالروم فأكله؟ فقال: أما ما علمت أنه قد خلطه الحرام فلا تأكله، و أما ما لم تعلم فكله حتى تعلم أنه حرام»

المحمولين - خصوصا الأخير منهما الذى يمكن أن يكون شاهدا للأول - على غير المحصور، و إلا لكان مقتضاه حل الجميع لشخص واحد، و هو مقتضى لارتفاع حكم الميتة حينئذ مع الاشتباه بغيرها، و هو معلوم العدم، بل ما تسمعه من نصوص المنع عن بيعه إلا على مستحل الميتة (٥)

شاهد على ما قلناه.

و كيف كان ف هل يباع ممن يستحل الميتة؟ قيل و القائل الشيخ فى محكى النهايه و ابن حمزه فيما حكى عنه نعم ل

صحيح الحلبي (٦)

«سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إذا اختلط الذكى و الميتة باعه ممن يستحل الميتة و أكل ثمنه»

و حسنه عنه (عليه السلام) أيضا (٧) أنه «سئل عن رجل كانت له غنم و بقر فكان يدرك المذكى

١-١ البحار- ج ٦٥ ص ١٤٠.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١ و ٤.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب ما يكتسب به- الحديث ١ من كتاب التجاره.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٦٤- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١.

٥-٥ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب الأطمعه المحرمه.

٦-٦ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الأئعمه المحرمه - الحديث ٢.



منها، فيعزله و يعزل الميتة، ثم إن الميت و المذكى اختلطا كيف يصنع به؟

قال: يبيعه ممن يستحل الميتة، فإنه لا بأس به».

و مال إليه المصنف في الجملة حيث قال و ربما كان حسنا إن قصد بيع المذكى حسب و كأنه لاحظ الجواب بذلك عما ذكره ابن إدريس و غيره من المنع، لما عرفت من حرمة الانتفاع بالميتة بالبيع و غيره، لأن الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه.

و لكن قد يشكل بما في المسالك من أنه مع عدم التميز يكون المبيع مجهولا و لا يمكن إقباضه، فلا يصح بيعه منفردا، و بأنه قد يأخذ أكثر من ثمن المذكى إذا باع الاثنين ظاهرا، و بأنه يقصد بيع الواحد و المشتري أكثر، و بأنه لو كان مع قصد ذلك يصح البيع لصح بيعه لغير المستحل، و بأن المستحل مشارك لغير المستحل في الحكم الذى هو عدم جواز الانتفاع المقتضى لعدم صحه البيع من غير المستحل، لأن الأصح مخاطبه الكافر بالفروع.

و لعله لذا قال في المختلف تخلصا من ذلك: «إنه ليس يباع، بل استنقاذ مال الكافر برضاه» و إن كان قد يناقش - مع كونه منافيا لأصالة الحقيقة - بعدم انحصار المستحل لها في غير محترم المال كالذمى و نحوه، و رضاه لا يقتضى جواز المعاملة معه بوجه فاسد حتى يؤثر إباحه ماله الذى فرضنا احترامه.

نعم قد يقال: إن المراد بالبيع فى النص مطلق النقل الذى يكون بالصلح و الهبه المعوضه و نحوهما مما لا يشترط فيه المعلوميه، أو يقال بالاكْتفاء فى صحه البيع مع قصد المذكى منهما و إن اشتبه بغيره، خصوصا بعد فرض كونه معلوما لهما، و يكفى فى القبض التخليه بينه و بينه، و ليس فيها إعانه على الإثم إذا قبض الكافر الجميع لنفسه، و كونه مكلفا بالفروع لا ينافى

صححه البيع، ضروره عدم اقتضاء وجوب الاجتناب الخروج عن المالىه، و لذا لو أتلفه متلف على اشتباهه يضمنه، لعموم الأدله.

و بالجمله فالمتجه العمل بالخبرين (١)

الجامعين لشرائط الحجية، خصوصا بعد الشهره المحكيه فى مجمع البرهان على العمل بهما، و ابن إدريس طرحهما على أصله، بل لا ريب فى أولويه ذلك مما فى الدروس من الميل إلى تعرفه بالعرض على النار بالانبساط و الانقباض كما سيأتى فى اللحم المطروح المشتبه، ل

خبر شعيب (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى رجل دخل قريه فأصاب فيها لحما لم يدر أ ذكى هو أم ميت؟ قال: فاطرحه على النار، فكلما انقبض فهو ذكى، و كلما انبسط فهو ميت»

ضروره كونه علامه للمطروح الذى لا يعلم كونه بأجمعه مذكى أو ميتة، لا المختلط الذى هو مفروض المسأله، و دعوى عدم الفرق بينهما فى ذلك ممنوعه بعد حرمة القياس، على أنه بعد تسليمه يقتضى جواز كل منهما عملا بمجموع النصوص، و الله العالم.

و كلما أبين من حى من أجزاءه التى تحلها الحياه فهو ميتة حقيقه أو حكما يحرم أكله و استعماله، و كذا ما يقطع من أليات الغنم، فإنه لا يؤكل، و لا يجوز الاستصباح به بخلاف الدهن النجس بوقوع النجاسه بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك، بل الإجماع بقسميه عليه، و النصوص مستفيضه فيه (٣)

كما تقدم الكلام فيه مفصلا فى

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ١ و ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ١ عن إسماعيل ابن شعيب.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الصيد و الباب - ٣٠ - من أبواب الذبائح من كتاب الصيد و الذبائح و الباب - ٦ - من أبواب ما يكتسب به - من كتاب التجاره.

**[النوع الثانى الطحال و القضيب و الفرث و الدم و الأثنيان من كل ذبيحه]**

الثانى: المحرمات من الذبيحه التى لا- أجد فيها خلافا معتد به كما اعترف به غير واحد خمس بل الإجماع بقسميه عليها، بل المحكى منهما مستفيض الطحال و القضيب و الفرث و الدم و الأثنيان و اقتصار المفيد و الديلمى فى المحكى منهما على ما عدا الفرث و الدم لمعلوميه حكمهما للاستخبات و غيره، كما أن التعبير بالكراهه فى الطحال و غيره كما عن الإسكافى يراد منها الحرمة.

كل ذلك مضافا إلى النصوص، ففى

مرسل ابن أبى عمير (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام): «لا- يؤكل من الشاه عشره أشياء: الفرث و الدم و الطحال و النخاع و العلباء و الغدد و القضيب و الأثنيان و الحياء و المراره» و رواه فى الخصال أيضا (٣). إلا- أنه ذكر «الرحم» موضع «العلباء» و «الأوداج» موضع «المراره» و قال: «أو قال: العروق» و عن نسخه «الغدد» موضع «العلباء».

و خبر إسماعيل بن مرار (٤) عنهم (عليهم السلام) «لا- يؤكل مما يكون فى الإبل و البقر و الغنم و غير ذلك مما لحمه حلال الفرج بما فيه ظاهره و باطنه، و القضيب و البيضتان و المشيمه، و هو موضع الولد، و الطحال لأنه دم، و الغدد مع العروق، و النخاع الذى يكون فى الصلب و المراره و الحندق و الخرزه التى تكون فى الدماغ و الدم».

١- ١ راجع ج ٢٢ ص ١٣-١٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الأئعمه المحرمه- الحديث ٤.

٣- ٣ أشار إليه فى الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الأئعمه المحرمه- الحديث ٣ و ذكره فى الخصال ج ٢ ص ٥٤ ط حجر.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الأئعمه المحرمه- الحديث ٣.

و مرسل الفقيه (١) قال الصادق (عليه السلام): «فى الشاه عشره أشياء لا تؤكل: الفرث و الدم و النخاع و الطحال و الغدد و القضيب و الأثنیان و الرحم و الحياء و الأوداج» و كذلك رواه فى محكى الخصال، إلا أنه بعد «أوداج»: «أو قال: العروق» (٢).

و مرسل البرقى فى المحكى من محاسنه (٣)

«حرم من الذبيحه سبعة أشياء- إلى أن قال:- فأما ما يحرم من الذبيحه فالدم و الفرث و الغدد و الطحال و القضيب و الأثنیان و الرحم».

و فى

مرفوع أبى يحيى الواسطى (٤)

«مر أمير المؤمنين (عليه السلام) بالقصابين فنهاهم عن بيع سبعة أشياء من الشاه، نهاهم عن بيع الدم و الغدد و آذان الفؤاد و الطحال و النخاع و الخصى و القضيب، فقال له بعض القصابين: يا أمير المؤمنين ما الطحال و الكبد إلا سواء، فقال (عليه السلام): كذبت يا لكع، آتنى بتورين من ماء أنبثك بخلاف ما بينهما، فأتنى بكبد و طحال و تورين من ماء، فقال: شقوا الكبد من وسطه و الطحال من وسطه ثم أمر فرستا جميعا فى الماء فايضت الكبد و لم ينقص منها شىء و لم يبيض الطحال، و خرج ما فيه و صار دما كله».

و خبر إبراهيم بن عبد الحميد (٥) عن أبى الحسن (عليه السلام)

١- ١ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٨.

٢- ٢ أشار قده إلى هذه الروايه بعد نقل مرسل ابن أبى عمير المتقدم فى ص ٣٤٢، و ليس فى الخصال فى المقام بهذا المضمون إلا روايه واحده.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١٩. و فيه، «حرم من الذبيحه عشره أشياء». كما فى المحاسن ص ٤٧١ طبع طهران ١٣٧٠ و قد نقله قده كذلك فيما يأتى قريبا بعنوان خبر محمد بن جمهور المروى عن المحاسن و لكن فى البحار ج ٦٦ ص ٣٨ نقلا عن المحاسن «حرم من الذبيحه سبعة أشياء».

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١.

«حرم من الشاه سبعة أشياء: الدم و الخصيتان و القضيب و المثانة و الغدد و الطحال و المراره».

و فى

خبر مسمع (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «إذا اشترى أحدكم اللحم فليخرج منه الغدد، فإنه يحرك عرق الجذام».

و مرسل الخصال (٢)

«إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان يكره أكل خمسه: الطحال و القضيب الأثنيان و الحياء و آذان القلب».

و فى

خبر محمد بن جمهور المروى عن المحاسن (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «حرم من الذبيحه عشره أشياء، و أحل من الميتة عشره أشياء، فأما الذى يحرم من الذبيحه فالدم و الفرث و الغدد و الطحال و القضيب و الأثنيان و الرحم و الظلف و القرن و الشعر، و أما الذى يحل من الميتة فالشعر و الصوف و الوبر و الناب و القرن و الضرس و الظلف و البيض و الأنفحة و الظفر و المخلب و الريش».

بل فى

خبر صفوان بن يحيى الأزرق (٤)

«قلت لأبى إبراهيم (عليه السلام): «الرجل يعطى الأضحيه لمن يسلخها بجلدها، قال: لا بأس، إنما قال الله عز و جل فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ (٥) و الجلد لا يؤكل و لا يطعم».

و خبر أبان بن عثمان (٦) المروى عن العلل «قلت لأبى عبد الله

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٦.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ١٠.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ١٩.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ١٤.
  - ٥-٥ سورة الحج: ٢٢- الآيه ٣٦.
  - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ١١.

(عليه السلام): كيف صار الطحال حراما و هو من الذبيحه؟ فقال:

إن إبراهيم (على نبينا و آله و عليه الصلاه و السلام) هبط عليه الكبش من ثبير و هو جبل فى مكه ليذبحه أتاه إبليس فقال له: أعطنى نصيبى من هذا الكبش، فقال: أى نصيب لك؟ و هو قربان لربى و فداء لابنى، فأوحى الله إليه أن له فيه نصيبا، و هو الطحال لأنه مجمع الدم و الخصيتان لأنهما موضع النكاح و مجرى النطفه، فأعطاه إبراهيم (عليه السلام) الطحال و الأثنين، قلت: فكيف حرم النخاع؟ قال: لأنه موضع الماء الدافق من كل ذكر و أنثى، و هو المخ الذى فى فقار الظهر ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): يكره من الذبيحه عشره أشياء منها: الطحال و الأثيان و النخاع و الدم و الجلد و العظم و القرن و الظلف و الغدد و المذاكر، و أطلق فى الميتة عشره أشياء: الصوف و الشعر و الريش و البيض و الناب و القرن و الظلف و الانفحه و الإهاب و اللبن، و ذلك إذا كان قائما فى الضرع»

إلى غير ذلك من النصوص (١)

الوارده فى الدم و الطحال، و منها الصحيح و غيره.

و لا- يخفى عليك دلالة الجميع على الخمسه المتفق عليها، بل و على الثمانيه بإضافه الثلاثه التى أشار إليها المصنف بقوله و فى المثانه و المراره و المشيمه تردد، أشبهه التحريم، لما فيها من الاستخبات.

لكن فى المسالك بعد ذكر بعض النصوص التى ذكرناها قال: «و كلها ضعيفه السند، و تحريم ما ذكر مجتمع من جملتها، فلذلك لم يحكم المصنف بمضمونها، لقصورها عن إفاده التحريم، فيرجع إلى الأدله العامه، و قد علمنا منها تحريم الدم و الخبائث و تحليل الطيبات، فما كان منها خبيثا يحرم لذلك، و هو الخمسه التى صدر بها المصنف جازما بها، و فى معناها

الثلاثة التي نقل فيها الخلاف و اختار تحريمها، و هي المثانه و المراره و المشيمه و علل تحريمها بالاستخبات إشاره إلى ما ذكرناه من عدم دليل صالح على تحريمها بالخصوص، بل ما دل على تحريم الخبائث، و الباقيه لا يظهر كونها من الخبائث، فتحريمها ليس بجيد».

و فيه ما لا- يخفى من عدم ظهور الخبائثه فى بعضها، بل لا- وجه للتردد فى الحرمة معه، كما لا وجه للفتوى بها مع التردد فيها، لعدم تحقق عنوان التحريم حينئذ الذى لا يعارضه عدم تحقق عنوان الحل أيضا، ضروره اقتضاء ذلك بعد تسليمه الرجوع إلى الأصول، و لا ريب فى اقتضاء أصل الحل و البراءه منها عدم الحرمة كما هو واضح.

فالتحقيق كون المستند النصوص المزبوره المنجبر ضعف أسانيدھا بالشهره العظیمه المحققه و المحكيه، بل عن المرتضى و ابن زهره الإجماع على حرمة ما عدا المراره من الثلاثة، و عن ظاهر الخلاف دعواه أيضا فى المثانه، فإذا ثبت بإجماعهم الحكم بالحرمة فى ما عدا المراره ثبت الحكم بها فيها بالقطع باستخباتها، مع احتمال الإجماع المركب، لاتفاق كل من حرم ما عداها فى الظاهر على حرمتها، و عدم ذكرها فى معقد الإجماع لمعلومية حكمها، كما سمعته فى الفرث و الدم، أو لاستبعاد أكلها أو لغير ذلك.

و فى الرياض «و من هنا يمكن دعوى عدم الخلاف فى حرمتها و حرمة المشيمه، لأن الأصحاب ما بين مصرح بحرمة الأربعة عشر مع المشيمه كما عليه الحلّى و القواعد و الدروس و اللمعه، و نسبه فى الروضه إلى جماعه ممن تأخر عن الحلّى، و مفت بحرمتها خاصه من دون ذكر المثانه، كالشيخ فى النهايه و جمله ممن تبعه، كالقاضى و ابن حمزه، بل فى المختلف و التحرير نسبه إلى المشهور، و مفت بحرمة هذه الثلاثة مع الخمسه، كالشرايع

و المسالك و غيرهما، و مفت بحرمة الثمانية مع الفرج، كالفاضل فى الإرشاد و التحرير و المختلف» إلى آخره.

قلت: الذى وقفنا على حكايته ممن تقدم على المصنف أن المفيد و سلار قالوا: «لا يؤكل الطحال و القضيب و الأثنيان» و لم يذكرها غيرها و المرتضى قال: «انفردت الإماميه بتحريم الطحال و القضيب و الخصيتين و الرحم و المثانة» و زاد عليه فى الخلاف «الغدد و العلباء و الخرز» و عن أبى الصلاح و ابن زهره «يحرم سبعة: الدم و الطحال و القضيب و الأثنيان و الغدد و المشيمه و المثانه» و قال الشيخ فى النهايه و تبعه ابن حمزه: «يحرم أربعة عشر:

الدم و الفرث و الطحال و المراره و المشيمه و الفرج ظاهره و باطنه و القضيب و الأثنيان و النخاع و العلباء و الغدد و ذات الأشاجع و الحدق و الخرز». و نقص ابن البراج الدم لظهوره، و زاد ابن إدريس المثانه، فهى عنده خمسة عشر، و اختاره الفاضل ناسبا له إلى أكثر علمائنا، و عن الإسكافى «يكره من الشاه أكل الطحال و المثانه و الغدد و النخاع و الرحم و القضيب و الأثنيان».

و بعد تسليم إرادته الخلاف فأقصاه خلاف السديدن، و هو لا- يقدر فى الإجماع، كما لا يقدر فيه ما عن الحلبي من التعبير بكراتها، و كذا الإسكافى ضامما إليها الطحال و المثانه و الرحم و القضيب و الأثنيان، مع احتمال أو ظهور إرادتهما الحرمة منها، على أنه محجوج بالنصوص المزبوره المجبوره بما عرفت.

و لا- يقدر تعارضها بالمفهوم و المنطوق باعتبار اقتضاء الحل فى بعض و الحرمة فى آخر، ضروره أنه بعد تسليم صلاحيه معارضه المفهوم للمنطوق فأقصاه كونه من باب العام و الخاص الذى يجب فيه تحكيم الثانى على الأول كما هو مقرر فى محله.

و بذلك كله اتضح لك وجه الحرمة فى الثمانية المزبوره، و به يخص



عموم ما دل على الحل من عموم الكتاب (١) و السنه (٢)

كما هو واضح.

بل لا يبعد حرمة غيرها من تمام الخمسه عشر عدا ذات الأشاجع منها و إن قال المصنف أما الفرج و النخاع و العلباء و الغدد و ذات الأشاجع و خرزه الدماغ و الحدق فمن الأصحاب من حرّمها، و الوجه الكراهيه إلا- أن الأقوى خلافه، للنصوص المزبوره المنجبره بالشهره المحكيه عن المختلف و التحرير و إجماع ظاهر الخلاف على الغدد و العلباء و خرزه الدماغ و صريح الغنيه على الأولين مع عدم تبين خلاف شىء من ذلك، خصوصا مع إمكان إرادته المقتصر على البعض بيان أن ذلك محرم منها، لا انحصار التحريم فيما ذكره، سيما مع تركه الدم و الطحال المعلوم حرمتهما، و كذا المراره، بل قد يقال: إن ثبوت الاثنين أو الثلاثه بالإجماع المزبور يقتضى ثبوت الجميع، لعدم القائل بالفصل.

كل ذلك مضافا إلى ما فى الرياض من أن الأول مروى فى الخصال بسند صحيح على الظاهر، و خبر إبراهيم بن عبد الحميد منها مروى فى المحاسن بسند موثق، و خبر إسماعيل بن مرار ليس فيه ما يتوقف فيه إلا- إسماعيل الذى ذكر فى الرجال ما يستأنس به للاعتماد عليه، و إلى غير ذلك من تعاضد النصوص، و روايتها فى الكتب الأربع و غيرها، و عمل الجميع بها فى الجملة، بل عمل بها من لا يعمل بأخبار الآحاد، كابن إدريس و غيره، و هو يقضى بتواترها إليه أو القطع بمضمونها، و لا يقدح تعارض مفهوم بعضها مع منطوق الآخر بعد تحكيمة عليه لو سلم معارضته له، فلا محيص عن العمل بها، نعم لم أقف على ما تضمن ذات الأشاجع منها، فيتجه الحكم بحلها، اللهم إلا أن يتم الحكم فيها بعدم القول بالفصل.

١- ١ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١ و غيره- من أبواب الذبائح من كتاب الصيد و الذبائح.

على أن المراد بها غير معلوم، فإن الأشاجع كما عن الجوهرى أصول الأصابع التى يتصل بعصب ظاهر الكف، و الواحد «أشجع» بفتح الهمزة و حينئذ فذات الأشاجع مجمع تلك الأصول، و فى مجمع البرهان «الظاهر أن الأشاجع و ذات الأشاجع واحد، و لكن لا توجد المذكور فى كل البهائم المحلله، إلا أن يقال: هى أصول الأصابع و الظلف و غيره، فتوجد فى الغنم و الإبل و البقر، و يمكن وجودها بالمعنى الأول فى الطيور و يشكل تميزها». قلت: و يسهل الخطب ما عرفت من عدم الدليل على حرمتها.

و أما خرزة الدماغ فعن الفقهاء أنه حبه فى وسط الدماغ بقدر الحمصه إلى الغبره ما هو (تميل إلى الغبره فى الجملة خ ل) يخالف لون الدماغ، أى المخ الذى فى الجمجمه.

و الحدق جمع حدقه، و هى سواد العين الأعظم.

و المراد بالمشيمه كما فى غايه المراد قرينه الولد الذى تخرج معه، و الجمع «مشايم» مثل «معايش» لكن عن القاموس هى محل الولد، كما فى الخبر موضع الولد (١)

و النخاع عرق مستبطن الفقار، و هو أقصى حد الذبح.

و العلباوان عصبتان عريضتان صفراوان ممدودتان من الرقبه على الظهر إلى الذنب.

ثم إن الظاهر من إطلاق المصنف و غيره و صريح غير واحد عدم الفرق فى الذبيحه بين الكبير كالجوزور و بين الصغير كالعصفور، لكن فى الروضه «يشكل الحكم بتحريم جميع ما ذكر مع عدم تميزه، لاستلزام تحريم جميعه أو أكثره للاشتباه، و الأجود اختصاص الحكم بالنعم من

الحيوان الوحشى دون العصفور و ما أشبهه».

و استجوده فى الرياض فيما كان مستند تحريمه الإجماع، لعدم معلوميه تحققه فى العصفور و شبهه، مع اختصاص عبائر جماعه من الأصحاب- كالصدوق و غيره و كجمله من النصوص (١)

- بالشاه و النعم، و عدم انصراف إطلاق باقى الروايات و الفتاوى إليهما، و أما ما كان المستند فى تحريمه الخبائثه فالتعميم إلى كل ما تحققت فيه أجود، و مع ذلك فالترك مطلقا أحوط.

و فيه أن دليل معظمها أو أجمعها ما سمعته من النصوص و إن تأيدت فى بعضها بالخبائثه و نحوه، فما ذكره (رحمه الله) لا يرجع إلى حاصل يعول عليه، و التحقيق حرمة الجميع فى كل ذبيحه لكن بعد تحقق مسماه أما مع عدم ظهوره فلا، إذ لا يصدق أكله أو أكل شىء منه حينئذ، إذ لعله غير مخلوق فى الحيوان المزبور، مضافا إلى السيره المستمره على ذلك، نعم لو علم شيوع أجزاء المحرم منها فى جملة اللحم اتجه اجتنابه أجمع.

و ربما يشهد له فى الجملة ما تسمعه فى الطحال المشوى، و دعوى عدم تناول شىء من النصوص السابقه للحيوان الصغير إلا فى الدم و الطحال أو مع الرجيع بناء على استخبائته ممنوعه، خصوصا بعد الإطلاق فى خبر إسماعيل عنهم (عليهم السلام) (٢)

و العلم بإرادته المثال من الشاه فى غيره لكل حيوان تحقق فيه مسمى المحرمات المزبوره، نعم لا ينكر اختصاصها فى الذبيحه.

أما مثل الجراد و السمك فلا، بل لا يعلم خلق كثير من هذه المحرمات

١- ١ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الأطعمه المحرمه- الحديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الأطعمه المحرمه- الحديث ٣.

فيهما أو أجمعها عدا الدم الذى ستعرف الكلام فيه و الرجيع الذى مدار حرمة فيهما على الاستخبات الذى يمكن منعه هنا، خصوصا إذا أكل فى جملتها على وجه لا يعد فيه أكل شىء من الخبيث، لاستهلاكه فى ضمن المأكول، و لعل من ذلك ما يقع من فرث الغنم مثلا فى لبنها، و إن بقى أجزاء منه بعد إخراجه منه استهلك فىه، فتأمل جيدا.

و كيف كان فلا خلاف فى أنه يكره الكلى و أذنا القلب و العروق بمعنى عدم حرمة شىء منها، للأصل و غيره الذى لا يعارضه النهى عن العروق و آذان القلب فى بعض النصوص (١)

المزبوره التى لا جابر لها فى ذلك، بل الاتفاق ظاهرا على عدم إرادته الحرمة منه، فلا محيص عن حمله على الكراهه.

بل لم نعثر فى الكلى منها إلا على

مرسل سهل عن بعض أصحابنا (٢)

«إنه كره الكليتين، و قال: إنما هما مجتمع البول»

و هو مع كونه مرسلا و مضمرا غير صريح فى إرادته الحرمة بها، خصوصا بعد

خبر محمد بن صدقه (٣) عن الكاظم عن آبائه (عليهم السلام) «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) لا يأكل الكليتين من غير أن يحرمهما، لقربهما من البول»

الصريح فى الكراهه و نحوه المروى عن العيون بأسانيد عن الرضا عن آبائه (عليهم السلام) (٤)

و بعد ما عن المرتضى فى الانتصار من الاتفاق على كراهتهما، و الله العالم.

و لو شوى الطحال مع اللحم و لم يكن مثقوبا لم يحرم اللحم و إن كان تحته. و كذا لو كان اللحم فوقه لم يحرم و إن كان الطحال

١-١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الأطحمة المحرمة - الحديث ٣ و ١٠.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الأطحمة المحرمة - الحديث ٥.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الأطحمة المحرمة - الحديث ١٣.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الأطحمة المحرمة - الحديث ١٧.

مثقوبا أما لو كان مثقوبا و كان اللحم تحته حرم بلا خلاف أجده ل

موثق عمار (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) و قد سئل عن الجرى يكون فى السفود مع السمك، فقال: «يؤكل ما كان فوق الجرى و يرمى ما سال عليه الجرى، قال: و سئل عن الطحال فى سفود مع اللحم و تحته الخبز و هو الجوزاب، أ يؤكل ما تحته؟ قال: نعم يؤكل اللحم و الجوزاب، و يرمى بالطحال، لأن الطحال فى حجاب لا يسيل منه، فان كان الطحال مثقوبا أو مشقوقا فلا تأكل ما يسيل عليه الطحال».

و فى الفقيه (٢) قال الصادق (عليه السلام): «إذا كان اللحم مع الطحال فى سفود أكل اللحم إذا كان فوق الطحال، فان كان أسفل من الطحال لم يؤكل، و يؤكل جودابه، لأن الطحال فى حجاب، و لا ينزل منه إلا أن يثقب، فان ثقب سال منه و لم يؤكل ما تحته من الجوزاب فان جعلت سمكه يجوز أكلها مع جرى أو غيرها مما لا يجوز أكله فى سفود السمك أكلت التى لها فلوس إذا كانت فى السفود فوق الجرى و فوق التى لا تؤكل، فان كانت أسفل من الجرى لا تؤكل».

و فى مجمع البرهان «هى مرسله فيه».

و قريب منها روايه ضعيفه فى التهذيب (٣)

و

الكافى (٤) أيضا و زيد «سئل عن الطحال يحل أكله، قال: لا تأكل فهو دم» و زيد أيضا قوله: «و تحته خبز و هو الجوزاب»

و بالجملة بينهما مغايره، و لكن ليست بمعنويه، و ظاهره أنها غير خبر عمار.

و فى الوافى «السفود بالتشديد: الحديده التى يشوى بها اللحم، و الجوزاب بالضم: خبز أو حنطه أو لبن و سكر و ماء نارجيل علق

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ١.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ٣.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ٢.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ١.

عليها لحم فى تنور حتى تطبخ».

بل عن الصدوقين عدم أكل اللحم إذا كان أسفل من الطحال مطلقا بخلاف الجوزاب، فيؤكل مع عدم الثقب، و لا يؤكل مع الثقب، و إن كان هو كما ترى غير واضح الوجه مع شذوذه، بل مخالف للنص المؤيد بالاعتبار المشتمل على التعليل القاضى بعدم الفرق بين الطحال و غيره مما لا يؤكل، و من هنا كان المحكى عن الصدوقين و ابن حمزه مساواه غير الطحال مما لا يؤكل كالجرى فى اعتبار العلو و السفلى، مضافا إلى التصريح به فى صدر الموثق.

خلافًا للفاضل فى محكى المختلف، فخص الحكم بالطحال استضعافا للروايه التى هى من قسم الموثق الذى فرغنا من حجيته فى الأصول، سيما بعد الاعتضاد هنا بالشهره أو عدم الخلاف، و باتحاد الحكم فيهما، و هو سيلان أجزاء من المحرم على المحلل.

و من هنا كان المتجه تقييد الحكم بالتحريم فى المسألتين بصوره إمكان السيلان من الأعلى المحرم إلى الأسفل المحلل، فلو قطع بعدم السيلان لم يحرم، للأصل بعد انسياق السيلان من مورد النص و الفتوى، بل قد عرفت التعبير به فى الموثق الذى وجهه اختلاط أجزاء ما يحرم أكله مع ما يحل، بل لو فرض حصول ذلك مع فرض كون المحلل فوق المحرم إلا أن بينهما مماسه على وجه تحصل الممازجه فى بعض الأجزاء اتجه التحريم أيضا، إلا أن المتجه بناء على ذلك تحقق السيلان المقتضى للتحريم.

لكن فى الرياض «أن إطلاق النص و الفتوى يقتضى الحرمة مع الشك فى السيلان، مع احتمال تقييدهما بصوره القطع به أو ظهوره، فيحل فى غيرهما عملا بالأصل، و لا ريب أن التجنب أحوط». و فيه أن إلحاق الظهور بالقطع محتاج إلى الدليل بناء على التقييد المزبور.

بقى شىء: وهو أنه قد يظهر من الموثق عدم الاكتفاء فى الحرمة فى الطحال بالثقب الحاصل من السفود الذى هو السبخ فى عرفنا، و لكن إطلاق الفتوى بخلافه، و لذا فرض فيها الشوى مع الطحال من دون كونه فى سفود، و لا ريب أن الاجتناب هو الأحوط أو الأقوى، ضروره عدم الفرق فى الثقب بين كونه من السفود أو غيره، و الله العالم.

### [النوع الثالث الأعيان النجسه]

الثالث: الأعيان النجسه أصاله كالعذرات النجسه و غيرها بلا- خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى السنه المقطوع بها إن لم تكن متواتره اصطلاحا، بل لعل التعليل فى قوله تعالى (١):

«فَإِنَّهُ رَجِسٌ» دال عليه بناء على إرادته النجس منه، مضافا إلى الاستنباط فى جملة منها.

و كذا يحرم كل طعام مزج بالخمير أو النبيذ المسكر أو الفقاع و إن قل، أو وقعت فيه نجاسه و هو مائع كالبول، أو باشره الكفار و إن كانوا أهل ذمه على الأصح من كونهم نجسين، كما ذكرنا الكلام فيه مفصلا فى كتاب الطهاره (٢). فينجس حينئذ الطعام المائع إذا باشروه فيحرم أكله، لكونه كالنجس بالنسبه إلى ذلك بلا خلاف فيه، بل الإجماع بقسميه عليه أيضا، بل النصوص الوارده فى اجتناب السمن الواقع فيه فأره و غيره (٣).

كادت تكون متواتره، بل هو من القطعيات إن لم يكن من الضروريات.

و كذا يجب اجتناب كل طعام امتزج بشىء من النجس أو المتنجس

١- ١ سورة الأنعام: ٦- الآيه ١٤٥.

٢- ٢ راجع ج ٦ ص ٤١- ٤٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٣- من أبواب الأطحمه المحرمه و الباب - ٦- من أبواب ما يكتسب به من كتاب التجاره.

إذا كان محصوراً، للمقدمه، بل و لغيرها مع فرض عدم انفكاك المتناول عن جزء من المحرم، كما هو واضح، و الله العالم.

### [النوع الرابع الطين]

الرابع: الطين بلا خلاف أجده، بل الإجماع بقسميه عليه بل المحكى منهما مستفيض أو متواتر كالنصوص الواردة فيه المشتمله على كون أكله من مكائد الشيطان (١)

و مصائده الكبار و أبوابه العظام (٢)

و من الوسواس (٣)

و يورث السقم فى الجسد و يهيج الداء (٤)

و يورث النفاق (٥)

و يوقع الحكمة فى الجسد و يورث البواسير و يهيج داء السوداء و يذهب بالقوه من الساقين و القدمين (٦)

و أنه مثل الميتة و الدم و لحم الخنزير (٧)

و أن من أكله ملعون (٨)

و أن من أكله فمات فقد أعان على نفسه (٩)

و لا يصلى عليه (١٠)

و أن من أكله و ضعف عن قوته التى كانت قبل أن يأكله و ضعف عن العمل الذى كان يعمل قبل أن يأكله حوسب على ما بين ضعفه و قوته و عذب عليه (١١)

و أن الله تعالى شأنه خلق آدم من طين فحرمه على ذريته (١٢)

و أنه أكل لحوم الناس و خصوصاً طين الكوفه، ل

قول الصادق (عليه السلام) (١٣): «من أكل طينها فقد أكل لحوم الناس، لأن الكوفه كانت أجمة ثم كانت مقبره ما حولها»

و غير ذلك.



لكن فى المسالك «المراد بها ما ىشمل التراب و المدر» بل فى مجمع البرهان «المشهور بين المتفقهه تحريم التراب و الأرض كلها حتى الرمل

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٢.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٩.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١٠.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٢.
  - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٣.
  - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١٣ و فيه «و يهيج عليه داء السوء» كما فى البحار ج ٦٠ ص ١٥٠.
  - ٧-٧ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١١.
  - ٨-٨ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١٥.
  - ٩-٩ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٧.
  - ١٠-١٠ الوسائل - الباب - ٥٩- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١.
  - ١١-١١ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٢.
  - ١٢-١٢ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٥.
  - ١٣-١٣ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١٥.

و الأحجار» و فى الرياض ما حاصله من أنه يستفاد من استثناء طين قبر الحسين (عليه السلام) منه نصا (١).

و فتوى عموم الحرمه للتراب الخالص و الممزوج بالماء الذى هو معناه الحقيقى لغه و عرفا، مضافا إلى تعليل التحريم بالإضرار للبدن الوارد فى بعض النصوص (٢).

و الفتاوى بناء على حصول الضرر فى الخالص قطعاً، و منه يظهر وجه ما اشتهر بين المتفقهه من حرمه التراب و الأرض كلها حتى الرمل و الأحجار، و ضعف ما أورد عليهم من أن الذكور فى النصوص الطين الذى هو حقيقه فى التراب الممزوج بالماء، إلا أن يخص الإيراد بصوره القطع بعدم ضرر هذه الأشياء، و هو حسن إن صح ثبوتها، مع أن الظاهر عدمها، بل الظن حاصل بضررها مطلقاً، فتأمل جيداً.

قلت: هو كما ترى، ضروره معلوميه حرمه أكل الطين تعبدا نصا (٣).

و فتوى، و أن ذكر الضرر فيه من حكم حرمته، و من هنا يحرم القليل منه المقطوع بعدم ضرر فيه، فمن الغريب جعل ذلك عله يدور الحكم معها وجوداً و عدماً. و كأن الذى أوقعه فى ذلك تصدير ثانى الشهيدين الاستدلال على حرمته بما فيه من الإضرار الظاهر بالبدن.

و حيثئذ فمحل البحث حرمه التراب و نحوه على نحو حرمه الطين، و لا-ريب أن مقتضى الأصول عدمها، ضروره خروجه عن مسماه، إذ هو لغه و عرفاً كما اعترف به غير واحد تراب مخلوط بالماء، و عن القاموس «الطين معروف، و الطينه قطعه منه، و تطين: تلتخ به».

و فى

خبر معمر بن خلاد (٤) عن أبى الحسن (عليه السلام)

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٥٩- من أبواب الأطحه المحرمه.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ٢.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطحه المحرمه.
  - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ١.

«قلت له: ما يروى الناس فى أكل الطين و كراهته؟ قال: إنما ذلك المبلول، و ذلك المدر»

نعم هو ظاهر فى عدم الفرق بين الرطب منه و اليابس الذى هو المدر المشتمل عليه الخبر.

و فى

مرفوع أحمد بن أبى عبد الله (١)

«أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) نهى عن أكل المدر»

نعم فى مجمع البرهان «لا بد أن يكون ممتزجا أولا به» و فيه أن المدار على صدق الطين عرفا.

و دعوى اقتضاء حرمة التراب - باعتبار كونه ترابا و ماء و من المعلوم عدم حرمة الثانى - واضحة الفساد، ضروره رجوعها إلى شبه العله المستنبطه، كما أن دعوى استثناء التربه الحسينيه منه يقتضى ذلك ضروره كون المستثنى نصا (٢)

و فتوى طين القبر، و هو لا - يقتضى حرمة التراب فى المستثنى منه، و إن قلنا بالشفاء فى تربته إلا أن المستثنى من المحرم طين قبره.

قال الصادق (عليه السلام) فى مرسل الواسطى (٣): «الطين حرام أكله كلحم الخنزير، و من أكله ثم مات منه لم أصل عليه إلا طين القبر، فان فيه شفاء من كل داء، و من أكله بشهوه لم يكن فيه شفاء».

و قال سعد بن سعد (٤): «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الطين، فقال: أكل الطين حرام مثل الميتة و الدم و لحم الخنزير إلا طين الحائر، فإن فيه شفاء من كل داء و أمنا من كل خوف».

و فى

خبر سماعه بن مهراڻ (٥) عن أبى عبد الله (عليه السلام)

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥٩ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤.

«أكل الطين حرام على بنى آدم ما خلا طين قبر الحسين (عليه السلام) من أكله من وجع شفاه الله»

إلى غير ذلك من النصوص المشتملة على استثناء طينه التي لا تنافيها نصوص الاستشفاء بتربته (١)

الشاملة له و لغيره من التراب، ضروره كون المراد من تربته محل قبره الشريف، لا- خصوص التراب منه، كما هو واضح، و المستثنى طينه دون ترابه الباقي على أصل الإباحه كغيره من أفراد التراب الذى لا يقيد إلا بالضرر.

و ربما يؤيد الحل السيره المستمره على أكل الكمأه و على أكل الفواكه ذات الغبار و غيرها مما لا ينفك الإنسان عنه غالباً، خصوصاً فى أيام الرياح، بل يمكن القطع بعدم وجوب اجتناب الطعام بوقوع أجزاء تراب أو طين فيه و إن قلت، و الله العالم.

و على كل حال فلا يحل شىء منه أى الطين عدا الطين من ترابه الحسين (عليه السلام) فإنه يجوز الاستشفاء به بلا خلاف بل الإجماع بقسميه عليه، بل النصوص (٢)

فيه مستفيضه أو متواتره، و فيها المشتمل على القسم و غيره من المؤكدات (٣).

نعم لا يتجاوز قدر الحمصه بلا خلاف أجده فيه، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه اقتصاراً على المتيقن فى مخالفه معلوم الحرمه، و

قول

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٩- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٧ و الباب- ٧٠- من أبواب المزار- الحديث ١ و ٥ و ٨ و الباب- ٧٢- منها- الحديث ٢ من كتاب الحج.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٩- من أبواب الأطمعه المحرمه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٩- من أبواب الأطمعه المحرمه و الباب- ٧٠- من أبواب المزار- الحديث ٢ من كتاب الحج.

الصادق (عليه السلام) في حسن سدير (١): «و لا- تتناول منها أكثر من حمصه، فإن تناول منها أكثر من ذلك فكأنما أكل من لحومنا و دماننا».

و في الخبر (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) «إن الله تعالى خلق آدم من الطين فحرم الطين على ولده، قال: قلت: فما تقول في طين قبر الحسين بن علي (عليهما السلام)؟ قال: يحرم على الناس أكل لحومهم و يحل لهم أكل لحومنا، و لكن اليسير من مثل الحمصه».

و في مرسل المصباح (٣)

«أن رجلا سأل الصادق (عليه السلام) فقال: إني سمعتك تقول: إن تربه الحسين (عليه السلام) من الأدوية المفردة، و إنها لا تمر بداء إلا هضمته، فقال: قد كان ذلك أو قلت ذلك، فما بالك؟ فقال: إني تناولتها فما انتفعت بها، قال (عليه السلام):

إن لها دعاء، فمن تناولها و لم يدع به و استعملها لم يكد ينتفع بها، قال:

فقال له: ما أقول إذا تناولتها؟ قال: تقبلها قبل كل شىء، و تضعها على عينك، و لا تتناول منها أكثر من حمصه، فإن من تناول أكثر من ذلك فكأنما أكل من لحومنا و دماننا، فإذا تناولت فقل: اللهم إني أسألك بحق الملك الذى قبضها و أسألك بحق الملك الذى خزنها، و أسألك بحق الوصى الذى حل فيها أن تصلى على محمد و آل محمد، و أن تجعله

١-١ الوائل - الباب - ٥٩- من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٦ عن حنان بن سدير و فيه «من أكل من طين قبر الحسين عليه السلام غير مستشف به فكأنما أكل من لحومنا» كما نقله قده كذلك في ص ٣٦٨. و ما ذكر من المتن فهو مرسله الشيخ قده في المصباح المتعجد التى رواها فى الوائل بعد حسن حنان بن سدير، كما هو كذلك فى البحار ج ١٠١ ص ١٣٥ أيضا، و سيأتى ذكر المرسل فى الجواهر بعد أسطر.

٢-٢ الوائل - الباب - ٧٢- من أبواب المزار - الحديث ١ من كتاب الحج.

٣-٣ الوائل - الباب - ٥٩- من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٧.

شفاء من كل داء، و أمانا من كل خوف، و حفظا من كل سوء، فإذا قلت ذلك فاشددها فى شىء، و اقرأ عليها إنا أنزلناه، فإن الدعاء الذى تقدم لأخذها هو الاستئذان عليها، و قراءه إنا أنزلناه ختمها».

نعم ظاهر المصنف و غيره الاقتصار على الشرط المزبور لتناولها، لكن فى كشف اللثام بعد أن روى المرسل المزبور قال: «و هو يعطى اشتراط الاستشفاء بها بالدعاء و القراءه، و قوله: «فإذا قلت ذلك فاشددها» إلى آخره يعطى أن يكون المراد بالتناول الأخذ من القبر لا الأكل» و فيه أن دلالة على الكمال أقوى من وجوه.

ثم قال: «و عن جابر الجعفى (١)

«أنه شكأ إلى الباقر (عليه السلام) علتين متغايرتين (متضادتين خ ل) كان به وجع الظهر و وجع الجوف، فقال (عليه السلام) له: عليك بتربه الحسين بن على (عليهما السلام) قال: فقلت: كثيرا ما استعملها و لا تنجح فى، قال: فتبينت فى وجه سيدى و مولأى الغضب، فقلت: يا مولأى أعوذ بالله من سخطك، و قام فدخل الدار و هو مغضب، فأتى بوزن حبه فى كفه فناولنى إياها، ثم قال: استعمل هذه يا جابر، فاستعملتها، فعوفيت لوقتى، فقلت:

يا مولأى ما هذه التى استعملتها فعوفيت لوقتى؟ فقال: هذه التى ذكرت أنها لم تنجح فىك شيئا، فقلت: و الله يا مولأى ما كذبت فيما قلت، و لكن لعل عندك علما فأتعلمه منك، فىكون أحب إلى مما طلعت عليه الشمس، قال: فإذا أردت أن تأخذ من التربه فاعمد إليها آخر الليل، و اغتسل بماء القراح، و البس أطهر ثيابك، و تطيب بسعد، و ادخل فقف عند الرأس فصل أربع ركعات، تقرأ فى الأولى الحمد مره و إحدى عشره مره قل يا أيها الكافرون، و فى الثانية الحمد مره و إحدى عشره مره

إنا أنزلناه، و تقنت و تقول في قنوتك: لا إله إلا الله حقاً، لا إله إلا الله عبوديه و رقا، لا إله إلا الله وحده و وحده أنجز وعده و نصر عبده و هزم الأحزاب وحده، سبحان الله مالك السماوات و ما فيهن و ما بينهن سبحان الله رب العرش العظيم، و الحمد لله رب العالمين، ثم ترقع و تسجد ثم تصلى ركعتين أخراوين، تقرأ في الأولى الحمد مره و إحدى عشره مره قل هو الله أحد، و في الثانية الحمد مره و إحدى عشره مره إذا جاء نصر الله و تقنت كما قنت في الأولتين، ثم تسجد سجده الشكر، و تقول ألف مره:

شكراً، ثم تقوم و تتعلق بالتربه و تقول: يا مولاي يا ابن رسول الله إني آخذ من تربتك يا ذنك، اللهم فاجعلها شفاء من كل داء، و عزا من كل ذل، و أمنا من كل خوف، و غنى من كل فقر لى و لجميع المؤمنين و المؤمنات، و تأخذ بثلاث أصابع ثلاث مرات، و تدعها في خرقة نظيفه أو قاروره زجاج، و تختمها بخاتم عقيق عليه ما شاء الله لا قوه إلا بالله استغفر الله، فإذا علم الله منك صدق النيه لم يصعد معك في الثلاث قبضات إلا سبعة مثاقيل، و ترفعها لكل عله، فإنها تكون مثل ما رأيت».

قال: «و نحو ذلك خبر آخر (١)»

إلا أن فيه في أولى كل من الركعتين إحدى عشره مره سورة الإخلاص من بعد الحمد، و ليس فيه القنوت، و روى (٢)

لأخذ التربه غير ذلك من القراءه و الدعاء بلا تعرض لصلاه أو غسل» قلت: و هو أعظم شاهد على إرادته الكمال.

ثم قال: «و في

الكامل لابن قولويه مسندا عن محمد بن مسلم (٣)

إنه كان وجعا فأرسل إليه أبو جعفر (عليه السلام) شرابا مع الغلام

١-١ البحار- ج ١٠١ ص ١٣٧.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٧٣- من أبواب المزار- الحديث ١.

٣-٣ البحار- ج ١٠١ ص ١٢٠.

مغطى بمنديل، فناوله الغلام إياه، وقال: اشربه فإنه قد أمرنى أن لا أبرح حتى تشربه، قال: فتناولته فإذا فيه رائحه المسك و إذا شراب طيب الطعم بارد، فلما شربته، قال لى الغلام: يقول لك مولاي:

إذا شربت فتعال، فتفكرت فيما قال لى و ما أقدر على النهوض قبل ذلك على رجلى، فلما استقر الشراب فى جوفى فكأننى نشطت من عقل، فأتيت بابه و استأذنت عليه، فصوت إلى: صح الجسم أدخل، فدخلت عليه و أنا باك، فسلمت عليه و قبلت يده و رأسه، فقال: و ما يكيك يا محمد؟ فقلت: جعلت فداك أبكى على اغترابى و بعد الشقه و قله القدره على المقام عندك أنظر إليك، فقال لى - إلى أن قال-: يا محمد إن الشراب الذى شربته فيه من طين قبور آبائى، و هو أفضل ما استشفى به فلا تعدو أدبه، فإننا نسقيه صبياننا و نساءنا، فنرى فيه كل خير، فقلت:

جعلت فداك إنا لنأخذ منه و نستشفى به، فقال: يأخذ الرجل فيخرجه من الحائر و قد أظهره، فلا يمر بأحد ممن به عاهه و لا دابه و لا شىء به آفه إلا شمه فتذهب بركته، فيصير بركته لغيره، و هذا الذى نتعالج به ليس هكذا، و لو لا ما ذكرت لك ما تمسح به شىء و لا شرب منه شىء إلا أفاق من ساعته، و ما هو إلا كالحجر الأسود أتاه أصحاب العاهات و الكفر و الجاهليه، و كان لا يتمسح به أحد إلا أفاق، و كان كأبيض ياقوته فاسود حتى صار إلى ما رأيت، فقلت: جعلت فداك و كيف أصنع به؟ فقال: أنت تصنع به مع إظهارك إياه ما يصنع غيرك، تستخف به فتطرحه فى خرچك (و فى أشياء دنسه خ) فيذهب ما فيه مما تريد به، فقلت: صدقت جعلت فداك، قال: ليس يأخذه أحد إلا و هو جاهل بأخذه، و لا يكاد يسلم للناس، فقلت: جعلت فداك و كيف لى أن آخذه كما تأخذه؟ فقال: أعطيك منه شىء؟ فقلت: نعم، قال:



فإذا أخذته فكيف تصنع به؟ قلت: أذهب به معي، قال: في أي شيء تجعله؟ قلت: في ثيابي، قال: فرجعت إلى ما كنت تصنع، اشرب عندنا منه حاجتك ولا تحمله، فإنه لا يسلم لك، فسقاني منه مرتين، فما أعلم أنني وجدت شيئاً مما كنت أجد حتى انصرفت».

وفيه مسندا عن الثمالي (١) قال للصادق (عليه السلام): «جعلت فداك إني رأيت أصحابنا يأخذون من طين قبر الحسين (عليه السلام) يستشفون به هل في ذلك شيء مما يقولون من الشفاء؟ قال: يستشفى بما بينه وبين القبر على رأس أربعة أميال، وكذلك طين قبر جدى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكذلك طين قبر الحسن وعلی و محمد (عليهم السلام) فخذ منها فإنها شفاء من كل سقم، و جنه مما يخاف، و لا يعدلها شيء من الأشياء التي يستشفى بها إلا الدعاء، و إنما يفسدها ما يخالطها من أوعيتها و قله اليقين لمن يعالج بها، فأما من أيقن أنها له شفاء إذا تعالج كفته باذن الله عن (من خ ل) غيرها مما يعالج به، و يفسدها الشياطين و الجن من أهل الكفر يتمسحون بها، و ما تمر بشيء إلا شمها، و أما الشياطين و كفار الجن فإنهم يحسدون ابن آدم (عليها يتمسحون بها خ) فيذهب عامه طيها، و لا يخرج الطين من الحائر إلا و قد استعد له ما لا يحصى منهم، و أنها لفي يدي آخذها و هم يتمسحون بها و لا يقدرון مع الملائكة أن يدخلوا الحائر، و لو كان من التربة شيء يسلم ما عولج به أحد إلا- برىء من ساعته، فإذا أخذتها فأكنها، و أكثر عليها ذكر الله عز و جل، و قد بلغني أن بعض من يأخذ من التربة شيئاً يستخف

١- ١ ذكر بعض قطعه في الوسائل- الباب- ٥٩- من أبواب الأطحمة المحرمة- الحديث ٣ و تمامه في المستدرک في الباب- ٥٣- من أبواب المزار- الحديث ٩ من كتاب الحج.

به، حتى أن بعضهم ليطرحها في مخلاه الإبل و البغل و الحمار و فى وعاء الطعام و ما يمسح به الأيدى من الطعام و الخرج و الجوالق، فكيف يستشفى به من هكذا حاله عنده؟ و لكن القلب الذى ليس فيه اليقين من المستخف بما فيه صلاحه يفسد عليه عمله».

و من الغريب أنه قال بعد أن رأى هذه الأخبار: «و إذا سمعت الأخبار أشكل عليك الاستشفاء بها ما لم تعلم تحقق الشروط فيها» إذ قد عرفت أنها جميعها آداب لتناولها على الوجه الأكمل فى سرعه التأثير و نحوه، لا شرائط لأصل تناول، كما هو مقتضى إطلاق النصوص (١).

و الفتاوى، بل فى النصوص المزبوره قرائن متعدده على ذلك. و من هنا قال فى الرياض: «لم أقف على مشرط لذلك أصلا، بل صرح جماعه بأن ذلك لزياده الفضل».

قلت: كأن الأمر من الواضحات، إنما الكلام فى المحل الذى يؤخذ منه الطين الشريف، و لا ريب فى أن المنساق نفس القبر الشريف أو ما يقرب منه على وجه يلحق به عرفا، و لعله الحائر دون غيره، و يناسبه قاعده الاقتصار على المتيقن.

و فى

خبر يونس بن الربيع (٢) عن الصادق (عليه السلام) «إن عند رأس الحسين (عليه السلام) لتربه حمراء فيها شفاء من كل داء إلا السام، قال: فأتينا القبر بعد ما سمعنا هذا الحديث فاحتفرنا عند رأس القبر، فلما حفرنا قدر ذراع ابتدرت علينا من رأس القبر مشبه السهله حمراء قدر الدرهم، فحملناها إلى الكوفه، فخرجنا و أقبلنا نعطي الناس»

١- ١ الوسائل - الباب - ٧٠ - من أبواب المزار من كتاب الحج.

٢- ٢ ذكر صدره فى الوسائل - الباب - ٧٠ - من أبواب المزار - الحديث ١ من كتاب الحج و تمامه فى الكافي - ج ٤ ص ٥٨٨.

و قد سمعت ما ذكره الصادق (عليه السلام) في خروجها من الحائر.

لكن في

مرسل سليمان بن عمر السراج (١) عن الصادق (عليه السلام) «يؤخذ طين قبر الحسين (عليه السلام) من عند القبر على سبعين ذراعا».

و في مرسل آخر له (٢)

«على سبعين باعا».

و في

خبر أبي الصباح (٣) عنه (عليه السلام) أيضا المروى عن الكامل «طين قبر الحسين (عليه السلام) فيه شفاء و إن أخذ على رأس ميل».

و في

خبر أبي بكر الحضرمي (٤) المروى عنه (عليه السلام) في الكتاب المزبور «لو أن مريضا من المؤمنين يعرف حق أبي عبد الله (عليه السلام) و حرمة و ولايته أخذ له من طينه على رأس ميل كان له دواء و شفاء».

و قد سمعت ما في

خبر الثمالي (٥) عنه (عليه السلام) من أنه «يستشفى بما بينه و بين القبر على رأس أربعة أميال».

و في مرسل الحجال (٦) عن

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب المزار- الحديث ٣ من كتاب الحج.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب المزار- الحديث ٤ من كتاب الحج. على روايه ابن قولويه رحمه الله.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب المزار- الحديث ٩- ٧ من كتاب الحج.
  - ٤- ٤ ورد في كامل الزيارات عن أبي بكر الحضرمي روايتان في المقام بلفظ واحد إلا أن في الأولى منهما «و أخذ من طين قبره مثل رأس أنمله كان له دواء» و في الثانية «أخذ له من طينه على رأس ميل كان له دواء و شفاء» كما في الجواهر، و نقل الأولى في الوسائل - الباب - ٧٢- من أبواب المزار- الحديث ٤ و لم يتعرض للثانيه و انما وردت في كامل الزيارات ص ٢٧٩ فراجع.
  - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥٩- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ٣.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب المزار- الحديث ٧ من كتاب الحج.

الصادق (عليه السلام) «التربة من قبر الحسين (عليه السلام) على عشرة أميال»

و عن علي بن طاوس أنه روى فرسخ في فرسخ (١).

و في كشف اللثام بعد أن ذكر هذه الروايات قال: «و شىء منها لا يدخل في المتبادر من طين القبر، فالأحوط الاقتصار على المتبادر، لضعف الأخبار».

و في المسالك «و قد استثنى الأصحاب من ذلك تربة الحسين (عليه السلام) و هي تراب ما جاور قبره الشريف عرفا أو ما حوله إلى سبعين ذراعا، و روى إلى أربعة فراسخ (٢).

و طريق الجمع ترتبها في الفضل، و أفضلها ما أخذ بالدعاء المرسوم، و ختمها تحت القبة المقدسه بقراءه سورة القدر».

و في الروضه «و المراد بطين القبر الشريف تربة ما جاوره من الأرض عرفا، و روى إلى أربعة فراسخ، و روى ثمانية فراسخ (٣).

و كلما قرب منه كان أفضل، و ليس كذلك التربة المحترمه منها، فإنها مشروطه بأخذها من الضريح المقدس أو خارجه كما مر مع وضعها عليه، و أخذها بالدعاء و لو وجد تربة منسوبه إليه حكم باحترامها حملا على المعهود».

و في التنقيح «و هل هي مختصه بمحل أم لا؟- عباره المصنف تدل على أنها من قبره، و هو على الأفضل، و نقل الشهيد أنها تؤخذ من قبره إلى سبعين ذراعا، و قيل من حرمة و إن بعد، و كلما قرب من القبر

١-١ البحار- ج ١٠١ ص ١٣١.

٢-٢ لم أعثر على روايه أربعة فراسخ أو ثمانية فراسخ، و إنما الموجود في مرفوعه منصور بن العباس التي رواها الشيخ قده في التهذيب و ذكرها في الوسائل- الباب- ٦٧- من أبواب المزار- الحديث ١ من كتاب الحج «حرم الحسين عليه السلام خمس فراسخ من اربع جوانبه»

٣-٣ لم أعثر على روايه أربعة فراسخ أو ثمانية فراسخ، و إنما الموجود في مرفوعه منصور بن العباس التي رواها الشيخ قده في التهذيب و ذكرها في الوسائل- الباب- ٦٧- من أبواب المزار- الحديث ١ من كتاب الحج «حرم الحسين عليه السلام خمس فراسخ من اربع جوانبه»

كان أفضل، بل لو جىء بتربه ثم وضعت على الضريح كان حسنا».

و فى الرياض «ثم إن مقتضى الأصل و لزوم الاقتصار فيما خالفه على المتيقن من ماهية التربه المقدسه و هو ما أخذ (١) من قبره أو ما جاوره عرفا، و يحتمل إلى سبعين ذراعا، و أما ما جاوز السبعين إلى أربعه فراسخ أو غيرها مما وردت به الروايه فمشكل إلا أن يؤخذ منه و يوضع على القبر أو الضريح، فيقوى احتمال جوازه حينئذ، نظرا إلى أن الاقتصار على المتيقن أو ما قاربه يوجب عدم بقاء شىء من تلك البقع المباركه، لكثرة ما يؤخذ منها فى جميع الأزمنه، و سيؤخذ إلى يوم القيامه، و ظواهر النصوص بقاء تربته الشريفه بلا شبهه، و بما ذكرنا صرح جماعه كالفاضل المقداد فى التنقيح و شيخنا فى الروضه».

و فى نهايه المرام للصيمرى «يحصل الفرق بين الأرمنى و بين تربه الحسين (عليه السلام) بأمور- إلى أن قال:- الثالث أن التربه محترمه لا- يجوز تقريبها من النجاسه، و الأرمنى ليس بمحترم، و المحترم من التربه الذى لا يجوز تقريب النجاسه منه هو ما أخذ من الضريح أو من خارج و وضع على الضريح المقدس، أما ما أخذ من خارج و لم يوضع على الضريح فإنه لم يثبت له الحرمه إلا أن يأخذه بالدعاء المرسوم و يختم عليه، فيثبت له الحرمه حينئذ».

إلى غير ذلك من كلماتهم التى لا- تخلو من بحث من وجوه: منها أن التعليق و الأخذ بالدعاء لا- يحقق الإضافه، و المتجه ما ذكرناه فى الأكل و إن جاز تناول ما ورد فى النصوص (٢)

للاستشفاء بالطللى و للتحرز و غيره

١- ١ هكذا فى النسختين الأصليتين و كذلك فى الرياض، إلا أن الصحيح «هو ما أخذ» بدون الواو.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧٠- من أبواب المزار من كتاب الحج.

من المنافع التي تستفاد من النصوص.

و على كل حال فظاهر الفتاوى الاقتصار على استثناء قبر الحسين (عليه السلام) من بين قبورهم (عليهم السلام) حتى النبي (صلى الله عليه وآله) بل المعروف كون ذلك من خواصه، كما ورد به بعض النصوص (١).

لكن قد سمعت ما في خبر الثمالي (٢).

و

قوله (عليه السلام) لمحمد بن مسلم (٣): «الشراب الذي شربته فيه طين قبور آبائي»

و لكن لم نجد عاملا بذلك على وجه يحل أكله كحل أكل طين القبر، لكن لا بأس بالاستشفاء به بمزجه بماء أو حملة لذلك أو تناول التراب من قبورهم (عليهم السلام) بناء على اختصاص الحرمه في الطين.

و على كل حال فإنما يجوز أكل طين القبر للاستشفاء دون غيره و لو للتبرك في عصر يوم عاشوراء و يومى عيذى الفطر و الأضحى كما هو صريح بعض و ظاهر الباقيين، خلافا للمحكى عن الشيخ فى المصباح، فجوزه لذلك فى الأوقات الثلاثة، لكن لم نقف له على حجه، فضلا عن أن تكون صالحه لمعارضه إطلاق النص و الفتوى، مضافا إلى

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر حنان (٤): «من أكل من طين قبر الحسين (عليه السلام) غير مستشف به فكأنما أكل من لحومنا»

هذا كله فى طين القبر.

و أما غيره فى المتن و فى الأرمنى روايه بالجواز، و هى حسنه، لما فيها من المنفعه للمضطر (المضطرخ ل) إليها قلت: هى

روايه

١- ١ الوسائل - الباب - ٧٢ - من أبواب المزار - الحديث ٢ من كتاب الحج.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٩ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٣.

٣- ٣ البحار - ج ١٠١ ص ١٢٠.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٩٥ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٦.

أبى حمزه (١) عن أبى جعفر (عليه السلام) المروى عن طب الأئمة «إن رجلا شكأ إليه الزحير، فقال له: خذ من الطين الأرمنى، و أقله بنار لينه و استف منه فإنه يسكن عنك».

و عنه (عليه السلام) أيضا (٢) أنه قال «فى الزحير تأخذ جزءا من خريق أبيض و جزءا من بزر القطونا و جزءا من صمغ عربى و جزءا من الطين الأرمنى يقلى بنار لينه و يستف منه».

و فى المرسل عن مكارم الأخلاق للطبرسى (٣)

«سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن طين الأرمنى يؤخذ منه للكسير و المبطون أ يحل أخذه؟

قال: لا بأس به، أما أنه من طين قبر ذى القرنين، و طين قبر الحسين (عليه السلام) خير منه».

و هى على ضعفها و عدم الجابر لها لا دلالة فى الأخير منها على الأكل اللهم إلا أن ينساق من المبطون فيه باعتبار تعارف أكله دواؤه، بل و لا- فى الأول منها على الأكل نحو أكل طين القبر، بل أقصاه جواز أن يستف به دواء ممزوجا مع غيره بعد خروجه عن مسمى الطين.

و على كل حال فلا ريب فى عدم مشروعيته على حسب مشروعيه طين القبر بناء على اندراجه فى الطين المنهى عنه.

كما أنه لا- إشكال فى جواز تناوله لدفع الهلاك، و عن الإيضاح نفى الخلاف عن جواز أكله لذلك، قال: «لأن الميتة و الدم أفحش منه و الهلاك يبيحهما، فهذا أولى» بل لا إشكال فى جوازه لدفع كل ضرر لا يتحمل مع انحصار الدواء فيه على حسب غيره مما هو أفحش منه.

إنما الكلام فى التداوى به مع عدم الانحصار و احتمال النفع على حسب

١- ١ الوسائل- الباب- ٦٠- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦٠- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦٠- من أبواب الأئمة المحرمه- الحديث ٣.



غيره من الأدوية، و لا ريب فى جوازه مع فرض عدم تناول إطلاق ما دل (١)

على النهى عن الطين لمثله، و لعله كذلك، خصوصا مع ملاحظه السيره المستمره على التداوى به من دون ملاحظه الضروره المسوغه للمحرمات، و لعل هذا هو المراد للمصنف و غيره ممن جوز تناوله للضروره، لا أن المراد الضروره المسوغه لغيره من المحرمات، إذ لا خصوصيه له حينئذ، و الله العالم.

### [النوع الخامس السموم القاتله]

الخامس: السموم القاتله قليلها و كثيرها بلا خلاف و لا إشكال بل الإجماع بقسميه عليه، للنهى (٢)

عن قتل النفس و الضرر و غيرهما،

و قال فى مرسل تحف العقول (٣) عن الصادق (عليه السلام): «كل شىء يكون فيه المضره على بدن الإنسان من الحبوب و الثمار حرام أكله إلا فى حال الضروره- إلى أن قال:- و ما كان من صنوف البقول مما فيه المضره على الإنسان فى أكله نظير بقول السموم القاتله و نظير

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٨- من أبواب الأطمعه المحرمه.

٢- ٢ سورة النساء: ٤- الآيه ٢٩ و سورة البقره: ٢- الآيه ١٩٥.

٣- ٣ لم أعتز على هذا النهى بعد التبع فى مظانه، و قد ورد الأمر بنزح سبع دلاء أو تحريك ماء البئر لوقوع سام أبرص فيها. راجع الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الماء المطلق من كتاب الطهاره. نعم روى فى الوسائل- الباب- ٦٤- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ٢ عن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث «أنه سئل عن العضاء يقع فى اللبن، قال: يحرم اللبن. و قال: إن فيها السم». و العظايه و العضاء: دويبه ملساء أصغر من الحرذون تمشى مشيا سريعا ثم تقف. و تعرف عند العامه بالسقايه، و هى أنواع كثيره. و الظاهر ان العضاء و الوزغ و السام أبرص من جنس واحد. و لعله قد اراد بالنهى الذى أشار إليه ما ورد فى خبر عمار، إلا انه لم يذكر فيه الموت، بل الاستفادة منه ان مجرد الوقوع فى اللبن موجب للحرمه.

الدفلى و غير ذلك من صنوف السم القاتل فحرام أكله».

### بل ورد النهى (١)

عن شرب ماء مات فيه سام أبرص، لأن فيه سما.

أما ما لا يقتل القليل منها كالأفيون و السقمونيا فى تناول القيراط و القيراطين إلى ربع الدينار فى جملة حوائج المسهل فهذا لا بأس به، لغلبه السلامه، و لا- يجوز التخطى إلى موضع المخاطره منه كالمثقال من السقمونيا و الكثير من شحم الحنظل و الشوكران و يقال له: الشيكران بإعجام الشين و إهمالها، و هو نبت له ورق كورق القثاء، و له زهر أبيض، و بزره كالأنيسون فإنه لا يجوز، لما يتضمن من ثقل المزاج و إفساده و هما معا محرمان.

و فى الدروس «نهى الأطباء عن استعمال الأسود من السقمونيا الذى لا ينفرك سريعا و يجلب من بلاد الجرامقه، و عما جاوز الدانقين من الأفيون قالوا: و الدرهمان منه يقتل، و الدرهم يبطل الهضم إذا شرب وحده، و قدروا المأخوذ من شحم الحنظل بنصف درهم، و قالوا: إذا لم يكن فى شجره الحنظل غير واحده لا تستعمل، لأنها سم».

و بالجملة كلما كان فيه الضرار علما أو ظنا بل أو خوفا معتدا به حرم، نعم لو فرض فعل ذلك للتداوى عن داء جاز و إن خاطر إذا كان جاريا مجرى العقلاء، لإطلاق بعض النصوص.

قال إسماعيل بن الحسن المتطبب (٢): «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى رجل من العرب و لى بالطب بصر، و طبى طب عربى، و لست آخذ عليه صفدا، قال: لا بأس، قلت له: إنا نبط الجرح و نكوى بالنار، قال: لا بأس، قلت: و نسقى هذه السموم الأسمحيقون

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣٤ - من أبواب الأطحه المباحه - الحديث ٢.

و الغاريقون، قال: لا بأس، قلت: إنه ربما مات، قال: و إن مات قلت: نسقى عليه النبيذ، قال: ليس فى حرام شفاء».

و قال يونس بن يعقوب (١): «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام):

الرجل يشرب الدواء و يقطع العرق و ربما انتفع به و ربما قتله، قال:

يقطع و يشرب».

و فى

خبر إبراهيم بن محمد (٢) عن أبى الحسن العسكرى عن آبائه (عليهم السلام) قال: «قيل للصادق (عليه السلام): الرجل يكتوى بالنار و ربما قتل و ربما تخلص، قال: قد اكتوى رجل على عهد رسول الله (صلى الله عليه و آله) و هو قائم على رأسه».

و قال محمد بن مسلم (٣): «سألت أبا جعفر (عليه السلام) هل يعالج بالكى؟ فقال: نعم إن الله تعالى جعل فى الدواء بركه و شفاء و خيرا كثيرا، و ما على الرجل أن يتداوى، و لا بأس به».

و قال يونس بن يعقوب (٤): «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يشرب الدواء و ربما قتل و ربما سلم منه، و ما يسلم أكثر، فقال: أنزل الله الدواء و أنزل الشفاء، و ما خلق الله تعالى داء إلا و جعل له دواء، فاشرب و سم الله تعالى».

و فى

خبر الحسين بن علوان (٥) المروى عن قرب الاسناد عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) عن جابر قال: «قيل: يا رسول الله أ نتداوى؟

قال: نعم، فتداووا، فان الله لم ينزل داء إلا و قد أنزل له دواء، و عليكم بالبان البقر، فإنها ترف من كل الشجر»

إلى غير ذلك، مضافا إلى السيره المستمره و غيرها، و الله العالم.

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣٤- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣٤- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٣٤- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٨.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٣٤- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٩.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٣٤- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٠.

## [القسم الخامس فى المائعات]

### [الأنواع الخمسه للمحرم منها]

### [النوع الأول الخمر]

القسم الخامس فى المائعات

و المحرم منها خمسه:

الأول: الخمر بلا خلاف فيه بين المسلمين، بل هو من ضروريات دينهم على وجه يدخل مستحله فى الكافرين و كذا لا خلاف فى أنه يحرم كل مسكر و لو قلنا بعدم تسميته خمرًا، بل الإجماع بقسميه عليه، و

فى النبوى (١): «كل مسكر خمر، و كل خمر حرام»

و فى الصحيح و غيره (٢): «إن الله تعالى لم يحرم الخمر لاسمها، و لكن حرمها لعاقبتها، فما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر».

و حينئذ فكلما كان كذلك فهو حرام كالنبيذ المتخذ لذلك و البتع بكسر الموحده و فتحها مع إسكان المشناه المتأخره و الفضيخ و النقيع و المزر بتقديم المعجمه على المهمله و غيرها من الأشربه التى تعمل للإسكار، و إنما خصها تبعًا للنص، ك

صحيح ابن الحجاج (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): الخمر من خمسه: العصير من الكرم، و النقيع من الزبيب، و البتع من العسل، و المزر

---

١- ١ المستدرک- الباب- ١١- من أبواب الأشربه المحرمه- الحديث ١٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الأشربه المحرمه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأشربه المحرمه- الحديث ١.

من الشعير، و النبيذ من التمر»

و فى المرسل (١) كالصحيح: «الخمير من خمسة أشياء: من التمر و الزبيب و الحنطة و الشعير و العسل».

و المراد بالمسكر: ما وجد فيه طبيعه الإسكار و لو بالكثير منه، فإنه يحرم قليله أيضا بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، بل النصوص فيه إن لم تكن متواتره اصطلاحا فهى مقطوعه المضمون، ففى

الصحيح و غيره (٢)

«ما أسكر كثيره فقليله حرام»

و زيد فى آخر (٣)

«قلت: فقليل الحرام يحله كثير الماء، فرد عليه بكفه مرتين لا. لا.»

و فى الخبر (٤)

«ما تقول فى قدح من المسكر يغلب عليه الماء حتى تذهب عاديته و يذهب سكره، فقال: لا و الله، و لا قطره تقطر منه فى حب إلا أهريق ذلك الحب».

و كذا لا- خلاف فى أنه يحرم الفقاع قليله و كثيره بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منه مستفيض أو متواتر أو قطعى، كالنصوص التى فيها أنه خمير مجهول (٥)

و أنه الخمر بعينها (٦)

و أن حده حد شارب الخمر و أنه خميره استصغرها الناس (٧)

و فى بعضها (٨)

«كل مسكر حرام و كل مخمر (خمير ل) و الفقاع حرام»

بل صرح غير واحد بأنه كذلك و إن لم يكن مسكرا، و لعله لإطلاق النصوص المزبوره، إلا أن التدبر فيه يقتضى كونه من المسكر و لو كثيره.

أما الصنف الذى لا يسكر منه فلا بأس به، للأصل و غيره، و يمكن

- ١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأشربة المحرمة - الحديث ٢.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب الأشربة المحرمة.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب الأشربة المحرمة - الحديث ١.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب الأشربة المحرمة - الحديث ١.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب الأشربة المحرمة - الحديث ٨.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب الأشربة المحرمة - الحديث ٧.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الأشربة المحرمة - الحديث ١.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب الأشربة المحرمة - الحديث ٣.

إرادته المصنف ذلك بجعل الفقاع معطوف (١) على مدخول الكاف، ومنه الذى كان يعمل لأبى الحسن (عليه السلام) فى منزله كما فى الصحيح (٢)

و عن ابن أبى عمير (٣)

أنه لا- يعمل فقاع يغلى، و لعله من ذلك ذكر غير واحد أنه إنما يحرم مع الغليان الذى هو النشيش الموجب للانقلاب، إلا أن المصنف وغيره أطلق الحكم، و لعله بناء على المتعارف فى عمله و إن أمكن منعه، خصوصا بعد

صحيح على بن يقطين (٤) عن الكاظم (عليه السلام): «سألته عن شرب الفقاع الذى يعمل فى الأسواق و يباع و لا أدرى كيف عمل و لأمتى عمل، أ يحل أن أشربه؟ قال: لا أحبه»

المشعر بالكراهه أو الظاهر فيها لا الحرمه.

بل هو مقتضى القواعد الشرعيه التى منها حمل فعل المسلم على الوجه الصحيح، و منها أن كل شىء يكون فيه حلال و حرام فهو حلال لك حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه، و بذلك يظهر لك أنه لا يكفى فى الحرمه تسميته فقاعا، بل لا بد من العلم بكونه من القسم المحرم.

لكن فى المسالك «و الحكم معلق على ما يطلق عليه اسم الفقاع عرفا مع الجهل بأصله أو وجود خاصيته، و هى النشيش، و هو المعبر عنه فى بعض الأخبار بالغليان (٥)

».

و فى الرياض بعد أن جعل المدار على الاسم و حكى عن جماعه التقييد المزبور و استدلل له بظاهر الصحيح المزبور الذى اعترف بإشعاره بالكراهه قال: «قيل: و نزله الأصحاب على التحريم، و لا ريب فيه مع إطلاق

١- ١ هكذا فى النسختين المخطوطتين: المسوده و المبيضة، و الصحيح «بجعل الفقاع معطوفا».

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الأشربه المحرمه- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الأشربه المحرمه- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الأشربه المحرمه- الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الأشربه المحرمه- الحديث ٢.

الاسم عليه حقيقه عرفا، و أما مع عدمه ففيه إشكال و إن كان الترك أحوط.

و فيه ما عرفت من أنه لا- وجه للتنزيل المزبور بعد اشتراك الاسم و وقوع العمل على وجهين، و قاعده حمل فعل المسلم على الوجه الصحيح و غير ذلك. على أنه بعد فرض اعتبار الغليان في حرمة يشكل الاكتفاء بالنشيش، ضروره كونه عرفا للانقلاب بالنار، و كونه المراد به كذلك في العصير- لظهور بعض النصوص (١)

- لا يقتضى كون المراد به هنا كذلك، كما هو واضح.

و على كل حال فليس من المعلوم كونه منه ما تعارف في زماننا استعمال الأطباء له من ماء الشعير المغلى، و الله العالم.

و كذا يحرم العصير العنبى و إن قلنا بطهارته إذا غلى، سواء غلى من قبل نفسه أو بالنار، و لا يحل حتى يذهب ثلثه أو ينقلب خلا كما تقدم الكلام فيه و فى الزببى و التمرى و كل عصير مفصلا فى كتاب الطهاره (٢) فلاحظ و تأمل.

و أما ما مزج بها أو بأحدها و ما وقعت فيه من المائعات فهو حرام بلا خلاف و لا إشكال، ضروره عدم تحليل المحرم بالمزج، مضافا إلى تنجيس المائع الذى وقع فيه شىء من النجس منها، فيحرم حينئذ لذلك، بل الظاهر حرمة الممتزج بالطاهر منها إذا لم تتحقق استحالته إلى غيره من المحلل أو استهلاكه على وجه يلحق بها، و لو للسيره المستمره التى تجعلها بحكم غير المحصور من المشتبه، ضروره عدم حليه المحرم بالاستهلاك بمعنى عدم التمييز بين أجزاء المحلل و المحرم، كما هو واضح. و الله العالم.

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ٣.

٢- ٢ راجع ج ٦ ص ١٣- ٣٧.



**[النوع الثانى الدم المسفوح]**

الثانى: الدم المسفوح المصبوب السائل كالدّم فى العروق لا كالكبد و الطحال نجس: فلا يحل تناوله و لو قليلا منه، بلا خلاف و لا إشكال، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منه مستفيض أو متواتر أو قطعى، كالنصوص (١).

التي منها ما تقدم فى محرّمات الذبيحه المشتمله على تعليل تحريمه بأنه يورث الكلب و القسوه فى القلب و الماء الأصفر و البخر و غير ذلك.

نعم ظاهر القيد فى العبارة و غيرها بل هو صريح غير واحد حل ما فى اللحم منه فى الذبيحه، بل فى الرياض عن جماعه التصريح بالإجماع عليه، و هو الحجج بعد الأصل و السيره المستمره و قاعده نفى الحرج فى الدين، ضروره تحققه مع فرض حرّمته، لعدم خلو اللحم منه و إن غسل مرات، بل الظاهر إلحاق ما يتخلف فى القلب و الكبد، لذلك أيضا و غيره، و إن تردد فيه فى المسالك مما سمعت و من الاقتصار بالرخصه المخالفه للأصل على موردها، ثم قال: «و لو قيل بتحريمه فى كل ما لا نص فيه و لا اتفاق و إن كان ظاهرا لكان وجهها، لعموم تحريم الدم و كونه من الخبائث».

و فيه أنه قد اعترف سابقا بتخصيص العموم بمفهوم المسفوح، و منع العلم بخبائثه، خصوصا بعد تعارف أكله معهما كاللحم الذى معه ذلك، و قد تقدم فى كتاب الطهاره (٢) تمام القول فى الدم المتخلف، فلاحظ و تأمل. و كذا تقدم فى وجه التعبير بالمسفوح مع أن الدم من ذى النفس محرم مطلقا و نجس كذلك من غير فرق بين مسفوحه و غيره إلا ما استثنى، اللهم إلا أن يقال: لا دم من ذى النفس إلا مسفوحا،

١- ١ الوسائل - الباب - ١ و ٣١ - من أبواب الأطمعه المحرمه.

٢- ٢ راجع ج ٥ ص ٣٦٣ - ٣٦٥.

أو أن المحرم منه و النجس المسفوح منه خاصة، و هما معا كما ترى، و قد تقدم تفصيل الحال فى كتاب الطهاره (١) و حكينا عباره المنتهى الموهمه ذلك، و الله العالم.

و كيف كان ف ما ليس بمسفوح مما يخرج من الحيوان غير ذى النفس كدم الضفادع و القراد و إن لم يكن نجسا للأصل و غيره فهو حرام بلا-خلاف أجده فيه، بل يمكن دعوى الإجماع عليه لا لاستخباته إذ قد يمنع فى البعض، بل لكونه تابعا لحرمة الحيوان ذى الدم، ضروره كونه من أجزائه، أما إذا لم يكن محرم الأكل كالسمك فيمكن منع الحرمة فيه، بل عن المعتبر الإجماع على أكله بدمه، و لعله كذلك للسيره القطعيه عليه و على غيره مما هو مأكول كالجراد و لتناول دليل حل أكله لدمه معه.

و من هنا يظهر لك الفرق بين المأكول و غيره من غير ذى النفس، بل و النظر فى جملة من كلمات الأصحاب حتى الفاضل فى الرياض و إن أطنب فى المقام، قال: «و مقتضى إطلاق المتن مضافا إلى الأصل و العمومات حل ما عدا المسفوح من الدم كدم الضفادع و القراد و السمك، و هو ظاهر جملة من الأصحاب المستدلين به على طهارته، كابنى إدريس و زهره و المختلف، و لعله صريح الماتن فى المعتبر فى دم السمك، حيث استدل فيه على طهاره دمه بأنه لو كان نجسا لوقفت إباحه أكله على سفح دمه بالذبح، كحيوان البر، لكن الإجماع على خلاف ذلك، و أنه يجوز أكله بدمه، و هو ظاهر فى دعوى الإجماع عليه، و لا بأس به فى مورد عبارته لما ذكره، مضافا إلى ما مر مع التأمل فى خباتته، و يشكل فى غيره مما

مر و من القطع بخبائثه، فيشملة عموم ما دل (١) على تحريم كل خبيث، و لعل هذا أظهر، وفاقاً للأكثر، بل لم أقف فيه على مخالف صريح عدا من مر و من قيد المحرم من الدم بالمسفوح و لم يذكر تحريم غيره كالغنيه و التعارض بين عموم ما دل (٢) على تحريم كل خبيث و عموم المفهوم فيما قيد فيه المحرم من الدم بالمسفوح و حصر فيه و إن كان تعارض العموم و الخصوص من وجه و الأصل و العمومات ترجح المحلل منهما إلا- أن اعتضاد المحرم بعمل الأكثر يرجحه، هذا مع ضعف المحلل بمخالفه مفهوم الحصر فيه الإجماع من الكل، لدلالته على حل ما عدا الميتة و الدم المسفوح و لحم الخنزير، و البناء فيه على التخصيص و حجية الباقي حسن إن بقي من الكثرة ما يقرب من مدلول العام، و ليس بباق بلا- كلام، و لا مفر عن هذا المحذور إلا بجعل الحصر منافياً أو منسوخاً، و أيما كان يضعف الاستناد إليه في المقام، كما لا يخفى على ذوى الأحلام، و من هنا يتجه ما ذكره شيخنا في المسالك من أن الأصل في الدم التحريم إلا ما خرج بالنص و الوفاق».

و هو على طوله لا- حاصل له، بل فيه النظر من وجوه، و التحقيق ما عرفت من الفرق بين المأكول و غيره، بل لا ينبغي التأمل في جواز أكله معه، نعم لو كان منفرداً لم يحل، لا للعلم بخبائثه، بل لإطلاق ما دل على حرمة الدم كتاباً (٣) و سنه (٤)

الذى يمكن منع منافاه قوله:

«مَسْفُوحاً»\* له، بناء على إرادته المراق منه، لا خصوص ما يشخب من الأوداج، فيكون الحاصل حينئذ أن الدم متى كان مجتمعاً و ليس بتابع

١- ١ سورة الأعراف: ٧- الآية ١٥٧.

٢- ٢ سورة الأعراف: ٧- الآية ١٥٧.

٣- ٣ سورة المائدة: ٥- الآية ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأطحمة المحرمة.

للحم و نحوه حرم مطلقا، فتأمل جيدا.

و كذا لا- إشكال و لا- خلاف فى حرمه العلقه و إن كانت من المأكول، لأنها نجسه كما صرح به غير واحد، بل عن الخلاف دعوى الوفاق عليه و هو الحجج بعد إطلاق نجاسه الدم الذى قد أشبعنا الكلام فيه فى كتاب الطهاره (١).

كما أنه أشبعناه أيضا فى نجاسه ما يوجد فى البيض من الدم (٢) الذى هو إن لم يكن من العلقه فهو نجس أيضا، للإطلاق المزبور، خلافا لما عن الذكري و المعالم و غيرهما من طهاره العلقه، للأصل بعد عدم انصراف الإطلاق إليها، سيما التى فى البيضه مع عدم معلوميه تسميه ما فيها علقه فلا تشمله حكاية إجماع الخلاف المتقدم.

و فى الرياض «و هو حسن إلا أن نجاسه العلقه من الإنسان بالإجماع المزبور ثابت، و هو يستعقب الثبوت فيما فى البيضه، لعدم القائل بالفرق بين الطائفه، فاذن الأشبهه النجاسه مطلقا، لكن مع تأمل ما فى ثبوتها لما فى البيضه، بناء على التأمل فى بلوغ عدم القول بالفرق المزبور درجه الإجماع المركب الذى هو حججه، و الاحتياط واضح سبيله».

و لا يخفى عليك ما فيه بعد الإحاطه بما ذكرناه هنا و ما تقدم فى كتاب الطهاره (٣) فلاحظ و تأمل.

و كيف كان فقد ظهر لك مما ذكرناه هنا و فى كتاب الطهاره (٤) أن ما لا يدفعه الحيوان المذبوح المأكول لحمه و يستخلف فى اللحم طاهر، و ليس بنجس و لا حرام و الله العالم.

١-١ راجع ج ٥ ص ٣٥٤-٣٦٢.

٢-٢ راجع ج ٥ ص ٣٦٢.

٣-٣ راجع ج ٥ ص ٣٦٢.

٤-٤ راجع ج ٥ ص ٣٦٣.

و لو وقع قليل من دم (الدم خ ل) نجس (النجس خ ل) كالأوقيه فما دون في قدر و هي تغلى على النار فقد روى بل قيل: إنه حل مرقها إذا ذهب الدم بالغليان ففي

صحيح سعيد الأعرج (١) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن قدر فيها جزور وقع فيها قدر أوقيه من دم أ يؤكل؟ قال: نعم، فإن النار تأكل الدم».

و في

خبر زكريا بن آدم (٢)

«سألت الرضا (عليه السلام) عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم و مرق كثير، قال:

يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمه أو الكلاب، و اللحم اغسله و كله، قلت: فإن قطر فيه الدم. قال: الدم تأكله النار إنشاء الله».

و عن المفيد و الشيخ في النهايه و الديلمي و التقى العمل بهما، بل عن المفيد و الديلمي عدم التقييد بالقليل، كما أن المحكى عن الأخير عدم الفرق بين الدم و غيره من النجاسات، و إن كان يردده - مضافا إلى الإجماع المحكى عن التحرير و الدروس، بل لعله الظاهر من غيرهما - صريح الخبر المزبور المشتمل على الفرق بينهما، و منه يعلم عدم إرادته التعدييه في التعليل.

و على كل حال ف من الأصحاب و هو الحلبي و تبعه المتأخرون من منع الروايه، و هو حسن لشذوذ الأولى بل قيل و ضعفها و إن كان الأصح خلافه، و ضعف الثانيه مع عدم الجابر، بل عن القميين رمى بعض روايتها بالغلو و وضع الأحاديث.

بل في كشف اللثام «أن شيئا منهما لا يدل على جواز الأكل قبل الغسل، و إنما ذكر فيهما أن النار تأكل الدم دفعا لتوهم السائل أنه لا يجوز الأكل و إن غسل، لأن الدم ثخين يبعد أن تأكله النار، فهو ينفذ في

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الأطمعه المحرمه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ١.

اللحم، فلا يجدى الغسل، و يمكن تنزيل كلام الشيخين عليه، ففي المقنعه و إن وقع دم في قدر تغلى على النار جاز أكل ما فيها بعد زوال عين الدم و تفرقتها بالنار، و إن لم تزل عين الدم منها حرم ما خالطه الدم و حل منها ما أمكن غسله بالماء، و فى النهايه فإن حصل فيها شىء من الدم و كان قليلا ثم غلى جاز أكل ما فيها، لأن النار تحيل الدم، و إن كان كثيرا لم يجز أكل ما وقع فيه» و لا بأس به و إن أمكن مناقشته فى الاحتمال و التنزيل.

لكن على كل حال لا يخرج بهما عن قاعده نجاسه المائع بالملاقاه و عدم طهره بالغليان، بل لعل التعليل فى الخبر المزبور (١)

يرشد إلى وقوع ذلك من الامام (عليه السلام) على وجه الإقناع لمصلحه من المصالح، كالموافق له لبعض روايات العامه أو بعض مذاهبهم، ضروره عدم مدخله أكل النار للدم طهاره المرق (٢) الملاقى له، على أنه يقتضى التعديه إلى سائر المائعات غير المرق، و لا- أظن القائل يلتزمه، كما أنه لا- يلتزم اشتراط بقاء القدر يغلى بالنار إلى أن يعلم أكل النار له، إلى غير ذلك مما لا يصلح انطباق التعليل المزبور عليه.

و لعله لذا حكى عن الفاضل حمل ذلك على الدم الطاهر، و إن نوقش بأنه لا يناسبه التعليل المزبور بناء على حرمه أكله، لأن استهلاكه فى المرق إن كفى فى حله لم يتوقف على النار، و إلا- لم تؤثر النار فى حله لكن يدفعه احتمال كون مراد القائل أن التعليل حينئذ إقناعى تكفى فيه أدنى مناسبه، و هى إرادته بيان عدم النفرة من الدم المزبور المستخبث و إن كان طاهرا يأكل النار له، و اللّٰه العالم.

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب الأُطعمه المحرمه- الحديث ٢.

٢- ٢ هكذا فى النسختين المخطوطتين المسوده و المبيضه، و الصحيح «فى طهاره المرق».

هذا كله فى المرق أما ما هو جامد كاللحم و التوابل فلا بأس به إذا غسل لإطلاق ما دل (١)

على تطهير المتنجس بالغسل الشامل للمقام، مضافا إلى الخبر (٢)

السابق و غيره، و غليانه بالمرق المتنجس لا يمنع ذلك، إذ يمكن تجفيفه ثم غسله، خلافا للمحكى عن القاضى من أنه مع كثره النجاسه و كونها خمرا لا- يؤكل شىء مما فى القدر، سواء كان مائعا أو غيره، و لا ريب فى ضعفه، بل يمكن دعوى الإجماع على خلافه، كما لعله يظهر من بعض، و شدة نفوذ الخمر لا تمنع الطهاره بالغسل.

و لا- فرق فى الغسل بين كونه بالقليل أو الكثير، للإطلاق. اللهم إلا- أن يكون من التوابل ما لا- يقبل التطهير، لكن عن التنقيح ينبغى غسله بالكثير، و لا يخلو من نظر إن أراد الشرطيه مطلقا.

### [النوع الثالث كلما حصل فيه شىء من النجاسات]

الثالث: كلما حصل فيه شىء من النجاسات كالدّم أو البول أو العذره أو غيرها مما تقدم تفصيلها فى كتاب الطهاره أو المتنجس بها حتى الميت قبل غسله، بناء على ما هو الأصح من تعدى نجاسته، و على كل حال فان كان مائعا حرم بلا خلاف و لا إشكال، لصيرورته نجسا بذلك و إن كثر و لا إشكال فى حرمه تناول النجس ذاتا أو عرضا.

و لا- طريق إلى تطهيره ما عدا الماء منه فى ظاهر الأصحاب كما اعترف به فى كشف اللثام، بل عن السرائر الإجماع عليه، و هو الحجه بعد الأصل، لعدم تحقق الغسل فيه عرفا، و عدم ثبوت تطهيره بالملاقاه للكثير أو امتزاجه به مع فرض عدم انقلابه إلى الماء الذى ثبت

١-١ الوسائل - الباب - ٢ و ٣ و ٥ و ٧- من أبواب النجاسات من كتاب الطهاره.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ١.

تطهيره بذلك، وإطلاق الطهوريه لا- يفيد الكيفيه، كما أشبعنا الكلام فيه في كتاب الطهاره (١) و في ضعف ما يحكى عن العلامه من القول بطهارته مطلقا أو الدهن منه بتخلل الماء الكثير في أجزائه بحيث يعلم وصوله الأجزاء فلاحظ و تأمل، بل إطلاق النصوص دال على بطلانه.

لكن في كشف اللثام هنا «و لا يبعد عندى الفرق بين الأدهان و غيرها، فيحكم بطهر الأدهان دون غيرها و إن رأى الأكثر أن طهر الأدهان أبعد، و ذلك لأنها لدسومتها بعد ما تتفرق في الماء تطفو عليه بخلاف سائر المائعات».

و فيه أنه لا يجدى تفرقها مع عدم انقلابه إلى الماء الذى ثبت تطهيره بالملاقاه دون غيره من أجزاء المائع، فإن كل جزء يفرض و إن ضعف لم يحصل له مطهر شرعا، فهو حينئذ كأجزاء نجس العين بالنسبه إلى ذلك، و الله العالم.

و إن كان له أى المائع حاله جمود فوعدت النجاسه فيه جامدا كالدبس الجامد و السمن و العسل ألقيت النجاسه و كشط ما يكتنفها و الباقي حل بلا خلاف فيه نسا و فتوى، و لا إشكال.

قال أبو جعفر (عليه السلام) فى صحيح زراره: «إذا وقعت الفأره فى السمن فماتت فان كان جامدا فألقها و ما يليها، و كل ما بقى، و إن كان ذائبا فلا تأكله، و استصبح به، و الزيت مثل ذلك».

و قال الحلبي فى الصحيح: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفأره و الدابه تقع فى الطعام و الشراب فتموت فيه، فقال: إن كان سمنا أو عسلا أو زيتا فإنه ربما يكون بعض هذا فان كان الشتاء



فانزع ما حوله و كله، و إن كان الصيف فارفعه حتى يسرج به، و إن كان بردا فاطرح الذى كان عليه، و لا تترك طعامك من أجل دابه ماتت عليه»

إلى غير ذلك من النصوص.

بل الظاهر أن الأمر فيها بطرح ما حوله بناء على علوق أجزاء منه حاله جموده بالميته، و إلا فلو فرض أن له حاله جمود على وجه لم تعلق منه أجزاء لم يجب طرح ما حوله أيضا، لعدم التنجس، ضروره كونه من اليبس المحكوم بكونه ذكيا، و هو واضح، كوضوح كون المرجع فى الجمود و الذوبان إلى العرف، و الله العالم.

و لو كان المائع المتنجس بملاقاه النجاسه دهنا جاز الاستصباح به تحت السماء بلا خلاف و لا إشكال، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى الأصل و إطلاق النصوص (١)

و المشهور بل عن بعضهم دعوى الإجماع عليه أنه لا يجوز تحت الأظله لكن إطلاق النصوص (٢)

يقتضى خلافة، بل فى كشف اللثام «لم نظفر بخبر مفصل و لانه عن الاستصباح مطلقا أو تحت الأظله».

قلت: و لعله لذا حكى عن الشيخ جوازه صريحا، و عن ابن الجنيد ظاهرا، بل عن الفاضل فى المختلف الجواز أيضا مطلقا، إلا أن يعلم أو يظن بقاء شىء من عين الدهن، فيحرم تحت الظلال و إن كان فى استثنائه نظر واضح، كما تقدم الكلام فيه مفصلا فى المكاسب (٣).

و على كل حال فعلى تقدير عدم الجواز هل ذلك لنجاسه دخانه؟ الأقرب لا وفاقا لظاهر الأصحاب بل هو تعبد محض مع فرض وجود دليل عليه و ذلك لأن دواخن الأعيان

١-١ الوسائل- الباب-٤٣- من أبواب الأطحه المحرمه.

٢-٢ الوسائل- الباب-٤٣- من أبواب الأطحه المحرمه.

٣-٣ راجع ج ٢٢ ص ١٥ و ١٦.

النجسه و المتنجسه عندنا طاهره، و كذا كل ما أحالته النار فصيرته رمادا أو دخانا بل أو فحما على تردد و خلاف تقدم الكلام فيه في محله (١) مفصلا.

و ما عن مبسوط الشيخ من أنه لا بد أن يتصاعد من أجزاء الدهن - قبل إحاله النار له - بسبب السخونه المكتسبه من النار، فإذا لقي الظلال أثر بنجاسته، و كأنه الوجه فيما سمعته من استثناء الفاضل في المختلف، و ليس خلافا في ذلك، مع أنه يمكن منعه عليه. و مع تسليمه فلا دليل على تحريم تنجيس ذلك، اللهم إلا أن يكون ذلك من الإسراف باعتبار تنقيص منفعه المال بتنجيسه على وجه يتعذر أو يتعسر تطهيره.

ثم إن الظاهر إرادته ما عدا النفط و نحوه من الدهن و الزيت في النصوص، كما أن الظاهر إلحاق الجامد المتنجس بالمائع فيه.

ثم إنه قد يظهر من المصنف و غيره عدم جواز الانتفاع به في غير ذلك، كظلي الأجر و نحوه، و هو مبني على عدم جواز الانتفاع بالنجس و المتنجس الذي لم يقبل التطهير إلا ما خرج بدليل خاص و لو سيره و نحوها إلا أنه لا يخلو من بحث، و قد أشبعنا الكلام فيه في المكاسب (٢) أيضا و قلنا: إن العمده في ذلك الإجماع المحكي و خبر تحف العقول عن الصادق (عليه السلام) (٣)

فلاحظ و تأمل.

و كيف كان فلا خلاف نضا و فتوى في أنه يجوز بيع الأدهان النجسه عارضا و يحل ثمنها، لكن يجب إعلام المشتري

١-١ راجع ج ٦ ص ٢٦٦-٢٧٦.

٢-٢ راجع ج ٢٢ ص ٨-١٣.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ١ من كتاب التجاره.

بنجاستها للنص، و هو

خبر معاويه (١) عن الصادق (عليه السلام) «فى سمن أو زيت أو عسل مات فيه جرد، فقال: أما السمن و العسل فيؤخذ الجرد و ما حوله، و أما الزيت فيستصبح به، و قال فى بيع ذلك الزيت: يبيعه و يبينه لمن اشتراه ليستصبح به»  
و لتحريم الغش و لغير ذلك من غير فرق بين كون المشتري ممن يستحل النجس و عدمه.

خلافًا لبعض، فقيده وجوب الاعلام بما إذا كان المشتري مسلماً، و إطلاق النص و الفتوى يدفعه.

و لو لم يعلمه بالحال فى المسالك «فى صحه البيع و ثبوت الخيار للمشتري على تقدير العلم أو فساده و جهان: من أن البيع مشروط بالإعلام فلا يصح بدونه، و من الشك فى كونه شرطاً، و غايته أن ينجبر بالخيار، و النهى عن بيعه بدونه لو سلم لا يستلزم الفساد فى المعاملات، ثم على تقدير الصحه فهو كبيع المعيب من دون الاعلام بالعيب فى ثبوت الأرش و الرد على التفصيل».

قلت: لا دلالة فى شىء من النصوص على اشتراط صحه البيع بذلك حتى الخبر المزبور المشتمل على الأمر بالتبيين، فان أقصاه وجوب الاعلام، لا اشتراط صحه البيع بذلك، بل مقتضى إطلاق الإذن ببيعه عدم اعتبار قصد الاستصباح فى البيع من البائع فضلاً عن المشتري، و إن كان هو ظاهر قولهم: «يجوز بيعه للاستصباح به» لكن يمكن حمله على إرادته بيان عدم جواز بيعه بقصد الأكل، أو بيان أن فائده الاستصباح تكفى فى جواز بيعه أو غير ذلك.

و مع فرض اعتبار القصد فهل يعتبر بالنسبه للمشتري أيضاً؟ يمكن ذلك، بل لعل دلالة الخبر المزبور عليه أظهر من البائع، كما أنه يمكن

اختصاص قصد الفائدة المزبوره فى الجواز دون تدهين الأـجرب مثلا، لكن فى كشف اللثام هنا عدم الفرق بينهما، هذا وقد تقدم بعض الكلام فى ذلك فى المكاسب (١) و منه اختصاص الدهن المتنجس بالحكم المزبور دون غيره من المائعات و إن قلنا بجواز الانتفاع بها، و الله العالم.

و كذا الكلام فى ما يموت فى حيوان له نفس سائله من المائعات، إذ لا فرق بينه و بين غيره من النجاسات. أما ما لا نفس له سائله كالذباب و الخنافس فلا ينجس بموته و لا ينجس ما يقع فيه بلا خلاف و لا إشكال.

و فى

النبوى (٢)

«إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فأمقلوه، فان فى أحد جناحيه داء و فى الآخر دواء».

و فى

صحيح أبى بصير (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «سألته عن الذباب يقع فى الدهن و السمن و الطعام، فقال: لا بأس بأكله (كل خ ل)».

و سئل الصادق (عليه السلام) فى خبر عمار (٤)

«عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النملة و ما أشبه ذلك يموت فى البئر و الزيت و السمن و شبهه فقال: كل ما ليس له دم فلا بأس به»

إلى غير ذلك.

لكن فى كشف اللثام استثناء المسوخ من ذلك بناء على نجاستها، و فيه أن تحكيم إطلاقهم عدم البأس على إطلاق نجاسه المسوخ أولى من العكس، و الله العالم.

١-١ راجع ج ٢٢ ص ١٦.

٢-٢ سنن البيهقى - ج ١ ص ٢٥٢ و ٢٥٣.

٣-٣ الواسئل - الباب - ٤٦ - من أبواب الأـطعمه المحرمه - الحديث ١.

٤-٤ الواسئل - الباب - ٣٥ - من أبواب النجاسات - الحديث ١ من كتاب الطهاره.

هذا وقد استقر المذهب الآن بل وقبل الآن على أن الكفار أنجاس كالكلاب و الخنازير ينجس المائع بمباشرتهم له سواء كانوا أهل الحرب أو أهل ذمه و إن كان قول المصنف هنا على أشهر الروايتين (١)

مشعرا بنوع تردد فيه، بل منه تحير بعض المتأخرين عنه، فوسوس في الحكم أو مال إلى الطهاره مطلقا أو أهل الكتاب خاصه.

لكن قد تقدم في كتاب الطهاره (٢) ما يرفع الوسوسه المذكوره الناشئه من اختلال الطريقه، خصوصا بعد شهره الطهاره بين العامه الذين جعل الله الرشد في خلافهم، و صدر بعض الأخبار (٣)

تقيه منهم.

و كذا لا يجوز استعمال أوانيهم التي استعملوها في المائعات إلا بعد غسلها، لنجاستها حينئذ باستعمالهم و روى أنه إذا أراد مؤاكلة المجوسى أمره بغسل يده و هو و إن كانت صحيحه-

قال العيص (٤): «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مؤاكلة اليهود و النصرانى، فقال:

لا بأس إذا كان من طعامك، و سألته عن مؤاكلة المجوسى، فقال:

إذا توضأ فلا بأس».

و فى صحيحه القاسم (٥)

«أنه سأله عن مؤاكلة اليهودى و النصرانى و المجوسى، فقال: إن كان من طعامك و توضأ فلا بأس»

- و لكنها هى روايه شاذه لم نجد عاملا بها إلا ما يحكى عن الشيخ فى النهايه التى هى متون أخبار لا كتاب فتوى.

مع أن المحكى عنه فيها أنه صرح قبل ذلك بأسطر قليله بأنه «لا يجوز مؤاكلة الكفار على اختلاف مللهم، و لا استعمال أوانيهم إلا بعد غسلها

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٢ و ٥٣- من أبواب الأطحمه المحرمه.

٢- ٢ راجع ج ٦ ص ٤١- ٤٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٣- من أبواب الأطحمه المحرمه- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٣- من أبواب الأطحمه المحرمه- الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٥٣- من أبواب الأطحمه المحرمه- الحديث ١ عن عيص بن القاسم.

بالماء، و أن كل طعام تولاه بعض الكفار بأيديهم و باشره بنفوسهم لم يجرز أكله، لأنهم أنجاس ينجس الطعام بمباشرتهم إياه» فلا بد حينئذ من حمل كلامه المتأخر عن ذلك على إرادته المؤاكلة التي لا تستلزم تعدى النجاسه، و الأمر بغسل اليد حينئذ لازاله النفه مما يكون غالباً في أيديهم من مباشره القذارات، كما عن المصنف التصريح بذلك في نكت النهايه، بل لا يبعد حمل الصحيح المزبور على ذلك، و الله العالم.

هذا و قد ظهر لك مما ذكرنا أنه لا اشكال و لا خلاف في أنه لو وقعت ميتة لها نفس سائله في قدر فيها مائع نجس ما فيها للملاقاه و أريق المائع أو طهر إن كان ماء مطلقاً و غسل الجامد من اللحم و غيره و أكل

قال الصادق (عليه السلام) (١): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن قدر طبخت و إذا في القدر فأره، قال: يهراق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل»

و قد تقدم الكلام في مسأله الدم، و الله العالم.

و لو عجن بالماء النجس عجين (عجينا خ ل) لم يطهر بالنار إذا خبز على الأشهر بل المشهور، بل في المسالك هنا «إنما خالف في ذلك الشيخ في النهايه في باب الطهاره، فحكم بطهره بالخبز، مع أنه في الأَطعمه منها حكم بعدم طهره، و مستنده على الطهاره روايه (٢)

- مع ضعف سندها- لا دلالة فيها على ذلك، فالقول بالطهاره ساقط رأساً.

قلت: قد تقدم الكلام في ذلك في كتاب الطهاره (٣) و الله العالم.

### [النوع الرابع الأعيان النجسه]

الرابع: الأعيان النجسه، كالبول مما لا يؤكل لحمه، نجسا كان

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب الأَطعمه المحرمه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الماء المطلق- الحديث ١٧ و ١٨ من كتاب الطهاره.

٣- ٣ راجع ج ٦ ص ٢٧٣- ٢٧٦.

الحيوان كالكلب و الخنزير أو طاهرا كالأسد و النمر فإنه لا يجوز شربها اختيارا إجماعا أو ضروره.

و هل يحرم مما يؤكل لحمه بناء على طهارته التي قد أشبعنا الكلام فيها فى كتاب الطهاره (١) قيل و القائل الشيخ فى ظاهر المحكى من نهايته، و ابن حمزه فى صريح المحكى عنه، و الفاضل و الشهيدان:

نعم إلا أبوال الإبل، فإنه يجوز للاستشفاء بها لأن

النبي (صلى الله عليه و آله) أمر قوما اعتلوا بالمدينه أن يشربوا أبوال الإبل فشفوا (٢)

و قال الكاظم (عليه السلام) فى خير الجعفرى (٣): «أبوال الإبل خير من ألبانها، و يجعل الله الشفاء فى ألبانها»

و عن سماعه (٤)

«أنه سأل الصادق (عليه السلام) عن شرب أبوال الإبل و البقر و الغنم للاستشفاء، قال: نعم لا بأس به».

و قيل و القائل المرتضى و ابنى الجنيد و إدريس فيما حكى عنهم:

يحل الجميع، لمكان طهارته فيبقى على الأصل و العمومات.

و الأشبه عند المصنف هنا التحريم لاستخبائها و إن كانت طاهره.

بل فى الرياض «هو فى غايه القوه، إما للقطع باستخبائها كما هو الظاهر، أو احتمال له الموجب للتنزه عنه و لو من باب المقدمه، مضافا إلى الأولويه المستفاده مما قدمناه من الأدله على حرمة الفرث و المثانه التى هى

---

١-١ راجع ج ٥ ص ٢٨٧-٢٨٩.

٢-٢ المستدرک- الباب-٢٣- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٢ و سنن البيهقى ج ١٠ ص ٤.

٣-٣ الوسائل- الباب-٥٩- من أبواب الأطمعه المباحه- الحديث ٣.

٤-٤ الوسائل- الباب-٥٩- من أبواب الأطمعه المباحه- الحديث ٧ مع الاختلاف.

مجمع البول، بناء على بعدهما بالإضافة إلى البول عن القطع بالخبائث، فتحريمهما مع ذلك يستلزم تحريم البول القريب من القطع بالاستخبات بالإضافة إليهما بطريق أولى، ويزيد وجه الأولوية فيه أن حرمة الفرث بظهور النصوص المعتبرة في سهوله الروث من الخيل و البغال و الحمير بالإضافة إلى أبوالها في وجوب التنزه عنهما أو استحبابه، حتى ظن جماعه لذلك الفرق بينهما بالطهاره في الروث و النجاسه في البول، و الفرث في معنى الروث قطعاً، و حينئذ فتحريم الأضعف يستلزم تحريم الأشد بالأولوية المتقدمه، و حيث ثبت الحرمة في أبوال هذه الحمول الثلاث المأكول لحمها على الأظهر الأشهر بين الطائفة ثبت الحرمة في أبوال غيرها من كل مأكول اللحم، لعدم القائل بالفرق».

و فيه ما لا- يخفى من منع القطع بالاستخبات الموجب للحرمة، و عدم كفايه الاحتمال، لعموم أدله الحل كتاباً (١) و سنه (٢) و منع الأولوية، بل قد يظهر من اقتصار تلك الأدله على تعداد غير البول الحل فيه، و كذا ما ذكره في زياده وجه الأولوية، ضروره عدم اقتضاء ذلك حرمة الأسهل، خصوصاً بعد حمل تلك النصوص على ضرب من الكراهه، و لو من جهه الخبائثه التي لم تصل إلى حد توجب التنجس.

و من هنا كان الحل هو الأشبه بأصول المذهب و قواعده، بل عن المرتضى الإجماع عليه، بل عنه نفى الخلاف في ذلك بين من قال بطهارتها مؤيداً ذلك بأمر النبي (صلى الله عليه و آله) بشرب أبوال الإبل (٣)

الذى لم يعلم منه أن الوجه فيه الضروره المبيحه للمحرم، بل لو كان كذلك

١-١ راجع الآيات المتقدمه في ص ٢٣٧.

٢-٢ تقدم بعضها في ص ٢٣٧.

٣-٣ المستدرک- الباب- ٢٣- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٢.



لم يكن وجه لاختصاص بول الإبل، ضروره مساواتها لغيرها من الضروره المفروضه.

و احتمال أن يقال بجواز شربها و إن لم يصل إلى حد الضروره المبيحه للنص - و بذلك يفرق بين المقامين - يدفعه أنه ليس بأولى من القول بأن ذلك لأنه يجوز شربه مطلقا، و منه التداوى به، خصوصا مع عدم تقييد الرخصه بما عثرنا عليه من النصوص به فى كلام الامام (عليه السلام) و إن وقع فى كلام السائل، كما فى خبر سماعه (١).

المشتمل على غير الإبل.

و دعوى تضعيف الأول - بمعارضته بالأدله السابقه التى منها الإجماع المحقق و المحكى على حرمة الروث و المثانه الداله على حرمة البول بما مر من الأولويه التى هى من الدلاله الالتزاميه التى لا - فرق بينها و بين المطابقه الموجوده فى إجماع السيد فى الحجيه - واضحه الفساد.

و من ذلك يعلم الحل فى كل ما لم يعلم خبائثه من رطوبات الحيوان حتى بصاق الإنسان و عرقه و غيرهما، و إن قيل: إن المشهور الحرمة، مع أننا لم نتحقق ذلك، بل جزم بها فى الرياض بناء على كلامه السابق الذى هو وجوب الاجتناب مع الاحتمال، قال: «و ليس التكليف باجتنابه تكليفا مشروطا بالعلم بالخبائث، بل هو مطلق، و من شأنه توقف الامثال فيه بالتنزه عن محتملاته، و إن هو حينئذ إلا كالتكليف باجتناب السمومات و المضرات».

و فيه ما لا يخفى، ضروره كون مبنى الحرمة فى هذا الخوف و المخاطره و نحوهما مما يكفى فيه الاحتمال المعتد به، بخلاف الأول الذى قد يدعى عدم تحقق الخبائث فى نفس الأمر فيه، لأن مبناها النفره الوجدانيه، و الفرض انتفاؤها، فلا يتصور تحققها فى نفس الأمر، و مع التسليم فلا يجب الاجتناب

للعومات السابقة، كمحتمل النجاسه، و الله العالم.

### [النوع الخامس ألبان الحيوان المحرم]

الخامس: ألبان الحيوان المحرم أكله كلبن اللبوه و الذئبه و الهره بلا- خلاف أجده فيه، بل عن الغنيه الإجماع عليه إن لم يكن محصلا، مضافا إلى مفهوم

المرسل السابق المتقدم فى البيض المنجبر بالعمل هنا، و هو «كل شىء يؤكل لحمه فجميع ما كان منه من لبن أو بيض أو إنفحه فكل ذلك حلال طيب» (١).

و منه- مضافا إلى الإجماع- تعلم تبعيه اللبن للحل و الحرمة كالبيض.

بل فى الرياض زياده على ذلك الاستدلال بأن اللبن قبل استحالته إلى صورته كان محرما قطعا، لكونه جزء يقينا، فبحرمة الكل يحرم هو أيضا، إذ لا- وجود للكل إلا بوجود أجزائه، فتحريمه فى الحقيقه تحريم لها، مع أنه قبل الاستحاله دم، و هو بعينه حرام إجماعا، فتأمل جيدا، و إذا ثبت التحريم قبل الاستحاله ثبت بعدها استصحابا للحاله السابقه، هذا مع أن اللبن أيضا بنفسه جزء، فلا يحتاج فى إثبات تحريمه إلى الاستصحاب بالمره.

وفيه ما لا- يخفى من عدم اندراج اللبن فى اللحم المفروض كونه عنوانا للحرمة، بل لو فرض كونه الحيوان أمكن منعه أيضا عرفا، كبوله و روته و كونه مستحيلا مما كان جزءا لا يقتضى بقاءه جزءا. إذ من (و من ظ) الغريب دعواه الاستصحاب لحال الدم الذى قد انقلب إلى موضوع آخر.

ثم قال: «و من هذا يظهر لك وجه حكمهم بكرهته مما يكره لحمه» أى التى أشار إليها المصنف و غيره و يكره لبن ما كان لحمه مكروها، كلبن الأتن مائعه و جامده، و ليس بمحرم بل اعترف هو بعدم الخلاف فيه تاره و بالاتفاق أخرى.

ثم قال: «و لا ينافيها النصوص الواردة في شيراز الأتن،

### كالصحيح (١)

«هذا شيراز الأتن اتخذناه لمريض لنا، فإن أحببت أن تأكل منه فكل»

### و الصحيح الآخر (٢)

«عن شراب ألبان الأتن، فقال: اشربها»

### و الخبر (٣)

«لا بأس بشربها»

فان غايتها الرخصة و نفى البأس عنه الواردان في مقام توهم الحظر، و لا- يفيدان سوى الإباحة بالمعنى الأعم الشامل للكراهة، فتأمل بعض في التبعية في هذه الصورة أيضا لا- وجه له، سيما و المقام مقام كراهة يتسامح في دليلها، و يكفى فيها فتوى فقيه واحد فضلا عن الاتفاق».

و فيه أيضا ما لا يخفى بعد الإحاطة بما ذكرناه، خصوصا و العنوان للكراهة اللحم لا الحيوان الذي يأتي فيه ما ذكره سابقا، و إن منعاه عليه أيضا، بل إن لم يكن إجماعا كما ادعاه أمكن المنع في الكراهة، خصوصا بعد

قوله (عليه السلام) في المرسل السابق (٤): «إن لبن ما يؤكل لحمه حلال طيب»

### المشعر بعدم الكراهة، و بعد نفى البأس عن شرب ألبان الأتن (٥)

الذي قد يشعر أيضا بعدم الكراهة، بناء على ظهوره في نفى طبيعه البأس، و بعد النصوص المستفيضة الداله على استحباب شرب مطلق اللبن.

قال أبو جعفر (عليه السلام) (٦): «لم يكن رسول الله (صلى الله عليه و آله) يأكل طعاما و لا يشرب شرابا إلا قال: اللهم بارك لنا فيه و أبدلنا خيرا منه إلا اللبن، فإنه كان يقول: اللهم بارك لنا فيه و زدنا منه».

١- ١ الوسائل- الباب- ٦٠- من أبواب الأُطعمه المباحه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦٠- من أبواب الأُطعمه المباحه- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦٠- من أبواب الأُطعمه المباحه- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤٠- من أبواب الأُطعمه المباحه- الحديث ٢.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٦٠- من أبواب الأًطعمه المباحه.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٥٥- من أبواب الأًطعمه المباحه - الحديث ١.

و

فى مرسل عبد الله الفارسى (١) عن الصادق (عليه السلام): «قال له رجل: إني أكلت لبنا فضرني، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): لا والله ما يضر لبن قط، ولكنك أكلته مع غيره، فضرك الذي أكلته فظننت أن اللبن الذي ضرك».

و فى الخبر (٢) عنه (عليه السلام) أيضا: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): ليس أحد يغص بشرب اللبن، لأن الله تعالى يقول:

لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ» (٣).

و فى

خبر خالد بن نجيج (٤) عنه (عليه السلام) أيضا: «اللبن طعام المرسلين».

و فى

خبر أبى الحسن الأصبهاني (٥): «كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام) فقال له رجل و أنا أسمع: جعلت فداك إني أجد الضعف فى بدنى فقال له: عليك باللبن، فإنه ينبت اللحم و يشد العظم».

و فى المرسل (٦) عن أبى الحسن الأول (عليه السلام): «من تغير عليه ماء الظهر فإنه ينفع له اللبن الحليب».

و فى

خبر أبى بصير (٧): «أكلنا مع أبى عبد الله (عليه السلام) فأتينا بلحم جزور، و ظننت أنه من بيته فأكلنا، ثم أتينا بعس من لبن فشرب منه، ثم قال لى: اشرب يا أبا محمد، فدقته، فقلت: جعلت فداك لبن، فقال: إنها الفطره، ثم أتينا بتمر فأكلنا»

أى أن الإنسان مفطور على شربه، لأنه يشربه حين يولد.

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٥- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤ مرسل عبيد الله بن أبى عبد الله الفارسى.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٥- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٥.

٣- ٣ سوره النحل: ١٦- الآيه ٦٦.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٥- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥٥- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٦.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٥٦- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.



و في

خبر زواره (١) عن أحدهما (عليهما السلام): «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): عليكم بألبان البقر، فإنها تخلط من كل الشجر».

و في الخبر (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): ألبان البقر دواء».

و في آخر (٣): «شكوت إلى أبي جعفر (عليه السلام) ذربا وجدته فقال: ما يمنعك من شرب ألبان البقر؟ و قال لي: أشربتها قط؟ فقلت له: نعم مرارا، فقال: كيف وجدتها؟ فقلت: وجدتها تدبغ المعدة و تكسوا الكليتين الشحم، و تشهى الطعام، فقال لي: لو كانت أيامه لخرجت أنا و أنت إلى ينبع حتى نشربه».

و في

خبر الجعفرى (٤): «سمعت أبا الحسن موسى (عليه السلام) يقول: أوبال الإبل خير من ألبانها، و يجعل الله الشفاء في ألبانها».

و في

خبر موسى بن عبد الله بن الحسن (٥) قال: «سمعت أشياخنا يقولون: ألبان اللقاح شفاء من كل داء و عاهه، و لصاحب البطن أوبالها».

و في المرسل (٦) عن الصادق (عليه السلام): «أن التلين يجلو القلب الحزين كما تجلو الأصابع العرق من الجبين».

بل

عنه (عليه السلام) أيضا (٧) عن النبي (صلى الله عليه وآله) «لو أغنى عن الموت شىء لأغنت التلينة، قيل: يا رسول الله و ما التلينة؟

قال: الحسو باللبن، و كررها ثلاثا»

إلى غير ذلك من النصوص التي

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ٣.

- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٤- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٣٤- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.



منها نصوص طبخ اللحم باللبن (١).

و أنه مرق الأنبياء (٢).

و أنه قد جعل الله القوه و البركه فيهما (٣).

و بذلك كله يظهر لك ما فى التبعية المزبوره، و الله العالم.

### [القسم السادس فى اللواحق]

#### [مسائل]

#### [المسأله الأولى لا يجوز استعمال شعر الخنزير اختياراً]

القسم السادس فى اللواحق

و فيه مسائل:

المسأله الأولى:

لا يجوز استعمال شعر الخنزير اختياراً- بناء على ما هو الأصح من نجاسته، فضلاً عن غيره من أجزاءه- فيما يشترط فيه الطهاره و غيره، لأنه حينئذ من الأعيان النجسه التى قد تقدم فى المكاسب (٤) حكاية الإجماع من غير واحد على عدم جواز الانتفاع بها، مضافاً إلى خبر تحف العقول (٥).

و إلى ما قيل من اقتضاء تعلق الحرمة بالخنزير ذلك، لا خصوص الأكل، لأنه الأقرب إلى الحقيقه، خصوصاً بعد ذكره مع الميتة التى

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الأُطعمه المباحه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الأُطعمه المباحه- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الأُطعمه المباحه- الحديث ٥.

٤- ٤ راجع ج ٢٢ ص ١٠ و ٢٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب ما يكتسب به- الحديث ١ من كتاب التجاره.

حكما ذلك نسا (١)

و فتوى لا خصوص الأكل، و خصوصا مع ملاحظه الشهره أيضا.

و إلى ما عن السرائر من دعوى تواتر الأخبار به و إن كنا لم نظفر بخبر واحد، كما اعترف به في كشف اللثام.

بل في

خبر سليمان الإسكافي (٢): «سأل الصادق (عليه السلام) عن شعر الخنزير يخرز به، قال: لا بأس به، و لكن يغسل يده إذا أراد أن يصلي».

و في

خبر الحسن بن زراره (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام):

«قلت: شعر الخنزير يجعل جبلا يستقى به من البئر التي يشرب منها أو يتوضأ، فقال: لا بأس به».

بل و

خبر برد الإسكافي (٤)

«قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

جعلت فداك إنا نعمل بشعر الخنزير، فربما نسي الرجل فصلى و في يده شىء منه، قال: لا ينبغي أن يصلى و في يده شىء منه، و قال: خذوه فاغسلوه، فما كان له دسم فلا تعملوا به، و ما لم يكن له دسم فاعملوا به و اغسلوا أيديكم منه».

بل و

خبره الآخر (٥) عنه (عليه السلام) أيضا: «قلت له: إني رجل خراز لا يستقيم عملنا إلا بشعر الخنزير نخرز به، قال: خذ منه

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الأئمة المحرمه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب النجاسات - الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٤ عن الحسين بن زراره.

٤- ٤ في الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ٤ من كتاب التجاره.

٥- ٥ في الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ٣ من كتاب التجاره.

و بره فاجعلها (وبره فاجعله خ ل) فى فخاره ثم أوقد تحتها حتى يذهب دسمه ثم اعمل به».

و فى ثالث (١): «عن شعر الخنزير يعمل به، قال: خذ منه فاغسله بالماء حتى يذهب ثلثه و يبقى ثلثاه، ثم اجعله فى فخاره ليله بارده، فإن جمد فلا تعمل به، و إن لم يجمد ليس عليه دسم فاعمل به، و اغسل يدك إذا مسسته عند كل صلاه».

و ليس فى شىء منها اشتراط الضروره التى أشار إليها المصنف و غيره بقوله فان اضطر استعمل ما لا دسم فيه، و غسل يده منه، بل فى الرياض نسبه إلى المشهور، نعم فيها المنع فى الجملة.

لكن فى الرياض «متى ثبت ذلك ثبت المنع مطلقا إلا عند الضروره لعدم القائل بالفرق بين الطائفه، إذ كل من قال بالمنع عن استعماله قال به كذلك إلا فى الضروره، و كل من قال بجوازه قال به مطلقا من دون استثناء صوره أصلا».

أما بناء على عدم نجاسته كما عليه المرتضى، أو بناء على عدم دليل على المنع من الاستعمال أصلا كما عليه الفاضل فى المختلف، و القول بالمنع فى صوره الدسم خاصه كما هى مورد الخبرين، و الجواز فى غيرها مطلقا و لو اختيارا لم يوجد به قائل أصلا، و صوره الجواز فى الخبرين و إن كانت مطلقه تعم حالتى الاختيار و الاضطرار إلا- أنها مقيده بالحاله الثانيه، للإجماع المزبور جدا، و قصورهما بالجهاله مجبور بالشهره مع زياده انجبار فى أحدهما يكون الراوى فيه عبد الله بن المغيره الذى قد حكى الإجماع على تصحيح ما يصح عنه.

إلا أن ذلك كله كما ترى لا يطمأن بما يحصل منه، فالأقوى حينئذ

الجواز مطلقاً، لا لما سمعته من المختلف المعارض بما ذكرناه في المكاسب (١) من الإجماع المحكى على عدم جواز الانتفاع بالأعيان النجسه و خبر التحف (٢)

بل لظهور النصوص (٣)

المزبوره فيه التى لا- يحكم ما فيها من النهى عن استعمال ذى الدسم منه على إطلاق غيره بعد ظهور إرادته الإرشاد منه للتحفظ عن النجاسه المانعه عن الصلاه و غيرها، فتكون النصوص حينئذ جميعها داله على الجواز مطلقاً، و به يخرج عن إطلاق معقد الإجماع المحكى و عموم خبر التحف، كما خرج بالسيره و غيرها عن ذلك التسميد بالعذره و غيرها.

كل ذلك مع إجمال الضروره فى كلامهم، فإن أريد بها ما يسوغ معها تناول المحرم فهو مع خلو النصوص قطعاً منها ينبغى عدم الفرق معها بين ذى الدسم و عدمه، لا بين شعر الخنزير و غيره، و إن أريد بها مطلق الحاجه فهى إنما توافق المختار من القول بالجواز مطلقاً، ضروره عدم صلاحيه ذلك عنواناً للحرمه، لعدم انضباطه، فتأمل جيداً، و الله العالم.

و يجوز الاستقاء بجلود الميتة لما لا يشترط فيه الطهاره و إن كان نجساً كما فى النافع و الإرشاد و محكى النهايه بل و ابن البراج، لأنه قال: الأحوط تركه.

و لكن لا يصلى من مائها و لا يشرب بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى النصوص (٤)

لنجاسته المقتضيه لذلك

١-١ راجع ج ٢٢ ص ١٠.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب ما يكتسب به- الحديث ١ من كتاب التجاره.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٥٨- من أبواب ما يكتسب به من كتاب التجاره.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الأطحه المحرمه و الباب- ٦١- من أبواب النجاسات- من كتاب الطهاره.

و لعدم جواز شربه، بل ترك الاستقاء أفضل بل متعين، لإطلاق ما دل على حرمة الانتفاع بها (١)

بل بكل نجس العين إلا ما استثنى بالسيرة و غيرها على وجه لا يقاومه ما دل على جواز ذلك بحيث يقيد به كما تقدم الكلام فى ذلك مفصلاً (٢)

و من الغريب ما عن الصدوق من أنه لا بأس بأن يجعل جلد الخنزير دلوا يستقى به الماء، و الله العالم.

**[المسألة الثانية إذا وجد لحم و لا يدري أ ذكى هو أم ميت قيل يطرح فى النار فان انقبض فهو ذكى و إن انبسط فهو ميت]**

المسألة الثانية:

إذا وجد لحم و لا يدري أ ذكى هو أم ميت لعدم أماره شرعيه قيل و القائل غير واحد، بل فى الدروس كاد يكون إجماعاً:

يطرح فى النار، فان انقبض فهو ذكى، و إن انبسط فهو ميت بل فى الرياض حكايته عن بعض الأصحاب و الغنيه صريحا مؤيدا بفتوى ابن إدريس الذى لا- يعمل بأخبار الآحاد، بل فى غايه المراد «لا أعلم أحدا خالف فيه إلا المحقق و الفاضل أورداه بلفظ القيل المشعر بالضعف» و إن كان فيه أن الفاضلين فى الإرشاد و النافع و القواعد و الفخر فى الشرح صرحوا بالحرمة.

بل هو صريح الفاضل المقداد فى التنقيح و للصيمرى فى نهايه المرام حاكيا له عن محرر أبى العباس و ثانى المحققين فى الحاشيه و الشهيدين فى الروضه، لأصالة عدم التذكيه المقطوعه عند الأولين ب

خبر شعيب (٣) عن

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الأطحه المحرمه.

٢- ٢ راجع ج ٥ ص ٢٩٦- ٣٠٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ١ عن إسماعيل ابن شعيب.

أبى عبد الله (عليه السلام) المنجبر سنده بما سمعت و بروايه البنظى له الذى هو من أصحاب الإجماع «فى رجل دخل قريه فأصاب بها لحما لم يدر ذكى هو أم ميت، قال: يطرحه على النار، فكلما انقبض فهو ذكى، و كلما انبسط فهو ميت».

لكن قد يناقش باستبعاد وجدانه فى القريه مطروحا على وجه لا- يعلم كونه ميتة باعتبار إعراض أهل القريه و اجتنابهم له و لا مذكى باستعمالهم و لو بالتقطيع و نحوه الظاهر فى فعل المسلم المحمول على الوجه الصحيح، فيتجه حمل الخبر المزبور على إرادته رجحان الاستظهار فيما يأخذه من أيدي أهل القريه من اللحم- التى يمكن اشتغالها على الدمى و غيره و إن كانت فى بلاد الإسلام و محكوم بكونهم مسلمين- حتى يعلم الخلاف، إذ مفروض المسألة فيما لم يحكم شرعا بكونه مذكى، و لو لأن عليه أثر الاستعمال فى أرض الإسلام الذى هو المراد من

المعتبره (١) التى فيها الصحيح و الموثق و غيرهما الداله على أن «كل شىء يكون فيه حلال و حرام فهو حلال أبدا حتى تعرف الحرام بعينه».

بل القريه أولى من الحكم بتذكيه اللحم الموجود فى الطريق، جمعا بينها و بين القواعد المعتضده بفتوى الأصحاب و جملة من النصوص التى منها الخبر المزبور المشتمل على مراعاة الإماره فى معرفه المذكى من الميتة و عدم الاكتفاء بالأصل المزبور، و منها نصوص المختلط (٢)

نعم لا بأس بالأصل المزبور فى غير اللحم، بل و فيه مع وجود أثر الاستعمال فى أرض المسلمين، كما يدل عليه

القوى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٣)

«أنه سئل عن سفره وجدت فى الطريق مطروحه

١- ١ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب ما يكتسب به من كتاب التجاره.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٦ و ٦٤- من أبواب الأتعمه المحرمه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب الذبائح- الحديث ٢ من كتاب الصيد و الذبائح.

كثير لحمها وخبزها وجنبها وبيضها وفيها سكين، قال: يقوم ما فيها ثم يؤكل، لأنه يفسد، و ليس له بقاء، فان جاء طالب غرموا له الثمن، قيل: يا أمير المؤمنين لا ندرى سفره مسلم أو مجوسى، قال:

هم فى سعه حتى يعلموا»

و ليس ذلك إلا- للحكم بالتذكيه باعتبار الآثار على اللحم فى أرض الإسلام المحمول على كونه من المسلم حتى يعلم العدم كما قدمنا الكلام مفصلا فى لباس المصلى (١) و غيره (٢).

ولا- ريب فى أولويه القرية بذلك، إلا- أن يفرض لحم لا- أثر للاستعمال عليه معرض عنه فيما بينهم، فإنه محكوم بكونه ميتة حينئذ.

و من الغريب ما فى الدروس تفريعا على الروايه المزبوره من أنه يمكن اعتبار المختلط بذلك إلا أن الأصحاب و الأخبار أهملت ذلك، إذ قد عرفت الإشكال فى مضمون الخبر المزبور، فضلا عن التعدى منه إلى المختلط المعلوم فيه الميتة الذى هو من الشبهه المحصوره التى يجب اجتنابها، مع شدة وضوح الفرق بين الموضوعين.

و أغرب منه ما فى الرياض من توجيهه بدعوى ظهور الخبر فى تلازم علامتى الحل و الحرمة للمذكى و الميتة من دون أن يكون لخصوص مورد السؤال فيه فى ذلك مدخلية، و لا شبهه فيما ذكره، لكن يأتى عليه ما قرره، أى من الإهمال المزبور، إذ هو كما ترى لا ظهور فى الخبر المزبور بذلك، إذ يمكن كونه علامه و لو للغلبه فى خصوص المشتبه بين كون جميعه مذكى أو ميتة، لا المختلط الذى تطابق النص (٣).

و الفتوى على اجتنابه، خصوصا بعد القطع بعدم تحقق العلامه المزبوره فى متروك

١-١ راجع ج ٨ ص ٥١-٥٦.

٢-٢ راجع ج ٦ ص ٣٤٦-٣٤٨ و ص ١٧٢ من هذا الجزء.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٣٦ و ٦٤- من أبواب الأطحمة المحرمه.

التسميه أو الاستقبال أو نحوهما من الشرائط التي يكون الذبيحه بها ميتة شرعا، فالمتجه بناء على العمل بالخبر المزبور الاقتصار على مورده.

نعم لو كان اللحم قطعاً متعدد فلا بد من اعتبار كل قطعه على حده لإمكان كونه من حيوان متعدده و لو فرض العلم بكونه متحداً جاز اختلاف حكمه، بأن يكون قد قطع بعضه منه قبل التذكيه.

ولا فرق على القولين بين وجود محل التذكيه و رؤيته مذبوحة و منحورا و عدمه، لأن الذبح و النحر بمجردهما لا يستلزمان التذكيه، لجواز تخلف بعض الشروط.

و كذلك لو وجد الحيوان غير مذبوحة و لا منحور لكنه مضروب بالحديد في بعض جسده، لجواز كونه قد استعصى فذكى كيف اتفق، حيث يجوز في حقه ذلك، إذ المدار على إمكان كونه مذكى على وجه يباع لحمه.

ثم إنه لو اختبر بالعلامه المزبوره فوجد بعضه ميتا بالانبساط لا يخرج بذلك عن موضوع المشتبه، و يندرج في موضوع المختلط، بل يبقى غيره على مقتضى استعمال الاماره فيه، ضروره كون المراد بالمختلط الذي أخرجه عن الحكم المذكور ما كان معلوم الاختلاط بغير الاماره المزبوره كما هو واضح، و الله العالم.

### [المسأله الثالثه لا يجوز أن يأكل الإنسان من مال غيره]

المسأله الثالثه:

لا يجوز أن يأكل الإنسان من مال غيره و لو كان كافرا محترماً المال إلا بإذنه بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه إن لم تكن ضروره، و الكتاب (١) و السنه (٢).

دالان عليه، بل العقل أيضا.

١- ١ سورة النساء: ٤- الآيه ٢٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب القصاص في النفس- الحديث ٣ من كتاب القصاص.



و لكن قد رخص كتابا و سنه بل و إجماعا مع عدم الاذن فى التناول فى الجملة من بيوت من تضمنته الآيه إذا لم يعلم منه الكراهيه و هى قوله تعالى (١) «لَيْسَ عَلَى الْمَأْمُومِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ، وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ، وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا».

قال الحلبي فى الصحيح (٢): «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن هذه الآيه ما يعنى بقوله أَوْ صَدِيقِكُمْ؟ قال: هو و الله الرجل يدخل بيت صديقه، فيأكل بغير إذنه».

و قال الصادق (عليه السلام) فى خبر زراره (٣) فى قول الله عز و جل «أَوْ صَدِيقِكُمْ»: «هؤلاء الذين سمي الله عز و جل فى هذه الآيه يأكله (يأكل خ ل) بغير إذنه من التمر و المأدوم، و كذلك تأكل المرأه بغير إذن زوجها، و أما ما خلا ذلك من الطعام فلا».

و قال (عليه السلام) أيضا فى خبر جميل بن دراج (٤): «للمرأه أن تأكل و تتصدق، و للصديق أن يأكل فى منزل أخيه و يتصدق».

و قال زراره (٥): «سألت أحدهما (عليهما السلام) عن هذه الآيه، فقال: ليس عليكم جناح فيما طعمت أو أكلت مما ملكت مفاتحه ما لم تفسد».

١- ١ سورة النور: ٢٤- الآيه ٦١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب آداب المائده - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٤.

و في

مرسل ابن أبي عمير (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في قول الله عز وجل أو ما مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ، قال: الرجل يكون له وكيل يقوم في ماله فيأكل بغير إذنه».

و في

صحيح زراره (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) «سألته عما يحل للرجل من بيت أخيه من الطعام، قال: المأدوم و التمر، و كذلك يحل للمرأة من بيت زوجها».

و في

خبر أبي أسامة (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عز وجل «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ» الآية: قال: «بأذنه و بغير إذنه».

و في مرسل على بن إبراهيم (٤)

«أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) آخى بين أصحابه، فكان بعد ذلك إذا بعث أحدا من أصحابه في غزاه أو سريره يدفع الرجل مفتاح بيته إلى أخيه في الدين، فيقول:

خذ ما شئت و كل ما شئت، و كانوا يمتنعون من ذلك حتى ربما فسد الطعام في البيت، فأنزل الله عز وجل لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً، يعنى حضر أم لم يحضر إذا ملكتم مفاتيحه».

نعم لا- خلاف أجده فيما اعتبره المصنف من القيد، و هو عدم العلم بالكراهه اقتصارا فيما خالف الأصل على المتيقن، بل لعل الإطلاق المزبور كتابا و سنه منصرف إلى غيره، بل قيل: يكفي معرفه الكراهه و لو بالقرائن الحاليه المفيده للظن الغالب بها.

بل في كشف اللثام «إن لم يعلم أو يظن منه كراهيه الأكل كما لو نهى عنه صريحا أو شهد مقاله أو حاله بالكراهه، و هذا الشرط معلوم بالإجماع و النصوص» و ظاهره الاكتفاء بمطلق الظن فضلا عن الغالب،

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب آداب المائدة الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب آداب المائدة الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب آداب المائدة الحديث ٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب آداب المائدة الحديث ٨.

بل هو ظاهر غيره أيضا. بل في مجمع البرهان «أن الاكتفاء بذلك أمر ظاهر».

قلت: لعل وجهه أن الآيه مسوقه لبيان الاكتفاء في حل التناول بالقرائن المزبوره التي مقتضى العاده فيها ذلك، فهي حينئذ أماره أذن الشارع بالأخذ بها، إلا أن الظاهر انسياقها إلى ما هو المتعارف من كون ذلك دالا على الاذن و لو ظنا، لا مع العلم أو الظن بالعدم و لو لأماره ترجح على الأماره المزبوره في الدلاله على العدم.

بل قد يتوقف في صورته الشك الناشئ من تعارض الأمارتين، لأصالة حرمة التناول، والأدله إنما هي منساقه لغيرها كما عرفت، و لا- ينافي ذلك استفادته إذن شرعى من الآيه على وجه استثنى من القاعده، ضروره أنه لولاها لم يكن له الأخذ بما تدل عليه القرائن المزبوره.

هذا و لكن في الرياض «لا ريب في أن الاكتفاء بالمظنه أحوط و إن كان في تعيينه نظر بعد إطلاق الكتاب و السنه المستفيضه بجواز الأكل من غير إذن الشامل لصوره الظن بعدمه، بل لصوره العلم بعدمه أيضا، إلا أنها خارجه بالإجماع ظاهرا، و ليس على إخراج الصوره الأولى منعقدا، لتعبير كثير كالحلى عن الشرط بشرط أن لا ينهاه المالك».

و فيه ما عرفت من انسياق الإطلاق إلى غير الفرض، خصوصا صورته غلبه الظن التي يطلق عليها العلم كثيرا، فتأمل جيدا.

ثم إن مقتضى الإطلاق كتابا و سنه و فتوى عدم الفرق في المأكل بين ما يخشى فساد و عدمه، خلافا لما عن المقنع من التقييد بذلك، كالبقول و الفواكه، كما في كشف اللثام، و لشاذ غير معروف على ما في الرياض، فقيده بالأول، و لم نعرف له شاهدا، بل ما سمعته شاهد على خلافه، خصوصا نصوص التمر (١).

التي من المعلوم

عدم خوف فساد.

بل فى الرياض وقرب من ذلك ما فى

الفقه المنسوب إلى الرضا (عليه السلام) (١)

«لا- بأس للرجل أن يأكل من بيت أبيه و أخيه و امه و أخته أو صديقه ما لا يخشى عليه الفساد من يومه بغير إذنه، مثل البقول و الفاكهه و أشباه ذلك».

و إن كان فيه أن الظاهر إرادته الوصف من قوله: «يخشى عليه الفساد» لقوله: «ما لا» فيكون شاهدا لما سمعته من المقنع الذى يعبر بعبارة غالباً، حتى قيل إنه من مصنفاته، و لكن يسهل الخطب عدم حجيته عندنا.

و من الغريب ما فى كشف اللثام من الاستدلال له بخبر زراره (٢)

الذى قد عرفت دلالة على خلافه باعتبار اشتماله على التمر. و على كل حال فلا ريب فى ضعف القول المزبور.

نعم قد يقال بالاختصاص بما يعتاد أكله دون نفائس الأطعمه التى تدخر غالباً و لا تؤكل شائعا، بناء على انسياق الإطلاق إلى ذلك أو على مراعاة قاعده الاقتصار، خصوصا بعد ما حكى عن بعضهم أنه يفهم منه ذلك.

نعم لم أجد قائلاً باختصاص التمر و المأدوم، و إن كان ظاهر ما سمعته من الخبرين (٣)

ذلك، مع ما قيل من احتمال أن يراد ب

قوله (عليه السلام): «ما خلا ذلك» فى خبر زراره

الإشارة إلى غير البيوت المزبوره، و حينئذ فلا صراحة فيه بالحرمة و إن كان هو كما ترى، نحو ما قيل من أن الروايه الأخرى لا تدل على عدم حل غيرهما إلا بمفهوم

١- ١ المستدرک- الباب- ٢١- من أبواب آداب المائده- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب آداب المائده- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب آداب المائده- الحديث ٢ و ٦.

اللقب الذى هو ليس بحجه، و الأولى من ذلك كله القول بعدم صلاحيتهما لتقييد إطلاق غيرهما من الكتاب (١) و السنه (٢) و الفتاوى.

و كذا لا- فرق بمقتضى الإطلاق المزبور بين كون الدخول بالاذن و عدمه خلافا للمحكى عن ابن إدريس، فقيده جواز الأكل بالأول، و الإطلاق حجه عليه، لكن فى التنقيح «الابن إدريس أن يقول الأكل فى البيت يستلزم الدخول فيه، و اللازم منهى عنه إجماعا إلا بالإذن فكذا الملزوم، و هو الأكل. و أما مع إذن الدخول فلا ينهض الدليل، لأن اللازم و هو الدخول ليس بمنهى عنه، فلا يكون الأكل منهيا عنه، و أيضا الأصل تحريم أكل مال الغير بغير إذنه، خرج ما خرج بالاتفاق، فيبقى الباقي على أصله، و هو التحريم، و أيضا إذن الدخول قرينه داله على إذن الأكل، و حيث لا إذن فلا قرينه، لأن الأكل محرم بالأصل».

و رده فى الرياض بأن «النهى عن الدخول بغير إذن على تقدير تسليمه هنا لا يستلزم النهى عن الأكل بعد حصوله، و التلازم بين النهيين غير ثابت، و ما ذكره من أن الأصل تحريم مال الغير- إلى آخره- مسلم إلا- أن المخصص له فى المسأله من إطلاق الكتاب و السنه موجود، و التمسك بالأصل معه غير معقول، و ما ذكره من أن إذن الدخول قرينه- إلى آخره- فيه أولا منع كونه قرينه، لعدم التلازم بين الأذنين قطعا و ثانيا على تقدير تسليمه نقول: إن عدم الإذن الأول لا يستلزم عدم الإذن الثانى، و لو استلزم فلا ضير فيه بعد الاتفاق- حتى منه- على أن مبنى المسأله جواز الأكل من دون إذن و لا رخصه، فأى ضرر فى عدمه، و إن هذا منه إلا إرجاع المسأله المستثناه عن قاعده النهى عن أكل مال الغير إلا

١- ١ سورة النور: ٢٤- الآيه ٦١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب آداب المائده.

بأذنه إليها، وحينئذ لا يترتب على استثنائها فائده أصلاً، و هو مخالف للاتفاق فتوى و دليلاً).

قلت: هو جيد فى الجملة، إلا- أن الانصاف مع ذلك كله أن يقال: إن الإطلاق منصرف إلى ما هو متعارف من حصول شاهد الحال بالإذن فى الدخول و الأكل، و أنهما على حد سواء فى ذلك، أما لو فرض تصريحه بعدم الاذن فى الدخول أو فهم من حاله ذلك لا يحل له الأكل حينئذ بعد فرض إثمه بالدخول، لعدم انصراف الاذن فى الآيه إلى المفروض، خصوصاً بعد ما عرفت من انصرافها إلى المتعارف الذى هو غير ذلك، كما هو واضح.

و لعل هذا أولى مما ذكره له فى كشف اللثام بعد أن حكى قوله و رده بعموم الآيه قال: «و لكن له أن يقول: إنها إنما أذنت فى الأكل لا فى الدخول، و الأصل حرمة إلا بالإذن، فإذا دخل بغير إذن وجب عليه الخروج، فيحرم عليه اللبث للأكل، و أما حرمة الأكل فلا دليل له ظاهراً، فإنه لا يستلزم اللبث و إن فعله لا يثبت» إذ هو مع أنه كما ترى يمكن مناقشته باقتضاء حرمة الكون حرمة الأكل الذى هو تصرف فى فضاء الدار، إذ هو حينئذ كأكل الغاصب ماله فى الدار المغصوبه.

ثم قال: «و يمكن أن يقال: إنها إذا أذنت فى الأكل أذنت فى ما دونه بطريق أولى، و دخول البيت دونه». و فيه أيضاً ما لا يخفى، خصوصاً بعد ملاحظه النهى فى غيرها (١) عن دخول بيت الغير مع عدم وجدان أحد فيها و عدم الاستئناس.

و التحقيق ما عرفت من كون المراد بالآيه الإذن فيما هو متعارف بين الناس من دخول القريب الدور المذكوره و الأكل فيها من دون إذن.

ثم إن الظاهر أولويه بيوت الأولاد من المذكورين، خصوصا بعد استفاضه النصوص (١)

في توسعه الأمر بالنسبة للوالد، و أن الولد و ماله لأبيه،

و «أن أطيّب ما يأكل الرجل من كسبه و أن ولده من كسبه» (٢)

و يمكن تركه لظهوره، مع احتمال كونه المراد من «بَيوتِكُمْ» في الآية و لو بإرادته الأعم الشامل له، و لا ينافي ذلك معلوميه إباحه بيت الإنسان نفسه له بعد ما ذكر من احتمال كون الوجه في ذكر ذلك مع البيوت المزبوره بيان اتحادها معه و أنها بمنزله بيته و الأمر سهل.

ثم إن الظاهر إرادته الرخصه في الأكل فيها، ف لا يحمل منه للأكل في غيرها إلا ما كان متعارفا من الشىء اليسير المتشاغل في أكله و لو بعد الخروج عنها، نعم لا يتعدى إلى غير ذلك من أموالهم، اقتصارا فيما خالف الأصل المزبور على المتيقن و إن كان هو أقل مما يتلفه بالأكل و ل

قوله (عليه السلام) (٣) فيما مضى: «و أما ما خلا ذلك من الطعام فلا».

بل الظاهر عدم التعديه إلى المأكول في غير البيوت لقاعده الاقتصار و غيرها.

نعم قد ذكر غير واحد أنه يرخص فيما يدل عليه الأكل بمفهوم الموافقه كالشرب من مائه و الوضوء به، أو دل عليه بالالتزام، كالكون بها حالته، و هو جيد إلا في دعوى فهم الوضوء و نحوه.

نعم لا- بأس بدخول البيوت لغير الأكل أو الكون بها بعده أو قبله للسيره، و لأنه المفهوم من الرخصه المزبوره على معنى أنه لا جناح عليكم في الدخول و لا في الأكل.

١- ١ الوسائل- الباب- ٧٨- من أبواب ما يكتسب به من كتاب التجاره.

٢- ٢ سنن البيهقي- ج ٧ ص ٤٧٩ و ٤٨٠.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب آداب المائده- الحديث ٢.

و المراد بالآباء و الأمهات ما يشمل الأجداد و الجدات الذين هم أولى من الأعمام و العمات، للسيره أيضا، و لانساق ذلك من الجمع هنا.

و أما «ما مَلَكْتُمْ مَفَاتِحَهُ» فقيل: هو العبد، و قيل: من له عليه و لايه، و قيل: ما يجده الإنسان في داره و لا يعلم به، و قد سمعت ما في

المرسل (١) الذي هو كالصحيح من أنه «الرجل له و كيل يقوم في ماله و يأكل بغير إذنه»

و قريب منه ما سمعته في مرفوع على بن إبراهيم (٢).

و في الرياض «أن العمل بهما حسن، إلا أن حصر الفرد فيما تضمناه مشكل، بل ينبغي الرجوع فيه إلى العرف».

و فيه أن من القطوع عدم إرادته معناه حقيقه على وجه يكون عنوانا للرخصه كى يرجع فى معناه إلى العرف، بل المراد به المعنى الكنائى، و لا يبعد إن لم يكن إجماعا على عدمه إرادته ما تحقق فيه الاذن من ملك المفاتيح الذى هو كناية عرفيه على إطلاق التصرف، كما سمعته فى المرفوع، و حينئذ يكون المراد بالآيه بيان الرخصه للأكل من البيوت المزبوره من دون تحقق إذن مخصوصه و بيانها فيما تحقق الاذن فى غيرها من البيوت، فلا يكون حينئذ مملوك المفاتيح من البيوت التى يصح الأكل منها من غير إذن من صاحبه.

نعم يتجه الرجوع إلى العرف فى الصديق الذى لا حقيقه له شرعيه كما أوما إليه

فى الصحيح (٣)

«ما يعنى بقوله أَوْ صَدِيقِكُمْ؟ قال: هو و الله الرجل يدخل بيت صديقه فىأكل بغير إذنه»

بناء على أن المراد منه الإيكال إلى العرف جوابا عن السؤال.

و على كل حال فلا يلحق بالنسب الرضاع هنا، لقاعده الاقتصار

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب آداب المائده- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب آداب المائده- الحديث ٨.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب آداب المائده- الحديث ١.



بعد انسياق خصوص النسب، والله العالم.

و كذا يستثنى من القاعده المزبوره أكل ما يمر به الإنسان من ثمر النخل على المشهور بالشرايط المذكوره فى محلها الذى منها عدم الكراهه و كذا الزرع و الشجر على تردد من المصنف هنا فيهما، و إن جزم بالجواز فى بيع الثمار الذى قد مر فيه تفصيل الكلام فى المسأله مشبعاً (١) فلاحظ و تأمل، والله العالم.

### [المسأله الرابعه من تناول خمرا أو شيئاً نجسا فبصاقه طاهر ما لم يكن متلوثاً بالنجاسه]

المسأله الرابعه:

من تناول خمرا أو شيئاً نجسا فضلا عن أن يكون متنجسا فبصاقه طاهر ما لم يكن متلوثاً بالنجاسه بلا خلاف أجده فيه، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه، لأصاله الطهاره المقتصر فى الخروج عنها على صورته التغير بالإجماع و إطلاق الأدله بلزوم الاجتناب عن تلك العين النجسه، و إنما لم ينجس البصاق بالملاقاه مع كونه مائعا لعدم الدليل على التنجس بها مطلقا، بل قيل: لا دليل على نجاسه كل مائع كليا إلا الإجماع، و هو مخصوص بالمائعات الظاهره لا الباطنه، بل صرحوا بعدم نجاستها مطلقا، لأنها من توابع الباطن الذى هو كذلك، نعم قد يمنع ذلك بالنسبه إلى بعض أجزاء الغذاء المختلف فى الفم إذا أصابته عين النجاسه.

كل ذلك مضافا إلى

خير أبى الديلم (٢) عن الصادق (عليه السلام) المنجبر بالعمل و بروايه من أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه له

١-١ راجع ج ٢٤ ص ١٢٧-١٣٥.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب النجاسات - الحديث ١ من كتاب الطهاره.

و فيه «رجل شرب الخمر فبزق فأصاب ثوبى من بزاقه، قال: ليس بشىء».

و كذا الكلام فيما لو اکتحل بدواء نجس ف ان دمه طاهر ما لم يتلون بالنجاسة على وجه تكون فيه أجزاء النجاسة، بل النجس منه مع كونه فى الباطن خصوص تلك الأجزاء، لا ما لاقاها من دمه، لما عرفت من عدم تنجس البواطن، لظهور أدله التنجيس فى غيرها.

و لو جهل تلونه فهو على أصل الطهارة و حينئذ فكلما أصاب ثوبا أو غيره و لم يعلم استصحابه جزء من أجزاء النجاسة لم يحكم بنجاسه ما أصابه و إن علم تلوث البزاق فى الفم. و بالجملة لا- يشترط فى الحكم بالطهارة العلم بزوال عين النجاسة عن الفم و العين، فما فى كشف اللثام من احتمال العلم باشتراط ذلك ضعيف، كما هو واضح، و الله العالم.

### [المسألة الخامسة الذمى إذا باع خمرا أو خنزيرا ثم أسلم و لم يقبض الثمن فله قبضه]

المسألة الخامسة:

الذمى إذا باع خمرا أو خنزيرا على مثله فى الاستحلال بحيث ملك الثمن عليه ثم أسلم و لم يقبض الثمن فله قبضه بعد إسلامه للحكم بصحة العقد و إقرارهم عليه المستلزم لاستحقاق العوض، كما إذا أسلم بعد قبضه و بقاء العين فى يده، و ما فى الأخبار

(١)

من تحريم ثمنها لو بقى على عمومه لحرم و إن كان قبضه حين الكفر، و لحرم على المسلم أخذه من الكافر و فاء مثلا عن دين له عليه، و هو معلوم الفساد نسا و فتوى.

ففى

صحيح محمد بن مسلم (١) عن الباقر (عليه السلام) «فى رجل كانت له على رجل دراهم فباع خنازير أو خمرا و هو ينظر فقضاه، قال:

لا بأس، أما للمقضى فحلال، و أما للبائع فحرام».

و منه يعلم ما قرناه غير مره من أن المراد بصحة العقد بالنسبه إليه و ملكه نفس إجراء حكم الصحة و الملك عليه، باعتبار كونهم مقرين على ذلك، لا أنه ملك حقيقه، و على هذا تحمل النصوص (٢)

المزبوره الداله على حرمة ثمنها، كما أوضحناه فى غير المقام و إن اشتبه ذلك على بعض الأعلام، بل فى كشف اللثام هنا بعض ذلك أيضا، فلاحظ.

و على كل حال فلا-ريب فى أنه محكوم بملكه له عليه باعتبار الإقرار المزبور على ما عنده من الأحكام التى منها ملك ثمن الخمر، فهو كالمال الذى قبضه ثمنها عنها ثم أسلم، فله حينئذ مطالبته به و قبضه، كما أن لنا تناوله منه قبل إسلامه فضلا عما بعد إسلامه الذى يجب ما قبله.

و فى الرياض ربما استأنس للحكم المزبور ب

ما ورد فى كتاب المهور من الخبر (٣)

«النصرانى يتزوج النصرانيه على ثلاثين دنا من خمر و ثلاثين خنزيرا ثم أسلما بعد ذلك و لم يكن قد دخل بها، قال: ينظر كم قيمه الخمر و كم قيمه الخنزير فيرسل بها إليها، ثم يدخل عليها».

و فيه أنه لا انس به، و قد مر تفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب النكاح (٤) بل و غيره من الكتب السابقه، و منه يعلم الحال فيما لو كان قد أسلف فى خمر مثلا ثم أسلم، و غير ذلك من فروع المسأله، فلاحظ و تأمل.

١-١ الوسائل- الباب- ٦٠- من أبواب ما يكتسب به- الحديث ٢ من كتاب التجاره.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب ما يكتسب به- من كتاب التجاره.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب المهور- الحديث ٢ من كتاب النكاح.

٤-٤ راجع ج ٣١ ص ٩-٣١.

بالمروى عن يونس (١)

«عن مجوسى باع خمرا أو خنازير إلى أجل مسمى ثم أسلم قبل أن يحل المال، قال: له دراهمه»

و الله العالم.

### [المسألة السادسة يطهر الخمر إذا انقلبت خلا]

المسألة السادسة: يحل (يطهر خ ل) الخمر إذا انقلبت خلا، سواء كان (انقلابها خ) بعلاج أو من قبل نفسها، و سواء كان ما يعالج به عينا باقيه أو مستهلكه، و إن كان يكره العلاج، و لا كراهيه فيما ينقلب، من نفسه، و لو ألقى فى الخمر خلا حتى يستهلكه لم يحل و لم يطهر، و كذا لو ألقى فى الخل خمرا فاستهلكه الخل.

وقيل و القائل الشيخ فى محكى النهايه و تبعه غيره يحل إذا ترك حتى يصير الخمر الملقى خلا أو المأخوذ منه و لا وجه له يعتد به، كما تقدم الكلام فى ذلك كله و غيره مفصلا فى كتاب الطهاره (٢) فلاحظ و تأمل.

---

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ٢ من كتاب التجاره.

٢- ٢ راجع ج ٦ ص ٢٨٤ - ٢٩٢.

**[المسألة السابعة أواني الخمر من الخشب و القرع و الخزف غير المغضور لا يجوز استعمالها]**

المسألة السابعة لا- خلاف و لا إشكال فى جواز استعمال أواني الخمر الصلبة التى لا ينفذ فيها بعد تطهيرها منه، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى عموم الأدلة و خصوصها.

نعم قال الشيخ و تبعه عليه غيره أواني الخمر الرخوة التى ينفذ فيها المتخذة من الخشب و القرع و الخزف غير المغضور لا يجوز استعمالها، لاستبعاد تخلصها منه باعتبار سرعه نفوذه فيها، للطفاته و لبعض النصوص (١)

و لكن الأقرب الجواز بعد إزاله عين النجاسة و غسلها بالقليل أو الكثير مره واحده أو ثلاثا أو سبعا على الخلاف المتقدم فى كتاب الطهارة (٢) هو و تفصيل المسألة و ذكر النصوص (٣)

فيها على وجه لم يبق معه إشكال فى جواز الاستعمال.

بل قد ذكرنا هناك أن النصوص المزبوره لا تدل على الكراهه فضلا عن الحرمة، لكونها مساقه للمنع عن الانباز فيها المحلل، مخافه صيرورته به خمرا و لو باعتبار ما فى الإناء من الرائحة، لا لجواز استعمالها بعد الغسل الذى لو سلم عدم نفوذ الماء فى أجزائه التى تخللها الخمر لا- يمنع من حصول التطهير به لما يصل إليه منها، فان تطهير الباطن و غسله يحصل بوصول الماء إليه كما فى المحشو و الملبد و نحوهما، فيبقى ما لا يصل إليه منها

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٢- من أبواب النجاسات- الحديث ٢ من كتاب الطهارة.

٢- ٢ راجع ج ٦ ص ٣٥٢- ٣٥٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الأشربة المحرمة.

على النجاسه دون غيره، و لا- تسرى نجاسته، لكون الجزء الملاقي له تحققت طهارته بتحقق غسله، فهو كما لو غسلت بعض الجسم المتنجس و بقى الباقي منه، فإنه يظهر ذلك المغسول و إن كان متصلاً بالمتنجس إلا أنه اتصال مغسول حصل طهارته بتحقق الغسل فيه بغيره مما لم يحصل فيه مسمى الغسل، و مثله لا يقتضى التنجيس عندنا، لأن السرايه بهذا المعنى ليست من مذهبنا كما هو واضح، فتأمل.

### [المسأله الثامنه لا يحرم شىء من الربوبات و الأشربه]

المسأله الثامنه لا خلاف معتد به فى أنه لا يحرم شىء من الربوبات و الأشربه من السكنجيين و الجلاب و نحوهما عدا ما عرفت و إن شم منه رائحه المسكر كرب الرمان و التفاح و السفرجل و التوت و غيرها لأنه لا يسكر كثيره و للإجماع بقسميه عليه و الأصل و النصوص (١)

التي تقدمت هى و غيرها من أدله المسأله فى كتاب الطهاره (٢).

نعم قد يحرم بالعارض، كما إذا أدى ذلك إلى التهمه بشربه، و

عن النبى (صلى الله عليه و آله) (٣)

«أنه شرب يوماً عسلاً فقالت له بعض زوجاته: إني أشم منك رائحة الخمر، فقال: إني شربت عسلاً، فألى على نفسه أن لا يشرب من ذلك بعد ذلك»

و الله العالم.

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الأشربه المحرمه.

٢- ٢ راجع ج ٦ ص ٣٧ - ٣٨.

٣- ٣ البحار - ج ٦٦ ص ٢٩٢ مع الاختلاف فى اللفظ، و فيه «ريح المغاير» راجع البحار ج ٢٢ ص ٢٢٩ الطبع الحديث.

**[المسألة التاسعة يكره أكل ما باشره الجنب و الحائض إذا كانا غير مأمونين]**

المسألة التاسعة:

يكره أكل ما باشره الجنب و الحائض إذا كانا غير مأمونين، و كذا يكره أكل ما يعالجه من لا يتوقى النجاسات و لا يحرم شىء من ذلك و إن ظن نجاسته على الأصح، كما تقدم الكلام فى ذلك مفصلاً فى كتاب الطهارة (١) و الله العالم.

و كذا يكره أن يسقى الدواب شيئاً من المسكرات ل

خبر أبى بصير (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «سألته عن البهيمه و البقره و غيرها تسقى أو تطعم ما لا يحل للمسلم أكله أو شربه أ يكره ذلك؟

قال: نعم يكره ذلك»

المراد منه معناها المصطلح لا الحرمه، ك

خبر غياث (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) كره أن تسقى الدواب الخمر».

و فحوى ما دل على النهى عن سقيها الطفل،

قال الصادق (عليه السلام) فى خبر أبى الربيع (٤): «لا يسقيها عبد لى صبياً و لا مملوكاً إلا سقيته مثل ما سقاه من الحميم يوم القيامة معذبا بعد أو مغفورا له».

و خبر عجلان (٥)

«قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): المولود يولد فنسقيه الخمر، فقال: ألا من سقى مولوداً مسكراً سقاه الله من الحميم و إن غفر له».

و خبره الآخر (٦) عنه (عليه السلام) أيضاً، قال: «يقول

١-١ راجع ج ١ ص ٣٧٧-٣٨١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الأشربة المحرمه - الحديث ٥.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الأشربة المحرمه - الحديث ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الأشربة المحرمه - الحديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الأشرية المحرمه - الحديث ٢.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الأشرية المحرمه - الحديث ٣.



اللَّه عز و جل: من شرب مسكرا أو سقاه صبيا لا يعقل سقيته من ماء الحميم مغفورا له أو معذبا».

و فى المروى عن الخصال بسنده إلى على (عليه السلام) (١)

«من سقى صبيا مسكرا و هو لا يعقل حسبه الله عز و جل فى طينه خبال حتى يأتى مما صنع بمخرج».

و فى المروى عن عقاب الأعمال مسندا (٢) عن النبى (صلى الله عليه و آله) «من شرب الخمر سقاه الله من سم الأسود و من سم العقارب- إلى أن قال:- و من سقاه يهوديا أو نصرانيا أو صابئا أو من كان من الناس فعليه كوزر من شربها»

و الله العالم.

و كذا يكره الإسلاف فى العصير ل

خبر يزيد بن خليفه (٣)

«كره أبو عبد الله (عليه السلام) بيع العصير بتأخير»

بناء على إرادته السلف منه أو الأعم منه و من بيعه مشروطا تأخيره إلى مده.

لكن عن النهايه الاستدلال على ذلك بأنه لا يؤمن أن يطلبه من صاحبه و يكون قد تغير إلى حال الخمر، فاعترضه ابن إدريس بأن السلف لا يكون إلا بالذمه و لا يكون فى العين، فإذا كان فى الذمه لزمه تسليم ما فى ذمته من العصير من أى موضع كان، سواء تغير ما عنده إلى حال الخمر أم لم يتغير، فلا وجه للكراهه.

و أجاب عنه الفاضل بإمكان أن يريد بالسلف بيع عين مشخصه يسلمها إليه فى وقت معين، و أطلق عليه السلف مجازا، كما ورد السلف فى مسك (مسوك خ ل) الغنم مع المشاهده، أو يحمل على الحقيقه و تعذر عليه تحصيل العصير عند الأجل لانقلابه كذلك.

١-١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الأشربه المحرمه- الحديث ٦.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الأشربه المحرمه- الحديث ٧.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٥٩- من أبواب ما يكتسب به- الحديث ٣ من كتاب التجاره.

و فى المسالك «لا- يخفى ما فى هذا الجواب من التكلف، وقوه كلام ابن إدريس» قلت: قد عرفت أن الأصل الخبر المزبور الذى يكفى فى الكراهه المتسامح فيها، والأمر سهل.

و كذا يكره أن يستأمن على طبخه من يستحل شربه قبل أن يذهب ثلثه إذا كان مسلماً وإن أخبر بطبخه على الثلث، وفاقاً للفاضل فى محكى تلخيصه وإرشاده و تحريره.

وقيل كما عن النهايه و السرائر و الجامع و الإيضاح و الدروس و التنقيح و غيرها لا يجوز مطلقاً.

و الأول الذى هو الجواز أشبه بأصول المذهب و قواعده التى منها تصديق صاحب اليد على ما يده، و منها حمل فعل المسلم على الأحسن الذى هو الصحه الواقعيه و إن لم يخبر، و لذا يستحل المجتهد و مقلدته ما فى يد مجتهد آخر و مقلدته محال الاختلاف فى الطهاره و الحل و غيرهما، بل عليه مدار الناس فى ذبائح العامه و أخذ الجلود منهم و غير ذلك مع اختلاف مذاهبهم، و أصاله عدم ذهاب الثلثين مقطوعه بإخبار صاحب اليد و حمل فعل المسلم على الصحه الواقعيه، خصوصاً إذا كان الغليان الذى هو عنوان التحريم قد استفيد من إخباره.

و ل

صحيح معاويه بن وهب (١) سأل الصادق (عليه السلام) «عن البختج، فقال: إذا كان حلوا يخضب الإناء و قال صاحبه: قد ذهب ثلثاه و بقى الثلث فاشربه».

و حسن عمر بن يزيد (٢)

«إذا كان يخضب الإناء فلا بأس».

و من هنا يتجه حمل

حسن عمر بن يزيد (٣) سأل «عن الرجل يهدى

١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ٢ «إذا كان يخضب الإناء فاشربه»

٣- ٣ . الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ١.

إلى البختج من غير أصحابنا، فقال: إن كان ممن يستحل المسكر فلا تشربه، وإن كان ممن لا يستحل فاشربه»  
على الكراهه.

كموثق ابن عمار (١) سأل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيني بالبختج وهو يقول قد طبخ على الثلث، وأنا أعرف أنه يشربه على النصف، فقال: لا تشربه، قلت: فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث ولا يستحله على النصف يخبرنا أن عنده بختجا على الثلث قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه يشرب منه، قال: نعم».

و صحيح علي بن جعفر (٢) سأل أخاه (عليه السلام) «عن الرجل يصلى إلى القبلة لا يوثق به أتى بشراب زعم أنه على الثلث فيحل شربه قال: لا يصدق إلا أن يكون مسلما عارفا».

و الموثق (٣)

«عن الرجل يأتي بالشراب فيقول: هذا مطبوخ على الثلث، قال: إن كان مسلما ورعا مؤمنا فلا بأس أن يشرب».

لقصورها أجمع عن مقاومه ما عرفت، خصوصا و ليس فى الأخير إلا ثبوت البأس الذى يجامع الكراهه، كما أن سابقه فىمن لم يعلم استحلاله و لا يقول به الخصم، بل لا يقول باعتبار الإسلام و المعرفة فى قبول إخبار صاحب اليد، بل هو مناف لما سمعته فى ذيل الموثق السابق عليه.

و على كل حال فلا ريب فى قصورها عن مقاومه ما سمعته من قاعده إخبار صاحب اليد و قاعده الصحه فى فعل المسلم، فيتجه حملها على ضرب من الكراهه، و الاحتياط عن خصوص الخمر و المسكر و العصير باعتبار شده ما ورد (٤).

فيه من المبالغه فى تحريمه. فما فى كشف اللثام

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ٤.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ٧.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ٦.
  - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الأشربه المحرمه.

و الرياض من الحرمة واضح الضعف.

و من الغريب ما فى الأول، فإنه بعد أن ذكر الموثق الأول قال:

«و إذا حرم بمجرد كونه ممن يشربه على النصف فمع استحلاله أولى، و إذا حرم مع إيمانه و إخباره فبدونهما أولى» ضرورة بناء الأولويه المزبوره على ثبوت الحكم فى الأصل، و هو معلوم العدم، بل أولى من ذلك القول بإشعاره بإرادته الكراهه من النهى فى غيره أيضا بعد معلوميه إرادتها من النهى فيه، و الله العالم.

و كذا يكره الاستشفاء بمياه الجبال الحاره كما يستعمله الأكراد بلا خلاف أجده فيه، ل

خبر مسعده بن صدقه (١) عن الصادق (عليه السلام) «نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن الاستشفاء بالحميات، و هى العيون الحاره التى تكون فى الجبال التى يوجد فيها رائحة الكبريت، فإنها تخرج من فوح جهنم»

القاصر عن معارضه الأصول و العمومات المتضمنه للجواز، خصوصا بعد

مرسل محمد بن سنان (٢)

«كان أبى يكره أن يتداوى بماء الكبريت»

و لذا حمل على الكراهه، نعم قد يستفاد من تعليله كراهيه مطلق استعماله، و الله العالم.

### [النظر فى حال الاضطرار]

#### إشاره

و كيف كان ف من اللواحق النظر فى حال الاضطرار و ذلك لأن كل ما قلنا بالمنع من تناوله فالبحث كان فيه مع الاختيار و أما مع الضروره فلا خلاف فى أنه يسوغ تناول ما عدا الخمر منه، قيل: أو الطين، بل الإجماع بقسميه عليه.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب الماء المضاف - الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤- من أبواب الأشربه المباحه - الحديث ٢.

مضافا إلى قوله تعالى (١) «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَ مَا أَهْلًا بِهِ لَعَنَ اللَّهُ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ». و قوله تعالى (٢): «فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصِهِ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ

فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ». و قوله تعالى (٣) «وَ مَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ».

و إلى قاعده نفي الضرر و الضرار (٤)

و نفي الحرج (٥)

و إراداه اليسر (٦)

و سهوله المله و سماحتها (٧)

و قاعده

«كلما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»

التي يفتح منها ألف باب (٨).

و إلى ما في

خبر المفضل الطويل (٩) من «أنه تعالى علم ما تقوم به أبدانهم و ما يصلحهم فأحله لهم و أباحه تفضلا منه عليهم به لمصلحتهم، و علم ما يضرهم فنهاهم عنه و حرمه عليهم، ثم أباحه للمضطر، فأحله في الوقت الذي لا يقوم بدنه إلا به، فأمره أن ينال منه بقدر البلغه

١-١ سورة البقرة: ٢- الآيه ١٧٣.

٢-٢ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣.

٣-٣ سورة الأنعام: ٦- الآيه ١١٩.

٤-٤ الاستفادة من الروايات المرويه في الوسائل - الباب - ١٢ - من كتاب إحياء الموات.

٥-٥ المصطاده من الآيه الكريمه المذكوره في سورة الحج: ٢٢- الآيه ٧٨.

٦-٦ المأخوذه من الآيه الشريفه الوارده في سورة البقرة: ٢- الآيه ١٨٥.

٧-٧ الاستفادة من الروايات العديده التي منها ما رواه في الكافي ج ٢ ص ١٧ و منها ما رواه في الوسائل في الباب - ١ - من

أبواب مقدمه العبادات - الحديث ٢٦ و غيرهما.

٨-٨ استفيدت هذه القاعده من الروايات المرويّه في الوسائل في الباب-٣- من أبواب قضاء الصلوات من كتاب الصلاه.

٩-٩ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأّطعمه المحرمه- الحديث ١.

لا غير»

و نحوه مرسل محمد بن عبد الله (١)

و محمد بن عذافر (٢)

و إلى

مرسل الصدوق المروى عن نواتر الحكمة (٣)

«من اضطر إلى الميتة و الدم و لحم الخنزير فلم يأكل شيئاً من ذلك حتى يموت فهو كافر».

و مرسل الدعائم (٤) عن علي (عليه السلام) «المضطر يأكل الميتة و كل محرّم إذا اضطر إليه».

و عن التفسير المنسوب إلى العسكري (عليه السلام) (٥)

«قال الله سبحانه: فمن اضطر إلى شىء من هذه المحرمات فإن الله غفور رحيم، ستار لعيوبكم أيها المؤمنون رحيم بكم حتى أباح لكم فى الضرورة ما حظره فى الرخاء»

و إلى غير ذلك من النصوص التى سيمر عليك بعضها.

و حينئذ فليكن النظر فى المضطر و كيفية الاستباحه،

### [أما المضطر]

أما المضطر ف عن النهايه هو الذى يخاف التلف على نفسه لو لم يتناول قال فيها: «و لا يجوز أن يأكل الميتة إلا إذا خاف تلف النفس، فإذا خاف ذلك أكل منها ما يمسك ريقه، و لا يتملاً منه».

و فى المسالك «وافقته عليه تلميذه القاضى و ابن إدريس و العلامة فى المختلف» و لعله لأنه المتيقن فى الرخصه، و لخبر

المفضل (٦)

و مرسل

- ١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.
- ٢-٢ أشار إليه في الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١ و ذكره في علل الشرائع ص ٤٨٣ ط النجف.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٥٦- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣.
- ٤-٤ المستدرک - الباب - ٤٠- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤.
- ٥-٥ المستدرک - الباب - ٤٠- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٥.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١.



محمد بن عبد الله (١)

و محمد بن عذافر (٢)

المتقدمين.

و فيه أن عنوان الرخصة المضطر الذي لا ريب في تحقيقه بغير ذلك و الخبران المزبوران بعد الإغماض عن السند لا دلالة فيهما على الاختصاص و آية المخمصة مع عدم القائل بتقييد الاضطرار فيها حتى من الخصم لا تصلح لتقييد إطلاق غيرها لو سلم ظهورها في التقييد من جهة الشرطية.

و من هنا قال المصنف بل المشهور كما في المسالك و كذا يتحقق الاضطرار لو خاف المرض بالترك بل و كذا لو خاف (خشى خ ل) الضعف المؤدى إلى التخلف عن الرفقة مع ظهور أماره العطب بذلك أو إلى ضعف عن الركوب أو المشى المؤدى إلى خوف التلف.

بل الظاهر تحقيقه بالخوف على نفس غيره المحترمه، كالحامل تخاف على الجنين، و المرضع على الطفل، و بالإكراه و بالتقيه الحاصله بالخوف على إتلاف نفسه أو نفس محترمه أو عرضه أو عرض محترم أو ماله أو مال محترم يجب عليه حفظه، أو غير ذلك من الضرر الذى لا يتحمل عادة، بل لو كان مريضاً و خاف بترك تناول طول المرض أو عسر علاجه فهو مضطر خوفاً.

و لا فرق في ذلك كله بين السفر و الحضر، إذ المدار على صدق الاضطرار الظاهر تحقيقه بخوف الضرر الذى لا يتحمل عادة إذا كان خوفاً معتداً به عند العقلاء، لا مجرد و هم فضلاً عن العلم و الظن، بل قد يدعى تحقيقه عرفاً مع عدم معارضه واجب من حفظ النفس و نحوه.

و على كل حال متى تحقق الاضطرار عرفاً فحينئذ يحل له تناول

---

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ١.

٢- ٢ راجع التعليقه ٢ ص ٤٢٦.

ما يزيل به تلك الضرورة، و لا- يختص ذلك نوعا من المحرمات إلا ما سنذكره عن قريب إنشاء الله، لإطلاق الآيات (١) و الروايات (٢)

و غيرهما من الأدله السابقه على الرخصه فى الجميع.

و كيف كان ف لا يترخص الباغى لقوله تعالى (٣):

«فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ» بل فى الإيضاح الإجماع عليه و على العادى و إن اختلف فى المراد منهما، فى المتن و غيره الباغى هو الخارج على الامام العادل.

قال الصادق (عليه السلام) فى مرسل البزنطى (٤): «الباغى: الذى يخرج على الامام و العادى: الذى يقطع الطريق لا يحل له الميته»

و عن النبىان و مجمع البيان أنه المروى عن الصادقين (عليهما السلام) (٥).

و قيل كما عن الحسن و قتاده و مجاهد الذى يبغى الميته و يتلذذ بها.

و قيل كما عن الزجاج: المفرط المتجاوز للحد الذى أحل له.

و قيل كما عن ابن عباس: غير المضطر، و لعله يرجع إلى ما سمعته عن الحسن، و كذا ما قيل من أنه المستحل لها.

و عن النهايه و ابنى البراج و إدريس أنه باغى الصيد بطرا و لهوا للخبرين الآتين (٦).

و كذا لا يترخص العادى، و هو كما عن النهايه و ابنى البراج و إدريس، و فى مرسل البزنطى (٧)

المتقدم قاطع الطريق.

١-١ المتقدمه فى ص ٤٢٥.

٢-٢ المتقدمه فى ص ٤٢٦.

٣-٣ سورة البقره: ٢- الآيه ١٧٣.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٥٦- من أبواب الأطعمه المحرمه- الحديث ٥.

٥-٥ الوسائل- الباب- ٥٦- من أبواب الأطعمه المحرمه- الحديث ٦.

٦-٦ الوسائل- الباب- ٥٦- من أبواب الأشربه المحرمه- الحديث ١ و ٢.

٧-٧ الوسائل- الباب- ٥٦- من أبواب الأطعمه المحرمه- الحديث ٥.

وقيل كما عن الحسن و قتاده و مجاهد: هو الذى يعدو شبعه و عن ابن عباس: أنه الذى يعدو سد الرمق، و عن الزجاج: المقصر و قيل: المتزود منها. و قيل: العادى بالمعصيه طريقه المحقين. و عن التبيان و مجمع البيان أنه مع تفسير الباغى بالخارج على الامام هو المروى عن الصادقين (عليهما السلام) (١).

و فى خبر عبد العظيم الحسنى (٢) عن الباقر (عليه السلام) و خبر حماد بن عثمان (٣) عن الصادق (عليه السلام) أنه السارق،

قال فى الأخير فى قوله تعالى (٤) «فَمَنْ اضْطُرَّ» إلى آخرها: «الباغى باغى الصيد، و العادى السارق، ليس لهما أن يأكلا الميتة إذا اضطرا، هى حرام عليهما، ليس هى عليهما كما هى على المسلمين، و ليس لهما أن يقصرا فى الصلاة».

و فى الأول فى قوله عز و جل «فَمَنْ اضْطُرَّ» إلى آخرها:

«العادى السارق، و الباغى الذى يبغي الصيد بطرا و لهوا لا ليعود به على عياله، ليس لهما أن يأكلا الميتة إذا اضطرا، هى حرام عليهما فى حال الاضطرا، كما هى حرام عليهما فى حال الاختيار، و ليس لهما أن يقصرا فى صوم و لا صلاة فى سفر».

قلت: قد يقال: إن الظاهر إرادته المعنى المطابق لقوله تعالى فى

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٦ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٦ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ١ عن محمد بن على الرضا عليه السلام و هو الصحيح، لأن عبد العظيم عدوه من أصحاب الجواد و الهادى و العسكرى عليهم السلام فهو لم يدرك الباقر عليه السلام.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٦ - من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٢.

٤- ٤ سورة البقره: ٢ - الآية ١٧٣.

الآيه الأخرى (١) «غَيْرَ مُتَّجَانِفٍ لِإِثْمٍ» من الباغى و العادى، للاتفاق ظاهرا على تفسير المتجانف للإثم بالميل إلى أكل الميتة استحلالاتا أو اقترافا للإثم، بخلاف البغى و العدوان الذى قد عرفت الاختلاف فى تفسيرهما و إن كان منه ما ينطبق على ما ذكرنا.

و منه يظهر رجحان ذلك على احتمال العكس، بأن يراد بالمتجانف للإثم خصوص الباغى و العادى، و حينئذ فيكون المراد الرخصة للمضطر من حيث كونه كذلك، لا المتناول لها القادم على الإثم فى ذلك أو المستحل لها، فإنه لا رخصه لهما و لو فى حال الاضطرار، ضروره عدم كون الباعث لهما الاضطرار بل البغى و العدوان، أى التجانف للإثم فى أكل الميتة حال الاختيار، بل فى الحقيقة لا اضطرار بالنسبه إليه، ضروره عدم حاله امتناع له حتى يكون ما فيه من الحال حال اضطرار له، إذ المنساق من قوله (٢) «فَمَنْ اضْطُرَّ»\* الرخصه للممتنع حال الاختيار إن اتفق اضطراره.

و حينئذ فقوله «غَيْرَ مُتَّجَانِفٍ» كالحال المؤكده و الكاشفه، و كذا قوله «غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ»\* بناء على إرادته معنى غير المتجانف للإثم منهما، و لا- ينافى ذلك النصوص المزبوره التى لم تثبت حجيتها، و مع التسليم يكون ما فيها أمر آخر (٣) تنتفى الرخصه فيه أيضا مضافا إلى ذلك.

و حينئذ فالمتجه بناء على الأول الرخصه للممتنع عنها اختيارا إذا اضطر إليها و لو كان باغيا أو قاطعا للطريق كما عن أبى حنيفة، لإطلاق

١- ١ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣.

٢- ٢ سورة البقره: ٢- الآيه ١٧٣.

٣- ٣ هكذا فى النسختين الأصليتين، و الصحيح «يكون ما فيها أمرا آخر».

الأدلة فضلا عن مطلق العاصى بسفره، و إن استشكل فيه الفاضل من قصر الأخبار على ما ذكر، و من عموم الآيه و الاشتراك فى العله، و استناد الضروره إلى سفر هو معصيه، و المعصيه لا توجب الرخصه.

بل عن الإسكافى و على بن إبراهيم و الشيخ أبى الفتوح الجزم بالعدم، بل ذكر الأول منهم أنه مذهب أهل البيت (عليهم السلام) و هو المحكى عن الشافعى، بناء على أن المراد من الآيه الرخصه للمضطر الموصوف بكونه غير باغ و لا- عاد مطلقا، لا- فى خصوص الأكل الذى هو المنساق من الآيه، إلا أنه لا يخفى عليك ما فى الجميع بعد ما عرفت و الله العالم.

### [و أما كيفية الاستباحه]

و أما كيفية الاستباحه فالمأذون فيه حفظ الرmq مع كون الاضطرار بالنسبه إليه خاصه و حينئذ ف التجاوز حرام، لأن القصد حفظ النفس و الفرض حصوله، فلا ضروره بعده، و من هنا قالوا:

إن الضروره تقدر بقدرها، بل عن ظاهر التبيان و مجمع البيان و روض الجنان و صريح الخلاف الإجماع على حرمه التجاوز.

بل ستسمع عن المنتهى و التذكره ما يؤيد ذلك فى المحرم المضطر لأكل الصيد، سواء بلغ الشبع أو لا، خلافا لبعض العامه، فأباح الشبع، و ضعفه واضح.

نعم لو اضطر إليه للالتحاق بالرفقه جاز أو وجب حيث يجب، و لو افتقر إليه و لكن يتوقع مباحا قبل رجوع الضروره قيل: تعين سد الرmq و حرم الشبع.

و هل للمضطر التروود من الميتة؟ الأقرب ذلك، كما عن أبى على، لاشتراك العله مع الأصل، و يحتمل العدم بناء على حرمه الانتفاع بها، و إنما خرج الأكل بالنص و الإجماع، و ضعفه واضح.

و لو لقيه مضطر آخر لم يجز له بيعها عليه، إذ لا ضروره في البيع و يجب دفعها إليه بغير عوض إذا لم يكن هو مضطرا في الحال و إن توقعه للتساوى في الاحترام و وجوب الحفظ مع رجحان الاضطراب في الحال على المتوقع، لاحتمال العدم.

و هل يجب التناول للحفظ؟ قيل: نعم بل قد يظهر من بعض الإجماع عليه و هو الحق لوجوب دفع الضرر و حفظ النفس و للمرسل (١)

السابق المنجبر بالعمل، خلافا لأحد وجهي الشافعي من جوازه له، لكونه ضربا من الورع، فيكون الصبر عليه كالصبر على القتل لمن يراد منه إظهار كلمه الكفر.

و فيه ما لا يخفى من وضوح الفرق بين الأمرين بعد تسليم الحكم في المقيس عليه، بل الظاهر أن نحو التلف غيره من المضار على النفس المسيحه للتناول، فعلم أنه متى جاز التناول لذلك و جب حفظا للنفس، فليس هنا جواز بمعنى الإباحه و تساوى الطرفين، نعم قد يأتي ذلك في غير النفس.

و على كل حال ف ظهر لك أنه لو أراد التنزه و الحال حاله خوف التلف للنفس بل أو الضرر الذي لا يتحمل عليها لم يجز ذلك، لأنه إلقاء بيده في التهلكه و لما سمعته، و الله العالم.

و لو اضطر إلى طعام الغير و ليس له الثمن و جب على صاحبه الحاضر غير المضطر إليه بذله، لأن في الامتناع إعانه على قتل المسلم و قد

قال (عليه السلام) (٢): «من أعان على قتل مسلم و لو بشرط

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٦ - من أبواب الأتعمه المحرمه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب القصاص في النفس - الحديث ٤ من كتاب القصاص و فيه «من أعان على قتل مؤمن.» و في المستدرک الباب - ٢ - منها - الحديث ٤ «من أعان على قتل مسلم.»

كلمه جاء يوم القيامه مكتوبا بين عينيه آيس من رحمه الله»

و لأنه يجب عليه حفظ النفس المحترمه و لو لغيره.

خلافاً لمحكي الخلاف و السرائر فلم يوجباه، للأصل بعد منع كونه إعانه، و عدم دليل يدل على وجوب حفظ نفس الغير مطلقاً، حتى لو توقف على بذل المال، إذ ليس إلا الإجماع، و هو في الفرض ممنوع، بل لعل السيره في الأعصار و الأمصار على خلافه في المقتولين ظلماً مع إمكان دفعه بالمال، و في المرضي إذا توقف علاجهم - المقتضى حياتهم باخبار أهل الخبره - على بذل المال.

إلا- أنه لا- يخفى عليك ما في ذلك كله، ضروره المفروغيه من وجوب حفظ نفس المؤمن المحترمه، و ربما يشهد لذلك ما تقدم في النفقات التي أوجبها على الناس كفايه على العاجز، مضافاً إلى النصوص الداله على المواساه و غيرها، بل لعله من الأمور التي استغنت بضرورتها عن الدليل المخصوص.

نعم لو كان هو مضطراً إليه أيضاً لم يجب بذله له إلا أن يكون نبياً أولاً به من نفسه أو وصى نبي كذلك، بل لا يجوز بذله لغيرهما، و إن قال في المسالك: «الأصح الجواز مع التساوى في الإسلام و الاحترام لعموم قوله تعالى (١) «و يُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَ لَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ» و لأن المقصود حفظ النفس المحترمه و هو حاصل بأحدهما، فلا ترجيح».

لكن فيه أن ظاهر الآيه في غير الفرض، كما أن من المعلوم عقلاً و نقلاً تقديم حفظ نفسه التي يعبد الله بها على غيره، بل لعل ذلك من الإلقاء بيده إلى التهلكه، و دعوى كونه كثرات المجاهد لمثله مع ظهور أمارات العطب فإنه غير ملق بل فائز واضح المنع.

فالتحقيق عدم جواز إيثاره، كما لو كان ذميا أو بهيمه أو غيرهما من محترم الدم.

نعم لو لم يكن مضطرا اليه وجب عليه بذله للمضطر اليه كما عرفت، بل فى المسالك «مسلمًا كان أو ذميا أو مستأمنًا» بل فيها «و كذا لو كان يحتاج إليه فى ثانى الحال على الأظهر» و لا يخلو من نظر.

و لو لم يبذله المالك فللمضطر أخذه منه قهرا، بل ذكروا أن له أن يقاتله عليه، بل لعل المتجه وجوب ذلك عليه، بناء على ما سمعته فى المتن من وجوب أكله منها حفظا لنفسه.

إلا- أن ذلك كله لا- يخلو من نظر و إن تجشم بعضهم له بادراجه فى الدفاع، و لكن عليه فلو قتله كان دمه هدرًا، بخلاف العكس، بل فى المسالك «لو منعه- أى غير المضطر- المضطر فمات جوعا ففى ضمانه له وجهان:

من أنه لم يحدث فيه فعلا- مهلكا، و من أن الضروره أثبتت له فى ماله حقا، فكأنه منعه من طعامه» و إن كان لا يخفى عليك ضعف الوجه الثانى.

كما أن ما فيه أيضا من أنه «فى مقدار ما يجب على المالك بذله من سد الرمق أو القدر المشبع وجهان مبنيان على القدر الذى يحل من الميتة» كذلك لما عرفته من وضوح ضعف الثانى منهما عندنا، لأن الضروره تقدر بقدرها، إلا أن يفرض ضرورته إلى أزيد من ذلك.

ثم إن كان المضطر قادرا على دفع ثمنه لم يجب على المالك بذله مجانا قطعا، لأن ضروره الجائع تندفع ببذله الثمن القادر عليه، بل لو كان عاجزا لم يجب بذله كذلك و إن قيل، كما حكاه المصنف بقوله:

و هل له المطالبة بالثمن؟ قيل: لا، لأن بذله واجب فلا يلزم العوض للأصل و معلوميه عصمه مال المسلم، و وجوب البذل عليه لا ينافى ثبوت العوض فى ذمه المبذول له، فهو حينئذ كوجوب بذل



الطعام فى الغلاء على المحتكر و التسعير عليه الذى لا خلاف فى أن له العوض و ليس هو كاستنقاذ المشرف على الهلاك فى عدم وجوب أجره المثل التى لا تندرج فى

عموم «من أتلّف» (١)

و لا غيره مما يقتضى الضمان.

و لعل هذا مرادهم بما ذكروه من الفرق بين المقام و بين تخليص المشرف بأنه هناك يلزمه التخليص و إن لم يكن للمشرف مال، و لا يجوز التأخير إلى تقدير الأجره و تقريرها، بخلاف ما هنا، و إن قال فى المسالك:

«لا يخلو هذا الفرق من قصور».

ثم قال: «و ربما ساوى بعضهم بين الأمرين، حيث يحتمل الحال موافقته على أجره ببذلها أو يقبلها، فلا يلزمه تخليصه حتى يقبل الأجره كالمضطر، كما أنه لو لم يحتمل الحال مساومه المضطر يجب عليه بذله، و لا يلزمه العوض، بخلاف ما إذا احتمل و إن لم يكن هناك مال مقدور عليه» و ظاهره الميل إلى ذلك، إلا- أنه كما ترى، ضروره وضوح الفرق بين المقامين، كوضوح ضمان الثمن فى الأخير، لقاعده «من أتلّف» و غيره بخلاف الأجره.

نعم لو بذله مجاناً و جب عليه قبوله و إن استلزم المنه التى لا تقابل حفظ النفس.

و لو بذله بالعوض و لم يقدره فأكله المضطر كان عليه قيمته فى ذلك الزمان و المكان، لأنه من الإباحه بالعوض، فلا يحتاج إلى معلوميه قدر المبدول، بل له الشيع كائنا ما كان.

و فى المسالك «أو مثله إن كان مثلياً» و فيه أنه مناف لقاعده لا ضرر و لا ضرار لو بذل له ماء مثلاً فى الأرض القفراء و وفاه عند وروده الماء بمثله، فتأمل.

و إن قدر العوض فان لم يفرد له ما يأكله فله الأكل كذلك حتى يشبع مع فرض وقوع التراضى بذلك على أن يكون من الصلح أو الهبه بالعوض أو نحوهما، و إن أفرده فإن كان المقدر ثمن المثل أخذه بعقد بيع جامع لشرائط صحته أو صلح كذلك أو غيرهما أو معاطاتهما، و له أن يأخذ حينئذ ما فضل، و إن كان أكثر من ثمن المثل فسيأتى البحث فيه.

و إن أطعمه المالك و لم يصرح بالإباحه ففى المسالك «فيه وجهان، أحدهما أنه لا عوض عليه، و يحتمل على المسامحه العاديه فى الطعام، سيما فى حق المضطر» و فيه أن الأصل الضمان مع عدم تصريحه بالمجانیه و لو بظهور حال يقوم مقام التصريح.

و منه يعلم ما فى قوله متصلا بما سمعت: «و لو اختلفا فقال المطعم:

أطعمتك بعوض و قال المضطر: بلا عوض ففى تصديق المطعم لأنه أعرف بكيفيه بذله أو المضطر لأصاله براءه ذمته وجهان» ضروره كون المتجه بناء على ما ذكرناه أن القول قول المطعم.

و من الغريب ميله إلى الضمان فى صوره الإيجار بعد ما سمعته منه، قال: «و لو افتقر المضطر إلى وجود الطعام فى فمه فوجره المالك و هو مغمى عليه بنيه العوض ففى استحقاقه العوض وجهان، و الأولى القول بالاستحقاق هنا، لأنه خلصه من الهلاك، و كان كالعفو من القصاص إلى الديه، و لما فيه من التحريض على تدارك المضطرين، و وجه العدم أن المضطر لم يطلب و لم يتناول، فكان المالك متبرعا، و الأقوى الأول» مع أنه يمكن كون الأمر بالعكس، ضروره قوه السبب على المباشر فى الفرض.

ثم قال فيها أيضا: «و كما يجب بذل المال لإبقاء آدمى يجب

بذله لإبقاء البهيمة المحترمه و إن كانت ملكا للغير، و لا يجب البذل للحربى و الكلب العقور، و لو كان للإنسان كلب غير عقور جائع و شاه فعليه إطعام الشاه» و فيه منع، بل قد يقال بأولويه الكلب، لإمكان ذبح الشاه بخلاف الكلب.

هذا كله لو كان صاحب الطعام حاضرا، و لو كان غائبا أكل منه وجوبا و غرم قيمه ما أكل إن كان متقوما، و فى المسالك «و مثله إن كان مثليا» و فيه ما عرفت.

و لا فرق فى ذلك بين القدره على العوض و عدمها، لأن الذمه تقوم مقام الأعيان، و الله العالم.

و إن كان الثمن موجودا و طلب ثمن مثله و جب على المضطر دفع الثمن حفظا لنفسه، و لا يجوز له قهر صاحبه بدونه اتفاقا كما فى كشف اللثام.

و لا- يجب على صاحب الطعام بذله لو امتنع من بذل العوض، لأن الضروره المبيحه لاقتساره مجانا لو قلنا به زالت بالتمكن من البذل نعم قد يقال بوجوب بذله له من غير ذكر المعاوضه و إلزامه بالقيمه بعد ذلك.

و إن طلب زياده عن الثمن قال الشيخ: لا تجب الزياده و ربما حمل على صورته العجز، و فيه أن لفظه المحكى عن مبسوطه على ما فى المسالك- «إذا امتنع صاحب الطعام من بذله إلا- بأزيد من ثمن مثله فان كان المضطر قادرا على قتاله قاتله، فان قتل المضطر كان مظلوما، مضمونا، و إن قتل المالك كان هدرًا، و إن لم يكن قادرا على قتاله أو قدر فتركه حذرا من إراقه الدماء فان قدر على أن يحتال عليه و يشتري منه بعقد فاسد حتى لا يلزمه إلا بثمان مثله فعله، فان لم يقدر إلا على

العقد الصحيح فاشترى بأكثر من ثمن مثله قال قوم: يلزمه الثمن، لأنه باختياره بذل، وقال آخرون لا تلزمه الزيادة على ثمن المثل، لأنه مضطر إلى بذلها، فكان كالمكره عليها، وهو الأقوى عندنا» - خال عن التقييد بذلك، بل ظاهر تعليقه و غيره القدره عليها.

و من هنا قال المصنف و لو قيل: تجب الزيادة كان حسنا و تبعه غيره لارتفاع الضروره بالتمكن من بذل العوض و لو زائدا فلم يجب على المالك بذله، لأنه غير مضطر حينئذ و لعله الأقوى.

نعم لو امتنع صاحب الطعام و الحال هذه أى بذل المضطر الزيادة جاز له قتاله دفعا لضروره العطب لا كما ذكره الشيخ من جواز القتال بدون دفع الزيادة.

و لو واطأه فاشترى بأزيد من الثمن كراهيه لإراقه الدماء قال الشيخ كما سمعته من عبارته لا يلزمه إلا ثمن المثل، لأن الزيادة لم يبذلها اختيارا، و فيه إشكال، لأن الضروره المبيحه للإكراه ترتفع بإمكان الاختيار و لما عرفت من وجوب بذلها عليه، و الله العالم.

و لو وجد ميتة و طعام الغير فان بذل له الغير طعامه بغير عوض أو عوض هو قادر عليه غير مضر بحاله لم تحل له الميتة (١١) بلا خلاف و لا إشكال، لعدم صدق الاضطرار، و إن بذله بزيادة كثيره ففي المسالك «فى تقديمه على الميتة مع القدره أوجه: أحدها أنه لا يلزمه و لا بأس به مع الإضرار بالحال، أما مع عدمه فالمتجه تقديمه عليها، لعدم صدق الاضطرار.

و لو كان صاحب الطعام غائبا أو حاضرا و لم يبذله و قوى صاحبه على دفعه عن طعامه أكل الميتة (١٢) لوضوح صدق الاضطرار فى الأخير، أما الأول فوجه بأن الميتة محرمة لحق الله تعالى المبنى على المساهله، و بأن

إباحه الميتة للمضطر منصوص (١)

عليها، و جواز الأكل من مال الغير بغير إذنه يؤخذ من الاجتهاد، و بأن الميتة يتعلق بها حق واحد لله تعالى، و مال الغير يتعلق به الحقان و اشتغال الذمه، إلا أن الجميع كما ترى.

و الاولى الاستدلال بصدق الاضطرار بعد إطلاق الأدله و عمومها بحرمة التصرف فى مال الغير بغير إذنه، و الممنوع شرعا كالممنوع عقلا، فيتحقق الاضطرار الذى هو عنوان الرخصه.

و منه يعلم وجه ضعف احتمال أكل الطعام لصدق القدره على طعام حلال العين، فأشبهه ما إذا كان المالك حاضرا و بذله، و التصرف فى مال الغير منجبر بثبوت عوضه فى الذمه.

و أضعف منه احتمال تخييره بين الأمرين لتعارض الحقين، نعم يتجه- بناء على ما ذكرنا- ذلك فى الحاضر إذا لم يبذل،

لعموم «الناس مسلطون على أموالهم» (٢)

من غير فرق بين كونه قويا أو ضعيفا.

و حينئذ فالقول بأنه إن كان صاحب الطعام ضعيفا لا يمنع أكل الطعام، و ضمنه، و لم تحل الميتة لا يخلو من نظر.

و دعوى الفرق بينه و بين الغائب- بأن الغائب غير مخاطب بدفعه إلى المضطر، و ماله باق على أصل احترامه، بخلاف الحاضر، فإنه مأمور شرعا بدفعه، فإذا امتنع جاز أخذه قهرا موافقه لأمر الشارع، و لم يكن بسبب ذلك مضطرا إلى الميتة- واضحه الفساد.

و لعله لذا قال المصنف و فيه تردد و إن كان أولى من ذلك الجزم بالعدم، خصوصا بعد الجزم بالحكم فى الغائب، و الله العالم.

و إذا لم يجد المضطر إلا الأدمى ميتا حل له إمساك الرmq من

---

١-١ الوسائل- الباب- ٥٦- من أبواب الأئعمه المحرمه.

٢-٢ البحار- ج ٢ ص ٢٧٢ الطبع الحديث.

لحمه و إن كان محترما إذا لم يكن نبيا أو وصى نبي، و لا- ينافى ذلك كون ميتته محترمه، لإطلاق الرخصه فى الميتة الشامله للفرض عند الاضطرار، و لأن حرمه الحى أعظم من حرمه الميت، بل مقتضى الإطلاق عدم الفرق بين أكله نيا أو مطبوخا أو مشويا، و إن كان الأولى الاقتصار على الأول مع فرض اندفاع الضروره به، محافظه على مقدار الضروره فى هتك حرمة بخلاف الميتة من غيره، فإنه لا احترام لها.

و من ذلك يعلم الوجه فى المستفاد من قول المصنف: «و إذا لم يجد» إلى آخره من أنه إذا وجد المضطر ميتة و لحم آدمى أكل الميتة دون الآدمى من غير فرق بين الخنزير و غيره، نعم ينبغى تقييده بمحترم الميتة من الآدمى دون غيره الذى هو كالخنزير و نحوه.

و كذا المحرم لو وجد الصيد و لحم الآدمى قدم الصيد، و إن قيل بتقديم الميتة على الصيد فى حقه مطلقا، أو إذا لم يقدر على الفداء، كما عن النهاية و التهذيب، و إلا أكل الصيد، لأن الميتة نجسه مضره تنفر عنها الطباع.

و عن أبى على التفصيل بين ميتة ما يقبل الذكاه و بين غيرها، فتقدم الأولى عن الصيد دون الثانية، و عن الصدوق ذلك مع القدره على الفداء.

و عن الخلاف و المبسوط و السرائر بل و التهذيب و الاستبصار فى وجه التفصيل بأنه إن كان الصيد حيا أكل الميتة مطلقا، لأنه إذا ذبح الصيد كان ميتة، أما لو وجد لحم الصيد الذى ذبحه المحل فى الحل كان أولى من الميتة، لأن تحريمه أخف من وجوه: منها أنه طاهر، و منها أنه خاص بالمحرم، و منها أنه لا يضر، و منها أنه لا تنفر منه الطباع، و لكن الشيخ أطلق الحكم فى اللحم، و فصل ابن إدريس بأنه يأكله إن قدر على الفداء و إلا فالميتة.

و الأصل فى ذلك اختلاف الأخبار، ف

فى الحسن (١) أن الحلبي سأل الصادق (عليه السلام) «عن المحرم يضطر فيجد الميتة و الصيد أيهما يأكل؟ قال: يأكل الصيد، أما يجب أن يأكل من ماله؟ قال: بلى قال: إنما عليه الفداء، فليأكل و ليفد».

و فى

خبر إسحاق (٢)

«أن عليا (عليه السلام) كان يقول: إذا اضطر المحرم إلى الصيد و إلى الميتة فليأكل الميتة التى أحل الله له».

و جمع بينهما و نحوهما بوجوه: (منها) التقية. و (منها) الفرق بين المتمكن (٣) من الفداء و عدمه. و (منها) الفرق بين لحم الصيد و الحى منه. و (منها) احتمال الثانى أن لا يكون وجد الصيد أو لم يتمكن منه و إن اضطر إليه. و قد تقدم تحقيق الحال فيها فى الحج (٤).

ثم إن الظاهر وجوب الاقتصار فى الأكل من الصيد على سد الرمق مع فرض كون المضطر إليه ذلك، نحو ما سمعته فى الميتة، بل عن المنتهى نفى الخلاف فيه هنا، بل عن التذكرة الإجماع عليه، خلافا لبعض، فجوز له الشبع، لسقوط الإثم بالاضطرار، و فيه ما لا يخفى بعد ما عرفت، و الله العالم.

و لو كان حيا محقون الدم لم يحل لعدم جواز حفظ النفس بإتلاف أخرى، و لذا لم يكن تقية فى الدماء، و لا فرق فى ذلك بين السيد و العبد و الولد و الوالد و الشريف و الوضيع، بل فى المسالك و الكافر المحترم

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٣- من أبواب كفارات الصيد- الحديث ١ من كتاب الحج.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٣- من أبواب كفارات الصيد- الحديث ١١ من كتاب الحج.

٣- ٣ هكذا فى المبيضة إلا أن الموجود فى النسخة المخطوطة بقلم المصنف طاب ثراه «الفرق بين التمكّن».

٤- ٤ راجع ج ٢٠ ص ٣٣٥ - ٣٤٠.

كالذمي و المعاهد و غيرهما.

نعم لو كان مباح الدم كالحربي و المرتد و الزاني المحصن و غيرهم جاز قتله و حل له منه ما يحل من الميتة و إن كان القتل في بعضهم موقوفا على إذن الامام (عليه السلام) لكن ذلك مع الاختيار.

و لو كان له على غيره قصاص و وجده في حاله الاضطرار قتله قصاصا و أكله، بل في المسالك أن أصح الوجهين جواز قتل الامراه و الصبيان من أهل الحرب، لأنهم ليسوا بمعصومي الدم، و ليس المنع من قتلهم في الاختيار لاحترامهم، و لهذا لا يتعلق به كفاره و لا ديه، بخلاف الذمي و المعاهد و إن كان لا يخلو من نظر، و الله العالم.

و لو لم يجد المضطر ما يمسك ريقه سوى نفسه بأن يقطع قطعه من فخذه و نحوه من المواضع اللحمه فإن كان الخوف فيه كالخوف على نفسه في ترك الأكل أو أشد حرم القطع قطعاً، و إن علم السلامه حل قطعاً، بل و جب.

و إن كان أرجى للسلامه قيل: جاز له أن يأكل من المواضع اللحمه كالفخذ لأنه إتلاف بعض لاستبقاء الكل، فأشبه قطع اليد مثلاً بسبب الأكله. و ليس شيئاً عند المصنف إذ فيه دفع الضرر بالضرر، و لا كذلك جواز قطع الأكله، لأن الجواز هناك إنما هو لقطع السرايه الحاصله، و هنا إحداث سرايه.

لكن قد يناقش بأن حدوث السرايه على هذا التقدير غير معلوم، و الفرض كون المضطر خائف الهلاك بسرايه الجوع على نفسه كسرايه الأكله.

نعم لا يجوز له أن يقطع من غيره ممن هو معصوم الدم اتفاقاً، كما في المسالك، إذ ليس فيه إتلاف البعض لإبقاء الكل، بل الظاهر ذلك



و إن قطع بسلامه المقطوع منه.

و كذا لا يجوز للإنسان أن يقطع جزءا منه للمضطر و إن قطع بالسلامه إلا أن يكون المضطر نبيا، فإنه يجوز و إن قطع بالسرايه، و الله العالم.

و لو اضطر إلى خمر و بول تناول البول و إن كان نجسا، لأنه أخف حرمه منها و عدم الحد عليه، لأنه لا يسلب العقل و الايمان و لا يؤدي إلى شر كالخمر. نعم لو وجد ماء متنجسا قدمه على البول لأن نجاسته عارضيه، كما أنه يقدم ميتة ما يؤكل لحمه على ما لا يؤكل لحمه للخفه.

و لو وجد ميتة ما يؤكل و ما لا يؤكل حيا إلا أنه يقبل التذكيه ذبح ما لا يؤكل و قدمه على الميتة، لنجاستها و أشديه حرمتها كما يعلم من الكتاب (١) و السنه (٢).

. و لذا اقتصر عليها مع أخواتها في الكتاب (٣) بل حصر التحريم فيها مع غيرها في الآيه الأخرى (٤) و إن كان هو إضافيا أو قبل تحريم الغير كما عرفته سابقا.

و كذا يقدم عليها مذبح الكافر و خصوصا من اختلف في ذبيحته لأنه ليس ميتة و إن كان بحكمها، و ليس فيه ما في الميتة من المضار التي علل بها تحريمها (٥).

و بالجملة فالمدار على الترجيح إن حصل لكونه حينئذ أقل قبحا و إلا فالتخير.

١-١ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣ و سورة الأنعام: ٦- الآيه ١٤٥ و سورة النحل: ١٦- الآيه ١١٥.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأطحمة المحرمه.

٣-٣ سورة المائدة: ٥- الآيه ٣ و سورة الأنعام: ٦- الآيه ١٤٥ و سورة النحل: ١٦- الآيه ١١٥.

٤-٤ سورة البقره: ٢- الآيه ١٧٣.

٥-٥ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأطحمة المحرمه- الحديث ١.

و لو لم يجد إلا الخمر قال الشيخ فى المبسوط و محكى الخلاف:

لا يجوز دفع الضروره بهال

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر أبى بصير (١): «المضطر لا يشرب الخمر، لأنه لا يزيده إلا عطشا»

و لفحوى ما سمعته مما دل على حرمه التداوى بها مع الانحصار من الإجماع المحكى و النصوص (٢)

ضروره كونه أحد أفراد الضروره، و لاختصاص مورد الرخصه للمضطر فى الآيات الكريمه (٣) فى غيرها.

و قال الصدوق و ابنا إدريس و سعيد و جماعه على ما حكى عنهم و الشيخ فى النهايه: يجوز، و هو الأشبه بأصول المذهب و

قواعده التى علم منها أهميه حفظ النفس و نفى الحرج و الضرر فى الدين. مضافا إلى خصوص ما تقدم فى خبر المفضل (٤)

و خبرى محمد بن عبد الله (٥)

و محمد بن عذافر (٦)

من التصريح بجواز تناول الخمر للمضطر.

و خصوص

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر حماد بن عيسى و عمار بن موسى (٧)

«فى الرجل أصابه عطش حتى خاف على نفسه فأصاب خمرا، قال: يشرب منه قوته».

و إلى أولويه إباحتها من إباحه ما هو أفحش منها من الميته و الخنزير و غير ذلك، و الله العالم.

و لا يجوز التداوى بها و لا بشىء من الأنبذه، و لا بشىء من

---

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب الأطمعه المحرمه.

٣- ٣ سوره البقره: ٢- الآيه ١٧٣ و سوره المائده: ٥- الآيه ٣ و سوره الأنعام: ٦ الآيه ١١٩.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأطمعه المحرمه- الحديث ١.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الأشربة المحرمه- الحديث ١. و الراوى له هو عمار بن موسى فقط كما فى التهذيب ج ٩  
ص ١١٦- الرقم ٥٠٢.

الأدوية معها شىء من المسكر أو غيره من المحرمات أكلا ولا شربا مع عدم الانحصار بلا خلاف، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه فضلا عن محكيه فى كشف اللثام، لإطلاق أدله التحريم السالمه عن معارضه الرخصه فيه للمضطر المعلوم عدم تحققه فى الفرض.

بل لعله كذلك مع عدم العلم بالانحصار، لعدم تحقق عنوان الرخصه أيضا، بل المشهور على ما فى المسالك و كشف اللثام عدم الجواز حتى مع الانحصار، بل عن الشيخ فى الخلاف و ظاهر المبسوط الإجماع عليه، ل

صحيح الحلبي (١) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن دواء عجن بالخمير، فقال: لا والله ما أحب أن أنظر إليه فكيف أتداوى به، فإنه بمنزله شحم الخنزير أو لحم الخنزير».

و حسن ابن أذينه (٢)

«كتبت إلى الصادق (عليه السلام) أسأله عن رجل ينعث (يبعث خ ل) له الدواء من ريح البواسير فيشربه بقدر سكرجه من نبيذ صلب ليس يريد به اللذه إنما يريد به الدواء، فقال:

لا ولا جرعه، ثم قال: إن الله عز وجل لم يجعل فى شىء مما حرم دواء ولا شفاء».

و خبر أبى بصير (٣) قال: «دخلت أم خالد العبيديه على أبى عبد الله (عليه السلام) و أنا عنده، فقالت: جعلت فداك إنه يعترينى قراقر فى بطنى و قد وصف لى أطباء العراق النبيذ بالسويق، و قد عرفت كراهتك له و أحببت أن أسألك عن ذلك، فقال لها: و ما يمنعك من شربه؟ قالت:

قد قلدتك دينى فألقى الله عز وجل حين ألقاه فأخبره أن جعفر بن محمد

١-١ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ٤.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ٢. و أسقط فى الوسائل بعض قطعات الحديث، و ذكره بتمامه

فى الكافى ج ٦ ص ٤١٣.

أمرنى و نهانى، فقال: يا أبا محمد ألا تسمع هذه المسائل؟ لا، فلا تذوقى منه قطره، و إنما تندمين إذا بلغت نفسك إلى هاهنا، و أوماً بيده إلى حنجرته يقولها ثلاثاً: أفهمت؟ قالت: نعم».

و عن الصادق (عليه السلام) أيضاً (١)

«لا يتداوى بالخمير و لا بالمسكر، و لا تمتشط النساء به، فقد أخبرنى أبى عن جدى (عليه السلام) أن علياً (عليه السلام) قال: إن الله عز و جل لم يجعل فى رجس حرمه شفاء».

إلى غير ذلك من النصوص التى يمكن حملها على عدم الانحصار، كما أنه يمكن إرادته عدم حصر الدواء فى المحرم من التعليل، أو ينزل على الغلبه، على أنه لم نجد القائل به فى غير الخمر.

و لعله لذا- مؤيداً بما سمعته من حل تناوله عند الاضطرار الذى لا ريب فى كون المقام منه بشهاده الوجدان و أهل الخبره، بل و قوله تعالى (٢) «وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا» الظاهر فى حصول نفع به، و

خبر عبد الرحمن بن الحجاج (٣) المروى عن طب الأئمه «إن رجلاً- سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن الترياق، فقال: ليس به بأس، قال:

يا ابن رسول الله إنه يجعل فيه لحوم الأفاعى، فقال: لا تقذره علينا»-

أطلق القاضى الجواز، و تبعه جماعه من متأخرى المتأخرين، و هو الأقوى.

و من الغريب جزم المصنف بالعدم مع قوله و يجوز عند الضروره أن يتداوى بها للعين بل حكاه فى المسالك عن الأكثر، و فى كشف اللثام عن الشيخ و جماعه، مستدلين عليه بعموم و جوب دفع الضرر، و خصوص

١- ١ المستدرک- الباب- ١٥- من أبواب الأشربه المحرمه- الحديث ٤.

٢- ٢ سورة البقره: ٢- الآيه ٢١٩.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٣٦- من أبواب الأطعمة المباحه- الحديث ٨.

خبر هارون بن حمزه الغنوي (١) عن الصادق (عليه السلام) «في رجل اشتكى عينه فبعث له كحل يعجن بالخمير، فقال: هو خبيث بمنزله الميتة فإن كان مضطرا فليكتحل به»

ضروره منافاته للتعليل الذي هو منشأ المنع في السابق.

و لعله لذا كان المحكى عن ابن إدريس المنع هنا أيضا محتجا بالتعليل السابق المؤيد ب

مرسل مروك (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «من اكتحل بميل من مسكر كحله الله بميل من نار»

بعد القول بحرمه مطلق الانتفاع به، لخصوص ما ورد فيه (٣)

مضافا إلى ما سمعته في مطلق الأعيان النجسه.

و لكن لا- يخفى عليك ما في ذلك كله بعد الإحاطه بما ذكرناه من أن الأصح الجواز مع الاضطرار و إن قلنا بحرمه الانتفاع به مطلقا مع عدمه، و يمكن حمل المرسل المزبور عليه، و الله العالم.

**[خاتمه تشمل على أمور]**

**[أما الأكل]**

خاتمه تشمل على أمور

منها في الآداب و هي كثيره اقتصر المصنف منها على اثني عشر أو ثلاثة عشر: الأول و الثاني اللذان أشار إليهما بقوله يستحب غسل

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الأشربه المحرمه - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الأشربه المحرمه.

اليدين قبل تناول الطعام و بعده

للمروى (١) عن النبي (صلى الله عليه و آله) أنه قال: «غسل اليدين قبل الطعام ينفي الفقر، و آخره (و بعده خ ل) ينفي الهم».

و عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢)

«غسل اليدين قبل الطعام و بعده زياده فى العمر. و إماطه للغمر عن الثياب، و يجلو البصر».

و عن الصادق (عليه السلام) (٣)

«من غسل يده قبل الطعام و بعده عاش فى سعه، و عوفى من بلوى فى جسده».

و عن الباقر (عليه السلام) فى خبر أبى حمزه (٤)

«يا أبا حمزه الوضوء قبل الطعام و بعده يذيان (يذهبان خ ل) الفقر، قلت: بأبى و أمى يذهبان؟ قال: يذيان».

و عن الصادق (عليه السلام) (٥)

«من سره أن يكثر خير بيته فليتوضأ قبل حضور الطعام».

و عن النبي (صلى الله عليه و آله) (٦)

«الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر، و بعده ينفي اللمم، و يصح البصر».

و فى المسالك «المراد بالوضوء هنا غسل اليدين» قلت: لعله لأنهم لم يذكروا ذلك فى مستحبات الوضوء، و لم يعهد استعماله

من أهل الشرع بل لعل المستعمل خلافه، مضافا إلى ظهور بعض النصوص (٧)

الآتيه فى البدأ فيه.

و فى كشف اللثام «قد روى استحباب غسل اليدين جميعا و إن لم

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٤ نقل بالمعنى.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٥.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.

٦-٦ المستدرک- الباب- ٤٢- من أبواب آداب المائده- الحديث ٦.

٧-٧ الوسائل- الباب- ٥١- من أبواب آداب المائده- الحديث ٢.



يأكل إلا بإحدهما». قلت: لعل المستفاد مما سمعت من الأخبار السابقة استحباب غسلهما معا كما ذكر، و استحباب غسل اليد التي يأكل بها.

بل فى

خبر سليمان الجعفرى (١)

«أنه ربما أتى بمائده فأراد بعض القوم أن يغسل يده فيقول أبو الحسن (عليه السلام): من كانت يده نظيفه فلا بأس أن يأكل من غير أن يغسل يده»

ما يقتضى الرخصه فى عدم الغسل مع نظافه اليد.

ثم إن إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدم الفرق بين كون الطعام جامدا و مائعا، و لا بين كونه يباشر باليد أو بآله و إن كان الحكم مع المباشرة أكد، بل هو الأصل فى الشرعيه، لأن الأكل من صاحب الشرع و خلفائه كان كذلك.

و الثالث مسح اليدين بالمنديل بعد الغسل من الطعام لا قبله، بل لا يبعد كراهته.

قال الصادق (عليه السلام) (٢): «إذا غسلت يديك للطعام فلا- تمسح يديك بالمنديل، فإنه لا تزال البركه فى الطعام ما دامت النداهه فى اليد».

و عن مرزم (٣)

«رأيت أبا الحسن (عليه السلام) إذا توضأ قبل الطعام لم يمسح (لم يمسح ل) بالمنديل، و إذا توضأ بعد الطعام مسح بالمنديل (مسح المنديل ل)»

و لعل إطلاق المصنف المسح عائد إلى الغسل المتصل به.

و إنما يستحب مسحهما بالمنديل من أثر ماء الغسل لا من أثر الطعام قبله، فان ذلك مكروه، و إنما السنه فى لعق الأصابع.

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب آداب المائده- الحديث ١٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٢- من أبواب آداب المائده- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٢- من أبواب آداب المائده- الحديث ١.

قال الصادق (عليه السلام) (١): «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إذا أكل أحدكم فمص أصابعه التي أكل بها قال الله عز وجل:»

بارك الله فيك».

وقال (عليه السلام) أيضا (٢): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يلحق أصابعه إذا أكل».

وقال (عليه السلام) (٣): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا فرغ من طعامه لقع أصابعه في فيه فمصها».

وقال (عليه السلام) أيضا (٤): «إني لألحق أصابعي حتى أرى أن خادمي يقول: ما أشره مولاي».

وقال (عليه السلام) أيضا (٥): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقطع القصعة، ويقول: من لقع قصعة فكأنما تصدق بمثلها».

وقال (عليه السلام) أيضا (٦): «إنه كره أن يمسح الرجل يده بالمنديل وفيها شئ من الطعام تعظيما للطعام حتى يمصها أو يكون إلى جانبه صبي يمصها».

ثم إنه يستحب مسح الوجه والحاجبين بعد الغسل،

قال الصادق (عليه السلام) (٧): «مسح الوجه بعد الوضوء يذهب بالكلف ويزيد في الرزق».

و عن المفضل (٨)

«دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فشكوت الرمد، فقال: إذا غسلت يدك بعد الطعام فامسح حاجبيك وقل ثلاث مرات:

- ١-١ الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب آداب المائدة الحديث ٢.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب آداب المائدة الحديث ٣.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب آداب المائدة الحديث ٤.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب آداب المائدة الحديث ٥.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب آداب المائدة الحديث ١.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٥٣- من أبواب آداب المائدة - الحديث ١.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٥٤- من أبواب آداب المائدة - الحديث ١.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٥٤- من أبواب آداب المائدة - الحديث ٢.

الحمد لله المحسن المجمل المنعم المفضل، قال: ففعلت فما رمدت عيني بعد ذلك».

نعم لا صراحه في الأخير على كون المسح بهما قبل المسح بالمنديل، بل و لا الأول و إن نص عليها، لكن يمكن كونه المنساق، و الله العالم.

و الرابع التسميه عند الشروع.

قال الصادق (عليه السلام) (١): «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): إذا وضعت المائدة حفيها أربعة آلاف ملك، فإذا قال العبد: بسم الله قالت الملائكة:

بارك الله عليكم في طعامكم، ثم يقولون للشيطان: أخرج يا فاسق، لا سلطان لك عليهم، فإذا فرغوا فقالوا: الحمد لله قالت الملائكة: قوم أنعم الله عليهم فأدوا شكر ربهم، فإذا لم يسموا قالت الملائكة للشيطان:

ادن يا فاسق فكل معهم، فإذا رفعت المائدة و لم يذكروا الله (و لم يذكروا اسم الله عليها خ ل) قالت الملائكة: قوم أنعم الله عليهم فنسوا ربهم».

و قال أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢): «من أكل طعاما فليذكر اسم الله عليه، فان نسي ثم ذكر الله بعد تقياً الشيطان ما أكل و استقبل (و استقبل خ ل) الرجل الطعام».

و عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): من ذكر اسم الله عند طعام أو شراب في أوله و حمد الله تعالى في آخره لم يسأل عن نعيم ذلك الطعام أبدا».

و منه يستفاد استحباب الإتيان بها في الأثناء بعد النسيان كما تسمعه في بعض النصوص (٤)

الآتيه أيضا.

١-١ الوسائل- الباب- ٥٧- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٥٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٥٧- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٥.

٤-٤ راجع التعليقه ٢ ص ٤٥٢.

و عنه (عليه السلام) أيضا (١)

«إذا وضع الغداء أو العشاء فقل:

بسم الله، فان الشيطان يقول لأصحابه: اخرجوا فليس ها هنا عشاء ولا مبيت، وإن نسي أن يسمى قال لأصحابه: تعالوا، فان لكم ها هنا عشاء و مبيتا».

و عنه (عليه السلام) أيضا (٢)

«إن الرجل المسلم إذا أراد أن يطعم طعاما فأهوى بيده و قال: بسم الله و الحمد لله رب العالمين غفر الله عز و جل له قبل أن تصير اللقمة إلى فيه، و لو نسى التسميه فليقل عند الذكر: بسم الله على أوله و آخره».

و يستفاد منه استحباب التحميد معها أيضا.

كما أنه يستفاد من

صحيح ابن الحجاج (٣) عن الصادق (عليه السلام) «إذا حضرت المائدة و سمى رجل منهم أجزأ عنهم أجمعين»

الاجتزاء بتسميه واحد و إن كان يستحب من الجميع.

و الخامس الحمد لله تعالى شأنه عند الفراغ لما سمعته، و

عن النبي (صلى الله عليه و آله) (٤)

«ما من رجل يجمع عياله و يضع مائدته فيسمون في أول طعامهم و يحمدون في آخره فترتفع المائدة حتى يغفر لهم».

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١ و ليس في ذيله «و لو نسى التسميه فليقل.» كما في الكافي ج ٦ ص ٢٩٣ و هذه الجملة مستفاده من روايه داود بن فرقد المرويه في الباب - ٥٨ - من تلك الأبواب - الحديث ١ و لكن ليس فيها: «عند الذكر».

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٦.

بل يستحب أيضا تكراره في الأثناء،

قال زواره (١): «أكلت مع أبي عبد الله (عليه السلام) طعاما فما أحصى كم مره قال: الحمد لله الذي جعلني أشتهيه».

وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢): «اذكروا الله على الطعام و لا- تلفظوا (و لا تلغظوا خ ل) فإنه نعمه من نعم الله و رزق من رزقه يجب فيه عليكم شكره و ذكره و حمده».

و يستحب أن يقول إذا فرغ:

«الحمد لله الذي أطعمنا و سقانا و كفانا و أيدنا و آوانا و أنعم علينا و أفضل، و الحمد لله الذي يطعم و لا يطعم» (٣).

و السادس أن يسمى على كل لون على انفراده عند الشروع في الأكل منه،

قال داود بن فرقد (٤) لأبي عبد الله (عليه السلام): «كيف أسمى على الطعام؟ فقال: إذا اختلفت الآنيه فسم على كل إناء، قلت: فان نسيت أن أسمى، قال: تقول: بسم الله على أوله و آخره»

بناء على إرادته اختلاف الألوان من اختلاف الآنيه فيه.

كما في

المروى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٥) قال: «ضمنت لمن سمي على طعام أن لا- يشتكى منه، فقال ابن الكواء: يا أمير المؤمنين لقد أكلت البارحة طعاما فسميت عليه فأذاني، قال: لعلك أكلت

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٦.

٣- ٣ لما رواه في الوسائل- الباب- ٥٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٩.

٤- ٤ ذكر صدره في الوسائل- الباب- ٦١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١ و ذيله في الباب- ٥٨- منها- الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٦١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.

ألوانا فسميت على بعضها و لم تسم على بعض، قال: نعم، قال: من هاهنا أوتيت يا لكع».

و قال مسمع (١): «شكوت إلى أبي عبد الله (عليه السلام) ما ألقى من أذى الطعام إذا أكلت، فقال: لم تسم، فقلت: إنى لأسمى و إنه ليضرني، فقال: إذا قطعت التسميه بالكلام ثم عدت إلى الطعام تسمى، قلت: لا، قال: فمن هاهنا يضررك، أما أنك لو كنت إذا عدت إلى الطعام سميت ما ضررك».

و عن علي (عليه السلام) (٢): «ما اتخمت قط، لأنى ما رفعت لقمه إلى فمى إلا سميت»

و منهما تستفاد أحكام آخر، و الله العالم.

و لو قال فى الأوانى المتعدده بسم الله على أوله و آخره أجزاء و إن كان تكرارها أفضل.

و السابع يستحب الأكل باليمين مع الاختيار لاستحباب التيامن، بل

قال الصادق (عليه السلام) (٣): «لا تأكل باليسرى و أنت تستطيع»

نعم لو كان له مانع من ذلك فلا بأس.

و الثامن و التاسع أن يبدأ صاحب الطعام و أن يكون آخر من يشبع (يمتنع خ ل) لثلا يحتشموه،

و عن الصادق (عليه السلام) (٤)

«كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) إذا أكل مع القوم أول من يضع يده و آخر من يرفعها، ليأكل القوم».

و العاشر أن يبدأ الغاسل فى غسل اليد قبل تناول بمن على يمينه أى صاحب الطعام بعد غسل يده، ثم

١- ١ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

يدور عليهم إلى الأخير لما عن الكافي و العلل من أن في بعض الأخبار (١)

يغسل أولاً رب البيت يده، ثم يبدأ بمن على يمينه، و إذا رفع الطعام بدأ بمن على يسار صاحب المنزل، لأنه أولى بالصبر على الغمر. و عن البصائر حكاية فعل الكاظم (عليه السلام) كذلك.

و في

خبر مسعده بن صدقه (٢) المروى عن قرب الاسناد عن جعفر ابن محمد عن أبيه (عليهما السلام) «صاحب الرجل يتوضأ أول القوم و آخر القوم بعد الطعام»

إلى غير ذلك من النصوص الداله على استحباب البدأه و الاختتام به.

لكن في

خبر الفضل بن يونس (٣) قال: «لما تغدى عندي أبو الحسن (عليه السلام) و جىء بالطشت بدئ به، و كان في صدر المجلس، فقال: ابدأ بمن على يمينك، فلما أن توضأ واحد أراد الغلام أن يرفع الطشت، فقال: دعها، و اغسلوا أيديكم فيها»

و ظاهره البدأه في الغسل الأول بمن على يمين الخادم، و يحتمل الغسل الأخير.

و في

خبر محمد بن عجلان (٤) عن الصادق (عليه السلام) «الوضوء قبل الطعام يبدأ بصاحب البيت لثلا يحتشم أحد، و إذا فرغ من الطعام بدأ بمن على يمين الباب، حرا كان أو عبدا».

و في كشف اللثام «الظاهر موافقته لخبر الفضل، و أن يمين الباب هو يمين الخادم حين يدخل».

و نحوه

المروى عن المحاسن (٥) إلا أنه قال: «فإذا فرغ من الطعام بدأ بمن على يسار صاحب المنزل».

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣ و ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.

و يمكن أن يكون المستحب كقيمتين، أو أن البدأه بمن على يمين الباب الذى هو يمين الخادم حين يدخل إذا لم يكن صاحب المنزل جالسا أو غير ذلك، و الأمر سهل.

و يستحب الدعاء لصاحب الطعام، و ليختر

ما كان يدعو به رسول الله (صلى الله عليه و آله) (١)

«طعم عندكم الصائمون و أكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة الأخيار».

و الحادى عشر أن يجمع غسله الأيدى فى إناء واحد لخبر الفضل (٢)

السابق، و

عن الصادق (عليه السلام) (٣)

«اغسلوا أيديكم فى إناء واحد تحسن أخلاقكم».

و فى

خبر عبد الرحمن المروى عن المحاسن (٤) قال: «تغدينا عند أبى عبد الله (عليه السلام) فأتى بالطشت، فقال: أما أنتم يا أهل الكوفة فلا تتوضؤون إلا واحدا واحدا، و أما نحن فلا نرى بأسا أن نتوضأ جماعه، قال: فتوضأنا جميعا فى طشت واحد».

و فى

خبر الوليد بن صبيح (٥) قال: «تعشينا عند أبى عبد الله (عليه السلام) ليله جماعه فدعا بوضوء، فقال: تعالوا حتى نخالف المشركين الليله، نتوضأ جميعا»

و لعل المراد جميعا مترتين.

و الثانى عشر و الثالث عشر أن يستلقى الآكل بعد الأكل، و يجعل رجله اليمنى على رجله اليسرى كما فى

خبر البنزطى (٦) عن الرضا (عليه السلام) «إذا أكلت فاستلق على قفاك، و ضع

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.



- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٤.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٧٤- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

رجلك اليمنى على اليسرى».

و يستحب الأكل أيضا بثلاث أصابع أو بمجموعها،

قال الصادق (عليه السلام) (١): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يأكل بثلاث أصابع، ولا يفعل كما يفعل الجبارون، يأكل أحدهم بإصبعيه».

و فى المرفوع (٢)

«كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يستاك عرضا و يأكل هرتا، و الهرت أن يأكل بأصابعه جميعا» (٣).

و ليأكل أيضا مما يليه،

قال الصادق (عليه السلام) (٤): «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إذا أكل أحدكم فليأكل مما يليه».

و قال هو (عليه السلام) أيضا فى حديث آخر (٥): «و يأكل كل انسان مما يليه، و لا يتناول من قدام الآخر شيئا».

و قال (عليه السلام) أيضا (٦): «إن لكل شىء حدا ينتهى إليه و ما من شىء إلا و له حد، فأتى بالخوان فقيل: ما حده؟ قال: حده:

إذا وضع الرجل يده قال: بسم الله و إذا رفعها قال: الحمد لله، و يأكل كل انسان من بين يديه، و لا يتناول من قدام الآخر».

و يكره الأكل متكئا

قال الصادق (عليه السلام) فى خبر معاوية بن وهب (٧): «ما أكل رسول الله (صلى الله عليه وآله)

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٨ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٨ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٢.

٣- ٣ فى الوسائل و الوافى المجلد ٣- الجزء ١١- ص ٦٤ «و يأكل هرتا، و الهرت» و فى الكافى ج ٦ ص ٢٩٧ «و يأكل هرتا، و الهرت» كالجواهر، و تعرض لهذا الحديث فى مجمع البحرين فى مادة «هرت».

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٦٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٢.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٦٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٣.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١.

متكئا منذ بعثه الله إلى أن قبضه تواضعا لله عز وجل»

و نحوه

خبر المعلى ابن خنيس (١) عنه (عليه السلام) أيضا، لكن زاد «و كان يكره أن يتشبه بالملوك، و نحن لا نستطيع أن نفعل».

و سأله (عليه السلام) أيضا عثمان بن عيسى (٢)

«عن الرجل يأكل متكئا، قال: لا و لا منبطحا»

إلى غير ذلك من النصوص.

بل فى

خبر كليب (٣) منها «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ما أكل رسول الله (صلى الله عليه و آله) متكئا قط و لا نحن».

لكن فى خبر عمر بن أبى شعبه (٤)

و

حماد بن عيسى (٥)

«رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يأكل متكئا، ثم ذكر رسول الله (صلى الله عليه و آله) فقال: ما أكل متكئا حتى مات».

و عن محمد بن مسلم (٦)

«أنه دخل على أبى جعفر (عليه السلام) ذات يوم و هو يأكل متكئا، قال: و قد كان يبلغنا أن ذلك يكره، فجعلت أنظر إليه، فدعاني إلى طعامه، فلما فرغ قال: يا محمد لعلك ترى أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) رأته عين يأكل و هو متكئ مذ بعثه الله إلى أن قبضه، ثم رد على نفسه، فقال: لا- و الله ما رأته عين يأكل و هو متكئ منذ بعثه الله إلى أن قبضه، ثم قال: يا محمد لعلك ترى أنه شبع من خبز البر ثلاثة أيام منذ بعثه الله إلى أن قبض، ثم رد على نفسه، ثم قال: لا و الله ما شبع من خبز البر ثلاثة أيام متواليه منذ بعثه الله إلى أن قبضه، أما أنى لا أقول إنه كان لا يجد،

١- ١ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٤ عن عثمان بن عيسى عن سماعة، قال: «سألت أبا عبد الله عليه

- ٣-٣ . الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٨ .
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١٠ .
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١٠ .
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٥ .

لقد كان يجيز الرجل الواحد الماء من الإبل، فلو أراد أن يأكل لأكل، و لقد أتاه جبرئيل (عليه السلام) بمفاتيح خزائن الأرض ثلاث مرات يخيره من غير أن ينقص مما أعده الله له يوم القيامة شيئاً فيختار التواضع لله- إلى أن قال:- وإن كان صاحبكم ليجلس جلسه العبد و يأكل أكله العبد و يطعم الناس خبز البر و اللحم و يرجع إلى أهله فيأكل الخبز و الزيت»

الحديث. محمول (١) على بيان الجواز أو على اقتضاء الوقت ذلك أو غير ذلك.

نعم لا بأس بوضع اليد على الأرض حال الأكل،

قال الصادق (عليه السلام) في خبر ابن الحجاج (٢): «رأني عباد بن كثير البصرى و أنا معتمد يدي على الأرض فرفعها فأعدتها، فقال: يا أبا عبد الله إن هذا لمكروه، فقلت: لا والله ما هو بمكروه».

و في

خبر الفضيل بن يسار (٣)

«كان عباد البصرى عند أبي عبد الله (عليه السلام) يأكل، فوضع أبو عبد الله (عليه السلام) يده على الأرض، فقال له عباد: أصلحك الله أما تعلم أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) نهى عن ذاك؟ فرفع يده فأكل، ثم أعادها أيضا، فقال له أيضا، فرفعها ثم أكل، فأعادها فقال له عباد أيضا، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): والله ما نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن هذا قط».

و على كل حال فالظاهر استثناء ذلك من الاتكاء لو قلنا بدخوله في

١- ١ هكذا في النسختين المخطوطتين، و في عبارته تشويش، و الصحيح «و هو محمول» أو أن يغير قوله قده فيما تقدم: «لكن

في خبر عمر بن أبي شعبة» هكذا «و ما في خبر عمر بن أبي شعبة».

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

مطلقه. و فى المسالك احتمال إرادته بيان الجواز من هذه النصوص، و أن النبى (صلى الله عليه و آله) لم ينه عنه نهى تحريم.

و نحوه ما فى الدروس «و يكره الأكل متكئا، و الروايه بفعل الصادق (عليه السلام) ذلك لبيان جوازه، و لهذا

قال: «ما أكل رسول الله (صلى الله عليه و آله) متكئا قط»

و روى الفضيل بن يسار جواز الاتكاء على اليد عن الصادق (عليه السلام) و أن رسول الله (ص) لم ينه عنه مع أن فى روايه أخرى لم يفعله، و الجمع بينهما أنه لم ينه عنه لفظا و إن كان يتركه فعلا» و فيه أن الموجود فى الخبر أنه (ص) لم يأكل متكئا، لا متكئا على اليد.

نعم يستحب كون الجلوس على الأيسر لما

عن الحسن بن على (عليهما السلام) (١)

«فى المائده اثنتا عشره خصله يجب على كل مسلم أن يعرفها، أربع منها فرض، و أربع منها سنه، و أربع منها تأديب، فأما الفرض فالمعرفه و الرضا و التسميه و الشكر، و أما السنه فالوضوء قبل الطعام، و الجلوس على الجانب الأيسر، و الأكل بثلاث أصابع، و لعق الأصابع، و أما التأديب فالأكل مما يليك، و تصغير اللقمه، و المضغ الشديد، و قله النظر فى وجوه الناس».

و منه يستفاد استحباب أمور آخر، و لا ينافى ما فيه من استحباب الجلوس على الأيسر ما فى غيره من

النصوص (٢)

«أنه (صلى الله عليه و آله) كان يأكل أكله العبد، و يجلس جلسه العبد».

و فى

خبر آخر (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال أمير المؤمنين

١- ١ الوسائل- الباب- ١١٢- من أبواب آداب المائده- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب آداب المائده.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب آداب المائده- الحديث ٢.

(عليه السلام): «إذا جلس أحدكم على الطعام فليجلس جلسه العبد، و لا يضعن إحدى رجليه على الأخرى و يتربع فإنها جلسه يبغضها الله و يمقت صاحبها».

و فى كشف اللثام «قال الخطابي: الاتكاء هنا أن يقعد متمكنا مستويا جالسا، بل السنه أن يقعد عند الأكل مائلا إلى الطعام منحنيا، و قال ابن الأثير: المتكى كل من استوى قاعدا على وطاء متمكنا، و العامه لا تعرف المتكى إلا من مال فى قعوده معتمدا على أحد شقيه، و التاء فيه بدل من الواو، و أصله من الوكاء، و هو ما يشد به الكيس و غيره، كأنه أوكأ مقعدته و شدتها بالعودة على الوطاء الذى تحته، قال: و من حمل الاتكاء على الميل إلى أحد الشقين فأوله على مذهب الطب، فإنه لا ينحدر فى مجارى الطعام سهلا، و لا يسيغه هنيئا و ربما تأذى به».

قلت: لعل الاتكاء فى العرف غير ذلك، نعم الظاهر أن جلسه العبد عدم تمكنه من الجلوس، و الله العالم.

و يكره التملى من الأكل

للنبوى (١)

«ما ملأ ابن آدم وعاء أشر من بطنه، فان كان و لا بد فثلث لطعامك و ثلث لشرابك و ثلث لنفسك»

و قال الباقر (عليه السلام) (٢): «ما من شىء أبغض إلى الله عز و جل من بطن مملوء»

و قال الصادق (عليه السلام) (٣): «إن البطن ليطنى من أكله، و أقرب ما يكون العبد من الله إذا خف بطنه، و أبغض ما يكون العبد إلى الله إذا امتلأ بطنه».

١- ١ المستدرک- الباب- ١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٥ و ٩ مع الاختلاف فى اللفظ.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

و لاستلزام الامتلاء كثره الأكل الذى استفاضت النصوص بكرهته قال الصادق (عليه السلام) فى خبر أبى بصير (١)

و خبر الحسين بن المختار (٢)

و

يونس بن عمار (٣): «كثره الأكل مكروه».

و قال (عليه السلام) أيضا فى خبر أبى بصير (٤)

و خبر صالح (٥): «إن الله يبغض كثره الأكل».

و قال (عليه السلام) (٦): «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): المؤمن يأكل فى معاء واحد، و المنافق يأكل فى سبعة أمعاء»

إلى غير ذلك.

بل لعله المراد من قوله تعالى (٧) «كُلُوا وَ اشْرَبُوا وَ لَا تُسْرِفُوا» خصوصا بعد ما

ورد فيها (٨)

«إن الله تعالى قد جمع الطب فى آيه واحده بقوله كَلُوا وَ اشْرَبُوا وَ لَا تُسْرِفُوا».

و قال عمر بن إبراهيم (٩): «سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: لو أن الناس قصدوا فى المطعم لاعتدلت أبدانهم».

و قال الصادق (عليه السلام) فى خبر حفص بن غياث (١٠): «ظهر إبليس ليحيى بن زكريا (عليه السلام) و إذا عليه معاليق من كل

شىء، فقال له يحيى: ما هذه المعاليق؟ فقال: هذه الشهوات التى أصيب بها ابن آدم، فقال: هل لى منها شىء؟ فقال: ربما شبت

فشغلناك عن الصلاة و الذكر لله، قال: لله على أن لا أملاً بطنى من طعام أبدا

---

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١١ و فيه «ان البطن إذا شبع طغى» كما سيذكره قريبا، و ليس

للحسين فى المقام خبر غيره.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١٠.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٩.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٥.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٦.



٧-٧ سورة الأعراف: ٧- الآيه ٣١.

٨-٨ مجمع البيان ذيل الآيه ٣١ من سورة الأعراف.

٩-٩ الوسائل- الباب- ١- من أبواب آداب المائده- الحديث ٧ عن عمرو بن إبراهيم.

١٠-١٠ الوسائل- الباب- ١- من أبواب آداب المائده- الحديث ٨.

وقال إبليس: لله على أن لا- أنصح مسلماً أبداً، ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): يا حفص لله على جعفر و آل جعفر أن لا يملؤوا بطونهم من طعام أبداً، والله على جعفر و آل جعفر أن لا يعملوا للدنيا»

و منه يستفاد كراهه الشبع أيضاً.

وقال الباقر (عليه السلام) فى خبر أبى عبيده (١) و الصادق (عليه السلام) فى خبر ابن المختار (٢): «إن البطن إذا شبع طغى».

و فى مرفوع على بن حديد (٣)

«قام عيسى بن مريم خطيباً، فقال:

يا بنى إسرائيل لا تأكلوا حتى تجوعوا، و إذا جعتم فكلوا، و لا تشبعوا فإنكم إذا شبعتم غلضت رقابكم و سمت جنوبكم و نسيتم ربكم».

و فى خبر سلمان الفارسى (٤) عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) «أن أكثر الناس شبعاً فى الدنيا أكثرهم جوعاً فى الآخرة».

و قال الصادق (عليه السلام) (٥): «ما كان شىء أحب إلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) من أن يظل جائعاً خائفاً لله».

مضافاً إلى الأمر بالثلث فى الأكل (٦)

بمعنى جعل ثلث بطنه للطعام و الآخر للشراب و الثالث للتنفس.

و إلى إفضائه طول الجشاء الذى

ورد فيه عن النبى (صلى الله عليه و آله) (٧)

«إن أطولكم جشاءً فى الدنيا أطولكم جوعاً يوم القيامة».

و فى آخر (٨) عن الصادق (عليه السلام) «سمع رسول الله (صلى الله عليه و آله) رجلاً يتجشأ، فقال: يا عبد الله اقصر من

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١٠.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٩.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.

- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٥.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٣.

جشاءك، فإن أطول الناس جوعاً يوم القيامة أكثرهم شبعاً في الدنيا».

و إلى ما

في وصيه على (عليه السلام) لكميل (١)

«يا كميل إذا أنت أكلت فطول أكلك يستوف من معك و ترزق منه غيرك، يا كميل إذا استويت على طعامك فاحمد الله على ما رزقك، و ارفع بذلك صوتك ليحمده سواك، فيعظم بذلك أجرك، يا كميل لا توقر معدتك طعاماً، و دع فيها للماء موضعاً، و للريح مجالاً»

المستفاد منه أحكاماً أخرى، إلى غير ذلك.

و ينبغي الاقتصار على الغداء و العشاء، و أن لا يأكل بينهما شيئاً، فإن فيه فساد البدن (٢)

. قال الله تعالى (٣) «لَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا».

نعم لا ينبغي ترك العشاء، فإنه أول خراب البدن و مهرمته (٤)

بل

«من ترك ليله السبت و الأحد متواليين ذهب منه قوه لا ترجع إليه أربعين يوماً» (٥)

و «أن في الجسد عرقاً يقال له: العشاء يدعو على من ترك العشاء حتى الصباح» (٦)

فلا ينبغي تركه و لو لقمه أو حشفه (٧)

و «العشاء بعد العشاء الآخرة، فإنه فعل النبيين»

و الأئمة المرضيين (عليهم السلام) (٨).

---

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٤.

٢- ٢ لما في الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١.

٣- ٣ سورة مريم: ١٩ - الآية ٦٢.

٤- ٤ لما في الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١ و ٢.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٤.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٥.

٧-٧ لما في الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٨ و الباب - ٤٨- منها- الحديث ٣.

٨-٨ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣ و ٥.

بل وربما كان الإفراط حراما لما يتضمن من الإضرار المحرم و لو ظنا، بل أو خوفا معتدا به.

و على كل حال فمما ذكرنا يعلم أنه يكره الأكل على الشبع بل هو أولى بالنهي، و

قال الصادق (عليه السلام) (١): «الأكل على الشبع يورث البرص»

إلى غير ذلك.

و الفرق بين الشبع و التملى أن الشبع هو البلاغ في الأكل إلى حد لا يشتهي، سواء امتلى منه بطنه أم لا، و التملى ملء البطن و

إن بقيت شهوته للطعام، كما يحكى ذلك عن معاوية بعد أن دعا النبي (صلى الله عليه و آله) عليه بذلك (٢)

و حيثئذ فبينهما عموم و خصوص من وجه.

و يكره أيضا رفع الجشاء إلى السماء،

قال الصادق (عليه السلام) في خبر السكوني (٣): «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله):

إذا تجشأتُم فلا ترفعوا جشاءكم إلى السماء».

و نحوه آخر

عن الباقر (عليه السلام) (٤) عن النبي (صلى الله عليه و آله) و زاد «و لا- إذا بزق، و الجشاء نعمه من الله، فإذا تجشأ أحدكم

فليحمد الله عليها».

و أما كراهه الأكل باليسار مع الاختيار فقد سمعت ما يدل عليه عند ذكر استحباب الأكل باليمين، بل

قال سماعه (٥): «سألت الصادق (عليه السلام) عن الرجل يأكل بشماله و يشرب بها، فقال: لا يأكل بشماله و لا يشرب بشماله و

لا يتناول بها شيئا».

و قال (عليه السلام) أيضا في خبر جراح المدائني (٦): «كره

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.

٢- ٢ الغدير للأميني ره ج ٨ ص ٣٠٤-٣٠٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٤.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٢.

للرجل أن يأكل بشماله أو يشرب بها أو يتناول بها».

نعم ينبغي أن يستثنى العنب و الرمان، ل

قول الصادق (عليه السلام) في خبر أيوب (١): «شئان يؤكلان باليدين جميعا: العنب و الرمان»

و لعله على ذلك يحمل ما في

خبر حماد بن عثمان (٢) قال: «أكل أبو عبد الله (عليه السلام) بيساره و تناول بها»

أو على بيان الجواز، أو على ما في

خبر أبي العرندس (٣) المروى عن قرب الاسناد «رأيت أبا الحسن (عليه السلام) بمنى و عليه نقبه و رداء و هو متكئ على جواليق سود على يمينه، فأثاه غلام اسود بصفح فيه رطب، فجعل يتناول بيساره، فيأكل و هو متكئ على يمينه، فحدثت بذلك رجلا من أصحابنا، فقال:

حدثني سليمان بن خالد أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: صاحب هذا الأمر كلتا يديه يمين».

أو على أن المراد غير أكل الرطبه و العنبه و نحوهما من الأكل باليسار و متكتئا، بل المراد الغداء و العشاء و نحوهما، و الله العالم.

و يحرم الأكل على مائه يشرب عليها شىء من الخمر، ل

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح هارون بن الجهم (٤)، قال: «كنا مع أبي عبد الله (عليه السلام) بالحيره حين قدم على أبي جعفر فختن بعض القواد ابنا له و صنع طعاما و دعا الناس، و كان أبو عبد الله (عليه السلام) فيمن دعى، فبينا هو على المائده يأكل و معه عده على المائده، فاستسقى رجل منهم فأتى بقدر فيه شراب لهم، فلما أن صار القدر في يد الرجل قام أبو عبد الله (عليه السلام) عن المائده، فستل عن قيامه

١-١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب آداب المائده- الحديث ٥.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب آداب المائده- الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب آداب المائده- الحديث ٦ عن الحسين بن أبي العرندس.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٦٢- من أبواب الأئطعمه المحرمه- الحديث ١.



فقال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): ملعون من جلس على مائدة يشرب عليها الخمر».

و فى روايه أخرى (١)

«ملعون من جلس طاعما على مائدة يشرب عليها الخمر».

و فى

خبر جراح المدائنى (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) أيضا قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يأكل على مائدة يشرب عليها الخمر».

و فى الموثق (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) و قد «سئل عن المائدة إذا شرب عليها الخمر أو مسكر، فقال: حرمت المائدة، و سئل فإن أقام رجل على مائدة منصوبه يأكل مما عليها و مع الرجل مسكر لم يسق أحدا ممن عليها بعد، فقال: لا تحرم حتى يشرب عليها، و إن وضع بعد ما يشرب فالوذج فكل، فإنها مائدة أخرى، يعنى كل الفالوذج».

بل فى المتن و غيره من المسكرات أو الفقاع بل فى كشف اللثام نسبتته إلى الأصحاب، و لعله للموثق المزبور، أو بناء على أن الخمر اسم لكل مسكر، أو على الإلحاق به، للقطع بعدم الخصوصيه حتى فى الفقاع الذى هو خمر مجهول و استصغره الناس.

و فى كشف اللثام «أو لوجوب الإنكار على شاربيها، و أقله القيام عن المائدة و الامتناع من حضورها» بل تعدى الفاضل إلى الاجتماع على اللهو و الفساد، بل عن ابن إدريس «لا يجوز الأكل من طعام يعصى الله به».

و لكن فى المسالك بعد أن حكى عن الفاضل و ابن إدريس ذلك قال:

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٢- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٢ «طائعا» بدل «طاعما» كما فى الكافى - ج ٦ ص ٢٦٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٢- من أبواب الأُطعمه المحرمه - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب الأُشربه المحرمه - الحديث ١.

«و لم نقف على مأخذه، و القياس باطل، و طريق الحكم مختلف، و علل بأن القيام يستلزم النهي عن المنكر من حيث إنه إعراض عن فاعله و إهانه له، فيجب لذلك و يحرم تركه بالمقام عليها، و فيه نظر، لأن النهي عن المنكر إنما يجب بشرائط من جملتها جواز التأثير، و مقتضى الروايات تحريم الجلوس و الأكل حيثنذ و إن لم ينه عن المنكر و لم يجوز تأثيره، و أيضا فالنهي عن المنكر لا يتقيد بالمقام، بل بحسب مراتبه المعلومه على التدريج و إذا لم يكن المقام من مراتبه لا يحرم فعله».

و فى كشف اللثام «و بالجمله يحرم الجلوس على مائده يعصى الله عليها، بل حضور مجلس يعصى الله تعالى فيه، إلا أن يضطر إليه أو يقدر على إزاله المنكر، لوجوب إنكاره، و لأن مجلس العصيان فى معرض نزول العذاب بأهله، و يؤيده

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى خبر محمد بن مسلم (١): «و لا تجلسوا على مائده يشرب عليها الخمر، فان العبد لا يدري متى يؤخذ».

و فيه ما لا يخفى، و احتمال اراده حضور مطلق المجالس المنعقده على المعاصى و المعده لها من تلك النصوص - و إن ذكر فيها الخمر باعتبار غلبه استعماله فى ذلك الوقت مع الغناء و الرقص و الضرب بالعود و نحوها مما هو شائع فى تلك الأزمنه - يدفعه عدم ظهور النصوص المزبوره بل و الفتاوى فيه، بل يمكن دعوى ظهورهما خصوصا النصوص فى غيره، و لا يبعد كون الحكم المزبور تعبديا لا يتعدى منه إلى غيره. نعم لو حصل مقتضى للحرمة من وجه آخر فلا بأس بالقول بها، و لكن هى غير حرمة نفس المائده بمجرد شرب شخص ممن هو عليها خمرا أو مسكرا التى هى المراده من النص و الفتوى.

و كذا يحرم استتباع ولده إذا دعى،

قال الصادق (عليه السلام) في خبر السكوني (١): «إذا دعى أحدكم إلى طعام فلا يستتبعن ولده، فإنه إن فعل أكل حراما و دخل عاصيا»

و عن البرقي روايته في المحاسن كذلك (٢)

إلا- أنه رواه عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) و لعله موافق لقاعده حرمة التصرف بمال الغير بغير إذنه، و كان حرمة أكله حينئذ- و إن كان مدعوا- باعتبار عدم العلم بالاذن له مع الحال المزبور نعم لو فرض فحوى تدل على ذلك لم يكن به بأس.

و في الدروس و غيرها كراهه استتباع المدعو إلى طعام ولده، و كأنه حمل الخبر المزبور عليها، و لكنه لا يخلو من نظر، لما عرفت.

و كذا يحرم أكل طعام لم يدع إليه، ل

خبر الحسين بن أحمد المنقري عن خاله (٣)

«سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: من أكل طعاما لم يدع إليه فكأنما أكل قطعه من نار»

و قد اعترف به في الدروس هنا معللا له بالرواية التي وجهها ما عرفته سابقا، فما عن بعض من الكراهه لا يخلو من نظر.

و كذا يكره الأكل ماشيا إلا مع الضروره،

قال الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الله بن سنان (٤): «لا تأكل و أنت تمشي إلا أن تضطر إلى ذلك».

و لعل منها ما في

خبر السكوني عنه (عليه السلام) أيضا (٥)

«خرج رسول الله (صلى الله عليه و آله) قبل الغداء و معه كسره قد غمسها في اللبن و هو يأكل و يمشي و بلال يقيم الصلاة، فصلى بالناس».

١- ١ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦٣- من أبواب الأُطعمه المحرمه- الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٢.

كما أن ما في

خير عبد الرحمن عنه (عليه السلام) أيضا (١) قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا بأس أن يأكل الرجل و هو يمشى كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يفعل ذلك»

محمول على بيان الجواز، إلى غير ذلك من النصوص المستفاد منها غير ذلك فعلا و تركا.

(منها) ما استفاضت فيه من استحباب رفع ما سقط من الخوان و أكله و لو مثل السمسمة (٢)

و من أنه شفاء من كل داء لمن أراد أن يستشفى به (٣)

و خصوصا داء الخاصره (٤)

و ينفي الفقر و يكثر الولد (٥)

و مهر الحور العين (٦)

نعم من أكل في الصحراء تركه للطير و السباع و لو فخذ شاه (٧)

و (منها) إذا أكل الثريد فليأكل من جوانبه دون رأسه و ذروته فإن الذروه فيها البركه، و تأتي منها البركه (٨)

و (منها) الابتداء بالملح و الاختتام به، فإنه يعافى من اثنين و سبعين نوعا من أنواع البلاء منها الجنون و الجذام و البرص (٩)

و في بعضها

(١٠)

«أيسرها الجذام»

و في ثالث (١١)

«أهونها الجنون و الجذام و البرص و وجع الحلق و الأضراس و وجع البطن»

«من افتتح طعامه بالملح ذهب عنه سبعون داء و ما لا يعلمه إلا الله»

و «لو يعلم الناس

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ١١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٧٦- من أبواب آداب المائدة.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٧٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٧٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.
  - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٧٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٤.
  - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٧٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٧.
  - ٧-٧ الوسائل - الباب - ٧٢- من أبواب آداب المائدة.
  - ٨-٨ الوسائل - الباب - ٦٥- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١ و ٢ و ٧.
  - ٩-٩ الوسائل - الباب - ٩٥- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.
  - ١٠-١٠ الوسائل - الباب - ٩٥- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.
  - ١١-١١ الوسائل - الباب - ٩٥- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١٣.
  - ١٢-١٢ الوسائل - الباب - ٩٥- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٩.

ما فى الملح لاخثاروه على الترياق المجرب» (١)

بل

قال الصادق (عليه السلام) (٢): «من ذر الملح على أول لقمه يأكلها استقبل الغنى»

وفى آخر (٣)

«ذهب عنه نمش الوجه».

لكن فى

خبر إسماعيل بن جابر (٤) عنه (عليه السلام) أيضا «إنا لنبدأ بالخل عندنا كما تبدأون بالملح عندكم، وإن الخل ليشد العقل»

و

فى خبر الديلمى (٥) عنه (عليه السلام) أيضا «إن بنى إسرائيل كانوا يستفتحون بالخل و يختمون به، و نحن نستفتح بالملح و نختم بالخل»

وفى

مرسل الصدوق عنه (عليه السلام) أيضا (٦)

«إن بنى أميه يبدؤون بالخل فى أول الطعام و يختمون بالملح، و إنا نبدأ بالملح فى أول الطعام و نختم بالخل»

وفى

خبر الهمدانى (٧)

«إن رجلا كان عند الرضا (عليه السلام) بخراسان فقدمت إليه مائده عليها خل و ملح فافتتح بالخل، قال الرجل: جعلت فداك أمرتمونا أن نفتتح بالملح، فقال (عليه السلام): هذا مثله- يعنى الخل- و أن الخل يشد الدهن و يزيد فى العقل».

وفى الدروس «و يستحب البدأ بالملح و الختم به، و روى الختم بالخل» و فى الوسائل «و يأتى ما يدل على استحباب الافتتاح بجمله من الأطمعه و الاختتام بها، فيجمع بينها و بين ما تقدم إما باستحباب الجمع أو بالتخير أو بحمل أحاديث الملح على الابتداء الحقيقى لكثرتها و شهرتها و صراحتها و ما عداها على الابتداء الإضافى، و كذا الختم».

- ١-١ الوسائل - الباب - ٩٥- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٩٥- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١٥.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٩٥- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٥ «بنمش الوجه» و هو بالتحريك نقط بيض و سود.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٩٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٩٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٩٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٤.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٩٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.



«و لدغت رسول الله (صلى الله عليه و آله) عقرب، فقال لها لعنك الله ما تبالين مؤمنا آذيت أو كافرا، ثم دعا بملح فوضعه على موضع اللدغه ثم عصره بإبهامه حتى ذاب (١)»

- و في

خبر آخر (٢)

«فدلكه فهدأت- ثم قال: لو يعلم الناس ما فى الملح ما احتاجوا معه إلى ترياق».

و «الطعام إذا جمع ثلاث خصال فقد تم: إذا كان من حلال و كثرت الأيدي عليه و سمي فى أوله و حمد الله فى آخره» (٣).

و «ما من رجل يجمع عياله و يضع مائدته فيسمون فى أول طعامهم و يحمدون فى آخره فترفع المائدة حتى يغفر لهم» (٤).

و «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يأكل كل الأصناف من الطعام، و كان يأكل ما أحل الله له مع أهله و خدمه إذا أكلوا، و مع من يدعوه من المسلمين على الأرض، و على ما أكلوا عليه، و ما أكلوا إلا أن ينزل بهم ضيف مع ضيفه» (٥).

و «كان الرضا (عليه السلام) إذا خلا و نصب مائدته جلس معه على مائدته مماليكه و مواليه حتى البواب و السائس، و لا يدع صغيرا و لا- كبيرا منهم، حتى أن رجلا- من أهل بلخ قال له يوما: لو عزلت لهؤلاء السودان مائده، فقال له: مه، إن الله تبارك و تعالى واحد و الأم واحده و الأب واحد» (٦).

و «من حق المسلم على المسلم أن يجيبه إذا دعاه و لو على خمسه

١- ١ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب آداب المائده- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب آداب المائده- الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب آداب المائده- الحديث ٤.

٦- ٦ اقتبس قده ذلك من الروايات المرويه فى الوسائل فى الباب- ١٣- من أبواب آداب المائده- الحديث ٣- ٢- ١.

أميال، فإن ذلك من الدين»

(١) و «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يجيب الدعوه» (٢)

و «أن من أعجز العجز رجلا دعاه أخوه إلى طعامه فتركه من غير عله» (٣).

وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لو أن مؤمنا دعاني إلى طعام ذراع شاه لأجبتة، و كان ذلك من اللين (من الدين خ ل) و لو أن مشركا أو منافقا دعاني إلى جزور ما أجبتة، و كان ذلك من الدين» (٤).

و في حديث المناهى (٥)

«نهى عن إجابته الفاسقين إلى طعامهم»

وقال (صلى الله عليه وآله) في وصيته لأبي ذر (٦): «لا- تصاحب إلا- مؤمنا، و لا- يأكل طعامك إلا تقى، و لا تأكل طعام الفاسقين، يا أبا ذر أطمع طعامك من تحبه في الله، و كل طعام من يحبك في الله».

وقال الصادق (عليه السلام) (٧): «أجب في الوليمه و الختان و لا تجب في خفض الجوارى».

و «إذا دخل عليك أخوك فاعرض عليه الطعام، فان لم يأكل فاعرض عليه الماء، فان لم يشرب فاعرض عليه الوضوء» (٨)

و «المؤمن لا يحتشم من أخيه، و ما أدري أيهما أعجب؟ الذى يكلف أخاه إذا دخل

١- ١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب آداب المائده- الحديث ١ و ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب آداب المائده- الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب آداب المائده- الحديث ٩.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب آداب المائده- الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب آداب المائده- الحديث ٢.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب آداب المائده- الحديث ٤.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب آداب المائده- الحديث ١.

٨- ٨ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب آداب المائده- الحديث ٢.

عليه أو المتكلف لأخيه» (١).

و قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) (٢): «من تكرمه الرجل لأخيه أن يقبل تحفته و يتحفه بما عنده، و لا يتكلف له شيئاً، و لا أحب المتكلفين».

و «كفى بالمرء إثماً أن يستقل ما يقرب إلى إخوانه، و كفى بالقوم إثماً أن يستقلوا ما يقربه إليهم أخوهم» (٣).

نعم

قال الصادق (عليه السلام) (٤): «إذا أتاك أخوك فآته بما عندك، فإذا دعوته فتكلف له»

و «تعرف موده الرجل لأخيه بكثرة أكله من طعامه» (٥).

و «إذا دخل الرجل بلده فهو ضيف على من بها من إخوانه و أهل دينه حتى يرحل عنهم» (٦).

و «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فليكرم ضيفه» (٧).

و «من حقه أن يعد له الخلال» (٨).

و «الضيف يلفظ به ليلتين، و إذا كان الليله الثالثه فهو من أهل البيت يأكل ما أدرك» (٩).

بل «الضيفه أول يوم حق و الثانى و الثالث، و ما كان بعد ذلك فهو صدقه» (١٠).

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب آداب المائده - الحديث ١.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٢.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٣.
  - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٢.
  - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب آداب المائده - الحديث ١ و ٧.
  - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب آداب المائده - الحديث ١.
  - ٧- ٧ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب آداب المائده - الحديث ١.
  - ٨- ٨ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٣.
  - ٩- ٩ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب آداب المائده - الحديث ١.
  - ١٠- ١٠ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٢.

و لا ينبغي التزول عند من لا يكون عنده ما ينفق عليه (١)

كما أنه لا ينبغي خدمه الضيف فضلا عن استخدامه (٢)

و «إذا دخل الضيف دخل بالرزق الكثير، و إذا خرج خرج بالمغفرة» (٣)

بل «ما من ضيف حل بقوم إلا و رزقه في حجره» (٤)

و ينبغي أكل المضيف مع ضيفه و أن يكون أول من يضع يده و آخر من يرفعها (٥)

و من حق الضيف إعداد الخلال له (٦)

لأنه يستحب التخلل، و قد

«نزل جبرئيل على رسول الله (صلى الله عليه و آله) بالخلال و السواك و الحجامة» (٧)

و التخلل يطيب الفم و ينقيه، و مصلحه اللثة و النواجذ و مجلبه للرزق (٨)

لكن نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن التخلل بالرمان و الآس و القصب، و قال: إنهن يحركن عرق الآكله (٩)

و «نهى أبو الحسن (عليه السلام) عن التخلل بعود الريحان و قضيب الرمان، لأنهن يهيجان عرق الجذام» (١٠)

بل

عن الصادق (عليه السلام) (١١):

١- ١ لما فى الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب آداب المائدة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.

٥- ٥ لما فى الوسائل - الباب - ٤١- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.

٦- ٦ لما فى الوسائل - الباب - ٤٠- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٣.

٧-٧ الوسائل - الباب - ١٠٤ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٣.

٨-٨ يستفاد هذه الآثار من الروايات المرويّه في الوسائل - الباب - ١٠٤ - من أبواب آداب المائده - الحديث ١ و ٤ و ٥ و ٧.

٩-٩ الوسائل - الباب - ١٠٥ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٥.

١٠-١٠ الوسائل - الباب - ١٠٥ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٦.

١١-١١ الوسائل - الباب - ١٠٥ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٢.

«من تخلل بالقصب لم تقض له حاجه سته أيام».

و كان النبي (صلى الله عليه و آله) يتخلل بكل ما أصاب ما خلا الخوص و القصب (١).

و قال (عليه السلام) أيضا (٢): «لا يزدردن أحدكم ما يتخلل به، فإنه يكون منه الديبله»

و هي داء فى الجوف،

و سئل أيضا (٣)

«عن اللحم الذى يكون فى الأضراس، فقال: أما ما كان فى مقدم الفم فكله، و ما كان فى الأضراس فاطرحه».

لكن

قال الفضل بن يونس (٤): «تغدى عندى أبو الحسن (عليه السلام)، فلما أن فرغ من الطعام أتى بالخلال، فقلت: جعلت فداك ما حد هذا الخلال؟ فقال: يا فضل كل ما بقى فى فمك فما أدرت عليه لسانك فكله، و ما استكن فأخرجه بالخلال، و أنت فيه بالخيار إن شئت أكلته و إن شئت طرحته».

قلت: لعل المدار على الوصول إلى حد الاستخبات و عدمه.

و ينبغى إكرام (الخبز) الذى

لولاه لم يصل الناس و لم يصوموا، و لم يؤدوا فريضه من فرائض الله (٥)

و قد عمل فيه ما بين العرش إلى الأرض، و ما فيها من كثير خلقه (٦)

و من إكرامه أن لا ينتظر به غيره إذا وضع (٧)

، و لا يوطأ و لا يقطع (٨)

و لا يوضع تحت القصعه، بل

١-١ الوسائل- الباب- ١٠٥- من أبواب آداب المائده- الحديث ٤.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٠٦- من أبواب آداب المائده- الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١٠٦- من أبواب آداب المائده- الحديث ٣.

٤-٤ الوسائل- الباب- ١٠٦- من أبواب آداب المائده- الحديث ٢.

- ٥-٥ و هذا مضمون ما رواه فى الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب مقدمات التجاره - الحديث ٦ من كتاب التجاره.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٧٩ - من أبواب آداب المائده - الحديث ١.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٨٣ - من أبواب آداب المائده.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٨٤ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٢.

هو مكروه (١)

كالقطع بالسكين (٢)

و الشم كشم السباع (٣)

و إحصاؤه فإنه يحصى على من أحصاه.

لكن في

المرفوع عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤)

«كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا لم يكن له أدم يقطع الخبز بالسكين»

و في آخر (٥) عنه (عليه السلام) أيضا «أدنى الأدم قطع الخبز بالسكين»

و حمل على الضرورة.

و «من وجد كسره فأكلها كانت له حسنة، و من وجدها في قدر فغسلها ثم رفعها كانت له سبعين حسنة» (٦)

و قد «دخل رسول الله (صلى الله عليه و آله) على عائشه فرأى كسره كادت أن تطأها فأخذها فأكلها، ثم قال: يا حميرا «أكرمي جوار نعم الله عليك، فإنها لم تنفر من قوم فكادت تعود إليهم» (٧).

و «دخل أبو جعفر الباقر (عليه السلام) الخلاء فوجد لقمه خبز في القدر فأخذها و غسلها و دفعها إلى مملوك، فقال: تكون معك لآكلها إذا خرجت، فلما خرج قال للمملوك: أين اللقمه؟ قال: أكلتها يا ابن رسول، فقال: أما إنها ما استقرت في جوف أحد إلا وجبت له الجنة، فاذهب فأت حر لوجه الله، فإنى أكره أن استخدم رجلا من

١- ١ الوسائل - الباب - ٨١ - من أبواب آداب المائدة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨٤ - من أبواب آداب المائدة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨٥ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٨٤ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٨٤ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٤.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٧٧ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٣.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ٧٧ - من أبواب آداب المائدة - الحديث ٤.



أهل الجنة» (١).

وقصه الثرثار (٢)

معلومه ذكرناها في كتاب الطهارة (٣).

وقد «أعطى دانيال صاحب معبر رغيفا لأن يعبر به، فرماه و قال:

ما أصنع بهذا، عندنا قد يداس بالأرجل، فرفع يده دانيال، فقال:

اللهم أكرم الخبز فقد رأيت يا رب ما صنع الرجل و ما قال، فأوحى الله إلى السماء أن تحبسى الغيث، و أوحى إلى الأرض أن كونى طبقا كالفخار فلم يمطروا و بلغ من أمرهم أن يأكل بعضهم بعضا، فلما بلغ ما أراد الله تعالى من ذلك قالت امرأه لأخرى و لهما ولدان: يا فلاننه تعالى نأكل أنا و أنت اليوم ولدى، و إذا كان غدا أكلنا ولدك، قالت لها: نعم، فأكلناه فلما جاء غد امتنعت عليها الأخرى، فقالت لها: بينى و بينك نبى الله دانيال فاختمتا إليه، فقال لهما: و قد بلغ الأمر إلى ما أرى؟

قالتا له: نعم و أشد، فرفع يده إلى السماء و دعا لهم، فانكشف عنهم ما كانوا فيه» (٤).

و قال الرضا (عليه السلام) فى خبر يعقوب بن يقطين (٥): «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): صغروا رغفانكم، فان مع كل رغيف بركه»

و قال يعقوب بن يقطين (٦): «رأيت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) يكسر الرغيف إلى فوق».

و «فضل (خبز الشعير) كفضل الأئمة (عليهم السلام) على الناس

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب أحكام الخلوه- الحديث ١ من كتاب الطهارة.

٢- ٢ رواها فى الوسائل- الباب- ٤٠- من أبواب أحكام الخلوه- الحديث ١ من كتاب الطهارة.

٣- ٣ راجع ج ٢ ص ٥٠.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٧٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٨٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ١.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٨٦- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢.

و ما من نبى إلا وقد دعا لأكل الشعير و بارك عليه، و ما دخل جوفاً إلا و أخرج كل داء فيه، و هو قوت الأنبياء و طعام الأبرار، و أبى الله أن يجعل قوت أنبيائه إلا شعيراً (١).

و «ما دخل فى جوف المسلول شىء أنفع له من خبز الأرز» (٢)

و ليطعم المبطون. فإنه يدبغ المعده و يسلب الداء سلاً (٣)

و نعم القوت (السويق) يمسك الجائع و يهضم طعام الشبان و لو كان رؤوساً (٤)

و قد عمل بالوحى من السماء (٥)

و هو طعام النبيين (٦)

و ينبت اللحم و يشد العظم (٧)

و خصوصاً إذا شرب بالزيت، فإنه حينئذ يرق البشره و يزيد فى الباه (٨)

و «السويق الجاف يذهب بالبياض» (٩)

أى البرص و ثلاث راحات منه على الريق ينشف البلغم و المره حتى لا يكاد يدع شيئاً (١٠)

و قال الصادق (عليه السلام) (١١): «السويق يجرد المره و البلغم من المعده جرداً، و يدفع سبعين نوعاً من أنواع البلاء»

و إذا لّت السويق لم ينفع لإطفاء الحرارة و تسكين المره (١٢)

و من شرب السويق أربعين صباحاً امتلاً كتفاه قوه (١٣)

و

قال أبو الحسن الماضى (عليه السلام) (١٤): «السويق إذا غسلته سبع مرات و قلبته من إناء إلى إناء آخر فهو يذهب

١-١ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٢- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١.

٢-٢ روى ذلك فى الوسائل- الباب-٣- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١.

٣-٣ روى ذلك فى الوسائل- الباب-٣- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ٣.

- ٤-٤ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٤- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ١ و ٨.
- ٥-٥ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٤- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٣.
- ٦-٦ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٤- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٤.
- ٧-٧ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٤- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٢.
- ٨-٨ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٥- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٥.
- ٩-٩ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٥- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٣.
- ١٠-١٠ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٥- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ١.
- ١١-١١ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٤- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٦.
- ١٢-١٢ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٥- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٤.
- ١٣-١٣ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٤- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٧.
- ١٤-١٤ روى ذلك فى الوسائل فى الباب-٥- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٢.

بالحمى و ينزل القوه فى الساقين و القدمين».

و (سويق الشعير) ينفع للبرسام (١)

و (العدس) يقطع العطش و يقوى المعده، و فيه شفاء من سبعين داء، و يطفى الصفراء، و ينظف الجوف، و كان الصادق (عليه السلام) لا يفارقه إذا سافر، و إذا هاج الدم بأحد من حشمه قال: اشرب من سويق العدس، فإنه يسكن هيجان الدم، و يطفى الحراره (٢)

و «إن جاريه أصابتها استحاضه لم تنقطع عنها حتى أشرفت على الموت فأمر أبو جعفر (عليه السلام) أن تسقى سويق العدس، فسقيت فانقطع عنها و عوفيت» (٣).

و (سويق التفاح) يقطع الرعاف (٤)

بل

قال الصادق (عليه السلام) (٥): «ما أعرف للمسموم دواء أنفع من سويق التفاح»

و عن ابن يزيد (٦) قال: «كنا إذا لسع بعض أهل الدار حيه أو عقرب قال: اسقوه سويق التفاح».

و «سيد الأدم و الطعام فى الدنيا و الآخرة (اللحم)» (٧)

و هو «سيد أدم أهل الجنة» (٨)

و «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) لحما يحب اللحم» (٩)

و قال (صلى الله عليه و آله): «إنا معاشر قريش قوم

- 
- ١-١ روى ذلك فى الوسائل فى الباب -٧- من أبواب الأطحه المباحه- الحديث ١.
  - ٢-٢ روى ذلك فى الوسائل فى الباب -٨- من أبواب الأطحه المباحه- الحديث ١ «يبرد الجوف» بدل «ينظف الجوف».
  - ٣-٣ روى ذلك فى الوسائل فى الباب -٨- من أبواب الأطحه المباحه- الحديث ٢.
  - ٤-٤ الوسائل- الباب -٩٢- من أبواب الأطحه المباحه- الحديث ١.
  - ٥-٥ الوسائل- الباب -٩٢- من أبواب الأطحه المباحه- الحديث ٢.
  - ٦-٦ الوسائل- الباب -٩٢- من أبواب الأطحه المباحه- الحديث ٣.
  - ٧-٧ روى ذلك فى الوسائل فى الباب -٩- من أبواب الأطحه المباحه- الحديث ١ و ٢.

٨-٨ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.

٩-٩ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.

لحمون» (١)

و «ترك أبو جعفر (عليه السلام) ثلاثين درهما للحم يوم توفى و كان رجلا لحما» (٢).

و «من ترك اللحم أربعين يوما ساء و تغر خلقه و بدنه، و من ساء خلقه فأذنوا في أذنه» (٣)

و «ليستقرض على الله و ليأكله» (٤)

و «اللحم ينبت اللحم، و السمك يذيب الجسد» (٥)

و «الدبي يزيد في الدماغ» (٦)

و «كثره أكل البيض تزيد في الولد» (٧)

و «ما استشفى مريض بمثل العسل» (٨)

و «من أدخل جوفه لقمه شحم أخرجت مثلها من الداء» (٩).

و ما ورد من

قول النبي (صلى الله عليه و آله): «إن الله يبغض البيت اللحم و اللحم السمين»

يراد منه البيت الذي يؤكل فيه لحوم الناس،

و «اللحم السمين المتبختر المختال في مشيته» (١٠).

نعم في

خير عبد الرحمن العرزمي (١١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كان على (عليه السلام) يكره إدمان اللحم، و يقول: له ضراوه كضراوه الخمر»

و سأله (عليه السلام) الساباطي أيضا (١٢) عن شراء اللحم، فقال: «في كل ثلاث، فقال له: لنا أضياف و قوم ينزلون

١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ٥.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ٢.

٣-٣ روى ذلك في الوسائل في الباب - ١٢ - من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ١.

- ٤-٤ روى ذلك فى الوسائل فى الباب- ١٢- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٣.
- ٥-٥ روى ذلك فى الوسائل فى الباب- ٣٨- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٧.
- ٦-٦ روى ذلك فى الوسائل فى الباب- ١٠- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٤٣.
- ٧-٧ روى ذلك فى الوسائل فى الباب- ٣٩- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٥.
- ٨-٨ روى ذلك فى الوسائل فى الباب- ٤٩- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٤.
- ٩-٩ روى ذلك فى الوسائل فى الباب- ١٥- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٤.
- ١٠-١٠ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٦.
- ١١-١١ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٤.
- ١٢-١٢ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٥.

بنا، و ليس يقع منهم موقع اللحم شىء، فقال: فى كل ثلاث، قلت:

لا نجد شيئاً أحضر منه، و لو استدموا (استأدموا خ ل) بغيره لم يعدوه شيئاً، فقال: فى كل ثلاث»

و قال (عليه السلام) أيضاً (١): «كل يوماً بلحم و يوماً بلبن و يوماً بشىء آخر».

لكن

قال (عليه السلام) أيضاً (٢): «ما ترك أبى إلا سبعين درهما حبسها للحم، إنه كان لا يصبر عن اللحم»

و قال زراره (٣): «تغديت مع أبى جعفر (عليه السلام) خمسة عشر يوماً فى شعبان كل يوم بلحم، ما رأيتته صام فيها يوماً واحداً»

فعلم من ذلك اختلاف الوجوه فيه.

و على كل حال فأطيب اللحم (لحم الضأن)

و «لو علم الله خيراً منه لفدى به إسماعيل (عليه السلام)» (٤)

و الأولى أكل الذراع منه و الكتف و اجتناب الورك (٥)

و إن كان هو على كل حال أطيب من غيره.

نعم (لحم البقر) يذهب بالبياض خصوصاً مع السلق (٦)

كما أن شحمها يخرج مثله من الداء (٧)

و أطيب (لحم الطير) لحم فرخ قد نهض أو كاد أن ينهض (٨)

و الإوز جاموس الطير، و الدجاج خنزيره، و الدراج حبشه (٩)

و لكن من سره أن يقل غيضة فليأكله، أى لحم الدراج (١٠)



- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.
- ٤-٤ لما رواه في الوسائل في الباب - ١٣- من أبواب الأَطعمه المباحه.
- ٥-٥ لما رواه في الوسائل في الباب - ٢٤- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
- ٦-٦ لما رواه في الوسائل في الباب - ١٤- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.
- ٨-٨ لما رواه في الوسائل في الباب - ١٦- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
- ٩-٩ لما رواه في الوسائل في الباب - ١٦- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ١٠-١٠ لما رواه في الوسائل في الباب - ١٨- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.

و يطعم المحموم لحم القباچ، فإنه يقوى الساقين و يطرد الحمى طردا (١)

و لحم القطاه مبارك و ينفع مشويه لليرقان (٢)

و قد نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) أن يؤكل اللحم غريضا (٣)

أى نيا، و القديد لحم سوء يسترخى المعده و يهيج كل داء، و لا ينفع من شىء بل يضر (٤)

و لا أهيج للداء منه (٥)

و «شيطان صالحان لم يدخلوا جوفاً فاسداً إلا أصلحاه، و شيطان فاسدان لم يدخلوا جوفاً صالحاً إلا أفسداه، فالصالحان الرمان و الماء الفاتر، و الفاسدان الجبن و القديد» (٦)

بل أكل الغاب منه - أى المتنن - يهدم البدن و ربما قتل، كدخول الحمام على البطنه و نكاح العجائز و غشيان النساء على الامتلاء (٧)

و اللحم باللبن الحليب يشدان الجسم (٨)

و «أحب الطعام إلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) (النارباجه)» (٩)

و هو مرق الرمان معرب، كما أن (السكباچ) - الذى

قال الشحام:

«دخلت على الصادق (عليه السلام) و هو يأكله بلحم البقر» (١٠)

- مرق الخل معرب.

و

قال الصادق (عليه السلام) (١١): «ما شىء أحب إلى من

- ١-١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٨٩ - من أبواب آداب المائده - الحديث ٢.
- ٤-٤ لما رواه في الوسائل في الباب - ٢٣ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
- ٥-٥ لما رواه في الوسائل في الباب - ٢٣ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٦-٦ لما رواه في الوسائل في الباب - ٢٣ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.
- ٧-٧ لما رواه في الوسائل في الباب - ٢٣ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
- ٨-٨ لما رواه في الوسائل في الباب - ٢٥ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٥.
- ١٠-١٠ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ١١-١١ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤ و ١.

الثريد، و لم أجد أوفق منه، و لوددت أن الاسفاناجات حرمت»

و هو المرق الأبيض الذى ليس فيه حموضه.

و أكل (اللحم كبابا)- أى مشويا- يذهب الضعف و الحمى (١)

و (الرأس من الشاه) موضع الذكاه، و أقرب من المرعى و أبعد من الأذى (٢)

و إدمان أكل (السمك) الطرى يذيب الجسد و شحم العينين (٣)

نعم لا بأس بأكله بعد الحجامة سكباجا و مشويا معه ملح (٤)

بل لا بأس بأكله فى بعض الأوقات بخبز أو غير خبز (٥)

و لكن لا يبيت و فى جوفه سمك لم يتبعه بتمرات أو عسل و إلا لم يزل عرق الفالج يضرب عليه حتى يصبح (٦)

و أكل (البيض) يذهب بقرم اللحم و ليست له غائلته (٧)

أى أذاه، و كثره أكله خصوصا بالبصل يزيد فى الولد (٨)

و لكن مخه- أى صفاره- خفيف و بياضه ثقيل (٩)

و (الهريسه) ينشط للعباده أربعين يوما و هى المائدة التى أنزلت

---

١- ١ لما رواه فى الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الأطحمة المباحه.

٢- ٢ كما رواه فى الوسائل فى الباب- ٣١- من أبواب الأطحمة المباحه.

٣- ٣ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٣٧- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ٢ و ٣. و الباب- ٣٨- منها- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١ و ٥.

- ٥-٥ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ١.
- ٦-٦ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ٣.
- ٧-٧ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ٢.
- ٨-٨ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ٦.
- ٩-٩ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ٤.

على رسول الله (صلى الله عليه وآله) (١)

و تدفع الضعف و قله الجماع (٢)

و (الجبن) داء لا دواء فيه، لكنه نافع بالعشى و يزيد فى ماء الظهر (٣)

و هو و الجوز إذا اجتماعا فى كل واحد منهما شفاء و إذا افترقا كان فى كل واحد منهما داء (٤)

و قال الصادق (عليه السلام) (٥): «نعم اللقمة الجبن تعذب الفم و تطيب النكهه و تهضم ما قبله، و تشهى الطعام، و من تعمد أكله رأس الشهر أو شك أن لا ترد له حاجه».

و أكل (الجوز) فى شده الحر يهيج الحر فى الجوف و يهيج القروح على الجسد، و أكله فى الشتاء يسخن الكلتيين و يدفع البروده (٦)

و نعم الطعام (الأرز) يوسع الأمعاء و يقطع البواسير، و أن أهل العراق يغبطون عليه (٧)

و كانوا (عليهم السلام) يدخرونه للتداوى من وجع البطن و غيره (٨)

و (الحمص) المطبوخ يؤكل قبل الطعام و بعده (٩)

و هو جيد لوجع الظهر (١٠)

و بارك عليه سبعون نبيا (١١)

١-١ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٣٢- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١.

٢-٢ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٣٢- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ٢.

٣-٣ لما رواه فى الوسائل- الباب- ٦٢- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١.

٤-٤ لما رواه فى الوسائل- الباب- ٦٣- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١.

- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٦٤- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٦-٦ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٦٥- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٧-٧ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٦٦- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
- ٨-٨ كما رواه فى الوسائل - الباب - ٦٦- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤ و ٥ و ٧.
- ٩-٩ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ١٠-١٠ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
- ١١-١١ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٦٧- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.

و أكل (العدس) يرقق القلب و يسرع الدمعه (١)

بل قد روى أنه بارك عليه سبعون نبيا (٢)

لكن فى

خبر محمد بن المفيض (٣)

«أكلت عند أبى عبد الله (عليه السلام) مرقه بعدس، فقلت: جعلت فداك إن هؤلاء يقولون: إن العدس قدس عليه ثمانون نبيا، فقال: كذبوا و لا عشرون نبيا».

و أكل (الباقلاء) يمشخ الساقين و يزيد فى الدماغ و يولد الدم الطرى (٤)

و بقشره تدبغ المعده (٥)

و (اللويبا) تطرد الرياح المستبطنه (٦)

و طبخ (الماش) و تحسيه يدفع البهق و كذا جعله فى الطعام (٧)

و (التمر) حلوا رسول الله (صلى الله عليه و آله) (٨)

و ما قدم إليه طعام فيه تمر إلا بدأ بالتمر (٩)

و أن فيه شفاء الأدوية (١٠)

و من أكله على شهوه رسول الله (صلى الله عليه و آله) إياه لم يضره (١١)

و قال سليمان بن جعفر الجعفرى (١٢): «دخلت على أبى الحسن الرضا



٢-٢ لما رواه في الوسائل - الباب - ٦٨- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٦.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٦٨- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٤ عن محمد بن الفيض و هو الصحيح كما في الكافي ج ٦ ص ٣٤٣.

٤-٤ لما رواه في الوسائل - الباب - ٦٩- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١.

٥-٥ لما رواه في الوسائل - الباب - ٦٩- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٣.

٦-٦ لما رواه في الوسائل - الباب - ٧٠- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١.

٧-٧ لما رواه في الوسائل - الباب - ٧٠- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٢.

٨-٨ كما رواه في الوسائل - الباب - ٧٢- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٦.

٩-٩ كما رواه في الوسائل - الباب - ٧٢- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٤.

١٠-١٠ كما رواه في الوسائل - الباب - ٧٢- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٣.

١١-١١ كما رواه في الوسائل - الباب - ٧٢- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١١.

١٢-١٢ الوسائل في الباب - ٧٣- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٣.

(عليه السلام) و بين يديه تمر برنى، و هو مجد فى أكله بشهوه، فقال:

يا سليمان ادن فكل، فدنوت فأكلت معه و أنا أقول له: جعلت فداك إني أراك تأكل هذا التمر بشهوه، فقال: نعم إني لأحبه، قلت: و لم؟

قال: لأين رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان تمرى، و كان أمير المؤمنين (عليه السلام) تمرى، و كان الحسن (عليه السلام) تمرى، و كان أبو عبد الله الحسين (عليه السلام) تمرى، و كان سيد العابدين (عليه السلام) تمرى، و كان أبو جعفر (عليه السلام) تمرى، و كان أبو عبد الله (عليه السلام) تمرى، و كان أبى (عليه السلام) تمرى، و أنا تمرى، و شيعتنا يحبون التمر، لأنهم خلقوا من طينتنا و أعداؤنا يا سليمان يحبون المسكر، لأنهم خلقوا من مارج من نار».

و خير التمور (البرنى) فإنه يذهب بالداء و لا داء فيه، و يذهب بالإعياء و يشبع و يذهب بالبلغم، و مع كل تمره حسنه (١)

و يطيب النكهه و المعده، و يهضم الطعام، و يزيد فى السمع و البصر، و يقوى الظهر، و يزيد فى مائه، و يخيل الشيطان، و يباعد منه، و يقرب من الله (٢)

و يهنئ و يمرئ (٣)

و شرب الماء عليه يدفع اليوسه، كما أنه بدونه يدفع الرطوبه (٤)

بل لعل جميع التمر كذلك.

و (العجوه) أم التمر، و هى التى أنزلها الله لآدم من الجنة (٥)

و حملها معه نوح فى السفينه (٦)

و من تصبح بتمرات منها لم يضره ذلك

١- ١ الوسائل - الباب - ٧٣- من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ١.

٢- ٢ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٧٣- من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ٦ و ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧٣- من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ١٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٧٣- من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ٨.

٥- ٥ روى ذلك فى الوسائل فى الباب - ٧٤- من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ٢.

٦- ٦ روى ذلك فى الوسائل فى الباب - ٧٤- من أبواب الأُطعمه المباحه - الحديث ٧ عن أبى عبد الله عليه السلام «إن الذى

حمل نوح معه فى السفينه من النخل العجوه و العذق»

اليوم سم ولا سحر (١)

فنعم التمر هي لا داء ولا غائله (٢)

. و (الصرقان) هو العجوه أو منها (٣)

ولذا ورد فيه أنه سيد تمروركم (٤)

و «نعم التمر لا داء ولا غائله» (٥)

و فيه شفاء (٦)

و من أكل في كل يوم سبع تمرات عجوه على الريق من تمر العاليه لم يضره سم ولا سحر ولا شيطان (٧)

و من أكل سبع تمرات عجوه عند منامه قتلت الديدان في بطنه (٨)

و كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يحب (العنب) (٩)

و يعجب على بن الحسين (عليهما السلام) (١٠)

و يذهب الغم و خصوصا الأسود منه (١١)

و الرازقي منه أحد الخمسه التي نزلت من الجنة:

الرمان الإمليسي و التفاح الشيقان و السفرجل و العنب الرازقي و الرطب المشان (١٢).

و إن لكل ثمره سما فإذا أتى بها فلتمس بالماء و لتغمس فيه (١٣)

و (الزبيب) و خصوصا الطائفى يكشف المره، و يشد القلب، و يطفى الحرارة، و يذهب بالبلغم، و يشد العصب، و يذهب بالإعياء، و يحسن

- ١-١ روى ذلك في الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٦.
- ٢-٢ روى ذلك في الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٩.
- ٣-٣ روى ذلك في الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١١.
- ٤-٤ روى في الوسائل - الباب - ٧٥ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٥-٥ روى ذلك في الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١١.
- ٦-٦ روى ذلك في الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١٠.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٧٧ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٧٧ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
- ٩-٩ لما رواه في الوسائل - الباب - ٨٢ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
- ١٠-١٠ لما رواه في الوسائل - الباب - ٨٢ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ١١-١١ الوسائل - الباب - ٨٣ - من أبواب الأَطعمه المباحه.
- ١٢-١٢ الوسائل - الباب - ٧٩ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ١٣-١٣ الوسائل - الباب - ٨٠ - من أبواب الأَطعمه المباحه.

الخلق، و يطيب النفس، و يذهب بالسقم (١)

و من أكل إحدى و عشرين زبيبه حمراء على الريق لم يمرض إلا مرض الموت (٢).

و (الرمان) سيد الفاكهه التي هي مائه و عشرون لونا (٣)

يشبع الجائع و يمرئ الشبعان (٤)

و أكل حبه منه تمرض شيطان الوسوسه أربعين صباحا (٥)

و كان أبو عبد الله (عليه السلام) يأكل الرمان كل ليله جمعه (٦)

و من أكل رمانه أنارت قلبه و رفعت عنه الوسوسه أربعين صباحا (٧)

بل ليس من حبه تقع منه في المعده إلا فعلت ذلك (٨)

و ينقى الأفواه (٩)

و يزيد في ماء الرجل (١٠)

و يسرع في شباب الصبيان (١١)

و ليس من حبه من الحلو منه تقع في معده مؤمن إلا أبادت داء، و أذهبت شيطان الوسوسه (١٢)

و أكل الرمان الحلو يزيد في ماء الرجل و يحسن الولد (١٣)

و بشحمه تدبغ المعده دبغا، و ينقى الحمه، و يهضم الطعام، و يسبح في الجوف (١٤)

بل أكل كل الرمان (رمان خ ل) بشحمه يدبغ المعده و يزيد

---

١- ١ الوسائل - الباب - ٨٤- من أبواب الأطحمة المباحه - الحديث ٢ و ٣ وفيه «بالغم» بدل «بالسقم» كما أنه ليس فيه «و يشد

القلب و يطفئ الحرارة» و هذه الجملة موجوده في روايه المحاسن التي رواها في البحار ج ٦٦ ص ١٥٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩٨- من أبواب آداب المائده.

٣- ٣ لما رواه في الوسائل في الباب - ٨٥- من أبواب الأطحمة المباحه - الحديث ٢.

٤- ٤ لما رواه في الوسائل في الباب - ٨٥- من أبواب الأطحمة المباحه - الحديث ٣.

٥- ٥ لما رواه في الوسائل في الباب - ٨٥- من أبواب الأطحمة المباحه - الحديث ٤.

- ٦-٦ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٨٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٥.
- ٧-٧ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٨٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٧.
- ٨-٨ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٨٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٠.
- ٩-٩ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٨٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٢.
- ١٠-١٠ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٨٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٣.
- ١١-١١ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٨٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٤.
- ١٢-١٢ لما رواه فى الوسائل- الباب- ٨٦- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١.
- ١٣-١٣ لما رواه فى الوسائل- الباب- ٨٦- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٢.
- ١٤-١٤ الوسائل- الباب- ٨٧- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٠ وفيه «و يشفى التخمه» بدل «و ينفى الحمه».

فى الذهن (١)

و خصوصا المزمته (٢)

و يذهب الحفر، و يطيب النفس (٣)

و من أكل رمانا عند منامه فهو آمن من نفسه إلى أن يصبح (٤)

و دخان شجر الرمان ينقى الهوام (٥).

و (التفاح) نضوح المعده (٦)

و يطفى الحرارة، و يبرد الجوف، و يذهب الحمى و الوباء (٧)

و من شمه و أكله خرج من جسده كل داء و غائله و عله، و سكن ما يوجد من قبل الأرواح كلها (٨)

و ينفع من السحر و السم و اللمم و البلغم الغالب، و ليس شىء أسرع منه منفعه (٩)

و ليطعم المحموم التفاح، فما من شىء أنفع منه و لو يعلم الناس ما فى التفاح ما داووا مرضاهم إلا به (١٠)

بل الأخضر منه الذى يكرهونه الناس يقلع الحمى و يسكن الحرارة (١١)

و يدفع الوباء و يرفعه (١٢)

نعم الحامض منه أحد التسعه التى يورث أكلها النسيان (١٣) و هى الكزبره، و الجبن، و سؤر الفأره، و قراءه كتابه القبور، و المشى بين امرأتين، و طرح القمله، و الحجامة فى النقره، و البول فى الماء الراكد (١٤)

١-١ لما رواه فى الوسائل- الباب- ٨٧- من أبواب الأطمعه المباحه- الحديث ١.

٢-٢ لما رواه فى الوسائل- الباب- ٨٧- من أبواب الأطمعه المباحه- الحديث ٢.

٣-٣ لما رواه فى الوسائل- الباب- ٨٧- من أبواب الأطمعه المباحه- الحديث ٧.

٤-٤ لما رواه فى الوسائل- الباب- ٨٧- من أبواب الأطمعه المباحه- الحديث ٩.

٥-٥ الوسائل- الباب- ٨٨- من أبواب الأطمعه المباحه- الحديث ٢.

- ٦-٦ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٨٩- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ١.
- ٧-٧ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٨٩- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ٤.
- ٨-٨ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٨٩- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ٥.
- ٩-٩ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٨٩- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ٢.
- ١٠-١٠ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٩٠- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ٤.
- ١١-١١ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٩٠- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ١.
- ١٢-١٢ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٩٠- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ٧.
- ١٣-١٣ هكذا فى النسختين المخطوطتين المسوده و المبيضه، و الصحيح «نعم أكل الحامض منه أحد التسعه التى يورث النسيان»
- ١٤-١٤ . ١٤ كما رواه فى الوسائل - الباب - ٩١- من أبواب الأئمة المباحه- الحديث ١.



و (السفرجل) يقوى القلب (١)

و يسخى البخيل و يشجع الجبان (٢)

و يصفى اللون و يحسن الولد (٣)

و يطيب المعده و يذكى الفؤاد (٤)

و يذهب بطخاء الصدر (٥)

و يجم الفؤاد (٦)

و يدبغ المعده (٧) و يزيد فى العقل و المروءه (٨) و من أكل سفرجله على الريق طاب ماؤه و حسن ولده (٩) بل من أكل سفرجله أنطق الله الحكمة على لسانه أربعين صباحا (١٠) و يذهب بهم الحزين كما تذهب اليد بعرق الجبين (١١)

و ما بعث الله عز و جل نبيا إلا و معه رائحة السفرجل و أكل منه (١٢)

و من أكل السفرجل ثلاثه أيام على الريق صفا ذهنه، و امتلأ جوفه حلما و علما، و وقى من كيد إبليس و جنوده (١٣)

و (التين) أشبه شىء بنبات الجنة، يذهب بالبخر، و يشد العظم و ينبت الشعر، و يذهب الداء، و لا يحتاج معه إلى دواء (١٤)

و (الكمشرى) يجلو القلب، و يسكن أوجاع الجوف باذن الله تعالى (١٥) و يدبغ المعده و يقويها، و هو و السفرجل سواء، و هو على الشيع أنفع منه على الريق، و من أصابه طخاء- أى كرب على قلبه- فليأكله على الطعام (١٦)

١- ١ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٩٣- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ٣.

٢- ٢ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٩٣- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١.

٣- ٣ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٩٣- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١٠.

٤- ٤ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٩٣- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ٤.

٥- ٥ لما رواه فى الوسائل فى الباب- ٩٣- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ٩.

- ٦-٦ لما رواه فى الوسائل فى الباب-٩٣- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٢.
- ٧-٧ لما رواه فى الوسائل فى الباب-٩٣- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٦.
- ٨-٨ لما رواه فى الوسائل فى الباب-٩٣- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٧.
- ٩-٩ لما رواه فى الوسائل فى الباب-٩٣- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١١.
- ١٠-١٠ لما رواه فى الوسائل فى الباب-٩٣- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٢.
- ١١-١١ لما رواه فى الوسائل فى الباب-٩٣- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٨.
- ١٢-١٢ راجع الوسائل- الباب-٩٣- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٧ و المستدرك الباب-٦٩- منها- الحديث ٥ و ١٢.
- ١٣-١٣ لما رواه فى الوسائل- الباب-٩٤- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١.
- ١٤-١٤ الوسائل- الباب-٩٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١.
- ١٥-١٥ لما رواه فى الوسائل- الباب-٩٦- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١.
- ١٦-١٦ لما رواه فى الوسائل- الباب-٩٦- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٢.

و أن (الإجاص) الطرى يطفى الحرارة، و يسكن الصفراء، و أن اليابس منه يسكن الدم، و يسلب الداء الدوى - أى المهلك - (١)

و (الأترج) يؤكل بعد الطعام، فان آل محمد (صلوات الله عليهم) يفعلون ذلك (٢)

و أمروا به كذلك (٣)

و على الشبع (٤)

و الخبز اليابس يهضم الأترج (٥)

و (الغبيراء) لحمه ينبت اللحم، و جلده ينبت الجلد، و عظمه ينبت العظم، و مع ذلك فإنه يسخن الكلتيين، و يدبغ المعده، و

هو أمان من البواسير و التقطير، و يقوى الساقين، و يجمع عرق الجذام (٧)

و (البطيخ) شحم الأرض لا داء و لا غائله فيه (٨)

و فيه عشر خصال: طعام و شراب و فاكهه و ريحان و آدم و حلوا و أشنان و خطمى و بقل و دواء (٩)

و يغسل المثانه أيضا (١٠)

و يذيب الحصى منها (١١)

و يدر البول (١٢)

و يزيد فى الباه (١٣)

و كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يعجبه الرطب بالخربز (١٤)

و أكله أيضا بالسكر و بالتمر (١٥)

- ١-١ كما رواه فى الوسائل - الباب - ٩٧- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١.
- ٢-٢ كما رواه فى الوسائل - الباب - ٩٩- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٣.
- ٣-٣ كما رواه فى الوسائل - الباب - ٩٩- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٢.
- ٤-٤ كما رواه فى الوسائل - الباب - ٩٩- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٥.
- ٥-٥ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٩٨- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٢.
- ٦-٦ هى تمره تشبه العناب.
- ٧-٧ كما رواه فى الوسائل فى الباب - ١٠١- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١.
- ٨-٨ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١٠٢- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٠.
- ٩-٩ المستدرک - الباب - ٧٧- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٨.
- ١٠-١٠ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١٠٢- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٠.
- ١١-١١ الوسائل - الباب - ١٠٢- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١١.
- ١٢-١٢ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١٠٢- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٠.
- ١٣-١٣ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١٠٢- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٠.
- ١٤-١٤ الوسائل - الباب - ١٠٢- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٣.
- ١٥-١٥ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١٠٢- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١ و ٧.

نعم لا يؤكل على الريق، فإنه يورث الفالج (١)

نعوذ بالله، ولا يؤكل المر منه، فإنه لم يقبل ميثاق الموده المأخوذ على كل حيوان و نبت (٢)

و ليؤكل (القثاء) بالملح (٣)

و

قال الصادق (عليه السلام) (٤)

«إذا أكلتم القثاء فكلوه من أسفله، فإنه أعظم لبركته».

و كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يعجبه (الدباء) في القدور- و هو القرع- (٥)

و كان يلتقطه من الصحف (٦)

و هو يزيد في الدماغ و العقل (٧)

.

و

قال الصادق (عليه السلام) لحنان (٨): «كل (الفجل) فان فيه ثلاث خصال: ورقه يطرد الرياح، و لبه يسربل البول، و أصله يقطع البلغم»

و في روايه أخرى (٩)

«ورقه يمرئ»

و قال (عليه السلام) أيضا في خبر درست (١٠): «الفجل أصله يقطع البلغم، و لبه يهضم، و ورقه يحدر البول حدرا»

الخبر.

و نعم البقله (السلق) (١١)

فإنه يجمع عرق الجذام، و ما دخل جوف المبرسم مثل ورق السلق (١٢).

و إن الله رفع عن اليهود الجذام بأكلهم

- 
- ١-١ لما رواه فى الوسائل - الباب - ١٠٢ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١٣.
  - ٢-٢ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١٠٣ - من أبواب الأَطعمه المباحه.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٢٤ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٢٤ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
  - ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٢٠ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
  - ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤٧.
  - ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٢٠ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣ و ٤.
  - ٨-٨ الوسائل - الباب - ١٢١ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
  - ٩-٩ الوسائل - الباب - ١٢١ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
  - ١٠-١٠ الوسائل - الباب - ١٢١ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.
  - ١١-١١ الوسائل - الباب - ١١٧ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.
  - ١٢-١٢ الوسائل - الباب - ١١٧ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.

السلق و قلعهم العروق (١)

و إن بنى إسرائيل شكوا إلى الله سبحانه و إلى موسى (عليه السلام) ما يلقون من البياض، فأوحى الله إلى موسى مرهم فليأكلوا لحم البقر بالسلق (٢)

و قال الرضا (عليه السلام) (٣): «أطعموا مرضاكم السلق، يعنى ورقه، فإنه فيه شفاء و لا- داء معه، و لا- غائله له، و يهدئ نوم المريض، و اجتنبوا أصله، فإنه يهيج السوداء».

و أكل (الجزر) و لو مسلوقا يسخن الكلتيين و يقيم الذكر (٤)

و أمان من القولنج و البواسير، و يعين على الجماع (٥)

و (الشلجم) يذيب عرق الجذام،

قال الصادق (عليه السلام) (٦): «عليكم بالشلجم فكلوه و أديموه، و اكنموه إلا عن أهله، فما من أحد إلا و به عرق من الجذام فأذيبوه بأكله».

و (الباذنجان) يذهب بالداء و لا داء له (٧)

حار فى وقت الحرارة و بارد فى وقت البروده، معتدل فى الأوقات كلها، جيد على كل حال (٨)

و لعل المراد من وقتى الحرارة و البروده وقت الاحتياج إليهما، كما أشار إليه

فى مضمرة الهاشمى (٩) قال: «قال لبعض مواليه: أقلل لنا من البصل، و أكثر لنا من الباذنجان، فقال له مستفهما: الباذنجان؟ قال:

نعم الباذنجان، جامع الطعم، ينفى الداء، صالح للطبعه، منصف فى أحواله، صالح للشيخ و الشاب، معتدل فى حرارته و برودته، حار فى

١- ١ الوسائل - الباب - ١١٧ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١٧ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١١٧ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.

٤- ٤ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٢ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.

٥- ٥ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٢ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.

- ٤-٦ الوسائل في الباب-١٢٣- من أبواب الأًطعمه المباحه- الحديث ٤.
- ٧-٧ لما رواه في الوسائل- الباب-١٢٥- من أبواب الأًطعمه المباحه- الحديث ١.
- ٨-٨ لما رواه في الوسائل- الباب-١٢٥- من أبواب الأًطعمه المباحه- الحديث ٢.
- ٩-٩ لما رواه في الوسائل- الباب-١٢٥- من أبواب الأًطعمه المباحه- الحديث ٣.



مكان الحرارة، و بارد فى مكان البروده».

و هو جيد للمره السوداء (١)

و عند جذاذ النخل لا داء فيه (٢)

و

قال الصادق (عليه السلام) (٣): «إذا أدرك الرطب و نضج العنب ذهب ضرر الباذنجان».

و (البصل) يطيب النكهه، و يذهب بالبلغم، و يزيد فى الجماع (٤)

و يذهب بالنصب، و يشد العصب، و يزيد فى الخطى - أى القوه فى المشى و يذهب الحمى (٥)

و يشد اللثه (٦)

و يشد الظهر، و يرق البشره (٧)

و من دخل بلادا فليأكل من بصلها يطرد عنه وباءها (٨)

.

و (الثوم) إنما نهى عنه رسول الله (صلى الله عليه و آله) لريحه،

فقال: من أكل هذه البقله الخبيثه فلا يقرب مسجدا (٩)

بل ورد الأمر بإعاده كل صلاه صلاحها من يأكله ما دام يأكله (١٠)

نعم لا بأس بالتداوى به، لكن لا يخرج من أكله إلى المسجد (١١)

.

و (الكراث) يدفع داء الطحال (١٢)

و يطيب النكهه، و يطرد الرياح، و يقطع البواسير، و هو أمان من الجذام لمن أدمن عليه (١٣)

و مثله فى البقول كمثل الخبز فى سائر الطعام، أو قال: الإدام، و الشك

- ١-١ لما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٥ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٥.
- ٢-٢ لما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٥ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
- ٣-٣ لما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٥ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٦.
- ٤-٤ لما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٦ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
- ٥-٥ لما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٦ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٦-٦ لما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٦ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
- ٧-٧ لما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٦ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.
- ٨-٨ لما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٧ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ١٢٨ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ١٠-١٠ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٨ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٨.
- ١١-١١ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١٢٨ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
- ١٢-١٢ لما رواه فى الوسائل - الباب - ١١٠ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ١٣-١٣ لما رواه فى الوسائل - الباب - ١١٠ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.

من الراوى (١)

و

قال حنان بن سدير (٢): «كنت مع أبى عبد الله (عليه السلام) على المائدة فملت على الهندباء، فقال: يا حنان لم لا تأكل الكراث؟ قلت: لما جاء عنكم إنكم قاتم إنه يقطر عليه من الجنة فى كل يوم قطره، فقال: على الكراث إذن سبع قطرات، قلت:

فكيف آكله؟ قال: اقطع أصوله و اقذف برؤوسه»

و كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يأكل الكراث بالملح الجريش (٣).

لكن فى

خبر يونس بن يعقوب (٤)

«رأيت أبا الحسن (عليه السلام) يقطع الكراث بأصوله فيغسله بالماء و يأكله»

بل فى

خبر أبى داود (٥) عن رجل «أنه رأى أبا الحسن (عليه السلام) بخراسان يأكل الكراث من البستان كما هو، فقييل له: إن فيه لسامدا، فقال: لا يعلق به شىء، و هو جيد للبواسير»

الخبر.

و نعم البقلة (الهندباء) التى هى سيده البقول (٦)

و فضلها عليهم كفضلهم (عليهم السلام) على الناس (٧)

و هى بقله رسول الله (صلى الله عليه و آله) (٨)

خرجت من الجنة (٩)

و هى شفاء من ألف داء، بل من كل داء، و ما من داء فى جوف بنى آدم إلا قمعه الهندباء، و إذا دق و صير على قرطاس و صب

- ١-١ الوسائل - الباب - ١١٢ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١١٢ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١١٢ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١١١ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١١٢ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢ عن داود بن أبي داود عن رجل.
- ٦-٦ لما رواه في الوسائل - الباب - ١٠٥ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
- ٧-٧ لما رواه في الوسائل - الباب - ١٠٥ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.
- ٨-٨ لما رواه في الوسائل - الباب - ١٠٥ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
- ٩-٩ لما رواه في الوسائل - الباب - ١٠٥ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٦.

ذهب بالحمى و الصداع (١)

و ما من صباح إلا و ينزل عليها قطره من الجنه (٢)

بل ليس من ورقه إلا و عليها قطره من الجنه (٣)

و من هنا استفاضت النصوص فى النهى عن نفضها عند أكلها (٤)

و من بات و فى جوفه سبع ورقات من الهندباء أمن من القولنج ليلته تلك إنشاء الله تعالى (٥)

و من أحب أن يكثر ماؤه فليكثر أكل الهندباء (٦)

و

قال الصادق (عليه السلام) (٧): «عليك بالهندباء، فإنه يزيد فى الماء، و يحسن الولد، و هو حار لين، و يزيد فى الولد الذكور»

و لعله لمكان لينها ورد أنها معتدله (٨)

و قال الرضا (عليه السلام) (٩): «عليك بأكل بقل الهندباء، فإنها تزيد فى المال و الولد، و من أحب أن يكثر ماله و ولده فليدمن أكل الهندباء»

بل

قال الصادق (عليه السلام) (١٠): «من سره أن يكثر ماله و ولده الذكور فليكثر من أكل الهندباء».

و قال (عليه السلام) أيضا (١١): «ما يرضى أحدكم أن يشبع الهندباء و لا يدخل النار؟».

و (الحوك) بقله الأنبياء، و فيه ثمان خصال: يمرئ، و يفتح

١- ١ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١٠٦ - من أبواب الأئمة المباحه - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠٧ - من أبواب الأئمة المباحه - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠٧ - من أبواب الأئمة المباحه - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٠٧ - من أبواب الأئمة المباحه.

٥- ٥ لما رواه فى الوسائل فى الباب - ١٠٦ - من أبواب الأئمة المباحه - الحديث ١.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١٠٦- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٢ و ٣ و فيهما «من أحب أن يكثر ماله و ولده فليدمن أكل الهندباء»

٧-٧ . الوسائل - الباب - ١٠٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٢.

٨-٨ الوسائل - الباب - ١٠٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٣.

٩-٩ الوسائل - الباب - ١٠٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٨.

١٠-١٠ الوسائل - الباب - ١٠٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١١.

١١-١١ الوسائل - الباب - ١٠٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٥ و فيه «يسيق» بدل «يشع» و في البحار- ج ٦٦ ص ٢٠٩ «يشع».

السدود، و يطيب الجشاء و النكهه، و يشهى الطعام، و يسيل الداء، و هو أمان من الجذام، إذا استقر فى جوف الإنسان قمع الداء كله (١)

و المراد به (الباذروج) الذى كان يعجب أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢)

و هو- كما قيل- نوع من الرياحين برى يقال له بالفارسيه: بادرنجويه و

قال النخعي (٣): «حدثنى من حضر مع أبى الحسن (عليه السلام) المائده، فدعا بالباذروج و قال: إني أحب أن استفتح به الطعام، فإنه يفتح السدد، و يشهى الطعام، و يذهب بالسل، و ما أبالى إذا افتتحت به ما أكلت بعده من الطعام، فاني لا أخاف داء و لا غائله، قال:

فلما فرغنا من الطعام دعا به أيضا، و رأيتہ يتبع ورقه على المائده و يأكله و يناولنى منه، و هو يقول: اختم طعامك به، فإنه يمر (يمرئ ظ) ما قبل، كما يشهى ما بعد، و يذهب بالثقل، و يطيب الجشاء و النكهه»

الخبر.

و

قال الصادق (عليه السلام) (٤): «ليس على وجه الأرض بقله أشرف و لا أنفع من (الفرفخ) و هو بقله فاطمه (عليها السلام) لعن الله بنى أميه، هم سموها البقله الحمقاء بغضا لنا، و عداوه لفاطمه (عليها السلام)»

و وطأ رسول الله (صلى الله عليه و آله) الرمضاء فأحرقته، فوطأ على الرجله و هى بقله الحمقاء فسكن عنه حر الرمضاء، فدعا لها، و كان يحبها و يقول: ما أبركها (٥)

و قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) (٦): «عليكم بالكرفس

١- ١ كما رواه فى الوسائل- الباب- ١٠٨- من أبواب الأطحه المباحه- الحديث ٣.

٢- ٢ كما رواه فى الوسائل- الباب- ١٠٨- من أبواب الأطحه المباحه- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠٩- من أبواب الأطحه المباحه- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١١٤- من أبواب الأطحه المباحه- الحديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١١٤ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١١٣ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.



فإنه طعام إلباس و اليسع و يوشع بن نون»

و هي بقله الأنبياء (١)

لكن

عن قادر الخادم (٢) قال: «ذكر أبو الحسن (عليه السلام) الكرفس فقال: أنتم تشتهونه و ليس من دابه إلا و هي تحتك به».

و في الوافي «أى تحك نفسها عليه» و فيما حضرني من نسخه الوسائل روايته

«و ليس من دابه إلا و هي تحبه»

فلا منافاه.

و (الصعتر) (٣): دواء أمير المؤمنين (عليه السلام) و

كان يقول: «إنه يصير للمعدة خملا كخمل القطيفه» (٤)

و عن أبي الحسن (عليه السلام) (٥)

أنه شكأ إليه بعض الواسطيين رطوبه فأمره أن يستف الصعتر على الريق.

و كان على (عليه السلام) يحب (الكماه) (٦)

و قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) (٧): «الكماه من المن، و المن من الجنه و ماؤها شفاء للعين».

و عن أبي جعفر أو أبي الحسن (عليهما السلام) (٨) إنه ذكر

١-١ الوسائل - الباب - ١١٣ - من أبواب الأطمعه المباحه - الحديث ٣.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١٣ - من أبواب الأطمعه المباحه - الحديث ٢.

٣-٣ الصعتر أو السعتر: نبات طيب الرائحه يخلف بزرا دون بزر الريحان، زهره أبيض إلى الغبره.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٣٠ - من أبواب الأطمعه المباحه - الحديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٣٠ - من أبواب الأطمعه المباحه - الحديث ٢.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١١٨ - من أبواب الأطمعه المباحه - الحديث ١. و الكماه جمع الكمء: نبات يقال له أيضا: شحم الأرض،

يوجد في الربيع تحت الأرض، و هو أصل مستدير كالقلقاس لا - ساق له و لا - عرق، لونه يميل إلى الغبره. يقال له بالفارسيه:

«قارچ».

٧-٧ الوسائل - الباب - ١١٨ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢. و الكمأه جمع الكم ء: نبات يقال له أيضا: شحم الأرض، يوجد في الربيع تحت الأرض، و هو أصل مستدير كالقلقاس لا - ساق له و لا - عرق، لونه يميل إلى الغبره. يقال له بالفارسيه: «قارچ».

٨-٨ الوسائل - الباب - ١١٥ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.

السذاب (١) فقال: «أما أن فيه منافع: زياده في العقل، و توفير في الدماغ، غير أنه ينتن ماء الظهر».

و عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) إنه جيد لوجع الأذن (٢).

و عليكم بالخس، فإنه يصفى الدم (٣).

و أكل (التفاح الحامض) و (الكزبره) يورث النسيان (٤).

و ما تملأ رجل من (الجرجير) (٥) بعد أن يصلى العشاء فبات تلك الليله إلا و نفسه تنازعه إلى الجذام (٦)

و من أكله بالليل ضرب عليه عرق من الجذام من أنفه، و بات يتزف الدم (٧)

و عن النبي (صلى الله عليه و آله) فيه (٨)

«ما من عبد بات و فى جوفه شىء من هذه البقله إلا بات الجذام يرفرف على رأسه حتى يصبح، إما أن يسلم و إما أن

١-١ السذاب أو السذاب: نبات ورقه كالصعتر و رائحته كريهه.

٢-٢ لما رواه فى الوسائل- الباب- ١١٥- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ٥.

٣-٣ لما رواه فى الوسائل- الباب- ١١٥- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١.

٤-٤ لما رواه فى الوسائل- فى الباب- ٩١- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١.

٥-٥ قال المجلسى «قدس سره» فى البحار- ج ٦٦ ص ٢٣٨: «توضيح: اعلم أن الذى يظهر من كتب أكثر الأطباء أن البقله المعروفه عند العجم «تره تيزك» ليس هو الجرجير، بل هو الرشاد، قال ابن بيطار: الجرجير صنفان: بستانى و برى، كل واحد منهما صنفان: فأحد صنفى البستانى عريض الورق، فستقى اللون، ناقص الحرافه، رخص طيب، و الثانى ورقه رقاق شديد الحرافه، و قال صاحب الاختيارات: الجرجير برى و بستانى، البرى يقال له: «الايهقان» و البستانى يقال له بالفارسيه: «كيكير» و الجرجير البرى يقال له: الخردل البرى، و يستعمل بذره مكان الخردل، و قال: الرشاد الحرف، و يقال له بالفارسيه: «سپندان» و «تره تيزك».

٦-٦ الوسائل- الباب- ١١٦- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١.

٧-٧ الوسائل- الباب- ١١٦- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ٢.

٨-٨ الوسائل- الباب- ١١٦- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١٠.

يعطب»

و

قال الصادق (عليه السلام) (١): «الهندباء و الباذروج لنا، و الجرجير لبني أميه»

و أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) كره الجرجير (٢)

و عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣)

«الجرجير شجره على باب النار»

و عن الصادق (عليه السلام) (٤)

«كأنى أنظر إلى الجرجير يهتز فى النار»

و عن النبى (صلى الله عليه و آله) (٥)

«كأنى أنظر إلى منبته فى النار».

لكن فى

خبر موفق (٦)

«كان مولاى أبو الحسن (عليه السلام) إذا أمر بشراء البقل يأمر بالإكثار منه و من الجرجير، فيشترى له، و كان يقول: ما أحقق

بعض الناس يقولون: إنه ينبت فى وادى جهنم، و الله تعالى يقول وَقُودُهَا النَّاسُ وَ الْحِجَارَةُ\* (٧) فكيف تنبت البقل؟!»

و هو محمول على ضرب من المصالح.

و (العناب) يذهب بالحمى (٨)

و فضله على الفاكهه كفضلهم (عليهم السلام) على الناس (٩)

و (الخل) و (الزيت) طعام الأنبياء و إدامهم (١٠)

و ما أقفر بيت فيه الخل و الزيت (١١)

و

قال الصادق (عليه السلام) (١٢): «عليك

- 
- ١-١ الوسائل- الباب- ١١٦- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٤.
  - ٢-٢ الوسائل- الباب- ١١٦- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٢ على روايه البرقي.
  - ٣-٣ الوسائل- الباب- ١١٦- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٥.
  - ٤-٤ الوسائل- الباب- ١١٦- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٦.
  - ٥-٥ الوسائل- الباب- ١١٦- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٨.
  - ٦-٦ الوسائل- الباب- ١١٦- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٣.
  - ٧-٧ سورة البقره: ٢- الآيه ٢٤.
  - ٨-٨ لما رواه في الوسائل- الباب- ١٣٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١.
  - ٩-٩ لما رواه في الوسائل- الباب- ١٣٥- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٢.
  - ١٠-١٠ الوسائل- الباب- ٤٣- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٣.
  - ١١-١١ الوسائل- الباب- ٤٣- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ١٢.
  - ١٢-١٢ الوسائل- الباب- ٤٣- من أبواب الأَطعمه المباحه- الحديث ٩.

بالخل و الزيت، فإنه مری ء، و إن علیا (علیه السلام) کان یكثر أكله و إنی أكثر أكله، و إنه مری ء.

و الخلل یشد العقل (١)

و أحب الأصباغ إلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) (٢)

و نعم الإدام، یکسر المره و یحیی القلب (٣)

و ینبر القلب (٤)

و الاصباغ منه یقطع شهوه الزنا (٥)

و إن الله و ملائکته یصلون علی خوان فیہ خل و ملح (٦)

و علیک بخل الخمر، فاغتمس فیہ الخبز، فإنه لا یبقی فی جوفک دابه إلا قتلها (٧)

و یشد اللثة (٨)

و کلوا الزيت و ادهنوا به، فإنه من شجره مبارکه (٩)

و دهنه الأخیار، و إدام المصطفین، مسحت بالقدس مرتین، بورکت مقبله، و بورکت مدبره لا یضر معها داء (١٠)

و من أکل من الزيت و أدهن به لم یقربه الشیطان أربعین یوما (١١)

و کذا (الزیتون) من شجره مبارکه (١٢)

یطرد الريح (١٣)

و یزید فی الماء (١٤)

و ما استشفى مريض بمثل (العسل) (١٥)

فان لعقه منه شفاء من كل داء (١٦)

و خصوصا إذا أخذته من شهده (١٧)

و هو مع قراءة القرآن

- 
- ١-١ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
  - ٢-٢ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.
  - ٣-٣ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٦.
  - ٤-٤ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢١.
  - ٥-٥ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٧.
  - ٦-٦ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢٢.
  - ٧-٧ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.
  - ٨-٨ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
  - ٩-٩ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
  - ١٠-١٠ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
  - ١١-١١ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
  - ١٢-١٢ كما رواه في الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.
  - ١٣-١٣ كما رواه في الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٢.
  - ١٤-١٤ كما رواه في الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
  - ١٥-١٥ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
  - ١٦-١٦ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٥.
  - ١٧-١٧ لما رواه في الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٨.

و مضغ اللبان يذيب البلغم (١)

و كان يعجب رسول الله (صلى الله عليه وآله) (٢)

و أكله حكمه (٣)

و إذا مزج معه شىء من الزعفران و طين قبر الحسين (عليه السلام) و عجن بماء السماء نفع المرضى (٤)

و إذا مزج معه الشونيز (٥) و أخذ منه ثلاث لعقات نفع لقلع حمى الغب الغالبه، و ذلك لأن هذين الجزئين مباركان، قال الله تعالى فى العسل فيه شفاء للناس (٦) و قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى الحبه السوداء:

شفاء من كل داء إلا السام، قيل: يا رسول الله ما السام؟ قال:

الموت و هما لا يميلان إلى الحرارة و البروده، و لا إلى الطباع، و إنما هما شفاء حيث وقعا (٧)

و إذا استوهب شىء من مهر الزوجه بطيب نفسها و اشترى به غسل ثم سكب عليه من ماء السماء ثم شرب نفع من وجع البطن بل و من كل وجع، لأنه معجون جمع البركه و الشفاء و الهنىء المرىء (٨)

و (السكر) مبارك طيب (٩)

ينفع من كل شىء و لا يضر من شىء (١٠)

و خصوصاً السليمانى منه الذى يدفع الوباء، و أول من اتخذه سليمان بن داود (عليهما السلام) (١١)

و من كان عنده ألف درهم و ليس عنده غيرها و اشترى بها سكر لم يكن مسرفاً

(١٢)

و ليس شىء أحب إلى أبى عبد الله (عليه السلام) من السكر (١٣)

و إذا سحق ثم مخض بالماء

١- ١ لما رواه فى الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ٥.

٢- ٢ لما رواه فى الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب الأطحمة المباحه- الحديث ١.



- ٣-٣ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الأظعمه المباحه - الحديث ١٢.
- ٤-٤ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الأظعمه المباحه - الحديث ١٣.
- ٥-٥ الشونيز: الحبه السوداء، و يعبر عنه بالفارسىه «سياه دانه».
- ٦-٦ سورة النحل: ١٦- الآيه ٦٩.
- ٧-٧ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الأظعمه المباحه - الحديث ١٥.
- ٨-٨ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الأظعمه المباحه - الحديث ١٤.
- ٩-٩ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب الأظعمه المباحه - الحديث ٥.
- ١٠-١٠ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب الأظعمه المباحه - الحديث ١.
- ١١-١١ كما رواه فى الوسائل فى الباب - ٥٢- من أبواب الأظعمه المباحه - الحديث ٣.
- ١٢-١٢ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب الأظعمه المباحه - الحديث ٣.
- ١٣-١٣ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب الأظعمه المباحه - الحديث ٧.

و شرب على الريق و عند المساء يرفع حمى الربع (١)

و إغمار سكره و نصف بالماء و وضع حديده عليها و تنجيمها من أول الليل بعد أن يقرأ عليها شيئا من القرآن فإذا أصبح مرسه بيده ثم شربه، فإذا كان الليله الثانيه أضاف إلى ذلك سكره أخرى، فتكون سكرتين و نصفا ثم فعل مثل الأول، فإذا كان الليله الثالثه صيرها ثلاث سكرات و نصف، و فعل أيضا مثل ذلك يدفع الحمى بل كل مرض (٢)

و أكل سكرتين عند النوم يدفع الوجع (٣)

و السكر الأبيض إذا دق و صب عليه الماء البارد و شرب يرفع المرض (٤)

و نعم الإدام (السمن) (٥)

بل هو دواء، و فى الصيف خير منه فى الشتاء، و ما دخل جوفاً مثله (٦)

و سمون البقر شفاء (٧)

و قال أبو الجارود (٨): «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن اللحم و السمن يخلطان جميعاً، قال: كل و أطعمنى»

و لا بأس بالخبز يطينه بالسمن (٩)

نعم السمن لا يلائم الشيخ، بل كرهه أبو عبد الله (عليه السلام) له (١٠)

بل

قال: «إذا بلغ الرجل خمسين سنه فلا يبيتن و فى جوفه شىء من السمن» (١١).

- 
- ١- ١ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٥.
  - ٢- ٢ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٦ و ٤.
  - ٣- ٣ كما رواه فى الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٣.
  - ٤- ٤ كما رواه فى الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ٤.
  - ٥- ٥ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب الأَطعمه المباحه - الحديث ١.

- ٦-٦ لما رواه فى الوسائل -الباب- ٥٣- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٣.
- ٧-٧ لما رواه فى الوسائل -الباب- ٥٣- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٢.
- ٨-٨ لما رواه فى الوسائل -الباب- ٥٣- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٥.
- ٩-٩ لما رواه فى الوسائل -الباب- ٥٣- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٦.
- ١٠-١٠ الوسائل -الباب- ٥٤- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ٣.
- ١١-١١ الوسائل -الباب- ٥٤- من أبواب الأئعمه المباحه- الحديث ١.

إلى غير ذلك مما تكفلت النصوص ببيانه أمرا و نهيا، و أوكله الأصحاب إليها على عادتهم فى كثير من المنذوبات، نعم ذكر الشهيد فى الدروس جملة وافية منها، هذا كله فى الأكل.

### [أما الشرب]

أما الشرب

فالماء سيد الشراب فى الدنيا، بل و الآخرة (١)

فإنه سيد شراب الجنة

أيضا (٢)

و طعمه طعم الحياه (٣)

و من تلذذ به فى الدنيا لذذه الله من أشربه الجنة (٤)

و قال أبو الحسن (عليه السلام) (٥): «إنى أكثر شرب الماء تلذذا».

و لا بأس بكثرتة على الطعام- غير الدسم- و لا يكتر منه على غيره (٦)

بل

قال أبو الحسن (عليه السلام) (٧): «عجا لمن أكل مثل ذا- و أشار بكفه- و لم يشرب عليه الماء كيف لا تنشق معدته».

و قال ابن أبى طيفور المتطبب (٨): «دخلت على أبى الحسن الماضى (عليه السلام) فنهيته عن شرب الماء، فقال: و ما بأس بالماء، و هو يدير الطعام فى المعدة، و يسكن الغضب، و يزيد فى اللب، و يطفى المرار».

و «دعا أبو عبد الله (عليه السلام) بتمر، و أقبل يشرب عليه

١- ١ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأشربة المباحة - الحديث ٣.

٢- ٢ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأشربة المباحة - الحديث ٤.

٣- ٣ كما رواه فى الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأشربة المباحة - الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الأشربة المباحة - الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الأشربة المباحة - الحديث ٣.

- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الأشرية المباحه- الحديث ١.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الأشرية المباحه- الحديث ٢.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الأشرية المباحه- الحديث ٣.

الماء، فقليل له: لو أمسكت عن الماء، فقال: إنما آكل التمر لأستطيب عليه الماء» (١).

نعم لا ينبغي شرب الماء على غير الطعام أو على الدسم، ففي

مرفوع الحلبي (٢)

«قال أبو عبد الله (عليه السلام) و هو يوصى رجلا: أقل شرب الماء، فإنه يمد كل داء»

ك

قوله (عليه السلام) أيضا في خبر آخر (٣): «لا تكثر من شرب الماء، فإنه مده لكل داء»

و في ثالث (٤): «لا يشرب أحدكم الماء حتى يشتهي، فإذا اشتهى فليقل منه»

و «لو أن الناس أقلوا من شرب الماء لاستقامت أبدانهم» (٥).

و في

خبر السكوني (٦) عن أبي جعفر عن آبائه (عليهم السلام) «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) إذا أكل الدسم أقل شرب

الماء فقليل له: يا رسول الله إنك لتقل شرب الماء، قال: هو أمرأ لطعامي»

بل

في المرفوع (٧)

«شرب الماء على أثر الدسم يهيج الداء».

و شرب الماء من قيام بالنهار أقوى و أصلح للبدن (٨)

و يمرئ الطعام (٩)

و أدر للعروق (١٠)

بخلاف شربه كذلك في الليل، فإنه يورث الماء الأصفر (١١)

و عليه ينزل

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) (١٢): «إياكم و شرب الماء قياما على أرجلكم، فإنه يورث الداء الذى لا داء له إلا أن يعافيه الله»

و غيره مما أطلق فيه النهى عن الشرب من قيام (١٣)

- ١-١ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ١.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ١.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٢.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٣.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٤.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٦.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٧.
- ٨-٨ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ١.
- ٩-٩ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٢.
- ١٠-١٠ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٧.
- ١١-١١ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٢.
- ١٢-١٢ لما رواه فى الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ١٠.
- ١٣-١٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٤ و ٦ و ١٢.

بل الشرب بالليل (١)

كما أنه ينزل إطلاق ما دل على رجحان الشرب من قيام (٢)

على غير الليل.

وقال الصادق (عليه السلام) (٣): «إذا أردت أن تشرب الماء بالليل فحرك الإناء، وقل: يا ماء ماء زمزم و ماء الفرات يقرأك السلام»

الخير.

و ليمص الماء مصاً، ولا يعب عباً، فإنه يورث الكباد (٤)

و الشرب بثلاثة أنفاس أو نفسين أفضل منه بنفس واحد (٥)

بل هو مكروه، فإنه شرب الهيم (٦)

و ليسم عند كل مره كما يفعل رسول الله (صلى الله عليه و آله) (٧)

بل

قال الصادق (عليه السلام) (٨): «إن الرجل منكم ليشرب الشربه من الماء فيوجب الله له بها الجنة، إنه ليأخذ الإناء فيضعه على فيه و يسمى ثم يشرب، فينحيه و هو يشتهي، فيحمد الله تعالى، ثم يعود فيشرب، ثم ينحيه و هو يشتهي، فيحمد الله عز و جل، ثم يعود فيشرب، فيوجب الله عز و جل له الجنة».

قلت: و خصوصاً إذا ذكر مع ذلك عطش الحسين (عليه السلام)

- 
- ١- البحار- ج ٦٦ ص ٤٧١ و فيه ما يدل على مرجوحه الشرب بالليل دون النهي.
  - ٢- الوسائل- الباب- ٧- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٥ و الباب- ٨- منها.
  - ٣- الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٥.
  - ٤- لما رواه في الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ١.
  - ٥- لما رواه في الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٢ و ١٢.
  - ٦- لما رواه في الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ١.



٧-٧ المستدرک- الباب- ٦- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٣.

٨-٨ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ١.

و أهل بيته، و لعن قاتليه و مانعيه شرب الماء، بل يكتب له مائه ألف حسنه، و يحط عنه مائه ألف سيئه، و ترفع له مائه ألف درجه، و كأنما أعتق ألف نسمة، و صيره الله يوم القيامة ثلج الفؤاد (١).

و ينبغي أن يكون حمده

بالمأثور عن النبي (صلى الله عليه و آله) (٢)

«الحمد لله الذى سقانا عذبا زلالا، و لم يسقنا ملحا أجاجا»

و قال الصادق (عليه السلام) (٣): «إذا شرب أحدكم الماء فقال: بسم الله ثم قطعه فقال: الحمد لله ثم شرب فقال: بسم الله، ثم قطعه فقال: الحمد لله ثم شرب فقال: بسم الله، ثم قطعه فقال: الحمد لله سبح ذلك الماء له ما دام فى بطنه إلى أن يخرج».

نعم

فى المرسل (٤) أنه سأل الصادق (عليه السلام) «عن الشرب بنفس واحد فقال: إن كان الذى يناولك الماء مملوكا لك فاشرب فى ثلاثه أنفاس، و إن كان حرا فاشرب بنفس واحد».

و من سقى مؤمنا من ظمأ سقاه الله من الرحيق المختوم (٥)

بل

قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) (٦): «من سقى مؤمنا شربه ماء من حيث يقدر على الماء أعطاه الله بكل شربه سبعين ألف حسنه، و إن سقاه من حيث لا يقدر على الماء فكأنما أعتق عشر رقاب من ولد إسماعيل».

و كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يشرب فى القدح الشامى و يعجبه (٧).

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الأشربة المباحه- الحديث ١ و فيه «أعتق مائه ألف نسمة».

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الأشربة المباحه- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الأشربة المباحه- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأشربة المباحه- الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الأشربة المباحه- الحديث ١.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الأشربة المباحه- الحديث ٢.

٧-٧ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ١ و ٢.

قال (صلى الله عليه وآله): «لا تأكلوا في فخار مصر، ولا تغسلوا رؤوسكم بطينها، فإنه يذهب بالغيره و يورث الدياثة» (١).

و شر ماء على وجه الأرض ماء برهوت الذى بحضر موت، و خير ماء على وجهها ماء زمزم (٢)

و هو شفاء من كل داء (٣)

و قال صارم (مصادف خ ل) (٤): «اشتكى رجل من إخواننا بمكة حتى سقط فى الموت، فلقيت أبا عبد الله (عليه السلام) فى الطريق فقال: يا صارم (مصادف خ ل) ما فعل فلان؟ فقال: تركته فى الموت، فقال: أما لو كنت مكانكم لسقيته من ماء الميزاب، فطلبنا عند كل أحد فلم نجده، فبينما نحن كذلك إذا ارتفعت سحابه ثم أرعدت و أبرقت و أمطرت، فجئت إلى بعض من فى المسجد و أعطيته درهما و أخذت قدحه، ثم أخذت من ماء الميزاب، فأتيته به، فسقيته منه، فلم أبرح من عنده حتى شرب سويقا و صلح و برىء».

و قال أمير المؤمنين (عليه السلام) (٥): «اشربوا ماء المطر، فإنه يطهر البدن، و يدفع الأسقام، قال الله تعالى وَ يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَ كُمْ بِهِ وَ يَذْهَبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ، وَ لِيُرَبِّطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَ يُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ (٦)».

و قال الصادق (عليه السلام) (٧): «البرد لا يؤكل، لأن الله

١- ١ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٣.

٢- ٢ لما رواه فى الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ١.

٣- ٣ لما رواه فى الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٢.

٦- ٦ سورة الأنفال: ٨- الآية ١١.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب الأشربه المباحه- الحديث ٣.

عز و جل يقول يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ (١)».

و قال (عليه السلام) أيضا (٢): «ما إخال أحدا يحنك بماء الفرات إلا أحبنا أهل البيت، و يصب في ماء الفرات ميزابان من الجنة»

و قال (عليه السلام) أيضا (٣): «يدفق فيه كل يوم دفتات من الجنة»

و لو كان بيننا و بينه أميال لأتيناه نستشفى به» (٤)

بل

قال (عليه السلام) (٥): «لو كان عندنا لأحببت أن آتية طرفي النهار»

بل

قال علي بن الحسين (عليه السلام) (٦): «إن ملكا يهبط كل ليله جمعه معه ثلاثة مثاقيل من مسك الجنة فيطرحها فيه، و ما من نهر في شرق الأرض و لا غربها أعظم بركه منه»

إلى آخره.

و لعن نوح (عليه السلام) يوم الطوفان ماء الكبريت و الماء المر (٧)

و قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) (٨): «علمنى جبرئيل دواء لا احتاج معه إلى دواء، و هو أن يؤخذ ماء المطر قبل أن ينزل إلى الأرض، ثم يجعل في إناء نظيف و يقرأ عليه الحمد إلى آخرها سبعين مره و قل هو الله أحد و المعوذتين سبعين مره، ثم يشرب منه قدحا بالغداة و قدحا بالعشى، فو الذى بعثنى بالحق نبيا ليتزغن الله بذلك الداء من بدنه و عظامه و مخه و عروقه».

و قال (صلى الله عليه و آله) أيضا (٩): «أربعة أنهار من الجنة

١- ١ سورة النور: ٢٤- الآيه ٤٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ٤.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ٦.

- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٤- من أبواب الأشرية المباحه- الحديث ١.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب الأشرية المباحه- الحديث ١.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الأشرية المباحه- الحديث ٤.

الفرات و النيل و سيحان و جيحان، الفرات الماء فى الدنيا و الآخرة، و النيل العسل، و سيحان الخمر، و جيحان اللبن».

و لا يشرب من أذن الكوز، و لا من كسر إن كان فيه، فإنه مشرب الشيطان (١)

بل يشرب مما يلى شفّيته (٢)

بل الوسطى منهما (٣)

و

فى حديث المناهى (٤)

«لا يشربن أحدكم الماء من عند عروه الإناء، فإنه مجتمع الوسخ».

و نهى (صلى الله عليه و آله) عن شرب الماء كما يشرب البهائم، ثم

قال: «و اشربوا بأيديكم، فإنها خير آيتكم» (٥)

و عن الصادق (عليه السلام) (٦)

«أنه مر النبى (صلى الله عليه و آله) بقوم يشربون الماء بأفواههم، فقال: اشربوا بأيديكم، فإنها من خير آيتكم».

و فى المرفوع عنه (صلى الله عليه و آله) أيضا (٧)

«أنه نهى عن اختناث الأسقيه»

أى تشنى أفواهاها ثم يشرب منها.

و قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) أيضا (٨): «صاحب الرجل يشرب أول القوم، و يتوضأ آخرهم»

و ليشرب ساقى القوم آخرهم (٩)

و الله العالم.

هذا و قد بقى جملة كثيرة فى جملة من النصوص لم تجر عاده الأصحاب بذكرها فى كتب الفقه، نعم قد ذكر الشهيد فى الدروس جملة وافر، و قد تأسينا به، و ذكرنا هذه النبذة، و الله الموفق و المعين.

- ١-١ لما رواه في الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ٢.
- ٢-٢ لما رواه في الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ٣.
- ٣-٣ لما رواه في الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ٤.
- ٤-٤ لما رواه في الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ٥.
- ٥-٥ لما رواه في الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ٥.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ١.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ١.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ١.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الأشربة المباحه - الحديث ٢.



إلى هنا تم الجزء السادس والثلاثون، وقد بذلنا غاية الجهد فى تنميته و تحقيقه و التعليق عليه و تصحيحه فنشكره تعالى على ما وفقنا لذلك، و نسأله أن يديم توفيقنا لإخراج بقيه الأجزاء و يزيد من فضله أنه ذو الفضل العظيم.

و يتلوه الجزء السابع و الثلاثون فى كتابى الغصب و الشفاعة إنشاء الله تعالى.

النجف الأشرف محمود القوجانى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩